شرح المكودي

لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي
المتوفى سنة ٨٠٧ هـ

على

الألفية في علمي الصرف والنحو

للإمام
جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني
الأندلسي المالكي
المتوفى سنة ٦٧٢ هـ

ضبطه وخرج آياته وشواهده الشعرية
إبراهيم شمس الدين

Bibliotheca Alexandrina
0128699

شرح المكودي

أبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي
المتوفى سنة ٨٠٧ هـ

على

الألفيّة في علمي الصّرف والنحو

للإمام
جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني
الأندلسي المالكي
المتوفى سنة ٦٧٢ هـ

ضبطه وخرّج آياته وشواهده الشعرية
إبراهيم شمس الدين

الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية
رقم التصنيف 492.75
رقم التسجيل ٤٦٠٦٥

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأ أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Copyright ©
All rights reserved

Exclusive rights by DAR al-KOTOB al-ILMIYAH Beirut - Lebanon. No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

الطبعة الأولى

١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

العنوان : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
تلفون وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٦٠٢١٣٣ (١ ٩٦١)٠٠
صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH
Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohtory st., Melkart bldg., 1st Floore.
Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

بسم الله الرحمن الرحيم

التعريف بابن مالك(1)

هو جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الإمام العلّامة الأوحد الطائيّ الجيّاني الأندلسي، المالكي حين كان بالمغرب الشافعيّ حين انتقل إلى المشرق، النحوي نزيل دمشق.

ولد - رحمه الله - بجيّان الأندلس سنة ٦٠٠ هـ أو في التي بعدها، وسَمِع بِدمشق من مكرم، وأبي صادق الحسن بن صَبّاح، وأبي الحسن السخاويّ وغيرهم. وأخذ العربية عن غير واحد فممّن أخذ عنه بجيّان أبو المظفر ثابت بن محمد بن يوسف بن الخيّار الكُلاعي من أهل لَبْلَةَ، وأخذ القراءات عن أبي العباس أحمد بن نوار؛ وقرأ كتاب سيبويه على أبي عبد الله بن مالك المرشاني، وجالس ابن يعيش وتلميذه ابن عَمْرُون وغيره بحلب، وتَصَدّر بها لإقراء العربية، وصرف همته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية، وأَرْبَى على المتقدّمين. وكان إمامًا في القراءات وعالمًا بها، وصنّف فيها قصيدة دالية مرموزة في قدر الشاطبية.

وأما اللغة فكان إليه المُنْتَهى فيها؛ قال الصفديّ: أخبرني أبو الثناء محمود قال: ذكر

(١) انظر ترجمة ابن مالك في: طبقات الشافعية للسبكي ٥/ ٢٨، ونفح الطيب للمقري ٧/ ٢٥٧ - ٢٩٦، وطبقات القراء للجزري ٢/ ١٨٠، ١٨١، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي ٧/ ٢٤٤، والسلوك للمقريزي ١/ ٦١٣، وفوات الوفيات لابن شاكر الكتبي ٢/ ٢٢٧، ٢٢٨، والوافي بالوفيات للصفدي ٣/ ٣٥٩، ٣٦٤، وبغية الوعاة للسيوطي ٥٣ - ٥٧، والمختصر في أخبار البشر لأبي الفداء ٤/ ٨، ٩، ومرآة الجنان لليافعي ٤/ ١٧٢، ١٧٣، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٥/ ٣٣٩، ومفتاح السعادة لطاش كبري زادة ١/ ١١٥ - ١١٧، وكشف الظنون لحاجي خليفة ص ٨٢، ١١٩، ١٣٣، ١٤٤، ١٥١، ٢٠٥، ٤٠٥، ٤١٢، ٥٥٣، ٦٤٩، ٦٩٤، ٩٧٨، ١٠٨٧، ١١٦٦، ١١٧٠، ١٢١٩، ١٣٠١، ١٣٣٨، ١٣٤٤، ١٣٦٩، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٤٦٢، ١٥٣٦، ١٥٨٧، ١٧٧٤، ١٧٩٨، ١٨٠٠، ١٩٦٤، وإيضاح المكنون لإسماعيل باشا البغدادي ١/ ٢٦٠، ٢/ ٧٣.

ابن مالك يومًا ما انفرد به صاحب المحكم عن الأزهري في اللغة؛ قال الصفديّ: وهذا أمر يُعْجِز، لأنه يحتاج إلى جميع معرفة ما في الكتابين، وأخبرني عنه أنه كان إذا صلى في العادليّة ـ لأنه كان إمام المدرسة ـ يشيِّعه قاضي القضاة شمسُ الدين بن خلكان إلى بيته تعظيمًا له.

وقد رَوَى عنه الألفية شهاب الدين محمود المذكور، ورواها الصفديّ خليل عن شهاب الدين محمود قراءة، ورواها إجازة عن ناصر الدين شافع بن عبد الظاهر، وعن شهاب الدين بن غانم بالإجازة عنهما عنه. وأما النحو والتصريف فكان فيهما ابن مالك بحرًا لا يُجارى، وحَبْرًا لا يُبارى. وأما اطّلاعه على أشعار العرب التي يُستشهد بها على النحو واللغة فكان أمرًا عجيبًا وكان الأئمة الأعلام يتحيّرون في أمره. وأمّا الاطلاع على الحديث فكان فيه آية، لأن أكثر ما يَستشهِد بالقرآن، فإن لم يكن فيه شاهدٌ عدلَ إلى الحديث، وإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى أشعار العرب؛ هذا مع ما هو عليه من الدين المتين والعبارة وصدق اللهجة وكثرة النوافل وحُسْن السَّمْت وكمال العقل.

وأقام بِدمَشق مدّة يُصنّف ويشتغل بالجامع وبالتربة العادليّة، وتخرج عليه جماعةٌ، وكان نظْم الشعر عليه سهلاً رجزُه وطويلُه وبسيطه.

ومن تصانيف ابن مالك «المُوَصَّل في نظم المُفَصّل» وقد حلّ هذا النظمَ فسماه: سَبْك المنظوم، وفكّ المختوم، ومن قال: إن اسمه فك المنظوم وسبك المختوم، فقد خالف النقل والعقل. ومن كتب ابن مالك «الكافية الشافية» ثلاثة آلاف بيت وشرحها، و «الخلاصة» وهي مختصر الشافية و «إكمال الاعلام بمثلث الكلام» وهو مجلّد كبير كثير الفوائد يدل على اطلاع عظيم و «لامية الأفعال وشرحها» و «فعل وأفعل» و «المقدّمة الأسديّة» وضعها باسم ولده الأسد و «عُدّة اللافظ وعمدة الحافظ» و «النظم الأوجز فيما يُهمز» و «الاعتضاد في الظاء والضاد» مجلد و «إعراب مُشْكِل البخاري» و «تحفة المودود في المقصور والممدود» وغير ذلك كشرح التسهيل.

وروى عنه ولده بدرُ الدين محمد، وشمس الدين بن جعوان، وشمسُ الدين بن أبي الفتح، وابنُ العطار، وزينُ الدين أبو بكر المِزّي، والشيخ أبو الحسين اليُونِينيّ (شيخ المؤرخ الذهبي)، وأبو عبد الله الصيرفيّ، وقاضي القضاة بدرُ الدين بن جماعة، وشهابُ الدين بن غانم، وناصر الدين بن شافع، وخَلْق سواهم.

ومن رسوخ قدمه في علم النحو أنه كان يقول عن ابن الحاجب: إنه أخذ نحوه من صاحب المفصّل، وصاحب المفصّل نحويّ صغير، وناهيك بمن يقول هذا في حقِّ الزمخشري. وكان الشيخ ركن الدين بن القَوْبَع يقول: إن ابن مالك ما خلّى للنحو حُرمة.

وقدم رحمه الله القاهرة ثم رَحَل إلى دمشق وبها مات ثاني عشر شعبان سنة ٦٧٢ هـ.

وكان ذا عقل راجح حسنَ الأخلاق مهذّبًا ذا رزانة وحياء ووَقار وانتصاب للإفادة، وصَبْر على المطالعة الكثيرة، تخرّج به أئمة ذلك الزمان كابن المنجي وغيره، وسارت بتصانيفه الرُّكْبان، وخضع لها العلماء الأعيان، وكان حريصًا على العلم حتى إنه حفِظ يوم موته ثمانية شواهد.

وحكي أنّه توجّه يومًا مع أصحابه للفُرْجة بدمشق فلما بلغوا الموضع الذي أرادوه غَفَلوا عنه بسُوَيْعة فطلبوه فلم يجدوه ثم بحثوا عنه فوجدوه منكبًّا على أوراق، وأغرب من هذا ـ في اعتنائه بالعلم ـ ما مرّ أنه حفِظ يوم موته عدّة أبيات؛ حدّها بعضهم بثمانية؛ لقّنه ابنه إيّاها، وهذا مما يصدّق ما قيل: «بقدر ما تتعنّى تَنال ما تتمنّى» فجزاه الله خيرًا عن هذه الهمة العليّة.

ورحم الله ابنَ مالك فلقد أحيا من العلم رسومًا دارسة، وبيَّن معالم طامسة، وجمع من ذلك ما تفرّق، وحقق ما لم يكن تبيّن منه ولا تحقق، ورحم شيخه ثابت بن الخيار، فإنّه كان من الثقات الأخيار.

وذكر الصفدي عن الذهبي: أن أبن مالك صنّف الألفية لولده تقيّ الدين محمد المدعوّ بالأسد، واعترضه العلاّمة العجيسي بأن الذي صنفه له عن تحقيق المقدّمة الأسدية، قال: وأما هذه يعني الألفية فذكر لي من أثق بقوله: إنه صنّفها برسم القاضي شرف الدين هبة الله بن نجم الدين عبد الرحيم بن شمس الدين بن إبراهيم بن عفيف الدين بن هبة الله بن مسلم بن هبة الله بن حسّان الجهني الحموي الشافعي الشهير بابن البارزي.

وقد قال بعض المغاربة يمدح ابن مالك وألفيّته:

لقد مزّقتْ قلبي سهامُ جفونها ... كما مزّق اللخميّ مذهبَ مالك
وصال على الأوصال بالقدّ قدّها ... فأضحت كأبيات بتقطيع مالك
وقلدتُ إذ ذاك الهوى لمرادها ... كتقليد أعلام النحاة ابن مالك
وملّكتُها رقّي لرقّة لفظها ... وإن كنتُ لا أرضاه مِلْكاً لمالك
وناديتُها يا منيتي بذلُ مهجتي ... وما لي قليل في بديع جمالك

ترجمة الشارح[1]

هو أبو زيد عبد الرحمٰن بن علي بن صالح المكودي الفاسي المالكي.

نحويّ، صرفيّ، لغويّ. توفي في ١١ شعبان بفاس سنة ٨٠٧ هـ، وقيل: سنة ٨٠١ كما في الضوء اللامع، وفي الشذرات والنور السافر أنه توفي سنة ٩٠١ هـ.

من آثاره: شرح الألفية، وهو هذا الكتاب الذي بين أيدينا، والبسط والتعريف في التصريف، والمقصورة في مدحه ﷺ، ونظم المعرب والألفاظ، وعمدة البيان في معرفة فرائض الأعيان.

شرّاح الألفية

وقد شرح ألفيةَ ابن مالك كثيرون من أئمة علماء النحو، نخص بالذكر منهم: المؤلف وابنه بدر الدين محمد، وبرهان الدين إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبناسيّ الشافعي الهاشميّ، وبهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمٰن بن عبد الله بن عقيل القرشيّ العَقِيليّ، والشيخ عبد الله بن حسين الأدكاوي، وبدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المراديّ المصريّ المعروف بابن أم قاسم، ونور الدين أبا الحسن علي بن محمد الأشمونيّ، والعلاّمة المختار بن بون، وزين الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر المعروف بابن العينيّ، وأبا زيد عبد الرحمٰن بن علي بن صالح المكوديّ، وأبا محمد القاسم بن فيرة بن خلف بن أحمد الرعينيّ الأندلسيّ، وشمس الدين أبا عبد الله محمد بن أحمد بن علي بن جابر الهوّاريّ الأندلسيّ، وغيرهم.

---

(١) انظر ترجمته في: الضوء اللامع للسخاوي ٤/٩٧، والنور السافر للعيدروسي ص ١٣، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٨/٤، وبغية الوعاة للسيوطي ص ٣٠٠، ونيل الابتهاج للتنبكتي ص ١٦٨ ـ ١٦٩، وكشف الظنون لحاجي خليفة ص ١٥٢، ١١٦٦، وهدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي ١/٥٢٩.

بسم الله الرحمٰن الرحيم
[مقدّمة الشارح]

قال الشيخ الأستاذ النحوي المحقق المقرىء اللغوي أبو زيد عبد الرحمٰن بن علي بن صالح المكودي أبقى الله بركته بمنه وفضله وكرمه ونفعنا الله به آمين: الحمد لله رب العالمين، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين والرضا عن آله وأصحابه الهادين المهتدين.

أما بعد: فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك مهذب المقاصد واضح المسالك تفهم به ألفاظها ويحظى بمعانيها حفاظها معرب عن إعراب أبياتها ومقرب لما شرد من عباراتها من غير تعرض للنقل عليها ولا إضافة غيرها إليها ولا إنشاد شواهد إلا ما لا بد منه ولا إيراد مذاهب إلا ما لا مندوحة عنه يستفيد به البادي ويستحسنه الشادي، والباعث على ذلك أن بعض الطلبة المبتدئين والفئة المجتهدين المعتنين بحفظها القانعين بمعرفة لفظها طلب مني أن أضع شرحًا على نحو ما ذكرته وأبين ألفاظها ومعانيها على حسب ما وصفته فأجبته إلى ما اقترح عليّ وأسعفته بما أمل لديّ، والله سبحانه وتعالى ينفعنا وإياه بالعلم ويرزقنا وإياه سلامة الإدراك والفهم بمنه وكرمه آمين.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكِ ... أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهَ خَيْرَ مَالِكِ
مُصَلِّياً عَلَى النَّبِيِّ المُصْطَفَى ... وآلِهِ المُسْتَكْمِلِينَ الشُّرَفَا
وأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّهْ ... مقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ
تُقَرِّبُ الأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزِ ... وَتَبْسُطُ البَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ
وَتَقْتَضِي رِضاً بِغَيْرِ سُخْطِ ... فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطِ
وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلا ... مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ الجَمِيلا
وَاللَّهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ ... لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الآخِرَهْ

قال فعل ماض لفظًا والمراد به الاستقبال ووضع الماضي في موضع المستقبل وارد في كلام العرب كقوله عز وجل: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١] ومحمد اسم الناظم رحمه الله وهو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي النسب الأندلسي الإقليم الجياني المنشأ الدمشقي الدار وبها توفي لاثنتي عشرة ليلة خلت من شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة وهو ابن خمس وسبعين سنة. وقوله هو ابن مالك جملة من مبتدأ وخبر معترضة بين قال ومحكيه وأحمد فعل مضارع من حمد وربي مفعول والله بدل منه وخير مالك بدل بعد بدل ومصليًا حال من فاعل أحمد وعلى الرسول متعلق به والمصطفى مفتعل من الصفو وهو الخالص والمستكملين صفة لآله والشرفا مفعول بالمستكملين وأستعين جملة معطوفة على أحمد وما بعده محكي يقال إلى آخر الرجز. وقوله في ألفية أي في نظم قصيدة ألفية، والظاهر أن في بمعنى على فإن الاستعانة وما تصرف منها إنما جاءت متعدية بعلى كقوله تعالى: ﴿وَأَعَانَهُۥ عَلَيۡهِ قَوۡمٌ ءَاخَرُونَ﴾ [الفرقان: ٤]، ﴿وَٱللَّهُ ٱلۡمُسۡتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾ [يوسف: ١٨]، إلا أن يجعل أستعين مضمنًا معنى فعل يتعدى بفي كأستخير وشبهه.

ومقاصد النحو أي معظم النحو وجلّ مهماته والقصد في الشيء عدم الإفراط فيه ومحوية أي مجموعة وهو خبر عن مقاصد وبها متعلق به والباء بمعنى في وتقرب الأقصى أي تقرب البعيد للأفهام والموجز الكلام الكثير المعاني القليل الألفاظ وتبسط البذل أي توسع العطاء والوعد المنجز الموفى بسرعة وتقتضي رضا أي تطلب الرضا من قارئها غيرالمشوب بالسخط وفائقة منصوب على الحال من فاعل تقتضي وألفية منصوب بفائقة وهو مبتدأ مخبر عنه بخبرين وهما حائز ومستوجب وثنائي مفعول بمستوجب والجميلا صفته والله يقضي أي يحكم والهبات العطايا والوافرة الكثيرة والدرجات الطبقات من المراتب.

الكلام وما يتألف منه

الكلام خبر مبتدأ مضمر وهو على حذف مضاف وما موصولة واقعة على الكلم والضمير العائد عليها من الصلة هو المجرور بمن وفاعل يتألف ضمير عائد على الكلام والتقدير هذا باب الكلام والأشياء التي يتألف منها الكلام وهي الكلم ولو قال وما يتألف منها مراعاة لما وقعت عليه ما لجاز، ثم قال:

كَلامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقِمْ وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثم حَرْفٌ الكَلِمْ

قوله كلامنا يعني الكلام عند النحويين فاكتفى عن ذلك بإضافته إلى الضمير الدال على المتكلم ومعه غيره وهو نا. وقوله لفظ مخرج لما ليس بلفظ كالإشارة وقوله مفيد مخرج لما لا فائدة فيه كقولنا النار حارة وشمل قوله مفيد الفائدة التي يحسن السكوت عليها وهي التركيبية وفائدة دلالة الاسم على مسماه كزيد ولذلك احتاج إلى إخراج الثاني بقوله كاستقم فالمثال تتميم للحدّ وفاقًا للشارح لا مثال بعد تمام الحد خلافًا للمرادي. وقوله واسم وفعل ثم حرف الكلم. الكلم مبتدأ وخبره مقدم عليه وهو اسم وفعل ثم حرف والمراد أسماء وأفعال وحروف وثم بمعنى الواو وليست على بابها من المهلة لتأخر رتبة الحرف عن الاسم والفعل كما قيل وقد بسطت الكلام على ذلك في غير هذا المختصر، ثم قال:

وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالقَوْلُ عَمّ وكِلْمَةٌ بِهَا كَلامٌ قَدْ يُؤَمّ

أي واحد الكلم كلمة والكلم اسم جنس مما يفرق بينه وبين مفرده بسقوط التاء وهذا النوع يجوز تذكيره وتأنيثه فلذلك قال واحده وقال ابن معطي واحدها. قوله والقول عم يعني أن القول يطلق على ما ذكر من الكلام والكلم والكلمة وهو مبتدأ وعم فعل ماض في موضع

الخبر وحذف مفعوله اختصارًا وتقديره عم جميع ما ذكر. وقوله: وكلمة بها كلام قد يؤم، يعني أن الكلمة يقصد بها الكلام ويعني بذلك في اللغة لا في الاصطلاح كقوله في لفظ الشهادة كلمة وهو من باب تسمية الشيء باسم بعضه وجاز الابتداء بكلمة للتنويع لأنه نوعها إلى كونها إحدى الكلم وإلى كونها يقصد بها الكلام وخبرها في الجملة بعدها وبها متعلق بيؤمّ ومعنى يؤمّ يقصد، ثم قال:

بِـالجَـرِّ وَالتَّنْـوِيـنِ وَالنِّـدَا وأَلْ ... وَمُسْنَـدٍ لِـلاِسْـمِ تَمْيِيـزٌ حَصَـلْ

يعني أن الاسم يمتاز ويتبين بخمسة أشياء الأول الجر وهو عبارة البصريين وعبارة الكوفيين الخفض وشمل الجر بحرف الجر وبالإضافة وبالتبعية. الثاني التنوين وهو نون ساكنة زائدة بعد كمال الاسم تفصله عما بعده والمراد به التنوين الخاص بالأسماء وهو تنوين التمكين كرجل وتنوين التنكير كصه وتنوين العوض كيومئذ وتنوين المقابلة كمسلمات. الثالث النداء وهو الدعاء بيا أو إحدى أخواتها الرابع أل وهي الألف واللام وأل عبارة الخليل وشملت الزائدة نحو اليزيد وغير الزائدة نحو الرجل. الخامس الإسناد وهو المعبر عنه بمسند فإن مسندًا يطلق على المصدر وهو اسم مفعول والتقدير وإسناد إليه ويحتمل هذا البيت وجوهًا كثيرة من الإعراب أظهرها أن يكون تمييز مبتدأ وحصل في موضع الصفة له وخبره للاسم وبالجر متعلق بحصل والتقدير للاسم تمييز حاصل بكذا. ثم قال:

بِتَـا فَعَلْـتَ وأَتَـتْ ويَـا افْعَلِـي ... ونُـونِ أَقْبِلَـنَّ فِعْـلٌ يَنْجَلِـي

يعني أن الفعل ينجلي أي يظهر بأربعة أشياء الأول تاء فعلت والمراد بها تاء الضمير اللاحقة للفعل الماضي ويجوز ضبطه بالضم على أنها للمتكلم وبالفتح على أنها للمخاطب وبالكسر على أنها للمخاطبة وجميعها خاص بالفعل. الثاني تاء أتت وهي تاء لتأنيث فاعله. الثالث ياء افعلي وهي ياء المخاطبة وتلحق الأمر والمضارع. الرابع نون أقبلن وهي نون التوكيد وتكون مشددة ومخففة وتلحق أيضًا الأمر والمضارع وفعل مبتدأ وسوغ الابتداء به ما ذكر في كلمة وينجلي خبره وبتا فعلت متعلق بينجلي. ثم قال:

سِـوَاهُمَـا ٱلْحَـرْفُ كَهَـلْ وَفـي وَلَـمْ ... فِعْـلٌ مُضَـارِعٌ يَلـي لَـمْ كَيَشَـمْ
وَمَـاضِـيَ ٱلأَفْعَـالِ بِـٱلتَّـامِـزْ وَسِـمْ ... بِـٱلنُّـونِ فِعْـلَ ٱلأَمْـرِ إِنْ أَمْـرٌ فُهِـمْ

(سِوَاهُمَا الحرْفُ) يعني أن ما لا يقبل العلامات المذكورة هو حرف فسواهما مبتدأ

والحرف خبره ويجوز عكسه وهو الأظهر فإن سوى عند الناظم بمعنى غير فإضافتها لا تعرف ولما كانت الحروف على ثلاثة أقسام مشترك بين الأسماء والأفعال ومختص بالأسماء ومختص بالأفعال أتى لكل واحد من الأقسام بمثال فقال: (كَهَلْ وفِي ولَمْ) فهل مثال للمشترك وفي مثال للمختص بالاسم ولم مثال للخاص بالفعل. ثم قال: (فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيَشَمْ) لما أتى في تعريف الفعل بالعلامات التي تخصه على الجملة وكانت الأفعال على ثلاثة أقسام بين المضارع من قسيميه بما يختص به وهو لم أو إحدى أخواتها ففعل مبتدأ ومضارع نعت له وخبره الجملة وقوله كيشم مثال للمضارع فهو متأخر من تقديم والتقدير فعل مضارع كيشم يلي لم لا مثال للمضارع المقترن بلم إذ لو كان كذلك لقال كلم يشم والماضي شمم بالكسر لأنك تقول شممت هذه اللغة الفصيحة ويقال شممت بالفتح ومضارعه على هذه اللغة أشم بالضم. ثم قال: (وَماضِيَ الأفْعالِ بالتَّامِزْ) يعني أن الفعل الماضي يمتاز عن المضارع والأمر بصلاحيته للتاء وأل في التاء للعهد وشملت التاءين المذكورتين وهما تاء الضمير وتاء التأنيث الساكنة. ثم قال: (وَسِمْ * بالنونِ فِعْلَ الأمرِ إنْ أمرٌ فُهِمْ) يعني أن فعل الأمر يمتاز بشيئين صلاحيته لنوني التوكيد وهو معنى قوله وسم بالنون وإفهام الأمر وهو معنى قوله إن أمر فهم وأل في النون للعهد وهي نون التوكيد المتقدمة. ثم قال:

والأمْـرُ إنْ لـم يَـكُ للنُّـونِ مَحَـلّ   فيـهِ هُـوَ اسْـمٌ نحـوُ صَـهْ وحَيَّهَـلْ

يعني أن اللفظ إذا أفهم الأمر ولم يكن صالحًا للنون فهو اسم فعل ولذلك مثله بصه ومعناه اسكت وحيهل معناه أقبل أو عجل أو أقدم، وليس في هذا البيت زيادة على ما أفهم البيت الذي قبله إلا كون غير القابل للنون مما أفهم الأمر يقال فيه اسم فعل لأنه صرح بأنه اسم في قوله هو اسم وفهم كونه اسم فعل من تمثيله بصه وحيهل.

المعرب والمبني

قوله:

وَالإِسْمُ منهُ مُعْرَبٌ ومَبْنِي لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي

يعني أن الاسم على قسمين منه معرب ومنه مبني وقدم المعرب لأنه الأصل ومعرب مبتدأ خبره منه ومبني مبتدأ خبره محذوف تقديره ومنه. ولما كان المبني من الأسماء على خلاف الأصل وأنه لا يبنى إلا لعلة نبه على ذلك بلام التعليل فقال لشبه من الحروف. ولما كان الشبه منه مقرب من الحروف وغير مقرب نبه على المقرب بقوله مدني والشبه غير المدني ما عارضه معارض كأي في الاستفهام والشرط فإنها أشبهت الحرف في المعنى لكن عارض شبه الحرف لزومها الإضافة لأن الإضافة من خصائص الأسماء فألغى شبه الحرف.

ثم قال:

كالشَّبَهِ الوَضْعيّ في اسمَيْ جِئْتَنَا والمَعْنَوِيّ فِي مَتَى وفِي هُنَا

وكَنِيَابَةٍ عَنِ الفِعْلِ بِلا تَأَثُّرٍ وكافْتِقَارٍ أُصِّلا

فنوع شبه الحرف إلى أربعة أنواع الأول الشبه الوضعي وهو ما أشبه الحرف في كونه موضوعًا على حرف واحد أو على حرفين وهو المشار إليه بقوله كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا أي في الاسمين من قولك جئتنا وهما التاء ونا فالتاء مبنية لشبهها بالحرف في وضعها على حرف واحد ونا مبني أيضًا لشبهه بالحرف في وضعه على حرفين. الثاني المعنوي وهو ما أشبه الحرف في المعنى وهو المشار إليه بقوله والمعنوي أي والشبه المعنوي في متى وفي هنا أما متى فأشبهت همزة الاستفهام إذا كانت استفهامًا وإن الشرطية إذا كانت شرطًا وأما هنا فأشبهت معنى حرف لم يستعمل لأن هنا اسم إشارة والإشارة معنى من معاني الحروف فحقها أن يوضع لها حرف كالتنبيه والخطاب. الثالث الشبه الاستعمالي والمراد به أن الاسم يبنى إذا أشبه بعض الحروف كأسماء الأفعال فلأنها أشبهت إن في كونها عاملة غير معمولة وهو المشار إليه بقوله: وكنيابة عن الفعل بلا تأثر فعبر عن هذا الشبه بالنيابة عن الفعل لأن الفعل عامل غير معمول فيه وما ناب عنه كذلك ولم يرد أن الشبه هو النيابة عن الفعل فكون أسماء الأفعال نائبة عن الفعل يستلزم أن تكون عاملة غير معمول فيها وكونها كذلك يستلزم أن تكون شبيهة بإن واحترز بقوله بلا تأثر من المصدر النائب عن الفعل فإنه مؤثر للفعل الذي ناب عنه. الرابع الشبه الافتقاري وهو أن يكون الاسم مفتقرًا إلى غيره افتقارًا مؤصلاً كالموصولات وهو المشار إليه بقوله: وكافتقار أُصِّلا واحترز به من الافتقار غير المؤصل

كافتقار النكرة الموصوفة بالجملة إلى ما بعدها فإنه غير مؤصل إذ لا يلزم ذكر الجملة بعدها، ثم قال:

وَمُعْـرَبُ الأسْمـاءِ مـا قَـدْ سَلِمَـا مِـنْ شَبَـهِ الحَـرْفِ كـأرْضٍ وَسُمـا

إنما أخر المعرب وإن كان الأصل لأن المبني محصور فيما ذكر وما عداه معرب.

وقوله: ومعرب الأسماء ما قد سلما، يعني أن ما سلم من شبه الحرف في الأوجه المذكورة هو معرب ولما كان المعرب على قسمين ظاهر الإعراب ومقدره أتى بمثال ظاهر من الإعراب وهو أرض ومثال من المقدر وهو سما مقصورًا وهي لغة من اللغات الواردة في الاسم.

وفِعْلُ أمرٍ ومُضِيٍّ بُنِيَا

ثم قال: (وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيا) لما فرغ من مبنيّ الأسماء ومعربها شرع في مبنى الأفعال ومعربها وبدأ بالمبني منها وهو فعل الأمر والماضي فالماضي مبني على الفتح نحو ضرب والأمر مبني على السكون إن كان صحيح الآخر نحو اضرب أو على حذف آخره إن كان معتل الآخر نحو اغز وارم واخش ويجوز في قوله ومضيّ الرفع والجر والرفع أقيس لأن التقدير وفعل أمر وفعل مضيّ فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ووجه الجر أنه حذف المضاف وترك المضاف إليه على جره لدلالة ما تقدم عليه وعلى كلا الوجهين فالألف في قوله بنيا للتثنية ثم أشار إلى المعرب من الأفعال بقوله:

وأعْـرَبُوا مُضَارِعاً إنْ عَـرِيا

مِـنْ نُـون تَـوْكِيـدٍ مُبـاشِـرٍ وَمِـنْ نُـونِ إنـاثٍ كيَـرُعْـنَ مَـنْ فُتِـنْ

يعني أن الفعل المضارع يعرب بشرط أن يعرى من نون الإناث نحو الهندات يرعن ونون التوكيد نحو هل تقومن ولما كان نون الإناث لا يكون إلا مباشرًا للفعل لم يقيده. ولما كان نون التوكيد يوجد مباشرًا للفعل وغير مباشر وأنه لا يمنع من الإعراب إلا إذا كان مباشرًا نبه على ذلك بقوله مباشر، وفهم منه إذا كان غير مباشر كان الفعل معربًا سواء فصل من الفعل بملفوظ به نحو هل تقومان أو مقدر نحو هل تقومنّ يا زيدون وعلامة رفع الفعل غير المباشر نون محذوفة لاجتماع الأمثال.

وَكُـلُّ حَـرْفٍ مُسْتَحِـقٌّ لِلْبِنَـا وَٱلأَصْـلُ فِـي ٱلْمَبْنِـيِّ أَنْ يُسَكَّنَـا

ثم انتقل إلى الحرف فقال: (وكُلُّ حَرْفٍ مُسْتحِقٌ للْبِنا) يعني أن الحروف كلها مبنية وعبارته غير موفية بذلك لأنه لا يلزم من استحقاق شيء لشيء وجوده فيه فإن الشيء قد يكون مستحقًا للشيء ويمنع منه ثم قال: (والأَصْلُ فِي المَبْنِيِّ أنْ يُسَكَّنا) أصل كل مبني

اسمًا كانَ أو فعلاً أو حرفًا أن يبنى على السكون ولا ينتقل عنه للحركة إلا لموجب من تعذر أو غيره، وقوله:

وَمِنْـهُ ذُو فَتْـحٍ وذو كَسْـرٍ وَضَـمْ   كـأَيْنَ أَمْـسِ حيـثُ وَالسَّـاكِـنُ كـمْ

أي ومن المبني ما يبنى على الفتح كأين أو على الكسر كأمس أو على الضم كحيث أما أين فاسم مبني وبنيت لشبهها بالحرف في المعنى وهو الهمزة إن كانت استفهامًا أو إن الشرطية إن كانت شرطًا وبنيت على حركة لتعذر السكون وكانت فتحة إما لخفتها وإما إتباعًا لحركة الهمزة وأما أمس فاسم وبنيت لشبهها بالحروف لتضمن معنى أل وبنيت على حركة لتمكنها باستعمالها معربة في نحو ذهب أمسنا لا لتعذر السكون خلافًا لبعضهم وكانت كسرة على أصل التقاء الساكنين وأما حيث فاسم وبنيت لشبهها بالحرف في الافتقار إلى الجملة افتقارًا لازمًا وبنيت على حركة لتعذر السكون وكانت ضمة لشبهها بقبل وبعد. قوله: (والسَّاكنُ كمْ) مثال للمبني على السكون وهو المنبه عليه قبل بقوله: (والأَصْلُ في المَبْني أن يُسكَّنا)، وبنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام إن كانت استفهامية أو لشبهها بالحرف في الوضع على حرفين إن كانت خبرية أو بالحمل على رب أو لشبهها بكم الاستفهامية، ثم قال:

والـرَّفـعَ وَالنَّصْـبَ اجْعَلَـنْ إعْـرَابَـا   لاِسْـمٍ وَفِعْـلٍ نَحْـوُ لَـنْ أهـابـا
وَالاسْـمُ قَـدْ خُصِّـصَ بِـالْجَرِّ كَمَـا   قَـدْ خُصِّـصَ الْفِعْـلُ بِـأَنْ يَنْجَـزِمَـا

هذا الفصل تكلم فيه على ألقاب الإعراب بالنسبة إلى الأسماء والأفعال وهي على ثلاثة أقسام: مشترك بين الاسم والفعل وهو الرفع والنصب وإليه أشار بقوله: والرفع والنصب اجعلن إعرابًا. لاسم وفعل، ومثل للفعل فقال: نحو لن أهابا وهو مضارع هاب من الهيبة. ومختص بالاسم وهو الجر وإليه أشار بقوله: (وَالاِسْمُ قدْ خُصّصَ بالجَرّ). ومختص بالفعل وهو الجزم وإليه أشار بقوله: (كمًا. قدْ خُصّصَ الفِعْلُ بأنْ ينْجَزِما) وقوله:

فـارْفَـعْ بِضَـمٍّ وَانْصِبَـنْ فَتحـاً وَجُـرّ   كَسْـراً كَـذِكْـرُ اللّـهِ عَبْـدَهُ يَسُـرّ
واجْـزِمْ بِتَسْـكِيـنٍ وغَيْـرُ مـا ذُكِـرْ   يَنُـوبُ نَحْـوُ جَـا أَخُـو بنـي نَمِـرْ

يعني أن أصل الإعراب أن يكون بالضمة رفعًا وبالفتحة نصبًا وبالكسرة جرًا ثم مثل بقوله: كذكر الله عبده يسر. فذكر مبتدأ وهو مرفوع بالضمة والله مضاف إليه وهو مجرور بالكسرة وعبده مفعول بذكر وهو منصوب بالفتحة ويسر خبر عن ذكر الله وهو أيضًا مرفوع بالضمة ووقف عليه بالسكون ثم تمم علامات الإعراب الأصول بعلامة الجزم فقال: (وَاجْزِمْ بتَسْكِينٍ) هذه العلامات التي ذكرها هي الأصول في علامات الإعراب وغيرها من العلامات إنما هو بالنيابة وإلى ذلك أشار بقوله: (وغيرُ ما ذُكِرْ يَنُوبُ) ثم أتى بمثال وهو: (نحوَ جا

أَخُو بَنِي نَمِرْ) فأخو فاعل والواو فيه نائبة عن الضمة وبني مضاف إليه والياء فيه نائبة عن الكسرة. ثم شرع في مواضع النيابة فقال:

وَارْفَـعْ بِـوَاوٍ وَانصِبَـنَّ بِـالألِـفْ وَاجْرُرْ بِياءٍ ما مِنَ الأسْما أَصِفْ

يعني أن الواو تنوب عن الضمة والألف عن الفتحة والياء عن الكسرة فيما أصف لك أي فيما أذكر لك بعد هذا البيت، وهو ستة أسماء أشار إلى اثنين منها بقوله:

مِـنْ ذَاكَ ذُو إنْ صُحْبَـةً أَبَـانَـا وَالفَـمُ حَيْـثُ المِيـمُ مِنْـهُ بَـانَـا
أَبٌ أَخٌ حَمٌ كَذاكَ وَهَنُ

فقوله: إن صحبة أبانا، أي إن أظهر صحبة نحو جاءني ذو مال أي صاحب مال ورأيت ذا مال ومررت بذي مال واحترز به من ذو بمعنى الذي في لغة طيّىء فإن الأشهر فيها ذو بالواو في جميع الأحوال. قوله: (والفَمُ حَيْثُ المِيمُ مِنهُ بانَا) أي إذا ذهب منه الميم نحو هذا فوك ورأيت فاك ونظرت إلى فيك واحترز به من فم بالميم فإنه يعرب بالحركة نحو هذا فمك ورأيت فمك ونظرت إلى فمك ثم أشار إلى الأربعة الباقية من الأسماء الستة فقال: (أَبٌ أَخٌ حَمٌ كَذَاكَ وَهَنُ) فأب مبتدأ وأخ وحم معطوفان عليه بحذف العاطف وكذاك خبر المبتدأ وهن مبتدأ وخبره محذوف لدلالة خبر أب عليه أي وهن كذاك فتقول هذا أبوك ورأيت أخاك ومررت بحميك وهذا هنوك ورأيت هناك ونظرت إلى هنيك، والحم أبو زوج المرأة والهن كناية عما يستقبح كالفرج ثم أشار إلى أن هذه الأسماء الأربعة فيها لغات أخر غير الإعراب بالحروف فقال:

والنَّقْصُ في هذَا الأخيرِ أحْسَنُ
وفِـي أبٍ وتَـالِيَيْـهِ يَنْـدُرُ وَقَصْـرُهـا مِـنْ نَقْصِهِـنَّ أشْهَـرُ

يعني أن النقص في هن وهو الإعراب بالحركات الثلاث في النون أحسن من إعرابه بالواو رفعًا وبالألف نصبًا وبالياء جرًا وأن النقص في أب وأخ وحم يقلّ والقصر فيها أشهر من النقص، فمن النقص قوله:

١ ـ بِأَبِهِ اقتَدَى عَدِيٌّ في الكَرَمْ وَمَن يُشابِهْ أَبَهُ فَما ظَلَمْ

ومن القصر قولهم في المَثَل: مكره أخاك لا بطل فأخاك مبتدأ ومكره خبر مقدم. وقوله: (وفي أب وتالِيَيْهِ يَنْدُرُ)، يعني أن النقص يقلّ في تالي أب وهما أخ وحم وفاعل يندر

---

١ ـ الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٢، والدرر ١/١٠٦، وشرح التصريح ١/٦٤، والمقاصد النحوية ١/١٢٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٤٤، وتخليص الشواهد ص ٥٧، وشرح الأشموني ١/٢٩، وشرح ابن عقيل ص ٣٢، وهمع الهوامع ١/٣٩.

ضمير يعود على النقص وقضرها مبتدأ وخبره أشهر ومن نقص متعلق بأشهر وهو من تقديم من على أفعل التفصيل وذلك قليل.

وَشَــرْطُ ذَا الإِعْــرَابِ أَنْ يُضَفْــنَ لاَ . لِلْيَــا كَجَــا أَخُــو أَبِيــكَ ذَا اعْتِــلاَ

ثم قال: (وَشرْطُ ذا الإعْرابِ أنْ يُضَفْنَ لا. للْيا) الإشارة بذا إلى الإعراب بالحروف يعني أن هذه الأسماء يشترط في إعرابها بالواو رفعًا وبالألف نصبًا وبالياء جرًا أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم نحو قام أبو زيد ورأيت أخاه ومررت بحميك فإن كانت غير مضافة كانت منقوصة معربة بالحركات نحو قام أب ورأيت أخا ومررت بحم، وإن كانت مضافة إلى ياء المتكلم كانت معربة بحركات مقدرة كسائر الأسماء الظاهرة المضافة إلى ياء المتكلم وشرط مبتدأ وخبره أن وصلتها ولا عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير أن يضفن لسائر الأسماء لا للياء ثم مثل بقوله: (كَجا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلا) فأخو مضاف إلى أبيك وأبي مضاف لكاف الضمير وذا مضاف إلى اعتلا وهذه الأمثلة محتوية على أنواع غير ياء المتكلم لأن غير ياء المتكلم إما ظاهر أو مضمر والظاهر إما معرفة أو نكرة ومن مواضع النيابة نيابة الألف عن الضمة والياء عن الكسرة والفتحة وذلك في المثنى وما ألحق به وهو كلا وكلتا واثنان واثنتان وإلى هذا أشار بقوله:

بِــالأَلِــفِ ارْفَــعِ المُثَنَّــى وكِــلا . إِذَا بِمُضْمَــرٍ مُضَــافًــا وُصِــلا
كِلْتَــا كَــذَاكَ اثْنَــانِ وَاثْنَتَــانِ . كَــابْنَيْــنِ وابْنَتَيْــنِ يَجْــرِيَــانِ
وَتخْلُـفُ الْيـا فـي جمِيعِهـا الأَلِـفْ . جـرًّا وَنَصْبـاً بعـدَ فَتْـحٍ قـد أُلِـفْ

المثنى هو الاسم الدال على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه فقوله بالألف ارفع المثنى يعني أن الألف تكون علامة للرفع في المثنى نحو قال رجلان والزيدان قائمان. وقوله وكلا يعني أن كلا يرفع أيضًا بالألف كالمثنى لكن بشرط إضافته إلى المضمر وإلى هذا أشار بقوله: (إذا بمُضْمَرٍ مضافًا وَصَلا) وفهم من عطفه كلا على المثنى أن كلا ليس بمثنى حقيقة تقول قام الزيدان كلاهما وقيدَ بإضافته إلى المضمر احترازًا من المضاف إلى الظاهر فإنه يعرب حينئذ بحركة مقدرة في الألف ومضافًا حال من الضمير المستتر في وصل وبمضمر متعلق بوصل والتقدير إذا وصف بمضمر في حال كونه مضافًا إليه أي إلى المضمر. وقوله: (كِلْتَا كَذَاكَ) أي كلتا مثل كلا في أنه يرفع بالألف بشرط إضافته إلى المضمر وفهم أيضًا من قوله كلتا كذاك أن كلتا ليس بمثنى حقيقة على مقتضى التشبيه وكلتا مبتدأ وكذاك خبره. وقوله: (اثنان واثنتان) كابنين وابنتين يجريان. يعني أن اثنين واثنتين يرفعان بالألف كالمثنى من غير شرط ولذلك شبههما بالمثنى الحقيقي وهو ابنان وابنتان وإنما حكم على كلا وكلتا واثنين واثنتين أنها ليست مثناة حقيقة لأنها لا تصلح

للتجريد وعطف مثلها عليها. وقوله: (وتخلُفُ اليا في جميعها الألِفْ)، البيت يعني أن الياء تخلف الألف في الجر والنصب في جميع ما ذكر فتكون الياء علامة للجر والنصب نحو مررت بالزيدين والاثنين كليهما ورأيت الهندين والاثنتين كلتيهما. وقوله: (بعد فَتْحٍ قد أُلِفْ): يعني أن الياء في الجر والنصب يفتح ما قبلها كالفتح المعهود في الرفع وهو المراد بقوله: بعد فتح قد ألف، واليا فاعل بتخليف والألف مفعول به وقصر الياء ضرورة ونصب جرًا ونصبًا على إسقاط حرف الجر أي في جر ونصب ويجوز أن يكونا مصدرين في موضع الحال والتقدير في حال كون هذه الأشياء مجرورة ومنصوبة وفي جميعها وبعد فتح متعلقان بتخلف. ومن مواضع النيابة نيابة الواو عن الضمة والياء عن الكسرة والفتحة وذلك في جمع المذكر السالم وما ألحق به وإلى ذلك أشار بقوله:

وَارْفَعْ بِواوٍ وبِيَا اجْرُرْ وَانْصِبِ ... سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبِ
وَشِبْهِ ذَيْنِ وَبِهِ عِشْرُونَا ... وَبَابُهُ أُلْحِقَ والأَهْلُونَا
أُولُو وَعَالَمُونَ عِلِّيُّونَا ... وأَرَضُونَ شَذَّ والسِّنُونَا
وَبَابُهُ وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ ... ذَا البَابُ وَهْوَ عندَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ

يعني أن جمع المذكر السالم يرفع بالواو ويجر وينصب بالياء ولما كان على نوعين أحدهما اسم ويشترط في مفرده أن يكون علمًا لمذكر عاقل خاليًا من تاء التأنيث ومن التركيب، والآخر وصف ويشترط في مفرده أن يكون مذكرًا عاقلاً خاليًا من تاء التأنيث لا يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء أتى بمثال من الأول للأول وهو عامر والثاني للثاني وهو مذنب. قوله: (وشبه ذين) يعني شبه عامر ومذنب في كونهما على ما ذكر بواو متعلق بارفع وبيا متعلق باجرر أو بانصب وهو من باب التنازع وفيه تقديم المتنازع فيه وهو جائز عند بعضهم وسالم جمع منصوب بأحد العاملين فهو أيضًا من باب التنازع، وقوله: وشبه ذين مجرور بالعطف على عامر ومذنب والتقدير جمع هذين الاسمين وما أشبههما وقوله: (وبه عشرونا) هذه هي الكلم التي ألحقت بجمع المذكر السالم في الإعراب وذكر منها سبعة ألفاظ عشرين وهو اسم جمع لأنه لا مفرد له من لفظه وبابه يعني ثلاثين إلى التسعين ويتضمن أيضًا سبعة ألفاظ والأهلون وهو جمع غير مستوف الشروط لأنه ليس بعلم ولا صفة وأولو وهو اسم جمع لأنه لا مفرد له من لفظه وعالمون وهو أيضًا اسم جمع لا مفرد له من لفظه وليس جمعًا لعالم لأن عالمًا أعم وعليون اسم لأعلى الجنة فهو مفرد في المعنى جمع في اللفظ وأرضون جمع أرض وقوله شذ راجع لأرضون ووجه شذوذه أنه من باب سنين وباب سنين مطرد فيما حذف من مفرده حرف أصلي وعوض منه تاء التأنيث كسنة وعدة ولم يحذف من أرض حرف أصلي فيعوض منه بل حذف منه تاء التأنيث بدليل رجوعها في التصغير في قولهم أريضة فشذ على هذا جملة في موضع الحال من أرضين والتقدير وأرضون

في حال كونه شاذًا والسنون وبابه يعني كل ما حذف من مفرده حرف أصلي وعوض منه تاء التأنيث كعزين وثبين وسنين ومئين وقوله: (ومثل حين قد يرد ذا الباب) الإشارة بذا إلى سنين وبابه يعني أنه قد يستعمل باب سنين استعمال حين فيلزم فيه الياء ويعرب بالحركات الثلاث في النون ولا تحذف النون للإضافة وفهم من قوله قد يرد أن ذلك قليل ومنه قوله ﷺ: «اللهم اجعلها عليهم سنينًا كسنين يوسف» في إحدى الروايتين وقوله: (وهو عند قوم يطرد) يعني أن هذا الاستعمال المذكور يطرد عند قوم من العرب كقوله:

٢ ـ دعـانـي مـن نجـدٍ فـإن سِنينَـهُ   لعِبْـنَ بنَـا شيبـاً وشيَّبننـا مُـرْدا

ثم قال:

وَنُـونَ مَجْمُـوعٍ وَمَـا بِـهِ الْتَحَـقْ   فـافْتَـحْ وَقَـلَّ مـنْ بكَسْرِهِ نَطَـقْ

يعني أن نون الجمع وما ألحق به مفتوحة وكسرها قليل، قيل وهو مخصوص بالضرورة كقوله:

٣ ـ ومـاذا يـدري الشعـراءُ منـي   وقـد جَـاوزْتُ حَـدَّ الأربعيـنِ

ثم قال:

وَنُـونُ مـا ثُنِّـيَ وَالمُلْحَـقِ بِـهْ   بعكـس ذَاكَ اسْتَعْمَلُـوهُ فـانْتَبِـهْ

يعني أن نون المثنى وما ألحق به بالعكس من نون الجمع فكسرها كثير وفتحها قليل وهو لغة مع الياء وقيل مطلقًا، ومنه قوله:

٤ ـ أعـرفُ منهـا الجيـدَ والعَيْنَـانَـا   ومِنْخَـرَيـنِ أشبَهَـا ظَبْيَـانَـا

---

٢ ـ البيت من الطويل، وهو للصمة بن عبد الله القشيري في تخليص الشواهد ص ٧١، وخزانة الأدب ٨/ ٥٨، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٧٦، وشرح التصريح ١/ ٧٧، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٩٧، وشرح المفصل ٥/ ١١، ١٢، والمقاصد النحوية ١/ ١٦٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٥٧، وجواهر الأدب ص ١٥٧، وشرح الأشموني ١/ ٣٧، وشرح ابن عقيل ص ٣٩، ولسان العرب ٣/ ٤١٣ (نجد)، ١٣/ ٥٠١ (سنه)، ومجالس ثعلب ص ١٧٧، ٣٢٠.

٣ ـ البيت من الوافر، وهو لسحيم بن وثيل في إصلاح المنطق ص ١٥٦، وتخليص الشواهد ص ٧٤، وتذكرة النحاة ص ٤٨٠، وخزانة الأدب ٨/ ٦١، ٦٢، ٦٥، ٦٧، ٦٨، وحماسة البحتري ص ١٣، والدرر ١/ ١٤٠، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٢٧، وشرح التصريح ١/ ٧٧، وشرح ابن عقيل ص ٤١، وشرح المفصل ٥/ ١١، ولسان العرب ٣/ ٥١٣ (نجذ)، ٨/ ٩٩ (ربع)، ١٤/ ٢٥٥ (دري)، والمقاصد النحوية ١/ ١٩١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ٢٤٨، وأوضح المسالك ١/ ٦١، وجواهر الأدب ص ١٥٥، وشرح الأشموني ١/ ٣٨، ٣٩، والمقتضب ٣/ ٣٣٢، وهمع الهوامع ١/ ٤٩.

٤ ـ الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٧، ولرؤبة أو لرجل من ضبة في الدرر ١/ ١٣٩، والمقاصد النحوية ١/ ١٨٤، ولرجل في نوادر أبي زيد ص ١٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٦٤، وتخليص الشواهد ص ٨٠، وخزانة الأدب ٧/ ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٦، ٤٥٧، ورصف المباني ص ٢٤، وسر صناعة =

وقوله: فانتبه أي لما استعملته العرب من الفرق بين نون الجمع ونون التثنية ومن مواضع النيابة أيضًا نيابة الكسرة عن الفتحة وذلك في جمع المؤنث السالم وما ألحق به وإليه أشار بقوله:

وَمَـا بِتـا وأَلِـفٍ قَـدْ جُمِعَـا ... يُكْسَرُ في الجرّ وفي النَّصْبِ معًا
كذا أُولاتُ والذي اسْماً قد جُعِلْ ... كـأَذْرِعـاتٍ فيـهِ ذا أيْضـاً قُبِـلْ
وَجُـرَّ بِـالْفَتْحَـةِ مَـا لاَ يَنْصَـرِفْ ... مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلْ رَدِفْ

يعني أن المجموع بالألف والتاء وهو جمع المؤنث السالم يجر وينصب بالكسرة فتقول مررت بالهندات ورأيت الهندات وإنما نصب بالكسرة مع تأتي الفتحة حملاً على جمع المذكر السالم لأنه فرع عنه وقدم الجر لأن النصب محمول عليه. وقوله: (كذا أولات) البيت. هذا هو الملحق بجمع المؤنث السالم وهو نوعان الأول أولات وهو اسم جمع بمعنى ذوات ولا مفرد له من لفظه وإليه أشار بقوله كذا أولات يعني أن أولات يلحق بجمع المؤنث السالم فيجر وينصب بالكسرة كقوله تعالى: ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ﴾ [الطلاق: ٦] الثاني ما سمي به من جمع المؤنث السالم فيجر وينصب بالكسرة وإليه أشار بقوله: (والذي اسماً قد جعل) الخ فتقول في رجل اسمه هندات هذا هندات ورأيت هندات ومررت بهندات كما كان قبل التسمية ومنه أذرعات اسم موضع بالشام وذاله معجمة فأولات مبتدأ وخبره كذا والذي مبتدأ وصلته اسمًا قد جعل وفي جعل ضمير مستتر عائد على الموصول واسمًا مفعول ثان بجعل وكأذرعات متعلق بجعل أو في موضع الحال من الضمير المستتر في جعل وذا مبتدأ وهو إشارة إلى الحكم المتقدم في جمع المؤنث السالم وهو حمل منصوبه على مجروره وقبل خبره وفيه متعلق بقبل والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر عن الأول والرابط الضمير المجرور بفي وهو متعلق بقبل وتقديره والذي جعل اسمًا من جمع المؤنث السالم كأذرعات قبل فيه هذا الاستعمال وهو حمل منصوبه على مجروره. ومن مواضع النيابة نيابة الفتحة عن الكسرة وإليه أشار بقوله: (وَجُرَّ بالفَتْحَة ما لا يَنْصَرِفْ) يعني أن الاسم الذي لا ينصرف يجر بالفتحة ولم يذكر الرفع والنصب لأنه على الأصل السابق ولما كان جره بالفتحة مشروطًا بأن لا يضاف، ولا يدخل عليه أل وأشار إلى ذلك بقوله: (ما لم يُضَفْ أوْ يَكُ بعد ألْ رَدِفْ) فشمل أل الزائدة نحو اليزيد وغير الزائدة نحو الأحسن ومعنى ردف تبع. وقوله وجر يحتمل أن يكون فعلاً ماضيًا مبنيًا للمفعول وما في موضع رفع نيابة عن الفاعل ويحتمل أن يكون

= الإعراب ص ٤٨٩، ٧٠٥، وشرح الأشموني ١/٣٩، وشرح التصريح ١/٧٨، وشرح ابن عقيل ص ٤٢، وشرح المفصل ٣/١٢٩، ٤/٦٤، ٦٧، ١٤٣، وهمع الهوامع ١/٤٩.

فعل أمر وما في موضع نصب على أنه مفعول به وما في قوله ما لم يضف ظرفية مصدرية والتقدير مدة كونه غير مضاف ولا تابع لأل. ومن مواضع النيابة نيابة النون عن الضمة ونيابة حذفها عن السكون والفتحة وذلك في خمسة أمثلة من الفعل وإليه أشار بقوله:

وَاجْعَلْ لنَحْوِ يَفْعَلانِ النُّونا ... رَفْعاً وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونا
وَحَذْفُها للْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ ... كَلَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ

يعني أن علامة الرفع في هذه الأمثلة الثلاثة هي النون وهذه الأمثلة ثلاثة في اللفظ وفهم من قوله لنحو أنها أكثر وتبلغ بالاستقراء إلى ثمانية لأن يفعلان شامل لما كان ألفه ضميرًا نحو الزيدان يفعلان ولما كان ألفه علامة التثنية نحو يفعلان الزيدان على لغة أكلوني البراغيث، ويتضمن أيضًا تفعلان بالتاء فإنه شبيه بيفعلان وتكون ألفه أيضًا ضميرًا نحو أنتما تفعلان وعلامة التثنية نحو تفعلان الهندان وأما تسألون فيكون واوه ضميرًا نحو أنتم تسألون وهو متضمن ليفعلون لأنه شبهه وواو يفعلون يكون ضميرًا نحو الزيدون يسألون وعلامة جمع نحو يسألون الزيدون وأما تدعين فلا تكون ياؤه إلا ضميرًا فهذه ثمانية أمثلة التقدير وإن كانت ثلاثة في اللفظ والنون مفعول أول باجعل ورفعًا مفعول ثان وهو على حذف مضاف أي علامة رفع والتقدير واجعل النون علامة رفع لنحو يفعلان وتدعين وتسألون. وقوله: (وحذفُها للجزمِ والنصبِ سمَه)، أي علامة وقدم الجزم على النصب لأن النصب محمول عليه ثم أتى بمثال للجزم وهو قوله: (كلم تكوني) ومثال للنصب وهو قوله: (لترومي مظلمة) يجوز في لامه الفتح والكسر والقياس الفتح. واعلم أن علامات الإعراب تكون ظاهرة كما تقدم ومقدرة وذلك في الأسماء والأفعال المعتلة، وبدأ بالأسماء المعتلة فقال:

وَسَمِّ مُعْتَلاً مِنَ الأسْماءِ مَا ... كالمُصْطَفَى والمُرْتَقِي مَكارِما
فالأوَّلُ الإعْرَابُ فيهِ قُدِّرَا ... جَمِيعُهُ وَهْوَ الذي قَدْ قُصِرَا
والثَّانِ مَنْقُوصٌ وَنَصْبُهُ ظَهَرْ ... وَرَفْعُهُ يُنْوَى كذا أيْضاً يُجَرّ

يعني أن ما كان من الأسماء حرف إعرابه ألف قبلها فتحة لازمة كالمصطفى أو ياء قبلها كسرة لازمة كالمرتقي يسمى معتلاً وليس من الأسماء ما حرف إعرابه واو قبلها ضمة لازمة وما موصولة مفعول أول بسمّ ومعتلاً مفعول ثان وصلة ما كالمصطفى ومكارمًا مفعول من أجله أو تمييز أو ظرف أو مفعول به ومن الأسماء متعلق بسم ثم إن القسم الأول من المعتل وهو ما حرف إعرابه ألف لازمة يقدر فيه جميع الإعراب أعني الضمة والفتحة والكسرة لتعذر النطق بها نحو قام الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى ويسمى مقصورًا وقد نبّه على ذلك بقوله: (فالأول الإعراب فيه قُدّرا جميعه) البيت ثم نبه على القسم الثاني بقوله: والثان منقوص البيت يعني أن القسم الثاني من المعتدل يسمى منقوصًا وتظهر فيه الفتحة في

حال النصب لخفتها في الياء نحو رأيت القاضي وتنوى فيها الضمة والكسرة في حال رفعه وجره لثقلهما في الياء نحو قام القاضي ومررت بالقاضي ثم أشار إلى المعتل من الأفعال بقوله:

وأيُّ فِعْـلٍ آخِـرٌ مِنْـهُ أَلِـفْ أَوْ وَاوٌ أَوْ يـاءٌ فَمُعْتَـلاً عُـرِفْ
فـالألِـفَ انْـوِ فِيـهِ غيـرَ الجَـزْمِ وأبْـدِ نَصْـبَ مـا كَيَـدْعُـو يَـرْمـي
وَالرَّفعَ فيهما انْوِ وَاحْذِفْ جازِماً ثَـلاَثَهُـنَّ تَقْـضِ حُـكْمـاً لازِمـا

يعني أن المعتل من الأفعال ثلاثة أقسام: ما آخره ألف نحو يخشى، وما آخره واو نحو يغزو، وما آخره ياء نحو يرمى وجميع ذلك يسمى معتلاً وأي فعل شرط وهو مرفوع بالابتداء وكان بعده مقدرة ويحتمل أن تكون شانية وآخر منه ألف جملة من مبتدأ وخبره مفسرة للضمير المستكنّ في كان الشانية المقدرة ويحتمل أن تكون ناقصة وآخر منه اسمها وألف خبرها ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة والفاء جواب الشرط وفي عرف ضمير مستتر عائد على فعل ومعتلاً حال منه مقدم على عامله. وقوله: (فالألف انو فيه غير الجَزْمِ)، يعني أن ما آخره ألف من الأفعال المعتلة ينوى فيه غير الجزم وهو الرفع والنصب لتعذر ظهورهما في الألف نحو زيد يرضى ولن يخشى والألف مفعول بفعل مقدر من باب الاشتغال تقديره اقصد ويجوز رفعه على الابتداء. وقوله: وأبد نصب ما كيدعو يرمي يعني أن ما آخره واو كيدعو أو ياء كيرمي يظهر نصبه بالفتحة لخفتها نحو لن يدعو ولن يرمي ومعنى أبد أظهر وما موصولة وصلتها كيدعو ويرمي معطوف على يدعو بحذف حرف العطف وقوله والرفع فيهما انو يعني أن الرفع ينوى في الواو والياء لثقل الضمة في الواو والياء والرفع مفعول مقدم بأنْوِ وقوله: (واحذِفْ جازمًا ثلاثهن) إلى آخره يعني أن هذه الأحرف الثلاثة أعني الألف والواو والياء تحذف في الجزم نحو لم يخشَ ولم يغز ولم يرم وجازمًا حال من الفاعل المستتر حذف وثلاثهن مفعول باحذف ومفعول جازمًا محذوف تقديره الأفعال وتقض مجزوم على جواب الأمر وحكمًا مفعول به إن جعلت تقض بمعنى تؤدّ أو مفعول مطلق إن جعلت تقض بمعنى تحكم كأنه قال تحكم حكمًا لازمًا.

النكرة والمعرفة

النكرة هي الأصل والمعرفة فرع عنها ولذلك ابتدأ بالنكرة فقال:

نَكِـرَةٌ قـابِـلُ ألْ مُـؤَثِّـرَا أَوْ وَاقِـعٌ مَـوْقِـعَ مـا قَـدْ ذُكِـرَا

يعني أن النكرة هي ما تقبل أل وهي الألف واللام وقوله مؤثرًا أي مؤثرة التعريف واحترز بذلك من أل التي لا تؤثر التعريف كالألف واللام الزائدة كاللاتي والتي للمح الصفة

كالحرث فإن كلاً منهما لم يؤثر فيما دخل عليه تعريفًا. وقوله: (أو واقع مَوْقِعَ ما قد ذكرا) يعني أن من النكرات ما لا يقبل أل كذي بمعنى صاحب وما الموصوفة فهما نكرتان لا يقبلان أل لكنهما في معنى ما يقبلها فذو بمعنى صاحب وما بمعنى شيء وكلاهما يقبل أل ثم قال:

وغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كَهُمْ وَذِي وَهِنْدَ وَابْنِي وَالغُلامِ والَّذي

يعني أن غير النكرة معرفة فالمعرفة هو ما لا يقبل أل ولا واقع موقع ما يقبلها وذكر من المعارف ستة الضمير كهم واسم الإشارة كذي والعلم كهند والمضاف إلى المعرفة كابني والمعرف بأل كالغلام والموصول كالذي ولم يذكر المقصود في النداء نحو يا رجل وهو من المعارف لأنه داخل كما قيل في المعرف بأل أو في اسم الإشارة ولم يرتبها في المثل ورتبها في الفصول. ثم شرع في أول المعارف وأعرفها وهو الضمير فقال:

فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورِ كَأَنْتَ وَهْوَ سَمِّ بِالضَّمِيرِ

يعني أن ما دل على غيبة نحو هو أو حضور نحو أنت وأنا يسمى ضميرًا ودخل في قوله أو حضور اسم الإشارة لأنه حاضر لكنه أخرجه بالمثال ولما كان الضمير متصلاً ومنفصلاً أشار إلى المتصل منه بقوله:

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لا يُبْتَدَا وَلا يَلِي إلاَّ اخْتِيَاراً أَبَدَا
كالياءِ والكافِ مِنِ ابْنِي أكرَمكْ والياءِ والهَا مِن سَلِيهِ ما مَلَكْ

يعني أن الضمير المتصل هو ما لا يصح الابتداء به أي وقوعه في أول الكلام ولا يلي إلا في الاختيار وفهم منه أنه يلي إلا في غير الاختيار كقول الشاعر:

٥ ـ وما نبالي إذا ما كُنْتِ جارَتَنا أن لا يجاوِرَنا إلاَّك ديَّارُ

وقوله كالياء البيت أتى بهذه المثل محتوية على أربعة ألفاظ من الضمائر المتصلة وهي ياء المتكلم من ابني وهي مجرورة بالإضافة وكاف الخطاب من أكرمك وهو منصوب بأكرم وياء المخاطبة وهاء الغائب من سليه والياء من سليه مرفوعة بسل والهاء منصوبة به، ثم قال:

وكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ البِنا يَجِبْ ولَفْظُ ما جُرَّ كَلَفْظِ ما نُصِبْ

---

٥ ـ البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٢٩، وأمالي ابن الحاجب ص ٣٨٥، وأوضح المسالك ١/ ٨٣، وتخليص الشواهد ص ١٠٠، وخزانة الأدب ٥/ ٢٧٨، ٢٧٩، ٣٢٥، والخصائص ١/ ٣٠٧، ٢/ ١٩٥، والدرر ١/ ١٧٦، وشرح الأشموني ١/ ٤٨، وشرح شواهد المغني ص ٨٤٤، وشرح ابن عقيل ص ٥٢، وشرح المفصل ٣/ ١٠١، ومغني اللبيب ٢/ ٤٤١، والمقاصد النحوية ١/ ٢٥٣، وهمع الهوامع ١/ ٥٧.

يعني أن الضمائر كلها مبنية وقوله ولفظ ما جر كلفظ ما نصب يعني أن كل ضمير نصب صالح للجر وأن كل ضمير جر صالح للنصب ففهم منه أن الياء من ابني تصلح للنصب لأنها مجرورة وأن الكاف من أكرمك تصلح للجر لأنها منصوبة وأن الهاء من سليه تصلح للجر لأنها منصوبة وأن الياء من سليه لا تصلح لا للجر ولا للنصب بل تختص بالرفع، ثم قال:

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ نا صَلَحْ كاعْرِفْ بِنا فإنَّنا نِلْنا المِنَحْ

هذا هو اللفظ الخامس من ألفاظ الضمائر المتصلة وهو نا الدال على المتكلم ومعه غيره أو المتكلم المعظم نفسه وهو صالح للإعراب كله رفعه ونصبه وجره وقد مثل به مجرورًا في قوله كاعرف بنا ومنصوبًا في قوله فإننا ومرفوعًا في قوله نلنا المنح جمع منحة وهي العطية وفهم منه أن الياء من سليه مرفوعة وما لم يذكر من الضمائر المتصلة خاص بالرفع لأنه لما ذكر ما يشترك فيه الجر والنصب وهو ياء المتكلم والكاف والهاء وما يستعمل في الإعراب كله وهو نا علم أن ما عدا القسمين خاص بالرفع وهو ياء المخاطبة وتاء الضمير متكلمًا كان أو مخاطبًا وواو الضمير وألف الاثنين ونون الإناث فمجموع الضمائر المتصلة تسعة ألفاظ، ثم قال:

وألِفٌ وَالواوُ والنونُ لِمَا غابَ وغَيْرِهِ كقامَا واعْلَمَا

يعني أن ألف الاثنين وواو الجمع ونون الإناث للغائب والمخاطب فمثالها للغائب الزيدان قاما والزيدون قاموا والهندات قمن ومثالها للمخاطب قوما وقوموا وقمن إلا أن قوله وغيره شامل للمتكلم والمخاطب ولا تكونوا هذه الضمائر للمتكلم لكن تمثيله بقاما وهو للغائب واعلما وهو للمخاطب يرشد إلى مراده ولو قال عوض وغيره وخوطب لكان أنصّ وقوله وألف مبتدأ والواو والنون معطوفان عليه وسوغ الابتداء بالألف عطف المعرفة عليه ولما غاب خبر المبتدأ وقد ذكر الضمائر المتصلة كلها إلا التاء وإنما استغنى عنها لتقدم ذكرها في قوله: بتا فعلت، ثم قال:

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ ما يَسْتَتِرُ كافْعَلْ أُوَافِقْ نَغْتَبِطْ إذ تشْكُرُ

يعني أن من ضمائر الرفع ما يجب استتاره وفهم من قوله ومن ضمير الرفع أن ذلك لا يكون في ضمائر النصب ولا في ضمائر الجر وذكر أربعة مواضع يجب فيها استتار الضمير: الأول فعل الأمر للواحد المذكر وهو المشار إليه بقوله كافعل. الثاني الفعل المضارع المفتتح بهمزة المتكلم وهو المشار إليه بقوله «أوافقْ». الثالث الفعل المضارع المفتتح بنون المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه وهو المشار إليه بقوله نغتبط. الرابع الفعل المضارع المفتتح بتاء

المخاطب وهو المشار إليه بقوله إذ تشكر وما موصولة في موضع رفع بالابتداء وخبرها في المجرور، وأوافق مجزوم على جواب الأمر ونغتبط معطوف على أوافق على حذف حرف العطف. ولما فرغ من الضمير المتصل شرع في بيان المنفصل وهو ضربان مرفوع ومنصوب وقد أشار إلى المرفوع بقوله:

وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أنا هُو   وأنْتَ والفُرُوعُ لا تَشْتَبِهُ

ضمائر الرفع المنفصلة اثنا عشر للمتكلم منها اثنان أنا ونحن، وللمخاطب خمسة أنتَ أنتِ أنتما أنتم أنتنّ وللغائب خمسة هو هي هما هم هن وقد اكتفى منها بذكر ثلاثة لأنها موصول لما لم يذكره ولذلك قال والفروع لا تشتبه فأنا فرعه نحن لأن المفرد أصل للجمع وأنت فروعه أنت وأنتما وأنتم وأنتن لأن أنت لها فرعان فرع من جهة الإفراد وهو أنتما وأنتم وأنتن وفرع من جهة التذكير وهو أنت وكذلك هو أيضًا فروعه من جهة الإفراد هما وهم وهن ومن جهة التذكير هي. ثم أشار إلى المنصوب من المنفصل بقوله:

وذو انْتِصَابٍ في انْفِصَالٍ جُعِلا   إيايَ وَالتَّفْرِيعُ ليسَ مُشْكِلا

فاكتفى بذكر ضمير المتكلم وكان حقه أن يذكر الأصول الثلاثة كما فعل في المرفوع لكنه اكتفى بإياي عما سواه لوضوحه ولذكره ذلك في المرفوع .وثبت في بعض النسخ وذو انتصاب بالواو وإعرابه مبتدأ وجعل إلى آخر البيت خبره وفي جعل ضمير يعود على المبتدأ وإياي مفعول ثان بجعل وفي بعض النسخ وذا انتصاب بالألف وإعرابه مفعول ثان بجعل مقدم وإياي مفعول لما لم يسم فاعله بجعل، ثم قال:

وفِي اخْتِيارٍ لا يَجِيءُ المُنْفَصِلْ   إذَا تَأَتَّى أنْ يجِيءَ المُتَّصِلْ

يعني أن الضمير إذا تأتى اتصاله بما قبله لا يجيء منفصلاً في الاختيار وفهم منه أنه يجيء في غير الاختيار منفصلاً مع تأتي الاتصال كقول الشاعر:

٦ ـ بالباعِثِ الوارِثِ الأمواتِ قد ضَمِنَتْ   إيَّاهُمُ الأرضَ في دَهْرِ الدَّهارِيرِ

لأنه يتأتى الاتصال فتقول قد ضمنتهم لكنه فصله لضرورة الوزن وفي اختيار متعلق بيجيء. ثم قال:

---

٦ ـ البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٢١٤، وخزانة الأدب ٥/ ٢٨٨، ٢٩٠، والدرر ١/ ١٩٥، وشرح التصريح ١/ ١٠٤، والمقاصد النحوية ١/ ٢٧٤، ولأمية بن أبي الصلت في الخصائص ١/ ٣٠٧، ٢/ ٢٩٥، وليس في ديوانه، ولأمية أو للفرزدق في تخليص الشواهد ص ٨٧، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٢٩، والإنصاف ٢/ ٦٩٨، وأوضح المسالك ١/ ٩٢، وتذكرة النحاة ص ٤٣، وشرح ابن عقيل ص ٥٦، ٦٠، وهمع الهوامع ١/ ٦٢.

وَصِلْ أوِ افْصِلْ هاءَ سَلْنِيهِ ومَا أَشْبَهَهُ فِي كُنْتُهُ الخُلْفُ انْتَمَى
كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ وَاتِّصَالاَ أَخْتَارُ غَيْرِي اخْتَارَ الإنْفِصَالاَ

يعني أنه يجوز اتصال الضمير وانفصاله في الهاء من سلنيه وما أشبهه وهو كل ثاني ضميرين منصوبين بفعل غير ناسخ للابتداء مع تقديم الأخص منهما نحو الدرهم أعطيتكه وأعطيتك إياه والمختار في ذلك الاتصال عند الجميع ولذلك قدمه في قوله وصل وقوله في كنته الخلف انتمى، أي انتسب ويعني به خبر كان أو إحدى أخواتها إذا كان اسمها ضميرًا متصلاً أخص من خبرها وقوله: (كذاك خلتنيه) أي مثل كنته في الخلف المذكور يعني فخلتنيه وما أشبهه وهو كل ثاني ضميرين منصوبين بفعل ناسخ للابتداء من باب ظن الأول منهما أخص وظاهر قوله الخلف انتمى أن الخلاف في جواز الاتصال والانفصال فيما ذكر وليس كذلك لأنه لا خلاف في جواز الاتصال والانفصال فيما ذكر وإنما المراد الخلف انتمى في الاختيار ويدل على أن المراد ما ذكر قوله: (واتصالا * أختار غيري اختار الانفصالا). وهو موافق في ذلك لابن الطراوة والرماني وأو في قوله أو افصل للتخيير وهاء سلنيه مفعول بافصل فهو من باب التنازع وقد أعمل الثاني ولو أعمل الأول لقال وصل أو افصله واتصالا مفعول مقدم باختار، ثم قال:

وَقَدِّمِ الأَخَصَّ فِي اتِّصَالِ وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ

الأخص هو الأعرف فضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب والغائب وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب فإذا أريد اتصال الضمير الثاني قدم الأخص لأنه لا يتوصل إلى اتصاله إلا بتقديم الأخص وعلى ذلك نبه بقوله وقدم الأخص في اتصال وإذا أريد انفصاله قدم ما شئت من الأخص وغيره لأنه إذا تقدم غير الأخص وجب انفصال الثاني وعلى ذلك نبه بقوله: (وقدِّمن ما شئتَ في انفصال) فإذا تقدم غير الأخص وجب انفصال الثاني وإذا تقدم الأخص جاز اتصال الثاني وانفصاله وقد اجتمع الأمران في قوله ﷺ: «إن الله ملككم إياهم ولو شاء لملكهم إياكم» فانفصال الضمير في قوله ملككم إياهم جائز لتقدم الأخص وهو ضمير المخاطب على غير الأخص وهو ضمير الغائب وانفصال الضمير في ملكهم إياكم واجب لتقدم غير الأخص، ثم قال:

وفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الْزَمْ فَصْلاَ وَقَدْ يُبِيحُ الغَيْبُ فِيهِ وَصْلاَ

يعني أن الضميرين إذا اتحدا في الرتبة كأن يكونا لمتكلم أو لمخاطب أو لغائب لزم انفصال الثاني نحو ظننتني إياي وحسبتك إياك والدرهم إن جاء زيد فأعطه إياه وقوله وقد يبيح الغيب فيه وصلاً يعني أن الضميرين إذا اتحدا في الغيبة قد يتصل الثاني منهما لكن بشرط أن يختلفا اختلافًا ما كأن يكون أحدهما مفردًا والآخر مثنى أو مجموعًا أو يكون

مذكرًا والآخر مؤنثًا كقوله:

٧ ـ لوجْهِكَ في الإحسانِ بَسْطٌ وبهجةٌ أنــا لهمـــاهُ قفـــوُ أكـــرمِ والـــدِ

وظاهر كلام الناظم عدم اشتراط الاختلاف واعتذر عنه ولده في شرحه بأن قوله وصلاً بلفظ التنكير على معنى نوع من الوصل تعريض بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد في الغيبة مطلقًا بل بقيد وهو الاختلاف في اللفظ وفيه بعد وهذا يقتضي أن البيت الواقع بعد هذا البيت في بعض النسخ وهو مع اختلاف ما غير ثابت في الألفية وهو من أبيات الكافية، ثم قال:

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الفِعلِ الْتُزِمْ نُـونُ وِقَـايَـةٍ وَلَيْسِـي قَـدْ نُظِـمْ
وَلَيْتَنِـي فَشَـا وَلَيْتِـي نَـدَرَا وَمَـعَ لَعَـلَّ اعْـكِـسْ وكُـنْ مُخَيَّـرَا
فِـي البَـاقِيَـاتِ وَاضْطِـرَاراً خَفَّفَـا مِنِّي وَعَنِّي بَعْـضُ مَـنْ قَـدْ سَلَفَـا
وفِـي لَـدُنِّـي لَـدُنِـي قَـلَّ وفِـي قَدْنِي وَقَطْنِي الحذْفُ أيْضاً قَدْ يَفِي

قد تقدم أن من جملة الضمائر ياء المتكلم وهي تتصل بالاسم والفعل والحرف فإذا اتصلت بالفعل لزم أن يفصل بينها وبينه بنون تسمى نون الوقاية لأنها تقي الفعل من الكسر الذي لا يكون نظيره فيه وهو الجر ويستوي في ذلك الماضي والمضارع والأمر وإلى ذلك أشار بقوله: (وقبل يا النفس مع الفعل التزم * نون وقاية)، وقد حذفت للضرورة مع ليس كقوله:

٨ ـ إذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكرامُ لَيْسِي

وإلى ذلك أشار بقوله: (وليسي قد نظم)، يعني أن نون الوقاية حذفت مع ليس في النظم لضرورة الوزن وقال يا النفس وهو مخالف لعبارات النحويين فإنهم يسمونها ياء المتكلم وقبل متعلق بالتزم ومع الفعل كذلك وإذا اتصلت أعني ياء المتكلم بالحروف لم تلحق نون الوقاية إلا مع ثمانية أحرف أشار إلى ستة منها وهي إن وأخواتها بقوله:

(وليتني فشا وليتي ندرا ومع لعلّ اعكس وكن مخيرا في الباقيات)

---

٧ ـ البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/١٠٥، وتخليص الشواهد ص ٩٧، وتذكرة النحاة ص ٥٠، والدرر ١/٢٠٣، وشرح الأشموني ١/٥٤، وشرح التصريح ١/١٠٩، والمقاصد النحوية ١/٣٤٢، وهمع الهوامع ١/٦٣.

٨ ـ الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٥، وخزانة الأدب ٥/٣٢٤، ٣٢٥، والدرر ١/٢٠٤، وشرح التلويح ١/١١٠، وشرح شواهد المغني ٢/٤٨٨، ٧٦٩، ولسان العرب ٦/١٢٨ (طيس)، والمقاصد النحوية ١/٣٤٤. وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/١٠٨، وتخليص الشواهد ص ٩٩، والجنى الداني ص ١٥٠، وجواهر الأدب ص ١٥، وخزانة الأدب ٥/٣٩٦، ٩/٢٦٦، وسرّ صناعة الإعراب ٢/٣٢، وشرح الأشموني ١/٥٥، وشرح ابن عقيل ص ٦٠، وشرح المفصل ٣/١٠٨، ولسان العرب ٦/٢١١ (ليس)، ومغني اللبيب ١/١٧١، ٢/٣٤٤، وهمع الهوامع ١/٦٤، ٢٣٣.

يعني أن لحاق نون الوقاية للبيت كثير وعدم لحاقها قليل فليتني أكثر من ليتي ولم يجيء في القرآن إلا بالنون كقوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾ [النساء: ٧٣] ومن حذفها قول الشاعر:

٩ ـ كمنيةِ جابرٍ إذ قال ليتي أصادِفُهُ وأفقِدُ جُلَّ مالي

وقوله: ومع لعل اعكس يعني أن عدم لحاق النون للعل كثير ولحاقها لها قليل فهي بالعكس من ليت ولم تأتِ في القرآن إلا بدون نون كقوله تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾ [غافر: ٣٦] ومن لحاق نون الوقاية لها قول الشاعر:

١٠ ـ فقُلْتُ أعيراني القدومَ لعلَّني أخطُّ بها قبراً لأبيضَ ماجِدِ

وقوله: وكن مخيرًا في الباقيات. يعني بالباقيات ما بقي من الأحرف الستة وهي إنَّ وأن وكأن ولكن فيجوز أن تلحقها نون الوقاية وأن لا تلحقها وقد جاءت في القرآن بالوجهين كقوله عز وجل: ﴿إنني أنا الله﴾، ﴿أَنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ﴾ [هود: ٥٤] وإنما جاز لحاق نون الوقاية لهذه الأحرف لشبهها بالأفعال وكان لحاقها غالبًا في ليت لقوة شبهها بالفعل لأنها تغير معنى الابتداء وكان عدم لحاقها غالبًا مع لعل لأنها بعدت عن شبه الفعل فإنها شبيهة بحرف الجر في تعلق ما بعدها بما قبلها في نحو تب لعلك تفلح ومخيرًا خبر كن ويجوز كسر يائه وفتحها وهو أظهر وفي الباقيات متعلق به ثم أشار إلى الحرفين الباقيين من الثمانية وهما من وعن بقوله: (واضطرارًا خففا مني وعني) البيت، يعني أن الوجه في من وعن إذا دخلا على ياء المتكلم أن يقال مني وعني بتشديد النون لأنهما لما لحقتهما نون الوقاية وقبلها نون ساكنة أدغمت فيها وأشار بقوله: واضطرارًا خففا مني وعني إلى آخره إلى قول الشاعر:

١١ ـ أيها السائل عنهم وعنِّي لست من قيس ولا قيس منِّي

---

٩ ـ البيت من الوافر، وهو لزيد الخيل في ديوانه ص ٨٧، وتخليص الشواهد ص ١٠٠، وخزانة الأدب ٣٧٥/٥، ٣٧٧، والدرر ١/ ٢٠٥، وشرح أبيات سيبويه ٩٧/٢، وشرح المفصل ١٢٣/٣، والكتاب ٣٧٠/٢، ولسان العرب ٢/ ٨٧ (بيت)، والمقاصد النحوية ١/ ٣٤٦، ونوادر أبي زيد ص ٦٨، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ١٥٣، ورصف المباني ص ٣٠٠، ٣٦١، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٥٠، وشرح الأشموني ١/ ٥٦، وشرح ابن عقيل ص ٦١، ومجالس ثعلب ص ١٢٩، والمقتضب ١/ ٢٥٠، وهمع الهوامع ١/ ٦٤.

١٠ ـ البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٠٥، والدرر ١/ ٢١٢، وشرح الأشموني ٥٦/١، وشرح ابن عقيل ص ٦٢، وهمع الهوامع ١/ ٦٤.

١١ ـ البيت من المديد، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٩٠، وأوضح المسالك ١١٨/١، وتخليص الشواهد ص ١٠٦، والجنى الداني ص ١٥١، وجواهر الأدب ص ١٥٢، وخزانة الأدب ٥/ ٣٨٠، ٣٨١، =

وقد تلحق نون الوقاية بعض الأسماء المبنية على السكون وإلى ذلك أشار بقوله: (وفي لدني لدني قلّ) البيت يعني أن لحاق نون الوقاية للدن كثير وعدم لحاقها قليل ولذلك قرأ أكثر القراء من لدني بالتشديد وقرأ نافع وشعبة بالتخفيف وقوله وفي قدني وقطني الحذف أيضًا قد يفي يعني أن قد وقط مثل لدن في أن لحاقها أكثر من عدم لحاقها وذلك مفهوم من قوله يفي وقد وقط اسما فعل بمعنى حسب وقد جمع الراجز بين لحاقها وعدم لحاقها في قوله:

١٢ ـ قدْني من نصر الخُبَيْبَيْنِ قَدِي

ولم يصرح الناظم بلحاق نون الوقاية في الحروف والأسماء التي ذكر وإنما صرح بذلك في الأفعال لكنه اكتفى بالنطق بها مقترنة بالنون في معرض لحاقها وتجردها منها في معرض عدم لحاقها والوزن يحفظ جميع ذلك. واضطرارًا منصوب على المفعول له وعنى مفعول على حذف مضاف تقديره خفف نون عني.

العلم

هذا هو النوع الثاني من المعارف وهو العلم وهو ضربان علم شخص وعلم جنس وقد أشار إلى الأول بقوله:

اسْمٌ يُعَيِّنُ المُسَمَّى مُطْلَقَا　　　عَلَمُهُ كَجَعْفَرٍ وَخِرْنِقَا
وَقَرَنٍ وَعَدَنٍ وَلاحِقِ　　　وَشَذْقَمٍ وَهَيْلَةٍ وَوَاشِقِ

فقوله اسم جنس ويعين المسمى مخرج للنكرة، ومطلقًا مخرج لم سوى العلم من المعارف لأن كل معرفة غير العلم يعين مسماه لكن بقرينة إما لفظية كأل والصلة وإما معنوية كالحضور والغيبة بخلاف العلم فإنه يعين مسماه بغير قرينة ولما كان العلم الشخصي لا يختص بأولي العلم بل يكون لأولي العلم وغيرهم مما يؤلف نوع المثل فقال كجعفر وهو

= ورصف المباني ص ٣٦١، والدرر ١/ ٢١٠، وشرح الأشموني ١/ ٥٦، وشرح التصريح ١/ ١١٢، وشرح ابن عقيل ص ٦٣، وشرح المفصل ٣/ ١٢٥، والمقاصد النحوية ١/ ٣٥٢، وهمع الهوامع ١/ ٦٤.

١٢ ـ الرجز لحميد بن مالك الأرقط في خزانة الأدب ٥/ ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٥، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٢، والدرر ١/ ٢٠٧، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٨٧، ولسان العرب ١/ ٣٤٤ (خبب)، والمقاصد النحوية ١/ ٣٥٧، ولحميد بن ثور في لسان العرب ٣/ ٣٨٩ (لحد)، وليس في ديوانه، ولأبي بجدلة في شرح المفصل ٣/ ١٢٤، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٢٤١، وأوضح المسالك ١/ ١٢٠، وتخليص الشواهد ص ١٠٨، والجنى الداني ص ٢٥٣، وخزانة الأدب ٦/ ٢٤٦، ٧/ ٤٣١، ورصف المباني ص ٣٦٢، وشرح ابن عقيل ص ٦٤، والكتاب ٢/ ٣٧١، ومغني اللبيب ١/ ١٧٠، ونوادر أبي زيد ص ٢٠٥.

اسم رجل وخرنق وهو اسم امرأة وقرن وهو اسم قبيلة وعدن وهو اسم بلدة ولاحق وهو اسم فرس وشذقم وهو اسم جمل وهيلة وهو اسم شاة وواشق وهو اسم كلب. واسم مبتدأ ويعين المسمى جملة في موضع الصفة له ومطلقًا حال من الضمير المستتر في يعين وعلمه خبر والمضير في علمه عائد على المسمى ويجوز أن يكون علمه مبتدأ وخبره اسم يعين المسمى ويكون حينئذ الخبر واجب التقديم لالتباس المبتدأ بضميره ويحتمل غير هذين الوجهين من الإعراب فلا نطيل بها.

وَاسْمـاً أَتَـى وَكُنْيَـةً وَلَقَبَـا وَأَخِّـرَنْ ذَا إِنْ سِـوَاهُ صَحِبَـا

ثم قال: (واسْمًا أتَى وكُنْيَةً وَلَقَبَا) يعني أن العلم ينقسم إلى اسم ويقال فيه الاسم الخاص كجعفر وإلى كنية وهو كل ما صدّر بأب أو أم كأبي زيد وأم كلثوم، وإلى لقب وهو ما دل على رفعة مسماه كالصديق والفاروق أو ضعة كقفة وأنف الناقة. ثم قال: (وأخِّرَنْ ذا إن سِوَاهَ صحِبَا) الإشارة بذا إلى اللقب يعني أن اللقب إذا صحب سواه يجب تأخيره وسواه شامل للاسم والكنية نحو هذا زيد قفة وأبو عبد الله أنف الناقة ثم قال:

وَإِنْ يَكُـونـا مُفْـرَدَيْـنِ فـأَضِـفْ حَتمـاً وَإِلاَّ أَتْبِـعِ الَّـذِي رَدِفْ

يعني أن اللقب إذا اجتمع مع الاسم وكانا مفردين أي غير مضافين ولا أحدهما فأضف الاسم إلى اللقب وجوبًا نحو هذا سعيد كرز ولا مدخل هنا للكنية فإنها من قبيل المضاف ويلزم حينئذ أن يكون اللقب هو المضاف إليه لأنه قد ذكر قبل أنه يجب تأخيره وقوله وإلا أتبع الذي ردف أي وإن لم يكونا مفردين أتبع الآخر للأول أي اجعله تابعًا له في الإعراب وتبعيته له إما على البدل أو عطف البيان وشمل قوله وإلا ثلاث صور أن يكونا مضافين نحو هذا عبد الله أنف الناقة أو الأول مضافًا والثاني مفردًا نحو عبد الله كرز أو الأول مفردًا والثاني مضافًا نحو هذا زيد أنف الناقة والإتباع في جميع ذلك واجب وحتمًا منصوب على أنه نعت لمصدر محذوف والتقدير إضافة حتمًا وأتبع جواب الشرط وحذفت منه الفاء للضرورة. ثم قال:

وَمِنْـهُ مَنْقُـولٌ كَفَضْـلٍ وأَسَـدْ وذُو ارْتِجَـالٍ كَسُعَـادَ وأُدَدْ

يعني أن العلم ضربان منقول وَمرتجل فالمنقول ما تقدم له استعمال قبل العلمية ويكون منقولاً من المصدر كفضل ومن اسم العين كأسد ومن الصفة كعباس ومن الجملة كشاب قرناها ومن الفعل المضارع كيزيد ومن الماضي كشمر اسم فرس. والمرتجل ما لم يتقدم له استعمال قبل العلمية كسعاد اسم امرأة وأدد اسم رجل. ومنه منقول مبتدأ وخبر وذو ارتجال مبتدأ محذوف الخبر والتقدير ومنه ذو ارتجال. ثم قال:

وجُمْلَــةٌ وَمـا بِمَــزْجٍ رُكِّبـا ذَا إنْ بِغَيْــرِ وَيْــهِ تَــمَّ أُعْـرِبـا

أي ومن العلم جملة كبرق نحره. وقوله وما بمزج ركبا يعني أن المركب تركيب مزج والمزج الخلط وهو ما ختم بغير ويه كبعلبك وما ختم بويه كسيبويه فالأول يعرب آخره إعراب ما لا ينصرف والثاني يبنى آخره على الكسر وإلى ذلك أشار بقوله: (ذا إن بغير ويه تمّ أعربا) فذا اسم إشارة للمركب تركيب مزج وأطلق هنا الإعراب ومراده إعراب ما لا ينصرف على ما ينبه عليه في باب ما لا ينصرف وما بمزج مبتدأ خبره محذوف أي من العلم وذا مبتدأ خبره أعرب وجواب الشرط محذوف ويحتمل أن يكون جملة الشرط والجواب خبرًا عن ذا. ثم قال:

وَشـاعَ فِـي الأعْـلامِ ذُو الإضَـافَـهْ كَعَبْـدِ شَمْـسٍ وأبِـي قُحـافَـهْ

أي من العلم المركب المضاف وهو أكثر المركبات لأن منه الكنى وغيرها ولذلك قال وشاع ومثل بمثال من غير الكنى وهو عبد شمس ومثال من الكنى وهو أبو قحافة. ثم أشار إلى النوع الثاني من العلم وهو علم الجنس فقال:

وَوَضَعـوا لبَعْـضِ الأجْنـاسِ عَلَـمْ كَعَلَـمِ الأشْخاصِ لَفْظـاً وَهْـوَ عَـمّ

يعني أن العرب وضعت لبعض الأجناس أعلامًا هي في اللفظ كعلم الأشخاص فتأتي منه الحال في فصيح الكلام ويمنع من الصرف إن وجدت فيه علة زائدة على العلمية من العلل المانعة للصرف ويوصف بالمعرفة وهذا معنى قوله كعلم الأشخاص لفظًا ومدلوله مع ذلك شائع كمدلول النكرة وهذا معنى قوله وهو عم أي ومدلوله شائع وفهم من قوله لبعض الأجناس أنها لم تضع ذلك لجميع الأجناس ووقف على علم بالسكون على لغة ربيعة وعمّ فعل ماض في موضع خبر هو ويجوز أن يكون مفردًا فقصره بحذف ألفه نحو قولهم برّ في بارّ. ولما كان علم الجنس على ضربين أحدهما جنس ما لا يؤلف كالسباع والحشرات والآخر المعاني أشار إلى الأول بقوله:

مِــنْ ذَاكَ أُمُّ عِــرْيَـطٍ لِلْعَقْــرَبِ وهَـكَــذَا ثُعَــالَــةٌ لِلثَّعْلَــبِ

يعني من ذاك أي من العلم الجنسي أمّ عريط وهو علم لجنس العقرب ومن علم جنسها أيضًا شبوة وهكذا ثعالة أي وكذا أيضًا ثعالة علم لجنس الثعلب وهو غير منصرف للعلمية وتاء التأنيث إلا أنه صرفه للضرورة ثم أشار إلى النوع الثاني من علم الجنس، بقوله:

وَمِثْلُــهُ بَــرَّةُ لِلْمَبَــرَّهْ كَــذَا فَجـارِ عَلَـمٌ لِلْفَجْـرَهْ

أي ومثل أم عريط وثعالة في كونهما علمي جنس برّة وهو علم للمبرة بمعنى البر وفجار علم للفجرة بمعنى الفجور، وبرة أيضًا غير منصرف للعلمية وتاء التأنيث وفجار مبني

على الكسر لشبهه بنزال وقد جمع الشاعر بينهما في قوله:

١٣ ـ إنّـا اقتسمنـا خطّتينـا بيننـا   فحملْـتُ بـرَّة واحتَمَلْـتَ فَجَـارِ

اسم الإشارة

بِــذَا لِمُفْــرَدٍ مُــذَكَّــرٍ أَشِــرْ   بِذِي وَذِهْ تِي تَا عَلَى الْأُنْثَى اقْتَصِرْ

مؤنث النوع الثالث من المعارف. واسم الإشارة إما مفرد مذكر أو مفرد مؤنث أو مثنى مذكر أو مثنى هذا هو أو جمع ويشترك فيه المؤنث والمذكر وقد أشار إلى الأول بقوله: (بِذَا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أشِرْ) يعني أن ذا إشارة إلى المفرد المذكر وأشار إلى الثاني بقوله: (بِذِي وَذِهْ تِي تَا على الأنثى اقْتَصِرْ) يعني أن المفرد المؤنث يشار إليه بأربعة ألفاظ وهي ذي وذه تي تا أراد وتي وتا فحذف العاطف لضرورة الوزن واقتصر فعل أمر وبذي متعلق به أي اقتصر بهذه الألفاظ على الواحد المؤنث ولا تُشِرْ بها إلى غيره وليس المراد أنه لا يشار إلى المفرد المؤنث إلا بها فإنه يشار إليه بغيرها نحو ذه وته وته وذه ويجوز ضبط اقتصر على هذا بضم التاء مبنيًا للمفعول. ثم أشار إلى الثالث والرابع بقوله:

وَذَانِ تَــانِ لِلْمُثَنَّــى الْمُــرْتَفِــعْ   وَفِـي سِـوَاهُ ذَيْـنِ تَيْـنِ اذكُـرْ تُطِـعْ

فقوله ذان راجع لتثنية الأول وهو ذا، وتان راجع لتثنية الثاني وهو تا، ولا يثنى من ألفاظ المؤنث إلا تا وقوله المرتفع يعني أن هذين اللفظين اللذين مثل بهما مقرونين بالألف إنما يكونان للمرتفع من التثنية لأن الألف فيهما علامة للرفع وقوله وفي سواه أي في سوى المرتفع أو في سوى الرفع المفهوم من لفظ المرتفع وسوى الرفع هو النصب والجر فيشار إلى المثنى المنتصب والمنخفض بذين وتين مقرونين بالياء لأن الياء علامة الجر والنصب وذان مبتدأ وتان معطوف عليه على حذف العاطف وللمثنى خبر المبتدأ وذين تين مفعول مقدم باذكر وتطع مجزوم على جواب الأمر. ثم أشار إلى الخامس بقوله:

وَبِــأُولــى أَشِــرْ لِجَمْــعٍ مُطْلَقــا   وَالمَـدُّ أوْلَـى ....

---

١٣ ـ البيت من الكامل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٥٥، وإصلاح المنطق ص ٣٣٦، وخزانة الأدب ٦/ ٣٢٧، ٣٣٠، ٣٣٣، والدرر ١/ ٩٧، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢١٦، وشرح التصريح ١/ ١٢٥، وشرح المفصل ٤/ ٥٣، والكتاب ٣/ ٢٧٤، ولسان العرب ٥/ ٤٢ (برر)، ٥/ ٤٨ (فجر)، ١١/ ١٧٤ (حمل)، والمقاصد النحوية ١/ ٤٠٥، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٤٩، وجمهرة اللغة ص ٤٦٣، وخزانة الأدب ٦/ ٢٨٧، والخصائص ٢/ ١٩٨، ٣/ ٢٦١، ٢٦٥، وشرح الأشموني ١/ ٦٢، وشرح عمدة الحافظ ص ١٤١، وشرح المفصل ١/ ٣٨، ولسان العرب ١٣/ ٣٧ (أنن)، ومجالس ثعلب ٢/ ٤٦٤، وهمع الهوامع ١/ ٢٩.

يعني أن لفظ أولى يشار به إلى الجمع مطلقًا أي سواء كان مذكرًا أو مؤنثًا فتقول أولى الرجال وأولى النساء وقوله والمد أولى يعني زيادة الهمزة بعد ألف مكسورة وإنما كان أولى لأنها لغة أهل الحجاز ولم يجىء في القرآن إلا ممدودًا كقوله تعالى: ﴿هَٰأَنتُمْ أُوْلَآءِ﴾ [آل عمران: ١١٩] ثم اعلم أن اسم الإشارة عند الجمهور على ثلاثة مراتب قريبة ومتوسطة وبعيدة وعند الناظم على مرتبتين قريبة وبعيدة، وقد أشار إلى البعيدة بقوله:

. . . . وَلدى البُعْدِ انْطِقا
بِـالْكَـاف حَـرْفـاً دُونَ لاَمٍ أَوْ مَعَـهْ وَٱلـلاَّمُ إِنْ قَـدَّمْـتَ هَـا مُمْتَنِعَـهْ

يعني أنك إذا أردت الإشارة إلى البعيد فأنت مخير بين أن تأتي باسم الإشارة مقرونًا بكاف الخطاب دون لام فتقول ذاك وأولاك وبين أن تأتي به مقرونًا بالكاف واللام معًا فتقول ذلك وأولى لك وفهم منه أن القريب ما لا يقترن بالكاف وحدها ولا بالكاف واللام معًا وهي المثل التي أتى بها أول الباب ولدى بمعنى عند وهو متعلق بانطقا وألف انطقا مبدلة من نون التوكيد الخفيفة وحرفًا حال من الكاف وإنما نبه على ذلك لئلا يتوهم أن الكاف ضمير كما هي في نحو غلامك ودون لام في موضع نصب على الحال من الكاف وأو معه معطوف على دون فهو موضع الحال من الكاف أيضًا وتقدير البيت انطق في البعد بالكاف حرفًا غير مقرون باللام أو مقرونًا بها. ثم قال: (وَاللاَّمُ إِنْ قَدَّمْتَ هَا مُمْتَنِعَهْ) يعني أنك إذا قدمت ها التي للتنبيه على اسم الإشارة يمتنع اقترانه باللام فلا يقال ها ذلك وفهم منه أنه يجوز اقتران «ها» بالمجرد نحو هذا وهؤلاء وبالمقرون بالكاف دون اللام نحو هذاك وهؤلائك إلا أن الأول أكثر وهي لغة القرآن، ومن الثاني قول طرفة:

١٤ ـ رأيتُ بني غبراءَ لا ينكرونني ولا أهل هذَاكَ الطِّرافِ المُمَدَّدِ

وقوله واللام مبتدأ وخبره ممتنعة وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه لأن الخبر مقدم على الشرط في التقدير والتقدير واللام ممتنعة إن قدمت ها فهي ممتنعة. ثم قال:

وَبِهُنَـــا أَوْ هَهُنَـــا أَشِـــرْ إِلَـــى دَانِـي المَكَـانِ وَبِـهِ الكَـافَ صِـلا
فِـي البُعْـدِ أَوْ بِثَـمَّ فُـهْ أَوْ هَنَّـا أَوْ بِهُنَـالِـكَ انْطِقَـنْ أَوْ هِنَّـا

---

١٤ ـ البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٣١، وتخليص الشواهد ص ١٢٥، وجمهرة اللغة ص ٧٥٤، والجنى الداني ص ٣٤٧، والدرر اللوامع ١/ ٢٣٦، ولسان العرب ٥/ ٥ (غبر)، ١٤/ ٩٢ (بني)، والمقاصد النحوية ١/ ٤١٠، وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٢١٤، وشرح الأشموني ١/ ٦٥، وشرح ابن عقيل ص ٧٣، وهمع الهوامع ١/ ٧٦.

ذكر في هذين البيتين سبعة ألفاظ يشار بها إلى المكان دون غيره منها اثنان للمكان القريب وهما هنا وههنا وإليهما أشار بقوله: (وبهنا أو ههنا أشر إلى داني المكان) أي إلى المكان الداني وهو القريب فأضاف الصفة إلى الموصوف ومنها خمسة للمكان البعيد وإليها أشار بقوله: (وبه الكاف صلا) إلى آخرها يعني أنك إذا أردت الإشارة إلى المكان البعيد فأنت مخير بين أن تلحق هنا كاف الخطاب فتقول هناك أو تأتي بثم كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا﴾ [الإنسان: ٢٠] أو تأتي بهنا مفتوح الهاء مشدد النون فتقول هنا أو تلحق هنا الكاف واللام معًا فتقول هنالك أو تأتي بهنا مكسور الهاء مشدد النون والكاف مفعول بصل والألف في صلا مبدلة من نون التوكيد الخفيفة وفي البعد متعلق بصلا وبثم متعلق بفه وهو فعل أمر من فاه يفوه أي نطق، وكل ما ذكره في البيتين من أو فهو للتخيير.

الموصـول

مَوْصُولُ ٱلاسْمَاءِ ٱلَّذِي ٱلأنْثَى ٱلَّتي وَٱلْيَـا إِذَا مَـا ثُنِّيَـا لاَ تُثْبِـتِ
بَـلْ مَـا تَلِيـهِ أَوْلِـهِ ٱلْعَـلاَمَـةْ وَٱلنُّـونُ إِنْ تُشْـدَدْ فَـلاَ مَـلاَمَـةْ

هذا هو النوع الرابع من المعارف. والموصول إما مفرد مذكر أو مفرد مؤنث أو مثنى مذكر أو مثنى مؤنث أو جمع مذكر أو جمع مؤنث وقد أشار إلى الأول بقوله: (مَوْصُولُ الاسماءِ الذي) إنما قال موصول الأسماء احترازًا من موصول الحروف فإنه لم يذكره وقد ذكر أحكامه في أبواب وقوله موصول الأسماء مبتدأ والذي مبتدأ وخبره محذوف والتقدير موصول الأسماء منه الذي ثم أشار إلى الثاني بقوله: (الأنثى التي) يعني أن التي للمفرد المؤنث وفهم منه أن الذي للمذكر والأنثى مبتدأ والتي خبره والتقدير والأنثى منه التي أي من الموصول ويجوز أن يكون أل في الأنثى عوضًا من الضمير والتقدير وأنثاه أي وأنثى الذي ثم أشار إلى الثالث والرابع بقوله: (وَاليَا إذَا ما ثُنِّيا لا تُثْبِتِ بَلْ ما تَلِيهِ أَوْلِهِ العَلامَةْ) يعني أن الذي والتي إذا ثنيا لا تثبت ياؤهما لسكونها وسكون علامة التثنية. والياء مفعول مقدم بتثبت ولا ناهية وقوله بل ما تليه أوله العلامة ما تليه هو الذال من الذي والتاء من التي وأل في العلامة للعهد لتقدم علامة التثنية وهي الألف رفعًا والياء جرًا ونصبًا في قوله: بالألف ارفع المثنى وقوله وتخلف اليا في جميعها الألف فتقول اللذان واللتان رفعا واللذين واللتين جرًا ونصبًا. وما موصولة وصلتها تليه وموضعها نصب بفعل مقدر من باب الاشتغال يفسره أوله ويجوز أن تكون في موضع رفع بالابتداء وخبرها أوله والأول أجود والهاء في أوله مفعول أول والعلامة مفعول ثان ثم قال: (وَالنُّونُ إنْ تُشْدَدْ فَلا مَلامَةْ) يعني أنه يجوز في نون اللذين واللتين التشديد ومذهب البصريين أنها لا تشدد إلا بعد الألف ومذهب الكوفيين أنها تشدد

بعد الألف وبعد الياء وهو اختيار المصنف ولذلك أطلق في قوله: والنون إن تشدد فلا ملامه. والنون مبتدأ والخبر جملة الشرط والجواب والضمير المستتر في تشدد هو الرابط، ثم قال:

وَالنُّـونُ مِـنْ ذَيْـنِ وتَيْـنِ شُـدِّدَا أَيْضـاً وَتَعْـوِيـضٌ بِـذَاكَ قُصِـدَا

يعني أنه يجوز أيضًا تشديد النون من ذين وتين وإنما ذكر هنا ذين وتين وليسا من الموصولات لاشتراكهما مع اللذين واللتين في جواز تشديد نونهما وليس التشديد خاصًا بالياء كما مثل به بل هو عام مع الياء ومع الألف وإذا جاز التشديد مع الياء كما في المثالين فيكون التشديد مع الألف أحرى لأن التشديد مع الألف متفق عليه ومع الياء مختلف فيه. وقوله وتعويض بذاك قصدا يعني أن تشديد النون قصد به التعويض من المحذوف في جميع ما ذكر فالمعوض منه في اللذين واللتين الياء من الذي والتي ومن ذين وتين الألف من ذاوتا فإن ذلك كله حذف في التثنية وعوض منه التشديد فالإشارة من قوله بذاك راجعة إلى التشديد وتعويض مبتدأ وقصد خبره وبذاك متعلق بقصد وهو الذي سوغ الابتداء بالنكرة ويجوز أن يكون بذاك متعلقًا بقصد وسوغ الابتداء بالنكرة ما فيها من معنى الحصر لأن المراد ما قصد بذاك إلا تعويض فهو كقولهم شيء جاء بك وشر أهرّ ذا ناب وفيه تعريض بإبطال قول من جعل التشديد في ذين وتين دالاً على البعد، ثم أشار إلى الخامس وهو جمع الذي فقال:

جَمْـعُ الَّـذي الأُلـى الَّـذيـنَ مُطْلَقـا وَبَعْضُهُـمْ بـالـوَاوِ رَفْعـاً نَطَقَـا

فذكر للذي جمعين أحدهما الألى فتقول جاءني الألى قاموا أي الذين قاموا والثاني الذين بالياء في الرفع والنصب والجر وعلى ذلك نبه بقوله مطلقًا أي في جميع الأحوال. وقوله: وبعضهم بالواو رفعًا نطقًا يعني أن من العرب من يجري الذي مجرى جمع المذكر السالم فيرفعه بالواو وينصبه ويجره بالياء فيقول نصر الذون آمنوا على الذين كفروا وهي لغة هذيل وقيل لغة تميم. وجمع الذي مبتدأ والألى خبره والذين معطوف على الألى على حذف العاطف وبعضهم مبتدأ ونطق خبره وبالواو متعلق بنطق ورفعا منصوب على إسقاط حرف الجر أي في رفع ويجوز أن يكون مصدرًا في موضع الحال والتقدير نطق بالواو رافعًا.

بِـالَّـلاتِ وَالَّـلاءِ الَّتـي قَـدْ جُمِعَـا وَالَّـلاءِ كَـالَّـذِيـنَ نَـزْراً وَقَعَـا

ثم أشار إلى السادس وهو جمع التي فقال: (باللّاتِ وَاللّائي الَّتِي قَدْ جُمِعا) فذكر أيضًا للتي جمعين الأول اللاتي والثاني اللائي فتقول جائتني اللاتي قمن واللائي خرجن فالتي مبتدأ وقد جمع خبره وباللات متعلق بجمع والتقدير التي قد جمع باللاتي واللائي. ثم قال: (وَاللّاءِ كالَّذينَ نَزْرًا وَقَعَا) يعني أن اللائي الذي هو جمع التي قد يطلق على الذين فيكونّ

جمعًا للذي على وجه الندور والقلة ومنه قوله:

١٥ ـ فما أبناؤنا بأمنّ منه عليـنا اللاّءِ قد مَهَدوا الحُجُورا

يعني الذين قد مهدوا واللاء مبتدأ ووقع خبره وكالذين متعلق بوقع ونزرًا منصوب على الحال من الضمير المستكن في وقع وهو اسم فاعل من نزر أي قلّ.

وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِرْ وَهٰكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّىء شُهِرْ

ولما فرغ من الذي والتي وثنيتهما وجمعهما انتقل إلى ما سواهما من الموصولات فقال: (وَمَنْ وَما وأَلْ تُساوِي ما ذُكِرْ) يعني أن من وما وأل تساوي ما ذكر من الذي والتي وثنيتهما وجمعهما ففهم منه أنها تقع على المفرد المذكر والمؤنث والمثنى المذكر والمؤنث والمجموع المذكر والمؤنث فتقول جاءني من قام ومن قامت ومن قاما ومن قامتا ومن قاموا ومن قمن وكذلك مع ما وأل فمن تقع على من يعقل وما على ما لا يعقل وأل عليهما معًا. ثم قال: (وَهَـكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّىءٍ شُهِرْ) يعني أن ذو في لغة طيىء تستعمل موصولة وهي أيضًا مساوية للذي والتي وثنيتهما وجمعهما وإلى ذلك أشار بقوله: وهكذا ذو، أي هي مثل من وما وأل في مساواتها لما ذكر فتقول جاءني ذو قام وذو قامت وذو قاما وذو قامتا وذو قاموا وذو قمن وهي مبنية والواو لازمة لها في الرفع والنصب والجر في اللغة الشهيرة وفهم ذاك من تمثيله لها بالواو فذو مبتدأ وشهر خبره وعند طيىء متعلق بشهر وهكذا كذلك أيضًا أو في موضع نصب على الحال والتقدير ذو شهر عند طيىء مثل من وما وأل، ثم قال:

وكَالَّتِي أَيْضاً لَدَيْهِمْ ذَاتُ وَمَوْضِعَ اللاَّتِي أَتَى ذَوَاتُ

يعني أن من طيىء من إذا أراد معنى التي قال ذات وإذا أراد معنى اللاتي قال ذوات كقول بعضهم: بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله به، يريد بها فنقل حركة الهاء إلى الباء ووقف عليها بالسكون، وكقول الشاعر:

١٦ ـ جَمَعْتُها من أينُقٍ سوابق ذواتُ ينهَضْنَ بغيرِ سائِقِ

فذات مبتدأ وكالتي خبر مقدم ولديهم متعلق بالاستقرار العامل في الخبر وموضع اللاتي ظرف متعلق بأتى وذوات فاعل بأتى والتقدير وذات مساوية للتي عندهم أي عند طيىء

---

١٥ ـ البيت من الوافر، وهو لرجل من بني سليم في تخليص الشواهد ص ١٣٧، والدرر ١/٢٦٣، وشرح التصريح ١/١٣٣، والمقاصد النحوية ١/٤٢٩، وبلا نسبة في الأزهية ص٣٠١، وأوضح المسالك ١/١٤٦، وشرح الأشموني ١/٦٩، وشرح ابن عقيل ص ٧٩، وهمع الهوامع ١/٨٣.

١٦ ـ الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٠، والدرر ١/٢٦٧، وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٩٥، وأوضح المسالك ١/١٥٦، وتخليص الشواهد ص ١٤٤، وهمع الهوامع ١/٨٣.

وأتى ذوات في موضع اللاتي، ثم قال:

وَمِثْـلُ مـا ذَا بَعْـدَ مـا اسْتِفْهـامِ ... أَوْ مَـنْ إِذَا لَـمْ تُلْـغَ فـي الكَـلامِ

يعني أن ذا إذا وقعت بعد ما أو من الاستفهاميتين ولم تكن ملغاة فهي مثل ما، يعني ما الموصولة وفهم من تشبيهه بها أنها تساوي أيضًا الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما تقول من ذا يقوم ومن ذا تقوم ومن ذا يقومان ومن ذا تقومان ومن ذا يقومون ومن ذا يقمن واحترز بقوله إذا لم تلغ في الكلام من أن تكون ملغاة وذلك أن يغلب الاستفهام فيصير مجموع من ذا وماذا استفهامًا ويظهر أثر ذلك في البدل إذا قلت من ذا ضربت أزيد أم عمرو فإذا رفعت فذا غير ملغاة لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالرفع فعلم أنه مرفوع بالابتداء وذا خبره وهو اسم موصول وإذا نصبت فقلت من ذا ضربت أزيدًا أم عمرًا علم أن ذا ملغاة لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالنصب فعلم أنه مفعول مقدم بضربت وذا ملغاة. وذا مبتدأ وخبره مثل ما وبعد في موضع الحال من ذا وإذا متعلق بمثل ومن مضاف في التقدير لاستفهام أي بعد ما استفهام أو من استفهام والتقدير وذا في حال كونه تاليًا لمن أو ما الاستفهاميتين مساوية لما إذا لم تلغ. ولما فرغ من ذكر الموصولات شرع في بيان صلاتها فقال:

وكُلُّهـا يَلْـزَمُ بَعْـدَهُ صِلَـهْ ... عَلَـى ضَمِيـرٍ لائِـقٍ مُشْتَمِلَـهْ

يعني أن الموصولات كلها لا بد أن يكون بعدها صلة تكملها ورابط يربط بينها وبين الموصول ولذلك سميت موصولات ونواقص وقد نبه على ذلك بقوله على ضمير لائق مشتملة أي مطابق للموصول في الإفراد والتذكير وفروعهما فتقول جاءني الذي قام أبوه والتي قامت أمه واللذان قاما وما أشبه ذلك. وكلها مبتدأ وخبره يلزم وبعده متعلق بيلزم والضمير في بعده عائد على لفظ كل وهو الرابط بين المبتدأ والخبر وصلة فاعل بيلزم ومشتملة صفة لصلة وعلى ضمير متعلق بمشتملة. ثم إن الموصولات بالنظر إلى ما توصل به على قسمين قسم يوصل بجملة وشبهها وقسم يوصل بصفة. وقد أشار إلى الأول بقوله:

وجُمْلَـةٌ أَوْ شِبْهُهـا الَّـذِي وُصِـلْ ... بـهِ كمَـنْ عنـدي الَّـذي ابْنُـهُ كُفِـلْ

فقوله وجملة شامل للجملة الاسمية والفعلية وقوله وشبهها هو الظرف والمجرور وأتى بمثال للموصول بشبه الجملة وهو قوله كمن عندي ومثال للموصول بالجملة وهو قوله الذي ابنه كفل ويشترط في الجملة الموصول بها أن تكون خبرية ولم ينبه على ذلك لكن تمثيله بالذي ابنه كفل يرشد إليه وجملة مبتدأ وأو شبهها معطوف عليه وهو الذي سوغ الابتداء بالنكرة والذي خبر ويجوز العكس وهو أظهر ووصل صلة الذي وفيه ضمير يعود على الموصول والضمير في به عائد على الجملة وشبهها وهو الرابط بين الصلة والموصول

والتقدير والذي وصل به الموصول جملة أو شبهها ويحتمل أن يكون به نائبًا عن الفاعل ولا ضمير حينئذ في وصل والتقدير والذي وقع الوصل به جملة أو شبهها. ثم أشار إلى القسم الثاني من الموصولات وهو ما يوصل بالصفة فقال:

وَصِفَــةٌ صَــرِيحَــةٌ صِلَــةُ أَلْ وكَـوْنُهـا بِمُعْـرَبِ الأفعـالِ قَـلْ

الصفة الصريحة هي اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة وفي وصل أل بالصفة المشبهة خلاف فتقول جاءني القائم أبوه والضاربه زيد أي الذي قام أبوه والذي ضربه زيد وقام المكرم والمضروب أبوه أي الذي أكرم والذي ضرب أبوه وقام الضاربه زيد أي الذي يضربه زيد وجاء الحسن وجهه أي الذي حسن وجهه. والصريحة الخالصة واحترز بها من الصفة غير الصريحة وهي الصفات التي أجريت مجرى الأسماء نحو أبطح وأجرع وصاحب فلا يوصل بها أل وقوله: (وكونها بمعرب الأفعال قل) يعني أنه جاءت صلة أل بمعرب الأفعال وهو الفعل المضارع قليلاً ومنه قوله:

١٧ ـ ما أنت بالحَكَمِ التُرْضَى حكومتُهُ ولا الأصيلِ ولا ذي الرأي والجَدَلِ

أي الذي ترضى حكومته وقوله وصفة صريحة خبر مقدم وصلة أل مبتدأ وكونها مبتدأ وبمعرب الأفعال متعلق به وقلّ خبر المبتدأ والظاهر أن كونها مصدر لكان التامة وتقدير البيت وصلة أل صفة صريحة ووقوعها بالفعل المضارع قليل وقوله:

أيٌّ كمـا وأُعْـرِبَـتْ مـا لَـمْ تُضَـفْ وَصَــدْرُ وَصْلِهـا ضَمِيـرٌ انْحَـذَفْ
وَبَعْضُهُــمْ أعْـرَبَ مُطْلَقــاً وَفــي ذَا الْحـذْفِ أيّـا غَيْـرُ أيٍّ يَقْتَفِـي
إنْ يُسْتَطَـلْ وَصْـلٌ وَإنْ لَـمْ يُسْتَطَـلْ فَـالْحَـذْفُ نَـزْرٌ وَأَبَـوْا أَنْ يُخْتَـزَلْ
إنْ صَلُحَ الْبَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ

من الموصولات أيّ وإنما أخرها عنها لما اختصت به دون سائر الموصولات من إعرابها في بعض المواضع ولزوم إضافتها لفظًا أو معنى وجواز حذف صدر صلتها وقوله أيّ كما، يعني أن أيًا مثل ما فيما تقدم من كونها تطلق على المذكر والمؤنث وفروعهما فتقول

---

١٧ ـ البيت من البسيط، وهو للفرزدق في الإنصاف ٢/ ٥٢١، وجواهر الأدب ص ٣١٩، وخزانة الأدب ١/ ٣٢، والدرر ١/ ٢٧٤، وشرح التصريح ١/ ٣٨، ١٤٢، وشرح شذور الذهب ص ٢١، ولسان العرب ٦/ ٩ (أمس)، ١٢/ ٥٦٥ (لوم)، والمقاصد النحوية ١/ ١١١، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٠، وتخليص الشواهد ص ١٥٤، والجنى الداني ص ٢٠٢، ورصف المباني ص ٧٥، ١٤٨، وشرح الأشموني ١/ ٧١، وشرح ابن عقيل ص ٨٥، وشرح عمدة الحافظ ص ٩٩، والمقرب ١/ ٦٠، وهمع الهوامع ١/ ٨٥.

جاءني أيهم قام وأيهم قاما وأيهم قاموا وأيهم قمن وقوله: (وأعربت ما لم تضف. وصدر وصلها ضمير انحذف) أي بالنظر إلى التصريح بالمضاف إليه وتقديره وإثبات صدر صلتها وحذفه على أربعة أقسام: الأول أن يصرح بالمضاف إليه ويثبت صدر صلتها نحو جاءني أيهم هو قائم. الثاني أن يحذفا معًا نحو جاءني أيّ قائم. الثالث أن يثبت صدر صلتها ولا يصرح بالمضاف إليه نحو جاءني أيّ هو قائم فأيّ في هذه الصور الثلاث معربة وإليها أشار بقوله وأعربت. الرابع أن يصرح بالمضاف إليه ويحذف صدر صلتها نحو جاءني أيهم قائم فأي في هذه الصورة مبنية على الضم وإلى ذلك أشار بقوله:

(ما لم تضف * وصدر وصلها ضمير انحذف)، ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩] فأيّ مبتدأ وكما خبره وأعربت مبني للمفعول والنائب عن الفاعل ضمير عائد عليها وما ظرفية مصدرية وصدر وصلها مبتدأ وضمير خبره وانحذف في موضع الصفة لضمير والواو الداخلة على المبتدأ واو الحال والتقدير أيّ مثل ما في جميع أحوالها وأعربت مدة كونها غير مضافة في حال كون صدر صلتها محذوفًا. وقوله وبعضهم أعرب مطلقًا يعني أن بعض العرب يعرب أيا الموصولة في جميع الصور الأربع المذكورة وقرأ بعضهم ثم لننزل عن من كل شيعة أيهم أشد بنصب أيّ. ثم قال:

(وفِي * ذَا الحَذْفِ أيًّا غيرُ أيّ يَقْتَفي) يعني أن غير أي من الموصولات يتبع أيا في جواز حذف صدر صلتها فالإشارة بذا إلى حذف صدر صلة أي لكن يشترط في جواز حذف صدر صلة غير أي أن تطول الصلة وإلى ذلك أشار بقوله: (إنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ) أي إن تطل الصلة وطولها أن يكون فيها زائد على المفرد المخبر به عن الصدر نحو ما حكاه سيبويه من قولهم ما أنا بالذي قائل لك سوءًا التقدير بالذي هو قائل لك سوءًا فالصلة طالت بالمجرور والمفعول ومن ذلك قوله عز وجل وهو الذي في السماء إله التقدير وهو الذي هو إله في السماء فحذف الصدر لطول الصلة بالمجرور، ثم قال:

(وَإن لم يُسْتَطَلْ * فالحَذْفُ نَزْرٌ)

يعني أن حذف صدر صلة غير أي إن لم تطل الصلة قليل ومنه قراءة بعضهم «تمامًا على الذي أحسنُ» أي على الذي هو أحسن، وقوله:

١٨ ـ من يُعْنَ بالحمدِ لم ينطِقْ بما سَفَه ... ولا يحد عن سبيلِ المجدِ والكَرَمِ

أي بما هو سفه. وغير أي مبتدأ ويقتفي خبره وأيا مفعول مقدم بيقتفي وفي متعلق

١٨ ـ البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/١٦٨، وتخليص الشواهد ص ١٦٠، والدرر ١/٣٠٠، وشرح الأشموني ١/٧٨، وشرح التصريح ١/١٤٤، والمقاصد النحوية ١/٤٤٦، وهمع الهوامع ١/٩٠.

بيقتفي وإن يستطل شرط ووصل مفعول ما لم يسم فاعله وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه وقوله وإن لم يستطل معطوف على جملة الشرط والجواب وجوابه فالحذف نزر، ثم قال:

(وأبَوْا أن يُخْتَزَلْ * إنْ صَلحَ الباقي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ)

يعني أن الباقي بعد حذف صدر الصلة إذا كان صالحًا لأن يوصل به الموصول كأن يكون جملة من مبتدأ وخبر نحو جاءني الذي هو جاريته قائمة أو فعلاً وفاعلاً نحو جاءني الذي هو قام أبوه أو ظرفًا نحو جاءني الذي هو عندك أو مجرورًا نحو جاءني الذي هو في الدار لا يجوز حذف الصدر في شيء من ذلك لأن ما بقي بعد حذفه صالح لأن يكون صلة فلا دليل حينئذ على حذفه والضمير في قوله وأبوا عائد على العرب وأن يختزل في موضع المفعول بأبوا، والاختزال القطع وعبر به عن الحذف وقوله إن صلح شرط والباقي فاعل بصلح ولوصل متعلق بصلح ومكمل صفة لوصل وهو اسم فاعل من أكمل لأنه قد أكمل به الموصول فهو مكمل له. ولما فرغ من حكم الضمير المرفوع شرع في حكم الضمير المنصوب فقال:

والحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي
فِـي عـائِـدٍ مُتَّصِـلٍ إنِ انْتَصَـبْ بِفِعْلٍ أوْ وَصْفٍ كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ

يعني أن الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان منصوبًا متصلاً بالفعل أو بالوصف يجوز حذفه بكثرة ومثل للمنصوب بالفعل بقوله كمن نرجو يهب فمن مبتدأ وهو منصوب بمعنى الذي ونرجو صلته ويهب خبر عنه والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف تقديره من نرجوه ومثال حذفه من الوصف قول الشاعر:

١٩ ـ ما الله موليكَ فضلٌ فاحْمَدَنْهُ به فمـا لـدَى غيـرِه نفـعٌ ولا ضـرَرُ

إلا أن حذفه مع الفعل أكثر من حذفه مع الوصف ولم ينبه الناظم على ذلك لكن تقديم الفعل على الوصف يرشد إليه واحترز بقوله متصل من المنفصل نحو جاءني الذي إياه ضربت فلا يجوز حذفه وبقوله إن انتصب بفعل أو وصف من المنتصب بالحرف نحو جاءني الذي إنه قائم فلا يجوز حذفه أيضًا. والحذف مبتدأ وخبره كثير ومنجلي خبر بعد خبر وعندهم متعلق بالحذف أو بكثير أو بمنجلي وفي عائد متعلق بكثير أو بمنجلي أو بالحذف فهو من باب التنازع وإن انتصب شرط وبفعل متعلق بانتصب وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم

---

١٩ ـ البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٦٩، وتخليص الشواهد ص ١٦١، وشرح الأشموني ١/ ٧٩، وشرح التصريح ١/ ١٤٥، وشرح ابن عقيل ص ٩٠، والمقاصد النحوية ١/ ٤٤٧.

عليه والتقدير وحذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان منصوبًا متصلاً بالفعل أو بالوصف كثير في كلام العرب، ثم قال:

كَذَاكَ حَذْفُ ما بِوَصْفٍ خُفِضَا   كأَنْتَ قاضٍ بعدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى

يعني أن حذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان مخفوضًا بالوصف مثل الضمير المنصوب في جواز حذفه بكثرة فالإشارة بقوله كذاك عائدة إلى حذف الضمير المنصوب المتقدم ثم مثل بقوله: (كأنت قاض)، وأشار به إلى قوله عز وجل فاقض ما أنت قاض أي ما أنت قاضيه واحترز بقوله ما بوصف عن الضمير المجرور بغير وصف فإنه لا يجوز حذفه نحو جاءني الذي أبوه ذاهب فحذف مبتدأ وما مضاف إليه موصول صلته خفض وبوصف متعلق بخفض والتقدير حذف الضمير الذي خفض بالوصف مثل حذف الضمير المنصوب المتصل بالفعل أو الوصف في الكثرة، ثم قال:

كذَا الَّذِي جُرَّ بِما المَوْصُولَ جَرّ   كَمُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهْوَ بَرّ

يعني أن حذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان مجرورًا بحرف الجر كثير لكن بثلاثة شروط. الأول أن يكون الموصول مجرورًا بمثل ذلك الحرف الذي جر به الضمير لفظًا ومعنى. الثاني أن يكون العامل في المجرورين متفقًا لفظًا ومعنى. الثالث أن يكون في الصلة ضمير غيره وقد نبه على الأول بقوله: كذا الذي جر بما الموصول جر. وعلى الثاني والثالث بالمثال فالذي في المثال مجرور بمثل الحرف الذي جر به الضمير وهو الباء والعامل في بالذي مر وفي به مررت ولفظهما ومعناهما واحد وليس في الصلة ضمير غيره فالذي جر مبتدأ وخبره كذا وصلة الذي جر وبما متعلق به وصلة ما جر الأخيرة والموصول مفعول مقدم بجر والتقدير الذي جر بالحرف الذي جر الموصول مثل المجرور بالوصف في جواز الحذف بكثرة وفي بعض النسخ كذا الذي جر بما الموصول جر برفع الموصول وضم الجيم من جر بعده فالموصول على هذا مبتدأ وجر في موضع خبره والضمير المستتر في جر عائد على الموصول والضمير العائد على ما محذوف والتقدير كذا الذي جر بما جر الموصول به، وقوله فهو بر تتميم للبيت.

المعرف بأداة التعريف

هذا هو النوع الخامس من المعارف والمراد بأداة التعريف الألف واللام. واعلم أن الألف واللام على أربعة أقسام: للتعريف وزائدة وللمح الصفة وللغلبة، وقد أشار إلى الأول بقوله:

أَلْ حرْفُ تعرِيفٍ أَوِ اللَّامُ فَقَطْ   فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ النَّمَطْ

اختلف في أل فقيل هي بجملتها للتعريف وهمزتها همزة قطع وحذفت في الوصل لكثرة الاستعمال وهو مذهب الخليل وكان يسميها أل فهي عنده مثل هل وقد وهي عبارة الناظم في هذا النظم وقيل هي أيضًا بجملتها للتعريف إلا أن همزتها همزة وصل وقيل اللام وحدها للتعريف وضعت ساكنة واجتلبت همزة الوصل للابتداء بالساكن وهذان القولان عن سيبويه فقوله أل حرف تعريف يفهم الأول والثاني أي هي حرف تعريف بجملتها مع كون الهمزة أصلية أو زائدة وقوله أو اللام فقط هذا هو القول الثالث وقوله فنمط عرفت قل فيه النمط أي إذا أردت تعريف نمط أدخلت عليه أل فقلت النمط. والنمط ظهارة الفراش والنمط جماعة من الناس أمرهم واحد والنمط الطريق ولم يذكر المعرف بالأداة إلا في قوله فنمط عرفت وإنما تكلم في سائر الباب على الأداة فقط ولكن يفهم من معانيها حكم ما دخلت عليه. وأل مبتدأ وحرف تعريف خبره وأو اللام معطوف على المبتدأ وأو للتخيير وفقط اسم فعل بمعنى حسب ونمط مبتدأ وعرفت في موضع الصفة للنمط وحذف الضمير العائد من الصفة إلى الموصوف والتقدير عرفته وقل فيه النمط خبر المبتدأ وتصحيح المعنى فيه أنه على حذف الأداة والتقدير فنمط إن أردت تعريفه فقل فيه النمط والنمط مفعول بقل على تضمينه معنى اذكر. ثم أشار إلى القسم الثاني، وهي الزائدة بقوله:

وَقَـدْ تُـزَادُ لازِمـاً كـالـلاَّتِ ... والآنَ وَالَّـذِيـنَ ثُـمَّ الـلاَّتِ

ولاِضطِـرَارٍ كَبَنَـاتِ الأَوْبَـرِ ... كذا وَطِبْتَ النَّفسَ يا قَيْسُ السَّرِي

فذكر أن زيادة أل على قسمين: الأول زيادة لازمة وذكر من ذلك أربعة مواضع اللات وهو اسم صنم كان بالطائف وأل فيه زائدة لازمة لأنه علم، والآن وهو اسم للزمان الحاضر وأل فيه زائدة لازمة لم يستعمل في كلام العرب مجردًا منها وهو مبني لتضمنه معنى أل التي تعرّف بها وهذا من الغرائب لكونهم جعلوه متضمنًا معنى أل وجعلوا أل الموجودة فيه زائدة لازمة. والذين من الموصولات وأل فيه أيضًا زائدة لازمة لأنه تعرف بالصلة وقيل أل فيه للتعريف وهو مذهب الفراء واللاتي جمع التي وهي مثل الذين في أن أل فيه زائدة لازمة. الثاني زائدة لضرورة الشعر وذكر من ذلك لفظين الأول بنات الأوبر، وأشار بذلك إلى قول الشاعر:

٢٠ ـ ولقد جَنَيْتُكَ أكمؤاً وعساقلاً ... ولقـد نهيتُـكَ عـن بَنَـاتِ الأَوْبَـرِ

أراد بنات أوبر وهو علم على نوع من الكمأة. والثاني طبت النفس وأشار بذلك إلى قول الشاعر:

---

٢٠ ـ البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الاشتقاق ص ٤٠٢، والإنصاف ١/٣١٩، وأوضح المسالك ١/١٨٠، وتخليص الشواهد ص ١٦٧، وجمهرة اللغة ص ٣٣١، والخصائص ٣/٥٨، ورصف المباني =

٢١ ـ رأيتُكَ لما أن عرفت وجُوهَنا صَدَدْتَ وطِبْتَ النفسَ يا قيسُ عن عمرِو

أراد وطبت نفسًا فأدخل أل على التمييز ضرورة لأن التمييز لا يكون إلا نكرة وقوله وقد تزاد يقتضي التقليل أشار بذلك إلى عدم اطراد زيادتها ولازمًا اسم فاعل من لزم وهو نعت لمصدر محذوف أي زيدا لازمًا وظاهر كلامه أن الضمير المستتر في تزاد عائد على أل التي للتعريف كأنه قال أل حرف تعريف ثم قال وقد تزاد وليس الأمر كذلك لأن التي للتعريف لا تزاد وإنما يعني لفظ أل دون تقييد بالتعريف وقوله ولاضطرار مفعول له وجرّه باللام مع توفر شروط النصب وهو جائز وطبت النفس إلى آخر البيت مبتدأ خبره كذا والجملة محكية بقول محذوف تقديره كذا قول الشاعر وإنما أتى بالواو في وطبت لقصد الحكاية إذ هو كذلك في البيت وتممه بالسري وهو الشريف. ثم أشار إلى القسم الثالث من أقسام أل وهي التي للمح الصفة بقوله:

وَبَعْـضُ الاعْـلامِ عَلَيْـهِ دَخَـلا لِلَمْـحِ مـا قَـدْ كـانَ عَنْـهُ نُقِـلا
كـالفَضْـلِ والحـارِثِ والنُّعْمـانِ فَـذِكْـرُ ذا وَحَـذْفُـهُ سِيَّـانِ

يعني أن أل دخلت على بعض الأعلام للمح الأصل الذي كانت عليه قبل نقلها للعلمية وذكر ثلاثة مثل الفضل وهو منقول من المصدر والحرث وهو منقول من اسم الفاعل والنعمان وهو منقول من اسم عين وهو من أسماء الدم. وقوله فذكر ذا وحذفه سيان يعني أنه يجوز أن يؤتى بهذه الأسماء التي ذكرت مقترنة بأل ومجردة منها وفهم من قوله وبعض الأعلام أن ذلك لا يكون في جميع الأعلام وفهم من قوله نقلاً أن ذلك لا يكون في الأعلام المرتجلة. وقوله وبعض الأعلام مبتدأ ودخل خبره وعليه متعلق به والضمير المجرور عائد على بعض وهو الرابط بين المبتدأ والخبر وفي دخل ضمير مستتر يعود على أل واللام في قوله للمح لام التعليل وهو متعلق بدخل وما اسم موصول وهو واقع على الحال الذي كانت هذه الأسماء عليه قبل النقل وقد كان إلى آخر البيت صلة لما والعائد من الصلة إلى

= ص ٧٨، وسر صناعة الإعراب ص ٣٦٦، وشرح الأشموني ١/ ٨٥، وشرح التصريح ١/ ١٥١، وشرح شواهد المغني ١/ ١٦٦، وشرح ابن عقيل ص ٩٦، ولسان العرب ٢/ ٢١ (جوت)، ٤/ ١٧٠ (حجر)، ٤/ ٣٨٥ (سور)، ٤/ ٦٢٢ (عير)، ٥/ ٢٧١ (وبر)، ٦/ ٢٧١ (جحش)، ١١/ ٧ (أبل)، ١١/ ١٥٩ (حفل)، ١١/ ٤٤٨ (عقل)، ١٢/ ١٨ (اسم)، ١٤/ ١٥٥ (جنى)، ١٥/ ٣٠٩ (نجا)، والمحتسب ٢/ ٢٢٤، ومغني اللبيب ١/ ٥٢، ٢٢٠، والمقاصد النحوية ١/ ٤٩٨، والمقتضب ٤/ ٤٨، والمنصف ٣/ ١٣٤.

٢١ ـ البيت من الطويل، وهو لرشيد بن شهاب في الدرر ١/ ٢٤٩، وشرح اختيارات المفضل ص ١٣٢٥، وشرح التصريح ١/ ١٥١، ٣٩٤، والمقاصد النحوية ١/ ٥٠٢، ٣/ ٢٢٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٨١، وتخليص الشواهد ص ١٦٨، والجنى الداني ص ١٩٨، وجواهر الأدب ص ٣١٩، وشرح الأشموني ١/ ٨٥، وشرح ابن عقيل ص ٩٦، وشرح عمدة الحافظ ص ١٥٣، ٤٧٩، وهمع الهوامع ١/ ٨٠، ٢٥٢.

الموصول الضمير في عنه وفي كان ضمير هو اسمها وهو عائد على بعض وعنه متعلق بنقل والتقدير وبعض أسماء الأعلام دخل عليه أل للمح الشيء الذي كان عليه قبل النقل من قبول أل وقوله فذكر ذا مبتدأ وحذفه معطوف عليه وسيان خبرهما ومعناه مثلان ومفرده سيّ ثم انتقل إلى القسم الرابع من أقسام أل وهي التي للغلبة فقال:

وَقَـدْ يَصِيـرُ عَلَمـاً بـالغَلَبَـهْ ... مُضَـافٌ أَوْ مَصْحـوبُ أَلْ كـالعَقَبَهْ

ذو الغلبة كل اسم اشتهر به بعض أفراد معناه وهو على ضربين مضاف كابن عمر وابن الزبير وذو أداة كالنابغة والأعشى والعقبة وهذا النوع تعرف قبل الغلبة بالإضافة أو بأل ثم غلبت عليه الشهرة فصار علمًا وألغي التعريف السابق والمراد بابن عمر عبد الله بن عمر بن الخطاب وابن الزبير عبد الله بن الزبير رضي الله تعالى عنهم وإنما ذكر الناظم المضاف في هذا الفصل وليس من الباب لاشتراكه في الغلبة مع ذي الأداة وفهم من قوله وقد يصير أن العلمية طرأت عليه وأن التعريف بالإضافة والأداة سابق للعلمية وعلمًا خبر يصير وهو مقدم على اسمها واسمها مضاف أو مصحوب أل. ثم قال:

وحـذفَ أَلْ ذي إنْ تُنـادِ أَوْ تُضِـفْ ... أَوْجِبْ وفـي غيـرِهِمـا قَـدْ تَنْحَـذِفْ

يعني أن أل التي للغلبة إذا نودي ما هي فيه أو أضيف إلى ما بعده وجب حذفها فمثال المنادى يا نابغة ويا أعشى ومثال المضاف نابغة ذبيان وأعشى همدان وقوله وفي غيرهما قد تنحذف يعني أن أل المذكورة قد تحذف في غير النداء والإضافة وفهم من قوله قد قلة ذلك ومن حذفها في غيرهما قولهم هذا يوم اثنين مباركًا فيه وقول الشاعر:

٢٢ ـ إذا دَبَـرانٌ منـك يـومـاً لقيتُـهُ ... أؤمِّـل أن ألقـاكَ غـدواً بـأسْعُـدِ

وحذف أل مفعول مقدم بأوجب وفي غيرهما متعلق بتنحذف والضمير في غيرهما عائد على النداء والإضافة المفهومين من قوله إن تناد أو تضف.

الابتـداء

المبتدأ هو الاسم صريحًا أو مؤولاً مجردًا عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبرًا عنه أو وصفًا رافعًا لمكتفى به وقد فهم من هذا الحد أن المبتدأ على قسمين ذو خبر ووصف رافع لما يغني عن الخبر وقد أشار إلى الأول بقوله:

---

٢٢ ـ البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٧٦، والدرر ١/ ٢٢٨، والمقاصد النحوية ١/ ٥٠٨، وهمع الهوامع ١/ ٧٢.

مُبْتَـــدأٌ زَيْــــدٌ وَعـــاذِرٌ خَبَــرْ إنْ قُلْـتَ زَيْـدٌ عـاذِرٌ مَـنِ اعْتَـذَرْ

فاكتفى بالمثال عن الحد فزيد من قولك زيد عاذر مبتدأ وعاذر من المثال المذكور خبر ومن اعتذر تتميم للبيت ومبتدأ خبر مقدم وزيد مبتدأ وعاذر مبتدأ وخبر خبر عنه وإن قلت شرط وزيد عاذر مبتدأ وخبر ومن اعتذر مفعول بعاذر وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه، ولو قال:

إن قلت زيـد عـاذر مـن اعتـذر فـالمبتـدأ زيـد وعـاذر خبـر

لم يكن فيه حذف ولا تقديم ولا تأخير. ثم أشار إلى النوع الثاني من المبتدأ بقوله:

وأوَّلٌ مُبْتَـــدأٌ وَالثَّـــانِــــي فـاعِـلٌ أغْنَـى فـي أسـارٍ ذَانِ
وَقِـسْ وكـاسْتفهـامِ النَّفْـيُ وَقَـدْ يَجُـوزُ نحـوُ فـائِـزٌ أُولُـو الـرَّشَـدْ
وَالثَّـانِ مُبْتَـدًا وَذا الـوَصْـف خَبـرْ إنْ فـي سِـوَى الإفْـرادِ طِبْقاً اسْتَقَـرْ

يعني أنك إذا قلت أسار ذان فالأول الذي هو أسار مبتدأ والثاني الذي هو ذان فاعل أغنى عن الخبر فأسار اسم فاعل من سرى وذان تثنية ذا وإنما لم يحتج هذا النوع من المبتدأ إلى الخبر لأنه بمنزلة الفعل فاكتفي بمرفوعه وقوله وقس أي قس على المثالين وهما زيد عاذر وأسار ذان وقس أيضًا على الثاني في كونه بعد استفهام وقوله وكاستفهام النفي يعني أن النفي مثل الاستفهام في وقوع الوصف المذكور بعده فمثال وقوعه بعد الاستفهام قول الشاعر:

٢٣ ـ أقاطنٌ قَوْمُ سلمى أم نَوَوا ظَعَنَا إن يظعنوا فعجيبٌ عيشُ من قَطَنَا

ومثاله بعد النفي قوله:

٢٤ ـ خليليَّ ما وافٍ بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي عَلَى من أُقاطِعُ

وقوله وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد، يعني أن هذا الوصف المذكور قد يأتي غير معتمد على استفهام ولا نفي وفهم من قوله وقد يجوز قلة ذلك، ومنه قوله:

---

٢٣ ـ البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٩٠، وتخليص الشواهد ص ١٨١، وجواهر الأدب ص ٢٩٥، وشرح الأشموني ١/٨٩، وشرح التصريح ١/١٥٧، وشرح شذور الذهب ص ٢٣٣، وشرح قطر الندى ص ١٢٢، والمقاصد النحوية ١/ ٥١٢.

٢٤ ـ البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٨٩، وتخليص الشواهد ص ١٨١، والدرر ٢/ ٥، وشرح الأشموني ١/ ٨٩، وشرح التصريح ١/ ١٥٧، وشرح شذور الذهب ص ٢٣٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٩٨، وشرح قطر الندى ص ١٢١، ومغني اللبيب ٢/ ٥٥٦، والمقاصد النحوية ١/ ٥١٦، وهمع الهوامع ١/ ٩٤.

٢٥ ـ خبيرٌ بنو لهبٍ فلا تكُ ملغياً   مقالـةَ لهبـيٍّ إذا الطيـرُ مَـرَّتِ

ففائز أولو الرشد في المثال مثل خبير بنو لهب في البيت وقوله والثاني مبتدأ وذا الوصف خبر الخ يعني أن الوصف المذكور إذا كان مطابقًا لمرفوعه في غير الإفراد وهو التثنية والجمع جعل الثاني وهو الذي كان مرفوعًا بالوصف مبتدأ وجعل الوصف خبرًا مقدمًا وذلك نحو أقائمان الزيدان وأقائمون الزيدون فالزيدان مبتدأ وخبره قائمان ولا يجوز أن يكون الوصف المذكور مبتدأ في هذا المثال لتحمله ضمير الاسم الذي بعده وهذا الوصف جار مجرى الفعل فلا يثنى ولا يجمع وفهم من قوله في سوى الإفراد أن المطابق في الإفراد لا يتعين فيه كون الثاني مبتدأ والوصف خبر بل يجوز فيه الوجهان وذلك نحو أراغب أنت فيجوز في أراغب أن يكون خبرًا مقدمًا وأن يكون مبتدأ وأنت فاعل سد مسد الخبر فقوله وأول مبتدأ ومبتدأ خبره والثاني مبتدأ وفاعل خبره وأغنى فعل ماض في موضع صفة للفاعل ومعموله محذوف وتقديره أغنى عن الخبر وفي أسار على حذف القول أي في قولك أسار ذان وقس فعل أمر ومعموله محذوف أيضًا وتقديره وقس على ما ذكر والنفي مبتدأ وخبره وكاستفهام ونحو فاعل يجوز وفائز مبتدأ وأولو الرشد فاعل سد مسد الخبر وهو محكي بقول محذوف أي نحو قولك فائز أولو الرشد والثاني مبتدأ وخبره مبتدأ وذا مبتدأ والوصف صفة له وخبر خبره وإن حرف شرط وفعل شرط استقر وفي سوى متعلق باستقر وطبقًا حال من فاعل استقر المستتر وهو عائد على الوصف والتقدير إن استقر الوصف مطابقًا لمرفوعه في غير الإفراد ويوجد في بعض النسخ طبق بالرفع وإعرابه فاعل بفعل مقدر يفسره استقر وهو بمعنى مطابقة والتقدير إن استقر مطابقة بين الوصف ومرفوعه. ثم قال:

وَرَفَعُـــوا مُبْتَـــدأً بـــالابْتِـــدا   كَـــذَاكَ رَفْـــعُ خَبَـــرٍ بـــالمُبْتَـــدَا

يعني أن الرافع للمبتدأ هو الابتداء والرافع للخبر هو المبتدأ والابتداء هو جعلك الاسم أولاً لتخبر عنه ثانيًا فهو معنى من المعاني وهذا الذي ذكر هو مذهب سيبويه قال فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو في معنى فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وذلك كقولك عبد الله منطلق انتهى والضمير في رفعوا عائد على العرب ورفع خبر مبتدأ وخبره بالمبتدأ والعامل في كذاك الاستقرار الذي تعلقت به الباء في قوله بالمبتدأ. ثم قال:

والخَبَـرُ الجُـزْءُ المُتِـمُّ الفـائِـدَهْ   كـاللّـهُ بَـرٌّ والأيـادِي شـاهِـدَهْ

---

٢٥ ـ البيت من الطويل، وهو لرجل من الطائيين في تخليص الشواهد ص ١٨٢، وشرح التصريح ١/١٥٧، والمقاصد النحوية ١/٥١٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/١٩١، والدرر ٢/٧، وشرح الأشموني ١/٩٠، وشرح ابن عقيل ص ١٠٣، وشرح عمدة الحافظ ص ١٥٧، وشرح قطر الندى ص ٢٧٢، وهمع الهوامع ١/٩٤.

يعني أن الخبر هو الجزء الذي تتم به فائدة الجملة الاسمية وإنما خص الخبر بكونه متم الفائدة وإن كانت الفائدة حصلت بمجموع الجزأين لأن الخبر هو الجزء الأخير من الجزأين فبه تتم الفائدة ولأنه الجزء المستفاد من الجملة ولذلك كان أصله أن يكون نكرة وأتى بمثالين الله برّ لأن الله تعالى بر بعباده والأيادي شاهدة والأيادي النعم وهو جمع أيد وأيد جمع يد فهو جمع الجمع. ثم قال:

وَمُفْــرَداً يَــأْتِــي ويَــأْتِــي جُمَلَــهْ حــاوِيَــةً مَعْنــى الَّــذِي سِيقَــتْ لَــهْ

يعني أن خبر المبتدأ يأتي مفردًا وهو الأصل ويأتي جملة والمفرد في هذا الباب ما ليس بجملة وذلك نحو زيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون وشملت الجملة الاسمية نحو زيد أبوه ذاهب والفعلية نحو زيد قام أبوه وقوله حاوية معنى الذي سيقت له يعني أن الجملة تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ وإنما قال حاوية معنى ولم يقل حاوية ضميرًا ليشمل الضمير نحو زيد قام أبوه وغيره مما يقع به الرابط وهو اسم الإشارة كقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦] في قراءة الرفع وتكرر اللفظ بعينه كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١ و ٢] ومفردًا حال من فاعل يأتي الأول المستتر وجملة حال من الضمير في يأتي الثاني والضميران معًا عائدان على الخبر وحاوية وصف لجملة ومعنى مفعول بحاوية والذي واقع على المبتدأ وصلته سيقت له والضمير العائد من الصلة إلى الموصول المجرور باللام وفي سيقت ضمير مستتر يعود على الجملة والتقدير يأتي الخبر مفردًا ويأتي جملة مشتملة على رابط يعود على الاسم الذي سيقت له الجملة وهو المبتدأ ولما كان من الجملة الواقعة خبرًا ما لا يحتاج إلى رابط نبه على ذلك بقوله:

وَإِنْ تَكُــنْ إِيَّــاهُ مَعْنًــى اكْتَفَــى بِهَــا كَنُطْقِـي اللّـهُ حَسْبِـي وكَفَــى

يعني أن الجملة المخبر بها إذا كانت هي المبتدأ في المعنى اكتفى بها عن الرابط ثم مثل ذلك بقوله كنطقي الله حسبي فنطقي مبتدأ والله حسبي جملة في موضع الخبر وليس فيها ضمير لأن الله حسبي هو نطقي ونطقي هو الله حسبي ومثل ذلك هِجِّيرَى أبي بكر لا إله إلا الله. وإياه خبر تكن واسمها مستتر يعود على الجملة ومعنى منصوب على إسقاط حرف الجر أي في المعنى واكتفى جواب الشرط وفيه ضمير مستتر يعود على المبتدأ والضمير في بها عائد على الجملة. ثم قال:

وَالمُفْــرَدُ الجــامِــدُ فــارِغٌ وَإِنْ يُشْتَــقَّ فَهْــوَ ذُو ضَمِيــرٍ مُسْتَكِــنْ

قسم الخبر المفرد إلى جامد وإلى مشتق وذكر أن الجامد فارغ يعني أن الضمير نحو زيد أخوك وأنت زيد وأن المشتق يتحمل ضميرًا مستكنًا أي لا يظهر نحو زيد قائم ففي قائم ضمير مستكنّ تقديره هو والمشتق هنا هو اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة

المشبهة وأفعل التفضيل ودخل في قوله إن يشتق ما هو مؤول بالمشتق فإنه يتحمل الضمير نحو زيد تميمي وزيد أسد. فإن قلت ظاهر كلامه أن الضمير في يشتق عائد على الخبر المفرد الموصوف بالجمود وهو غير صحيح لأن الجامد لا يشتق. قلت هو عائد على الخبر المفردِ غير مقيد بالجمود ونظيره فيما تقدم في قوله وقد تزاد وما ذكره من كون المشتق يستكنّ فيه الضمير إنما هو في الخبر الحقيقي حيث يرفع ضمير المبتدأ، وأما السببي فلا يستتر فيه الضمير بل يجب بروزه ضميرًا كان الفاعل أو ظاهرًا، وإلى ذلك أشار بقوله:

وَأَبْـــرِزَنْــهُ مُطْلَقــاً حَيْــثُ تَــلا ــــ مــا لَيْــسَ مَعْنــاهُ لَــهُ مُحَصَّــلا

يعني أن الخبر المفرد المشتق إذا تلا غيره من هو له وجب إبراز الضمير العائد على المبتدأ وشمل صورتين إحداهما أن يكون المرفوع ظاهرًا نحو زيد قائم أبوه فالضمير المضاف إليه أب عائد على المبتدأ وهو بارز، والأخرى أن يكون المرفوع ضميرًا وقوله مطلقًا يعني سواء خيف اللبس أو لم يخف وشمل صورتين إحداهما يعرض فيها اللبس نحو زيد عمرٌو ضاربه هو إذا أردت أن الضارب هو زيد والمضروب هو عمرو، وهذه الصورة متفق على وجوب إبراز الضمير فيها. والأخرى ما لا لبس فيها نحو زيد هند ضاربها هو وهذه مختلف فيها فمذهب البصريين أنه يجب الإبراز فيها كالتي قبلها ومذهب الكوفيين أنه يجوز فيها الإبراز والاستتار ومذهب الناظم في هذا الرجز موافق للبصريين ولذلك قال مطلقًا وقوله وأبرزنه أي أبرز الضمير ومطلقًا منصوب على الحال من الضمير المنصوب في أبرزنه وفي تلا ضمير يعود على الخبر وما واقعة على المبتدأ وهي موصولة مفعولة بتلا ومعناه اسم ليس والضمير في معناه عائد على الخبر وهو الرابط بين الصلة والموصول والضمير في له عائد على المبتدأ وفي قوله محصلاً ضمير مستتر يعود على الخبر وتقدير البيت وأبرز الضمير العائد من الخبر إلى المبتدأ مطلقًا إذا تلا الخبر مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلاً لذلك المبتد، ثم قال:

وأَخْبَـرُوا بِظَـرْفٍ أَوْ بِحَـرْفِ جَـرّْ ــــ نــاوِيــنَ مَعْنَــى كــائِــنٍ أَوِ اسْتَقَـرّْ

من أقسام الخبر أن يكون ظرفًا أو جارًا ومجرورًا وهو راجع بالتقدير إلى المفرد والجملة ولذلك قال ناوين معنى كائن أو استقر فإذا قلت زيد عندك أو زيد في الدار فالتقدير زيد كائن أو مستقر عندك وزيد كان أو استقر عندك، وإنما جعلوا هذا النوع قسمًا ثالثًا زائدًا على المفرد والجملة لأنه عوض عن الخبر ولذلك لا يجمع بينهما، واختار الناظم تقديره بالمفرد ولذلك قدمه ووجهه أن أصل الخبر الإفراد واختار أكثر البصريين تقديره بالفعل لأنه أصل في العمل والضمير في وأخبروا عائد على العرب وناوين حال منه ومعنى مفعول بناوين، ثم قال:

وَلا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرَا عَنْ جُثَّةٍ وَإنْ يُفِدْ فَأخْبِرَا

يعني أن اسم الزمان لا يخبر به عن الجثة فلا يقال زيد اليوم وفهم منه أن الجثة يخبر عنها باسم المكان نحو زيد أمامك وأن اسم الزمان يخبر به عن المعنى نحو القتال يوم الجمعة وقوله وإن يفد فأخبرا أي وإن يفد الإخبار عن الجثة باسم الزمان فأجز الإخبار به ومنه قولهم الهلال الليلة وهو في المعنى راجع إلى الإخبار باسم الزمان عن المعنى لأن التقدير حدوث الهلال الليلة وقوله فأخبرا أراد فأخبرن فوقف على نون التأكيد الخفيفة بالألف وفاعل يفد ضمير عائد على الإخبار المفهوم من قوله خبرًا، ثم قال:

وَلا يَجُوزُ الإبْتِدَا بِالنَّكِرَهْ مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ
وَهَلْ فَتًى فِيكُمْ فَمَا خِلٌّ لَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الكِرَامِ عِنْدَنَا
وَرَغْبَةٌ فِي الخَيْرِ خَيْرٌ وعَمَلْ بِرٍّ يَزِينُ وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ

الغالب في المبتدأ أن يكون معرفة وقد يكون نكرة بشرط حصول الفائدة وقد ذكر النحويون للابتداء بالنكرة مسوغات كثيرة واقتصر الناظم منها على ستة. الأول أن يقدم عليها الخبر وهو ظرف أو مجرور وهو المشار إليه بقوله كعند زيد نمرة. الثاني أن يتقدم عليها أداة استفهام وهو المشار إليه بقوله وهل فتى فيكم. الثالث أن يتقدم عليها أداة نفي وهو المشار إليه بقوله فما خلّ لنا. الرابع أن تكون موصوفة وهو المشار إليه بقوله ورجل من الكرام عندنا. الخامس أن تكون عاملة فيما بعدها وهو المشار إليه بقوله ورغبة في الخير خير. السادس أن تكون مضافة إلى نكرة وهو المشار إليه بقوله: وعمل برّ يزين ثم قال وليقس ما لم يقل ففهم منه أنه لم يستوفِ المسوغات ولم يشترط سيبويه في الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة، وحكى من كلام العرب: أمت في الحجر لا فيك، وليس فيه شيء من المسوغات التي ذكرها النحويون وما في قوله ما لم تفد ظرفية مصدرية أي مدة كونها غير مفيدة واللام في قوله وليقس لام الأمر والفعل مجزوم بها وما موصولة أو نكرة موصوفة في موضع رفع على النيابة عن الفاعل، ثم قال:

والأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إذْ لا ضَرَرَا
فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الجُزْآنِ عُرْفاً وَنُكْراً عَادِمَيْ بيَانِ
كَذَا إذَا مَا الفِعْلُ كَانَ الخَبَرَا أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا
أَوْ كَانَ مُسْنَداً لِذِي لامِ ابْتِدَا أَوْ لازِمِ الصَّدْرِ كَمَنْ لِي مُنْجِدَا

إنما كان الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ لأنه وصف له في المعنى وحق الوصف أن يكون متأخرًا عن الموصوف والخبر بالنسبة إلى تقديمه على المبتدأ وتأخيره عنه على

ثلاثة أقسام: الأول جواز تقديمه وهو المشار إليه بقوله: (وجوزوا التقديم) وقوله: (إذ لا ضررا) أي إن لم يعرض عارض يمنع من تقديمه كما سيأتي، ومن تقديم الخبر على المبتدأ جوازًا قولهم تميميّ أنا ومشنوء من يشنؤك. الثاني وجوب تأخيره وذلك في خمسة مواضع: الأول أن يستوي المبتدأ والخبر في التعريف أو التنكير وهو المشار إليه بقوله: (فامنعه حين يستوي الجزءان * عرفًا ونكرًا) فمثال استوائهما في التعريف زيد أخوك ومثال استوائهما في التنكير أفضل مني أفضل منك، وقوله: (عادمي بيان) يعني أنه لا يمتنع تقديم الخبر على المبتدأ إذا كانا متساويين في التعريف أو التنكير إلا مع عدم البيان كالمثالين المذكورين وفهم منه أنه إذا كان في الكلام ما يبين المبتدأ من الخبر جاز تقديم الخبر على المبتدأ نحو أبو حنيفة أبو يوسف فأبو حنيفة خبر مقدم وأبو يوسف مبتدأ مؤخر، وعلم ذلك من أن أبا يوسف هو المشبه بأبي حنيفة فهو المبتدأ، ومن ذلك قول الشاعر:

٢٦ ـ بنونا بنو أبنائنا وبناتُنا بنوهنَّ أبناءُ الرجالِ الأباعِدِ

فبنونا خبر مقدم لأن المعنى تشبيه أبناء البنين بالبنين. الموضع الثاني أن يكون فعلاً مسندًا إلى ضمير المبتدأ مع كون المبتدأ مفردًا وهو المشار إليه بقوله: (كذا إذا ما الفعل كان الخبرا)، يعني أنه يمتنع أيضًا تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان فعلاً فأطلق وهو مقيد بما تقدم فإنه لا يمتنع تقديمه في نحو الزيدان قاما وزيد قام أبوه وإنما يمتنع تقديمه في نحو زيد قام وهند قامت. الموضع الثالث أن يكون الخبر محصورًا بإلا أو بإنما وهو المشار إليه بقوله: (أو قصد استعماله منحصرًا) مثاله ما زيد إلا قائم وإنما زيد قائم. الموضع الرابع أن يكون الخبر مسندًا لمبتدأ مقرون بلام الابتداء وهو المشار إليه بقوله: (أو كان مسندًا لذي لام ابتدا) يعني أنه يمتنع تقديم الخبر إذا كان مسندًا لمبتدأ ذي لام ابتداء نحو لزيد قائم. الموضع الخامس أن يكون مسندًا لمبتدأ من أدوات الصدر وهو المشار إليه بقوله: (أو لازم الصدر) يعني أو كان مسندًا للازم الصدر وذلك نحو أدوات الاستفهام وأدوات الشرط ومثل للاستفهام بقوله: (كمن لي منجدا)، ومثال الشرط من يقم أقم معه. الثالث وجوب تقديمه أعني تقديم الخبر وذلك في أربعة مواضع: الموضع الأول أن يكون ظرفًا أو مجرورًا مع كون المبتدأ نكرة وهو المشار إليه بقوله:

وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِيَ وَطَرْ مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الخَبَرْ

---

٢٦ ـ البيت من الطويل، وهو للفرزدق في خزانة الأدب ١/٤٤٤، وبلا نسبة في الإنصاف ١/٦٦، وأوضح المسالك ١/١٠٦، وتخليص الشواهد ص١٩٨، والحيوان ١/٣٤٦، والدرر ٢/٢٤، وشرح الأشموني ١/٩٩، وشرح التصريح ١/١٧٣، وشرح شواهد المغني ٢/٨٤٨، وشرح ابن عقيل ص١١٩، وشرح المفصل ١/٩٩، ٩/١٣٢، ومغني اللبيب ٢/٤٥٢، وهمع الهوامع ١/١٠٢.

الموضع الثاني أن يعود على الخبر ضمير من المبتدأ وهو المشار إليه بقوله:

كَـذَا إذَا عَـادَ عَلَيْـهِ مُضْمَـرُ   مِمَّـا بِـهِ عَنْـهُ مُبِينـاً يُخْبَـرُ

هذا على حذف مضاف أي على ملابسه والتقدير كذا يلزم تقديم الخبر إذا عاد على ملابسه ضمير من المبتدأ الذي يخبر بالخبر عنه نحو على التمرة مثلها زبدًا فلا يجوز مثلها على التمرة لئلا يعود الضمير من مثلها على التمرة وهو متأخر لفظًا ورتبة. الموضع الثالث أن يكون الخبر من ذوات الصدور وهو المشار إليه بقوله:

كَـذَا إذَا يَسْتَـوْجِـبُ التَّصْـدِيـرَا   كَـأَيْـنَ مَـنْ عَلِمْتَـهُ نَصِيـرَا

يعني أنه يلزم تقديمه إذا كان صدرًا ومثل ذلك بقوله: كأين من علمته نصيرًا فأين ظرف مكان مضمن معنى همزة الاستفهام ومن مبتدأ موصول وعلمته صلته ونصيرًا مفعول ثان أو حال من الهاء في علمته إذا جعلت علم بمعنى عرف.

وَخَبَـرَ ٱلْمَحْصُـورِ قَـدِّمْ أَبَـدَا   كَمَـا لَنَـا إلاَّ ٱتِّبَـاعُ أَحْمَـدَا

الموضع الرابع أن يكون المبتدأ محصورًا بإلا أو بإنما وهو المشار إليه بقوله: (وَخَبَرَ المَحْصُورِ قَدِّمْ أَبَدًا) ومثل ذلك بقوله: (كمَا لَنَا إلاَّ اتِّباعُ أَحْمَدَا) فلنا خبر واجب التقديم لأن المبتدأ هو اتباع أحمد إذ هو محصور بإلا، ومثاله محصورًا بإنما إنما في الدار زيد، وقوله والأصل مبتدأ وفي الأخبار متعلق به وأن تؤخرا خبر المبتدأ والضمير في وجوّزوا عائد على العرب وضررًا اسم لا والخبر محذوف تقديره في التقديم والضمير في امنعه عائد على التقديم وعرفًا ونكرًا منصوبان على إسقاط الجار والتقدير في عرف ونكر وعادمي منصوب على الحال من الجزأين والعامل في كذا محذوف تقديره ويمتنع والفعل مرفوع بكان مقدرة من باب الاشتغال وفي كان ضمير مستتر عائد على الفعل وأو قصد استعماله جملة معطوفة على الجملة التي بعد إذا والهاء في استعماله عائدة على الخبر والتقدير كذا إذا كان الفعل خبرًا أو قصد استعمال الخبر منحصرًا وكذا متعلق بمحذوف كما تقدم في الذي قبله ومضمر فاعل بعاد والضمير في عليه عائد على الخبر وما في قوله مما واقعة على المبتدأ وهي موصولة وصلتها يخبر وبه وعنه متعلقان بيخبر والضمير العائد على الموصول الضمير في عنه والضمير في به عائد على الخبر ومبينًا حال من الضمير في به وهذا البيت من الأبيات المعقدة في هذا الرجز وكذا متعلق أيضًا بمحذوف كما سبق والفاعل بيستوجب ضمير عائد على الخبر والتصديرا مفعول بيستوجب وخبر المحصور مفعول مقدم بقدّم وأبدًا منصوب على الظرف.

وَحَـذْفُ مَـا يُعْلَـمُ جَـائِـزٌ كَمَـا   تَقُـولُ زَيْـدٌ بَعْـدَ مَـنْ عِنْـدَكُمَـا

ثم قال: (وَحَذْفُ ما يُعْلَمُ جائِزٌ) يعني أنه يجوز حذف كل واحد من المبتدأ والخبر إذا علم ثم مثل حذف الخبر للعلم به بقوله: (كمَا * تَقُولُ زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُما) فزيد مبتدأ والخبر محذوف للعلم به وتقديره زيد عندنا ثم مثل حذف المبتدأ للعلم به بقوله:

وفي جَوَابِ كيفَ زَيْدٌ قُلْ دَنِفْ ... فَزَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عَنهُ إذْ عُرِفْ

فدنف خبر والمبتدأ محذوف تقديره زيد دنف وفهم من قوله وحذف ما يعلم جائز أنه يجوز حذف المبتدأ والخبر معًا إذا علما ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمْ يَحِضْنَ﴾ [الطلاق: ٤] أي فعدتهن ثلاثة أشهر فحذف المبتدأ والخبر لدلالة ما تقدم عليه وفي جواب متعلق بقل وقوله فزيد استغني عنه إذ عرف تتميم للبيت ولو استغني عنه لصح المعنى.

وَبَعْدَ لَوْلاَ غَالِباً حَذْفُ الْخَبَرْ ... حَتْمٌ وَفِي نَصٍّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرْ

وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ ... كَمِثْلِ كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ

ثم إن الخبر يحذف وجوبًا في أربعة مواضع. الأول بعد لولا الامتناعية وإليه أشار بقوله: (وَبَعْدَ لَوْلا غالِبًا حَذْفُ الخَبَرْ * حَتْمٌ) وفهم من قوله غالبًا أن للولا استعمالين غالبًا وغير غالب وأنه لا يجب الحذف إلا بعد الاستعمال الغالب والاستعمال الغالب فيها أن يعلق الامتناع على نفس المبتدأ نحو لولا زيد لأكرمتك ففي مثل هذا يجب حذف الخبر لسدّ الجواب مسده وغير الغالب أن يعلق الامتناع على صفة في المبتدأ نحو لولا زيد باك لضحكت فالامتناع في هذه الصورة معلق على بكاء زيد لا على زيد ففي مثل هذا لا يجب حذف الخبر بل يجوز إذا دل عليه دليل فغالبًا حال من لولا، وحذف الخبر حتم جملة من مبتدأ وخبر وبعد متعلق بحذف أو بحتم والتقدير وحذف الخبر متحتم بعد لولا في غالب أمرها وهو تعليق الامتناع على نفس المبتدأ. الثاني بعد مبتدأ هو نص في القسم وإليه أشار بقوله: (وفِي نَصّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرْ) وذلك نحو قولك لعمرك لأفعلن فالخبر واجب الحذف تقديره قسمي ووجب حذفه لسدّ الجواب مسده وذا إشارة لتحتم حذف الخبر. الثالث بعد واو المعية وهو المشار إليه بقوله: (وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مفْهُومَ مَعْ) أي يجب حذف الخبر بعد الواو التي بمعنى مع، ومثل ذلك بقوله: (كَمِثْلِ كُلّ صَانعٍ وَما صَنَعْ) فكل صانع مبتدأ وما معطوفة عليه وهي موصولة أو مصدرية وهو أظهر والخبر محذوف وجوبًا تقديره مقرونان. وبعد واو متعلق بمحذوف تقديره ويحذف. الرابع أن يقع المبتدأ قبل حال لا يصح جعلها خبرًا عن المبتدأ وهو المشار إليه بقوله:

وَقَبْلَ حَالٍ لا يَكُونُ خَبَرَا ... عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا

أي يجب حذف الخبر أيضًا قبل الحال الممتنع جعلها خبرًا عن المبتدأ المذكور قبلها فقبل متعلق بمحذوف تقديره ويحذف ولا يكون خبرًا جملة في موضع الصفة لحال وعن

الذي متعلق بخبرًا والذي نعت لمحذوف تقديره عن المبتدأ الذي وشرط هذا المبتدأ أن يكون مصدرًا عاملاً في مفسر صاحب الحال المذكورة أو أفعل التفضيل مضافًا إلى المصدر المذكور وقد مثل للأول بقوله:

كَضَرْبِيَ ٱلعَبْدَ مُسِيئًا وَأَتَمّْ تَبْيِينِيَ ٱلْحَقَّ مَنُوطاً بِٱلْحِكَمْ

والتقدير ضربي العبد إذا كان مسيئًا فضربي مبتدأ وهو مصدر عامل في العبد والعبد مفسر للضمير المستتر في كان المحذوفة وكان المحذوفة تامة ومسيئًا اسم فاعل من أساء وهو حال من الضمير المذكور فالخبر على هذا الاستقرار العال في إذا المحذوفة أي ضربي كائن إذا. ثم مثل للثاني أيضًا بقوله: (وأتمّ * تَبْيِينِيَ الحَقَّ مَنُوطًا بالحِكَمْ) فأتمّ أفعل تفضيل وهو مبتدأ مضاف إلى تبييني والحق مفعول بتبييني ومنوطًا حال من الضمير المستتر في كان المقدرة ومعنى منوطًا متعلق وبالحكم متعلق به. ثم قال:

وأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا

يعني أن المبتدأ الواحد قد يتعدد خبره فيكون أكثر من واحد وذلك على وجهين: أحدهما أن تتعدد لفظًا لا معنى نحو الرمان حلو حامض لأن معنى الخبرين راجع إلى شيء واحد إذ معناهما مزّ فهذا لا يجوز فيه عطف أحد الخبرين على الآخر لأنهما بمنزلة اسم واحد والثاني أن يتعدد لفظًا ومعنى نحو زيد كاتب شاعر فهذا يجوز أن يعطف الثاني على الأول وأن لا يعطف وإلى هذا المثال أشار بقوله: (كهم سراة شعرا) فهم مبتدأ وسراة خبر أول وشعرا خبر بعد خبر وسراة جمع سري على غير قياس وهو الشريف قال الجوهري وهو جمع عزيز أن يجمع فعيل أصلاً على فعلة ولا يعرف غيره وجمع السراة سروات.

كان وأخواتها

لما فرغ من المبتدأ والخبر شرع في نواسخ الابتداء وسميت نواسخ الابتداء لأن الابتداء رفع المبتدأ فلما دخلت عليه النواسخ نسخت عمله وصار العمل لها. وبدأ بكان وأخواتها فقال رحمه الله تعالى:

تَرْفَعُ كَانَ المُبْتَدَا اسْماً والخَبَرْ تَنْصِبُهُ كَكَانَ سَيِّداً عُمَرْ

يعني أن كان ترفع ما كان قبل دخولها مبتدأ على أنه اسمها وتنصب ما كان قبل دخولها خبرًا على أنه خبرها ثم مثل بقوله ككان سيدًا عمر، وفهم من تمثيله جواز تقديم خبرها على اسمها وسينص عليه بعد وكان فاعل بترفع والمبتدأ مفعول واسمًا حال من المبتدأ والخبر منصوب بإضمار فعل يفسره تنصبه ويجوز أن يكون مبتدأ والجملة بعده خبر والأول أجود لعطفه على الجملة الفعلية، ثم قال:

كَـكَانَ ظَلَّ باتَ أَضْحَى أَصْبَحا * أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرِحا . فَتِيءَ وَانْفَكَّ

يعني أن ظل وما بعدها مثل كان في رفعها الاسم ونصبها الخبر ثم إن هذه الأفعال على ثلاثة أقسام: قسم يعمل بلا شرط وهو كان وليس وما بينهما وقسم يعمل بشرط تقدم النفي أو شبهه وهو النهي وذلك زال وانفك وما بينهما. وقسم يعمل بشرط تقدم ما المصدرية وهو دام وإلى وهذا القسم أشار بقوله:

وَهـــذِي الأَرْبَعَـــهْ* لِشِبْـــهِ نَفْـــيٍ أَوْ لِنَفْـــيٍ مُتْبَعَـــهْ
وَمِثْـــلُ كَـــانَ دَامَ مَسْبُـــوقـــاً بِمَـــا* كَـأَعْـطِ مـا دُمْـتَ مُصِيباً دِرْهَمَـا

يعني أن زال وبرح وفتىء وانفك لا تعمل العمل المذكور إلا بشرط أن تكون متبعة لنفي أو شبهه وشمل قوله أو لنفي جميع أدوات النفي، والمراد بشبهه النهي كقوله:

٢٧ ـ صاح شَمِّرْ ولا تَزَلْ ذاكرَ المو تِ فنسيـانُـهُ ضـلالٌ مبيـنُ

وقوله: ومثل كان دام مسبوقًا بما يعني أن دام مثل كان في عملها ويشترط في عملها العمل المذكور أن يتقدم عليها ما ثم مثل بقوله كأعط ما دمت مصيبًا درهمًا وفهم من المثال أن ما المذكورة ظرفية مصدرية إذ التقدير أعطِ درهمًا مدة دوامك مصيبًا وفهم من المثال اشتراط تقدم النفي أو شبهه في زال وأخواتها وتقدم ما في دام وأن ما بقي من الأفعال المذكورة لا يشترط فيه شيء. ولما ذكر هذه الأفعال بلفظ الماضي وكان غير الماضي كالمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل يعمل عمل الماضي أشار إلى ذلك بقوله:

وَغَيْـرُ مـاضٍ مِثْلَـهُ قَـدْ عَمِـلاَ إنْ كانَ غيرُ المَاضِ منهُ استُعْمِلا

وفهم من قوله: إن كان غير الماضي منه استعملا، أن منها ما لا يتصرف بل يلزم لفظ الماضي وذلك ليس ودام. فغير مبتدأ وخبره قد عملا ومثله نعت لمصدر محذوف وهو أيضًا على حذف مضاف بين مثل والهاء والتقدير قد عمل عملاً مثل عمله وإن كان شرطًا والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه.

وفي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الخَبَرْ أَجِزْ

ثم اعلم أن خبر هذه الأفعال أصله التأخير عن الاسم ويجوز تقديمه فأما تقديمه على اسمها فجائز في جميعها وإلى ذلك أشار بقوله: (وفي جَمِيعِها تَوَسُّطَ الخَبَرْ * أَجِزْ) أي في

٢٧ ـ البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٣٤، وتخليص الشواهد ص ٢٣٠، والدرر ٢/ ٤٤، وشرح الأشموني ١/ ١١٠، وشرح التصريح ١/ ١٨٥، وشرح ابن عقيل ص ١٣٦، وشرح عمدة الحافظ ص ١٩٩، وشرح قطر الندى ص ١٢٧، والمقاصد النحوية ٢/ ١٤، وهمع الهوامع ١/ ١١١.

جميع هذه الأفعال ومنه قوله عز وجل: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧] وتوسط الخبر مفعول مقدم بأجز وأما تقديمه عليها فهي في ذلك على ثلاثة أقسام: قسم يمتنع تقديمه عليه باتفاق وهو ما دام وما اقترن منها بما النافية وإلى ذلك أشار بقوله:

وكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حُظِرْ

كَـذَاكَ سَبْـقُ خَبَـرٍ مـا النَّـافِيَـهْ فَجِـئْ بِهـا مَتْلُـوَّةً لا تـالِيَـهْ

يعني أن النحويين كلهم منعوا أن يسبق الخبر دام ولذلك صورتان: إحداهما أن يسبق ما المقرونة بدام نحو قائمًا ما دام زيد فهذا ممتنع اتفاقًا لأن ما مصدرية وما بعدها صلة لها والصلة لا تتقدم على الموصول والأخرى أن يسبق دام ويتأخر عن ما نحو ما قائمًا دام زيد وفي هذا خلاف وظاهر كلامه أن منع هذا مجمع عليه فإنه أتى بدام مجردة من ما فشمل الصورتين.

ومما لا يتقدم عليه الخبر في هذا الباب ما النافية الداخلة على هذه الأفعال وإلى ذلك أشار بقوله: (كذاك سبق خبر ما النافية) أي كذاك أيضًا يمتنع أن يسبق الخبر ما النافية الداخلة على هذه الأفعال لأن ما لها صدر الكلام فلا يجوز قائمًا ما كان زيد ولا مقيمًا ما صار عمرو فكل مبتدأ وحظر خبره ومعناه منع وسبقه مفعول بحظر وهو مصدر مضاف إلى الفاعل ودام مفعول بالمصدر والتقدير كل النحويين منعوا أن يسبق الخبر دام. وسبق خبر مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل وما مفعول بالمصدر والنافية نعت لما وخبره كذاك والتقدير أن يسبق الخبر ما النافية مثل سبق الخبر دام في المنع. وقوله: (فجيء بها متلوة لا تالية) تصريح بما فهم من وجوب تأخير الخبر عن ما المقرونة بالفعل وفهم من تخصيص الحكم بها أنه لا يمتنع التقديم إذا كان النفي بغيرها وفهم من قوله: (فجيء بها متلوة لا تالية) أنه يجوز أن يتوسط الخبر بين ما والفعل نحو ما قائمًا كان زيد وفهم من إطلاقه أن ذلك في جمع الأفعال فشمل نحو ما قائمًا كان زيد وما مقيمًا زال عمرو وفي هذا الأخير خلاف والمشهور المنع ومتلوة حال من ما وفي بعض النسخ بها وهو عائد على ما ومتلوة حال منها وتالية معطوف فهو تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه.

وَمَنْـعُ سَبْـقِ خَبَـرٍ لَيْـسَ اصْطُفِـي وَذُو تَمَـامٍ مَـا بِـرَفْـعٍ يَـكْتَفِـي

وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ

القسم الثاني ما في تقديمه خلاف وهو ليس وإلى ذلك أشار بقوله: (وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِي) يعني أن في تقديم خبر ليس عليها خلافًا والمختار عند الناظم المنع لعدم تصرفها وفي ذلك خلاف مشهور. ومنع مبتدأ مضاف إلى سبق وسبق مصدر مضاف إلى

الفاعل وهو خبر وليس مفعول بسبق واصطفي خبر المبتدأ والتقدير منع أن يسبق الخبر ليس مصطفى.

القسم الثالث ما يجوز تقديم الخبر عليه من غير خلاف وهو ما بقي منها. فإن قلت من أين يفهم من كلامه هذا القسم. قلت من سكوته عنه فإنه لما ذكر ما يمتنع تقديمه وما في تقديمه خلاف علم أن ما بقي يجوز تقديمه ثم قال: (وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي * وَما سِوَاهُ نَاقِصٌ) يعني أن ما اكتفى من هذه الأفعال بالمرفوع عن المنصوب يسمى تامًا كقوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٨٠] أي وإن حضر، وما لم يكتفِ بالمرفوع يسمى ناقصًا نحو وكان الله بكل شيء عليمًا ولكونه لا يكتفي بالمرفوع يسمى ناقصًا وقيل سميت ناقصة لأنها نقصت عن الأفعال لأنها لا تدل على الحدث وما موصولة والظاهر أنها مبتدأ وخبرها ذو تمام وبرفع متعلق بيكتفي وهو مصدر في معنى المفعول أي بمرفوع وما الثانية موصولة أيضًا وصلتها سواه وهي مبتدأ وخبرها ناقص. ثم قال:

وَالنَّقْصُ فِي فَتِيءَ لَيْسَ زَالَ دائماً قُفِي

يعني أن هذه الأفعال الثلاثة وهي فتيء وليس وزال لا تستعمل إلا ناقصة أي غير مكتفية بالمرفوع فالنقص مبتدأ وخبره قفي أي تبع ودائمًا حال من الضمير المستتر في قفي وفي فتيء متعلق بقفي أو بالنقص وليس وزال معطوفان على حذف حرف العطف، ثم قال:

وَلا يَلِي العامِلَ مَعْمُولُ الخَبَرْ إلاَّ إذَا ظَرْفاً أتى أوْ حَرْفَ جَرّ

مراده بالعامل هنا كان وأخواتها يعني أن معمول الخبر لا يلي كان وأخواتها فلا تقول كان طعامك زيد آكلاً فإذا كان المعمول ظرفًا أو مجرورًا جاز أن يليها نحو كان عندك زيد مقيمًا وكان في الدار عمرو جالسًا. والعامل مفعول بيلي وفاعله معمول الخبر وظرفًا أو حرف جر حالان من الضمير المستتر في أتى وهو عائد على معمول الخبر وأجاز الكوفيون أن يليها المعمول وهو غير ظرف ولا مجرور مستدلين بقول الشاعر:

٢٨ ـ قنافذ هدّاجون حول بيوتهم بما كان إيّاهم عطيّةُ عوّدا

وهو عند البصريين مؤوّل بتقدير ضمير الشأن، وإليه أشار بقوله:

وَمُضْمَرِ الشّانِ اسْماً انْوِ إنْ وَقَعْ مُوهِمُ ما اسْتَبانَ أنَّهُ امْتَنَعْ

---

٢٨ ـ البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/١٨١، وتخليص الشواهد ص ٢٤٥، وخزانة الأدب ٩/٢٦٨، ٢٦٩، والدرر ٢/٧١، وشرح التصريح ١/١٩٠، والمقاصد النحوية ٢/٢٤، والمقتضب ٤/١٠١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٢٤٨، وشرح ابن عقيل ص ١٤٤، ومغني اللبيب ٢/٦١٠، وهمع الهوامع ١/١١٨.

يعني أنه إذا ورد من كلام العرب ما يوهم تقديم معمول خبر كان على اسمها وهو غير ظرف أو مجرور يؤول على أن ينوى في كان ضمير الشأن وهو اسمها والجملة بعدها في موضع خبرها ففي كان من قوله بما كان إياهم ضمير الشأن وهو اسمها وعطية مبتدأ وعودا في موضع خبره وإياهم مفعول بعوّدا مقدمًا على المبتدأ. وقوله ومضمر الشأن مفعول بانوِ واسمًا منصوب على الحال من مضمر الشأن وإن وقع شرط وموهم فاعل بوقع وما موصولة أو مصدرية أو موصوفة وصلتها أو صفتها استبان الخ وأن وما بعدها مؤولة بمصدر وهو الفاعل باستبان والرابط بين ما وصلتها أو صفتها الضمير في أنه. ثم قال:

وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ كَمَا ... كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ ... وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيراً ذَا اشْتَهَرْ

وفهم من قوله وقد تزاد قلة زيادتها بالنسبة إلى عدم الزيادة وفهم من قوله كان أنها تزاد بلفظ الماضي وأنه لا يزاد غيرها من أخواتها وفهم من قوله في حشو أنها لا تزاد أوّلاً ولا آخرًا، وما في قوله كما تعجبية وهي تامة في موضع رفع بالابتداء وأصحّ فعل ماض وفاعله ضمير مستتر عائد على ما وعلم مفعول بأصحّ فكان على هذا زائدة بين ما وأصح. ثم قال: (وَيحْذِفُونَها وَيُبْقُونَ الخَبَرْ) يعني أن العرب يحذفون كان وفهم من قوله ويبقون الخبر أنها تحذف مع اسمها ويطرد حذفها في ثلاثة مواضع. الأول بعد إن الشرطية. الثاني بعد لو. الثالث بعد أن المصدرية وقد أشار إلى الأول والثاني بقوله: (وَبَعْدَ إنْ وَلَوْ كَثِيرًا ذَا اشْتَهَرْ) فمثال حذفها بعد إن قولهم المرء مقتول بما قتل به إن سيفًا فسيف وإن خنجرًا فخنجر أي إن كان المقتول به سيفًا ومثاله بعد لو قوله ﷺ: «احفظوا عني ولو آية» أي ولو كان المحفوظ آية، وقول الشاعر:

٢٩ ـ لا يأمن الدهر ذو بغيٍ ولو ملكاً ... جُنُودُه ضاقَ عنها السهلُ والوعرُ

وفهم من قوله اشتهر أن حذفها مع اسمها في غير ما ذكر قليل، ومنه ما أنشد سيبويه:

٣٠ ـ من لَدُ شولاً فإلى إتلائها

---

٢٩ ـ البيت من البسيط، وهو للّعين المنقري في خزانة الأدب ١/٢٥٧، والدرر ٢/٨٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٢٦٢، وتخليص الشواهد ص ٢٦٠، وشرح الأشموني ١/١١٩، وشرح التصريح ١/١٩٣، وشرح شواهد المغني ٢/٦٥٨، وشرح قطر الندى ص ١٤٢، ومغني اللبيب ١/٢٦٨، والمقاصد النحوية ٢/٥٠.

٣٠ ـ الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٣٦١، ٨/٢٤٨، وأوضح المسالك ١/٢٦٣، وتخليص الشواهد ص ٢٦٠، وخزانة الأدب ٤/٢٤، ٩/٣١٨، والدرر ٢/٨٧، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٤٦، وشرح الأشموني ١/١١٩، وشرح التصريح ١/١٩٤، وشرح شواهد المغني ٢/٨٣٦، وشرح ابن عقيل =

أي من لدن أن كانت شولاً فذا إشارة إلى الحذف وهو مبتدأ واشتهر خبره وبعد متعلق باشتهر وكثيرًا نعت لمصدر محذوف أي اشتهارًا كثيرًا ويحتمل أن يكون حالاً من الضمير المستتر في اشتهر ثم أشار إلى الثالث بقوله:

وَبعدَ أنْ تَعْوِيضُ ما عنها ارْتُكِبْ كمِثْلِ أمَّا أنْتَ بَرًّا فاقْتَرِبْ

يعني أن كان تحذف بعد أن ويعوض عنها ما وفهم من قوله: (تعويض ما عنها) أنها لا يحذف اسمها معها وتعويض مبتدأ وهو مضاف إلى ما وارتكب خبره وبعد وعنها متعلقان بتعويض ومثل بقوله: (أما أنت برّاً فاقترب) والتقدير اقترب لأن كنت برًا فحذفت كان وعوض عنها ما فانفصل الضمير الذي كان متصلاً بها وحذفت لام الجر لأن حذفها مع أن مطرد فأنت في قوله أما أنت اسم كان المحذوفة وبرّاً خبرها. ثم قال:

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمْ تُحْذَفُ نُونٌ وَهْوَ حذفٌ مَا الْتُزِمْ

إذا دخل الجازم على مضارع كان وهو يكون سكنت نونه وحذفت الواو لالتقاء الساكنين فتقول لم يكن ويجوز بعد ذلك أن تحذف نونه لشبهها بحرف اللين ولكثرة الاستعمال فتقول لم يك زيد قائمًا ومذهب يونس أنها تحذف قبل المتحرك كالمثال المتقدم. وقبل الساكن كقوله:

٣١ ـ لم يك الحقُّ سوى أن هاجها رسم دار قد تعفى بالسراز

ومذهب سيبويه أنه لا يجوز حذفها قبل الساكن وفهم من إطلاق الناظم أنه موافق لمذهب يونس وقوله وهو حذف ما التزم أي لا يلزم حذفها بل هو جائز ومن مضارع متعلق بتحذف ولكان متعلق بمضارع وهو حذف مبتدأ وخبر وما نافية وهي وما بعدها صفة لحذف.

فصل في ما ولا ولات وإن المشبهات بليس

إنما فصل هذه الحروف من باب كان وإن كان عملها كلها واحدًا لأن هذه أحرف وتلك أفعال. ثم قال:

= ص ١٤٩، وشرح المفصل ٤/١٠١، ٨/٣٥، والكتاب ١/٢٦٤، ولسان العرب ١٣/ ٣٨٤ (لون)، ومغني اللبيب ٢/٤٢٢، والمقاصد النحوية ٢/ ٥١، وهمع الهوامع ١/ ١٢٢.

٣١ ـ البيت من الرمل، وهو لحسين (أو الحسن كما في لسان العرب) ابن عرفطة في خزانة الأدب ٩/ ٣٠٤، والدرر ٢/ ٩٤، ولسان العرب ١٣/ ٣٦٤ (كون)، ونوادر أبي زيد ص ٧٧، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٢٦٨، والخصائص ١/ ٩٠، والدرر ٦/ ٢١٧، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٤٠، ٥٤٠، والمنصف ٢/ ٢٢٨، وهمع الهوامع ١/ ١٢٢، ١٥٦.

إعْمَالَ ليسَ أُعْمِلَتْ ما دُونَ إنْ مَعَ بَقا النَّفْيِ وَتَرْتِيبِ زُكِنْ

ما النافية من الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال فأصلها أن لا تعمل ولذلك أهملها بنو تميم على الأصل، وأما أهل الحجاز فأعملوها عمل ليس لشبهها بها في نفي الحال. ولما كان عملها على خلاف الأصل شرطوا في عملها أربعة شروط الأول أن لا يزاد بعدها إن وهو المشار إليه بقوله دون إن نحو ما إن زيد قائم لأن إن لا تزاد بعد ليس فبعدت عن الشبه. الثاني بقاء النفي فلو بطل النفي لم تعمل نحو ما زيد إلا قائم وهو المنبه عليه بقوله مع بقا النفي. الثالث أن لا يتقدم خبرها على اسمها فلو تقدم لم تعمل نحو ما قائم زيد وهو المنبه عليه بقوله وترتيب زكن أي علم والترتيب هو تقديم الاسم على الخبر. الرابع أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف أو مجرور فلو كان ظرفًا أو مجرورًا جاز التقديم وهو المنبه عليه بقوله:

وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ أوْ ظَرْفٍ كمَا بِي أنْتَ مَعْنِيًّا أجازَ العُلَمَا

يعني أن معمول الخبر إذا كان ظرفًا أو مجرورًا جاز تقديمه على اسمها لتوسعهم في الظروف والمجرورات نحو ما في الدار زيد جالسًا وما عندك عمرو مقيمًا وفهم منه أنه إذا كان غير ظرف أو مجرور امتنع تقديمه فلا يجوز النصب بعد تقديمه نحو ما طعامك زيد آكلاً وهذا هو الشرط الرابع فمثال ما توفرت فيه الشروط ما زيد قائمًا وبهذه اللغة جاء القرآن وهو قوله تعالى: ﴿مَاهَٰذَابَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١] و ﴿مَّاهُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْۖ﴾ [المجادلة: ٢] فقوله إعمال منصوب على المصدر بأعملت ودون متعلق بأعملت وسبق حرف جر مفعول مقدم بأجاز وبي في المثال متعلق بمعنيًا فهو مجرور معمول للخبر. ثم قال:

وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ أوْ بِبَلْ منْ بعدِ منصُوبٍ بمَا الزَمْ حيثُ حَلّ

يعني أن المعطوف بلكن أو ببل على المنصوب بما يلزم رفعه لأن المعطوف بهما موجب وما لا تعمل في الموجب فتقول ما زيد قائمًا لكن قاعد وما عمرو منطلقًا بل مقيم وتجوّز في تسمية ما بعد بل ولكن معطوفًا وإنما هو خبر مبتدأ محذوف والتقدير لكن هو قاعد وبل هو مقيم وفهم من تخصيصه العطف بلكن وببل أن العطف إذا كان بغيرهما من حروف العطف ينصب المعطوف. فرفع مفعول مقدم بالزم وهو مصدر مضاف إلى مفعول والباء في بلكن وببل متعلقان بمعطوف ومن بعد كذلك ويجوز أن يكون متعلقًا بالزم أو برفع وحيث متعلقة بالزم والتقدير والزم رفع معطوف بلكن أو ببل بعد المنصوب بما حيث جاء. ثم قال:

وَبَعْدَ ما وَلَيْسَ جَرَّ البا الخَبَرْ وَبَعْدَ لا وَنَفْيِ كانَ قَدْ يُجَرّ

يعني أن باء الجر تدخل على خبر ما وخبر ليس فتجرهما نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ بِعَزِيزٍ﴾ [إبراهيم: ٢٠] ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦] وهو كثير وهذه الباء زائدة لتأكيد النفي وتزاد أيضًا الباء للتوكيد في خبر لا نحو قوله:

٣٢ ـ فكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعةٍ بمغنٍ فتيلاً عن سوادِ بن قاربِ

وفي خبر كان المنفية كقوله:

٣٣ ـ وإن مُدَّت الأيدي إلى الزادِ لم أكنْ بأعجلِهِمْ إذْ أجشَعُ القومِ أعجَلُ

وفهم من قوله قد يجر أن زيادتها في هذين المثالين الأخيرين قليل والباء فاعل يجر وقصرها ضرورة والخبر مفعول يجر وفي يجر آخر البيت ضمير مستتر عائد على الخبر المتقدم. فإن قلت كيف يصح أن يعود على الخبر المتقدم وهو غيره لأن الخبر المتقدم خبر ما أو ليس والضمير في يجر عائد في المعنى على خبر لا أو كان المنفية فلم يتحدا معنى؟ قلت هو مما يفسره لفظًا لا معنى كقولهم عندي درهم ونصفه. ثم قال:

فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لا وَقَدْ تَلِي لاتَ وَإِنْ ذَا العَمَلا

يعني أن لا النافية أعملت إعمال ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر بشرط أن يكون اسمها نكرة فتقول لا رجل قائمًا، ومنه قوله:

٣٤ ـ تعزَّ فلا شيء على الأرضِ باقيا ولا وَزَرٌ مما قضى الله واقيا

---

٣٢ ـ البيت من الطويل، وهو لسواد بن قارب في الجنى الداني ص ٥٤، والدرر ٢/١٢٦، ٣/١٤٨، وشرح التصريح ١/٢٠١، ٢/٤١، وشرح عمدة الحافظ ص ٢١٥، والمقاصد النحوية ٢/١١٤، ٣/٤١٧، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/١٢٥، وأوضح المسالك ١/٢٩٤، وشرح الأشموني ١/١٢٣، وشرح شواهد المغني ص ٨٣٥، وشرح ابن عقيل ص ١٥٦، ومغني اللبيب ص ٤١٩، وهمع الهوامع ١/١٢٧، ٢١٨.

٣٣ ـ البيت من الطويل، وهو للشنفرى في ديوانه ص ٥٩، وتخليص الشواهد ص ٢٨٥، وخزانة الأدب ٣/٣٤٠، والدرر ٢/١٢٤، وشرح التصريح ١/٢٠٢، وشرح شواهد المغني ٢/٨٩٩، والمقاصد النحوية ٢/١١٧، ٤/٥١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/١٢٤، وأوضح المسالك ١/٢٩٥، والجنى الداني ص ٥٤، وجواهر الأدب ص ٥٤، وشرح الأشموني ١/١٢٣، وشرح ابن عقيل ص ١٥٧، وشرح قطر الندى ص ١٨٨، ومغني اللبيب ٢/٥٦٠، وهمع الهوامع ١/١٢٧.

٣٤ ـ البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/٢٨٩، وتخليص الشواهد ص ٢٩٤، والجنى الداني ص ٢٩٢، وجواهر الأدب ص ٢٣٨، والدرر ٢/١١١، وشرح الأشموني ١/٢٤٧، وشرح التصريح ١/١٩٩، وشرح شذور الذهب ص ٢٥٦، وشرح شواهد المغني ٢/٦١٢، وشرح ابن عقيل ص ١٥٨، وشرح عمدة الحافظ ص ٢١٦، وشرح قطر الندى ص ١١٤، ومغني اللبيب ١/٢٣٩، والمقاصد النحوية ٢/١٠٢، وهمع الهوامع ١/١٢٥.

وقوله: وقد تلي لات وإن ذا العملا، يعني أن لات وإن النافية مثل ليس يرفعان الاسم وينصبان الخبر فلات مركبة من لا النافية وتاء التأنيث مفتوحة وفهم من قوله وقد تلي أن ذلك قليل وفهم من إطلاقه أيضًا أنهما لا يختصان بالعمل في النكرة كلا فمن إعمال إن في النكرة قولهم إن أحد خيرًا من أحد إلا بالعافية ومن إعمالها في المعرفة قولهم:

٣٥ ـ إن هو مُسْتولياً على أحدٍ إلا على أَضْعَفِ المجانينِ

وأما لات فلا تعمل إلا في الحين على ما سيأتي فلا مفعول ما لم يسمَّ فاعله بأعملت وفي النكرات متعلق بأعملت وكليس نعت لمصدر محذوف على حذف مضاف والتقدير أعملت لا في النكرات إعمالاً كإعمال ليس ولات فاعل بتلي وإن معطوف عليه وذا العمل مفعول وذا إشارة إلى عمل ليس والعمل نعت لذا. ثم قال:

وَما لِلاتَ فِي سِوَى حِينٍ عَمَلْ وَحذْفُ ذي الرَّفعِ فَشا والعكسُ قَل

يعني أن لات لا تعمل إلا في الحين وهو اسم الزمان فلا يقال لات زيد قائمًا بل يقال لات حين خروج ولات وقت قتال، ومنه قوله تعالى: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] وقوله: وحذف ذي الرفع فشا والعكس قلّ، يعني أن حذف المرفوع وهو اسمها فاش أي كثير وعكسه وهو حذف المنصوب وهو خبرها قليل وفهم منه أنه لا يجوز إثباتهما معًا فمن حذف اسمها ولات حين مناص ومن حذف خبرها قوله ولات حينُ مناص برفع حينُ ، وهي قراءة شاذة وتقدير الخبر لهم وعمل مبتدأ وخبره للات وفي سوى في موضع الحال على أنه نعت لعمل قدم عليه أو متعلق بعمل.

أفعال المقاربة

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لٰكِنْ نَدَرْ غَيْرُ مُضَارعٍ لِهٰذَيْنِ خَبَرْ
وَكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى نَزْرٌ وَكَادَ ٱلْأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا
وَكَعَسَى حَرَى وَلٰكِنْ جُعِلاَ خَبَرُهَا حَتْمًا بِأَنْ مُتَّصِلاَ
وَأَلْزَمُوا ٱخْلَوْلَقَ أَنْ مِثْلَ حَرَى وَبَعْدَ أَوْشَكَ ٱنْتِفَا أَنْ نَزُرَا
وَمِثْلُ كَادَ فِي ٱلْأَصَحِّ كَرَبَا وَتَرْكُ أَنْ مَعْ ذِي ٱلشُّرُوعِ وَجَبَا

---

٣٥ ـ البيت من المنسرح، وهو بلا نسبة في الأزهية ص٤٦، وأوضح المسالك ١/٢٩١، وتخليص الشواهد ص ٣٠٦، والجنى الداني ص ٢٠٩، وجواهر الأدب ص ٢٠٦، وخزانة الأدب ٤/١٦٦، والدرر ٢/١٠٨، ورصف المباني ص ١٠٨، وشرح الأشموني ١/١٢٦، وشرح التصريح ١/٢٠١، وشرح شذور الذهب ص ٣٦٠، وشرح ابن عقيل ص ١٦٠، وشرح عمدة الحافظ ص ٢١٦، والمقاصد النحوية ٢/١١٣، والمقرب ١/١٠٥، وهمع الهوامع ١/١٢٥.

أفعال هذا الباب على ثلاثة أقسام: قسم لمقاربة الفعل وقسم لرجائه وقسم للشروع فيه. وسميت كلها أفعال المقاربة تغليبًا فالذي لمقاربة الفعل كاد وكرب وأوشك والذي للرجاء عسى واخلولق وحرى والذي للشروع جعل وأخذ وطفق وعلق وأنشأ وقد أشار إلى القسم الأول والثاني بقوله: (كَكان كادَ وَعَسَى) يعني أن كاد وعسى مثل كان في كونها ترفع الاسم وتنصب الخبر إلا أن خبر كاد وعسى لا يكون في الغالب إلا فعلاً مضارعًا وقد نبّه على ذلك بقوله: (لَكِنْ نَدَرْ * غَيرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرْ) ومما جاء فيه الخبر غير مضارع على وجه الندور قوله:

٣٦ ـ فأبت إلى فهمٍ وما كدتُ آيبا

وقولهم في المثل عسى الغوير أبؤسًا. وكاد مبتدأ وخبره ككان، وعسى معطوف على كاد وغير مضارع فاعل بندر ومعنى ندر قلّ ولهذين متعلق بندر وخبر حال ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ويجوز ضبط غير بالفتح على أن يكون حالاً وخبر هو الفاعل بندر إلا أن في هذا الوجه صاحب الحال نكرة محضة وهو قليل وسوغ ذلك تأخير صاحب الحال وهو خبر وهو قليل. ثم قال: (وَكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى * نَزْرٌ) يعني أن اقتران المضارع الواقع خبرًا لعسى بأن كثير كقوله تعالى: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٢] وخلوّه منها نزر قليل كقول الشاعر:

٣٧ ـ عسى الكربُ الذي أمسيتَ فيه يكـون وراءه فـرجٌ قـريـبُ

ثم قال: (وكادَ الأمْرُ فيه عُكسا) يعلي أن القليل في عسى وهو خلوّه من أن هو الكثير

---

٣٦ ـ عجزه:

وكم مِثلها فارَقْتُها وهي تَصْفِرُ

والبيت من الطويل، وهو لتأبط شرًا في ديوانه ص ٩١، والأغاني ٢١/١٥٩، وتخليص الشواهد ص ٣٠٩، وخزانة الأدب ٨/ ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، والخصائص ١/ ٣٩١، والدرر ٢/ ١٥٠، وشرح التصريح ١/ ٢٠٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٣، وشرح شواهد الإيضاح ص ٦٢٩، ولسان العرب ٣/ ٣٨٣ (كيد)، والمقاصد النحوية ٢/ ١٦٥، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٥٤٤، وأوضح المسالك ١/ ٣٠٢، وخزانة الأدب ٩/ ٣٤٧، ورصف المباني ص ١٩٠، وشرح ابن عقيل ص ١٦٤، وشرح عمدة الحافظ ص ٨٢٢، وشرح المفصل ٧/ ١٣، وهمع الهوامع ١/ ١٣٠.

٣٧ ـ البيت من الوافر، وهو لهدبة بن خشرم في خزانة الأدب ٩/ ٣٢٨، ٣٣٠، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٤٢، والدرر ٢/ ١٤٥، وشرح التصريح ١/ ٢٠٦، وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٧، وشرح شواهد المغني ص ٤٤٣، والكتاب ٣/ ١٥٩، واللمع ص ٢٢٥، والمقاصد النحوية ٢/ ١٨٤، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٢٨، وأوضح المسالك ١/ ٣١٢، وتخليص الشواهد ص ٣٢٦، وخزانة الأدب ٩/ ٣١٦، والجنى الداني ص ٤٦٢، وشرح ابن عقيل ص ١٦٥، وشرح عمدة الحافظ ص ٨١٦، والمقرب ١/ ٩٨، وشرح المفصل ٧/ ١١٧، ١٢١، ومغني اللبيب ص ١٥٢، والمقتضب ٣/ ٧٠، وهمع الهوامع ١/ ١٣٠.

في كاد نحو قوله عز وجل: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [التوبة: ٧١] والكثير في عسى وهو اقترانه بأن هو القليل في كاد نحو قوله:

٣٨ ـ قد كادَ من طولِ البلَى أن يمصَحَا

وكونه مبتدأ وبدون متعلق به وكذلك بعد ونزر خبر المبتدأ وكاد مبتدأ والأمر مبتدأ ثان وخبره عكس والجملة خبر المبتدأ الأول. ثم قال: (وَكَعَسَى حَرَى) يعني أن حرى مثل عسى في المعنى الذي هو الرجاء قيل ولم يذكر حرى في هذا الباب غيره. ثم قال: (وَلَـكِنْ جُعِلا * خَبَرُها حَتْمًا بأنْ مُتَّصِلا) يعني أن حرى وإن كانت بمعنى عسى فهي مخالفة لها في الاستعمال بلزوم خبرها أن فحرى مبتدأ خبره كعسى وخبرها مرفوع بجعلا ومتصلاً مفعول ثان بجعلا وحتمًا حال من الضمير المستتر في متصلاً أو نعت لمصدر محذوف والتقدير اتصالاً حتمًا أي واجبًا. ثم قال رحمه الله تعالى: (وألْزَمُوا اخلَوْلَق أنْ مِثْلَ حَرَى) يعني أن اخلولق لا يستعمل خبرها إلا مقرونًا بأن فهي إذًا مثل حرى إلا أنه لم ينبه على أنها شبيهة في المعنى بعسى كما نسبه على حرى وقد تقدم أنها من باب عسى فتقول اخلولق زيد أن يفعل ولا يجوز يفعل. وقوله وألزموا يعني العرب واخلولق مفعول أول بألزموا وأن مفعول ثان ويجوز العكس ومثل منصوب على الحال من اخلولق. ثم قال: (وَبَعْدَ أوْشَكَ انْتِفا أنْ نَزُرَا) يعني أن خلوّ خبر أوشك من أن قليل فهي في ذلك كعسى في الاستعمال لا في المعنى فإن عسى للرجاء وأوشك للمقاربة كما تقدم، وانتفا أن مبتدأ خبره نزرا وبعد متعلق بنزرا أو بانتفا. ثم قال: (وَمِثْلُ كادَ في الأَصَحّ كَرَبا) يعني أن الأكثر في خبر كرب تجرده من أن وقد يقترن بها قليلاً كقوله:

٣٩ ـ وقد كَرَبَتْ أعناقُها أن تَقَطَّعا

وأشار بقوله في الأصح إلى مخالفة سيبويه فإنه لم يذكر فيها غير التجرد من أن، ويقال كرب بفتح الراء وكسرها والأول أفصح ومثل كاد مبتدأ وكرب خبره ويجوز العكس

---

٣٨ ـ الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٢، والدرر ٢/ ١٤٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٩، وشرح المفصل ٧/ ١٢١، والكتاب ٣/ ١٦٠، ولسان العرب ٣/ ٣٨٣، والمقاصد النحوية ٢/ ٢١٥، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٤١٩، وأسرار العربية ص ٥، وتخليص الشواهد ص ٣٢٩، ولسان العرب ٢/ ٥٩٨ (مصح)، والمقتضب ٣/ ٧٥، وهمع الهوامع ١/ ١٣٠.

٣٩ ـ صدره:

سقاها ذوو الأحلامِ سجْلاً على الظَّمَا

والبيت من الطويل، وهو لأبي زيد السلمي في تخليص الشواهد ص ٣٣٠، والدرر ٢/ ١٤٣، وشرح التصريح ١/ ٢٠٧، وشرح عمدة الحافظ ص ١٨٥، والمقاصد النحوية ٢/ ١٩٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣١٦، وشرح الأشموني ١/ ١٢٣، وشرح شذور الذهب ص ٣٥٥، وشرح ابن عقيل ص ١٩٦، والمقرب ١/ ٩٩، وهمع الهوامع ١/ ١٣٠.

وفي الأصح متعلق بمثل. ثم قال: (وَتَرْكُ أَنْ معَ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا) يعني أن الأفعال الدالة على الشروع لا يقترن خبرها بأن لأنها دالة على الحال وأن للاستقبال فتنافيا، وترك أن مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول ووجب خبره ومع ذي متعلق بترك. ثم مثل بخمسة من أفعال الشروع وجميعها بمعنى واحد فقال:

كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو وَطَفِقْ ... كَذَا جَعَلْتُ وأَخَذْتُ وَعَلِقْ

فأنشأ فعل ماض دال على الإنشاء والسائق اسمها وهو الذي يسوق الإبل أي يقدمها ويحدو في موضع خبرها وطفق معطوف على أنشأ، ويقال طفق بفتح الفاء وطفق بالفاء المكسورة وطبق بالباء وهي مكسورة، وفهم من إتيانه بكاف التشبيه مع أنشأ عدم الحصر فإنه زاد في التسهيل عليها هب وقام. ثم قال:

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعاً لأَوْشَكَا ... وَكَادَ لا غَيْرُ وَزَادُوا مُوشِكَا

أفعال هذا الباب كلها لا تتصرف بل تلزم لفظ الماضي كما نطق بها الناظم إلا كاد وأوشك، أما كاد فيستعمل منها المضارع نحو قوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [النور: ٤٣] وأما أوشك فيستعمل منها المضارع كقوله:

٤٠ ـ يوشك من فرَّ من منيّته ... في بعض غرّاته يوافِقُها

ويستعمل أيضًا منه اسم الفاعل، وإليه أشار بقوله: وزادوا موشكا، ومنه قوله:

٤١ ـ فموشكةٌ أرضُنا أن تعودَ ... خلاف الأنيس وُحُوشاً يبابَا

وقوله واستعملوا يعني العرب وكاد معطوف على أوشك ولا عاطفة عطفت غير على أوشك وكاد ولكنها بنيت على الضم لقطعها عن الإضافة والتقدير لأوشك وكاد لا غيرهما. ثم قال:

بعدَ عسَى اخْلَوْلَق أَوْشكَ قَدْ يَرِدْ ... غِنًى بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

---

٤٠ ـ البيت من المنسرح، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٤٢، وشرح أبيات سيبويه ٢/١٦٧، وشرح التصريح ١/٢٠٧، وشرح المفصل ٧/١٢٦، والعقد الفريد ٣/١٨٧، والكتاب ٣/١٦١، ولسان العرب ٦/٣٢ (بيس)، ١٨٨ (كأس)، والمقاصد النحوية ٢/١٨٧، ولعمران بن حطان في ديوانه ص ١٢٣، ولأمية أو لرجل من الخوارج في تخليص الشواهد ص ٣٢٣، والدرر ٢/١٣٦، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٣١٣، وشرح الأشموني ١/١٢٩، وشرح شذور الذهب ص ٣٥٢، وشرح ابن عقيل ص ١٦٨، وشرح عمدة الحافظ ص ٨١٨، والمقرب ١/٩٨، وهمع الهوامع ١/١٢٩، ١٣٠.

٤١ ـ البيت من المتقارب، وهو لأبي سهم الهذلي في تخليص الشواهد ص ٣٣٦، والدرر ٢/١٣٧، والمقاصد النحوية ٢/٢١١، ولأسامة بن الحارث في شرح أشعار الهذليين ص ١٢٩٣، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/١٣١، وشرح ابن عقيل ص ١٧١، وشرح عمدة الحافظ ص ٨٢٣، وهمع الهوامع ١/١٢٩.

يعني أن هذه الأفعال الثلاثة وهي عسى واخلولق وأوشك تسند لأن يفعل ويستغنى به عن ثان من الجزأين وتكون حينئذ أفعالاً لازمة تكتفي بالفاعل فتقول عسى أن يقوم زيد واخلولق أن يقوم زيد وأوشك أن تقوم هند، ومنه قوله عز وجل: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ﴾ [البقرة: ٢١٦] وقد في قوله قد يرد للتحقيق لا التقليل لكثرة ورود ذلك واخلولق وأوشك معطوفان على عسى على حذف العاطف وينبغي أن ينطق بعد الشين من أوشك بقاف مشددة لأن الكاف من أوشك مدغمة في القاف بعد قلبه قافًا لأجل استقامة الوزن وغنى فاعل بيرد وبأن متعلق بغنى لأنه مصدر وكذلك عن وبعد في أول البيت متعلق بيرد. ثم قال:

وَجَـرِّدَنْ عَسَـى أَوِ ارْفَـعْ مُضْمَـرَا بِهـا إِذَا اسْـمٌ قَبْلَهـا قَـدْ ذُكِـرَا

يعني أن عسى إذا ذكر قبلها اسم جاز أن تجرد من الضمير وتسند إلى أن يفعل وجاز أن ترفع ضميرًا يعود على الاسم السابق ويظهر أثر الاستعمالين في التأنيث والتثنية والجمع فتقول على الاستعمال الأول هند عسى أن تفعل والزيدان عسى أن يفعلا والزيدون عسى أن يفعلوا والهندات عسى أن يفعلن وعلى الاستعمال الثاني هند عست أن تفعل والزيدان عسيا أن يفعلا والزيدون عسوا أن يفعلوا والهندات عسين أن يفعلن وظاهره أن هذين الاستعمالين خاصان بعسى لاقتصاره على ذكرها والصواب أن ذلك في الأفعال الثلاثة المذكورة إذ لا فرق وعليه شرح المرادي، وقوله: وجردن عسى يعني من الضمير وعسى مفعول بجردن وأو للتخيير وبها متعلق بأرفع وقبلها متعلق بذكر واسم مرفوع بفعل مضمر يفسره ذكر، ثم قال:

والفتحَ والكسرَ أجِزْ فِي السِّينِ مِنْ نَحْـوِ عَسَيْـتُ وَانْتِقـا الفَتْـحِ زُكِـنْ

يعني أن عسى إذا أسند إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب أو غائبات نحو عسيتُ وعسيتَ وعسيتما وعسيتم وعسيتن يجوز في سينه الفتح والكسر والفتح أجود وبه قرأ غير نافع ولذلك قال: (وانتقا الفتح زكن)، أي واختيار الفتح علم، وفهم من قوله نحو عسيت تعميم المثل المتقدمة فإنها كلها مثل عسيت فيما ذكر وقوله والفتح مفعول مقدم بأجز وكسر معطوف عليه وانتقا الفتح زكن جملة من مبتدأ وخبر.

إن وأخواتها

هذا هو الباب الثاني من النواسخ، ثم قال:

لإنَّ أنَّ لَيْـــتَ لَكِـــنَّ لَعَـــلّ كـأنَّ عكـسُ مـا لِكـانَ مـنْ عمَـلْ

تقدم أن كان ترفع الاسم وتنصب الخبر، وإن وأخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر

عكس كان وإلى ذلك أشار بقوله: (عكس ما لكان من عمل)، ومعنى إن وأن التوكيد وليت التمني ولكن الاستدراك ولعل الترجي والإشفاق وكأن التشبيه وما بعد إن معطوف عليه على إسقاط العاطف وعكس مبتدأ خبره في المجرور قبله وما موصولة وصلتها لكان ومن عمل متعلق بالاستقرار الذي يتعلق به لكان ثم مثّل ذلك بثلاثة أحرف منها فقال:

كَـإِنَّ زَيْـداً عَـالِـمٌ بِـأَنّـي كُـفْءٌ ولَكِـنَّ ابْنَـهُ ذُو ضِغْـنِ

الكفء: المثل، والضغن: الحقد، والعداوة. ثم قال:

وَرَاعِ ذَا التَّـرْتِيـبَ إلاَّ فِـي الَّـذِي كَلَيْـتَ فِيهَـا أَوْ هُنَـا غَيْـرَ البَـذِي

لما أتى بالمثل في البيت الذي قبله مرتبة وقدم فيها الاسم على الخبر وهو الأصل نبه على أن الترتيب المذكور مراعى محافظ عليه إلا إذا كان الخبر ظرفًا أو مجرورًا فإنه يجوز تقديمه على الاسم لتوسع العرب في الظروف والمجرورات وهو المنبه عليه بقوله: كليت فيها أو هنا غير البذي. والبذي: الفاحش النطق وذا مفعول براع والترتيب نعت لذا والاستثناء ولا بد من تقدير حذف كلام ليستقيم مراده والتقدير وراع هذا الترتيب إلا في المثال الذي يكون فيه الخبر ظرفًا أو مجرورًا كليت فيها فالذي على هذا نعت لمحذوف وهو المثال. ثم قال:

وَهمْـزَ إنَّ افْتَـحْ لِسَـدِّ مَصْـدَرِ مَسَـدَّهَـا وفِـي سِـوَى ذَاكَ اكْسِـرِ

يعني أن همزة إن المكسورة تفتح إذا سد المصدر مسدها أي إذا أوّلت هي وما بعدها بالمصدر وفهم من قوله: (وهمز إن افتح) أن الأصل المكسورة الهمزة وهو أشهر القولين، وقوله: (وفي سوى ذاك اكسر) أي إذا لم يسد المصدر مسدها.

فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا وَفِي بَدْءِ صِلَهْ وَحَيْـثُ إِنَّ لِيَمِيـنٍ مُكْمِلَـهْ
أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ أَوْ حَلَّتْ مَحَلّ حَـالٍ كَزُرْتُهُ وَإِنِّـي ذُو أَمَـلْ
وَكَسَـرُوا مِـنْ بَعْـدِ فِعْـلٍ عُلِّقَـا بِـالَّـلامِ كَـاعْلَـمْ إِنَّـهُ لَـذُو تُقَـى

ثم إنّ «إنّ» في ذلك على ثلاثة أقسام: قسم يجب فيه كسرها، وقسم يجوز فيه كسرها وفتحها، وقسم يجب فيه الفتح ثم ذكر المواضع التي يجب فيها الكسر وهي ستة مواضع: الأول أن تقع في الابتداء وهو المشار إليه بقوله: (فاكْسِرْ فِي الابْتِدَا) أي في ابتداء الكلام ودخل فيه صورتان: الأولى أن لا يتقدمها شيء نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١] والأخرى أن يتقدمها حرف من حروف الابتداء نحو قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ٦٢] الثاني أن تقع في بدء الصلة وهو المشار إليه بقوله: (وفِي بَدْءِ صِلَهْ) أي في أول الصلة نحو قوله عز وجل: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ﴾

[القصص: ٧٦] واحترز بقوله: في بدء صلة، من الواقعة في حشو الصلة فإنها يجب فتحها نحو جاء الذي في ظني أنه قائم. الثالث أن تقع جوابًا للقسم، وهو المشار إليه بقوله:

(وَحَيْثُ إنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ) أي وحيث تكون إن جوابًا للقسم فإنها حينئذ مكملة للقسم وشمل المقترن خبرها باللام نحو قوله عز وجل: ﴿وَٱلْعَصْرِ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر: ١ و ٢] والمجرد منها نحو قوله تعالى: ﴿حمٓ وَٱلْكِتَـٰبِ ٱلْمُبِينِ إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ﴾ [الدخان: ١ و ٢ و ٣] الرابع أن تحكى بالقول وهو المشار إليه بقوله: (أوْ حُكِيَتْ بالقوْلِ) ومثاله قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ إِنِّى مَعَكُمْ﴾ [المائدة: ١٢] الخامس أن تحل محل حال وهو المشار إليه بقوله: (أوْ حَلَّت مَحَلّ * حالٍ) وشمل صورتين الأولى أن تكون بعد واو الحال وقد مثله بقوله (كَزُرْتُهُ وَإنِّي ذُو أمَلْ) ومثله قوله عز وجل: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَـٰرِهُونَ﴾ [الأنفال: ٥] الثانية أن تكون مجردة من الواو كقوله تعالى: ﴿إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠] السادس أن يقترن خبرها باللام وهو المشار إليه بقوله: (وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا * باللاّم) ثم مثل ذلك بقوله: (كاعْلَمْ إنَّهُ لَذُو تُقَى) ومنه قوله عز وجل: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ لَكَـٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١] فيعلم يطلب أن بالفتح فعلقت اللام الفعل فوجب كسر إن، فقوله في الابتدا متعلق باكسر، وفي بدء صلة معطوف على في الابتدا وحيث معطوف أيضًا وإن مبتدأ خبره مكملة وحيث مضافة إلى الجملة واليمين متعلق بمكملة. القسم الثاني وهو ما يجوز فيها كسرها وفتحها وذكر أن لذلك أربعة مواضع أشار إلى اثنين منها بقوله:

بَعْدَ إذَا فُجَاءَةٍ أوْ قَسَمِ ... لاَ لاَمَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي

يعني أن كسر إن وفتحها جائز بعد إذا الفجائية وبعد القسم الذي لم يقترن خبرها فيه باللام فمثال ذلك بعد إذا قول الشاعر:

٤٢ ـ وكنتُ أرى زيداً كما قيل سيداً ... إذا أنه عبدُ القَفَا واللَّهازِمِ

يروى بكسر إن على القياس لأن إذا الفجائية لا يليها إلا جملة اسمية وبالفتح على تأويل أن وصلتها بمصدر محكوم عليه بأنه مبتدأ محذوف الخبر والتقدير فإذا العبودية حاصلة ومثال ذلك بعد القسم قوله:

---

٤٢ ـ البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/٣٣٨، وتخليص الشواهد ص ٣٤٨، والجنى الداني ص ٣٧٨، ٤١١، وجواهر الأدب ص ٣٥٢، وخزانة الأدب ١٠/٢٦٥، والخصائص ٢/٣٩٩، والدرر ٢/١٨٠، وشرح الأشموني ١/١٣٨، وشرح التصريح ١/٢١٨، وشرح شذور الذهب ص ٢٦٩، وشرح ابن عقيل ص ١٨١، وشرح عمدة الحافظ ص ٨٢٨، وشرح المفصل ٤/٩٧، ٨/٦١، والكتاب ٣/١٤٤، والمقاصد النحوية ٢/٢٢٤، والمقتضب ٢/٣٥١، وهمع الهوامع ١/١٣٨.

٤٣ ـ أو تحلفي بربّك العليّ   إني أبُو ذَيّالِكِ الصبيّ

فمن كسر جعلها جوابًا للقسم ومن فتح فعلى نية حرف الجر والتقدير على أني. وفي نمي ضمير مستتر يعود على أن، وبعد إذا وبوجهين متعلقان بنمي فإذا مضافة لفجاءة أو قسم معطوف على إذا ولا لام لا واسمها. وبعده خبرها والجملة صفة لقسم والتقدير نمي إن بعد إذا الفجائية وبعد قسم ليس بعده لا بوجهين، وفهم أن المراد بالوجهين الكسر والفتح من ذكرهما قبل.

مَعْ تِلْوِ فَا الْجَزَا وَذَا يَطَّرِدُ   في نَحْوِ خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ

ثم أشار إلى الموضع الثالث بقوله: (مَعْ تِلْوِ فا الجَزَا) يعني أنه يجوز أيضًا الفتح والكسر في إن الواقعة بعد فاء الجزاء كقوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤] قرىء بالكسر على الأصل لأن الأصل في جواب الشرط أن يكون بجملة وبالفتح على تأويل أن بمصدر مجعول خبرًا والمبتدأ محذوف تقديره فجزاءه الغفران أو العكس والتقدير فالغفران جزاؤه. ومع متعلق بنمي في البيت الذي قبله على حذف العاطف والتقدير نمي جواز الوجهين بعد إذا وبعد القسم وبعد فاء الجزاء. ثم أشار إلى الموضع الرابع بقوله: (وَذا يَطَّرِدُ * فِي نَحْوِ خَيْرُ القَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ) يعني أنه يطرد في هذا المثال وما أشبهه كسر إن وفتحها فالكسر على معنى خير القول إني أحمد أي خير القول هذا اللفظ الذي أوله إني فيكون من الإخبار بالجملة عن مبتدأ في معنى الجملة ولذلك لم يحتج إلى ضمير يربطها بالمبتدأ، ومعنى الفتح خير القول حمد الله ويحتمل أن يكون بهذا اللفظ أو بغيره مما يفهم الحمد ويكون من باب الإخبار بالمفرد لأن أن وما بعدها مؤولة بمفرد فذا مبتدأ أو هو إشارة إلى جواز الوجهين وخبره يطرد وفي متعلق بيطرد ونحو مضاف إلى مقدر أي في نحو قولك خير القول. ثم قال:

وبعد ذاتِ الكسرِ تَصْحَبُ الخبَرْ   لامُ ابْتِدَاءٍ نَحْوُ إِنِّي لَوَزَرْ

يعني أن اللام تدخل في غير إن وفهم من اقتصاره على إن المكسورة أنها لا تزاد بعد غيرها من أخواتها خلافًا لمن أجاز زيادتها بعد أن المفتوحة ولكنّ وفهم من قوله لام ابتداء أنها اللام التي تدخل على المبتدأ في نحو لزيد قائم خلافًا لمن قال إنها غيرها وإنما أخرت

---

٤٣ ـ الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٨، وشرح التصريح ١/ ٢١٩، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٣٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٤٠، وتخليص الشواهد ص ٣٤٨، وشرح الأشموني ١/ ١٣٨، والجنى الداني ص ٤١٣، وشرح ابن عقيل ص ١٨٢، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٣١، ولسان العرب ١٥/ ٤٥٠ (ذا)، واللمع في العربية ص ٣٠٤.

للخبر مع إن كراهية اجتماع حرفي تأكيد والخبر فاعل بتصحب ولام ابتداء مفعول ويجوز العكس وهو أظهر وإني لوزر محكي بقول محذوف والتقدير نحو قولك إني لوزر والوزر الحصن. ثم إن مواضع هذه اللام أربعة: الخبر ومعمول الخبر والفصل والاسم، وأشار إلى الأول بقوله:

وَلا يَلِي ذِي اللاَّمَ ما قَدْ نُفِيا ... وَلا مِنَ الأفْعالِ ما كَرَضِيا
وَقَدْ يَلِيها مَعَ قَدْ كإنَّ ذَا ... لَقَدْ سَمَا على العِدَا مُسْتَحْوِذَا
وَتَصْحَبُ الوَاسِطَ مَعْمُولَ الخبَرْ ... وَالفَصْلَ وَاسْماً حَلَّ قَبْلَهُ الخبَرْ

يعني أن هذه اللام لا تصحب الخبر إذا كان منفيًا نحو إن زيدًا لم يقم ولا الفعل الماضي والمتصرف الخالي من قد نحو إن زيدًا لرضي وفهمت هذه الثلاثة من تمثيله برضي في كونه ماضيًا متصرفًا خاليًا من قد، وفهم منه أيضًا أنها تصحب المفرد نحو إن زيدًا لقائم والجملة الاسمية نحو إن زيدًا لأبوه قائم والفعل المضارع نحو قوله عز وجل: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل: ١٢٤] والماضي الغير المتصرف نحو إن زيدًا لنعم الرجل. وبقي من الشروط المفهومة من تمثيله برضي أن لا يلي الماضي قد فنبه عليه بقوله وقد يليها مع قد وفهم من قوله قد أن ذلك قليل ثم مثل ذلك بقوله: (كإن ذا * لقد سما على العدا مستحوذا) ومعنى مستحوذًا غالبًا. ثم أشار إلى الثاني بقوله: (وتصحب الواسط معمول الخبر) أي تصحب اللام معمول الخبر المتوسط وشمل الظرف والمجرور وغيرهما نحو إن زيدًا لعندك قاعد وإن عمرًا لفيك راغب وإن زيدًا لطعامك آكل. والواسط مفعول بتصحب ومعمول الخبر بدل منه أو حال ويجوز أن يكون المفعول معمول الخبر والواسط حال على مذهب من أجاز تعريف الحال وهذا الوجه أظهر من جهة المعنى. ثم أشار إلى الثالث فقال: والفصل أي تصحب الفصل فهو مفعول بفعل محذوف أو معطوف على الواسط فلا يحتاج إلى تقدير فعل ومثاله قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ [الشعراء: ٩] ولم يقيد الفصل بشيء لأنه معلوم أنه لا يكون إلا متوسطًا بين الاسم والخبر. ثم أشار إلى الرابع بقوله: وإسمًا حل قبله الخبر يعني أن لام الابتداء تدخل أيضًا على الاسم بشرط تقدم الخبر عليه لئلا يجمع بين حرفي توكيد مثاله قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَى﴾ [الليل: ١٣] وفهم مما تقدم أن الخبر في ذلك لا يكون إلا ظرفًا أو مجرورًا وفهم من اشتراط الفصل في الاسم أن ذلك مشروط في الخبر أيضًا لاتحاد العلة ونصب اسمًا بالعطف على الفصل أو بفعل محذوف والأول أظهر وحل قبله الخبر جملة في موضع الصفة لاسم. ثم قال:

وَوَصْلُ ما بِذِي الحُرُوفِ مُبْطِلُ ... إعْمالَهَا وَقَدْ يُبَقَّى العَمَلُ

إذا اتصلت ما الزائدة بهذه الحروف كفت عملها لزوال اختصاصها بالأسماء نحو قوله

تعالى: ﴿إنما الله إله واحد﴾ وقد سمع الإعمال في ليت في قول النابغة:

٤٤ ـ قالت ألا ليتَما هذا الحمامُ لنا إلى حمامَتِنا أو نِصْفُه فَقَدِ

على رواية النصب وقاس بعضهم على ليتما سائرها وهو مذهب الناظم لإطلاقه في قوله: وقد يبقى العمل ووصل مبتدأ ومبطل خبره وإعمالها مفعول وبذي الحروف متعلق بوصل وقد يبقى العمل جملة مستأنفة ثم قال:

وَجائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفاً عَلى مَنْصُوبِ إنَّ بَعْدَ أنْ تَسْتَكْمِلا

يعني أنه يجوز رفع المعطوف على اسم إن بشرط أن تستكمل خبرها نحو إن زيدًا قائم وعمرو، وفهم من قوله: وجائز أن النصب أيضًا جائز وهو الأصل، وفهم من قوله بعد أن تستكملا أنه لا يجوز الرفع في المعطوف على اسم إن قبل أخذها الخبر نحو إن زيدًا وعمرو قائمان ورفع المعطوف على اسم إن بشرطه إما على العطف على الموضع وإما على تقديره مبتدأ محذوف الخبر لدلالة ما تقدم عليه والتقدير إن زيدًا قائم وعمرو قائم فيكون من عطف الجمل وإما معطوف على الضمير المستتر في الخبر وفيه ضعف لعدم الفصل ورفعك مبتدأ وخبره جائز ومعطوفًا منصوب برفعك وعلى متعلق بمعطوف وبعد متعلق بجائز ويجوز أن يكون متعلقًا برفعك والتقدير ورفعك معطوفًا على منصوب إن بعد استكمالها الخبر جائز. ثم قال:

وأُلْحِقَتْ بِإنَّ لَكِنَّ وأنْ مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وكَأنّ

يعني أنه يجوز أيضًا رفع المعطوف على اسم أن المفتوحة ولكن بالشرط المذكور فمثاله بعد أن قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣] وبعد لكن نحو ما قائم بكر لكنّ زيدًا قائم وعمرو وإنما ألحقت أن ولكن بإن لأنهما لا يغيران معنى الابتداء بخلاف البواقي ثم تمم البيت بقوله: (من دون ليت ولعل وكأن) ولو استغنى عن قوله من دون ليت الخ لم يخل بالمعنى ثم قال:

---

٤٤ ـ البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٤، والأزهية ص ٨٩، ١١٤، والأغاني ١١/ ٣١، والإنصاف ٢/ ٤٧٩، وتخليص الشواهد ص ٣٦٢، وتذكرة النحاة ص ٣٥٣، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٥١، ٢٥٣، والخصائص ٢/ ٤٦٠، والدرر ١/ ٢١٦، ٢/ ٢٠٤، ورصف المباني ص ٢٩٩، ٣١٦، ٣١٨، وشرح التصريح ١/ ٢٢٥، وشرح شذور الذهب ص ٣٦٢، وشرح شواهد المغني ١/ ٧٥، ٢٠٠، ٢/ ٦٩٠، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٣٣، وشرح المفصل ٨/ ٥٨، والكتاب ٢/ ١٣٧، واللمع ص ٣٢٠، ومغني اللبيب ١/ ٦٣، ٢٨٦، ٣٠٨، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٥٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٤٩، وخزانة الأدب ٦/ ١٥٧، وشرح الأشموني ١/ ١٤٣، وشرح قطر الندى ص ١٥١، ولسان العرب ٣/ ٣٤٧ (قدد)، والمقرب ١/ ١١٠، وهمع الهوامع ١/ ٦٥.

وَخُفِّفَــتْ إنَّ فَقَــلَّ العَمَــلُ   وَتَلْــزَمُ ٱلــلَّامُ إذَا مَــا تُهْمَــلُ

يعني أن إن المكسورة إذا خففت قلّ عملها وذلك لزوال اختصاصها نحو قوله عز وجل: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [هود: ١١١] وفهم منه أن إهمالها هو الكثير كقوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤] وأل في العمل إما للعهد أي العمل المذكور وإما بدل من الضمير والتقدير فقلّ عملها. ثم قال: (وَتَلْزَمُ اللَّامُ إذَا ما تُهْمَلُ) يعني أنها إذا خففت يلزم خبرها اللام وإنما لزمت اللام للفرق بينها وبين إن النافية واللام فاعل تلزم والمفعول محذوف وتقدير الكلام وتلزم اللام الخبر وأل في اللام للعهد وهي التي تصحب إن المشددة المتقدم ذكرها وفهم منه أنها ليست غيرها خلافًا للفارسي. ثم قال:

وَرُبَّمَــا اسْتُغْنِــيَ عَنْهــا إنْ بَــدَا   مَــا نــاطِــقٌ أرَادَهُ مُعْتَمِــدَا

يعني أنه قد يستغنى عن اللام بعد إن المخففة إذا أمن اللبس بينها وبين إن النافية لاعتماد الناطق بها على ذلك كقول الشاعر:

٤٥ ـ أنا ابن أباة الضَّيْمِ من آل مالكٍ   وإنْ مالكٌ كانت كرامَ المعادِنِ

فإن صدر البيت مدح فعلم أن إن في عجزه ليست للنفي لئلا يتناقض صدر البيت وعَجزه فلم يحتج إلى اللام الفارقة. وعنها في موضع رفع باستغني على أنه نائب عن الفاعل وما موصولة مرفوعة ببدا وناطق مبتدأ وأراده خبره والجملة صلة لما والضمير في أراده عائد على ما ومعتمدًا بكسر الميم حال من فاعل أراده ويجوز فتح الميم على أنه حال من مفعول أراده والتقدير إن ظهر المعنى الذي أراده الناطق معتمدًا عليه. ثم قال:

وَالفِعْــلُ إنْ لَــمْ يَــكُ نــاسِخــاً فَــلا   تُلْفِيــهِ غــالِبــاً بــإنِ ذِي مُــوصَــلا

يعني أن الفعل إذا وقع بعد إن المخففة لا يكون إلا من نواسخ الابتداء في الغالب كقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: ١٤٣] ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ﴾ [القلم: ٥١] وفهم من قوله غالبًا أنه قد يكون غير ناسخ كقوله:

٤٦ ـ شلَّت يمينك إن قتلت لمسلماً   حلَّـت عليـك عقـوبـةُ المتعمِّـدِ

٤٥ ـ البيت من الطويل، وهو للطرماح في ديوانه ص ٥١٢، والدرر ٢/١٩٣، والمقاصد النحوية ٢/٢٧٦، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٣٦٧، وتخليص الشواهد ص ٣٧٨، وتذكرة النحاة ص ٤٣، والجنى الداني ص ١٣٤، وشرح الأشموني ١/١٤٥، وشرح ابن عقيل ص ١٩١، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٣٧، وشرح قطر الندى ص ١٦٥، وهمع الهوامع ١/١٤١.

٤٦ ـ البيت من الكامل، وهو لعاتكة بنت زيد في الأغاني ١٨/١١، وخزانة الأدب ١٠/٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٨، والدرر ٢/١٩٤، وشرح التصريح ١/٢٣١، وشرح شواهد المغني ١/٧١، والمقاصد النحوية ٢/٢٧٨، ولأسماء بنت أبي بكر في العقد الفريد ٣/٢٧٧، وبلا نسبة في الأزهية ص ٤٩، =

وقولهم إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه والفعل مبتدأ وإن لم يك ناسخًا شرط والجواب فلا تلفيه أي لا تجده وغالبًا حال من الهاء في تلفيه وموصلاً مفعول ثانٍ لتلفيه وبإن متعلق بموصلا وذي بدل من إن أو نعت لها والجملة من الشرط والجواب خبر الفعل والضمير العائد من الخبر إلى المبتدأ مستتر في يك. ثم قال:

وَإِنْ تُخَفَّفْ أَنَّ فَاسْمُهَا اسْتَكَنْ وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ

يعني أن أن المفتوحة إذا خففت لم تهمل كما أهملت إن بل يستكن فيها اسمها وفهم عدم إهمالها من قوله اسمها فإنه لا يطلق عليه اسمها إلا وهي عاملة فيه وتجوّز في قوله استكن وإنما هو محذوف إذ لا يستكن الضمير إلا في الفعل أو ما أجري مجراه. ثم قال: (والخبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً من بعدِ أنْ) يعني أن خبر أن بعد ذلك الاسم المستكن في أن لا يكون إلا جملة فشمل الجملة الاسمية والفعلية وفهم منه أنه لا يكون مفردًا والخبر مفعول أول باجعل وجملة هو المفعول الثاني ومن متعلق باجعل. ثم قال:

وَإِنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعا وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا
فَالأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْ أَوْ نَفْيٍ أَوْ تَنْفِيسٍ أَوْ لَوْ وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ

يعني أن الخبر الذي ذكر أنه يكون جملة إذا كان مصدّرًا بفعل غير دعاء متصرف فالأحسن أن يفصل بينه وبين أن بقد أو بأداة نفي أو بالسين أو بسوف أو لو أما قد فيفصل بها بينها وبين الماضي كقوله تعالى: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: ١١٣] وأما النفي فيكون بلا وبلن فيفصل بهما بين أن وبين المضارع كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا﴾ [طه: ٨٩] ﴿أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ وَءَاخَرُونَ﴾ [المزمل: ٢٠] ومثله قولك علمت أن سوف يقوم زيد وأما لو فيفصل بها بين أن وبين الماضي كقوله تعالى: ﴿وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا﴾ [الجن: ١٦] وقوله: وقليل ذكر لو أي قليل من يذكرها من النحويين لا إن الفصل بها قليل وفهم من قوله فالأحسن أنه يجوز أن يأتي بغير فصل كقوله:

٤٧ ـ علموا أن يؤمّلونَ فجادوا قبل أن يسئلوا بأعظم سُؤْلِ

= والإنصاف ٢/ ٢٤١، وأوضح المسالك ١/ ٣٦٨، وتخليص الشواهد ص ٣٧٩، والجنى الداني ص ٢٠٨، ورصف المباني ص ١٠٩، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٨، ٥٥٠، وشرح الأشموني ١/ ١٤٥، وشرح ابن عقيل ص ١٩٣، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٣٦، وشرح المفصل ٨/ ٧١، ٩/ ٢٧، واللامات ص ١١٦، ومجالس ثعلب ص ٣٦٨، والمحتسب ٢/ ٢٥٥، ومغني اللبيب ١/ ٢٤، والمقرب ١/ ١١٢، والمنصف ٣/ ١٢٧، وهمع الهوامع ١/ ١٤٢.

٤٧ ـ البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٧٣، وتخليص الشواهد ص ٣٨٣، والجنى الداني ص ٢١٩، والدرر ٢/ ١٩٧، وشرح الأشموني ١/ ١٤٧، وشرح التصريح ١/ ٢٣٣، وشرح ابن عقيل ص ١٩٦، وقطر الندى ص ١٥٥، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٩٤، وهمع الهوامع ١/ ١٤٣.

وفهم من سكوته على الجملة الاسمية أنها لا يفصل بينها وبين أن وذلك على نوعين الأول أن يتقدم المبتدأ على الخبر نحو قوله تعالى: ﴿وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين﴾ والآخر أن يتقدم الخبر كقول الشاعر:

٤٨ ـ في فتيةٍ كسيوفِ الهِنْدِ قد علموا   أنْ هـالـكٌ كـلُّ مـن يحفَـى وينتعـلُ

وفهم من اشتراطه في الفعل الشروط المذكورة أنه لا يفصل بينهما إذا كان الفعل دعاء كقوله تعالى: ﴿والخامسة أن غضب الله عليها﴾ أو غير متصرف كقوله تعالى: ﴿وأن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾ واسم يكن ضمير عائد على الخبر وفعلاً خبرها ولم يكن دعا جملة معطوفة على الجملة قبلها والفاء جواب الشرط والأحسن الفصل جملة اسمية وبقد متعلق بالفصل لأنه مصدر وذكر لو مبتدأ وقليل خبر مقدم. ثم قال:

وَخُفِّفَـتْ كَـأَنَّ أَيْضـاً فَنُـوِي   مَنْصُـوبُهـا وَثـابِتـاً أَيْضـاً رُوِي

يعني أن كأن تخفف أيضًا ولا تهمل وفهم عدم إهمالها من قوله: فنوي منصوبها فهي إذًا كأن المفتوحة المخففة إلا أن اسم كأن قد يكون منويًا وقد يكون ثابتًا وفهم ذلك من قوله: وثابتًا أيضًا روي وفهم أيضًا من كونه لم يشترط في خبرها أن يكون جملة كما ذكر في أن أن خبرها يكون جملة ويكون مفردًا فمثال الجملة قوله:

٤٩ ـ وَوَجْـهٍ مشـرقِ النحـرِ   كـأن ثـديـاهُ حقَّـانِ

فاسمها في هذا البيت ضمير الشأن وهو محذوف والجملة من قوله ثدياه حقان في موضع الخبر ومثاله مفردًا قوله:

٥٠ ـ ويوماً توافينا بوجهٍ مقسَّمٍ   كأنْ ظبيةٌ تعطو إلى وارِق السَّلَمْ

---

٤٨ ـ البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٠٩، والأزهية ص ٦٤، والإنصاف ص ١٩٩، وتخليص الشواهد ص ٣٨٢، وخزانة الأدب ٥/٤٢٦، ٨/٣٩٠، ١٠/٣٩٣، ١١/٣٥٣، ٣٥٤، والدرر ٢/١٩٤، وشرح أبيات سيبويه ٢/٧٦، والكتاب ٢/١٣٧، ٣/٧٤، ١٦٤، ٤٥٤، والمحتسب ١/٣٠٨، ومغني اللبيب ١/٣١٤، والمقاصد النحوية ٢/٢٨٧، والمنصف ٣/١٢٩، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/٣٩١، ورصف المباني ص ١١٥، وشرح المفصل ٨/٧١، والمقتضب ٣/٩، وهمع الهوامع ١/١٤٢.

٤٩ ـ البيت من الهزج، وهو بلا نسبة في الإنصاف ١/١٩٧، وأوضح المسالك ١/٣٧٨، وتخليص الشواهد ص ٣٨٩، والجنى الداني ص ٥٧٥، وخزانة الأدب ١٠/٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٤٠، والدرر ٢/١٩٩، وشرح الأشموني ١/١٤٧، وشرح التصريح ١/١٣٤، وشرح شذور الذهب ص ٣٦٩، وشرح ابن عقيل ص ١٩٧، وشرح قطر الندى ص ١٥٨، وشرح المفصل ٨/٨٢، والكتاب ٢/ ١٣٥، ١٤٠، ولسان العرب ١٣/ ٣٠، ٣٢ (أنن)، والمقاصد النحوية ٢/٣٠٥، والمنصف ٣/١٢٨، وهمع الهوامع ١/١٤٣.

٥٠ ـ البيت من الطويل، وهو لعلباء بن أرقم في الأصمعيات ص ١٥٧، والدرر ٢/ ٢٠٠، وشرح التصريح ١/ ٢٣٤، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨٤، ولأرقم بن علباء في شرح أبيات سيبويه ١/ ٥٢٥، ولزيد بن أرقم في =

وكأن ثدييه حقان في رواية النصب وفهم من اقتصاره على إن وأن وكأن أن باقيها لا يكون فيه هذا الحكم، أما لعلّ وليت فلا يخففان وأما لكن فإنها تخفف لكنها لا تعمل مخففة. ثم قال:

لا التي لنفي الجنس

قوله لا التي لنفي الجنس أي التي يقصد بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق ورفع احتمال الخصوص فإذا أريد بها ذلك كانت مختصة بالأسماء فعملت. ثم قال:

عَمَلَ إنَّ اجْعَلْ لِلاَ فِي نَكِرَهْ ... مُفْرَدَةً جاءَتْكَ أوْ مُكَرَّرَهْ

وإنما عملت عمل إن لأنها في النفي نظيرة إن في الإيجاب إذ إن توكيد للإيجاب ولا توكيد للنفي ولما كان عملها بالحمل على إن ضعفت فلم تعمل إلا في النكرة ولذلك قال في نكرة وقوله مفردة جاءتك نحو لا رجل في الدار أو مكررة نحو لا حول ولا قوة إلا بالله إلا أن عمل المفردة واجب وعمل المكررة جائز وسيأتي، وعمل مفعول باجعل وللا متعلق باجعل وكذلك في نكرة مفردة ومكررة حالان من الضمير في جاءتك العائد على لا. ثم إن النكرة التي تعمل فيها لا على ثلاثة أقسام: مضافة، ومشبهة بالمضاف، ومفردة، وقد أشار إلى الأول والثاني بقوله:

فانْصِبْ بِها مُضَافاً أوْ مُضَارِعَهْ ... وبعدَ ذَاكَ الخَبرَ اذْكُرْ رَافِعهْ

يعني أنها تنصب المضاف والمشبه بالمضاف، والمراد بالمشبه بالمضاف ما عمل فيما بعده فمثال المضاف لا غلام رجل في الدار ومثال المشبه بالمضاف لا طالعًا جبلاً عندك ولا مارًّا بزيد في الدار ولا حسنًا وجهه في الدار، وإنما سمي مشبهًا بالمضاف لعمله فيما بعده كالمضاف، وقوله: (وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه) أي بعد نصبك الاسم مثاله لا ظالم رجل محمود ولا طالب علم محروم، وفهم من قوله وبعد ذاك أن الخبر لا يجوز تقديمه على الاسم وبعد متعلق باذكر والخبر مفعول مقدم باذكر ورافعه حال من الضمير المستتر في اذكر والهاء في رافعه عائدة على الخبر، ثم قال:

= الإنصاف ١/ ٢٠٢، ولكعب بن أرقم في لسان العرب ١٢/ ٤٨٢ (قسم)، ولباغت بن صريم اليشكري في تخليص الشواهد ص ٣٩٠، وشرح المفصل ٨/ ٨٣، والكتاب ٢/ ١٣٤، وله أو لعلباء بن أرقم في المقاصد النحوية ٢/ ٣٠١، ولأحدهما أو لأرقم بن علباء في شرح شواهد المغني ١/ ١١١، ولأحدهما أو لراشد بن شهاب اليشكري أو لابن أصرم اليشكري في خزانة الأدب ١٠/ ٤١١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٧٧، وجواهر الأدب ص ١٩٧، والجنى الداني ص ٢٢٢، ٥٢٢، ورصف المباني ص ١١٧، ٢١١، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٨٣، وسمط اللآلي ص ٨٢٩، وشرح الأشموني ١/ ١٤٧، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٤١، ٣٣١، وشرح قطر الندى ص ١٥٧، والكتاب ٣/ ١٦٥، والمحتسب ١/ ٣٠٨، ومغني اللبيب ١/ ٣٣، والمقرب ١/ ١١١، ٢/ ٢٠٤، والمنصف ٣/ ١٢٨، وهمع الهوامع ١/ ١٤٣.

وَرَكِّبِ المُفْرَدَ فاتِحاً كَلاَ حَوْلَ وَلا قُوَّةَ ....

المراد بالمفرد في هذا الباب ما ليس بمضاف ولا مشبه بالمضاف وفاتحًا حال أي في حال كونك فاتحًا ثم أتى بمثال لا فيه مكررة وقد تقدم أن لا إذا كررت كان عملها جائزًا لا واجبًا، ولذلك قال:

وَالثَّانِ اجْعَلا مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مُرَكَّبا وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلاً لا تَنْصِبا

فهذه خمسة أوجه. والأول فتحهما معًا وهو المستفاد من المثال، الثاني فتح الأول ورفع الثاني وهو مستفاد من قوله: (والثان اجعلا مرفوعًا) الثالث فتح الأول ونصب الثاني وهو مستفاد من قوله: (أو منصوبًا) فهذه ثلاثة أوجه في الثاني مع فتح الأول. والرابع رفع الأول والثاني. والخامس رفع الأول وبناء الثاني على الفتح وهما مستفادان من قوله: (وإن رفعت أوّلاً لا تنصبا) فنهى عن نصب الثاني مع رفع الأول وبقي رفعه وبناؤه على الفتح ووجه فتحهما أنهما مبنيان مع لا ووجه نصب الثاني أنه معطوف على موضع اسم لا ووجه رفعه أنه مبتدأ محذوف الخبر أو معطوف على لا مع اسمها لأنهما في موضع رفع بالابتداء أو على إعمال لا عمل ليس ووجه رفع الأول والثاني أنهما مبتدءان أو أعملا عمل ليس ووجه رفع الأول وفتح الثاني أن الأول مبتدأ أو اسم لا إن عملت عمل ليس والثاني مبني مع لا والثاني مفعول أول باجعلا ومرفوعًا مفعول ثان وما بعده معطوف عليه ومعنى أو التخيير وإن رفعت شرط ولا تنصبا جوابه وهو على حذف الفاء أي فلا تنصبا والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة. ثم قال:

وَمُفْرَداً نَعْتاً لِمَبْنِيٍّ يَلِي فافْتَحْ أَوِ انْصِبَنْ أَوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ

يعني أنه يجوز في نعت الاسم لا المبني على الفتح ثلاثة أوجه فتحه ونصبه ورفعه وذلك بشرطين الأول أن يكون مفردًا وهو المنبه عليه بقوله ومفردًا. الثاني أن يكون متصلاً بالمنعوت وذلك مفهوم من قوله يلي أي يلي المنعوت فتقول لا رجل قائمَ أو قائمًا أو قائمٌ فوجه الفتح تركيب الصفة مع الموصوف ووجه النصب الحمل على موضع اسم لا، ووجه الرفع الحمل على موضع لا مع اسمها، ومفردًا مفعول مقدم بافتح أو انصب أو ارفع فهو من باب التنازع مع تأخير العوامل وقدم مفردًا على نعتًا وحقه التأخير عنه لأنه وصف له لأجل الضرورة ويجوز نصبه على الحال لأنه نعت نكرة تقدم عليها والمبني متعلق بنعت ويلي في موضع الصفة لمبني وأو للتخير، وتعدل مجزوم على جواب الأمر. ثم قال:

وَغَيْرَ ما يَلِي وغَيْرَ المُفْرَدِ لاَ تَبْنِ وَانْصِبْهُ أَوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ

أشار في هذا البيت إلى مسئلتين: الأولى أن يكون اسم لا مبنيًا على الفتح والنعت مفردًا إلا أنه مفصول بينهما. الثانية أن يكون النعت يلي المنعوت إلا أنه غير مفرد أي مضاف

فمثال الأولى لا رجل في الدار ظريفًا أو ظريف ولا يجوز البناء للفصل بينهما ومثال الثانية لا رجل قاصد غلام فالفتح فيه أيضًا ممتنع لمكان الإضافة ووجه النصب فيها على اللفظ لأن المبني هنا شبيه بالمعرب ووجه الرفع حمله على موضع لا مع اسمها وغير ما يلي مفعول، مقدم بتبن والرفع مفعول مقدم باقصد. ثم قال:

وَالعَطْفُ إنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لا احْكُما لَهُ بِما للنَّعْتِ ذي الفَصْلِ انْتَمَى

يعني أنه إذا عطف على اسم لا المبني ولم تنكر لأجاز في المعطوف ما جاز في النعت المفصول وهو النصب والرفع وامتنع البناء عن الفتح لفصل العاطف فتقول لا رجل وامرأة بالنصب على اللفظ كقول الشاعر:

٥١ ـ فلا أب وابناً مثل مروان وابنه إذا هو بالمجدِ ارتدَى وتأزّرَا

وامرأة بالرفع على المحل كقول الشاعر:

٥٢ ـ هذا وجدكم الصَّغَارُ بعينِهِ لا أمَّ لي إن كان ذاكَ ولا أبُ

فجعل لا زائدة أو عطف على الموضع والعطف مبتدأ وخبره احكما له وما موصولة

---

٥١ ـ البيت من الطويل، وهو للربيع بن ضبع الفزاري في خزانة الأدب ٤/٦٧، ٦٨، وشرح التصريح ١/٢٤٣، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٧، والمقاصد النحوية ٢/٣٥٥، وللفرزدق أو لرجل من عبد مناة في الدرر ٦/١٧٢، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/٤١٩، ٢/٥٩٣، ٨٤٧، وأوضح المسالك ٢/٢٢، وجواهر الأدب ص ٢٤١، وشرح الأشموني ١/١٥٣، وشرح قطر الندى ص ١٦٨، وشرح المفصل ٢/١٠١، ١١٠، والكتاب ٢/٢٨٥، واللامات ص ١٠٥، واللمع ص ١٣٠، والمقتضب ٤/٣٧٢، وهمع الهوامع ٢/١٤٣.

٥٢ ـ البيت من الكامل، وهو من أكثر الشواهد النحوية المختلف عليها، فهو لرجل من مذحج في الكتاب ٢/٢٩٢، وهو لضمرة بن جابر في خزانة الأدب ٢/٣٨، ٤٠، وهو لرجل من مذحج أو لضمرة بن ضمرة أو لهمام أخي جساس بن مرة في تخليص الشواهد ص ٤٠٥، وهو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرة في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٩، وهو لرجل من بني عبد مناف أو لابن أحمر أو لضمرة بن ضمرة أو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرة أو لرجل من بني عبد مناة في الدرر ٦/١٧٥، وهو لهنيّ بن أحمر أو لزُرافة الباهلي في لسان العرب ٦/٦١ (حيس)، وهو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرة أو لرجل من بني عبد مناة أو لابن أحمر أو لضمرة بن ضمرة في شرح التصريح ١/٢٤١، ولابن أحمر في المؤتلف والمختلف ص ٣٨، والمقاصد النحوية ٢/٣٣٩، ولرجل من مذحج أو لهمام أخي حسان بن مرة أو لضمرة بن ضمرة أو لابن أحمر في شرح شواهد المغني ص ٩٢١، ولهمام بن مرة في الحماسة الشجرية ١/٢٥٦، ولعامر بن جوين الطائي أو منقذ بن مرة الكناني في حماسة البحتري ص ٧٨، ولرجل من بني عبد مناة بن كنانة في سمط اللآلي ص ٢٨٨، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٤١، ٢٤٥، والأشباه والنظائر ٤/١٦٢، وأمالي ابن الحاجب ص ٥٩٣، ٨٤٧، وأوضح المسالك ٢/١٦، ورصف المباني ص ٢٦٧، وشرح الأشموني ص ١٥١، وشرح ابن عقيل ص ٢٠٢، وشرح المفصل ٢/٢٩٢، وكتاب اللامات ص ١٠٦، واللمع في العربية ص ١٢٩، ومغني اللبيب ص ٥٩٣، والمقتضب ٤/٣٧١.

وصلتها انتمى وللنعت متعلق بانتمى وذي الفصل صفة للنعت وله متعلق باحكما وكذلك بما والضمير في قوله له هو الرابط بين المبتدأ والخبر ويجوز نصب العطف بفعل مضمر يفسره احكما وهو أجود وعلى هذا فجواب الشرط الذي هو إن لم تتكرر محذوف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير احكم للعطف بما انتسب للنعت المفصول إن لم تتكرر لا فاحكم له بذلك ويجوز أن يكون خبر العطف جملة الشرط والجواب معًا إلا أن في هذا الوجه حذف الفاء من جواب الشرط والتقدير فاحكم. ثم قال:

وأَعْـطِ لا مَـعْ هَمْـزَةِ اسْتِفْهـامِ ... مـا تَسْتَحِـقُّ دُونَ الإِسْتِفْهـامِ

يعني أن حكم لا إذا دخلت عليها همزة الاستفهام كحكمها إذا لم تدخل عليها في جميع الوجوه المتقدمة وفيه نظر لأنه قد يحدث فيها إذا دخلت عليها همزة الاستفهام معان وهي التمني والتوبيخ وقد يبقى كل واحد منهما على معناه وظاهره أنه موافق في ذلك للمازني والمبرد فإنها عندهما تجري مجراها قبل الهمزة مطلقًا، وأما ألا التي للعرض فلا مدخل لها في هذا الباب لأنها لا تدخل إلا على الفعل. ولا مفعول أول بأعط وما مفعول ثان وصلتها تستحق ومع متعلق بأعط ودون متعلق بتستحق وليس قوله الاستفهام مع قوله استفهام بإيطاء، لأن الأول نكرة والثاني معرفة. ثم قال:

وَشاع فِي ذا البابِ إسْقاطُ الخَبَرْ ... إذَا المُـرَادُ مَـع سُقُـوطِـهِ ظَهَـرْ

يعني إذا لم يعلم خبر لا فلا يجوز حذفه كقوله:

٥٣ ـ وردَّ جازرُهم حرفاً مصرَّمة ... ولا كريمَ من الولدانِ مصبوحُ

وإن علم كثر حذفه عند الحجازيين ووجب عند بني تميم وطيىء وفهم من إطلاقه في الخبر أنه لا فرق بين أن يكون ظرفًا أو مجرورًا أو غيرهما خلافًا لمن فصل وفهم من قوله: في ذا الباب أن حذف الخبر في غير هذا الباب ليس بشائع وإن علم، والمراد فاعل بفعل محذوف يفسره ظهر وجواب إذا محذوف لدلالة ما تقدم عليه.

ظن وأخواتها

من نواسخ الابتداء ظن وأخواتها فتدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما بعد أخذها

---

٥٣ ـ البيت من البسيط، وهو لحاتم بن عبد الله الطائي في ملحق ديوانه ص ٢٩٤، وشرح أبيات سيبويه ١/٥٧٣، ولأبي ذؤيب الهذلي في ملحق شرح أشعار الهذليين ص ١٣٠٧، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٥، وشرح المفصل ١/١٠٧، ولرجل جاهلي من بني النبيت في المقاصد النحوية ٢/٣٦٨، ٣٦٩، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٤٢٢، ورصف المباني ص ٢٦٦، ٢٦٧، وشرح الأشموني ١/١٥٤، وشرح ابن عقيل ص ٢٠٩، والكتاب ٢/٢٩٩، ولسان العرب ٤/٤٥٢ (صرر)، والمقتضب ٤/٣٧٠.

الفاعل مفعولين على التشبيه بأعطيت، وهي على قسمين: قلبية وتصييرية وقد أشار إلى الأول بقوله:

انْصِبْ بِفِعلِ القَلْبِ جُزأيِ ابْتِدَا

وجزأي الابتداء هما المبتدأ والخبر ولما كانت أفعال القلوب منها ما يعمل العمل المذكور ومنها ما لا يعمل نحو تيقن وتفكر ونحوهما أشار إلى الأول بقوله:

أعْنِي رأى خالَ عَلمْتُ وَجَدَا
ظَنَّ حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ عَدْ حَجا دَرَى وجعلَ اللذْ كاعْتَقَدْ. وَهَبْ تَعَلَّم

ثم إن هذه الأفعال القلبية منها ما يفيد في الخبر يقينًا وتسمى علمية ومنها ما يفيد فيه ترددًا مع رجحان الوقوع وتسمى ظنية ولم يرتبها في النظم بل ذكرها على حسب ما سمح به الوزن وأنا أنبه على كل واحد منها، أما رأى فهي بمعنى علم تقول رأيت زيدًا عالمًا أي علمته وأما خال فهي بمعنى ظن وعلم هي أصل الأفعال العلمية وبها يفسر سائرها ووجد بمعنى علم وظن هي أيضًا أصل الأفعال الظنية وبها يفسر سائرها وحسب بمعنى ظن وزعم بمعنى ظن وعدّ كذلك وحجا كذلك أيضًا ودرى بمعنى علم وجعل كذلك وفيها زيادة وهي الاعتقاد ولذلك قال وجعل اللذ كاعتقد وهب بمعنى ظن وتعلم بمعنى اعلم فهذه ثلاثة عشر فعلاً كلها متساوية في نصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان وهي كلها معطوفة على رأي على حذف العاطف فهي كلها مفعولة بأعني إلى زعمت، وعد مخفوضة بمع ومع متعلق بأعني وحجا ودرى وجعل معطوفات على عد واللذ نعت لجعل وصلته كاعتقد وهب وتعلم معطوفان أيضًا على ما بعد مع ولهذه الأفعال معان أخر ولم أنبه عليها لأنها ليست من هذا الباب ثم شرع في القسم الثاني وهي التصييرية بقوله:

. . . . والَّتِي كَصَيَّرَا أيْضاً بِهَا انصِبْ مُبْتَداً وَخبرا

يعني انصب بالأفعال التي بمعنى صير المبتدأ والخبر وهي ما دل على تحويل كما تنصب بالقلبية ولم يذكر ألفاظ الأفعال التصييرية كما ذكر القلبية وهي صير وأصار وجعل وورد واتخذ وتخذ وترك ووهب في نحو وهبني الله فداك أي جعلني. والتي مبتدأ خبره انصب بها ويجوز أن يكون في موضع نصب بفعل يفسره انصب من باب الاشتغال وهو أجود. ثم قال:

وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَالإلْغَاءِ مَا مِنْ قبلِ هَبْ

يعني أن الأفعال المذكورة قبل هب تختص دون سائر أفعال هذا الباب بالتعليق والإلغاء، فالتعليق ترك العمل لموجب، والإلغاء ترك العمل لغير موجب ويحتمل قوله خص

أن يكون ماضيًا مبنيًا للمفعول وما في موضع رفع به وأن يكون فعل أمر وما في موضع نصب به والأول أظهر ومن قبل هب صلة لما وبالتعليق متعلق بخص. ثم قال:

والأمرَ هبْ قد أُلْزِما. كَذَا تَعَلَّمْ

يعني أن هذين الفعلين يلزمان صيغة الأمر فلا يستعملان ماضيين ولا مضارعين وفهم منه أنه يجوز إسنادهما إلى الضمير المفرد المذكر والمؤنث وإلى المثنى والمجموع فتقول يا زيدان هباني قائمًا ويا زيدون هبوني قائمًا فإن فعل الأمر صالح لذلك. وهب مبتدأ وخبره قد ألزما وفي ألزما ضمير يعود على هب والأمر مفعول ثان بالزم وتعلم مبتدأ خبره كذا أي مثل هب في لزومه الأمر. ولما أتى بأفعال هذا الباب كلها بلفظ الماضي وكان غير الماضي وهو الأمر والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول مثل الماضي في العمل المذكور أشار إلى ذلك بقوله:

وَلِغَيْـــرِ المَـــاضِ مِـــنْ سِـوَاهُمَـا اجْعَـلْ كُـلَّ مـا لَـهُ زُكِـنْ

قوله من سواهما أي من سوى هب وتعلم لأنهما لازمان للأمر وزكن أي علم وكل مفعول باجعل وما موصولة وزكن صلتها وله متعلق بزكن ولغير متعلق باجعل ومن في موضع الحال من غير والتقدير اجعل كل ما علم للماضي من الحكم لغير الماضي في حال كونه من سوى هب وتعلم. ثم قال:

وَجَوِّزِ الإلْغاءَ لا فِي الابْتِدَا

تقدم أن الإلغاء ترك العمل لغير موجب وفهم من قوله وجوز أنه جائز لا واجب وفهم من قوله لا في الابتداء ثلاث صور أن يتأخر عنهما نحو زيد قائم ظننت أو يتوسط بينهما نحو زيد ظننت فاضل أو يتقدم على المفعولين ويتقدم عليه غيره نحو متى ظننت زيد قائم وفي جوازه الإلغاء في هذه الصورة الثالثة خلاف وظاهر كلامه جوازه لأن الفعل ليس في الابتداء ولم يتعرض الناظم إلى الأرجح، والأرجح الإلغاء مع التأخير والإعمال مع التوسط بين المفعولين وفهم من قوله لا في الابتدا أن إعمال المتقدم واجب والإلغاء مفعول يجوز ولا عاطفة والمعطوف عليه محذوف تقديره وجوز الإلغاء في التأخير والتوسط لا في الابتداء، وأجاز الكوفيون الإلغاء مع التقدم واستدلوا بقوله:

٥٤ ـ كذاك أُدِّبْتُ حتى صار من خُلُقي أَنّـي وجـدت مـلاكُ الشِّيمـةِ الأَدَبُ

---

٥٤ ـ البيت من البسيط، وهو لبعض الفزاريين في خزانة الأدب ٩/١٣٩، ١٤٣، ١٠/٣٣٥، والدرر ٢/٢٥٧، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/١٣٣، وأوضح المسالك ٢/٦٥، وتخليص الشواهد ص ٤٤٩، وشرح الأشموني ١/١٦٠، وشرح التصريح ١/٢٥٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٤٦، وشرح =

وهذا ونحوه مؤول عند البصريين إما على نية ضمير الأمر والشأن فيكون الفعل باقيًا على عمله والجملة في موضع المفعول الثاني وإما على تقدير لام الابتداء وإلى ذلك أشار بقوله:

وَانْوِ ضَمِيرَ الشَّأنِ أَوْ لامَ ابْتِدَا
فِي مُوهِمٍ إلْغَاءَ مَا تَقَدَّمَا

أي إذا ورد من كلام العرب ما يوهم إلغاء الفعل المتقدم فلك في تأويله وجهان أحدهما أن تنوي فيه ضمير الشأن فيكون التقدير إني رأيته ملاك الشيمة الأدب فيكون الفعل باقيًا على عمله والجملة مفسرة للضمير في موضع المفعول الثاني أو تقدر لام الابتداء فيكون التقدير إني رأيت لملاك الشيمة فيكون الفعل معلقًا وفي موهم متعلق بانو وإلغاء مفعول بموهم وما موصولة واقعة على الفعل وتقدم صلتها. ثم قال:

وَالْتَزِمِ التَّعْلِيقَ قَبْلَ نَفْيِ ما
وَإنْ وَلا لامُ ابْتِدَاءٍ أوْ قَسَم   كَذَا وَالاسْتِفْهامُ ذَا لَهُ انْحَتَمْ

قد تقدم أن التعليق ترك العمل لموجب وهو أن يفصل بين الفعل ومفعوليه بأحد الأشياء الستة التي ذكرها. الأول ما النافية كقوله عز وجل: ﴿وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾ [فصلت: ٤٨] الثاني إن النافية كقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٢] الثالث لا قال في شرح التسهيل من أمثلة ابن السراج أحسب لا يقوم زيد قال ابن هانىء يظهر أنه لم يحفظ له مثالاً عن العرب نثريًا ولا شعريًا، وقد أنشدت عليه:

٥٥ ـ فعش معدماً أو مت كريماً فإنني   أرى الموت لا ينجو من الموت هاربه

الرابع لام الابتداء كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾ [البقرة: ١٠٢] الخامس لام القسم. كقوله:

٥٦ ـ ولقد علمت لتأتيني منيتي   إن المنايا لا تطيشُ سِهامُها

= عمدة الحافظ ص ٢٤٩، وشرح ابن عقيل ص ٢٢١، والمقاصد النحوية ٢/ ٤١١، ٣/ ٨٩، والمقرب ١/ ١١٧، وهمع الهوامع ١/ ١٥٣.

٥٥ ـ البيت مصنوع لابن هانىء كما ذكر.

٥٦ ـ البيت من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٣٠٨، وتخليص الشواهد ص ٤٥٣، وخزانة الأدب ٩/ ١٥٩، ١٦١، والدرر ٢/ ٢٦٣، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٢٨، والكتاب ٣/ ١١٠، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٠٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٦١، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٣٤، وسر صناعة الإعراب ص ٤٠٠، وشرح الأشموني ١/ ١٦١، وشرح شذور الذهب ص ٤٧١، وشرح قطر الندى ص ١٧٦، ومغني اللبيب ٢/ ٤٠١، ٤٠٧، وهمع الهوامع ١/ ١٥٤.

السادس الاستفهام كقوله عز وجل: ﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩] وعلم من قوله والتزم أن التعليق لازم بخلاف الإلغاء والتعليق مفعول بالتزام وقبل متعلق به ولام ابتداء مبتدأ وكذا خبره وأو قسم معطوف عليه على حذف مضاف والتقدير لام ابتداء أو لام قسم كذا والاستفهام مبتدأ وذا مبتدأ ثان وخبره انحتم وله متعلق بانحتم والجملة خبر المبتدأ الأول والضمير العائد على ذا الفاعل بانحتم والعائد على الاستفهام الضمير في له. ثم قال:

لِعِلْـمِ عِـرْفَـانٍ وَظَـنٍّ تُهَمَـهْ   تَعْـدِيَـةٌ لِـوَاحِـدٍ مُلْتَـزَمَـهْ

يعني أن علم إذا كانت بمعنى عرف وهو أن يكون معناها متعلقًا بالمفرد تتعدى إلى مفعول واحد كقوله تعالى: ﴿لا تعلمونهم الله يعلمهم﴾ وأن ظن إذا كانت بمعنى اتهم تتعدى أيضًا إلى مفعول واحد كقولك ظننت زيدًا على المال أي اتهمته وليسا حينئذ من أفعال هذا الباب وتعدية مبتدأ وخبره في المجرور قبله ولواحد متعلق بتعدية وملتزمة صفة لتعدية وأضاف علم إلى العرفان وهو مصدر عرف وأضاف ظن إلى تهمة وهو مصدر اتهم. ثم قال:

وَلِـرَأَى الـرُّؤْيـا انْـمِ مـا لِعَلِمَـا   طـالِبَ مفعـولينِ مِنْ قبْـلُ انْتَمَى

يعني أن رأى الحلمية ينتسب لها من العمل ما انتسب لعلم الطالبة للمفعولين السابقة لأنها شبيهة بها في كونها فيها إدراك بالحس الباطني ومنه قوله:

٥٧ ـ أراهـم رفقتـي حتـى إذا مـا   تـولّـى الليـلُ وانخـزَلَ انخـزالا

وأضاف رأى للرؤيا ليعلم أنها الحلمية لأن مصدرها الرؤيا ومصدر رأى البصرية رؤية واحترز بقوله طالب مفعولين من علم العرفانية وانم بمعنى انسب وانتمى بمعنى انتسب وما موصولة واقعة على حكم علم المتعدية إلى مفعولين وهي مفعولة بانم وصلتها انتمى ولرأى متعلق بانم ولعل متعلق بانتمى وطالب مفعولين حال من علم وكذلك من قبل متعلق بانتمى والتقدير انسب العمل الذي انتسب من قبل لعلم في حال كونه طالب مفعولين لرأى الرؤيا. ثم قال:

وَلا تُجِـزْ هُنَـا بِـلا دَلِيـلِ   سُقُـوطَ مَفْعُـولَيْـنِ أوْ مَفْعُـولِ

يعني أن المفعولين في هذا الباب لا يجوز حذفهما معًا ولا حذف أحدهما من غير أن يدل على الحذف دليل وهذا هو الحذف على جهة الاقتصار لأنهما في الأصل مبتدأ وخبر

---

٥٧ ـ البيت من الوافر، وهو لابن أحمر في ديوانه ص ١٣٠، والحماسة البصرية ١/ ٢٦٢، والدرر ٢/ ٢٥٢، وشرح التصريح ١/ ٢٥٠، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٢١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٤٩، وشرح الأشموني ١/ ١٦٣، وشرح ابن عقيل ص ٢٢٤، وهمع الهوامع ١/ ١٥٠.

وفهم منه أنه يجوز حذفهما وحذف أحدهما إذا دل على الحذف دليل وهو الحذف على جهة الاختصار فمن حذفهما معًا قوله:

٥٨ ـ بأي كتابٍ أم بأيّة سُنَّةٍ ترى حبَّهم عاراً عليّ وتحسَبُ

أي وتحسب حبهم عارًا عليّ ومن حذف الأول، ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرًا لهم أي بخلهم، ومن حذف الثاني قول عنترة:

٥٩ ـ ولقد نزلتِ فلا تظني غيرَه مني بمنزلةِ المحبِّ المُكْرَمِ

أي فلا تظني ذلك واقعًا، وسقوط مفعول بتجز وهنا وبلا دليل متعلقان بتجز. ثم قال:

وكَتَظُنُّ اجْعَلْ تَقُولُ إنْ وَلِي مُسْتَفْهَمًا بِهِ ولَمْ يَنْفَصِلِ
بغَيْرِ ظَرْفٍ أوْ كَظَرْفٍ أوْ عَمَلْ وَإنْ بِبَعْضٍ ذي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ
وأُجْرِيَ القَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقَا عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ قُلْ ذَا مُشْفِقَا

يعني أن أصل القول وما اشتق منه أن يدخل على الجملة فتحكي به وقد ينصب المفرد إذا كان في معنى الجملة كقولك قلت خطبة ثم إنه قد يضمن معنى الظن فينصب مفعولين وذلك بشروط الأول أن يكون مضارعًا الثاني أن يكون مفتتحًا بتاء المخاطب وهذان الشرطان مفهومان من قوله تقول الثالث أن تدخل عليه أداة الاستفهام وهو المنبه عليه بقوله: (إن ولي مستفهمًا به) الرابع أن لا يفصل بينهما بغير الظرف أو المجرور أو أحد المفعولين وهو المنبه عليه بقوله: (ولم ينفصل * بغير ظرف أو كظرف أو عمل) فمثال ما لا فصل فيه أتقول زيدًا منطلقًا، ومنه قوله:

٦٠ ـ متى تقول القُلُصَ الرَّواسما يدنين أمَّ قاسمٍ وقاسِمَا

---

٥٨ ـ البيت من الطويل، وهو للكميت في خزانة الأدب ٩/١٣٧، والدرر ١/٢٧٢، ٢/٢٥٣، وشرح التصريح ١/٢٥٩، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٩٢، والمحتسب ١/١٨٣، والمقاصد النحوية ٢/٤١٣، ٣/١١٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٦٩، وشرح الأشموني ص ١٦٤، وشرح ابن عقيل ص ٢٢٥، وهمع الهوامع ١/١٥٢.

٥٩ ـ البيت من الكامل، وهو لعنترة في ديوانه ص ١٩١، وأدب الكاتب ص ٦١٣، والأشباه والنظائر ٢/٤٠٥، والاشتقاق ص ٣٨، والأغاني ٩/٢١٢، وجمهرة اللغة ص ٥٩١، وخزانة الأدب ٣/٢٢٧، ٩/١٣٦، والخصائص ٢/٢١٦، والدرر ٢/ ٢٥٤، وشرح شذور الذهب ص ٤٨٦، وشرح شواهد المغني ١/٤٨٠، ولسان العرب ١/٢٨٩ (حبب)، والمقاصد النحوية ٢/٤١٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٧٠، وشرح الأشموني ١/١٦٤، وشرح ابن عقيل ص ٢٢٥، والمقرب ١/١١٧، وهمع الهوامع ١/١٥٢.

٦٠ ـ الرجز لهدبة بن خشرم في ديوانه ص ١٣٠، وتخليص الشواهد ص ٤٥٦، وخزانة الأدب ٩/٣٣٦، والدرر ٢/ ٢٧٣، والشعر والشعراء ٢/ ٦٩٥، ولسان العرب ١١/ ٥٧٥ (قول)، ١٢/٤٥٦ (فغم)، والمقاصد =

ومثال الفصل بالظرف كقولك أعندك تقول عمرًا مقيمًا وبالمجرور: أفي الدار تقول زيدًا جالسًا ومثال الفصل بأحد المفعولين أزيدًا تقول منطلقًا ومثله قوله:

٦١ ـ أجهّالاً تقول بني لؤيٍّ لعمرُ أبيكَ أم متجاهِلِينَا

ويعني بقوله عمل أحد المفعولين لأنه بمعنى معمول وفي تنكير عمل إشعار بأنه لا يفصل إلا بأحد المفعولين لا بهما لأن التنكير يشعر بالتقليل وقوله: وإن ببعض ذي فصلت يحتمل تصريح بما فهم من الشطر الذي قبله وذي إشارة إلى الثلاثة المتقدمة وهي الظرف والمجرور وأحد المفعولين فإن لم تستوفِ الشروط بطل العمل وتعينت الحكاية وإن استوفيت الشروط جاز النصب والحكاية، وقوله: (وأجري القول كظن مطلقا)، البيت يعني أن بني سليم ينصبون بالقول مطلقًا أي بلا شرط، يريد على جهة الجواز لأن الرفع على الحكاية عندهم جائز فتقول على الأول قلت عمرًا منطلقًا وقل ذا مشفقًا. ومنه قول بعضهم:

٦٢ ـ قالتْ وكنتُ رجلاً فطينا هذا لعمرُ الله إسرائينَا

والقول مرفوع بأجري ومطلقًا حال من القول وعند سليم متعلق بأجري وقل فعل أمر وذا مفعول أول ومشفقًا مفعول ثان.

أعلَمَ وأرى

إذا دخلت همزة التعدية على فعل غير متعد تعدى إلى واحد نحو أدخل زيدًا وإن دخلت على متعد إلى واحد تعدى بها إلى اثنين نحو ألبست زيدًا ثوبًا وإن دخلت على متعد إلى اثنين تعدى بها إلى ثلاثة وذلك في فعلين خاصة وهما علم ورأى وإليهما أشار بقوله:

إلَى ثَلاثَةٍ رَأى وَعَلِمَا عَدَّوْا إذَا صَارَا أرَى وأعْلَمَا

= النحوية ٢/ ٤٢٧، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١٦٤، وشرح شذور الذهب ص ٤٨٨، وشرح ابن عقيل ص ٢٢٧، وهمع الهوامع ١/ ١٥٧.

٦١ ـ البيت من الوافر، وهو للكميت بن زيد في خزانة الأدب ٩/ ١٨٣، ١٨٤، والدرر ٢/ ٢٧٦، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٣٢، وشرح التصريح ١/ ٢٦٣، وشرح المفصل ٧/ ٧٨، ٧٩، والكتاب ١/ ١٢٣، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٢٩، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١/ ٣٦٣، وأوضح المسالك ٢/ ٧٨، وتخليص الشواهد ص ٤٥٧، وخزانة الأدب ٢/ ٤٣٩، وشرح الأشموني ١/ ١٦٤، وشرح شذور الذهب ص ٤٩٠، وشرح ابن عقيل ص ٢٢٨، والمقتضب ٢/ ٣٤٩، وهمع الهوامع ١/ ١٥٧.

٦٢ ـ الرجز لأعرابي في المقاصد النحوية ٢/ ٤٢٥، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٤٥٦، والدرر ٢/ ٢٧٢، وسمط اللآلي ص ٦٨١، وشرح الأشموني ١/ ١٥٦، وشرح التصريح ١/ ٢٦٤، وشرح ابن عقيل ص ٢٢٩، ولسان العرب ١٣/ ٣٢٣ (فطن) ٤٥٩، ٤٦٠ (يمن)، والمعاني الكبير ص ٦٤٦، وهمع الهوامع ١/ ١٥٧.

يعني أن علم ورأى المتعديين إلى اثنين إذا دخلت عليهما همزة النقل تعديا بها إلى ثلاثة فالمفعول الأول هو الذي كان فاعلاً بهما قبل دخول الهمزة والثاني والثالث هما اللذان كانا منصوبين بهما فرأى وعلم مفعول مقدم بعدوا وإلى ثلاثة وإذا متعلقان بعدوا والضمير في صارا عائد على علم ورأى وأرى وأعلم خبر صارا ثم قال:

وَمـا لِمَفْعُـولَـيْ عَلِمْـتُ مُطْلَقـا ... للثَّـانِ وَالثَّـالِـثِ أيْضـاً حُقِّقـا

يعني أن جميع ما استقر من الحكم للمفعولين في رأى وعلم قبل دخول الهمزة من إلغاء وتعليق ومنع الحذف لغير دليل وجوازه لدليل ثابت للثاني والثالث من مفاعيل أعلم وأرى فما موصولة وهي مبتدأ وصلتها لمفعولي ومطلقًا حال من الضمير المستتر في المجرور العائد على ما وخبر ما حقق وللثان متعلق بحقق ثم قال:

وَإنْ تَعَـدَّيـا لِـوَاحِـدٍ بِـلا ... هَمْـزٍ فَـلاِثْنَيْـنِ بِـهِ تَـوَصَّـلا

يعني أن علم العرفانية ورأى البصرية المتعديتين إلى واحد إذا دخلت عليهما همزة التعدية تعديا بها إلى اثنين وليستا حينئذ من هذا الباب ولا من الباب الذي قبله لأن المفعول الثاني غير الأول فهو من باب كسا وأعطى، ولذلك أشار بقوله:

والثَّـانِ منهُمـا كَثـانِـي اثْنَـيْ كَسَـا ... فَهْوَ بِـهِ فِـي كُـلّ حُـكْـمٍ ذُو ائْتِسـا

يعني أن المفعول الثاني من هذين المفعولين كالمفعول الثاني من باب كسا يجوز فيه الحذف اختصارًا واقتصارًا ويمتنع فيه ما جاز في مفعولي علمت المتعدية إلى اثنين من إلغاء وتعليق وغير ذلك من الأحكام الجائزة فيه، وفهم من تشبيهه بباب كسا أن المفعول الأول والثاني أيضًا كالمفعول الأول من باب كسا إذ لا وجه لتخصيصه المفعول الثاني بالذكر فالضمير في تعديا عائد على علم العرفانية ورأى البصرية وبلا همز متعلق بتعديا والفاء جواب الشرط ولاثنين وبه متعلقان بتوصلا والضمير في به عائد على الهمز والثاني مبتدأ وخبره كثاني وفي كل حكم متعلق بائتسا وكذلك به ثم قال:

وكـأرَى السَّـابِـقِ نَبَّـا أخْبَـرَا ... حَـدَّثَ أنْبـأَ كَـذَاكَ خَبَّـرَا

ذكر أن أفعال هذا الباب سبعة والذي أثبت سيبويه منها أعلم وأرى ونبأ وزاد أبو علي أنبأ وألحق بها السيرافي حدث وأخبر وخبر ونبأ مبتدأ وأخبر وحدث وأنبأ معطوفات عليه على حذف العاطف وخبره في المجرور قبله وخبر مبتدأ خبره كذاك.

الفاعـل

هو الاسم المسند إليه فعل أو ما جرى مجراه مقدمًا عليه على طريقة فعل أو فاعل وقد استغنى الناظم عن هذا التعريف بالمثال فقال:

الفـاعِـلُ الَّـذِي كمَـرْفُـوعَـيْ أَتـى   زَيْـدٌ مُنِيـراً وَجْهُـهُ نِعْـمَ الفَتَـى

فأتى بمثالين الأول أتى زيد فزيد فاعل لأنه اسم أسند إليه فعل على طريقة فعل وقدم عليه وهو أتى والثاني منيرًا وجهه فوجهه فاعل لأنه اسم أسند إليه وصف جار مجرى الفعل على طريقة فاعل وهو منير ثم تمم البيت بقوله: نعم الفتى وفيه تنبيه على أن فعل الفاعل يكون غير متصرف فقوله الفاعل مبتدأ والذي خبره وهو موصول صلته كمرفوعي وهو مضاف إلى المثالين على حذف القول والتقدير كمرفوعي قولك أتى زيد منيرًا وجهه. ثم قال:

وَبَعْـدَ فِعْـلٍ فـاعِـلٌ فـإنْ ظَهَـرْ   فَهْـــوَ وَإلاَّ فَضَمِيـــرٌ اسْتَتَـــرْ

يعني أن الفعل لا بد له من فاعل وفهم من قوله بعد أن الفاعل لا يكون إلا بعد الفعل وقوله فإن ظهر أي فإن ظهر ما هو فاعل في المعنى فهو الفاعل في الاصطلاح والمراد بظهر برز فشمل الظاهر نحو قام زيد والضمير البارز نحو قمت وقوله وإلا أي وإن لم يبرز وقوله فضمير استتر نحو قم ففي قم ضمير مستتر إذ لا يستغني الفعل عن الفاعل وفاعل مبتدأ خبره في الظرف قبله وفإن ظهر شرط والفاء جواب الشرط وهو مبتدأ وخبره محذوف تقديره الفاعل وإن شرط ولا نافية وفعل الشرط محذوف تقديره وإن لا يظهر والفاء جواب الشرط وضمير خبر مبتدأ مضمر تقديره وإلا فهو ضمير واستتر في موضع الصفة لضمير. ثم قال:

وَجَـــرِّدِ الفِعْـــلَ إذَا مَـــا أُسْنِـدَا   لاثْنَيْـنِ أوْ جَمْـعٍ كَفـازَ الشُّهَـدَا

يعني أن الفعل إذا أسند إلى فاعل مثنى أو مجموع جرد من علامة التثنية والجمع فتقول قام الزيدان وقام الزيدون هذه هي اللغة الفصيحة وفهم من المثال أن شرط الفاعل المذكور أن يكون ظاهرًا فالفعل مفعول بجرد وبعده مجرور محذوف تقديره من العلامتين ولاثنين متعلق بأسند. ثم أشار إلى اللغة الأخرى بقوله:

وَقَــدْ يُقَـــالُ سَعِـــدَا وَسَعِـــدُوا   وَالفِعْـلُ للظَّـاهِـرِ بَعْـدُ مُسْنَـدُ

هذه اللغة يسميها النحويون لغة أكلوني البراغيث وهي أن يلحق الفعل المسند إلى المثنى ألف والمسند إلى الجمع المذكر واو، والمسند إلى الجمع المؤنث نون فتقول سعدا أخواك وسعدوا إخوتك وسعدن بناتك وهذه الأحرف اللاحقة للفعل على هذه اللغة ليست بضمائر وإنما هي علامات للفعل كالتاء في قامت هند ويكون المسند إليه بلفظ التثنية

والجمع كما ذكر ويعطف آخر الاسمين على الأول كقوله:

٦٣ ـ تولّى قتالَ المارقينَ بنفسِهِ وقد أسلماهُ مبعدٌ وحميمُ

وفهم من قوله قد يقال قلة هذه اللغة، وفهم من قوله: والفعل للظاهر بعد مسند أن هذه الحروف علامات لا ضمائر وسعدا في موضع رفع بيقال والواو في قوله والفعل واو الحال أي والحالة هذه. ثم قال:

وَيَرْفَعُ الفاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا كمِثْلِ زَيْدٌ فِي جَوَابِ مَنْ قَرَا

يعني أن الفعل قد يحذف ويبقى الفاعل وتجوّز في قوله أضمرا والمراد حذف وشمل إطلاقه الحذف جوازًا كالمثال الذي ذكر، والحذف وجوبًا كقوله عز وجل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦] ويجوز في زيد المثال أن يكون فاعلاً والتقدير قرأ زيد وأن يكون مبتدأ محذوف الخبر وهو أجود لمطابقة الجواب للسؤال فإن السؤال جملة اسمية، ومن حذفه جوازًا قوله عز وجل في قراءة ابن عامر وشعبة: ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ والآصالِ رجال﴾ [النور: ٣٦ و ٣٧] أي يسبح له رجال. ثم قال:

وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي المَاضِي إذَا كَانَ لأُنْثَى كَأَبَتْ هِنْدُ الأذَى

يعني أن الفعل الماضي إذا أسند إلى المؤنث لحقته تاء تدل على تأنيث فاعله، وهي في ذلك على قسمين: لازمة وجائزة؛ وقد أشار إلى اللازمة بقوله:

وإنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ مُتَّصِلٍ أوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ

فذكر أنها تلزم في موضعين: الأول أن يكون المسند إليه ضميرًا متصلاً وشمل الحقيقي التأنيث نحو هند قامت والمجازي التأنيث نحو الشمس طلعت. واحترز بقوله متصل من المنفصل نحو ما قام إلا أنت. الثاني أن يكون المسند إليه ظاهرًا حقيقي التأنيث وهو المشار إليه بقوله ذات حر، والحر الفرج وفعل مفعول بتلزم وفي تلزم ضمير مستتر يعود على التاء ومضمر على حذف مضاف والتقدير فعل فاعل مضمر ومتصل نعت لمضمر فلو فصل بين الفعل والفاعل الحقيقي التأنيث فإما أن يكون الفاصل غير إلا أو إلا فإن كان الفاصل غير إلا فقد أشار إليه بقوله:

---

٦٣ ـ البيت من الطويل، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص١٩٦، وتخليص الشواهد ص ٤٧٣، والدرر ٢/ ٢٨٢، وشرح التصريح ١/ ٢٧٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٨٤، ٧٩٠، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٦١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ١٠٦، والجنى الداني ص ١٧٥، وجواهر الأدب ص ١٠٩، وشرح الأشموني ١/ ١٧٠، وشرح شذور الذهب ص ٢٢٧، وشرح ابن عقيل ص ٢٣٩، ومغني اللبيب ٢/ ٣٦٧، ٣٧١، وهمع الهوامع ١/ ١٦٠.

وقَـدْ يُبِيحُ الفَصْـلُ تَـرْكَ التَّـاءِ فِـي ... نَحْـوِ أتَـى القـاضِـيَ بِنْـتُ الـوَاقِـفِ

يعني أنه إذا فصل بين الفعل والفاعل الحقيقي التأنيث بغير إلا جاز وجهان إثبات التاء وتركها وفهم من قوله وقد يبيح أن حذفها قليل بالنسبة إلى إثباتها فالفصل فاعل يبيح وترك مفعول به وفي متعلق بيبيح ونحو مضاف إلى قول محذوف والتقدير في نحو قولك والفصل هنا بالمفعول. وإن كان الفاصل إلا فقد أشار إليه بقوله:

والحَـذْفُ مَـعْ فَصْـلٍ بـإِلاَّ فُضِّـلا ... كمَـا زَكـا إلاَّ فَتـاةُ ابْـنِ العَـلا

فما زكا إلا فتاة أحسن مما زكت إلا فتاة وإنما كان حذفها أحسن لأن الفعل في التقدير مسند إلى مذكر لأن التقدير ما زكا أحد إلا فتاة ابن العلا فالحذف مبتدأ وخبره فضلاً ومع متعلق بالحذف وبإلا متعلق بفضل. ثم قال:

والحَذْفُ قد يأتي بلا فَصْلٍ

أشار بذلك إلى ما حكاه سيبويه عن بعض العرب قال فلانة وأشار بقوله:

.... وَمَـعْ ... ضَمِيرِ ذِي المَجـازِ فِـي شِعْـرٍ وَقَـعْ

إلى قول الشاعر:

٦٤ ـ فـلا مُـزْنَـة ودَقَـتْ وَدْقَهـا ... ولا أرضَ أبقَـلَ إبقـالَهـا

فأسقط التاء من أبقل والفعل مسند إلى ضمير الأرض والحذف مبتدأ وخبره قد يأتي وبلا فصل متعلق بيأتي ومع متعلق بوقع وذي المجاز نعت لمحذوف والتقدير مع ضمير المؤنث ذي المجاز. ثم قال:

وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ ... مُـذَكَّـرٍ كـالتَّـاءِ مَـعْ إحْـدَى اللَّبِـنْ

يعني أن الفعل الماضي إذا أسند لجمع غير المذكر السالم حكمه كحكمه مع المجازيّ التأنيث كإحدى اللبن وهي لبنة فتقول قام الرجال وقامت الرجال كما تقول سقطت اللبنة

---

٦٤ ـ البيت من المتقارب، وهو لعامر بن جوين في تخليص الشواهد ص ٤٨٣، وخزانة الأدب ١/ ٤٥، ٤٩، ٥٠، والدرر ٦/ ٢٦٨، وشرح التصريح ١/ ٢٧٨، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٣٩، ٤٦٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٤٣، والكتاب ٢/ ٤٦، ولسان العرب ٧/ ١١١ (أرض)، ١١/ ٦٠ (بقل)، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٦٤، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٥٢، وأوضح المسالك ٢/ ١٠٨، وجواهر الأدب ص ١١٣، والخصائص ٢/ ٤١١، وشرح الأشموني ١/ ١٧٤، والرد على النحاة ص ٩١، ورصف المباني ص ١٦٦، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٥٧، وشرح ابن عقيل ص ٢٤٤، وشرح المفصل ٥/ ٩٤، ولسان العرب ١/ ٣٥٧ (خضب)، والمحتسب ٢/ ١١٢، ومغني اللبيب ٢/ ٦٥٦، والمقرب ١/ ٣٠٣، وهمع الهوامع ٢/ ١٧١.

وسقط اللبنة وشمل غير السالم من مذكر جمع التكسير كما ذكر وجمع المؤنث السالم فتقول على هذا قام الهندات وقامت الهندات وفي هذا خلاف والذي ذهب إليه الناظم جواز الوجهين وهو مذهب كوفي ومذهب جمهور البصريين أنه كواحده يلزم فيه التاء فالتاء مبتدأ ومع جمع في موضع الحال منه وخبر المبتدأ كالتاء وسوى السالم نعت لجمع ومن مذكر متعلق بالسالم واللبن جمع لبنة وهي الآجرة. ثم قال:

والحذْفُ في نِعْمَ الفتاةُ اسْتَحْسَنُوا ... لأنَّ قَصْدَ الجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ

يعني أن العرب استحسنوا الحذف في نعم فتقول نعم المرأة هند وفهم منه أن بئس مثلها إذ لا فرق فتقول بئس المرأة هند وإنما استحسن في هذا الحذف لما ذكر من قصد الجنس كأنه في معنى نعم جنس المرأة ولا يفهم من قوله استحسنوا أنه أحسن من الإثبات بل هو مستحسن وإن كان الإثبات أحسن فالحذف مفعول باستحسنوا وفي نعم متعلق بالحذف أو استحسنوا ولأن متعلق باستحسنوا، ثم قال:

والأصْلُ في الفاعِلِ أنْ يَتَّصِلا ... والأصْلُ فِي المَفْعُولِ أنْ يَنْفَصِلا
وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الأَصْلِ ... وَقَدْ يَجِي المَفْعُولُ قَبْلَ الفِعْلِ

يعني أن الأصل أن يتقدم الفاعل على المفعول لأن الفاعل كالجزء من فعله بخلاف المفعول والأصل مبتدأ وفي الفاعل متعلق به وأن يتصلا خبره وإعراب عجز البيت مثل صدره. ثم قال: (وَقَدْ يُجاءُ بِخِلافِ الأصْلِ) خلاف الأصل هو أن يتقدم المفعول على الفاعل فتقول ضرب عمرًا زيد وبخلاف في موضع رفع على أنه مفعول لم يسم فاعله وقد في قوله قد يجاء للتحقيق لا للتقليل فإن تقديم المفعول على الفاعل كثير إلا أن يراد بالنسبة إلى تقديم الفاعل على المفعول فتكون للتقليل. ثم قال: (وَقَدْ يَجِيء المَفْعُولُ قَبْلَ الفِعْلِ) يعني أن المفعول قد يأتي متقدمًا على الفعل وشمل ما تقديمه جائز نحو فريقًا هدى وما تقديمه واجب نحو إياك نعبد وظاهر قد هنا أنها للتقليل لأن تقديم المفعول على الفعل أقلّ من تقديمه على الفاعل. ثم قال:

وأخِّرِ المَفْعولَ إنْ لَبْسٌ حُذِرْ ... أوْ أُضْمِرَ الفاعِلُ غيرَ مُنْحَصِرْ

ذكر في هذا البيت موضعين يجب فيهما تأخير المفعول على الفاعل: الأول أن يخاف اللبس وذلك بأن يكون الإعراب خفيًا في الفاعل والمفعول معًا نحو ضرب موسى عيسى فالأول هو الفاعل محافظة على الرتبة والآخر أن يكون الفاعل ضميرًا متصلاً نحو ضربت زيدًا. والمفعول مفعول بأخر وإن شرط ولبس مفعول لم يسم فاعله بفعل محذوف يفسره حذر وأو أضمر معطوف على حذر وغير منحصر حال من الفاعل واحترز به من الفاعل إذا

كان منحصرًا فإنه يجب انفصاله وتأخيره ويكون حينئذ المفعول واجب التقديم نحو ما ضرب زيدًا إلا أنا. ثم قال:

وَمَـــا بـــإلاَّ أوْ بـــإنَّمَـــا انْحَصَـــرْ أخِّـرْ وَقَـدْ يَسْبِـقُ إنْ قَصْـدٌ ظَهَـرْ

يعني أنه يجب تأخير المحصور بإلا أو بإنما فاعلاً كان أو مفعولاً فإذا قصد حصر المفعول وجب تأخيره وتقديم الفاعل فتقول ما ضرب زيد إلا عمرًا وإنما ضرب زيد عمرًا وإذا قصد حصر الفاعل وجب تأخيره وتقديم المفعول فتقول ما ضرب عمرًا إلا زيد وإنما ضرب عمرًا زيد وقوله وقد يسبق إن قصد ظهر ولا يظهر القصد إلا في المحصور بإلا وأما الحصور بإنما فقد لا يعلم حصره إلا بتأخيره. وأشار بذلك إلى قوله:

٦٥ ـ فلم يدْرِ إلا اللّهُ ما هيَّجتْ لنا عشيـةَ آنـاءُ الـديـارِ وشـامُهـا

فقدم الفاعل وهو محصور على المفعول وما موصولة وهي مفعول مقدم بأخر وصلتها انحصر وبإلا متعلق بانحصر وفهم من قوله قد يسبق أن ذلك قليل وأن ذلك لا يكون إلا مع إلا لأن القصد لا يظهر إلا معها. ثم قال:

وَشَـــاعَ نحْـوُ خَـــافَ رَبَّـهُ عُمَـرْ وَشَـــذَّ نَحْـــوُ زَانَ نَـــوْرُهُ الشَّجَـــرْ

يعني أن تقديم المفعول الملتبس بضمير الفاعل على الفاعل كثير وهو قوله خاف ربه عمر فربه مفعول مقدم ملتبس بضمير الفاعل وإنما كثر ذلك لأن الضمير وإن كان عائدًا على ما بعده فإن المفسر للضمير مقدم في النية لأن تقديمه هو الأصل وقوله: (وشذ نحو زان نوره الشجر) يعني أن تقدم الفاعل الملتبس بضمير المفعول على المفعول قليل وإنما قلّ ذلك لأن الضمير الملتبس به عائد على متأخر لفظًا ورتبة لأن المفعول في نية التأخير ونحو فاعل بشاع وهو على حذف مضاف والتقدير شاع نحو قولك وكذلك شذ.

النائب عن الفاعل

يسمى النائب عن الفاعل ويسمى المفعول الذي لم يسم فاعله. قوله:

يَنُـوبُ مَفْعُـولٌ بِـهِ عَـنْ فـاعِـلِ فيمـا لَـهُ كنِيـلَ خَيْـرُ نـائِـلِ

يعني أن الفاعل يحذف وينوب عنه المفعول به. وقوله فيما له أي فيما استقر له من

---

٦٥ ـ البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٩٩٩، والدرر ٢/٢٨٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/١٣١، وتخليص الشواهد ص ٤٨٧، وشرح الأشموني ١/١٧٧، وشرح ابن عقيل ص ٢٤٨، والمقاصد النحوية ٢/٤٩٣، والمقرب ١/٥٥، وهمع الهوامع ١/١٦١.

الأحكام كوجوب الرفع والتأخير وعدم الحذف وتسكين آخر الفعل الماضي معه ولحاق تاء التأنيث في الماضي إذا كان مؤنثًا ثم مثل بقوله: (كنيل خير نائل) أصله نلت خير نائل فلما حذف الفاعل ارتفع المفعول به لنيابته عنه. ولما كانت نيابة المفعول به عن الفاعل مشروطة بتغيير فعل الفاعل عن بنيته إلى بنية تدل على النيابة نبه على ذلك بقوله:

فَـأَوَّلَ الفِعْـلِ اضْمُمَـنْ وَالمُتَّصِـلْ   بـالآخِرِ اكْسِرْ فيإمُضِيٍّ كَوُصِلْ
وَاجْعَلْـهُ مِـنْ مُضَـارعٍ مُنْفَتِحَـا   كَيَنْتَحِـي الْمَقُـول فِيـهِ يُنْتَحَـى

يعني أن أول الفعل المبني للمفعول يضم، وشمل الماضي والمضارع فإنهما يشتركان في ضم الأول فإن كان ماضيًا كسر ما قبل آخره وإلى ذلك أشار بقوله: (والمتصل * بالآخر اكسر في مضيّ) ثم مثل ذلك بقوله: (كوصل) وأصله وصلت الشيء فحذف الفاعل وأقيم المفعول به مقامه فتغير فعل إلى فعل وإن كان مضارعًا فتح ما قبل الآخر، وإلى ذلك أشار بقوله: (وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحا) أي اجعل ما قبل الآخر من المضارع منفتحًا ثم مثل بقوله: (كَيَنْتَحِي المَقُول فِيهِ يُنْتَحَى) فقوله وأوّل الفعل مفعول مقدم باضممن والمتصل مفعول مقدم أيضًا باكسر وفي متعلق باكسر وبالآخر متعلق بالمتصل والهاء في اجعله عائدة على ما قبل الآخر ومن مضارع متعلق باجعله ومنفتحًا مفعول ثان باجعل والمقول نعت لينتحى وفيه متعلق بالمقول وينتحي محكي بالمقول ويجوز ضبط المقول بالضم فيكون قد تمّ الكلام عند قوله كينتحي ثم استأنف فالتقدير على هذا واجعله من مضارع كينتحي منفتحًا فالمقول فيه إذا على هذا العمل الذي هو ضم الأول وفتح ما قبل الآخر ينتحي فينتحي على هذا الوجه خبر عن المقول لا محكي وبالأول جزم المرادي. ثم إن ضم الأول في الماضي والمضارع وكسر ما قبل الآخر في الماضي وفتحه في المضارع مطرد في جميع الأفعال المبنية للمفعول وقد يضم إلى ذلك في بعض الأفعال تغيير آخر، وذلك في نوعين: الأول أن يكون أول الفعل الماضي تاء المطاوعة، وإلى ذلك أشار بقوله:

وَالثَّـانِـيَ التَّـالِـيَ تَـا المُطَـاوَعَـهْ   كَـالأَوَّلِ اجْعَلْـهُ بِـلا مُنَـازَعَـهْ

يعني أن الحرف الثاني من الفعل الماضي المفتتح بتاء المطاوعة يضم أيضًا كالأول فتقول في تعلمت الحساب تعلم الحساب بضم الأول والثاني وفهم من قوله تا المطاوعة أن المراد بالفعل هنا الماضي لأن المضارع لا يفتتح بتاء المطاوعة بل بحرف المضارعة والثاني مفعول بفعل محذوف يفسره اجعله وتاء المطاوعة مفعول بالتالي وكالأول في موضع المفعول الثاني لاجعله وبلا منازعة متعلق باجعله وهو تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه.
الثاني أن يكون الفعل الماضي مفتتحًا بهمزة الوصل وإلى ذلك أشار بقوله:

وَثَـالِـثَ الَّـذِي بِهَمْـزِ الـوَصْـلِ   كَـالأَوَّلِ اجْعَلَنَّـهُ كَـاسْتُحْلِـي

يعني أن الفعل إذا افتتح بهمز الوصل جعل ثالثه مضمومًا كالأول فتقول في انطَلق انطُلق وفي استحلى استُحلي وفهم من قوله بهمز الوصل أن ذلك الفعل لا يكون إلا ماضيًا لأن المضارع لا يفتتح بهمزة الوصل وثالث مفعول بفعل مقدر من باب الاشتغال والذي نعت لمحذوف والتقدير وثالث الفعل الذي ابتدىء بهمز الوصل والعامل فيه ابتدىء وافتتح وليس العامل فيه الكون المطلق وإعراب البيت كإعراب البيت الذي قبله. ثم قال:

وَاكْسِرْ أَوِ اشمِمْ فـا ثُـلاثِيّ أُعِلّ عَيْنـاً وَضَـمٌّ جـا كَبُـوعَ فـاحْتُمِـلْ

يعني أن في الفعل الماضي الثلاثي المعتل العين ثلاث لغات: الأولى إخلاص الكسر وهي المشار إليها بقوله واكسر. الثانية الإشمام وهي المشار إليها بقوله أو اشمم وحقيقته عند الجمهور أن تكون الكسرة مشوبة بشيء من صوت الضمة وهاتان اللغتان فصيحتان وقرىء بهما في المتواتر. الثالثة إخلاص الضمة وهي المشار إليها بقوله وضم جا كبوع، ومنه قوله:

٦٦ ـ ليـتَ وهـلْ ينفـعُ شيئـاً ليـتُ لَيْـتَ شبـابـاً بُـوعَ فـاشتـريـتُ

وشمل قوله فا ثلاثي المفتوح العين نحو باع والمكسور العين كخاف وشمل قوله أعل ما عينه ياء كباع وما عينه واو كقال والأصل في هذه اللغات كلها فعل بضم الفاء وكسر العين كالصحيح والأصل في بيعَ بإخلاص الكسر بُيِعَ فاستثقلت الكسرة في الياء فنقلت إلى الباء وذهبت حركة الياء وسكنت العين لزوال حركتها والأصل في قيل قُوِلَ فاستثقلت أيضًا الكسرة في الواو فنقلت إلى القاف وبقيت الواو ساكنة فقلبت ياء لسكونها وكسر ما قبلها وأما على لغة قول وبوع فإن الكسرة حذفت من حرف العلة فسلمت الواو وقلبت الياء واوًا لسكونها وضم ما قبلها وأما على لغة الإشمام فهي مركبة من اللغتين وفا ثلاثي مفعول باشمم على إعمال الثاني ومفعول اكسر محذوف وأعل في موضع الصفة لثلاثي وعينًا تمييز وضم مبتدأ وسوغ الابتداء به كونه في معرض التفصيل وخبره جا وقصره ضرورة واحتمل معطوف على جا وكبوع في موضع الحال من فاعل جا. ثم قال:

وَإِنْ بِشَـكْـلٍ خِيـفَ لَبْـسٌ يُجْتَنَـبْ وَمَـا لِبَـاعَ قَـدْ يُـرَى لِنَحْـو حَـبّ

---

٦٦ ـ الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧١، والدرر ٤/٢٦، ٦/٢٦٠، وشرح التصريح ١/٢٩٥، وشرح شواهد المغني ٢/٨١٩، والمقاصد النحوية ٢/٥٢٤، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٩٢، وأوضح المسالك ٢/١٥٥، وتخليص الشواهد ص ٤٩٥، وشرح الأشموني ١/١٨١، وشرح ابن عقيل ص ٢٥٦، ومغني اللبيب ٢/٦٣٢، وهمع الهوامع ١/٢٤٨، ٢/١٦٥.

يعني أنه إذا خيف لبس النائب عن الفاعل بالفاعل بسبب شكل ترك ذلك الشكل الموقع في اللبس واستعمل الشكل الذي لا لبس فيه وذلك نحو بيع العبد إذا أسندته إلى ضمير المخاطب فقلت بعت يا عبد بإخلاص الكسر لم يعلم هل هو فعل وفاعل أو فعل ومفعول فيترك الكسر ويرجع إلى الضم أو الاشمام وكذلك طلت يا زيد إذا أسندته أيضًا إلى ضمير المخاطب فقلت طلت بالضم التبس بفعل الفاعل فترجع إلى الإشمام أو الكسر إذ لا لبس فيهما وإن شرط وخيف فعل الشرط ولبس مفعول لم يسم فاعله وبشكل متعلق بخيف ويجتنب جواب الشرط. ثم قال: (وَما لِباعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبّ) يعني أنه يجوز في فاء الفعل الثلاثي المضاعف نحو حب وردّ ما جاز في فاء باع من كسر وإشمام وضم وقد قرىء هذه بضاعتنا رِدّتْ إلينا بكسر الراء وفهم من قوله قد يرى أن ذلك قليل ولم يقرأ بها في المتواتر فما مبتدأ موصول وصلته لباع وقد يرى الخبر ولنحو في موضع المفعول الثاني ليرى. ثم قال:

وَمـا لِفَـا بـاعَ لِمَـا الْعَيْـنُ تَلـي فِـي اخْتـارَ وَانقـادَ وَشِبْـهٍ يَنْجَلـي

يعني أن ما كان من الفعل المعتل العين على وزن افتعل نحو اختار أو على وزن انفعل نحو انقاد وما أشبههما يجوز في الحرف الذي تليه العين ما جاز في فاء باع من الأوجه الثلاثة المذكورة فتقول اختير واختور وبالاشمام وفهم من تمثيله باختار وانقاد أن ما صحت عينه من هذين الوزنين لا يجري فيه ما ذكر نحو اعتور بل يجري مجرى الصحيح وما موصولة مبتدأ وصلتها لفا باع وخبرها لما العين تلي والعين مبتدأ وخبره تلي والجملة صلة ما الثانية وفي اختار متعلق بتلي والتقدير ما استقر من الأوجه الثلاثة لفا باع ثابت للحرف الذي تليه العين في اختار وانقاد وما أشبههما وينجلي في موضع الصفة لشبه أي وما يشبههما في الوزن والإعلال. ثم إن الذي ينوب عن الفاعل أحد أربعة أشياء المفعول به والظرف والمصدر والجار والمجرور وقد ذكر في أول الباب المفعول به وأشار هنا إلى بقية ما ينوب عن الفاعل فقال:

وَقـابِـلٌ مِـنْ ظَـرْفٍ أَوْ مِـنْ مَصْـدَرِ أَوْ حَــرْفِ جَـرّ بِنِيَـابَـةٍ حَـرِي

يعني أنه ينوب عن الفاعل ما يقبل النيابة من ظرف وشمل ظرف الزمان وظرف المكان، ويشترط في نيابتهما أن لا يكونا مبهمين فلا يجوز سير وقت ولا جلس مكان وأن يكونا متصرفين فلا يجوز سير سحر ولا جلس عند أو ما يقبل النيابة من مصدر ويشترط أيضًا في نيابته أن لا يكون مؤكدًا وأن لا يكون غير متصرف نحو سبحان أو حرف جر يعني مع مجروره ويشترط في نيابته أن لا يلزم طريقة واحدة كحروف القسم والاستثناء ومذ ومنذ

وهذه الشروط كلها مستفادة من قوله: (وقابل من ظرف أو من مصدر) فإنك إذا رمت إسناد الفعل المبني للمفعول إلى أحد هذه الأشياء تعذر ذلك فمثال ما توفرت فيه شروط النيابة سير بزيد يومين وفرسخين سيرًا شديدًا إن أقمت المجرور وسير بزيد يومان فرسخين سيرًا شديدًا إن أقمت ظرف الزمان وسير بزيد يومين فرسخان سيرًا شديدًا إن أقمت ظرف المكان وسير بزيد يومين فرسخين سير شديد إن أقمت المصدر، وقابل مبتدأ ومن ظرف متعلق به وهو الذي سوّغ الابتداء به. وحري بمعنى حقيق وهو خبر المبتدأ وبنيابة متعلق به. ثم قال:

وَلا يَنُوبُ بَعْضُ هَذِي إنْ وُجِدْ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدْ

اعلم أنه إذا اجتمع مع المفعول به أحد هذه الأشياء الأربعة المذكورة لا ينوب واحد منها بحضرته هذا هو مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين أنه يجوز أن ينوب كل واحد منها بحضرة المفعول به وبه أخذ الناظم وإلى ذلك أشار بقوله: (وقد يرد)، وفهم منه أن ذلك قليل ومنه قراءة بعضهم: ليجزي قومًا بما كانوا يكسبون على إقامة المجرور مقام الفاعل وهو بما كانوا مع حضرة المفعول به وهو قومًا. وقوله بعض فاعل بينوب وهذي إشارة إلى الأربعة المذكورة وإن وجد شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه وفاعل يرد ضمير مستتر والتقدير وقد يرد ذلك أي نيابة أحد المشار إليه مع وجود المفعول به. ثم قال:

وَباتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ بَابِ كَسَا فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ

يعني أن النحويين اتفقوا على جواز نيابة المفعول الثاني من باب كسا ويعبر أيضًا عن هذا النوع بباب أعطى وهو ما كان المفعول الثاني فيه غير الأول واحترز به من المفعول الثاني من باب ظن وذلك مع أمن اللبس فتقول على هذا كسي زيدًا ثوب وأعطى عمرًا درهم وفهم من قوله: فيما التباسه أمن أنه إذا وجد لبس وجب إقامة الأول كقولك أعطى زيد عمرًا وفهم أيضًا من سكوته عن الأول أنه يجوز نيابته باتفاق لدخوله تحت عبارته في قوله في أول الباب: ينوب مفعول به عن فاعل. وقد إما للتحقيق لأنه جائز اتفاقًا وإما للتقليل بالنظر إلى نيابة الأول فإنه أكثر وباتفاق متعلق بينوب وكذلك فيما والثان فاعل ومن باب في موضع الحال من الثان. ثم قال:

فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى الْمَنْعُ اشْتَهَرْ وَلاَ أَرَى مَنْعاً إذَا الْقَصْدُ ظَهَرْ

يعني أن نيابة المفعول الثاني من باب ظن وهو ما هو خبر في الأصل والمفعول الثاني من باب أعلم وأصله المبتدأ اشتهر عند النحويين منعه ووجه منعه في باب ظن أنه خبر في الأصل والنائب عن الفاعل مخبر عنه فتنافيا ووجه منعه في أعلم أن المفعول الأول مفعول به حقيقة فينزل المفعول الثاني والثالث مع الأول منزلة الظرف والمجرور مع وجود المفعول به وذهب بعضهم إلى جواز نيابتهما وهو اختيار الناظم وإلى ذلك أشار بقوله: (وَلا أَرَى مَنْعًا

إذا القَصْدُ ظَهَرْ) وظهور القصد هو عدم اللبس فيجوز عنده ظن قائم زيدًا، وأعلم زيدًا فرسه مسرجًا وفهم من سكوته عن المفعول الأول من باب ظن وأعلم أنه يجوز نيابتهما بلا خلاف. وفي باب متعلق باشتهر وهو خبر عن المنع والقصد فاعل بفعل محذوف يفسره ظهر ثم قال:

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا بالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

يعني أنه يجب نصب ما تعلق بالفعل المسند إلى النائب مع رفع النائب وشمل قوله وما سوى النائب جميع المنصوبات كظرف الزمان وظرف المكان والمصدر والحال والتمييز والمفعول له أو فيه أو معه فتقول أعطى زيد درهمًا يوم الجُمعة أمام زيد إعطاء فتنصب جميع ما علق بالفعل غير النائب وما مبتدأ موصولة وصلتها سوى النائب ومما متعلق بالاستقرار العامل في الصلة، وبالرافع متعلق بعلق والنصب له مبتدأ وخبر والجملة خبر ما ومحققًا حال من الضمير المستتر في له العائد على النصب.

اشتغال العامل عن المعمول

المراد بالعامل في هذا الباب المفسر للعامل في الاسم السابق ومن شرطه صلاحيته للعمل فيه فوجب أن لا يكون إلا فعلاً متصرفًا أو اسم فاعل أو اسم مفعول ولا يجوز أن يكون فعلاً غير متصرف ولا صفة مشبهة ولا حرفًا لأن هذه لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملاً، ثم قال:

إنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سابقٍ فِعْلاً شَغَلْ عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ المَحَلّ
فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا حَتْماً مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا

يعني أن الفعل إذا اشتغل بنصب ضمير عائد على اسم سابق عن نصب لفظ ذلك الاسم السابق وعن نصب محله فانصب ذلك الاسم السابق بفعل لازم الإضمار موافق للفعل المشتغل بالضمير فمثال المشتغل عن نصب لفظه زيدًا ضربته ومثال المشتغل عن نصب محله عمرًا مررت به، وفهم من قوله موافق مطلق الموافقة فشمل الموافق في اللفظ والمعنى كالمثال الأول والموافق في المعنى دون اللفظ كالمثال الثاني والتقدير ضربت زيدًا ضربته وجاوزت عمرًا مررت به، وهذا التقدير لا ينطق به لأن الفعل الثاني عوض منه فلا يجمع بينهما ويشترط في المفسر أن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق. وإن حرف شرط ومضمر فاعل بفعل محذوف يفسره شغل وسابق نعت لاسم وفعلاً مفعول بشغل وعنه متعلق بشغل والضمير فيه عائد على الاسم السابق والباء في بنصب بمعنى عن وهو بدل اشتمال من

الضمير في عنه وبنصب متعلق بشغل والضمير في لفظه عائد على الاسم السابق والظاهر في أل في قوله أو المحل أنها معاقبة للضمير والتقدير بنصب لفظه أو محله ويحتمل هذا البيت وجهًا آخر من الإعراب وهو أن تكون الهاء في لفظه عائد على الضمير الذي اشتغل الفعل به وتكون الباء على بابها لا بمعنى عن وعلى الإعراب الأول حمل الناظم كلامه في شرح الكافية فترجح الأخذ به والسابق مفعول بفعل مضمر يفسره انصبه وبفعل متعلق بانصبه وأضمرا في موضع الصفة لفعل وحتمًا نعت لمصدر محذوف والتقدير إضمارًا حتمًا ويحتمل أن يكون حالاً من الضمير في أضمرا وموافق نعت لفعل بعد نعته بالجملة ولما متعلق بموافق وما موصولة وصلتها الجملة بعدها. ثم إن الاسم السابق لفعل ناصب لضميره على خمسة أقسام: لازم النصب، ولازم الرفع بالابتداء، وراجح النصب على الرفع، ومستوفيه الأمران، وراجح الرفع على النصب، وقد بين الاسم الأول بقوله:

وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إنْ تَلا السَّابِقُ مـا ... يَخْتَصُّ بـالفِعْـلِ كـإنْ وَحَيْثُمـا

يعني أن الاسم السابق إذا تبع ما يختص بالفعل تحتم نصبه والمختص بالفعل أدوات الشرط وأدوات التحضيض وأدوات الاستفهام ما عدا الهمزة وذكر منها إن وحيثما فتقول إن زيدًا لقيته فأجمل إكرامه وحيثما زيدًا لقيته يكرمك ومثال التحضيض هلا زيدًا كلمته ومثال الاستفهام متى زيدًا تأتيه وجواب إن محذوف لدلالة ما تقدم عليه. ثم أشار إلى القسم الثاني بقوله:

وَإنْ تَـلا السَّـابِـقُ مـا بـالإبْتِدَا ... يَخْتَصُّ فـالـرَّفْـعَ الْتَـزِمْـهُ أبَـدَا
كَـذَا إذَا الْفِعْـلُ تَـلا مـا لَـمْ يَـرِدْ ... مـا قَبْـلُ مَعْمُـولاً لِمَـا بَعْـدُ وُجِـدْ

فذكر لوجوب رفع الاسم السابق سببين: أحدهما ما اشتمل عليه البيت الأول وهو أن يتبع الاسم السابق شيئًا يختص بالابتداء مثال ذلك إذا التي للمفاجأة وليتما الابتدائية نحو خرجت فإذا زيد يضربه عمرو وليتما زيد أكرمته. والثاني أن يفصل بين الاسم السابق والفعل ما لا يصح أن يعمل ما بعده فيما قبله كأدوات الصدر نحو زيد ما أكرمته وعمرو لأكرمنه وإعراب البيت الأول واضح وأما البيت الثاني ففيه تعقيد يتبين بالإعراب فالفعل فاعل بفعل يفسره تلا وما موصولة واقعة على الفاصل بين الاسم السابق والفعل وهو مفعول لتلا وصلتها الجملة إلى آخر البيت وما الثانية موصولة فاعلة بيرد واقعة على الاسم السابق وصلتها قبله والهاء في قبله عائدة على الفاصل ومعمول حال من ما الثانية وما الثالثة موصولة واقعة على الفعل المفسر وصلتها وجد وبعد متعلق بوجد وهو مقطوع عن الإضافة وتقدير المضاف بعده أي بعد الفاصل وتقدير الكلام كذلك أيضًا يجب رفع الاسم السابق إذا تلا الفعل الشيء الذي

لا يرد الذي قبله معمولاً للفعل الذي وجد بعده وهو المفسر. ثم أشار إلى القسم الثالث فقال:

وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قبلَ فِعْلٍ ذي طَلَبْ   وبَعْـدَ مـا إيـلاؤهُ الفِعْـلَ غَلَـبْ

وَبَعْـدَ عـاطِـفٍ بـلا فَصْلٍ على   مَعْمُـولِ فِعْـلٍ مُسْتَقِـرّ أوّلا

فذكر لترجيح النصب على الرفع ثلاثة أسباب اشتمل البيت الأول على سببين: الأول أن يكون الاسم السابق قبل فعل يقتضي الطلب وذلك الأمر نحو زيدًا اضربه والدعاء نحو اللهم زيدًا ارحمه والنهي نحو زيد لا تهنه. الثاني أن يقع الاسم السابق بعد شيء يغلب دخوله على الفعل نحو ما وإن النافيتين وهمزة الاستفهام نحو ما زيدًا ضربته وإن عمرًا أكرمته وأزيدًا رأيته، واشتمل البيت الثاني على سبب واحد وهو أن يكون الاسم السابق معطوفًا على جملة مصدرة بالفعل نحو زيد قام وعمرًا كلمته ومثله قوله عز وجل: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِۦ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًۢا﴾ [الإنسان: ٣١] واحترز بقوله بلا فصل من أن يقع بين حرف العطف والمعطوف فاصل نحو قام زيد وأما عمرو فكلمته لأن حكم المعطوف في ذلك حكم المستأنف، وإنما اختير النصب قبل الطلب لأن الطلب طالب للفعل وبعد الحروف المذكورة لأن الغالب فيها أن يليها الفعل ومع العطف على الجملة الفعلية لا تناسب المعطوف للمعطوف عليه ونصب مفعول لم يسم فاعله باختير وذي طلب نعت لفعل وبعد معطوف على قبل فهو متعلق باختير وما موصولة واقعة على الأدوات المتقدمة على الاسم السابق وإيلاؤه مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول الثاني والفعل مفعول أول ويجوز أن يكون المصدر مضافًا إلى المفعول الأول والأول أظهر لأن الناظم يطلق ولي على تبع في هذا النظم كثيرًا وغلب في موضع الخبر لإيلاؤه وبعد معطوف على بعد في البيت الأول وبلا فصل متعلق بعاطف وعلى ذلك وأولاً ظرف متعلق بمستقر واحترز به من الفعل الذي لم يقع أولاً كالجملة ذات الوجهين. ثم أشار إلى القسم الرابع فقال:

وَإنْ تَـلا المَعْطُـوفُ فعْـلاً مخبَـرًا   بِـهِ عَـنِ اسْـمٍ فـاعْطِفَـنْ مُخَيَّـرًا

فذكر لمساواة الرفع والنصب سببًا واحدًا وهو أن يكون الاسم السابق معطوفًا على جملة ذات وجهين وهي التي صدرها مبتدأ وعجزها فعل كقولك زيد قام وعمرًا كلمته فالنصب مراعاة لعجزها والرفع مراعاة لصدرها ولا ترجيح لواحد من الوجهين على الآخر وتجوّز في تسمية الاسم السابق معطوفًا والمعطوف في الحقيقة إنما هي الجملة التي هو جزؤها والعذر له أنه لما ولي حرف العطف أطلق عليه معطوفًا فالمعطوف فاعل بتلا ومخبرًا نعت لفعلا وبه في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله بمخبرًا وعن اسم متعلق بمخبرًا ويجوز أن يكون مفعولاً لم يسم فاعله بمخبرًا وبه متعلق بمخبرًا وفاعطفن جواب الشرط. ثم

أشار إلى القسم الخامس بقوله:

وَٱلرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحْ فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ

يعني أن الرفع راجح فيما خلا من موجب النصب ومرجحه وموجب الرفع وتساوي الوجهين ومثال ذلك زيد ضربته وإنما كان الرفع راجعًا لعدم الحذف بخلاف النصب فإنه على حذف الفعل والرفع مبتدأ وفي متعلق به ورجح خبر المبتدأ ثم تمم البيت بقوله: (فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ وَدَعْ ما لم يُبَحْ) لأنه مستغنى عنه. ثم قال:

وفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرٍّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي

يعني أن الفعل المشغول بالضمير المفصول بينه وبين الفعل بحرف الجر أو بالإضافة يجري مجرى الفعل المشغول بالضمير المباشر في جميع الأقسام المذكورة فنحو إن زيدًا مررت به وإن زيدًا رأيت أخاه يجري مجرى إن زيدًا ضربته في وجوب النصب ونحو أزيدًا مرّ به ومر بأخيه يجري مجرى أزيدًا ضربته في ترجيح النصب وكذلك سائر المسائل، وفهم من قوله أو بإضافة أن نحو زيدًا ضربت غلام أخيه وصاحب غلام أخيه وغيرهما مما يتعدد فيه المضاف يجري مجرى زيدًا ضربت غلامه لأن قوله بإضافة أعم من أن يكون المضاف واحدًا أو أكثر، وفي ذلك أيضًا إشعار بأن المفصول بحرف الجر نحو زيدًا مررت به يجري مجرى ما كان المجرور فيه مضافًا متحدًا كان أو متعددًا نحو زيدًا مررت بأخيه ومررت بغلام أخيه. وفصل مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول ويصح تقديره منصوبًا إذا قدر حذف الفاعل فيكون تقديره وفصلك مشغولاً، ومرفوعًا إذا كان التقدير أن يفصل المشغول والأول حسن لأن التقدير الثاني فيه خلاف وخبره يجري وبحرف متعلق بفصل وكذلك بإضافة وكوصل متعلق بيجري. ثم قال:

وَسَوِّ فِي ذا البابِ وَصْفاً ذَا عَمَلْ بالفِعْلِ إنْ لَمْ يَكُ مانِعٌ حَصَلْ

يعني أن الوصف الذي يعمل عمل الفعل يساوي الفعل في جواز تفسير العامل في الاسم السابق والمراد بالوصف المذكور اسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة وأفعل التفضيل لأنها لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملاً فنحو أزيدًا أنت ضاربه كقولك أزيدًا تضربه * فإن قلت قد تقدم أنه لا يجوز الاشتغال في نحو أزيدًا أنت تضربه للفصل والفصل موجود في هذا المثال * قلت لا يمتنع الفصل إلا مع الفعل لاستقلال الفعل بخلاف الوصف فإنه لا يستقل بنفسه بل لا بد له من شيء يسند إليه فتنزل أنت ضاربه منزلة تضربه واحترز بالوصف مما يعمل عمل الفعل وليس بوصف كاسم الفعل والمصدر وبقوله ذا عمل من اسم الفاعل بمعنى المضي فإنه لا يعمل وبقوله إن لم يك مانع حصل من اسم الفاعل العامل المقترن بأل الموصولة نحو زيد أنا الضاربه غدًا وفهم من قوله إن لم يك مانع حصل أن

الصفة المشبهة لا تفسر لامتناع عملها فيما قبلها ووصفًا مفعول بسوّ وفي متعلق بسوّ وكذلك بالفعل والظاهر أن يك تامة ومانع فاعل بها وحصل في موضع الصفة لمانع والتقدير إن لم يوجد مانع حصل. ثم قال:

وَعُلْقَـــةٌ حـــاصِلَـــةٌ بِتـــابِـــعٍ كَعُلْقَـــةٍ بِنَفْـــسِ الاسْـمِ الـوَاقِـــعِ

يعني أن الشاغل للعامل إذا كان أجنبيًا متبوعًا بسببي جرى مجرى السببي والمراد بالعلقة الضمير العائد على الاسم السابق والمراد بالتابع هنا النعت كقولك زيدًا ضربت رجلاً يحبه أو عطف البيان كقوله زيدًا ضربت رجلاً أخاه أو عطف النسق كقولك زيدًا ضربت عمرًا أخاه وإطلاقه في التابع يوهم أن ذلك جائز في جميع التوابع وليس كذلك بل هو مخصوص بما ذكر والمراد بالواقع السببي المعمول للمفسر وعلقة مبتدأ وحاصلة نعت له وبتابع متعلق بحاصلة وكعلقة خبر المبتدأ وبنفس صفة لعلقة.

تعدي الفعل ولزومه

الفعل على قسمين: متعدّ، ولازم وبدأ بالمتعدي فقال:

عَـلامَـةُ الفِعْـلِ المُعَـدَّى أنْ تَصِـلْ هَـا غَيْـرِ مَصْـدَرٍ بِـهِ نَحْـوُ عَمِـلْ

يعني أن علامة الفعل المتعدي جواز اتصال ضمير غير المصدر به نحو زيد ضربه عمرو والخير عمله زيد واحترز بهاء غير المصدر من هاء المصدر فإنها تتصل بالمتعدي واللازم فليست علامة لواحد منهما وعلامة مبتدأ وخبره أن تصل وها مفعول بتصل وبه متعلق بتصل. ثم قال:

فانْصِبْ بهِ مَفْعُولَهُ إنْ لَمْ يَنُبْ عَـنْ فـاعـلٍ نحـوُ تَـدَبَّـرْتُ الكُتُـبْ
ولأزِمٌ غَيْرُ المُعَدَّى. . .

يعني أن الفعل المتعدي ينصب المفعول به إذا لم ينب عن الفاعل فإذا ناب عن الفاعل كان مرفوعًا كما تقدم في بابه وفهم من قوله فانصب به أن الناصب للمفعول به الفعل وهو أصح الأقوال وإعراب البيت واضح. ثم قال: (وَلازِمٌ غَيْرُ المُعَدَّى) يعني أن ما لا يصلح أن يتصل به ضمير غير المصدر فهو لازم ويقال فيه غير متعدّ وقاصر ولازم خبر مقدم وغير المعدى مبتدأ مؤخر ثم إن من اللازم ما يستدل على لزومه بمعناه ومنه ما يستدل عليه بوزنه، وقد شرع في بيان ذلك فقال:

وحُتِمْ لُزُومُ أفعالِ السَّجايا كَنَهِمْ

هذا مما يستدل على لزومه بمعناه وهو أن يكون دالاً على السجايا أي الطباع وهو ما

دل على معنى قام بالفاعل لازم له ثم مثل ذلك بنهم ومعناه كثر أكله ومثله حمق بكسر الميم وضمها. ثم قال:

كَذَا افْعَلَلَّ والمُضَاهِي اقْعَنْسَسا

هذا مما يستدل على لزومه بوزنه وهو افعلل كاقشعر واطمأن وافعنلل كاحرنجم واقعنسس والمضاهي المشابه واصطلاحه في هذا النظم أنه إذا علق الحكم على شبه شيء فالمراد به ذلك اللفظ وشبهه فكأنه قال واقعنسس ومضاهيه وافعلل مبتدأ خبره كذا والمضاهي معطوف على افعلل واقعنسسا مفعول بالمضاهي ويجوز أن يكون فاعلاً بالمضاهي أي والذي ضاهاه اقعنسسًا ثم قال:

وَما اقْتَضَى نظافَةً أوْ دَنَسَا

نحو وضوء وطهر في النظافة ونجس وقذر في الدنس وما موصولة معطوفة على المضاهي. ثم قال:

أوْ عَرَضاً

وهو ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل غير لازم له نحو مرض وكسل ونشط وعرضًا معطوف على دنسًا. ثم قال:

أوْ طاوَعَ المُعَدَّى * لِوَاحِدٍ كَمَدَّهُ فامْتَدَّا

يعني أن من علامة لزوم الفعل أن يكون مطاوعًا لفعل متعد إلى واحد ومعنى المطاوعة قبول أثر الفعل المطاوع نحو دحرجته فتدحرج ومددت الثوب فامتد واحترز بقوله لواحد من مطاوع المتعدي لاثنين فإنه متعد إلى واحد كقولك علمت زيدًا الحساب فتعلمه. ثم قال:

وَعَدِّ لازِمًا بِحَرْفِ جَرّ

يعني أن الفعل إذا طلب مفعولاً من جهة المعنى ولم يصل إليه بنفسه لضعفه عنه عدي إليه بحرف الجر نحو مررت بزيد وآليت على عمرو. ثم قال:

وَإنْ حُذِفْ فالنَّصْبُ للْمُنْجَرّ

يعني أن حرف الجر إذا حذف انتصب المجرور بالفعل وذلك على نوعين: موقوف على السماع، ومطرد، وقد أشار إلى الأول بقوله:

نَقْلاً

أي سماعًا كقوله:

٦٧ ـ آليتُ حبَّ العراقِ الدهرَ أطعمُهُ والحبُّ يأكُلُهُ في القرية السُّوسُ

أي آليت على حب العراق فحذف حرف الجر ونصب المجرور وظاهر قوله نقلاً أن النقل راجع للنصب وليس كذلك بل هو راجع لحذف حرف الجر وأما النصب فليس بنقل، وأشار إلى الثاني بقوله:

وفِـــــــي أنَّ وأنْ يَطَّـــــــرِدُ مَعْ أمْـنِ لَبْسٍ كَعَجِبْتُ أنْ يَـدُوا

يعني أن حذف حرف الجر مع أنّ وأن المصدريتين مطرد إذا أمن اللبس فتقول عجبت من أنك تقوم وعجبت أنك تقوم وعجبت من أن تقوم وعجبت أن تقوم وعجبت أن يدوا أي يعطوا الدية احترز بقوله مع أمن لبس من نحو رغبت من أن تقوم ورغبت عن أن تقوم فلا يجوز حذف حرف الجر هنا لئلا يلتبس وإنما اطرد حذف حرف الجر مع أنّ وأن لطولهما في الصلة واختلف في موضعهما بعد الحذف فقيل في موضع جر وقيل في موضع نصب وهو أقيس وقوله وإن حذف شرط وأدغم فاء حذف في فاء الجواب بعد تسكينها ونقلاً مصدر في موضع الحال من الحذف المفهوم من حذف وفاعل يطرد ضمير عائد على الحذف المفهوم من حذف. ثم قال:

وَالأَصْـلُ سَبْـقُ فـاعلٍ مَعْنًـى كمَـنْ مِنْ أَلْبِسُنْ مَن زَارَكم نسْجَ اليمَنْ

إذا كان الفعل متعديًا إلى اثنين من غير باب ظن فلا بد أن يكون أحدهما فاعلاً في المعنى وأصله أن يتقدم على ما ليس فاعلاً في المعنى كقولك أعطيت زيدًا درهمًا فزيد هو الفاعل في المعنى لأنه هو الذي أخذ الدرهم وكقولك ألبسن من زاركم نسج اليمن فمن زاركم مفعول أول لألبسن ونسج اليمن مفعول ثان والأول هو الفاعل في المعنى لأنه هو الذي لبس نسج اليمن ونسج مصدر بمعنى اسم المفعول أي منسوج.

وَيَلْـزَمُ الأَصْـــلُ لِمُــوجِــبٍ عَــرَا وَتَـرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ حَتماً قَدْ يُـرَى

ثم إن المفعول الأول في ذلك على ثلاثة أقسام قسم يجب فيه تقديم ما هو فاعل في المعنى وقسم يجب فيه تأخيره وقسم يجوز فيه الوجهان وقد أشار إلى القسم الأول بقوله: (وَيَلْزَمُ الأَصْلُ لمُوجِبٍ عَرَا) أي لشيء أوجب والموجب الذي يوجب تقديمه هو اللبس نحو أعطيت زيدًا عمرًا، أو الحصر نحو ما أعطيت زيدًا إلا درهمًا أو يكون الأول ضميرًا متصلاً

---

٦٧ ـ البيت من البسيط، وهو للمتلمس في ديوانه ص ٩٥، وتخليص الشواهد ص ٥٠٧، والجنى الداني ص ٤٧٣، وخزانة الأدب ٦/ ٣٥١، وشرح التصريح ١/٣١٢، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٩٤، والكتاب ١/ ٣٨، والمقاصد النحوية ٢/ ٥٤٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ١٨٠، وشرح الأشموني ١/ ١٩٧، ومغني اللبيب ١/ ٩٩.

بالفعل نحو أعطيتك درهمًا ثم أشار إلى القسم الثاني بقوله: (وتَرْكُ ذاكَ الأصْلِ حتمًا قَدْ يُرَى) يعني أنه قد يجب تأخير ما هو فاعل في المعنى لموجب أيضًا وذلك الموجب كونه محصورًا نحو ما أعطيت درهمًا إلا زيدًا أو يكون الثاني ضميرًا متصلاً نحو الدرهم أعطيته زيدًا أو ملتبسًا بضمير يعود على الأول نحو أسكنت الدار بانيها.

وأما القسم الثالث وهو ما يجوز فيه الوجهان فهو مستفاد من قوله: والأصل سبق فاعل معنى وترك مبتدأ خبره قد يرى وحتمًا مفعول ثان بيرى وقد في قوله قد يرى للتحقيق لا للتقليل، ثم قال:

وَحَـذْفَ فَضْلَـةٍ أَجِـزْ إنْ لَـمْ يَضِـرّ ... كَحَذْفِ ما سِيقَ جَوَاباً أَوْ حُصِرْ

يعني: أنه يجوز حذف الفَضلة وفهم من إطلاق الحذف أنه يجوز حذفها اختصارًا أو اقتصارًا وشمل قوله فضلة مفعول المتعدي إلى واحد نحو ضربت والأول من المتعدي إلى اثنين كقوله عز وجل: ﴿وَأَعْطَىٰ قَلِيلًا﴾ [النجم: ٣٤] والثاني قوله: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضحى: ٥] والأول والثاني معًا نحو فأما من أعطى واتقى وقوله إن لم يضر أي إن لم يضر حذفه وذلك إذا كان جوابًا نحو ضربت زيدًا لمن قال من ضربت أو كان محصورًا نحو ما ضربت إلا زيدًا ففي هذين الموضعين لا يجوز حذفهما اختصارًا ولا اقتصارًا وحذف مفعول مقدم بأجز وإن لم يضر شرط ومعنى يضر يضر يقال ضار يضير ضيرًا بمعنى ضر يضر ضرًا وقوله كحذف هو على حذف مضاف والتقدير كضمير حذف وما موصولة وصلتها الجملة إلى آخر البيت وجوابًا مفعول ثان بسيق وفي سيق ضمير عائد على الصلة.

وَيُحْـذَفُ ٱلنَّـاصِبُهَـا إنْ عُلِمَـا ... وَقَـدْ يَكُـونُ حَـذْفُـهُ مُلْتَـزَمَـا

ثم إن الفعل الناصب للفضلة يجوز حذفه وذلك على وجهين أحدهما على جهة الجواز والثاني على جهة الوجوب وقد أشار إلى الأول بقوله: (ويُحْذَفُ النَّاصِبُها إنْ عُلِما) يعني أنه يحذف الفعل الناصب للفضلة إذا علم جوازًا كقولك لمن قال ما ضربت أحدًا بل زيدًا ووجوبًا في باب الاشتغال والنداء والتحذير والإغراء وما كان مثلاً أو جاريًا مجرى المثل وهذا هو الوجه الثاني وإليه أشار بقوله: (وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمًا) وفهم منه أن قوله ويحذف بمعنى يجوز حذفه لأنه في مقابلة الحذف على جهة الوجوب والناصبها مفعول لم يسم فاعله بيحذف وهو اسم فاعل والضمير المتصل به منصوب الموضع على أنه مفعول به وهو عائد على الفضلة وحذفه اسم يكون والضمير فيه عائد على الناصب.

التنازع في العمل

التنازع هو أن يتقدم عاملان ويتأخر عنهما معمول واحد وكل واحد من العاملين يطلبه من جهة المعنى، وقد بين ذلك بقوله:

إنْ عامِلانِ اقْتَضَيا فِي اسْمٍ عَمَلْ   قَبْـلُ فَلِلْـوَاحِـدِ مِنْهُمـا العَمَـلْ

المراد بالعامل هنا الفعل أو ما جرى مجراه ولا مدخل للحرف في هذا الباب وشمل قوله عاملان تنازع الفعلين كقوله عز وجل: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [الكهف: ٩٦] والاسمين، كقول الشاعر:

٦٨ ـ عهدت مغيثًا مغْنِيًا من أجَرْتَهُ   فلـم أتَّخـذْ إلا فنـاءك مـوئِـلاَ

والفعل والاسم مع تقدم الاسم كقوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ [الحاقة: ١٩] والفعل والاسم مع تقدم الفعل كقوله:

٦٩ ـ لقد عَلِمَتْ أُولَى المغيرة أنَّني   لحقت فلم أنكُلْ عن الضربِ مسمَعَا

ومعنى اقتضيا طلبا فخرج به نوعان أحدهما أن يكون أحد العاملين لا يقتضي عملاً في المتنازع فيه كقول امرىء القيس بن حجر:

٧٠ ـ ولو أن ما أسعى لأدنَى معيشةٍ   كفاني ولم أطلبْ قليلٌ من المالِ

فإن أطلب غير طالب لقليل. الثاني أن يؤتى بالعامل الثاني توكيدًا للأول كقوله:

---

٦٨ ـ البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ١٨٩، وتخليص الشواهد ص ٥١٣، وشرح الأشموني ١/ ٢٠٢، وشرح التصريح ١/ ٣١٦، والمقاصد النحوية ٣/ ٢.

٦٩ ـ البيت من الطويل، وهو للمرار الأسدي في ديوانه ص ٤٦٤، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٦٠، والكتاب ١/ ١٩٣، وللمرار الأسدي أو لزغبة بن مالك في شرح شواهد الإيضاح ص ١٣٦، وشرح المفصل ٦/ ٦٤، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٠، ٥٠١، ولمالك بن زغبة في خزانة الأدب ٨/ ١٢٨، ١٢٩، والدرر ٥/ ٢٥٥، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٠٢، وشرح ابن عقيل ص ٤١٢، واللمع ص ٢٧١، والمقتضب ١/ ١٤، وهمع الهوامع ٢/ ٩٣.

٧٠ ـ البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٩، والإنصاف ١/ ٨٤، وتذكرة النحاة ص ٣٣٩، وخزانة الأدب ١/ ٣٢٧، ٤٦٢، والدرر ٥/ ٣٢٢، وشرح شذور الذهب ص ٢٩٦، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤٢، ٢/ ٦٤٢، وشرح قطر الندى ص ١٩٩، والكتاب ١/ ٧٩، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٥، وهمع الهوامع ٢/ ١١٠، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٠١، ٣/ ٦٠٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٨٠، ومغني اللبيب ١/ ٢٥٦، والمقتضب ٤/ ٧٦، والمقرب ١/ ١٦١.

٧١ ـ أتاك أتاك اللاحقون احبس احْبِسِ

فأتاك الثاني غير طالب للاحقون لأنه أتى به توكيدًا لأتاك الأول وفهم من قوله في اسم أن المتنازع فيه لا يكون أكثر من اسم واحد وفهم من قوله: قبل أن المتنازع فيه لا يتقدم على العاملين ولا على أحدهما وفي ذلك خلاف، وقوله فللواحد منهما العمل يعني أن العمل لأحدهما وعاملان فاعل بفعل محذوف يفسره اقتضيا وفي اسم متعلق باقتضيا وكذلك قبل وعمل مفعول به ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة والعمل مبتدأ وخبره للواحد ومنهما في موضع الحال من الواحد وفهم منه جواز إعمال كل واحد منهما ولا خلاف في ذلك وإنما الخلاف في الاختيار وقد نبه عليه بقوله:

وَالثَّـانِ أوْلـى عِنـدَ أهْـلِ البَصْـرَهْ وَاخْتـارَ عَـكْسـاً غَيْـرُهُـمْ ذَا أسْـرَهْ

اختار البصريون إعمال الثاني لقربه من المعمول واختار الكوفيون إعمال الأول سبقه والصحيح مذهب البصريين لأن إعمال الثاني في كلام العرب أكثر من إعمال الأول ذكر ذلك سيبويه وصرح الناظم بأهل البصرة وفهم من قوله غيرهم أنهم أهل الكوفة لكونه أتى بهم في مقابلة أهل البصرة والثان مبتدأ وهو على حذف المضاف والتقدير وإعمال الثاني وأولى خبره وعند متعلق بأولى وعكسًا مفعول باختار وغيرهم فاعل وذا أسرة حال من الفاعل وأسرة الرجل رهطه وكنى بذلك عن كثرة الفائتين باختيار إعمال الأول. ثم قال:

وأعْمِـلِ المُهْمَـلَ فِـي ضَمِيـرِ مَـا تَنَـازَعَـاهُ وَالْتَـزِمْ مَـا الْتُـزِمَـا

المهمل هو العامل الذي لم يعمل في الاسم المتنازع فيه فيعمل في ضميره. وقوله والتزم ما التزما يعني من مطابقة الضمير للظاهر ومن حذف الفضلة وإثبات العمدة ومن وجوب حذف الضمير في بعض الأحوال وتأخيره في بعضها وما صلح لوقوعه على جميع ما ذكر وما الأولى واقعة على الاسم المتنازع فيه وصلتها تنازعاه .والعائد على الموصول الهاء في تنازعاه وفي متعلق بأعمل ثم أتى بمثلين فقال:

كَيُحْسِنَـانِ وَيُسِيـءُ ابْنَـاكَـا وَقَـدْ بَغَـى وَاعْتَـدَيـا عَبْـدَاكَـا

---

٧١ ـ صدره:

فأين إلى أين النجاة ببغلتي

والبيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢٦٧/٧، وأوضح المسالك ١٩٤/٢، وخزانة الأدب ١٥٨/٥، والخصائص ١٠٣/٣، ١٠٩، والدرر ٣٢٣/٥، ٤٤/٦، وشرح الأشموني ٢٠١/١، وشرح ابن عقيل ص ٤٨٧، وشرح قطر الندى ص ٢٩٠، والمقاصد النحوية ٩/٣، وهمع الهوامع ١١١/٢، ١٢٥.

فالمثال الأول على اختيار البصريين وهو إعمال الثاني فابناكا فاعل يسيء ويحسنان هو المهمل ولذلك عمل في ضميره وهو الألف والمثال الثاني على اختيار الكوفيين وهو إعمال الأول فعبداك فاعل بغى واعتديا هو المهمل ولذلك عمل في ضميره وهو الألف من اعتديا وفهم من المثالين أنه يجب إضمار المرفوع قبل المفسر وبعده فأما على إعمال الأول فتشترك الفضلة مع العمدة في الإضمار في المهمل وهو الثاني وأما على إهمال الأول ففيه تفصيل بينه بقوله:

وَلا تَجِــيءْ مَــعْ أَوَّلٍ قَــدْ أُهْمِــلا   بِمُضْمَــرٍ لِغَيْــرِ رَفْــعٍ أوهِــلا
بلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إنْ يكُن غيرَ خَبرْ   وأَخِّــرَنْــهُ إنْ يَــكُــنْ هُــوَ الخَبَــرْ

يعني أن المهمل إذا كان أوّلاً وكان يطلب ضمير الاسم المتنازع فيه بالنصب لم يضمر فيه نحو ضربت وضربني زيد ولما كان المنصوب شاملاً للفضلة ولما أصله العمدة أشار إلى أن حكم الفضلة لزوم الحذف بقوله: بل حذفه الزم إن يكن غير خبر، وغير الخبر هو الفضلة وهو تصريح بما فهم من قوله قبل: (ولا تجيء مع أول قد أهملا) ثم أشار إلى أن حكم ما ليس بفضلة وهو ما أصله الخبر الإضمار والتأخير عن المفسر بقوله: (وأخرنه إن يكن هو الخبر)، فمن كونه منصوبًا ينبغي أن لا يضمر قبل الذكر كالمرفوع، ومن كونه عمدة في الأصل ينبغي أن لا يحذف فوجب عنده الإضمار والتأخير ومثال ذلك ظنني وظننت زيدًا قائمًا إياه وتجوّز في إطلاقه الخبر على ما هو عمدة في الأصل إذ لا فرق بين أن يكون أصله الخبر أو المبتدأ لأن كل واحد منهما عمدة في الأصل وإذا حمل على هذا لم يحتج إلى ما قاله الشارح المرادي وقوله مع أول متعلق بتجيء وكذلك بمضمر وقد أوهلا في موضع الصفة لمضمر ولغير متعلق بأوهلا ومعنى أوهلا جعل أهلاً لغير الرفع وحذفه مفعول مقدم بالزم وإن يكن شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه وكذلك إن يكن هو الخبر هو فصل بين اسم كان وخبرها أو توكيد لاسمها أو مبتدأ خبره الخبر والجملة خبر كان. ثم قال:

وأظْهِــر إن يَـكُــنْ ضَمِيــرٌ خَبَــرَا   لِغَيْــرِ مَــا يُطَــابِــقُ المُفَسِّــرَا

يعني أن الضمير إذا كان خبرًا عن شيء مخالف لمفسره في الإفراد والتذكير وفروعهما وجب إظهاره لأنه إذا أضمره موافقًا للمخبر عنه خالف المفسر. وإذا أضمر موافقًا للمفسر خالف المخبر عنه وإن يكن شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه ولغير في موضع الصفة لخبر أو معمول له وما موصولة واقعة على المفعول الأول وصلتها الجملة التي بعدها. ثم مثل ذلك بقوله:

نَحْــوُ أظُــنُّ وَيَظُنَّــانِــي أخــا   زَيْـداً وعَمْـراً أخَـوَيْـنِ فِـي الـرَّخـا

فهذا المثال على إعمال الأول فالثاني الذي هو يظناني هو المهمل ولذلك عمل في

الضمير المثنى فكان حق مفعوله الثاني الذي هو أخا أن يكون ضميرًا لكنه لو أضمر مفردًا موافقًا للمخبر عنه وهو الياء من يظناني لخالف المفسر وهو أخوين ولو أضمر مثنى موافقًا للمفسر لخالف المخبر عنه فوجب إظهاره لذلك وفي بعض نسخ المرادي في هذا الفصل تخليط، والصواب ما ذكرت لك.

المفعول المطلق

المفاعيل خمسة: مفعول به ومفعول مطلق وسمي مفعولاً مطلقًا لأن المفاعيل كلها مقيدة بأداة ومفعول فيه ومفعول له ويسمى أيضًا مفعولاً من أجله أو مفعولاً معه، أما المفعول به فقد تقدم في باب الفاعل وشرع الآن في بيان الأربعة المذكورة وبدأ بالمفعول المطلق فقال:

المَصْدَرُ اسْمُ ما سِوَى الزَّمانِ مِنْ مَدْلُولَيِ الفِعْلِ كأمْنٍ مِنْ أمِنْ
بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبْ وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهَذَيْنِ انْتُخِبْ

قال في الترجمة المفعول المطلق، ثم قال هنا المصدر وفي ذلك إشعار بأن المصدر والمفعول المطلق مترادفان وليس كذلك بل قد يكون المفعول المطلق غير مصدر نحو ضربته سوطًا ويكون المصدر غير مفعول مطلق نحو أعجبني ضربك وفهم من قوله من مدلولي الفعل أن للفعل مدلولين وبين أحدهما بقوله كأمن من أمن فأمن فعل يدل على الحدث والزمان وأمن اسم لذلك الحدث وهو أحد مدلولي الفعل ولم يبين المدلول الثاني وهو الزمان لأنه غير مقصود في هذا الباب فالمصدر مبتدأ وخبره اسم وما موصولة واقعة على الحدث وصلتها سوى الزمان ومن في موضع نصب حال من الضمير المستتر في الصلة ويحتمل أن يكون متعلقًا بمحذوف تقديره أعني. ثم قال: (بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبْ) مثال ما ينصب بمثله أعجبني ضربك زيدًا ضربًا وشمل المماثل في اللفظ والمعنى كالمثال المذكور والمماثل في المعنى دون اللفظ كقولك أعجبني قيامك وقوفًا لأنه مماثل في المعنى ومثال ما انتصب بالفعل قولك قمت قيامًا ومثال ما انتصب بالوصف أنا قائم قيامًا. ثم قال: (وكَوْنُهُ أَصْلاً لِهَذَيْنِ انْتُخِبْ) الإشارة بهذين إلى الفعل والوصوف وهو مذهب البصريين وانتخب أي اختير وذلك لوجوه مذكورة في كتبهم ومذهب الكوفيين العكس وكونه مبتدأ وأصلاً خبر كون ولهذين متعلق بأصلاً وانتخب خبر المبتدأ. ثم قال:

تَوْكِيداً أَوْ نَوْعاً يُبِينُ أَوْ عَدَدْ كَسِرْتُ سَيْرَتَينِ سَيْرَ ذِي رَشَدْ

يعني أن المفعول المطلق يؤتى به لأحد ثلاث فوائد وأتى بمثالين الأول للعدد وهو قوله سرت سيرتين ومثله عشرين ضربة والثاني للنوع وهو قوله: (سير ذي رشد) ومثله

الموصوف كقولك سرت سيرًا شديدًا ومصاحب أل كقولك سرت السير أي الذي تعلم ومثال التوكيد سرت سيرًا وسمي توكيدًا لأنه لم يفد غير ما أفاده الفعل الناصب له. ثم قال:

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ ما عَلَيْهِ دَلّ   كَجِدّ كُلَّ الجِدّ وَافْرَحِ الجَذَلْ

الأصل في المفعول المطلق أن يكون من لفظ العامل فيه ومعناه نحو ضربت ضربًا، وقد ينوب عنه ما دل عليه من مغاير لفظ العامل فيه نحو جد كل الجد فكل منصوب على أنه مفعول مطلق وليس من لفظ جد لكنه دال عليه لإضافته إلى المصدر الذي هو من لفظ الفعل وكذلك افرح الجذل فالجذل منصوب على أنه مفعول مطلق وليس من لفظ افرح لكنه في معناه فإن الجذل هو الفرح وقد هنا للتحقيق لكثرة ورود النيابة في ذلك وما موصولة واقعة على النائب عن المصدر فاعلة بينوب وصلتها دل وعليه متعلق بدل والرابط بين الصلة والموصول الضمير المستتر في دل والضمير في عليه عائد على المدلول عليه وهو المصدر والتقدير وقد ينوب عن المصدر اللفظ الذي دل عليه ويجوز أن يكون الضمير في عليه هو الرابط وفاعل دل عائد على المصدر فيكون التقدير ما دل المصدر عليه لأن كل واحد منهما دال على الآخر إذ هو في معناه. ثم قال:

وَما لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدا   وَثَنِّ واجْمَعْ غَيْرَهُ وَأَفْرِدَا

يعني أن المصدر المؤكد لا يجوز تثنيته ولا جمعه وذلك لأنه بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع، وغيره أي غير المؤكد وشمل النوعي والعدد فكل واحد منهما يجوز تثنيته وجمعه أما المعدود فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه نحو ضربته ضربتين وضربات وأما النوعي فقد سمع من العرب تثنيته وجمعه، كقوله الشاعر:

٧٢ ـ هل من حلومٍ لأقوامٍ فأخبرَهُم   ما جرَّب القومُ من عَضِّي وتضريسي

واختلف في القياس عليه فمذهب سيبويه أنه لا يقاس عليه قال وليس كل جمع يجمع كما لا يجمع كل مصدر كالحلوم والأشغال وقاسه بعضهم وهو اختيار الناظم فتقول على هذا ضربت زيدًا ضربتين وضروبًا إذا أردت نوعين من الضرب أو أنواعًا وما موصولة مفعول مقدم بوحد وهي واقعة على المصدر المؤكد وصلتها التوكيد وغيره مفعول باجمع فهو من باب التنازع ويطلبه ثنّ واجمع وأفرد والهاء في غيره عائدة على ما. ثم إن عامل المصدر على ثلاثة أقسام ممتنع الحذف وجائزه وواجبه وقد أشار إلى الأول بقوله:

وَحَذْفُ عامِلِ المُؤَكّدَ امْتَنَعْ

---

٧٢ ـ البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص ١٢٨، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٠٨، ٥٥٩، وشرح شواهد المغني ١/١٦٨، ولسان العرب ١٢/١٤٦.

يعني أن حذف العامل في المؤكد ممتنع قال في شرح الكافية لأن المصدر يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه وحذفه مناف لذلك واعترضه ولده بدر الدين بما هو مذكور في شرحه واعتراضه عليه متجه وقد جاء حذف عامل المصدر المؤكد في نحو زيد ضربًا أي يضرب ضربًا ولا إشكال في أن هذا مصدر مؤكد لأنك لو أظهرت العامل فقلت زيد يضرب ضربًا تعين كونه مؤكدًا، ثم أشار إلى الثاني بقوله:

وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ

يعني أن سوى المؤكد وهو النوع والمعدود يجوز حذف عاملهما إذا دل عليه دليل ولا خلاف في ذلك كقولك لمن قال ما ضربت زيدًا بل ضربتين وبل ضربًا شديدًا ومتسع اسم مفعول بمعنى المصدر فهو اسم مصدر وتقديره اتساع وهو مبتدأ خبره في سواه وهو على حذف مضاف تقديره وفي حذف سواه ولدليل متعلق بحذف المقدر ويجوز أن يكون متعلقًا بالاستقرار العامل في الخبر أي واقع لدليل ويجوز أن يكون متسع خبرًا والمبتدأ محذوف أي والحذف متسع فيه فيكون على هذا متسع اسم مفعول إلا أنه حذف متعلقه وهو فيه ولدليل متعلق بمتسع. ثم أشار إلى القسم الثالث، فذكر أنه يجب حذف عامل المصدر في ستة مواضع. أشار إلى الأول منها بقوله:

وَالحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلَا ... مِنْ فِعْلِهِ كَنَدْلاً اللَّذْ كَانْدُلا

يعني أنه يجب حذف عامل المصدر الآتي بدلاً من فعله كقولك ضربًا زيدًا وأشار بقوله: كندلاً إلى قول الشاعر:

٧٣ ـ على حين ألهَى الناس جُلُّ أمورهم ... فَنَدْلاً زُرِيقُ المال نَدلَ الثعالبِ

فندلاً مصدر ندل وهو بدل من اللفظ بالفعل والتقدير اندل ومعنى الندل الخطف، وزريق اسم رجل وهو منادى على حذف حرف النداء والمال مفعول بندلاً وقوله مع آت على حذف الموصوف تقديره مع مصدر آت وبدلاً منصوب على الحال من الضمير المستتر في آت ومن فعله متعلق بندلاً وكندلاً في موضع الحال من فاعل آت واللذ لغة في الذي وصلته كندلا وهو فعل أمر مؤكد بنون التوكيد الخفيفة ووقف عليها بالألف. ثم أشار إلى الموضع الثاني بقوله:

---

٧٣ ـ البيت من الطويل، وهو لأعشى همدان في الحماسة البصرية ٢/ ٢٦٢، ٢٦٣، ولشاعر من همدان في شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٧١، ٣٧٢، ولأعشى همدان أو للأحوص أو لجرير في المقاصد النحوية ٣/ ٤٦، وهو في ملحق ديوان الأحوص ص ٢١٥، وملحق ديوان جرير ص ١٠٢١، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٢٩٣، وأوضح المسالك ٢/ ٢١٨، وجمهرة اللغة ص ٦٨٢، والخصائص ١/ ١٢٠، وسر صناعة الإعراب ص ٥٠٧، وشرح الأشموني ١/ ٢٠٤، وشرح التصريح ١/ ٣٣١، وشرح ابن عقيل ص ٢٨٩، والكتاب ١/ ١١٥، ولسان العرب ٩/ ٧٠ (خشف)، ١١/ ٦٥٣ (ندل).

وَمَـــا لِتَفْصِيـــلٍ كَـــإِمَّـــا مَنَّـــا   عَـــامِلُـــهُ يُحْـــذَفُ حَيْـــثُ عَنَّـــا

يعني أن المصدر إذا أتي به في تفصيل وجب حذف عامله وأشار بقوله:-كإمّا مَنًّا إلى قوله عز وجل: ﴿فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد: ٤] وهو تفصيل لعاقبة ما قبله وهو قوله عز وجل: ﴿فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ﴾ [محمد: ٤] وما موصولة واقعة على المصدر ولتفصيل صِلته وكإما في موضع الحال وعامله مبتدأ وخبره يحذف والجملة في موضع الخبر لما وحيث متعلق بيحذف ومعنى عنّ عرض. ثم أشار إلى الموضع الثالث فقال:

كَـــذَا مُكَـــرَّرٌ وَذُو حَصْـــرٍ وَرَدْ   نَـائِـبَ فِعْـلٍ لاسْـمِ عَيْـنٍ اسْتَنَـدْ

أي يجب حذف عامل المصدر إذا ناب المصدر عن خبر اسم عين بتكرير نحو زيد سيرًا سيرًا أو بحصر نحو إنما أنت سيرًا واحترز باسم العين من اسم المعنى نحو أمرك سير فإن المصدر فيه مرفوع ومكرر مبتدأ وخبره كذا وذو حصر معطوف على المبتدأ وورد في موضع الصفة لمكرر وذو حصر معًا ونائب فعل حال من فاعل ورد واستند في موضع الصفة لمكرر وذو حصر وكان حقه أن يقول وردا نائبي واستندا لأن كلا المصدرين مستندين نائب فعل ولكنه أفرد على معنى ما ذكر ونظيره قولهم: هو أحسن الفتيان وأجمله. ثم أشار إلى الرابع والخامس بقوله:

وَمِنْـــهُ مَـــا يَـــدْعُـــونَـــهُ مُـــؤَكِّـــدًا   لِنَفْســـــــــهِ أَوْ غَيْـــــــــرِهِ

أي ومن المصدر الواجب حذف عامله ما يسميه النحويون مؤكدًا لنفسه أو غيره ثم مثل للأول بقوله:

فالمُبْتَدَا

نَحْوُ لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفَا

أي فالقسم الأول من المؤكد وهو المؤكد لنفسه مثاله له عليّ ألف عرفًا أي اعترافًا وإنما سمي مؤكدًا لنفسه لأنه واقع بعد جملة هي نص في معناه فله عليّ ألف هي نفس الاعتراف ومثل للثاني بقوله:

وَالثَّانِ كَابْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفَا

أي والقسم الثاني من المؤكد مثاله ابني أنت حقًا صرفًا وإنما سمي مؤكدًا لغيره لأنه واقع بعد جملة صارت به نصًا في معناه، وبيانه أن قولك أنت ابني يحتمل الحقيقة والمجاز على أن المراد أنت مثل ابني، فلما ذكر المصدر ارتفع به المجاز المحتمل وتعينت الحقيقة والعامل في هذين النوعين فعل واجب الحذف تقديره أحق إن كان المبتدأ غير متكلم وحقني إن كان متكلمًا، وفهم من قوله مؤكدًا أنه واجب التأخير عن الجملة لأن المؤكد بعد المؤكد

وما مبتدأ واقعة على المصدر وخبرها منه وصلتها يدعونه والهاء مفعول أول بيدعونه وهي الرابطة بين الصلة والموصول ومؤكدًا مفعول ثان والواو عائدة على النحويين ولنفسه متعلق بمؤكدًا وغيره معطوف عليه وباقي إعراب البيت واضح. ثم أشار إلى الموضع السادس فقال:

كَـــذاكَ ذُو التَّشْبِيـــهِ بَعْـــدَ جُمْلَـــهْ كَلِـــي بُكَـــاً بُكَـــاءَ ذَاتِ عُضْلَـــهْ

يعني أنه يجب حذف عامل المصدر أيضًا إذا أتي به بعد الجملة على وجه التشبيه وذلك بخمسة شروط: الأول أن يكون بعد جملة وقد صرح بهذا الشرط في قوله: (بعد جملة)، واحترز به من الواقع بعد مفرد نحو صوته صوت حمار فلا يجوز نصبه. الثاني أن تكون حاوية معناه. الثالث أن تكون مشتملة على فاعله. الرابع أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل. الخامس أن يكون المصدر مشعرًا بالحدوث وإنما لم يصرح بباقي الشروط لأنها مستفادة من المثال وهو قوله: (كلي بكا بكاء ذات عضلة). فالجملة مشتملة على معنى المصدر وهو بكاء وعلى فاعله وهو الياء من لي وليس في المصدر الذي اشتملت عليه وهو بكا صلاحية للعمل لأنه ليس نائبًا عن الفعل ولا مقدرًا بأن والفعل وبكا مشعر بالحدوث فعلى هذا يكون المثال متممًا للحكم والشروط وذو التشبيه مبتدأ خبره كذاك وبعد في موضع الحال من ذو. والبكاء يمد ويقصر وقد استعمله في المثال بالوجهين. وذات عضلة هي التي تمنع من النكاح والعامل في المصدر في هذا النوع واجب الحذف والتقدير أبكى.

المفعول له

وهو المصدر المذكور علة للفعل ويشترط في نصبه أربعة شروط: أن يكون مصدرًا، وأن يظهر التعليل وأن يتحد مع الفعل المعلل في الزمان وأن يتحد معه في الفاعل وقد نبه على اثنين منها بقوله:

يُنْصَـــبُ مَفْعُـــولاً لَـــهُ المَصْـــدَرُ إنْ أَبـــانَ تَعْليـــلاً كَجُـــدْ شُـــكْـــراً وَدِنْ

فقوله ينصب مفعولاً له هذا هو الحكم وقوله المصدر هذا هو الشرط الأول فلو كان غير مصدر لم ينصب كقولك أكرمتك لزيد وقوله إن أبان تعليلاً هذا هو الشرط الثاني يعني إن أظهر تعليلاً فلو لم يظهر التعليل لم يكن مفعولاً له كقولك جلست قعودًا ثم مثل بقوله جد شكرًا فإن شكرًا مصدر وقد أبان التعليل لأن معناه جد لأجل الشكر. ثم نبه على الشرطين الأخيرين بقوله:

وَهْوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدْ * وَقْتًا وَفاعِلاً

يعني أن من شرط نصب المفعول له أن يتحد زمانه وزمان الفعل المعلل وأن يتحد فاعلهما فلو اختلف زمانهما لم ينصب كقولك أتيتك أمس لإكرامك لي غدًا وكذلك لو اختلف فاعلهما كقولك أكرمتك لإكرامك لي فمثال ما استوفى الشروط قولك قمت إجلالاً لك ومثله قوله جد شكرًا والمصدر مفعول لم يسم فاعله بينصب ومفعولاً حال من المصدر وله متعلق بمفعولاً وهو مبتدأ ومتحد خبره ووقتًا وفاعلاً منصوبان على حذف الجار أي في وقت وفاعل ويجوز أن يكونا تمييزين منقولين من الفاعل والتقدير متحد زمانهما وفاعلهما وفي هذا الوجه تقديم التمييز على عامله المنصرف ومذهب الناظم جوازه. ثم قال:

وَإنْ شَرْطٌ فُقِدْ فَاجْرُرْهُ بِاللاَّمِ

يعني أنه إذا فقدت الشروط المذكورة أو بعضها وجب جره باللام وإنما اقتصر على اللام وإن كان جره بالباء ومن وإلى جائزًا لكثرة اللام وقلة غيرها مما ذكر. وإن شرط وجوابه فاجرره وشرط مرفوع بفعل مضمر يفسره فقد. ثم قال:

وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ * مَعَ الشُّرُوطِ كَلِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ

يعني أن الشروط المذكورة لا توجب النصب بل تسوغه فيجوز جره باللام مع وجودها فتقول قمت لإجلال لك وهذا قنع لزهد. واسم ليس ضمير مستتر يعود على المفعول له وفي يمتنع ضمير يفسره الجر المفهوم من قوله فاجرره ويمتنع خبرها ومع الشروط متعلق بيمتنع وهو على حذف مضاف والتقدير وليس الجر ممتنعًا مع وجود الشروط وفهم من المثال أنه يجوز تقديم المفعول له على عامله ولا يختص ذلك بالمجرور بل هو جائز في المجرور والمنصوب. ثم قال:

وَقَلَّ أنْ يَصْحَبَهَا المُجَرَّدُ والعكسُ فِي مَصْحُوبِ ألْ

يعني أن المفعول له إذا كان مجردًا من الألف واللام والإضافة يقلّ أن تصحبه لام الجر وإن كان مقرونًا بأل يقلّ أن لا تصحبه اللام فنحو قمت لإكرام لك قليل وإكرامًا لك كثير ونحو قمت الإكرام قليل وللإكرام كثير وفهم من سكوته عن المضاف أنه يستوي فيه الوجهان والهاء في يصحبها عائدة على لام الجر، ثم أتى بشاهد على نصب مصحوب أل فقال:

وأنشَدُوا

لا أقْعُدُ الجُبْنَ عَنِ الهَيْجاءِ وَلَوْ تَوالَتْ زُمَرُ الأعْدَاءِ

الجبن الخوف يقال رجل جبان وامرأة جبان وعن متعلقة بالجبن والهيجاء الحرب والزمر الجماعات. وقد جمع العجاج بين نصب الأقسام الثلاثة فقال:

٧٤ ـ يركبُ كل عاقرٍ جمهورِ * مخافةً وزَعَلَ الحبورِ * والهولَ من تهوُّلِ الهبورِ

المفعول فيه وهو المسمى ظرفًا

المفعول خبر مبتدأ مضمر وأل فيه موصولة وفيه متعلق بالمفعول واستفيد من هذه الترجمة أن لهذا النوع من المفاعيل اسمين: مفعول فيه، وظرف وقوله:

الظَّـرْفُ وَقْـتٌ أَوْ مَكَـانٌ ضُمِّنَـا فِـي بِـاطِّـرَادٍ كَهُنَـا امْكُـثْ أَزْمُنـا

قسم الظرف إلى مكان وزمان وشمل قوله وقت أو مكان الظرف وغير الظرف وأخرج بقوله ضمنا في ما ليس بظرف من الزمان والمكان نحو يوم الجمعة مبارك وأعجبني موضع جلوسك واحترز بقوله: باطراد من المكان المختص المنصوب بدخل نحو دخلت الدار والمسجد ونحوه فإنه غير ظرف لأنه لا يطرد نصبه مع سائر الأفعال فلا يقال صليت المسجد ولا جلست الدار وفهم من ذلك أن الدار: من نحو دخلت الدار ليس بظرف، وفي نصب الدار ونحوها من اسم المكان المختص ثلاثة مذاهب: الأول أنه انتصب نصب المفعول به بعد إسقاط الخافض على وجه التوسع والمجاز وإليه ذهب الناظم. الثاني أنه انتصب نصب المفعول به حقيقة وإن دخل معه متعدّ بنفسه. الثالث أنه انتصب نصب الظرف وأجري مجرى المبهم من ظروف المكان.

فأما على الثاني والثالث فلا يحتاج إلى قيد الاطراد لأنه إن كان ظرفًا فهو قد دخل في الظروف وإن كان مفعولاً به حقيقة فلا يحتاج إلى قيد الاطراد لأنه ليس على معنى في وأما على الأول فيحتاج إلى قيد الاطراد خلافًا للشارح فإن نصبه على التوسع والمجاز حكم لفظي فلا يخرجه ذلك عن معنى في وهذا هو الذي اعتبر الناظم فاحتاج إلى قيد الاطراد ثم مثل بظرفين أحدهما مكان وهو هنا والآخر زمان وهو أزمنًا جمع زمان على إسقاط حرف الجر والظرف مبتدأ وخبره وقت أو مكان وأو للتفصيل وضمنًا في موضع الصفة لوقت ومكان وألفه للتثنية وفي مفعول ثان لضمن وهو على حذف مضاف أي ضمن معنى في وباطراد متعلق بضمن. ثم قال:

فَـانْصِبْـهُ بِـالْـوَاقِـعِ فِيـهِ مُظْهَـرَا كَـانَ وَإِلاَّ فَـانْـوِهِ مُقَـدَّرا

بين في هذا البيت أن حكم الظرف النصب وأن الناصب له الواقع فيه من فعل أو ما في

---

٧٤ ـ الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٣٥٤، ٣٥٥ وخزانة الأدب ٣/ ١١٤، ١١٦، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٧، وشرح المفصل ٢/ ٥٤، والكتاب ١/ ٣٦٩، ولعبد الله بن رؤبة أو للعجاج في شرح شواهد الإيضاح ص ١٨٤، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٨٧، ١٨٩.

معناه نحو قعدت أمامك وسرني قدومك يوم الجمعة وأنت سائر غدًا، وأن العامل فيه يكون ظاهرًا كما تقدم ويكون مقدرًا وأطلق في المقدر فشمل المقدر جوازًا نحو يوم الجمعة لمن قال متى قدمت ووجوبًا إذا وقع خبر الذي خبر أو صلة أو صفة أو حالاً ومظهرًا خبر كان مقدم وإلا حرف شرط ولا نافية وفعل الشرط محذوف تقديره وإن لم يكن مظهرًا والفاء جواب الشرط. ثم قال:

وَكُلُّ وَقْتٍ قابِلٌ ذَاكَ

يعني أن أسماء الزمان كلها قابلة للظرفية مبهمها ومختصها فالمبهم منها ما دل على زمان غير معين نحو وقت وحين ويوم. والمختص ما ليس بمبهم كأسماء الشهور والأيام وما عرف بأل والمعدود وإنما استؤثرت أسماء الزمان بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية على أسماء المكان لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان لأنه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام وعلى المكان بالالتزام فقط. فإن قلت ومن أين يفهم أن مراده بكل وقت المبهم والمختص. قلت من قوله بعد: وما يقبله المكان إلا مبهمًا ففهم منه أن اسم الزمان يقبل الظرفية مبهمًا وغير مبهم وليس في مقابلة المبهم إلا المختص وكل مبتدأ وقابل خبره وذاك إشارة إلى النصب على الظرفية. ثم قال:

وَما يَقْبَلُهُ المَكانُ إلاَّ مُبْهَما

يعني أن أسماء المكان لا يقبل الظرفية منها إلا المبهم وفهم منه أن المختص لا يقبلها. والمختص من أسماء المكان ما له صورة وحدود محصورة نحو الدار والمسجد والجبل والمبهم ما ليس كذلك. ثم شرع في بيان المبهم مُنها فقال:

نَحْـوُ الجِهـاتِ والمَقـادِيـرِ وَمـا صِيغَ مِنَ الفِعْلِ كمَرْمَى مِنْ رَمَى

فذكر للمبهم ثلاثة أنواع: الأول الجهات ويعني به الجهات الست نحو أمام وخلف وفوق وتحت ويمين وشمال. الثاني المقادير نحو فرسخ وميل وبريد. الثالث ما صيغ من الفعل كمرمى ومذهب وظاهر قوله كمرمى من رمى أن مرمى صيغ من لفظ رمى وليس كذلك ولا يبعد أن يحمل الفعل هنا على الفعل اللغوي وهو المصدر فيكون قوله من رمى على حذف مضاف أي من مصدر رمى فتقول جلس أمامك وخلفك وسرت ميلاً وفرسخًا. وأما ما صيغ من الفعل فلا ينصبه إلا ما اجتمع معه في الأصل، وإلى ذلك أشار بقوله:

وَشَـرْطُ كَـوْنِ ذَا مَقِيسـاً أنْ يَقَـعْ ظَـرْفـاً لِمَـا فِي أَصْلِـهِ مَعْـهُ اجْتَمَـعْ

يعني أن شرط القياس في نصب هذا النوع وهو المشتق أن ينصبه عامل اجتمع معه في الأصل المشتق منه نحو رميت مرمى وذهبت مذهبًا وجلست مجلسًا وشمل قوله لما في

أصله الفعل وغيره مما اشتق من المصدر نحو أنا رام مرمى وأعجبني جلوسك مجلسًا وفهم من قوله وشرط كون ذا مقيسًا أن العامل فيه قد يكون غير مجتمع معه في الأصل المشتق منه وأن ما نصبه عامل من غير ما ذكر غير مقيس وذلك كقولهم زيد مني مزجر الكلب ومقعد القابلة ومناط الثريا فالعامل في هذا الاستقرار وليس مما اجتمع معه في أصله ولو عمل في مزجر زجر وفي مقعد قعد وفي مناط ناط لكان مقيسًا. وشرط مبتدأ وذا إشارة إلى المصدر المشتق ومقيسًا خبر كون وأن وما بعدها خبر المبتدأ وظرفًا منصوب على الحال من فاعل يقع ولما متعلق بظرفًا أو في موضع الصفة لظرفًا وما موصولة واقعة على العامل واجتمع صلة ما وفي ومع متعلقان باجتمع. ثم قال:

وَمَا يُرَى ظَرْفاً وَغَيْرَ ظَرْفِ ... فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي العُرْفِ
وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَزِمْ ... ظَرْفِيَّةً أوْ شِبْهَهَا مِنَ الكَلِمْ

يعني أن ما يستعمل من أسماء الزمان والمكان ظرفًا تارة وغير ظرف أخرى فإنه يسمى في عرف النحويين واصطلاحهم متصرفًا نحو يوم ومكان فيستعمل ظرفًا نحو خرجت يوم الجمعة وجلست مكانك وغير ظرف نحو أعجبني يوم الجمعة ونظرت إلى مكانك وأن ما يلزم الظرفية ولا يخرج عنها البتة نحو سحر من يوم بعينه وقط وعوض أولاً يخرج عنها إلا إلى شبهها والمراد بشبهها الجر بمن نحو عند فإنه لا يستعمل إلا ظرفًا نحو جلست عندك أو مجرورًا بمن نحو خرجت من عندك فإنه يسمى في الاصطلاح غير متصرف وما موصولة ويرى صلتها والظاهر أنها قلبية والمفعول الأول مستتر في يرى وظرفًا مفعول ثان بلزم ويجوز أن تكون ما شرطية والفاء جواب الشرط وغير مبتدأ وخبره الذي وظرفية مفعول بلزم وأو شبهها معطوف على محذوف تقديره أو لزم ظرفية أو شبهها وهو عند فإنه يلزم أحد هذين ولا يجوز أن يكون معطوفًا على ظرفية المنطوق به لما يلزم من كونه يلزم شبه الظرفية فقط وليس كذلك بل هو لازم للظرفية أو لشبهها وأو على هذا للتقسيم ومن الكلم متعلق بشبهها ويكون الكلم على هذا واقعًا على من ويجوز أن يكون متعلقًا بلزم ويكون الكلم واقعًا على الظرف التي تستعمل ظرفًا أو شبهها. ثم قال:

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدرُ ... وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

يعني أن المصدر ينوب عن ظرف المكان وظرف الزمان إلا أن نيابته عن ظرف المكان قليلة وفهم ذلك من قوله وقد ينوب ونيابته عن ظرف الزمان كثيرة وصرح بذلك في قوله يكثر ونيابته عنهما هو من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فمن نيابته عن ظرف المكان قولهم جلست قرب زيد أي مكان قريب زيد ومن نيابته عن ظرف الزمان قولهم

آتيك طلوع الشمس أي وقت طلوع الشمس والإشارة بقوله ذاك إلى نيابة المصدر عن الظرف.

المفعول معه

المفعول معه: هو الاسم المنتصب المذكور بعد الواو التي بمعنى مع أي الدالة على المصاحبة من غير تشريك في الحكم ومعه متعلق بالمفعول والهاء عائدة على أل لأنها موصولة وقد استغنى الناظم عن الحد بالمثال فقال:

يُنْصَبُ تَالِي الوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهْ   فِي نحوِ سيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ

يعني أن حكم المفعول معه النصب وهو الاسم التالي لواو المصاحبة نحو سيري والطريق أي مع الطريق وتالي الواو مفعول لم يسم فاعله بينصب ومفعولاً حال منه ومسرعة حال من الياء في سيري. ثم قال:

بِمَا مِنَ الفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ   ذا النَّصْبُ لا بالوَاوِ في القَوْلِ الأَحَقّ

لما ذكر في البيت الذي قبله أن المفعول معه ينصب بين في هذا البيت الناصب له وفهم من قوله بما من الفعل وشبهه أنه لا يعمل فيه العامل المعنوي كاسم الإشارة وهو مذهب سيبويه والجمهور والمراد بشبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر فمثال الفعل استوى الماء والخشبة ومثال شبهه استوى الماء والخشبة وأعجبني استواء الماء والخشبة وفهم من قوله سبق أن المفعول معه لا يتقدم على عامله وقوله لا بالواو إشارة إلى مذهب عبد القاهر الجرجاني أن للناصب للمفعول معه الواو وردّ بأنها لو كانت الناصبة لاتصل الضمير بها في نحو قول الشاعر:

٧٥ ـ تكون وإيَّاها بها مثلاً بعدي

وذا مبدأ والنصب نعت له وخبره بما وما موصولة وصلتها سبق ومن الفعل متعلق بسبق ولا عاطفة وما بعدها معطوف على بما والأحق أفعل تفضيل والتقدير هذا النصب بالسابق من فعل أو شبهه لا بالواو في القول المختار. ثم قال:

---

٧٥ ـ صدره:

فآليت لا أنفكُّ أحدو قصيدةً

والبيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في الأغاني ٦/٢٥٨، وخزانة الأدب ٨/١٥، ٥١٩، والدرر ١/٢٠١، ٣/١٥٤، وشرح أشعار الهذليين ١/٢١٩، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٨٠، والمقاصد النحوية ١/٢٩٥، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٤٤، وشرح التصريح ١/١٠٥، وهمع الهوامع ١/٦٣، ٢٢٠.

وَبَعْدَ ما اسْتِفهامٍ أوْ كيفَ نَصَبْ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بعضُ العَرَبْ

يعني أنه يجوز نصب ما بعد الواو إذا تقدمها كيف أو ما الاستفهامية على تقدير تكون نحو كيف أنت وقصعة من ثريد وما أنت وزيدًا التقدير كيف تكون وقصعة وما تكون وزيدًا وكان المقدرة ناقصة وكيف وما خبر مقدم وفهم من قوله بعض العرب أن بعضهم لا ينصب بعد هذه الواو بل يرفع عطفًا على ما قبلها وهو أفصح اللغتين لعدم الحذف وبعض العرب فاعل بنصب وبعد متعلق بنصب وكذلك بفعل ومضمر نعت لفعل لا لكون لأن المضمر هو الفعل.

وَٱلْعَطْفُ إنْ يُمْكِنْ بِلاَ ضَعْفٍ أَحَق وَٱلنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ ٱلنَّسَقْ
وَٱلنَّصْبُ إنْ لَمْ يَجُزِ ٱلْعَطْفُ يَجِبْ أَوِ ٱعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

ثم إن الاسم الصالح لكونه مفعولاً معه على ثلاثة أقسام: قسم يترجح عطفه على النصب على المعصية، وقسم يترجح نصبه على المعية على العطف، وقسم يمتنع فيه العطف، وقد أشار إلى القسم الأول بقوله: (وَالعَطْفُ إنْ يُمكِنْ بلا ضَعْفٍ أحَقّ) يعني إذا أمكن العطف بلا ضعف كان راجحًا على النصب على المعية نحو قام زيد وعمرو .ويجوز النصب وإنما رجح العطف لأنه لا ضعف فيه والعطف مبتدأ وخبره أحق وإن يمكن شرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه لأن الخبر متقدم في التقدير. ثم أشار إلى القسم الثاني بقوله: (والنَّصْبُ مُخْتارٌ لدَى ضَعْفِ النَّسَقْ) يعني أن النصب على المعية أرجح من العطف عند ضعف عطف النسق نحو قمت وزيدًا لأن العطف على ضمير الرفع المتصل بغير توكيد ولا فصل ضعيف فلو قلت قمت أنا وزيد كان العطف أحق لعدم الضعف. والنصب مختار مبتدأ وخبر ولدى متعلق بمختار وضعف مضاف لمحذوف تقديره لدى ضعف عطف النسق، ثم أشار إلى القسم الثالث بقوله:

(والنَّصْبُ إنْ لم يَجُزِ العَطْفُ يَجِبْ) يعني أن نصب ما بعد الواو حيث لا يجوز العطف واجب وشمل صورتين إحداهما لا يجوز فيها العطف لمانع لفظي نحو مالك وزيدًا لأن العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ممتنع عند الجمهور وفي جعل هذا المثال مما يمتنع فيه العطف كما مثل به الشارح نظر لأن مذهب الناظم جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار وسيأتي في باب العطف إن شاء الله تعالى. والأخرى لا يجوز فيها العطف لمانع معنوي نحو جلست والحائط وسيري والطريق لأنه لا يصلح للمشاركة. ثم إن ما لا يجوز فيه العطف على قسمين قسم يتعين أن يكون مفعولاً معه كما تقدم وقسم يمتنع أن يكون مفعولاً معه فيجب اعتقاد عامل مضمر وإلى ذلك أشار بقوله:

(أَوِ اعْتَقِدْ إضْمارَ عاملٍ تُصِبْ) يعني إذا لم يصح عطفه ولا نصبه على المعية فيعتقد أن

ناصبه مضمر وذلك كقول الشاعر:

٧٦ ـ علفتهــا تبنًــا ومــاءً بــاردًا حَتَّـى شَتَـتْ هَمَّـالـةً عَيْنَـاهـا

فهذا ونحوه لا يجوز فيه العطف ولا النصب على المعية فيكون ماء مفعولاً بفعل مضمر تقديره وسقيتها ويحتمل أن يكون قوله أو اعتقد إضمار عامل تصب فيما يمتنع عطفه وينتصب على المعية كقوله عز وجل: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١] فيمتنع العطف في شركاءكم لأن أجمع بمعنى عزم لا ينصب إلا الأمر ونحوه ويجوز نصبه على المعية أي من شركائكم أو يكون مفعولاً بفعل مضمر تقديره وأجمعوا شركاءكم من جمع والنصب مبتدأ ويجب خبره وأو اعتقد معطوف على يجب وأو للتخيير وجاز عطف اعتقد وهو طلب على يجب وهو خبر لأن يجب في معنى أوجب وتصب مجزوم على جواب الأمر.

الاستثناء

الاستثناء: الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها، وأدوات الاستثناء أربعة أقسام: حرف واسم وفعل ومشترك بين الفعل والحرف فالحرف إلا وهي الأصل في أدوات الاستثناء لأن غيرها يقدر بها ولذا بدأ بها فقال:

ما اسْتَثْنَتِ إلاَّ مَعْ تَمامٍ يَنْتَصِبْ

يعني أن المستثنى بإلا ينتصب إذا كان الكلام تامًا واحترز بالمستثنى بإلا من المستثنى بغيرها من أدوات الاستثناء واحترز بالتام من المفرّغ. والتام هو ما ذكر فيه المستثنى منه وشمل الموجب نحو قولك قام القوم إلا زيدًا والمنفي نحو ما قام أحد إلا زيدًا إلا أن الأول واجب النصب والثاني فيه تفصيل وإليه أشار بقوله:

وَبَعْـدَ نَفْـيٍ أَوْ كَنَفْـيٍ انْتُخِـبْ

إتْبـاعُ مـا اتَّصَـلْ وَانْصِـبْ مـا انْقَطَـعْ

يعني أن المستثنى بعد النفي أو ما أشبهه وهو الاستفهام والنهي إذا كان متصلاً اختير إتباعه على نصبه على الاستثناء فنحو ما قام أحد إلا زيد بالرفع وما مررت بأحد إلا زيد بالجر أحسن من ما قام أحد إلا زيدًا وما مررت بأحد إلا زيدًا بالنصب فيهما. والمتصل ما كان المستثنى بعض الأول. وإذا كان منقطعًا فلغة أهل الحجاز وجوب النصب على الاستثناء وهذه اللغة مفهومة من قوله وانصب ما انقطع. والمنقطع ما كان المستثنى فيه من غير جنس المستثنى منه نحو ما في الدار أحد إلا وتدًا وأما بنو تميم فيجوز فيه عندهم النصب وهو

ـــــــــــــــــــ

٧٦ ـ انظر التخريج رقم ١٥٣.

الراجح والاتباع وإلى ذلك أشار بقوله:

وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ

يعني أن بني تميم يجيزون في المنقطع الإبدال فيقولون ما فيها أحد إلا وتد. ومنه قوله:

٧٧ ـ وبلـدةٍ ليـس بهـا أنيـسُ إلاَّ اليعـافيـرُ وإلاَّ العيـسُ

وما في قوله: ما استثنت إلا مبتدأ موصول وصلته استثنت والضمير العائد إلى الموصول محذوف تقديره استثنته ومع متعلق باستثنت وينتصب خبر ما وهو على هذا الوجه مرفوع وقف عليه بالسكون ويجوز أن تكون ما شرطية منصوبة باستثنت وينتصب جواب الشرط ويصح تقديره مجزومًا ومرفوعًا ووقف عليه بالسكون وانتخب فعل أمر وإتباع مفعول بانتخب وبعد نفي متعلق بانتخب ويجوز ضم التاء من انتخب فيكون مبنيًا للمفعول فيرتفع به إتباع على أنه نائب عن الفاعل والأول أجود لمناسبته لقوله بعد (وانصب ما انقطع) وما موصولة وصلتها انقطع وإبدال مبتدأ ووقع صفته وفيه متعلق بوقع وعن تميم خبره ويحتمل أن يكون فيه متعلقًا بالاستقرار الذي في الخبر وفي تنكير إبدال إشعار بقلة إتباعه عند تميم. ثم قال:

وغيرُ نَصْبِ سابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ * يَأْتِي

يعني أن المستثنى إذا كان مقدمًا على المستثنى منه بعد نفي قد يأتي غير منصوب فيكون مفرّغًا له العامل الذي قبل إلا ويعرب هو بدلاً منه قال سيبويه حدثني يونس أن قومًا يوثق بعربيتهم يقولون ما لي إلا أخوك ناصر فيجعلون ناصر بدلاً وفهم من قوله قد يأتي أن غير النصب قليل وقد صرح بهذا المفهوم فقال:

وَلَـكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ

وثبت هذا البيت في بعض النسخ وغير نصب سابق برفع غير وجر نصب وسابق

---

٧٧ ـ الرجز لجران العود في ديوانه ص ٩٧، وخزانة الأدب ١٠/ ١٥، ١٨، والدرر ٣/ ١٦٢، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٤٠، وشرح التصريح ١/ ٣٥٣، وشرح المفصل ٢/ ١١٧، ٣/ ٢٧، ٧/ ٢١، والمقاصد النحوية ٣/ ١٠٧، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٩١، والإنصاف ١/ ٢٧١، وأوضح المسالك ٢/ ٢٦١، والجنى الداني ص ١٦٤، وجواهر الأدب ص ١٦٥، وخزانة الأدب ٤/ ١٢١، ١٢٣، ١٢٤، ٧/ ٣٦٣، ٩/ ٢٥٨، ٣١٤، ورصف المباني ص ٤١٧، وشرح الأشموني ١/ ٢٢٩، وشرح شذور الذهب ص ٣٤٤، وشرح المفصل ٢/ ٨٠، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٣٦، والكتاب ١/ ٢٦٣، ٢/ ٣٢٢، ولسان العرب ٦/ ١٩٨ (كنس)، ١٥/ ٤٣٣ (ألا)، ومجالس ثعلب ص ٤٥٢، والمقتضب ٢/ ٣١٩، ٣٤٧، ٤١٤، وهمع الهوامع ١/ ٢٢٥.

وإعرابه على هذا الوجه مبتدأ ونصب وسابق مضافان إليه وقد يأتي خبر المبتدأ وفي النفي متعلق بيأتي وثبت أيضًا في بعض النسخ وغير نصب سابق بنصب غير وجر نصب منوّنًا ورفع سابق وإعرابه على هذا الوجه سابق مبتدأ وفي النفي متعلق به وهو الذي سوّغ الابتداء بالنكرة وخبره قد يأتي وغير نصب حال من فاعل يأتي ونصب مضاف إليه وهو مصدر بمعنى اسم المفعول والتقدير قد يأتي سابق في النفي غير منصوب. ثم قال:

وَإِنْ يُفَــرَّغْ ســابِــقٌ إِلاَّ لِمَــا بَعْـدُ يَكُـنْ كمَـا لَـوِ الاَّ عُـدِمَـا

يعني ما قبل إلا إذا كان مفرّغًا لما بعدها فلا حكم لإلا فتكون كأنها لم تذكر ولا يكون ذلك إلا في نفي أو شبهه وكان حقه أن ينبه على ذلك وإنما ترك التنبيه عليه لوضوحه وشمل قوله سابق ما كان السابق فيه عاملاً نحو ما قام إلا زيد وما كان غير عامل نحو ما في الدار إلا زيد ويكون التفريغ في جميع المعمولات إلا مع المصدر المؤكد فلا يجوز ما ضربت إلا ضربًا وسابق مفعول لم يسم فاعله بيفرغ وإلا مفعول بسابق ولما متعلق بيفرغ وبعد صلة لما وهو مقطوع عن الإضافة وتقدير المضاف إليه بعده أي بعد إلا أو بعد السابق واسم يكن ضمير عائد على السابق أو على ما وهذان الوجهان ذكرهما المرادي ويحتمل أن يكون عائدًا على الحكم المفهوم من الكلام أي يكن الحكم ويحتمل أن يكون عائدًا على الكلام المشتمل على السابق وعلى التالي لإلا أي يكن الكلام والظاهر أن ما في قوله كما زائدة ولو في موضع جر بالكاف وهي مصدرية والتقدير يكن كعدم إلا. ثم اعلم أن إلا تتكرر للتوكيد ولغير التوكيد، وقد أشار إلى تكرارها للتوكيد فقال:

وَأَلْــغِ إلاَّ ذَاتَ تَــوْكِيــدٍ كَــلاَ تَمْــرُرْ بِهِــمْ إِلاَّ الفَتَــى إِلاَّ الْعَــلا

يعني أن إلا إذا تكررت للتوكيد ألغيت وإلغاؤها هو أن لا تنصب وتلغى مع البدل نحو ما قام إلا أخوك إلا زيد فلو أسقطت إلا لصح الكلام فتقول ما قام إلا أخوك زيد وكررت لتوكيد إلا الأولى ومثله بقوله إلا الفتى إلا العلا فالعلا بدل من الفتى والتقدير لا تمرر بهم إلا الفتى العلا فالعلا هو الفتى ومع عطف النسق نحو ما قام إلا أخوك وإلا زيد فلو قلت ما قام إلا أخوك وزيد لصح الكلام وقد جمع الشاعر بينهما فقال:

٧٨ ـ ما لك من شيخِكَ إلا عَمَلُه إلا رسيمُــــهُ وإلا رَمَلُــــهُ

وذات توكيد حال من إلا. ثم إن تكرارها لغير التوكيد يكون مع التفريغ ومع غيره وقد

---

٧٨ ـ الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٧٢، والدرر ٣/ ١٦٧، ورصف المباني ص ٨٩، وشرح الأشموني ١/ ٢٣٢، وشرح التصريح ١/ ٣٥٦، وشرح ابن عقيل ص ٣١١، والكتاب ٢/ ٣٤١، والمقاصد النحوية ٣/ ١١٧، وهمع الهوامع ١/ ٢٢٧.

أشار إلى الأول بقوله:

وَإنْ تُكَـرّرْ لا لِتَـوْكِيـدٍ فَمَـعْ ... تَفْـرِيـغٍ التَّـأْثِيـرَ بـالعـامِـلِ دَعْ
فِـي وَاحِـدٍ مِمَّـا بـإلاَّ اسْتُثْنِـي ... وَلَيْـسَ عَـنْ نَصْـبِ سِـوَاهُ مُغْنِـي

قد قدم أن التفريغ هو أن يكون ما قبل إلا طالبًا لما بعدها فإذا كررت إلا في التفريغ فإنه يترك تأثير العامل الذي هو إلا في واحد من المستثنيين أو المستثنيات ويكون بحسب ما يطلب ما قبل إلا وما عدا الواحد منصوبًا، وفهم من قوله في واحد أن ترك العمل بإلا ليس مخصوصًا بواحد دون واحد بل يجوز إلغاء إلا في الأول دون الثاني والثالث وفي الثاني دون الأول والثالث وفي الثالث دون الأول والثاني فتقول ما قام إلا زيد إلا عمرًا إلا خالدًا وما قام إلا زيدًا إلا عمرو إلا خالدًا وما قام إلا زيدًا إلا عمرًا إلا خالد. وقوله: (وليس عن نصب سواه مغني) يعني أن ما سوى المستثنى الذي تلغى إلا معه ينصب ونصبه بالعامل الذي هو إلا وعلى هذا الوجه حمل المرادي العامل وحمله ابن عقيل على أنه العامل الذي قبل إلا وجعل دع بمعنى اجعل، وما ذكره المرادي أصوب لثلاثة أوجه: الأول أن فيه التنبيه على أن إلا هي العامل في المستثنى وهو موافق لتصريح الناظم به في غير هذا النظم. الثاني أن دع بمعنى اجعل غير معهود في اللغة وإنما يكون دع بمعنى اترك. الثالث أن ما قبل إلا في التفريغ قد يكون غير عامل نحو ما في الدار إلا زيد وقوله وإن تكرر شرط وفي تكرر ضمير يعود على إلا ولا عاطفة على معطوف مقدر تقديرهُ لغير التوكيد لا للتوكيد والتأثير مفعول مقدم بدع ومع متعلق بدع وكذلك في واحد وما موصولة واقعة على المستثنيات واستثني صلتها وبإلا متعلق باستثني والضمير المستكنّ في استثني هو الرابط بين الصلة والموصول ومغني اسم ليس وعن نصب متعلق به وخبر ليس محذوف تقديره وليس في ذلك أو ليس مغن عن نصب سواه موجودًا ويحتمل أن يكون اسم ليس مضمرًا تقديره ذلك ومغن خبرها ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة والأول أظهر ثم إن تكرار إلا لغير التوكيد في غير التفريغ على قسمين الأول أن يكون المستثنى مقدمًا على المستثنى منه والآخر أن يكون متأخرًا عنه، وقد أشار إلى الأول بقوله:

وَدُونَ تَفْـرِيـغٍ مَـعَ التَّقَـدُّمِ ... نَصْبَ الجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ وَالْتَزِمِ

يعني أن الاستثناء التام إذا تكررت فيه إلا لغير توكيد وكان المستثنى مقدمًا على المستثنى منه نصب جميع المستثنيات نحو ما قام إلا زيدًا إلا عمرًا إلا خالدًا القوم. ودون ومع وبه متعلقات باحكم ونصب مفعول بفعل محذوف يفسره احكم وفي قوله والتزم زيادة فائدة وهي أن قوله احكم به قد يحمل على الوجوب وقد يحمل على الجواز لأن الحكم

بالشيء قد يكون واجبًا وقد يكون جائزًا وقوله والتزم نص في الوجوب. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ وَجِيءْ بِوَاحِدِ ... مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دونَ زَائِدِ

يعني أن المستثنيات إذا كانت متأخرة عن المستثنى منه نصب جميعها إلا واحدًا منها فإنه يحكم له بحكم ما لم يتكرر فيه إلا وينصب وجوبًا إذا كان الاستثناء موجبًا نحو قام إلا زيدًا إلا عمرًا ويترجح إتباعه على نصبه إن كان منفيًا، وفهم من قوله وجيء بواحد منها أن الواحد الذي يجاء به يجوز أن يكون الأول أو الثاني أو الثالث فتقول ما قام أحد إلا زيد إلا عمرًا إلا خالدًا وما قام أحد إلا زيدًا إلا عمرو إلا خالدًا وما قام أحد إلا زيدًا إلا عمرًا إلا خالد إلا أن الأولى أن ذلك الواحد هو الأول. ثم مثل بقوله:

كَلَمْ يَفُوا إلاَّ امْرُؤٌ إلاَّ عَلِي ... وحُكْمُها فِي القَصْدِ حُكْمُ الأوَّلِ

يجوز في هذا المثال رفع الأول بدلاً من الواو في يفوا ونصبه على الاستثناء وهو الأجود ويجوز نصب امرؤ ورفع علي ثم نبه على أن ما زاد على المستثنى الأول من المستثنيات حكمه في المعنى حكم الأول فإن كان مخرجًا كان ما زاد عليه كذلك وإن كان مدخلاً كان ما زاد عليه كذلك وبيان ذلك أنك إذا قلت قام القوم إلا زيدًا إلا عمرًا إلا خالدًا فهي كلها مخرجة من القوم. وإن قلت ما قام أحد إلا زيدًا إلا عمرًا إلا خالدًا فهي مدخلة والمراد بها إخراج الأول من المستثنى منه ثم إخراج الثاني مما بقي بعد إخراج الأول ثم إخراج الثالث مما بقي بعد إخراج الأول والثاني ولتأخير متعلق بانصب والظاهر أن اللام بمعنى مع ومنها في موضع الصفة لواحد وكما في موضع الحال من واحد لاختصاصه بالصفة أو صفة بعد صفة وما كافة ولو مصدرية وهي على حذف مضاف أي كحال. وكان هنا تامة بمعنى وجد ودون في موضع الحال والتقدير وجيء بواحد منها كحال وجوده دون زائد عليه. ثم أشار إلى القسم الثاني من أدوات الاستثناء، وهو الاسم فقال:

وَاسْتَثْنِ مَجْرُوراً بِغَيْرٍ مُعْرَبَا ... بِمَا لِمُسْتَثْنًى بِإلاَّ نُسِبَا

يعني أن غيرًا يستثنى بها مجرور بإضافتها إليه وتكون هي معربة بما يستحقه الاسم الواقع بعد إلا من وجوب النصب أو رجحانه أو رجحان التبعية فتقول قام القوم غير زيد بوجوب النصب لأنك تقول قام القوم إلا زيدًا وما فيها أحد غير فرس برجحان النصب وما قام أحد غير زيد برجحان التبعية وأصل غير أن تكون صفة واجبة الإضافة لمخالف موصوفها وقد تقطع عن الإضافة لفظًا لا معنى فتبنى على الضم وتستعمل بمعنى إلا كما ذكر في هذا الباب ومجرورًا مفعول باستثن وبغير متعلق باستثن ومعربًا حال من غير وبما متعلق بمعرب وما موصولة وصلتها نسب والمستثنى متعلق بنسب وبإلا متعلق بمستثنى. ثم قال:

وَلِسِوًى سُوًى سَوَاءٍ اجْعَلاَ عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلاَ

ذكر أن في سوى ثلاث لغات القصر مع كسر السين وضمه والمد مع فتح السين وأنها كلها يستثنى بها كما يستثنى بغير وتعرب بما يعرب به غير إلا أنه يقدر في المقصورة الإعراب وأشار بقوله على الأصح إلى مخالفة سيبويه والخليل فيها فإنها عندهما ظرف غير متصرف ولا تخرج عن الظرفية إلا في الشعر. قال سيبويه رحمه الله في باب ما يحتمل في الشعر وجعلوا ما لا يجيء في الكلام إلا ظرفًا بمنزلة غيره من الأسماء وذلك قول المرار بن سلامة العجلي:

٧٩ ـ ولا ينطقُ الفحشاءَ من كان منهُمُ إذا جلسوا منَّا ولا من سوائِنَا

وقال الأعشى:

وما قصدت من أهلها لسوائنا اهـ

اهـ. واستدل المصنف على مذهبه بأدلة واستشهد بشواهد هي مذكورة في كتبه فلا نطيل بها وفهم من قوله على الأصح أن مذهب سيبويه صحيح إلا أن مذهبه أصح منه ووقف على اجعلا بالألف لأنها مبدلة من نون التوكيد الخفيفة. ثم أشار إلى القسم الثالث والرابع فقال:

وَاسْتَثْنِ نَاصِباً بِلَيْسَ وَخَلاَ وَبِعَدَا وَبِيَكُونُ بَعْدَ لا

ذكر في هذا البيت من أدوات الاستثناء أربعة: منها ما لا يستعمل إلا فعلاً وهو ليس ولا يكون والمستثنى بهما واجب النصب نحو قام القوم ليس زيدًا ولا يكون عمرًا وما قام أحد ليس زيدًا ولا يكون عمرًا وهو خبر لهما واسمهما ضمير مستتر عائد على البعض المفهوم من الكلام والتقدير ليس بعضهم زيدًا ولا يكون بعضهم عمرًا. ومنها ما يستعمل فعلاً فينصب ما بعده، وحرف جر فيجر ما بعده وهو خلا وعدا، ولهما حالتان: الأولى تجردهما من ما، والثانية اقترانهما بها فإذا كانا مجردين من ما جاز فيهما وجهان النصب والجر والأرجح النصب وفهم ذلك من ذكره لهما مع ليس ولا يكون وإلى ذلك أشار بقوله:

---

٧٩ ـ البيت من الطويل، وهو للمرار بن سلامة العجلي في خزانة الأدب ٤٣٨/٣، وشرح أبيات سيبويه ٤٢٤/١، والكتاب ٣١/١، والمقاصد النحوية ١٢٦/٣، ولرجل من الأنصار في الكتاب ٤٠٨/١، وبلا نسبة في الإنصاف ٢٩٤/١، وشرح الأشموني ٢٣٥/١، وشرح ابن عقيل ص ٣١٥، والمقتضب ٣٥٠/٤.

٨٠ ـ البيت من الخفيف، وهو لعدي بن الرعلاء الغساني في الأصمعيات ص ١٥٢، والحماسة الشجرية ١٩٥/١، وخزانة الأدب ٥٨٣/٩، وسمط اللآلي ص ٨، ٦٠٣، ولسان العرب ٩١/٢ (موت)؛ ومعجم الشعراء ص ٢٥٢، ولصالح بن عبد القدوس في حماسة البحتري ص ٢١٤، ومعجم الأدباء ٩/١٢، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢٤٢/١، وشرح شواهد المغني ٩٣٦/٢، وشرح قطر الندى ص ٢٣٤، ومغني اللبيب ص ٤٦١.

وَاجْـرُرْ بِسـابِقَـيْ يَكُـونُ إنْ تُـرِدْ ‌ ‌ ‌ ‌ وَبَعْـدَ مـا انْصِـبْ وانْجِرارٌ قـد يَرِدْ

يعني أن سابقي يكون في البيت الذي قبل هذا وهما خلا وعدا يجوز جر المستثنى بهما وفهم منه شرط التجريد فإنه أحال على لفظهما وهما خاليان من ما وفهم من قوله إن ترد أن الجر بهما مرجوح ثم أشار إلى الحالة الثانية وهي اقترانهما بما بقوله: (وبعد ما أنصب)، أي إذا اقترن عدا وخلا بما فالوجه نصب المستثنى بهما وإنما انتصب لأن ما مصدرية فلا يليها حرف جر هذا مذهب الجمهور وحكى بعضهم الجر بهما مقترنتين بما وإلى ذلك أشار بقوله: (وانجرار قد يرد) وفهم من تنكير انجرار ومن قوله قد يرد أن الجر بهما مع ما قليل وناصبًا حال من فاعل استثن وبليس متعلق باستثن ومفعول ناصبًا محذوف أي ناصبًا المستثنى وبعد لا في موضع الحال من يكون وإن ترد شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه وانجرار مبتدأ خبره قد يرد وسوغ الابتداء به معنى التقسيم ثم بين وجه الجر والنصب بهما فقال:

وَحَيْـثُ جَـرَّا فَهُمـا حَـرْفـانِ ‌ ‌ ‌ ‌ كمَـا هُمَـا إنْ نَصَبَـا فِعْـلانِ

يعني أن خلا وعدا إذا جرّا ما بعدهما كانا حرفي جر وإذا نصباه كانا فعلين والمستثنى حينئذ مفعول بهما وفهم منه أنهما إذا جرا كانا حرفين سواء اقترنا بما أو تجردا منها وكذلك إن نصبا كانا فعلين مطلقًا وفهم منه أن ما قبلهما إذا جرا زائدة لأن ما المصدرية لا يليها حرف الجر وحيث متعلق بقوله حرفان لأنه في معنى محكوم بحرفيتهما وكما متعلق بفعلان لأنه أيضًا في معنى محكوم بفعليتهما ويجوز أن يكون حيث شرطًا والفاء جوابه على مذهب الفراء لأنه يجيز أن يجزم بحيث دون ما والعامل فيها حينئذ الفعل الذي بعدها. ثم قال:

وكَخَـلا حـاشـا وَلا تَصْحَـبُ مَـا ‌ ‌ ‌ ‌ وَقِيـلَ حـاش وَحَشـا فـاحْفَظْهُمَـا

يعني أن حاشا مثل خلا في أنها يستثنى بها ويجوز في المستثنى بها النصب والجر على الوجه الذي جاز في خلا وقد تقدم. ولما كانت حاشا مخالفة لخلا في أنه لا يجوز اقترانهما بما نبه على ذلك بقوله: ولا تصحب ما يعني أن حاشا لا تدخل عليها ما بخلاف خلا ولما كان في حاشا ثلاث لغات نبه على ذلك بقوله: (وقيل حاش وحشا فاحفظهما)، ونوزع في ذلك.

الحــال

الْحَـالُ وَصْـفٌ فَضْلَـةٌ مُنْتَصِـبُ ‌ ‌ ‌ ‌ مُفْهِـمُ فِـي حَـالِ كَفَـرْداً أَذْهَـبُ

يجوز في الحال التذكير والتأنيث وقد استعمل الناظم في هذا الباب اللغتين. قوله: (الحالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ * مُفْهِمٌ فِي حال) المراد بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعل التفضيل وخرج بقوله فضلة العمدة كالخبر نحو زيد فاضل، والمراد بالفضلة ما يصح الاستغناء عنه وقد يعرض له ما يوجب ذكره إما لوقوعه سادًا مسد الخبر نحو ضربي زيدًا قائمًا أو لتوقف المعنى عليه كقوله:

٨٠ - إنما المَيْتُ منْ يعيشُ كئيباً كاسفاً بَالُهُ قليلَ الرجاءِ

وحمل الشارح قوله منتصب على جائز النصب واعترضه بالوصف المنصوب وحمله المرادي على واجب النصب فيخرج النعت لأنه غير لازم للنصب وهو أظهر لأن النصب من أحكام الحال اللازمة له وخرج بقوله مفهم في حال التمييز نحو لله دره فارسًا لأنه لا يفهم في حال لكونه على تقدير من وتسامح الناظم في هذا التعريف لإدخاله فيه النصب وهو حكم من أحكام الحال لا جزء من ماهيته ثم مثل بعد استيفاء التعريف فقال: (كَفَرْدًا أذْهَب) وفي المثال تنبيه على جواز تقديم الحال على عاملها وسيأتي وقوله الحال مبتدأ ووصف خبره وفضلة ومنتصب ومفهم نعوت لوصف وليست من باب تعدد الخبر لأنها فصول فهي نعوت للوصف. ثم قال:

وكَونُهُ مُنْتقِلاً مُشْتَقَّا يَغْلِبُ لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحِقَّا

المراد بالمنتقل غير اللازم لصاحب الحال كالخلق والألوان والمراد بالمشتق أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة لأن هذه كلها مشتقة من المصادر فالغالب في الحال أن يكون منتقلاً مشتقًا نحو جاء زيد راكبًا فراكبًا منتقل لأنه قد يكون غير راكب ومشتق من الركوب، وفهم من قوله يغلب أنه قد يأتي في غير الغالب غير منتقل وغير مشتق فمثال غير المنتقل قولهم خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها فالزرافة مفعول بخلق ويديها بدل بعض من كل وأطول حال من يديها وهي لازمة لأن كون يديها أطول من رجليها لازم لها، ومثال غير المشتق قوله عز وجل: ﴿وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا﴾ [الشعراء: ١٤٩] فبيوتًا غير مشتق وقوله: (لكن ليس مستحقًا) تتميم للبيت لجواز الاستغناء عنه بيغلب وكونه مبتدأ ومنتقلاً ومشتقًا خبران لكون ويغلب خبر المبتدأ ويجوز في مستحقًا فتح الحاء على أنه اسم مفعول ويكون الضمير فيه عائدًا على الفاعل بيغلب أي ليس كونه منتقلاً مشتقًا مستحقًا ويجوز كسر الحاء على أنه اسم فاعل ويكون الضمير فيه عائدًا على الحال ولا بد في هذا الوجه من حذف مجرور ويكون معمولاً لمستحق والتقدير ليس الحال مستحقًا لكونه منتقلاً مشتقًا ولما ذكر أن الحال قد تأتي غير مشتقة نبه على المواضع التي يكثر فيها جمود الحال فقال:

---

٨٠ - البيت من الخفيف، وهو لعدي بن الرعلاء الغساني في الأصمعيات ص ١٥٢، والحماسة الشجرية ١/ ١٩٥، وخزانة الأدب ٩/ ٥٨٣، وسمط اللآلي ص ٨، ٦٠٣، ولسان العرب ٢/ ٩١ (موت)؛ ومعجم الشعراء ص ٢٥٢، ولصالح بن عبد القدوس في حماسة البحتري ص ٢١٤، ومعجم الأدباء ١٢/ ٩، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٤٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٣٦، وشرح قطر الندى ص ٢٣٤، ومغني اللبيب ص ٤٦١.

ويَكْثُرُ الجُمُودُ فِي سِعْرٍ وفِي ... مُبْدِي تَأوُّلٍ بِلا تَكَلُّفِ

يعني أن جمود الحال يكثر إذا دل على سعر كقولك بعت البرّ مدًّا بدرهم فمدًّا لفظ منصوب على الحال وهو جامد إلا أنه مؤول بالمشتق لأنه في معنى مسعرًا ويجوز أن يقدر مسعرًا اسم فاعل فيكون حالاً من التاء في بعت وأن يكون مسعرًا بفتح العين اسم مفعول فيكون حالاً من البر ويكثر إذا ظهر مؤولاً بالمشتق غير متكلف وظاهر لفظه أن الدالّ على السعر ليس داخلاً في المبدي التأول وليس كذلك بل منه والعذر له أن هذا من باب عطف العام على الخاص ثم ذكر مثلاً من المبدى التأول دون تكلف فقال:

كَبِعْهُ مُدًّا بِكَذَا يَدًا بِيَدْ ... وكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا أَيْ كَأَسَدْ

فذكر ثلاثة أنواع: الأول أن يدل على السعر وهو قوله: (كبعه مدًّا بكذا) وكأن هذا مثال لقوله ويكثر الجمود في سعر. الثاني أن يدل على مفاعلة وهو قوله: (يدًا بيد)، أي مناجزة. الثالث أن يدل على التشبيه وهو قوله: (وكر زيد أسدًا) وفسر ذلك بقوله: (أي كأسد) وفهم من قوله كبعه أن هذه المثل ليس مجيء الحال جامدًا محصورًا فيها وينبغي أن تجعل الكاف في قوله أي كأسد اسمًا بمعنى مثل لأن الحال أصلها أن تكون وصفًا ويجوز أن تكون حرفًا ويكون قد قصد به تفسير المعنى لا أنها الحال بنفسها ثم قال:

والحالُ إنْ عُرِّفَ لَفْظاً فاعْتَقِدْ ... تَنْكِيرَهُ مَعْنًى كَوَحْدَكَ اجْتَهِدْ

حق الحال أن يكون نكرة لأن المقصود به بيان الهيئة وذلك حاصل بلفظ التنكير فلا حاجة لتعريفه صونًا للفظ عن الزيادة والخروج عن الأصل لغير غرض وقد يجيء بصورة المعرف بالألف واللام فيحكم بزيادتها نحو ادخلوا الأول فالأول وبصورة المضاف إلى المعرفة فيحكم بتأويله بالنكرة نحو اجتهد وحدك أي منفردًا والحال مبتدأ وإن عرف شرط وفاعتقد جوابه وتنكيره مفعول باعتقد ونصب لفظًا على إسقاط في أو على التمييز وكذلك معنى وخبر المبتدأ جملة الشرط والجواب. ثم قال:

وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حالاً يَقَعْ ... بِكَثْرَةٍ كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ

حق الحال أن يكون وصفًا كما تقدم لأنه صفة لصاحبه في المعنى وخبر عنه أيضًا وقد يقع المصدر موضع الحال كما يقع صفة وخبرًا، وكل ذلك على خلاف الأصل ولا خلاف في ورود المصدر حالاً كقوله عز وجل: ﴿وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الأعراف: ٥٦] وهو كثير ومع كثرته فلا يقاس عليه عند الجمهور. وأجاز المبرد القياس عليه وليس في قول الناظم بكثرة إشعار بالقياس وفهم منه أن وقوع المصدر المعرف حالاً قليل لتخصيصه الكثرة بالمنكر ومصدر مبتدأ ومنكر صفته ويقع خبره وحالاً حال من فاعل يقع المستتر وبكثرة متعلق بيقع وبغتة فعلة من البغت والبغت أن يفجأك الشيء، قال الشاعر:

ولكنهـم بـانـوا ولـم أدرِ بغتـة   وأعظم شيء حين يفجؤك البغت

تقول بغته فجأة وبغته بغتة أي مفاجأة. ثم قال:

ولَـمْ يُنَـكَّـرْ غـالِبـاً ذُو الحـالِ إنْ   لَـمْ يَتَـأخَّـرْ أو يُخَصَّـصْ أوْ يَبِـنْ

مِـنْ بَعْـدِ نَفْـيٍ أوْ مُضَـاهِيـهِ كَـلاَ   يَبْـغِ امْـرُؤٌ علـى امْـرِئٍ مُسْتَسْهِـلاَ

حق صاحب الحال أن يكون معرفة لأنه مخبر عنه بالحال في المعنى، وقد يجيء نكرة ولذلك مسوغات كما أن للابتداء بالنكرة مسوغات وقد تقدمت في باب المبتدأ فمن مسوغات تنكير صاحب الحال أن يتأخر عن الحال وهو المنبه عليه بقوله إن لم يتأخر ومثاله في الدار قائمًا رجل، ومنه قول الشاعر:

٨١ ـ وبالجسم منِّي بيِّناً لو علمتهِ   شحوبٌ وإن تستشهدي العَيْنَ تشهدِ

فصاحب الحال شحوب وبينًا منصوب على الحال وأصله شحوب بين، ومنها أن يكون مخصصًا وهو المنبه عليه بقوله أو يخصص وشمل صورتين الأولى أن يخصص بالوصف كقوله عز وجل: ﴿فيها يفرق كل أمر حكيم أمرًا من عندنا﴾ والثانية أن يخصص بالإضافة إلى نكرة كقوله تعالى: ﴿في أربعة أيام سواء﴾ ومنها أن يكون بعد نفي وهو المنبه عليه بقوله أو يبن من بعد نفي أي يظهر بعد نفي ومثاله ما جاء رجل ضاحكًا ومنه قوله عز وجل: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ﴾ [الحجر: ٤] ومنها أن يكون بعد مشابه للنفي وهو المنبه عليه بقوله أو مضاهيه أي مشابهه وشمل صورتين الأولى الاستفهام ومثاله هل جاء أحد ضاحكًا، ومنه قوله:

٨٢ ـ يا صاح هل حُمَّ عيشٌ باقياً فترى   لنفسـك العُـذْرَ فـي إبعـادِهـا الأمـلاَ

الثانية النهي ومثاله لا يقم أحد ضاحكًا. ومنه قوله:

٨٣ ـ لا يركُنَنْ أحدٌ إلى الإحجامِ   يـوم الـوغـى متخـوفـاً لحِمـامِ

---

٨١ ـ البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٣٢٦، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٢٢، والكتاب ٢/ ١٢٣، والمقاصد النحوية ٣/ ١٤٧.

٨٢ ـ البيت من البسيط، وهو لرجل من طيىء في الدرر اللوامع ٤/ ٦، وشرح التصريح ١/ ٣٧٧، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٢٣، والمقاصد النحوية ٣/ ١٥٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣١٦، وشرح الأشموني ١/ ٢٤٧، وشرح ابن عقيل ص ٣٢٩، وهمع الهوامع ١/ ٢٤٠.

٨٣ ـ البيت من الكامل، وهو لقطري بن الفجاءة في ديوانه ص ١٧١، وخزانة الأدب ١٠/ ١٦٣، والدرر ٤/ ٥، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٦، وشرح ابن عقيل ص ٣٣٠، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٢٣، والمقاصد النحوية ٣/ ١٥٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣١٤، وشرح الأشموني ١/ ٢٤٧، وشرح التصريح ١/ ٣٧٧، وهمع الهوامع ١/ ٢٤٠.

فهذه ست مسوغات وقد مثل الناظم الصورة الأخيرة بقوله: (لا يبغ امرؤ على امرىء مستسهلاً) فمستسهلاً حال من امرىء الأول، وسوغ ذلك تقدم النهي وفهم من قوله غالبًا أن صاحب الحال يكون نكرة محضة من غير مصوغ في غير الغالب. حكى سيبويه من كلام العرب مررت بماء قعدة رجل وقولهم وعليه مائة بيضًا وفي الحديث «فصلى رسول الله ﷺ قاعدًا وصلى وراءه رجال قيامًا» وذو الحال مفعول لم يسم فاعله بينكر وغالبًا حال منه وإن لم يتأخر الخ شرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه ومن بعد متعلق بيبن. ثم قال:

وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ ... أَبَوْا وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ

يعني أن صاحب الحال إذا كان مجرورًا بحرف الجر لا يجوز عند أكثر النحويين تقديم الحال عليه نحو مررت بهند قائمة فلا يجوز عندهم مررت قائمة بهند. قال المؤلف وهذا الذي منعوه لا أمنعه أنا لوروده في كلام العرب، وقد استدل الناظم على جواز ذلك بشواهد منها قوله:

٨٤ ـ تسليت طرًا عنكم بعد بعدكُمْ ... بذكراكُمُ حتى كأنكم عِندي

فطرًا حال من الكاف في عنكم وهو مجرور بعن. فإن قلت قد فهم من تخصيصه المنع بالمجرور أن ما عدا المجرور بالحرف وهو المرفوع والمنصوب والمجرور بالإضافة لا يمتنع أن يسبقه الحال. أما المرفوع والمنصوب فلا إشكال في جواز تقديم الحال عليهما نحو جاء ضاحكًا زيد وضربت منطلقة هندًا وأما المجرور بالإضافة فقد حكي الإجماع على منع جواز تقديم الحال عليه. قلت هذا المفهوم معطل وإنما خص المجرور بالحرف لأنها هي المسألة التي تعرض النحويون لذكرها في كتبهم والخلاف فيها مشهور وممن أجاز تقديم الحال فيها على صاحبها الفارسي وابن كيسان وابن برهان ولا يقتضي قوله ولا أمنعه انفراده بالجواز بل هو غير مانع له ويكون في ذلك تابعًا لغيره. وسبق حال مفعول مقدم بأبوا وهو مصدر مضاف إلى الفاعل وما مفعول بسبق وهي واقعة على صاحب الحال والضمير في أبوا عائد على النحويين وظاهره أنه عائد على جميعهم وليس كذلك، لما تقدم من أن بعضهم أجازه فوجب إعادته على الأكثرين والهاء في أمنعه عائدة على سبق. ثم قال:

وَلَا تُجِزْ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهْ ... إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ
أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيفَا ... أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَحِيفَا

---

٨٤ ـ البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣٢١، وشرح الأشموني ١/ ٢٤٨، وشرح التصريح ١/ ٣٧٩، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٢٦، والمقاصد النحوية ٣/ ١٦٠.

يعني أن صاحب الحال لا يكون مضافًا إليه إلا في ثلاثة مواضع: الأول أن يقتضي المضاف العمل في الحال ومعناه أن يكون جاريًا مجرى الفعل في كونه مصدرًا أو اسم فاعل كقوله تعالى: ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ١٠٥] ومثله قوله أعجبني ضرب هند قائمة وأنا ضارب هند قاعدة فضرب وضارب يقتضيان العمل في الحال لأن الحال لا يعمل فيها إلا فعل أو ما في معناه. الثاني أن يكون المضاف جزءًا من المضاف إليه كقوله عز وجل: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر: ٤٧] فالصدور بعض ما أضيف إليه. الثالث أن يكون المضاف مثل جزء المضاف له في صحة الاستغناء به عن الأول كقوله عز وجل: ﴿أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣] لصحة اتبع إبراهيم فلو كان المضاف إليه غير ما ذكر لم يجز إتيان الحال منه نحو جاء غلام هند قائمة وإنما جاز ذلك في المواضع المذكورة دون غيرها بناء على أن الحال لا يعمل فيها إلا الفعل أو ما في معناه وأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها فإذا كان المضاف مصدرًا أو اسم فاعل فلا إشكال في أنه هو العامل في صاحب الحال وفي الحال معًا وإذا كان المضاف بعض المضاف إليه أو مثل بعضه صار الأول ملغى لصحة الاستغناء عنه وصار العامل في التقدير عاملاً في المضاف إليه فالهاء من صدورهم معمولة للاستقرار وإبراهيم معمول لاتبع وحالاً مفعول بتجز ومن مضاف متعلق بتجز واللام في له بمعنى إلى فإنّ أضاف متعدّ بإلى وعمله مفعول باقتضى والضمير فيه عائد على الحال لا على المضاف إليه فإن المضاف في نحو غلام زيد اقتضى العمل في المضاف إليه وهو جره، وقوله فلا تحيفا أي لا تحل عن الواجب في ذلك فهو تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه. ثم اعلم أن العامل في الحال إنما هو فعل أو شبهه أو يتضمن معناه دون لفظه وقد أشار إلى الأول والثاني بقوله:

والحـالُ إنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُـرِّفـا أوْ صِفَـةٍ أشْبَهَـتِ المُصَـرَّفَـا
فَجـائِـزٌ تَقْـدِيمُـهُ كمُسْـرِعَـا ذَا رَاحِـلٌ ومُخْلِصـاً زَيْـدٌ دَعَـا

يعني أن العامل في الحال إذا كان فعلاً متصرفًا أو صفة مشبهة به جاز تقديمه على عامله، والمراد بالمتصرف ما استعمل منه الماضي والمضارع والأمر، والمراد بغير المتصرف ما لزم لفظ الماضي، والمراد بالشبيه بالمتصرف أن يكون وصفًا قابلاً لعلامة الفرعية وهي التثنية والجمع والتأنيث وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، وغير المشبه به أفعل التفضيل فإنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ثم أتى بمثالين الأول من الصفة المشبهة بالمتصرف وهو قوله مسرعًا ذا راحل فذا مبتدأ وراحل خبره ومسرعًا حال من الضمير المستتر في راحل وهو العائد على المبتدأ والعامل في الحال راحل وهو صفة أشبهت المتصرف لأنه اسم فاعل والآخر من الفعل وهو قوله: (ومخلصًا زيد دعا) فزيد مبتدأ ودعا فعل ماض متصرف وفيه ضمير يعود على زيد ومخلصًا حال من ذلك الضمير والعامل في

الحال دعا وهو فعل متصرف وفهم منه أنه إذا كان العامل فعلاً غير متصرف أو صفة غير شبيهة بالمتصرف لم يجز التقديم فلا يجوز في نحو ما أحسن هندًا متجردة أن تقول متجردة ما أحسن هندًا ولا ما متجردة أحسن هندًا وكذلك لا يجوز في نحو هند أجمل من زيد متجردة هند متجردة أجمل من زيد، وفهم من المثالين أن لكل واحد منهما صورتين إحداهما ما ذكر وهو أن يكون الحال متقدمًا على ما أسند إليه العامل والأخرى أن يكون الحال متقدمًا على العامل فقط؛ فمثالهما في المثال الأول ذا مسرعًا راحل وفي المثال الثاني زيد مخلصًا دعا، وإنما قصد الصورتين الأوليين للتنبيه على جواز تقديمه على ما أسند إليه فيكون جواز تقديمه على العامل فقط أحرى. والحال مبتدأ وإن ينصب شرط وبفعل متعلق بينهب وصرف في موضع الصفة لفعل أو صفة معطوف على فعل وأشبهت المصرفا جملة في موضع الصفة لصفة والفاء جواب الشرط وجائز خبر مقدم وتقديمه مبتدأ. ثم أشار إلى الثالث فقال:

وَعَـامِـلٌ ضُمِّـنَ مَعْنَـى الفِعْـلِ لا ... حُـرُوفَـهُ مُـؤَخَّـراً لَـنْ يَعْمَـلا

كَتِلْـكَ لَيْـتَ وَكَـأَنَّ وَنَـدَرْ ... نَحْـوُ سَعِيـدٌ مُسْتَقِـرًّا فـي هَجَـرْ

يعني أن العامل في الحال إذا ضمن معنى الفعل دون حروفه لا يتقدم عليه الحال لضعفه ثم مثل بثلاث كلمات فقال: (كَتِلْكَ لَيْتَ وكأنَّ) فتلك اسم إشارة وفيها معنى الفعل وهو أشير وليس فيها حروف الفعل الذي يفهم منه وليت حرف تمنٍّ وفيها معنى الفعل وهو أتمنى وكأن حرف تشبيه وفيها معنى الفعل وهو أشبه وفهم من دخول الكاف على تلك أن ذلك مطرد في أسماء الإشارة كلها فمثال اسم الإشارة تلك هند منطلقة وذلك عمرو ضاحكًا، ومثال التمني ليت عمرًا مقيمًا عندنا، ومثال التشبيه كأنك طالعًا البدر فالعامل في الأول تلك لتضمنها معنى أشير وفي الثاني ليت لتضمنها معنى أتمنى وفي الثالث كأنّ لتضمنها معنى أشبه، وفهم أيضًا من الكاف أن ذلك غير محصور فيما ذكر، ومما ضمن معنى الفعل دون حروفه الترجي وحرف التنبيه وما في الشرط والاستفهام المقصود به التعظيم. ثم قال:

(وَنَدَرْ * نَحْوُ سَعيدٌ مُسْتَقِرًّا في هَجَرْ)

هذا أيضًا من العوامل التي تضمنت معنى الفعل دون حروفه وهو الظرف وحرف الجر مسبوقين باسم ما الحال له كما في نحو زيد عندك قاعدًا وسعيد في هجر مستقرًا فالعامل في الحال في هذين المثالين ونحوهما الظرف والمجرور لنيابتهما مناب استقر أو مستقرًا والحال في هذا المثال الذي ذكر مؤكدة لأن التقدير سعيد استقر في هجر مستقرًا، وإنما فصل هذه المسئلة من تلك وما ذكر بعدها وإن كانت مثلها في تضمن معنى الفعل دون حروفه لأنه قد سمع فيه تقديم الحال على عاملها ولذلك أتى بالحال في المثال الذي ذكر وهو مستقرًا مقدمًا

على عامله وهو في هجر ومثله قوله عز وجل في قراءة من قرأ ﴿وَٱلسَّمَٰوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧] بنصب مطويات وممن أجاز تقديم الحال في مثل هذا الأخفش. وهو فاعل بنذر وسعيد وما بعده جملة اسمية وهي محكية بقول محذوف تقديره وهو قولك. ثم قال:

ونَحْـوُ زَيْـدٌ مُفْـرَدًا أنْفَـعُ مِـنْ عَمْـرٍو مُعَـانـاً مُسْتَجـازٌ لَـنْ يَهِـنْ

قد تقدم أن أفعل التفضيل غير شبيه بالفعل لكونه غير قابل للعلامة الفرعية فاستحق بذلك أن لا يتقدم عليه الحال لكن له مزية على العوامل الجامدة لوجود لفظ الفعل فيه فاغتفر توسطه بين حالين كالمثال المذكور فنحو مبتدأ ومستجاز خبره وزيد مبتدأ خبره أنفع وفي أنفع ضمير مستتر عائد على زيد ومفردًا حال من ذلك الضمير ومن عمرو متعلق بأنفع ومعانًا حال من عمرو والعامل فيهما أنفع وأصله زيد أنفع في حال كونه منفردًا من عمرو في حال كونه معانًا. وإنما كان أنفع عاملاً في الحالين لأن صاحب الحال وهو الضمير المستتر والمجرور بمن معمولان له والعامل في الحال هو العامل في صاحبها، وقوله لن يهن أي لم يضعف وهو خبر بعد خبر. ثم قال:

والحَـالُ قَـدْ يَجـيءُ ذَا تَعَـدُّدِ لِمُفْـرَدٍ فـاعْلَـمْ وَغَيْـرِ مُفْـرَدِ

يعني أن الحال قد يجيء متعددًا أي متكررًا والمراد بالمفرد غير المتكرر وغير المفرد المتكرر فمثال المفرد جاء زيد راكبًا ومثال غير المفرد جاء زيد راكبًا ضاحكًا فالحال قد تعددت مع اتحاد صاحبها. وشمل قوله وغير مفرد ثلاث صور: الأولى أن يكون صاحب الحال متعددًا والحال مجتمعة نحو ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ﴾ [إبراهيم: ٣٣] الثانية أن يكون بتفريق مع إيلاء كل منهما صاحبه نحو لقيت مصعدًا زيدًا منحدرًا. الثالثة أن يكون بتفريق مع عدم إيلاء كل واحد منهما صاحبه نحو لقيت زيدًا مصعدًا منحدرًا والاختيار في نحو هذا مع عدم القرينة جعل الأولى للثاني والثانية للأولى فمصعدًا في المثال حال من زيد ومنحدرًا حال من التاء في لقيت. والحال مبتدأ وخبره قد يجيء الخ، والظاهر في قد أنها للتحقيق لا للتقليل ولمفرد متعلق بيجيء. ثم اعلم أن الحال على قسمين مبينة وقد تقدمت ومؤكدة وهي قسمين مؤكدة لعاملها ومؤكدة لمضمون الجملة وقد أشار إلى الأول بقوله:

وَعامِلُ الحالِ بِها قَدْ أُكِّدَا

يعني أن العامل في الحال قد يؤكد بها فتكون الحال على هذا مؤكدة لعاملها وذلك على قسمين: الأولى أن تكون من لفظ عاملها كقوله عز وجل: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩] الثاني أن تكون موافقة لعاملها معنى لا لفظًا كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠] لأن العثو هو الفساد ولهذا المثال أشار بقوله:

فِي نحوِ لا تَعْثَ فِي الأرْضِ مُفْسِدَا

فمفسدًا حال من الفاعل بتعث المستتر والعامل فيه تعث وهو موافق له في معناه دون لفظه. ثم أشار إلى القسم الثاني من الحال المؤكدة بقوله:

وَإنْ تُـــؤَكِّـــدْ جُمْلَـــةً فَمُضْمَـــرُ عـــامِلُهـــا وَلَفْظُهـــا يُـــؤَخَّـــرُ

يعني أن الحال تجيء مؤكدة للجملة ويجب أن يكون عاملها مضمرًا وأن تكون واجبة التأخير مثال ذلك زيد أبوك عطوفًا فالعامل فيها واجب الحذف تقديره إن كان المبتدأ غير أنا أحقه أو أعرفه وإن كان أنا حقني أو اعرفني، وإنما لم يصح تقديره أعرف أو أحق مع كون المبتدأ أنا لما يؤدي إليه من تعدي فعل الفاعل المضمر المتصل إلى مضمره المتصل، لأن التقدير أعرفني فيكون الفاعل والمفعول شيئًا واحدًا مع كونهما ضميرين متصلين وإنما وجب تأخير الحال لأنها مؤكدة للجملة والمؤكد بعد المؤكد. ويشترط في الجملة المؤكد بها أن تكون اسمية، وأن يكون جزآها معرفتين، وأن يكونا جامدين. وفهم كونها اسمية من قوله جملة بعد ذكر المؤكدة لعاملها والمؤكدة لعاملها فعلية وهذه قسيمتها فوجب أن تكون اسمية وفهم اشتراط كون جزءيها معرفتين من تسميتها مؤكدة لأنه لا يؤكد إلا ما قد عرف وفهم اشتراط كون جزأيها جامدين من قوله: (وإن تؤكد جملة) لأنه لو كان أحد جزأيها مشتقًا لكانت مؤكدة لعاملها فتكون من القسم الأول. وإن تؤكد شرط وجوابه فمضمر عاملها ومضمر خبر مقدم وقوله ولفظها يؤخر جملة مستأنفة أفادت حكمًا غير الأول. ثم اعلم أن الحال على قسمين: مفردة وهو الأصل، وقد تقدم، وجملة. ولما فرغ من القسم الأول شرع في القسم الثاني فقال:

وَمَوْضِعَ الحالِ تَجِيءُ جُمْلَهْ

يعني أن الجملة تقع في موضع غير الحال فيحكم حينئذ عليها أنها في موضع نصب وشمل قوله جملة الجملة الاسمية والجملة الفعلية.

ومثل بالجملة الاسمية فقال:

كَجاءَ زَيْدٌ وَهْوَ ناوٍ رِحْلَهْ

وموضع ظرف مكان والعامل فيه تجيء أي تجيء الجملة في موضع الحال. ثم قال:

وَذَاتُ بَـــدْء بِمُضَـــارِعٍ ثَبَـــتْ حَـوَتْ ضَمِيـرًا وَمِـنَ الـوَاوِ خَلَـتْ

يعني أن الجملة الواقعة في موضع الحال إذا كانت فعلية مبدوءة بفعل مضارع مثبت فإنها تحتوي على ضمير عائد على صاحب الحال وتخلو ممن الواو نحو جاء زيد يضحك وجاء زيد تقاد الجنائب بين يديه، وإنما لم يقترن الفعل المضارع المذكور بالواو لأنه بمنزلة المفرد لشبه المضارع به فكما لا تدخل الواو على المفرد فتقول قام زيد ضاحكًا فكذلك لا

تدخل على ما أشبهه وهو المضارع. وذات مبتدأ وهو مؤنث ذو بمعنى صاحب وبمضارع متعلق ببدء وثبت في موضع الصفة لمضارع وحوت ضميرًا في موضع الخبر لذات وخلت معطوف على حوت ومن الواو متعلق بخلت والجملتان خبران عن ذات. ثم قال:

وَذَاتُ وَاوٍ بَعْـدَهَـا انْـوِ مُبْتَـدَا   لَـهُ المُضَـارِعَ اجْعَلَـنَّ مُسْنَـدَا

يعني أن الجملة المصدّرة بالفعل المضارع المثبت إذا وردت في كلام العرب مقرونة بالواو فليست الجملة حينئذ فعلية بل ينوي بعد الواو مبتدأ ويجعل الفعل المضارع خبرًا عن ذلك المبتدأ فتصير الجملة اسمية ومما ورد من ذلك قول العرب قمت وأصك عينيه ومعنى أصك أضرب قال الله تعالى: ﴿فَصَكَّتْ وَجْهَهَا﴾ [الذاريات: ٢٩] أي ضربته وذات منصوب بفعل محذوف يفسره انو ويجوز رفعه على الابتداء وخبره انو وبعدها متعلق بانو والمضارع مفعول أول باجعلن ومسندًا مفعول ثان وله متعلق بمسندًا والهاء في بعدها عائدة على الواو والضمير في له عائد على المبتدأ والتقدير انو بعد الواو الداخلة على المضارع مبتدأ واجعل المضارع مسندًا لذلك المبتدأ المنويّ. ثم قال:

وجُمْلَـةُ الحـالِ سِـوَى مـا قُـدّمَـا   بِــوَاوٍ أوْ بِمُضْمَــرٍ أوْ بِهِمَــا

يعني أن الجملة الواقعة حالاً إذا كانت سوى ما تقدم يجوز أن تأتي فيها بالواو وحدها نحو جاء زيد والشمس طالعة أو بالضمير دون واو نحو جاء زيد يده على رأسه أو بالضمير والواو معًا نحو جاء زيد ويده على رأسه إلا أن قوله: سوى ما قدّما شامل للجملة الاسمية منفية ومثبتة وللجملة الفعلية المصدرة بالماضي مثبتة ومنفية وللجملة الفعلية المبدوءة بالمضارع المنفي وليس على إطلاقه بل فيه تفصيل ذكره الشارح فانظره هنا والعذر له في إطلاقه أن أكثر هذه الأقسام يجوز فيه الأوجه الثلاثة فاعتمد في ذلك على الأكثر. وجملة الحال مبتدأ وخبره بواو وما بعده عطف عليه والعامل هنا في المجرور الواقع خبرًا ليس بكون مطلق بل تقديره مستعمل أو جاء وحذف للعلم به وأو للتخيير وسوى استثناء وما موصولة واقعة على الجملة المتعدية. ثم اعلم أن العامل في الحال قد يكون محذوفًا وحذفه على نوعين: جائز وواجب وإلى النوعين أشار بقوله:

وَالحالُ قَدْ يُحْذَفُ ما فِيهَا عَمِلْ   وَبَعْـضُ مـا يُحْـذَفُ ذِكْـرُهُ حُظِـلْ

فيحذف جوازًا إذا دل عليه دليل لفظي أو حالي فاللفظي كما إذا تقدم ذكره كقولك راكبًا لمن قال لك كيف جئت، والحاليّ كقولك للقادم من سفر مبرورًا مأجورًا أي قدمت، ولك في هذين ونحوهما أن تذكر العامل فتقول جئت راكبًا وقدمت مبرورًا، ويحذف وجوبًا إذا جرت مثلاً كقول العرب حظيين بنات صلفين كنات فحظيين وصلفين حالان والعامل فيهما عرفتهم والحظي اسم فاعل من حظي المشتق من الحظوة وصلفين من الصلف وهو

عدم الحظوة يقال صلفت المرأة صلفًا إذا لم تحظَ عند زوجها والبنات جمع بنت والكنات جمع كنة وهي زوجة الابن فبنات وكنات منصوبان على التمييز، ومن حذف عامل الحال وجوبًا إذا سدت مسد الخبر وتقدم في الابتداء والحال مبتدأ وقد يحذف خبره وما مفعول لم يسمّ فاعله وهو واقع على العامل في الحال والضمير في فيها عائد على الحال والضمير المستتر في عمل عائد على ما وبعض مبتدأ وما واقعة على العامل ويحذف صلتها وذكره مبتدأ ثان وخبره حظل والجملة خبر عن بعض، ومعنى حظل: منع.

التمييـز

هو الاسم النكرة المضمن معنى من لبيان ما قبله من الإبهام في اسم مجمل الحقيقة أو إجمال في نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله ويقال فيه في الاصطلاح تمييز ومميز وتفسير ومفسر. قال:

اِسْـمٌ بِمَعْنَـى مِـنْ مُبِيـنٌ نَكِـرَهْ ... يُنْصَـبُ تَمْيِيـزًا بِمَـا قَـدْ فَسَّـرَهْ

قوله (اسم) جنس وبمعنى من يشمل التمييز واسم لا والمفعول الثاني من أستغفر الله ذنبًا والمشبه بالمفعول به نحو الحسن الوجه ومبين مخرج لما سوى التمييز والمشبه بالمفعول به ونكرة مخرج للمشبه بالمفعول به وحكم التمييز النصب وهو المنبه عليه بقوله ينصب وفهم من قوله بما قد فسره أن الناصب له ما قبله من الاسم المجمل الحقيقة أو الجملة المجملة النسبة أما الاسم المجمل فلا إشكال في أنه هو الناصب له وهو متفق عليه وأما الجملة ففيها خلاف فقيل الناصب له الفعل نحو طاب زيد نفسه وما أشبهه نحو زيد طيب نفسًا، وقيل الناصب له الجملة وهو اختيار ابن عصفور ولا ينبغي أن يحمل كلام الناظم على ظاهره فإنه قد نص بعد على أن العامل في هذا النوع الفعل أو ما أشبهه والعذر له أن التمييز في هذا النوع لما كان رافعًا لإبهام نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله فكأنه قد رفع الإبهام عنه وقوله اسم خبر مبتدأ مضمر تقديره هو اسم أي المميز اسم وبمعنى من في موضع الصفة لاسم ومن مضاف إليه ومبين نعت لاسم ونكرة نعت بعد نعت وينصب جملة مستأنفة وتمييزًا منصوب على الحال، وبما متعلق بينصب وما موصولة واقعة على العامل وهو المفسر وقد فسره في موضع الصلة لما والضمير العائد على الموصول الهاء في فسره وفي فسر ضمير مستتر عائد على التمييز ويجوز أن يكون اسم مبتدأ وينصب الخ الجملة خبر له والأول أظهر، ثم مثل فقال:

كَشِبْـرٍ أَرْضـاً وَقَفِيـزٍ بُـرًّا ... وَمَنَـوَيْـنِ عَسَـلاً وَتَمْـرَا

فأتى بثلاثة من المثل. الأول الممسوح وهو شبر أرضًا. الثاني المكيل وهو قفيز برًا.

والثالث الموزون وهو قوله: (ومنوين عسلاً وتمرًا) وبقي عليه من تمييز المفرد تمييز العدد وسنذكره في بابه وقوله أرضًا تمييز لشبر وبرًا تمييز لقفيز وعسلاً وتمرًا تمييزان لمنوين والمنوان تثنية منا وهو الرطل. ثم قال:

وَبَعْدَ ذِي وَشِبْهِهَا اجْرُرْهُ إِذَا أَضَفْتَهَا كَمُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا

الإشارة بذي إلى ما دل على مساحة أو كيل أو وزن فهم من ذلك أن التمييز بعد العدد لا يجيء بالوجهين وقوله: (إذا أضفتها) أي إذا أضفتها إلى التمييز المنصوب فتقول شبر أرض وقفيز بر ومنوا عسل وتمر وقوله: (كمد حنطة) مبتدأ ومضاف إليه وغذا خبره وهو على حذف القول تقديره كقولك مد حنطة غذا، ثم قال:

وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا إِنْ كَانَ مِثْلَ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبَا

يعني أن المميز إذا أضيف وجب نصب التمييز وفهم من قوله إن كان مثل ملء الأرض ذهبًا أنه لا يجب نصبه إلا إذا كان كالمثال المذكور في كونه لا يصح إغناؤه من المضاف إليه إذ لا يجوز مثل ملء ذهب فلو صح إغناؤه عنه لم يكن النصب واجبًا نحو هو أحسن الناس رجلاً إذ يجوز أن تقول هو أحسن رجل على أن هذا المثال الثاني ينصب فيه التمييز ما دام المميز مضافًا لكنه صالح للجر بالإضافة عند حذف المضاف إليه بخلاف الأول والنصب مبتدأ وبعد متعلق به وما موصولة وصلتها أضيف ووجب خبر المبتدأ وإن كان شرط ومثل خبر كان وملء الأرض مبتدأ خبره محذوف تقديره لي أو نحوه والجملة محكية بقول محذوف تقديره إن كان مثل قولك لي ملء الأرض ذهبًا. ثم قال:

وَالفَاعِلَ المَعْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلا مُفَضِّلاً كَأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاً

يعني أن الاسم النكرة إذا وقع بعد أفعل التفضيل وكان فاعلاً في المعنى وجب نصبه على التمييز وعلامة كونه فاعلاً في المعنى أنك إذا صغت من أفعل التفضيل فعلاً جعلت ذلك التمييز فاعلاً به نحو أنت أعلى منزلاً أي علا منزلك وفهم منه أن الواقع بعد أفعل التفضيل إذا لم يكن فاعلاً في المعنى لم ينتصب على التمييز نحو أنت أفضل رجل بل يجب خفضه بالإضافة إلا إذا أضيف أفعل إلى غيره فإنه ينتصب حينئذ نحو أنت أفضل الناس رجلاً. والفاعل مفعول مقدم بانصبن والمعنى منصوب على إسقاط الخافض أي في المعنى ولا يصح أن يكون الفاعل مضافًا إلى المعنى ومفضلاً حال من الفاعل المستتر في انصبن وأفعل غير منصرف للعلمية والوزن، ثم قال:

وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبَا مَيِّزْ كَأَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا

يعني أن التمييز ينصب بعدما دل على تعجب ومثل ذلك بقوله أكرم بأبي بكر أبًا قال

في شرح الكافية المراد بأبي بكر صاحب رسول الله ﷺ ورضي عن أبي بكر صاحبه وفهم من قوله: (ويعد كل ما اقتضى تعجبا) أن ذلك غير خاص بالصيغتين الموضوعتين للتعجب وهي ما أفعله وأفعل به فدخل في ذلك ما أفهم التعجب من غير الصيغتين المذكورتين نحو ويله رجلاً وويحه إنسانًا ولله دره فارسًا وحسبك به كافلاً ونحو ذلك. ثم قال:

وَاجْرُرْ بِمِنْ إنْ شِئتَ غيرَ ذي العَدَدْ والفاعِلِ المَعْنَى

قد تقدم أن التمييز على معنى من لكن منه ما يصلح لمباشرتها ومنه ما لا يصلح وكله صالح لمباشرتها إلا نوعين تمييز العدد وما هو فاعل في المعنى وقد استثناهما فلا يقال في نحو عندي عشرون درهمًا عشرون من درهم ولا في طاب زيد نفسًا طاب زيد من نفس. ثم أتى بمثال من الفاعل في المعنى فقال:

كَطِبْ نَفْسًا تُفَدْ

فنفسًا تمييز وهو فاعل في المعنى لأن التقدير لتطب نفسك وغير مفعول باجرر وبمن متعلق باجرر والفاعل مجرور عطفًا على ذي والموصوف بذي محذوف وكذلك بالفاعل والمعنى منصوب على إسقاط في وإن شئت شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه والتقدير إن شئت فاجرر بمن غير التمييز صاحب العدد وغير التمييز الفاعل في المعنى. ثم قال:

وَعــامِــلَ التَّمْيِيــزِ قَــدّمْ مُطْلَقــا والفِعـلُ ذُو التَّصْـرِيـفِ نَـزْراً سُبِقـا

يعني أن العامل في التمييز يجب تقديمه عليه فيلزم وجوب تأخير التمييز وقوله مطلقًا أي سواء كان اسمًا أو فعلاً أما إذا كان اسمًا فلا يتقدم عليه بالإجماع نحو عندي عشرون درهمًا فالعامل في درهمًا عشرون فلا يجوز عندي درهمًا عشرون وأما إذا كان فعلاً فإن كان الفعل غير متصرف فلا يجوز أيضًا تقديمه عليه نحو ما أكرمك أبا ونعم رجلاً زيد وإن كان متصرفًا ففي تقديم التمييز عليه خلاف والمشهور منع تقديمه وهو مذهب سيبويه وأجاز قوم تقديمه منهم المازني والمبرد وتبعهم الناظم في غير هذا النظم، وظاهر قوله نزرًا سبقًا أن له مذهبًا ثالثًا وهو جواز تقديمه بقلة ولم يقل به أحد ومن شواهد تقديمه قوله:

٨٥ ـ ولست إذا ذَرْعاً أضيق بضارعٍ ولا يائس عند التعسُّرِ من يسرِ

وأبيات أخر منها:

---

٨٥ ـ البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية ٣/٢٣٣.

٨٦ ـ أنفساً تطيبُ بنيلِ المنى ... وداعي المنون ينادي جهارا

وعامل التمييز مفعول مقدم ومطلقًا حال من فاعل التمييز والفعل مبتدأ وذو التصريف نعت له والخبر في سبق ونزرًا حال من الضمير المستتر في سبق.

حروف الجر

هاكَ حُرُوفَ الجَرِ وَهْيَ مِنْ إلى ... حتَّى خَلا حاشا عَدَا فِي عَنْ عَلى
مُذْ مُنْذُ رُبَّ اللامُ كَيْ وَاوٌ وَتا ... والْكافُ والْبَا وَلَعَلَّ وَمَتى

ذكر في هذين البيتين عشرين حرفًا وهي كلها متساوية في جر الاسم، وقد ذكر بعد معنى كل واحد منها وما يختص بها إلا خلا وحاشا وعدا، فإنه قد تقدم الكلام فيها في باب الاستثناء، وأما كي ولعل ومتى فإنه لم يذكرها البتة لغرابة الجر بها أما كي فتجر ما الاستفهامية قالوا كيمه بمعنى لمه وما المصدرية مع صلتها نحو قوله:

٨٧ ـ إذا أنت لم تنفع فضرَّ فإنما ... يراد الفتى كيما يضر وينفعُ

وأن المصدرية في قوله:

٨٨ ـ فقالت أكلَّ الناسِ أصبحت مانحاً ... لسانَكَ كيما أن تغرَّ وتخدعَا

---

٨٦ ـ البيت من المتقارب، وهو لرجل من طيِّىء في شرح التصريح ١/ ٤٠٠، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٧٧، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣٧٢، وشرح الأشموني ١/ ٢٩٦، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٢، ومغني اللبيب ٢/ ٤٦٣، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٤١.

٨٧ ـ ويُروى البيت:

إذا أنت لم تنفع فضرَّ فإنَّما ... يرجَّى الفتى كيما يضُرَّ وينفعا

والبيت من الطويل، وهو للنابغة الجعدي في ملحق ديوانه ص ٢٤٦، وله أو للنابغة الذبياني في شرح شواهد المغني ١/ ٥٠٧، وللنابغة الجعدي أو للنابغة الذبياني أو لقيس بن الخطيم في خزانة الأدب ٨/ ٤٩٨، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٤٥، ولقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ص ٢٣٥، وكتاب الصناعتين ص ٣١٥، وللنابغة الذبياني في شرح التصريح ٢/ ٣، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٧٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٠، وتذكرة النحاة ص ٦٠٩، والجنى الداني ص ٢٦٢، والحيوان ٣/ ٧٦، وخزانة الأدب ٧/ ١٠٥، وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٣، وشرح عمدة الحافظ ٢٦٦، ومغني اللبيب ١/ ١٨٢، وهمع الهوامع ١/ ٥، ٣١.

٨٨ ـ البيت من الطويل، وهو لجميل بثينة في ديوانه ص ١٠٨، وخزانة الأدب ٨/ ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٨، والدرر ٤/ ٦٧، وشرح التصريح ٢/ ٣، ٢٣١، وشرح المفصل ٩/ ١٤، ١٦، وله أو لحسان بن ثابت في شرح شواهد المغني ١/ ٥٠٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١١، وخزانة الأدب ص ١٢٥، وجواهر الأدب ص ١٢٥، والجنى الداني ص ٢٦٢، ورصف المباني ص ٢١٧، وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٣، وشرح التصريح ٢/ ٣٠، وشرح شذور الذهب ص ٣٧٣، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٦٧، ومغني اللبيب ١/ ١٨٣، وهمع الهوامع ٢/ ٥.

وهي في هذه المواضع كلها بمعنى اللام ويطرد جرها لأن المصدرية ولذلك أجازوا في نحو جئتك كي تكرمني أن تكون كي حرف جر وأن مقدرة بعدها وأن تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها، وأما لعل فإن الجر بها وارد في كلام العرب خلافًا لمن أنكره كقوله:

٨٩ـ لعلَّ اللّهِ فضَّلَكُم علينا بشيءٍ إن أمَّكُمُ شَرِيمُ

وأما متى فهي في لغة هذيل بمعنى من ومنه قولهم أخرجها متى كمه أي من كمه وهاك اسم فعل بمعنى خذ ولم يذكر الجوهري ولا الزبيدي في ها إلا التنبيه وزاد الجوهري الزجر فهي عندهما حرف فقط وقد ذكرها ابن مالك في التسهيل من أسماء الأفعال بمعنى خذ وحروف الجر مفعول به وهي مبتدأ وخبره من إلى إلى آخر البيتين وكل ما بعد من معطوف عليه على إسقاط العاطف. ثم إن من حروف الجر ما يختص بالظاهر وهي سبعة أحرف وقد أشار إليها بقوله:

بالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ مُذْ وَحتَّى والْكافَ والْواوَ وَرُبَّ وَالتَّا

يعني أن هذه الحروف السبعة لا تدخل على الضمير بل على الظاهر فقط نحو مذ يومين وحتى مطلع الفجر وزيد كعمرو وحياتك ورب رجل وتالله وفهم منه أن ما عدا هذه السبعة من حروف الجر يدخل على الظاهر والمضمر ومنذ مفعول باخصص وما بعده معطوف عليه وبالظاهر متعلق باخصص ثم إن هذه الأحرف السبعة منها ما يختص اختصاصًا آخر زائدًا على الاختصاص بالظاهر وهي أربعة وقد أشار إليها بقوله:

وَاخْصُصْ بِمُذْ وَمُنْذ وَقْتاً وَبِرُبّ مُنَكَّراً وَالتَّاءُ لِلّهِ وَرَبّ

يعني أن مذ ومنذ لا يكون الظاهر الذي يدخلان عليه إلا وقتًا يعني اسم زمان نحو مذ يومنا ومنذ يوم الجمعة وأن رب لا يكون الظاهر الذي تدخل عليه إلا نكرة نحو رب رجل وأن التاء لا يكون الظاهر الذي تدخل عليه إلا لفظ الله ولفظ رب نحو تالله وحكي تَرَبِّ الكعبة إلا أن دخولها على لفظ الله أكثر من دخولها على رب وفهم منه أن ما بقي من الأحرف السبعة المختصة بالظاهر تدخل على الظاهر مطلقًا ووقتًا مفعول باخصص وبمذ متعلق باخصص ومنكرًا معطوف على وقت وبرب معطوف على بمذ والتاء مبتدأ وخبره لله ورب معطوف على لله وقوله:

٨٩ـ البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٧، والجنى الداني ص ٥٨٤، وجواهر الأدب ص ٤٠٣، وخزانة الأدب ١٠/٤٢٢، ٤٢٣، ٤٣٠، ورصف المباني ص ٣٧٥، وشرح الأشموني ٢/٢٨٤، وشرح التصريح ٢/٢، وشرح ابن عقيل ص ٣٥١، وشرح قطر الندى ص ٢٤٩، والمقاصد النحوية ٣/٢٤٧، والمقرب ١/١٩٣.

وَمَــا رَوَوْا مِــنْ نَحْــوِ رُبَّــهُ فَتَــى ... نَــزْرٌ كَــذَا كَهــا، وَنَحْــوُهُ أَتَــى

لقد تقدم أن رب والكاف من الأحرف المختصة بالظاهر وأشار في هذا البيت إلى أنهما قد يدخلان على المضمر قليلاً ومنه قول العرب ربه رجلاً وقول الشاعر:

٩٠ ـ خلى الذنابات شمالاً كثبا ... وأم أوعالٍ كها أو أقربا

وفهم من المثال أن المضمر الذي يدخلان عليه لا يكون إلا ضمير غائب وقوله ونحوه أي ونحو كها ويحتمل وجهين أحدهما أن يكون المراد ونحوه من ضمير الغائب كهو وهن وكقوله:

٩١ ـ فلا ترى بعلاً ولا حلائلا ... كهو ولا كَهُنَّ إلا حاظِلا

فيكون الضمير على هذا عائدًا على ها والآخر أن يكون المراد نحو ذلك أي من دخول الأحرف المختصة بالظاهر على الضمير كقوله:

٩٢ ـ فلا والله ما يُلفي أناسٌ ... فتى حتَّاكَ يا ابن أبي زيادِ

فأدخل حتى على الضمير وهي من الأحرف المختصة بالظاهر. وما مبتدأ وهي موصولة ورووا صلتها والضمير في زووا عائد على النحويين والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف تقديره رووه ونزر خبر المبتدأ وكها مبتدأ خبره كذا ونحوه أتى مبتدأ وخبر. ثم شرع في معاني حروف الجر وبدأ بمن فقال:

بَعِّضْ وَبيِّنْ وَابْتَدِىءْ في الأَمْكِنَهْ ... بِمِـنْ وَقَـدْ تَـأْتـي لِبَـدْءِ الأَزْمِنَـهْ

وَزِيدَ في نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجَرّ * نَكِرَةً

فذكر لمن خمسة معان: الأول التبعيض كقوله تعالى: ﴿فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ﴾

---

٩٠ ـ الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢/٢٦٩، وأوضح المسالك ٣/١٦، وجمهرة اللغة ص ٦١، وخزانة الأدب ١٠/١٩٥، ١٩٦، وشرح أبيات سيبويه ٢/٩٥، وشرح شواهد الشافية ص ٣٤٥، والكتاب ٢/٣٨٤، ومعجم ما استعجم ص ٢١٢، والمقاصد النحوية ٣/٢٥٣، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٢٨٦، وشرح ابن عقيل ص ٣٥٦، وشرح المفصل ٨/١٦، ٤٢، ٤٤.

٩١ ـ الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٢٨، وخزانة الأدب ١٠/١٩٥، ١٩٦، والدرر ٥/٢٦٨، ٤/١٥٢، وشرح أبيات سيبويه ٢/١٦٣، وشرح التصريح ٢/٤، والمقاصد النحوية ٣/٢٥٦، وللعجاج في الكتاب ٢/٣٨٤، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/١٨، وجواهر الأدب ص ١٢٤، ورصف المباني ص ٢٠٤، وشرح الأشموني ٢/٢٨٦، وشرح ابن عقيل ص ٣٥٧، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٦٩، وهمع الهوامع ٢/٣٠.

٩٢ ـ البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٤٤، وجواهر الأدب ص ٤٠٨، وخزانة الأدب ٩/٤٧٤، ٤٧٥، والدرر ٤/١١١، ورصف المباني ص ١٨٥، وشرح الأشموني ٢/٢٨٦، وشرح ابن عقيل ص ٣٥٥، والمقاصد النحوية ٣/٢٦٥، والمقرب ١/١٩٤، وهمع الهوامع ٢/٢٣.

[البقرة: ٢٥٣] الثاني التبيين كقوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠] وعلامته أن يصح تقدير الذي في موضعها أي فاجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان. الثالث ابتداء الغاية في المكان نحو خرجت من المسجد. الرابع ابتداء الغاية في الزمان كقوله: من أول يوم أحق أن تقوم فيه، وفهم من قوله وقد تأتي أن إتيانها لابتداء الغاية في الزمان قليل وهو مختلف فيه ومذهب الأخفش والكوفيين أنها تكون لابتداء الغاية مطلقًا وهو اختيار الناظم قال في شرح الكافية وهو الصحيح لصحة السماع بذلك. الخامس الزيادة ويشترط في زيادتها أن تكون بعد نفي أو شبهه وهو المنبه عليه بقوله: (وزيد في نفي وشبهه)، وشبه النفي الاستفهام نحو هل من خالق غير الله والنهي نحو لا يقم من أحد وأن يكون مجرورها نكرة وهو المنبه عليه بقوله فجر نكرة.

ثم أتى بمثال زيادتها بعد النفي فقال:

كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرّ

فما نفي ومن زائدة في المبتدأ ولباغ خبره وقوله بمن متعلق بابتدىء وهو مطلوب له ولبعض وبين فهو من باب التنازع وفي الأمكنة متعلق بابتدىء وقد تأتي جملة مستأنفة ولبدء متعلق بتأتي.

ثم قال:

لِلانْتِهَا حَتَّى وَلامٌ وَإِلَى

يعني أن هذه الأحرف الثلاثة مستوية في الدلالة على الانتهاء إلا أن دلالة إلى على الانتهاء أكثر ثم حتى ثم اللام فمثال إلى كلّ يجري إلى أجل مسمى ومثال حتى ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [الصافات: ١٧٤] ومثال اللام ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد: ٢].

ثم قال:

وَمِنْ وَبَاءٌ يُفْهِمَانِ بَدَلا

يعني أن من والباء مستويان في الدلالة على البدل فمثال من قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾ [الزخرف: ٦٠] ومثال الباء قوله ﷺ في عائشة رضي الله عنها «لا يسرني بها حمر النعم» أيّ بدلها ومن مبتدأ وباء معطوفة عليه ويفهمان بدلاً في موضع الخبر. ثم قال:

وَالـلاَّمُ لِلْمِلْـكِ وَشِبْهِـهِ وفِـي تَعْـدِيَـةٍ أَيْضـاً وَتَعْلِيـلٍ قُفِـي
وَزِيـدَ

قد تقدم هناك أن اللام تكون للانتهاء وقد ذكر لها هنا خمسة معان: الأول الملك نحو المال لزيد الثاني شبه الملك نحو السرج للفرس الثالث التعدية نحو ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ﴾ [مريم: ٥] الرابع التعليل نحو جئت لإكرامك الخامس الزيادة وزيادتها لتقوية العامل لضعفه بالتأخير نحو ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣] أو لكونه فرعًا كقوله تعالى: ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [هود: ١٠٧] وقد تزاد لغير ذلك كقوله تعالى: ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾ [النمل: ٧٢] وقوله واللام للملك مبتدأ وخبر وشبهه معطوف على الملك وفي تعدية متعلق بقفي أي تبع وتعليل معطوف على تعدية وزيد فعل ماض مبني للمفعول وفيه ضمير مستتر عائد على اللام. ثم قال:

وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ بِبَا وَفِي وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

يعني أن الباء وفي يشتركان في الدلالة على الظرفية والسببية فمثال دلالة الباء على الظرفية قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ۝ وَبِاللَّيْلِ﴾ [الصافات: ١٣٧ و ١٣٨] ومثال دلالتها على السببية قوله تعالى: ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ ﴾ [النساء: ١٦٠] ومثال دلالة في على الظرفية زيد في المسجد ومثال دلالة في على السببية قوله تعالى: ﴿ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٤] والظرفية في في أكثر والسببية في الباء أكثر وفهم من قوله وقد يبينان السببان أن دلالتهما على السببية قليل. والظرفية مفعول مقدم باستبن وببا متعلق باستبن وفي معطوف على ببا وقد يبينان جملة مستأنفة. ثم قال:

بِالْبَا اسْتَعِنْ وَعَدِّ عَوِّضْ أَلْصِقِ وَمِثْلَ مَعْ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا انْطِقِ

قد تقدم أن الباء تكون للظرفية والسببية والبدل وذكر لها في هذا البيت أيضًا سبعة معان الأول الاستعانة نحو كتبت بالقلم الثاني التعدية وهي المعاقبة لهمزة التعدية نحو ذهبت بزيد أي أذهبته ومثله قوله عز وجل: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠] أي لأذهب سمعهم الثالث العوض وهي الداخلة على الأثمان نحو اشتريت الفرس بألف الرابع الإلصاق نحو ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] الخامس معنى مع نحو ﴿ قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ﴾ [النساء: ١٧٠] أي مع الحق السادس معنى من يعني التي للتبعيض كقوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ [الإنسان: ٦] السابع معنى عن كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ ﴾ [الفرقان: ٢٥] وبالبا متعلق باستعن ويطلبه عدّ وعوّض فهو من باب التنازع ومثل حال من الضمير في بها وهو مضاف لمع، ومن وعن معطوفان عليه والتقدير انطق بالباء في حال كونها مماثلة في المعنى لمع ومن وعن.

ثم قال:

عَلَى لِلاِسْتِعْلا وَمَعْنَى فِي وَعَنْ

ذكر لِعلى ثلاثة معان الأول الاستعلاء وهو أصلها ويكون حسيًا كقولك ركبت على الفرس ومعنويًا كقوله:

٩٣ ـ قد استوى بِشرٌ على العراقِ

الثاني معنى في كقوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ [البقرة: ١٠٢] الثالث معنى عن كقوله:

٩٤ ـ إذا رَضيت علـيَّ بنـو قشيرٍ لعمـرُ الله أعجبنـي رِضَـاهَـا

وعلى مبتدأ خبره للاستعلاء ومعنى معطوف على للاستعلاء وهو مضاف إلى في وعن. ثم قال:

بِعَنْ تَجاوُزاً عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ
وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ بَعْدٍ وَعَلى

ذكر لعن ثلاثة معان الأول التجاوز وهو أصلها كقولك رميت عن القوس وأخذت عن زيد وفهم ذلك من قوله: عنى من قد فطن. الثاني معنى بعد كقوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩] أي بعد طبق. الثالث معنى على كقول الشاعر:

٩٥ ـ لاهِ ابن عمكَ لا أفضَلْتَ في حسبٍ عنـي ولا أنـت ديَّـانـي فتخـزُونـي

---

٩٣ ـ الرجز بلا نسبة في رصف المباني ص ٥٠٧، ولسان العرب ١٤/ ٤١٤ (سوا).

٩٤ ـ البيت من الوافر، وهو للقحيف العقيلي في أدب الكاتب ص ٥٠٧، والأزهية ص ٢٧٧، وخزانة الأدب ١٠/ ١٣٢، ١٣٣، والدرر ٤/ ١٣٥، وشرح التصريح ٢/ ١٤، وشرح شواهد المغني ١/ ٤١٦، ولسان العرب ١٤/ ٣٢٣ (رضي)، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٨٢، ونوادر أبي زيد ص ١٧٦، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١١٨، والإنصاف ٢/ ٦٣٠، وأوضح المسالك ٣/ ٤١، وجمهرة اللغة ص ١٣١٤، والجنى الداني ص ٤٧٧، والخصائص ٢/ ٣١١، ٣٨٩، ورصف المباني ص ٣٧٢، وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٥٤، وشرح ابن عقيل ص ٣٦٥، وشرح المفصل ١/ ١٢٠، ولسان العرب ١٥/ ٤٤٤ (يا)، والمحتسب ١/ ٥٢، ٣٤٨، ومغني اللبيب ٢/ ١٤٣، والمقتضب ٢/ ٣٢٠، وهمع الهوامع ٢/ ٢٨.

٩٥ ـ البيت من البسيط، وهو لذي الإصبع العدواني في أدب الكاتب ص ٥١٣، والأزهية ص ٢٧٩، وإصلاح المنطق ص ٣٧٣، والأغاني ٣/ ١٠٨، وأمالي المرتضى ١/ ٢٥٢، وجمهرة اللغة ص ٥٩٦، وخزانة الأدب ٧/ ١٧٣، ١٧٧، ١٨٤، ١٨٦، والدرر ٤/ ١٤٣، وسمط اللآلي ص ٢٨٩، وشرح التصريح ٢/ ١٥، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٣٠، ولسان العرب ١١/ ٥٢٥ (فضل) ١٣/ ١٦٧، ١٧٠ (دين)، ٢٩٥، ٢٩٦ (عنن)، ٥٣٩ (لوه)، ١٤/ ٢٢٦ (خزا)، والمؤتلف والمختلف ص ١١٨، ومغني اللبيب ١/ ١٤٧، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٨٦، ولكعب الغنوي في الأزهية ص ٩٧، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٢٦٣، ٢/ ١٢١، ٣٠٣، والإنصاف ١/ ٣٩٤، وأوضح المسالك ٣/ ٤٣، والجنى الداني ص ٢٤٦، وجواهر الأدب ص ٣٢٣، وخزانة الأدب ١٠/ ١٢٤، ٣٤٤، والخصائص ٢/ ٢٨٨، ورصف المباني ص ٢٥٤، ٣٦٨، وشرح الأشموني ٢/ ٢١٥، وشرح ابن عقيل ص ٣٦٤، وشرح المفصل ٨/ ٥٣، وهمع الهوامع ٢/ ٢٩.

وفهم من قوله وقد تجي أن إتيانها بمعنى بعد وعلى قليل وقوله:

كمَا علَى مَوْضِعَ عَنْ قَدْ جُعِلا

تتميم للبيت فإنه قد سبق في البيت الذي قبله أن على تجيء بمعنى عن إلا أن فيه إشارة للحمل والمعادلة وتجاوزًا مفعول مقدم يعني وبعن متعلق بعني وموضع منصوب على الظرفية وهو متعلق بتجي وبعده مضاف إليه. ثم قال:

شَبِّهْ بِكَافٍ وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى وَزَائِداً لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ

ذكر للكاف ثلاثة معان الأول التشبيه وهو أصلها وأكثر معانيها نحو زيد كعمرو الثاني التعليل وهو المشار إليه بقوله: (وبها التعليل قد يعني) كقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨] أي لأجل هدايته لكم وفهم من قوله قد يعني أن إتيانها للتعليل قليل. الثالث زيادتها للتأكيد وهو المشار إليه بقوله: (وزائدًا لتوكيد ورد) كقوله عز وجل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] أي ليس مثله شيء والتعليل مبتدأ وخبره قد يعني وبها متعلق بيعني وزائدًا نصب على الحال من الضمير المستتر في ورد ولتوكيد متعلق بزائدًا.

وَٱسْتُعْمِلَ ٱسْماً وَكَذَا عَنْ وَعَلَى مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلاَ

واعلم أن من حروف الجر ما يخرج عن الحرفية ويستعمل اسمًا وذلك خمسة أحرف أشار إلى ثلاثة منها بقوله: (وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا وَكَذَا عَنْ وَعَلى) يعني أن كاف التشبيه يستعمل اسمًا فقيل في الضرورة وهو مذهب سيبويه كقوله:

٩٦ ـ ورحنا بكابنِ الماء يُجْنبُ وَسْطَنا تصوَّبُ فيه العينُ طورًا وترتَقِي

وقيل في الاختيار وهو مذهب الأخفش وإليه ذهب المصنف ولذلك أطلق في قوله واستعمل اسمًا وأن عن وعلى أيضًا يستعملان اسمين وقد أشار إليهما بقوله وكذا عن وعلى أي وكذلك أيضًا يستعمل عن وعلى اسمين كما استعمل كاف التشبيه اسمًا ثم علل استعمالهما اسمين بقوله: (مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِما مِنْ دَخَلا) أي من أجل استعمالهما اسمين دخل عليهما من لأن حرف الجر لا يدخل على الحرف وإنما يدخل على الاسم، فمن دخول من على عن قوله:

٩٧ ـ فقلت للرَّكْب لما أن علا بِهِمُ من عن يمينِ الحبيَّا نظرةٌ قبلُ

---

٩٦ ـ البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ١٧٦، وأدب الكاتب ص ٥٠٥، ولسان العرب ٩/ ٣١٢ (كوف)، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ١٦٧، ١٧١، ورصف المباني ص ١٩٦.

٩٧ ـ البيت من البسيط، وهو للقطامي في ديوانه ص ٢٨، وأدب الكاتب ص ٥٠٤، وشرح المفصل=

ومن دخولها على على قوله:

٩٨ ـ غَدَتْ من عليه بَعْدَمَا تم ظمؤها تَصِلُّ وعن قيضٍ بزيزاءَ مَجْهَلِ

ومعنى عن جانب وعلى فوق واسما حال من الضمير المستتر في استعمل العائد على كاف التشبيه وعن وعلى مبتدآن خبرهما كذا ومن مبتدأ ودخلا في موضع خبره ومن أجل متعلق بدخل وكذا عليهما ثم أشار إلى الرابع والخامس مما يستعمل اسمًا بقوله:

وَمُذْ وَمُنْذُ اسمانِ حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أُولِيَا الفِعْلَ كَجِئْتُ مُذْ دَعَا

يعني أن مذ ومنذ يكونان اسمين في موضعين الأول أن يرتفع ما بعدهما نحو مذ يوم الجمعة ومنذ يومان وفهم من قوله حيث رفعا أن مذ ومنذ عنده مبتدآن لإسناد الرفع إليهما لأن المبتدأ رافع للخبر وهو أحد المذاهب فيهما خلافًا لمن قال إنهما خبران. الثاني أن يليهما فعل نحو أتيتك مذ قام زيد ومنذ دعا عمرو، وفهم من قوله أو أوليا الفعل أنهما ظرفان مضافان إلى الجملة الفعلية خلافًا لمن قال هما مبتدآن مقدر بعدهما زمان هو خبر لهما. ومذ ومنذ مبتدأ ومعطوف عليه واسمان خبر وحيث ظرف مضاف لرفع والعامل في الظرف اسمان لأنه في معنى محكوم باسميتهما وأوليا معطوف على رفعا والفعل مفعول ثان لأوليا. ثم قال:

وَإِنْ يَجُرَّا فِي مُضِيٍّ فَكَمِنْ هُمَا وفِي الحُضُورِ مَعْنَى فِي اسْتَبِنْ

بين في هذا البيت معنى مذ ومنذ إذا كانا حرفين فقال معناهما معنى من إذا كان المجرور بهما ماضيًا نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة أي من يوم الجمعة ومعنى في إذا كان المجرور بهما حاضرًا نحو ما رأيته مذ يومنا أي في يومنا وإن يجرّا شرط وفي مضي متعلق بيجرّا والفاء جواب الشرط وهما مبتدآن وخبره كمن أي فهما كمن ومعنى مفعول مقدم

= ٨/ ٤١، ولسان العرب ١٣/ ٢٩٥ (عنن)، ١٤/ ١٦٣ (حبا)، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٩٧، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٥٥، والجنى الداني ص ٢٤٣، وجواهر الأدب ص ٣٢٢، ورصف المباني ص ٣٦٧، والمقرب ١/ ١٩٥.

٩٨ ـ البيت من الطويل، وهو لمزاحم العقيلي في أدب الكاتب ص ٥٠٤، والأزهية ص ١٩٤، وخزانة الأدب ١٠/ ١٤٧، ١٥٠، والدرر ٤/ ١٨٧، وشرح التصريح ٢/ ١٩، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٣٠، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٢٥، وشرح المفصل ٨/ ٣٨، ولسان العرب ١١/ ٣٨٣ (صلل)، ١٥/ ٨٨ (علا)، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٠١، ونوادر أبي زيد ص ١٦٣، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٠٣، والأشباه والنظائر ٣/ ١٢، وأوضح المسالك ٣/ ٥٨، وجمهرة اللغة ص ١٣١٤، والجنى الداني ص ٤٧٠، وجواهر الأدب ص ٣٧٥، وخزانة الأدب ٦/ ٥٣٥، ورصف المباني ص ٣٧١، وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٦، وشرح ابن عقيل ص ٣٦٧، والكتاب ٤/ ٢٣١، ومجالس ثعلب ص ٣٠٤، ومغني اللبيب ١/ ١٤٦، ٢/ ٥٣٢، والمقتضب ٣/ ٥٣، والمقرب ١/ ١٩٦، وهمع الهوامع ٢/ ٣٦.

باستبن مضاف إلى في، وفي الحضور متعلق باستبن ولا بد من تقدير بهما فيكون التقدير استبن بهما أي اطلب بهما أي بمذ ومنذ في الحضور معنى في. ثم اعلم أن من حروف الجر ما يزاد بعده ما، وذلك خمسة أحرف أشار إلى ثلاثة منها بقوله:

وَبَعْـدَ مِـنْ وَعَـنْ وَبـاءٍ زِيـدَ مَـا فَلَـمْ تَعُـقْ عَـنْ عَمَـلٍ قَـدْ عُلِمـا

فزيادتها بعد من نحو قوله عز وجل: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ﴾ [العنكبوت: ١٢] وبعد عنْ عما قليل وبعد الباء فبما رحمة من الله وقوله فلم تعق أي لم تمنع عملها كما في المثل وما مفعول مقدم لم يسم فاعله بزيد وبعد متعلق بزيد وفي تعق ضمير مستتر عائد على ما وعن متعلق بتعق. ثم أشار إلى الرابع والخامس مما تلحقهما فقال:

وَزِيـدَ بعـدَ رُبَّ والكـافِ فَكَـفّ وَقَـدْ تَلِيهِمـا وَجَـرٌّ لَـمْ يُكَـفّ

يعني أن «ما» تزاد أيضًا بعد رب والكاف، فتارة تكفهما عن العمل كقوله عز وجل: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الحجر: ٢] وكقول الشاعر:

٩٩ ـ لعمـرك إننـي وأبـا حميـدٍ كما النشـوان والرجـل الحكيـم

وتارة لا تكفهما كقوله:

١٠٠ ـ ربمـا ضربـة بسيفٍ صقيلٍ بيـن بُصـرى وطعنـةٍ نجـلاءِ

وقوله:

١٠١ ـ ونَنْصُر مولانـا ونعلـم أنـه كما الناسِ مجرومٌ عليه وجارمُ

---

٩٩ ـ البيت من الوافر، وهو لزياد الأعجم في ديوانه ص ٩٧، والجنى الداني ص ٤٨١، وشرح شواهد المغني ص ٥٠١، والمقاصد النحوية ٣/٣٤٨. وبلا نسبة في مغني اللبيب ١/١٧٨.

ويُروى:

وأعلـم أننـي وأبـا حميـدٍ كمـا النشـوانُ والـرجـلُ الحليـمُ

١٠٠ ـ البيت من الخفيف، وهو لعدي بن الرعلاء في الأزهية ص ٨٢، ٩٤، والاشتقاق ص ٤٨٦، والأصمعيات ص ١٥٢، والحماسة الشجرية ١/١٩٤، وخزانة الأدب ٩/٥٨٢، ٥٨٥، والدرر ٤/٢٠٥، وشرح التصريح ٢/٢١، وشرح شواهد المغني ص ٧٢٥، ومعجم الشعراء ص ٢٥٢، والمقاصد النحوية ٣/٣٤٢، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٤٩٢، وجواهر الأدب ص ٣٦٩، وأوضح المسالك ٣/٦٥، والجنى الداني ص ٤٥٦، ورصف المباني ص ١٩٤، ٣١٦، وشرح الأشموني ٢/٢٩٩، ومغني اللبيب ص ١٣٧، وهمع الهوامع ٢/٣٨.

١٠١ ـ البيت من الطويل، وهو لعمرو بن براقة في أمالي القالي ٢/١٢٢، والدرر ٤/٢١٠، وسمط اللآلي ص ٧٤٩، وشرح التصريح ٢/٢١، وشرح شواهد المغني ١/٢٠٢، ٥٠٠، ٢/٧٢٥، ٧٧٨، والمؤتلف والمختلف ص ٦٧، والمقاصد النحوية ٣/٣٣٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٩٧، والجنى الداني ص ١٦٦، ٤٨٢، وجواهر الأدب ص ١٣٣، وخزانة الأدب ١٠/٢٠٧، والدرر ٦/٨١، وشرح الأشموني ٢/٢٩٩، وشرح ابن عقيل ص ٣٧١، ومغني اللبيب ١/٦٥، وهمع الهوامع ٢/٣٨، ١٣٠.

وفهم من قوله: وقد تليهما أن عملهما قليل وقد صرح به في الكافية. ثم قال:

وَحُـذِفَـتْ رُبَّ فَجَـرَّتْ بَعْـدَ بَـلْ وَالْفـا وَبَعْـدَ الـوَاوِ شـاعَ ذَا العَمَـلْ

يعني أن رب تحذف ويبقى عملها وذلك بعد بل ومثاله:

١٠٢ ـ بَـلْ بلـدٍ مـلءُ الفَجَـاجِ قَتَمُـهْ

وبعد الفاء كقوله:

١٠٣ ـ فمثلكِ حبلى قد طَرَقْتُ ومُرضع

وبعد الواو كقوله:

١٠٤ ـ وليلٍ كموجِ البحرِ أرخى سُدُولَهُ

وفهم من قوله: (وبعد الواو شاع ذا العمل) أن ذلك بعد بل والفاء غير شائع وهو مفهوم صحيح وإعراب البيت واضح. ثم قال:

وَقَـدْ يُجَـرُّ بِسِـوَى رُبَّ لَـدَى حَـذْفٍ وَبَعْضُـهُ يُـرَى مُطَّـرِدَا

يعني أن حذف حرف الجر وإبقاء عمله فيما سوى رب من حروف الجر على قسمين:

---

١٠٢ ـ الرجز لرؤبة في ديوانه ص١٥٠، والدرر ١/ ١١٤، ٤/ ١٩٤، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٧٦، ٤٣١، ٤٤٠، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤٧، ولسان العرب ١١/ ٦٥٤ (ندل)، ١٢/ ١١١ (جهرم)، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٣٥، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٢٢٥، وجواهر الأدب ص ٥٢٩، ورصف المباني ص ١٥٦، وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٩، وشرح شذور الذهب ص ٤١٧، وشرح ابن عقيل ص ٣٧٣، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٧٣، وشرح المفصل ٨/ ١٠٥، ومغني اللبيب ١/ ١١٢، وهمع الهوامع ٢/ ٣٦.

١٠٣ ـ عجزه:

فألهَيْتُها عن ذي تمائم مُغْيَلِ

والبيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ١٢، والأزهية ص ٢٤٤، والجنى الداني ص ٧٥، وجواهر الأدب ص ٦٣، وخزانة الأدب ١/ ٣٣٤، والدرر ٤/ ١٩٣، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٥٠، وشرح شذور الذهب ص ٤١٦، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٠٢، ٤٦٣، والكتاب ٢/ ١٦٣، ولسان العرب ٨/ ١٢٦، ١٢٧ (رضع)، ١١/ ٥١١ (غيل)، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٣٦، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٧٣، ورصف المباني ص ٣٨٧، وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٩، وشرح ابن عقيل ص ٣٧٢، ومغني اللبيب ١/ ١٣٦، ١٦١، وهمع الهوامع ٢/ ٣٦.

١٠٤ ـ عجزه:

عليَّ بأنواع الهموم ليبتلي

والبيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص١٨، وخزانة الأدب ٢/ ٣٢٦، ٣/ ٢٧١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٧٤، ٧٨٢، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٧٢، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٣٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٧٥، وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٠، وشرح شذور الذهب ص ٤١٥.

غير مطرد وهو المشار إليه بقوله: (وقد يجرّ) ففهم منه التقليل، وفهم من التعليل عدم الاطراد، ومنه قوله:

١٠٥ ـ إذا قيلَ أيّ الناس شرُّ قبيلةٍ   أشارتْ كُليبٍ بالأكفِّ الأصابعُ

ومطرد وهو المشار إليه بقوله: (وبعضه يرى مطردًا) وذلك في لفظ الله في القسم نحو الله لأفعلن وبعد «كم» الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر نحو بكم درهم أي بكم من درهم وذكر المرادي في هذا الفصل مواضع غير هذين لم تشتهر.

الإضافـة

قـال:

نُـونـاً تَلِـي الإعْـرَابَ أوْ تَنْـوِينَـا   مِمَّـا تُضِيـفُ احْـذِفْ كَطُـورِ سِينَـا

يعني أنك إذا أردت إضافة اسم إلى اسم حذفت ما في المضاف من نون تلي علامة الإعراب أو تنوين وشمل النون نون المثنى والمجموع على حده وما ألحق بهما نحو غلاماك وابنا زيد وصاحبو زيد وعشروك وأهلو عمرو، وشمل التنوين التنوين لظاهر نحو غلامك في غلام، والمقدر نحو دراهمك في دراهم. وطور سينا اسم جبل بالشام ويقال له أيضًا طور سينين وقد جاء بالوجهين وأصله قبل الإضافة طور فهو اسم جبل أيضًا ونونًا مفعول مقدم باحذف وتنوينًا معطوف عليه ومما متعلق باحذف.

وَٱلثَّانِيَ ٱجْرُرْ وَٱنْوِ مِنْ أَوْ فِي إِذَا   لَـمْ يَصْلُـحِ ٱلاَّ ذَاكَ وَٱلـلاَّمَ خُـذَا
لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ

وهذا الذي ذكر في هذا البيت حكم الاسم الأول من المضافين وأما الثاني فحكمه الجر وعلى ذلك نبه بقوله: (وَالثَّانِيَ اجْرُرْ) يعني أن حكم المضاف إليه الجر ثم إن الإضافة تتقدر عنده بثلاثة أحرف وإلى ذلك أشار بقوله: (وَانْوِ مِنْ أَوْ فِي إِذَا * لَمْ يَصْلُحِ ٱلاَّ ذَاكَ وَاللاَّمَ خُذَا * لمَا سِوَى ذَيْنِكَ) مثال الإضافة المقدرة بمن خاتم فضة وباب ساج ونحو ذلك وضابطه أن يكون المضاف إليه اسمًا للجنس الذي منه المضاف ومثال المقدرة بفي بل مكر الليل وضابطه أن يكون المضاف إليه اسم زمان وقع فيه المضاف وإلى هذين القسمين أشار

١٠٥ ـ البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ٤٢٠، وتخليص الشواهد ص ٥٠٤، وخزانة الأدب ٩/ ١١٣، ١١٥، والدرر ٤/ ١٩١، وشرح التصريح ١/ ٣١٢، وشرح شواهد المغني ١/ ١٢، والمقاصد النحوية ٢/ ٥٤٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ١٧٨، وخزانة الأدب ١٠/ ٤١، والدرر ٥/ ١٨٥، وشرح الأشموني ١/ ١٩٦، وشرح ابن عقيل ص ٣٧٤، ومغني اللبيب ١/ ٦١، ٢/ ٦٤٣، وهمع الهوامع ٢/ ٣٦، ٨١.

بقوله: (وانو من أو في) فقوله: (إذا لم يصلح إلا ذاك) يعني إن لم يصلح في التأويل إلا تقديرهما، وقوله: (واللام خذا لما سوى ذينك) أي قدر اللام فيما سوى ذينك القسمين وهو أكثر أقسام المضاف وشمل قوله التي للملك نحو دار زيد والتي للاستحقاق نحو باب الدار وسرج الدابة. ومن مفعول بانو وفي معطوف على من وأو للتقسيم وذاك فاعل بيصلح وهو إشارة لنية من أو في واللام مفعول بخذا والألف في خذا بدل من نون التوكيد الخفيفة ولما متعلق بخذا وما موصولة صلتها سوى ذينك وتجوّز في قوله خذا لأنه أراد به قدر. ثم اعلم أن الإضافة على قسمين: محضة، وغير محضة وقد أشار إلى القسم الأول فقال:

وَاخْصُصْ أوَّلا　　　أوْ أعْطِهِ التَّعْرِيفَ بالَّذِي تَلا

يعني أن الإضافة المحضة تفيد تخصيص الأول إن أضيف إلى نكرة نحو غلام رجل أو تعريفه إن أضيف إلى معرفة نحو غلام زيد وفهم كون القسم الأول هو المضاف إلى نكرة من ذكر المعرفة في قسميه. وأوّلاً مفعول باخصص وأو أعطه معطوف على اخصص وأو للتقسيم والتعريف مفعول ثان لأعطه وبالذي متعلق بأعطه وهو مطلوب أيضًا لاخصص لأن الاختصاص إنما يتحصل للأول بالثاني وتلا صلة للذي والذي واقع على المضاف إليه والضمير العائد على الموصول الفاعل المستتر في تلا. ثمّ أشار إلى القسم الثاني من الإضافة وهي الإضافة غير المحضة فقال:

وَإنْ يُشابِهِ المُضَافُ يَفْعَلُ　　　وَصْفاً فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لا يُعْزَلُ

يعني أن المضاف إذا كان شبيهًا بالفعل المضارع لكونه اسم فاعل أو اسم مفعول بمعنى الحال أو الاستقبال أو ما حمل عليه من أمثلة المبالغة أو الصفة المشبهة كانت إضافته غير محضة لا تفيد تخصيصًا ولا تعريفًا وإنما هي لمجرد التخفيف وذلك نحو ضارب زيد وضاربًا عمرًا وأصله ضارب زيدًا وضاربان عمرًا والمضاف مفعول بيشابه ويفعل فاعل به ويجوز العكس وهو أظهر ووصفًا حال من المضاف والفاء جواب الشرط وعن تنكيره متعلق بيعدل. ثم أتى بمثالين من الإضافة غير المحضة فقال:

كَرُبَّ رَاجِينا عَظِيمِ الأمَلِ　　　مُرَوَّعِ القَلْبِ قَلِيلِ الحِيَلِ

فرب راجينا اسم فاعل مضاف إلى الضمير ولم تفد الإضافة تخصيصًا ولا تعريفًا بل هو نكرة ولذلك أدخل عليه ربّ لاختصاصها بالنكرة وعظيم صفة مشبهة باسم الفاعل وإضافته إلى الأمل غير محضة وهو نعت لراجينا ونعت النكرة نكرة ومروّع اسم مفعول وإضافته إلى القلب غير محضة وقيل صفة مشبهة وإضافتها إلى الحيل غير محضة وهذه الصفات نعوت لراجينا ونعت النكرة نكرة. ثم قال:

وَذِي الإِضَـافَـةُ اسْمُهـا لَفْظِيَّـةْ   وَتِلْـكَ مَحْضَـةٌ وَمَعْنَـوِيَّـةْ

الإشارة بذي لأقرب القسمين وهي الإضافة غير المحضة يعني أنها تسمى لفظية لأن فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط وهي تسمى أيضًا مجازية وغير محضة والإشارة بتلك إلى أول القسمين يعني أنها تجيء محضة أي خالصة لإفادتها التخصيص أو التعريف وتسمى أيضًا معنوية لإفادتها معنى التخصيص أو التعريف وذي مبتدأ والإضافة نعت له واسمها مبتدأ ثان ولفظية خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الأول وتلك محضة ومعنوية مبتدأ وخبر. ثم قال:

وَوَصْـلُ أَلْ بِـذَا المُضَـافِ مُغْتَفَـرْ   إنْ وُصِلتْ بالثَّانِ كالجَعْدِ الشَّعَرْ
أَوْ بِـالَّـذِي لَـهُ أُضِيـفَ الثَّـانِـي   كَـزَيْـدٌ الضَّـارِبُ رأسِ الجـانِـي

الإشارة بذا إلى أقرب مذكور وهو ما إضافته غير محضة يعني أنه يغتفر دخول أل على المضاف، لكن بشرط أن تدخل على الثاني نحو الضارب الرجل والجعد الشعر أو يكون الثاني مضافًا إلى ما فيه أل نحو الحسن وجه الأب والضارب رأس الجاني فلو لم تتصل أل بالثاني ولا بما أضيف إليه الثاني لم يجز دخول أل على المضاف فلا يجوز الضارب زيد ولا الضارب صاحب زيد ,ووصل أل مبتدأ ومضاف إليه ومغتفر خبره وبذا متعلق بوصل والمضاف نعت لذا وإن وصلت شرط جوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه والجعد من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل وفعله جعد جعادة وأو بالذي معطوف على قوله بالثاني وزيد مبتدأ والضارب إلى آخر البيت خبره والجملة على حذف القول والتقدير كقولك. ثم قال:

وكَوْنُها فِي الوَصْفِ كافٍ إنْ وَقَعْ   مُثَنًّـى أَوْ جَمْعـاً سَبِيلَـهُ اتَّبَـعْ

يعني أن وجود أل في الوصف المضاف إن كان مثنى أو مجموعًا على حدة وهو الذي اتبع سبيل المثنى في كون الإعراب بحرف بعده نون واحترز به من جمع التكسير فإنه يكفي عن وجودها في المضاف إليه نحو الضاربا زيد والمكرمو عمرو وقوله سبيله اتبع أي سبيل المثنى فيما ذكر وكونها مبتدأ وإن وقع مبتدأ ثان وكاف خبره والجملة خبر الأول هذا ما أعرب به الشارح هذا البيت وهو صعب التقدير وعندي في إعرابه غير هذا الوجه وهو أن كونه مبتدأ والظاهر أنه مصدر كان التامة أي وجوده وفي الوصف متعلق به وكاف خبره وإن وقع في موضع نصب على إسقاط لام التعليل والتقدير وجوده أي أل في الوصف كاف لوقوعه أي لوقوع الوصف مثنى أو مجموعًا على حدة ويجوز في همزة إن الكسر وقد جاء كذلك في بعض النسخ فوقوع الوصف مثنى أو مجموعًا على حده شرط في الاكتفاء عن وجود أل في المتضاف إليه وسبيله مفعول باتبع والجملة في موضع الصفة لجمع، ثم قال:

وَرُبَّمَـا أَكْسَـبَ ثـانٍ أَوَّلاَ   تَـأْنِيثـاً أنْ كـانَ لِحَـذْفٍ مُـوهَـلا

يعني أن المضاف المذكور قد يكتسب التأنيث من المضاف إليه إذا كان مؤنثًا وذلك بشرط صحة الاستغناء بالثاني عن الأول وهو المنبه عليه بقوله إن كان لحذف موهلاً أي إذا كان المضاف صالحًا للحذف والاستغناء عنه بالثاني كقول الشاعر:

١٠٦ ـ مَشَيْنَ كما اهتزَّتْ رماحٌ تسفَّهَتْ أعـاليهـا مـرُّ الـريـاحِ النـواسِـمِ

فمرّ فاعل بتسفهت ولحقت التاء الفعل المسند إليه لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه وهو الرياح لأنه يجوز الاستغناء بالرياح عن مر فتقول تسفهت الرياح فلو كان المضاف إلى المؤنث مما لا يصلح الاستغناء عنه بالثاني لم يجز تأنيثه نحو قام غلام هند إذ لا يصح أن تقول قام هند وأنت تريد غلام هند وفهم من قوله وربما أن ذلك قليل وفي ذكر هذا الشرط إشعار بأنه يجوز أن يكتسب المؤنث التذكير من المضاف إليه إذا صح الاستغناء عنه بالثاني كقوله:

١٠٧ ـ رُؤيةُ الفكر ما يؤُول له الأمـ ـرُ معينٌ على اجتنابِ التَّواني

فمعين خبر عن رؤية وذكره وهو خبر عن مؤنث لاكتساب المبتدأ التذكير من المضاف إليه وهو الفكر لصحة الاستغناء بالثاني عن الأول لأنه يجوز أن يقول الفكر معين إذ العلة في ذلك واحدة وثان فاعل بأكسب وأوّلاً مفعول أول وتأنيثًا مفعول ثان وإن كان شرط جوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه ولحذف متعلق بموهلا. ثم قال:

وَلا يُضَـافُ اسْـمٌ لِمَـا بِـهِ اتَّحَـدْ مَعْنًـى وأوّلْ مُـوهِمـاً إذا وَرَدْ

يجب أن يكون المضاف مغايرًا للمضاف إليه ولو بوجه ما لأن المضاف يكتسب من المضاف إليه التخصيص أو التعريف والشيء لا يتخصص ولا يتعرف بنفسه فإن ورد من كلام العرب ما يوهم إضافة الشيء إلى نفسه أوّل ذلك بإضافة الاسم إلى اللقب نحو سعيد كرز فيؤول الأول بالمسمى والثاني بالاسم والاسم خلاف المسمى ونحو مسجد الجامع في قولهم مسجد الجامع فيؤول على حذف الموصوف والتقدير مسجد المكان الجامع ومعنى منصوب على التمييز أو على إسقاط في وموهمًا مفعول بأول وحذف معموله لاقتضاء المعنى له

---

١٠٦ ـ البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٧٥٤، وخزانة الأدب ٤/ ٢٢٥، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٨، والكتاب ١/ ٥٢، ٦٥، والمحتسب ١/ ٢٣٧، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٦٧، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/ ٢٣٩، والخصائص ٢/ ٤١٧، وشرح الأشموني ٢/ ٣١٠، وشرح ابن عقيل ص ٣٨٠، وشرح عمدة الحافظ ص ٨٣٨، ولسان العرب ٣/ ٢٨٨ (عرد)، ٤/ ٤٤٦ (صدر)، ١١/ ٥٣٦ (قبل)، ١٣/ ٤٩٩ (سنه)، والمقتضب ٤/ ١٩٧.

١٠٧ ـ البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر ٥/ ٢١، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٦٩، وهمع الهوامع ٢/ ٤٩.

وتقديره موهمًا جواز إضافة الشيء إلى نفسه.

وَبَعْضُ ٱلاسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدَا وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظاً مُفْرَدَا

ثم اعلم أن من الأسماء ما يلزم الإضافة لفظًا ومعنى ولا يخلو عنها ألبتة ومنها ما يلزمها معنى ويخلو عنها لفظًا وقد أشار إلى الأول فقال: (وَبَعْضُ الاسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدًا) يعني أن من الأسماء ما لا يستعمل إلا مضافًا نحو قصارى الشيء وحماداه وذلك على خلاف الأصل فإن الأصل في الاسم أن يستعمل مضافًا تارة وغير مضاف أخرى ثم إن من اللازم للإضافة ما يلزمها معنى ويجوز إفراده لفظًا وإلى ذلك أشار بقوله: (وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدا) وذلك نحو كل وبعض وقبل وبعد وبعض الأسماء مبتدأ ويضاف خبره وأبدًا منصوب على الظرف وبعض ذا مبتدأ وقد يأتِ خبره وحذف الياء من يأتِ استغناء بالكسرة ومفردًا حال من الضمير المستتر في يأتِ ولفظًا منصوب على إسقاط الخافض ويجوز نصبه على التمييز. ثم قال:

وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْماً امْتَنَعْ إِيلاؤُهُ اسْماً ظَاهِراً حَيْثُ وَقَعْ

يعني أن بعض الأسماء اللازمة للإضافة لفظًا ومعنى يمتنع أن تضاف إلى الظاهر فتجب إضافته للمضمر وفي هذا النوع خروج عن الأصل من وجهين لزوم الإضافة وكون المضاف إليه مضمرًا.

كَوَحْدَ لَبَّيْ وَدَوَالَيْ سَعْدَيْ وَشَذَّ إِيلاءُ يَدَيْ لِلَبَّيْ

ثم أتى من ذلك بأربعة ألفاظ فقال: (كَوَحْدَ لَبَّيْ وَدَوَالَيْ سَعْدَيْ) أما وحد فقد تقدم الكلام عليه في باب الحال وأنه لازم النصب تقول جاء زيد وحده أي منفردًا وقد جاء مضافًا إليه في قولهم في المدح نسيج وحده وفريد دهره وفي الذم في قولهم جحيش وحده وعيير وحده أما لبي فإنه أيضًا لازم الإضافة إلى الضمير نحو لبيك ومعنى لبيك إقامة على إجابتك بعد إقامة وأما دوالي فيضاف أيضًا إلى الضمير وجوبًا نحو دواليك ومعناه إدالة لك بعد إدالة وسعدي كذلك تقول سعديك ومعناه إسعادًا بعد إسعاد وقد جاء في الشعر إضافة لبي إلى الظاهر على وجه الشذوذ وعلى ذلك نبه بقوله: (وَشَذَّ إيلاءُ يَدَيْ لِلَبَّيْ) أي وشذ إضافة لبي ليدي وأشار بذلك إلى قول الشاعر:

١٠٨ ـ دعوتُ لما نابني مسوراً فلبا فلبَّي يَدَيْ مِسْوَرِ

---

١٠٨ ـ البيت من المتقارب، وهو لرجل من بني أسد في الدرر ٣/ ٦٨، وشرح التصريح ٢/ ٣٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٠، ولسان العرب ١٥/ ٢٣٩ (لبى)، والمقاصد النحوية ٣/ ٣٨١، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٢٣، وخزانة الأدب ٢/ ٩٢، ٩٣، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٤٧، وشرح أبيات سيبويه =

فأضاف لبي إلى يدي مسور وإيلاء فاعل بشذ وهو مصدر مضاف إلى المفعول الأول واللام في للبى زائدة في المفعول الثاني تقوية لضعف العامل لكونه فرعًا أعني في العمل فإن إيلاء مصدر أولى وهو متعدّ إلى اثنين بنفسه.

وَأَلْـزَمُـوا إِضَـافَـةً إِلَـى الْجُمَـلْ حَيْـثُ وَإِذْ وَإِنْ يُنَـوَّنْ يُحْتَمَـلْ
إِفْرَادُ إِذْ

ثم قال: (وألْزَمُوا إِضَافَةً إلى الجُمَلْ * حَيْثُ وَإِذْ) أما حيث فهي ظرف مكان وأما إذ فهي ظرف للزمان الماضي وكلاهما يلزم الإضافة إلى الجمل وشمل قوله الجمل الجملة الاسمية نحو جلست حيث زيد جالس والفعلية نحو جلست حيث جلس زيد وأتيتك إذ زيد قائم وإذ قام زيد ثم إن إذ تنفرد بجواز حذف الجملة بعدها وتعويض التنوين منها وإلى ذلك أشار بقوله: (وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ إِفْرَادُ إِذْ) الضمير في ينون عائد على أقرب المذكور وهو إذ أي وإن ينون إذ يحتمل الإفراد كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ﴾ [الروم: ٤ و ٥] وقوله: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤] والضمير في وألزموا عائد على العرب وحيث وإذ مفعول بألزموا وإضافة مفعول ثان وهو مقدم من تأخير وإلى الجمل متعلق بألزموا والضمير في ينوّن عائد على إذ وكذلك الهاء في إفراده. واعلم أن من أسماء الزمان ما يجري مجرى إذ في الإضافة إلى الجمل وإلى ذلك أشار بقوله:

وَمَـــا كَـــإِذْ مَعْنًـــى كَـــإِذْ أَضِـفْ جَـوَازاً نَحْـوُ حِيـنَ جَـا نُبِـذْ

يعني أن ما شابه إذ في كونه اسم زمان مبهم بمعنى الماضي يجري مجرى إذ في إضافته إلى الجملة الاسمية والفعلية جوازًا لا لزومًا نحو يوم ووقت وحين فتقول قمت يوم قام زيد وحين زيد قائم وفهم منه أنه إذا كان غير مبهم لم يضف إلى الجمل نحو نهار وكذلك إذا كان محدودًا نحو شهر فلا يجري مجرى إذ إلا إذا استوى الشبه في الأوجه المذكورة وما موصولة واقعة على أسماء الزمان الشبيهة بإذ وهو مفعول مقدم بأضف وصلتها كإذ ومعنى منصوب على إسقاط الخافض وجوازًا مصدر وصف لمصدر محذوف تقديره أضف إضافة جائزة ويحتمل أن يكون منصوبًا على الحال إذا قدرنا المصدر المحذوف معرفة والأول أظهر وكإذ الثاني متعلق بأضف وهو على حذف مضاف أي كإضافة إذ ويحتمل أن يكون في موضع الحال على أنه نعت نكرة مقدم عليها والتقدير إضافة كإضافة إذ وهو أظهر ويكون التقدير أضف ما أشبه إذ من ظروف الزمان كإضافة إذ إلى الجمل ولذلك عقبه بقوله جوازًا لأنه لو

١/ ٣٧٩، وشرح الأشموني ٢/ ٣١٢، وشرح ابن عقيل ص ٣٨٣، ٣٨٥، والكتاب ١/ ٣٥٢، ولسان العرب ١/ ٧٣١ (لبب)، ٤/ ٣٨٨ (سور)، والمحتسب ١/ ٧٨، ٢/ ٢٣، ومغني اللبيب ٢/ ٥٧٨، وهمع الهوامع ١/ ١٩٠.

لم يقل جوازًا لفهم منه أنها تضاف إلى الجمل لزومًا وقوله حين جا نبذ مثال لإضافة حين للجملة الفعلية وهو متعلق بنبذ ومعنى نبذ: طرح. ثم قال:

وَابْنِ أوَ أعْرِبْ ما كإذْ قَدْ أُجْرِيا   وَاخْتَـرْ بِنَـا مَتْلُـوِّ فِعْـلٍ بُنِيـا
وَقَبْـلَ فِعْـلٍ مُعْـرَبٍ أوْ مُبْتَـدَا   أعْـرِبْ وَمَـنْ بَنَـى فَلَـنْ يُفَنَّـدَا

يعني أن ما جرى من أسماء الزمان مجرى إذ فأضيف إلى الجملة يجوز فيه حينئذ البناء والإعراب إلا أن الجملة إذا كانت مصدرة بفعل مبني اختير البناء، وشمل قوله فعل بنيا الماضي كقوله:

١٠٩ ـ على حين ألهى الناس جل أُمُورِهم

والمضارع المبني كقوله:

١١٠ ـ علـى حيـنَ يستصبيـنَ كـل حليـم

وإن كانت الجملة المضاف إليها مصدرة بالفعل المعرب وهو المضارع العاري عن موانع الإعراب نحو قول الله عز وجل ﴿هذا يوم ينفع﴾ أو بالمبتدأ نحو قول الشاعر:

١١١ ـ ألم تعلمي يا عمركِ الله أنني   كـريـمٌ علـى حيـن الكـرامُ قليـلُ

فالوجه الإعراب، وهو متفق عليه ولذلك قال: (وقبل فعل معرب أو مبتدا * أعرب)

---

١٠٩ ـ عجزه:

فَنَدْلاً زُرَيقَ المالِ نَدْلَ الثعالبِ

والبيت من الطويل، وهو لأعشى همدان في الحماسة البصرية ٢/ ٢٦٢، ٢٦٣، ولشاعر من همدان في شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٧١، ٣٧٢، ولأعشى همدان أو للأحوص أو لجرير في المقاصد النحوية ٣/ ٤٦، وهو في ملحق ديوان الأحوص ص ٢١٥، وملحق ديوان جرير ص ١٠٢١، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٢٩٣، وأوضح المسالك ٢/ ٢١٨، وجمهرة اللغة ص ٦٨٢، والخصائص ١/ ١٢٠، وسر صناعة الإعراب ص ٥٠٧، وشرح الأشموني ١/ ٢٠٤، وشرح التصريح ١/ ٣٣١، وشرح ابن عقيل ص ٢٨٩، والكتاب ١/ ١١٥، ولسان العرب ٩/ ٧٠ (خشف)، ١١/ ٦٥٣ (ندل).

١١٠ ـ صدره:

لأجتذِبَنْ منهنَّ قلبي تحلُّمًا

والبيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٣٥، وخزانة الأدب ٣/ ٣٠٧، والدرر ٣/ ١٤٥، وشرح الأشموني ٢/ ٣١٥، وشرح التصريح ٢/ ٤٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٣، ومغني اللبيب ٢/ ٥١٨، والمقاصد النحوية ٣/ ٤١٠، وهمع الهوامع ١/ ٢١٨.

١١١ ـ البيت من الطويل، وهو لمبشر بن هذيل في ديوان المعاني ١/ ٨٩، ولموبال بن جهم المذحجي في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٨٤، ولمبشر بن هذيل أو لموبال بن جهم في المقاصد النحوية ٣/ ٤١٢، وبلا نسبة في الدرر ٣/ ١٤٧، وشرح الأشموني ٢/ ٣١٥، ومغني اللبيب ٢/ ٥١٨، وهمع الهوامع ١/ ٢١٨.

وأجاز الكوفيون فيه البناء وتبعهم الناظم ولذلك قال: (ومن بنى فلن يفندا) ويؤيده قراءة نافع ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩] وأن قوله على حين الكرام قليل روي بفتح حين. والتفنيد التكذيب والذي يبنى عليه الظرف في هذا الفصل الفتح ولم ينبه عليه الناظم وما موصولة واقعة على أسماء الزمان الجارية مجرى إذ وهي مفعولة باعرب ومطلوبة لابن فهو من باب التنازع وأو للتخيير وصلة ما قد أجريا وكإذ متعلق بأجريا وقصر بنا لضرورة الوزن وبنيا في موضع الصفة لفعل وقبلٍ متعلق بأعرب وأو للتقسيم ومن شرط في موضع رفع بالابتداء وخبره بنى والفاء جواب الشرط. ثم قال:

وألْــزَمُــوا إذَا إضَــافَــةً إلــى ... جمَــلِ الأفْعــالِ كَهُــنْ إذَا اعتَلَــى

يعني أن العرب ألزمت إذا الإضافة إلى الجمل الفعلية ويعني بإذا الظرفية دون الفجائية والجملة بعدها في موضع جر عند الجمهور والعامل فيها جوابها على المشهور وإذا مفعول أول بألزموا وإضافة مفعول ثان وإلى متعلق بإضافة وهن فعل أمر من هان يهون ضد صعب. ثم قال:

لِمُفْهِــمِ اثْنَيْــنِ مُعَــرَّفٍ بِــلا ... تَفَــرُّقٍ أُضِيــفَ كِلْتــا وَكِــلاَ

من الأسماء اللازمة للإضافة لفظًا ومعنى كلتا وكلا وفهم من قوله لمفهم اثنين أنهما لا يضافان للمفرد وشمل مفهم اثنين المثنى نحو كلا الرجلين وضميره نحو كلاهما وما دل عليه نحو كلانا واسم الإشارة نحو كلا ذينك وفهم من قوله معرف أنهما لا يضافان إلى نكرة فلا يقال كلا رجلين وفهم من قوله بلا تفرق أنه يقال كلا زيد وعمرو وقد جاء في ضرورة الشعر كقوله:

١١٢ ـ كلا أخي وخليلي واجدي عضداً ... فــي النــائبــات وإلمــام الملمّــاتِ

ومعرف نعت لمفهم واللام فيه متعلقة بأضيف وكذلك كلا ولا زائدة بين الجار والمجرور.

وَلاَ تُضِــفْ لِمُفْــرَدٍ مُعَــرَّفِ ... أَيًّــا وَإِنْ كَــرَّرْتَهَــا فَــأَضِــفِ
أَوْ تَنْوِ ٱلاَجزَا وَٱخْصُصَنْ بِٱلْمَعْرِفَهْ ... مَـوْصُـولَـةً أَيًّا وَبِـٱلْعَـكْسِ ٱلصِّفَـهْ

ثم قال: (وَلا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفٍ * أيًّا) من الأسماء اللازمة للإضافة معنى دون لفظ

---

١١٢ ـ البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٤٠، والدرر ٣/ ١١٢، وشرح الأشموني ٢/ ٣١٧، وشرح التصريح ٢/ ٤٣، وشرح شواهد المغني ص ٥٥٢، وشرح ابن عقيل ص ٣٩٠، ومغني اللبيب ص ٢٠٣، والمقاصد النحوية ٣/ ٤١٩، وهمع الهوامع ٢/ ٥٠.

أي وقوله ولا تضف نهي أن تضاف أي لمفرد معرف وفهم منه أنها تضاف للجمع والمثنى مطلقًا نكرة كان أو معرفة نحو أي رجال وأي رجلين وأي الرجال وأي الرجلين وفهم منه أيضًا أنها تضاف للمفرد النكرة نحو أي رجل ويمتنع أن تضاف إلى المفرد والمعرفة إلا في صورتين أشار إلى الأول بقوله:

(وَإنْ كَرَّرْتَها فَأَضِفِ) يعني أنك إذا كررت أيًا جاز أن تضيفها إلى المفرد المعرفة نحو أي زيد وأي عمرو عندك يعني أي الرجلين قيل ولا تأتي إلا في الشعر كقوله:

١١٣ ـ ألا تسألون الناس أيّي وأيُّكم ... غداة التقينا كان خيرًا وأكرمَا

ثم أشار إلى الصورة الثانية بقوله: (أَوْ تَنْوِ الْأجْزَا) أي يجوز إضافتها إلى المفرد المعرفة إذا نويت أجزاء ذلك الاسم كقولك أي زيد ضربت والتحقيق أنها في هذه الصورة مضافة إلى الجمع لأن التقدير أي أجزائه ضربت ولذلك يكون الجواب يده أو رأسه. ثم اعلم أن أيًا بالنظر إلى إضافتها إلى المعرفة والنكرة على ثلاثة أقسام أشار إلى القسم الأول منها بقوله: (وَاخْصُصَنْ بالمَعْرِفَهْ * مَوْصُولَةً أَيًا) يعني أن أيًا إذا كانت موصولة تختص بإضافتها إلى المعرفة نحو مررت بأي الرجال هو أفضل وأيهم هو أكرم ثم أشار إلى الثاني بقوله: (وَبالعَكْسِ الصِّفَهْ) يعني أن أيًا إذا كانت صفة بعكس الموصولة، وهي أنها تختص بإضافتها إلى النكرة نحو مررت برجل أي رجل وكذلك إذا كانت حالاً كقولك جاء زيد أيّ فارس ثم أشار إلى الثالث بقوله:

وَإنْ تَكُنْ شَرْطاً أوِ اسْتِفْهامَا ... فَمُطْلَقاً كَمِّلْ بِها الكَلامَا

يعني أن أيًا إذا كانت شرطًا أو استفهامًا جاز أن تضاف إلى المعرفة والنكرة نحو أيّ رجل تضرب أضربه وأيّ الرجال تكرم أكرمه وأيّ رجل عندك وأيّ رجال عندك وأيًا مفعول بتضف وإن كررتها شرط وجوابه فأضف وحذف مفعول فأضف والمجرور المتعلق به لدلالة ما تقدم عليه والتقدير فأضفها للمعرفة، وأو تنو معطوف على كررتها فهو شرط والتقدير وإن كررتها أو نويت الأجزاء فأضفها، وفيه نظر لأن ما عطف على الشرط شرط وتقدم عليه فأضف وهو جواب ولا يجوز تقديم الجواب على الشرط ولم أرَ فيما وقفت عليه من كلام العرب مثل هذا التركيب ونظيره إن قام زيد فأكرمه أو يقعد على أن الإكرام مرتب على الفعلين ويتخرج على أن يكون حذف إن الشرطية قبل تنو على مذهب من أجاز ذلك فيكون التقدير أو إن تنو الأجزاء فأضف وحذف فأضف لدلالة الأول عليه. فإن قلت مذهب من أجاز ذلك أن الفعل يرتفع بعد حذف إن كقوله:

---

١١٣ ـ البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٣١٧/٢، وشرح ابن عقيل ص ٣٩١، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٢٣.

١١٤ ـ وإنسانُ عينـي يحسـر المـاء تـارةً   فيَبْدُو ....

قلت يجوز أن يكون تنو مرفوعًا واكتفي بالكسرة عن الياء كقوله تعالى: ﴿والليل إذا يسر﴾ في قراءة من حذف الياء أو تكون حذفت من تنو لالتقاء الساكنين على مذهب من لا يعتد بحركة الثقل في أل. وقوله أيًا مفعول باخصصن وبالمعرفة متعلق به وموصولة حال من أي مقدم عليها والصفة مبتدأ خبره بالعكس وإن تكن شرطًا شرط جوابه فمطلقًا إلى آخر البيت ومطلقًا حال من أي يعني مضافة إلى المعرفة أو النكرة ومعنى كمل بها الكلام أي الكلام الذي هي جزؤه لأنها مع ما أضيفت إليه جزء كلام.

ثم قال:

وأَلْزَمُوا إضَافَةً لَدُنْ فَجَرّ

لدن من الأسماء اللازمة للإضافة لفظًا ومعنى ومعناها قيل بمعنى عند وقيل هي لأول غاية من الزمان والمكان وفهم من قوله فجرّ أنها لا تضاف إلا للمفرد وجعل المرادي قوله فجر شاملاً للجر في اللفظ والمحل لتندرج الجملة وجعل من إضافتها إلى الجملة قوله:

١١٥ ـ لَدُنْ شَبَّ حتّى شابَ سُودُ الذوائبِ

والفعل عند المصنف في نحو هذا على تقدير أن قال في الكافية:

واثـــر ربـــت ولـــدن إن قـــدرا   مـن قبـل فعـل نحـو مـن لـدن قـرا

وأجاز المرادي أيضًا أن يضاف إلى الجملة الاسمية كقوله: لدن أنت يافع، وليس فيه دليل لاحتمال أن تكون الجملة صفة لزمان محذوف تقديره لدن وقت أنت فيه يافع وقد سمع نصب غدوة بعد لدن وقد أشار إليه بقوله:

---

١١٤ ـ عجزه:

فيبدو وتاراتٍ يجُمّ فَيَغْرَقُ

والبيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٤٦٠، وخزانة الأدب ٢/ ١٩٢، والدرر ٢/ ١٧، والمقاصد النحوية ١/ ٥٧٨، ٤/ ٤٤٩، ولكثير في المحتسب ١/ ١٥٠، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٠٣، ٧/ ٢٥٧، وأوضح المسالك ٣/ ٣٦٢، وتذكرة النحاة ص ٦٦٨، وشرح الأشموني ١/ ٩٢، ومجالس ثعلب ص ٦١٢، ومغني اللبيب ٢/ ٥٠١، والمعرب ١/ ٨٣، وهمع الهوامع ١/ ٩٨.

١١٥ ـ صدره:

صريعُ غوانٍ راقهنّ ورُقْنَه

والبيت من الطويل، وهو للقطامي في ديوانه ص ٤٤، وخزانة الأدب ٧/ ٧٦، والدرر ٣/ ١٣٧، وسمط اللآلي ص ١٣٢، وشرح التصريح ٢/ ٤٦، وشرح شواهد المغني ص ٤٥٥، ومعاهد التنصيص ١/ ١٨١، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٢٧، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٤٧، وأوضح المسالك ٣/ ١٤٥، وتخليص الشواهد ص ٢٦٣، وشرح الأشموني ٢/ ٣١٨، ومغني اللبيب ص ١٥٧، وهمع الهوامع ١/ ٢١٥.

وَنَصْبُ غُدْوَةٍ بِها عنهُمْ نَدَرْ

يعني أنه قد نصب غدوة بعد لدن كقول ذي الرمة:

١١٦ ـ لدن غدوةً حتى إذا امتدَّتِ الضحى وحثَّ القطين الشَّحْشَحانُ المكلَّفُ

ونصبه قيل على تشبيه لدن باسم الفاعل المنون وقيل على إضمار كان الناقصة وقيل على التمييز وقد سمى بعض المتأخرين تنوين غدوة مع لدن تنوين الفرق ولدن مفعول أول بألزموا وإضافة مفعول ثان ومفعول فجر محذوف تقديره فجر ما أضيف إليه ونصب مبتدأ خبره ندر وبها متعلق نصب. ثم قال:

وَمَـعَ مَـعْ فِيهـا قَلِيـلٌ وَنُقِـلْ فَتْـحٌ وَكَسْـرٌ لِسُكُـونٍ يَتَّصِـلْ

من الأسماء اللازمة للإضافة مع وهي اسم لموضع الاجتماع ملازمة للظرفية وتفرد فيلزم نصبها على الحال نحو جاء الزيدان معًا أي جميعًا وقد حكي جرها وحكى سيبويه من قولهم ذهبت من معه وقوله مع فيها قليل يعني أن فيها لغتين فتح العين وسكونها ولغة السكون قليلة وقوله ونقل فتح وكسر يعني في لغة السكون إذا التقت العين الساكنة مع ساكن بعدها وجب تحريكها فمن حركها بالفتح فتخفيف ومن حركها بالكسر فعلى أصل التقاء الساكنين وقول المرادي هما مرتبان لا مفرعان غير صحيح بل هما مفرعان لا مرتبان لأن لغة الفتح لا يحدث الساكن فيها حكمًا وإنما يحدثه في الساكنة ويدل على صحة ما ذكرته قوله لسكون فجعل الفتح والكسر لأجل السكون ومع معطوف على لدن في البيت الذي قبله والتقدير وألزموا إضافة لدن ومع ومع الساكن العين مبتدأ وقليل خبره وفيها متعلق بقليل ولا يصح أن يكون مع المفتوح العين مبتدأ والجملة بعده خبر لأن ذلك لا يؤخذ منه حكم مع في لزومها الإضافة بل يؤخذ منه أن فيها لغتين فقط بخلاف الإعراب الأول. ثم قال:

وَاضْمُمْ بِنـاءً غَيْرًا أنْ عَدِمْـتَ مـا لَـهُ أُضِيـفَ نـاوِيـاً مـا عُـدِمَـا

غير من الأسماء اللازمة للإضافة وقد تخلو منها لفظًا وذلك مفهوم من قوله إن عدمت ما له أضيف يعني إن عدمته في اللفظ وقوله ناويًا ما عدما يعني أن المضاف إليه يكون محذوفًا لفظًا ومنويًا معنى وفهم منه أنه إن لم يعدم المضاف إليه لم يبنَ على الضم وأنه إن حذف ولم ينو لم يبن أيضًا على الضم وأن المعنى ناويًا معنى ما عدم دون لفظه فهو على حذف مضاف لأنه إذا نوي لفظه ومعناه كان معربًا كما لو لفظ بالمضاف إليه وغير مفعول باضمم وبناء مصدر في موضع الحال أي بانيًا وإن عدمت شرط وما مفعول بعدمت واقع على

---

١١٦ ـ البيت من الطويل، وهو في ديوان ذي الرمة ص ١٥٦٥، وشرح المفصل ٤/ ١٠٢، ولسان العرب ٢/ ٤٩٦ (شحح)، ١٣/ ٣٨٣ (لدن).

المضاف إليه وأضيف صلة لما وله متعلق بأضيف والضمير العائد من الصلة إلى الموصول الهاء في له والضمير في أضيف عائد على غير وناويًا حال من الفاعل باضمم أو من التاء في عدمت وما مفعول بناويًا وهي واقعة على المضاف إليه وصلته عدمًا. ثم قال:

قَبْـلُ كَغَيْـرُ بَعْـدُ حَسْـبُ أَوَّلُ وَدُونَ وَالجِهَـاتُ أَيْضـاً وَعَـلُ

لما قدم حكم غير وهو أنها تبنى على الضم إذا قطعت عن الإضافة ونوي المضاف إليه ألحق بغير في ذلك الحكم قبل وما بعده فقبل وبعد نحو قوله عز وجل: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾ [الروم: ٤] وحسب كقولك ما عندي غير درهم حسب وأول نحو ابدأ بذا من أول ودون نحو من دون والجهات يعني الجهات الست وهي يمين وشمال وفوق وتحت ووراء وأمام تقول جئتك من تحت ومن فوق وعن يمين وشمال فهذه كلها تبنى على الضم كغير إذا عدم ما أضيف إليه ونوي معناه دون لفظه. ثم قال:

وأعْـرَبُـوا نَصْبـاً إذَا مـا نُكِّـرَا قَبْـلاً وَمـا مِـنْ بَعْـدِهِ قَـدْ ذُكِـرَا

هذا تصريح بما فهم من قوله ناويًا ما عدما فإنه إن لم ينو لم يبنَ على الضم فلم يبقَ إلا الإعراب وهو الأصل إلا أن قوله نصبًا يوهم أنه لا يعرب حال قطعه عن الإضافة إلا بالنصب وليس كذلك بل يعرب بالنصب إن كان ظرفًا كقوله:

١١٧ ـ فساغ لي الشرابُ وكنت قبلاً أكـاد أغـصُّ بـالمـاء الـزلال

وبالجر إذا دخل عليه حرف الجر نحو قوله عز وجل: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلٍ وَمِن بَعْدٍ﴾ [الروم: ٤] في قراءة من جر ونوّن وكأنه استغنى عن ذكر الجر لشمول المفهوم الأول له وخص النصب بالذكر لكثرته. والحاصل أن قبلاً وما بعدها لها أربعة أحوال تصريح بالمضاف إليه ونيته معنى ولفظًا وعدمه لفظًا ومعنى وهي في هذه الأحوال الثلاثة معربة وعدم ذكر المضاف إليه ونيته معنى لا لفظًا وهي في هذه الحالة مبنية على الضم وإنما بنيت في هذه الصورة لأن لها شبهًا بالحرف لتوغلها في الإبهام فإذا انضم إلى ذلك تضمن معنى الإضافة ومخالفة النظائر بتعريفها بمعنى ما هي مقطوعة عنه كمل بذلك شبه الحرف فاستحقت البناء وبنيت على الضم لأنه أقوى الحركات تنبيهًا على عروض شبه البناء وقبل مبتدأ وخبره كغير ويجوز ضبط غير وقبل بالضم من غير تنوين وبالتنوين والرفع وهو الأصل

---

١١٧ ـ البيت من الوافر، وهو ليزيد بن الصعق في خزانة الأدب ١/٤٢٦، ٤٢٩، ولسان العرب ١٢/١٥٤ (حمم)، ولعبد الله بن يعرب في الدرر ٣/١١٢، والمقاصد النحوية ٣/٤٣٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/١٥٦، وتذكرة النحاة ص ٥٢٧، وخزانة الأدب ٦/٥٠٥، ٥١٠، وشرح الأشموني ٢/٣٢٢، وشرح التصريح ٢/٥٠، وشرح ابن عقيل ص ٣٩٧، وشرح قطر الندى ص ٢١، وشرح المفصل ٤/٨٨، وهمع الهوامع ١/٢١٠، ويروى «الفرات» و «الحميم» مكان «الزلال».

لأنها أسماء ليس فيها ما يوجب البناء ووجه الضم أنه ذكرها على الحالة التي تكون عليها في حال قطعها عن الإضافة وأما بعد ودون وما بينهما فيتعين فيها الضم من غير تنوين إذ لا يستقيم الوزن إلا به ووجهه ما تقدم في قبل وغير وهي معطوف على قبل والجهات وعلى كذلك والواو في أعربوا تعود على العرب ونصبًا مصدر في موضع الحال أي ناصبين ويجوز أن يكون منصوبًا على حذف الجار أي بنصب وقبلاً مفعولاً بأعربوا ولا يجوز فيه الضم كما جاز فيما قبل إذ لا وجه فيه للضم وما موصولة معطوفة على قبل وصلتها قد ذكرا ومن متعلق بذكر وغير داخل فيما بعد قبل لأنه قال قبل كغير ونطق بعل مبنيًا على الضم ووجهه ما تقدم في بعد ودون. ثم قال:

وَمـا يَلِـي المُضَـافَ يَـأْتِـي خَلَفَـا عَنْـهُ فِـي الإعْـرَابِ إذَا مـا حُـذِفـا

ما يلي المضاف هو المضاف إليه والغرض بهذا الكلام الإعلام بأن المضاف قد يحذف ويقام المضاف إليه مقامه في الإعراب كقوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾ [البقر: ٩٣] أي حب العجل وكقوله عز وجل: ﴿وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يونس: ٨٢] أي أهل القرية وما موصولة وهي مبتدأ وصلتها يلي المضاف وخبرها يأتي خلفًا ونصب خلفًا على الحال من الضمير في يأتي العائد على ما وعنه متعلق بخلفًا وفي الإعراب متعلق بيأتي وإذا متعلق بخلفًا أو بيأتي. ثم قال:

ورُبَّمَـا جَـرُّوا الَّـذِي أبْقَـوْا كمَـا قَـدْ كـانَ قَبْـلَ حَـذْفِ مـا تَقَـدَّمَـا

الوجه في حذف المضاف أن ينوب عنه المضاف إليه في الإعراب كما تقدم وقد يجيء المضاف إليه مجرورًا كما لو صرح بالمضاف والذي أبقوا هو المضاف إليه لأنه هو الباقي بعد حذف المضاف ومعنى قوله أبقوا كما إلى آخر البيت أي تركوه على الحالة التي كان عليها قبل حذف المضاف وهي الجر وفهم من قوله وربما أن ذلك قليل وفيه مع قلته شرط نبه عليه بقوله:

لَكِنْ بِشَـرْطِ أنْ يَكُـونَ مـا حُـذِفْ مُمَـاثِـلاً لِمَـا عَلَيْـهِ قَـدْ عُطِـفْ

يعني أنه لا يجوز بقاء المضاف إليه مجرورًا إذا حذف المضاف إلا بشرط أن يكون المحذوف معطوفًا على ما قبله لفظًا ومعنى كقوله:

١١٨ ـ أكـلَّ امـرىءٍ تحسبيـنَ امـرأً ونـارٍ تـوقَّـدُ بـالليـلِ نـارا

---

١١٨ ـ البيت من المتقارب، وهو لأبي دؤاد في ديوانه ص ٣٥٣، والأصمعيات ص ١٩١، وأمالي ابن الحاجب ١/ ١٣٤، ٢٩٧، وخزانة الأدب ٩/ ٥٩٢، ١٠/ ٤٨١، والدرر ٥/ ٣٩، وشرح التصريح ٢/ ٥٦، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٩٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠٠، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٠٠، وشرح =

فنار مضاف إليه كل وحذف كل وبقي نار مجرورًا لأن المضاف الذي هو كل معطوف على كل المنطوق به المضاف إلى امرىء وما موصولة واقعة على المضاف وحذف صلتها وهي اسم يكون ومماثلاً خبر يكون ولما متعلق به وما موصولة وصلتها قد عطف وعليه متعلق بعطف وفي عطف ضمير يعود على ما والضمير في عليه عائد على المعطوف عليه. ثم قال:

وَيُحْـذَفُ الثَّـانِـي فَيَبْقَـى الأَوَّلُ كَحَـالِـهِ إذَا بِـهِ يَتَّصِـلُ

يعني أن الثاني الذي هو المضاف إليه يحذف ويبقى الأول الذي هو المضاف على الحالة التي كان عليها مع اتصال المضاف به من حذف التنوين إن كان مفردًا أو النون إن كان مثنى أو مجموعًا على حده لكن بشرط نبه عليه بقوله:

بِشَـرْطِ عَطْـفٍ وَإضَـافَـةٍ إلَـى مِثْـلِ الَّـذِي لَـهُ أَضَفْـتَ الأَوَّلاَ

يعني أن بقاء المضاف إذا حذف المضاف إليه على الحالة التي كان عليها مشروط بأن يعطف عليه اسم مضاف إلى مثل المضاف إليه الأول وذلك مثل قولهم قطع الله يد ورجل من قالها أي قطع الله يد من قالها فحذف من قالها وبقي يد غير منون كما كان مع وجود المضاف إليه لأنه قد عطف رجل مضافًا إلى مثل المحذوف، ومنه قول الشاعر:

١١٩ ـ يا من رأى عارضاً يسرُّ به بيـن ذِراعَـي وجبهـةِ الأسـدِ

فذراعي مضاف إلى محذوف مثل الذي أضيف إليه المعطوف عليه وكحاله في موضع الحال من الأول وإذا متعلق بالاستقرار العامل في كحاله وهي مضافة إلى يتصل وبه متعلق بيتصل وبشرط متعلق بيحذف وإلى متعلق بإضافة والذي واقع على المضاف إليه المحذوف وصلته أضفت وله متعلق به والضمير المجرور عائد على الموصول. ثم اعلم أن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد فلا يفصل بينهما كما لا يفصل بين أبعاض الكلمة إلا في

المفصل ٣/ ٢٦، والكتاب ١/ ٦٦، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٤٥، ولعدي بن زيد في ملحق ديوانه ص ١٩٩، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٤٩، والإنصاف ٢/ ٤٧٣، وأوضح المسالك ٣/ ١٦٩، وخزانة الأدب ٤/ ٤١٧، ٧/ ١٨٠، ورصف المباني ص ٣٤٨، وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٥، وشرح ابن عقيل ص ٣٩٩، وشرح المفصل ٣/ ٧٩، ١٤٢، ٨/ ٥٢، ٩/ ١٠٥، والمحتسب ١/ ٢٨١، ومغني اللبيب ١/ ٢٩٠، والمقرب ١/ ٢٣٧، وهمع الهوامع ٢/ ٥٢.

١١٩ ـ البيت من المنسرح، وهو للفرزدق في خزانة الأدب ٢/ ٣١٩، ٤/ ٤٠٤، ٥/ ٢٨٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٩، وشرح المفصل ٣/ ٢١، والكتاب ١/ ١٨٠، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٥١، والمقتضب ٤/ ٢٢٩، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ١٠٠، ٢/ ٢٦٤، ٣٩٠، وتخليص الشواهد ص ٨٧، وخزانة الأدب ١٠/ ١٨٧، والخصائص ٢/ ٤٠٧، ورصف المباني ص ٣٤١، وسر صناعة الإعراب ص ٢٩٧، وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٦، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٠٢، ولسان العرب ٣/ ٩٢ (بعد)، ١٥/ ٤٩٢ (يا)، ومغني اللبيب ٢/ ٣٨٠، ٦٢١.

ضرورة الشعر هذا مذهب جمهور النحويين وأما الناظم فالفصل عنده بين المضاف والمضاف إليه على قسمين جائز في السعة ومخصوص بالضرورة وقد أشار إلى الأول بقوله:

فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ ما نَصَبْ مَفْعُولاً أوْ ظَرْفاً أجِزْ وَلَمْ يُعَبْ

فَصْلُ يَمِينٍ

فجعل الجائز في السعة ثلاثة أنواع: الأول أن يكون المضاف شبيهًا بالفعل والفصل بينهما بمفعول المضاف فشمل نوعين الأول المصدر كقراءة ابن عامر ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أولادَهُم شُركائهم﴾ [الأنعام: ١٣٧] بنصب أولادهم وجر شركائهم وأصله قتل شركائهم أولادهم ففصل بالمفعول بين المضاف والمضاف إليه لأن المضاف مصدر والمصدر شبيه بالفعل. الثاني اسم الفاعل كقوله عز وجل في قراءة بعضهم: ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مخلفُ وَعْدَهُ رُسُلَهُ﴾ [إبراهيم: ٤٧] ففصل بين مخلف ورسله بالمفعول وهو وعده لأن المضاف اسم الفاعل واسم الفاعل شبيه بالمضاف هذا معنى قوله: (فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولاً) النوع الثاني أن يكون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بظرف معمول المضاف كقوله:

١٢٠ ـ كناحتِ يوماً صخرةٍ بعسيلِ

وهذا معنى قوله أو ظرفًا وفهم منه جواز الفصل بالمجرور إذ الظرف والمجرور من واد واحد ومن ذلك قوله:

لا أنت معتاد في الهَيْجَا مصابرة

ففصل بين معتاد ومصابرة بقوله الهيجا. النوع الثالث الفصل بالقسم ومنه ما حكى الكسائي هذا غلام والله زيد ففصل بين غلام وزيد بالقسم وهذا معنى قوله ولم يعب فصل يمين. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

وَاضْطِرَاراً وُجِدَا بِأجْنَبِيّ أوْ بِنَعْتٍ أوْ نِدَا

فجعل الفصل للاضطرار ثلاثة أنواع: الأول أن يكون الفاصل أجنبيًا يعني أجنبيًا عن المضاف كقوله:

---

١٢٠ ـ صدره:

فَرِشْنِي بخير لا أكون ومدحتي

والبيت من الطويل وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٨٤، والدرر ٥/ ٤٣، وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٨، وشرح التصريح ٢/ ٥٨، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٢٨، ولسان العرب ١١/ ٤٤٧ (عسل)، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٨١، وهمع الهوامع ٢/ ٥٢.

١٢١ ـ كما خط الكتاب بكفِّ يوماً يهـــوديٍّ يقـــاربُ أو يــزيـــلُ

ففصل بين كف ويهودي بيوم وهو أجنبي من المضاف أي غير معمول له. الثاني أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنعت أي ينعت المضاف كقول الشاعر:

١٢٢ ـ نجوتُ وقد بلَّ المراديُّ سيفَهُ من ابن أبي شيخِ الأباطحِ طالِبِ

أراد ابن أبي طالب شيخ الأباطح وهو المراد بقوله أو بنعت. الثالث النداء كقول الشاعر:

١٢٣ ـ وفاق كعب بجيرٍ منقذٌ لك منْ تعجيـلِ تهلكـــةٍ والخُلْـدِ فـي سقـرِ

وهو المراد بقوله أو ندا وفصل مفعول مقدم بأجز وهو مصدر مضاف إلى المفعول وشبه فعل نعت لمضاف وما موصولة واقعة على الفاصل وصلتها نصب والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره نصبه وهي فاعل بفصل ومفعولاً أو ظرفًا حالان من ما أو من الضمير المحذوف وتقدير البيت أجز أن يفصل المضاف منصوبه في حال كونه مفعولاً أو ظرفًا وفصل يمين مفعول لم يسم فاعله بيعب وهو مصدر مضاف إلى الفاعل والتقدير لم يعب أن يفصل اليمين المضاف واضطرارًا مفعول له وهو تعليل لوجد وفي وجد ضمير عائد على الفصل وبأجنبي متعلق بوجد.

المضاف إلى ياء المتكلم

آخِرَ مَـا أُضِيـفَ لِلْيَـا اكْسِـرْ إذَا لَـمْ يَـكُ مُعْتَـلاً كَـرَامِ وَقَـذَا
أَوْ يَـكُ كَـابْنَيْـنِ وَزَيْـدِيـنَ فَـذِي جَمِيعُهَـا الْيَا بَعْـدُ فَتْحُهَـا احْتُـذِي
وَتُـدْغَـمُ الْيَـا فِيـهِ وَالْـوَاوُ وَإِنْ مَـا قَبْـلَ وَاوٍ ضُـمَّ فَـاكْسِـرْهُ يَهُـنْ

---

١٢١ ـ البيت من الوافر، وهو لأبي حية النميري في الإنصاف ٢/ ٤٣٢، وخزانة الأدب ٤/ ٢١٩، والدرر ٥/ ٤٥، وشرح التصريح ٢/ ٥٩، والكتاب ١/ ١٧٩، ولسان العرب ١٢/ ٣٩٠ (عجم)، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٧٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٨٩، والخصائص ٢/ ٤٠٥، ورصف المباني ص ٦٥، وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٨، وشرح ابن عقيل ص ٤٠٣، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٩٥، وشرح المفصل ١/ ١٠٣، ولسان العرب ٤/ ١٥٨ (حبر)، والمقتضب ٤/ ٣٧٧، وهمع الهوامع ٢/ ٥٢.

١٢٢ ـ البيت من الطويل، وهو لمعاوية بن أبي سفيان في الدرر ٥/ ٤٦، وشرح التصريح ٢/ ٥٩، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٧٨، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٥٨، وشرح ابن عقيل ص ٤٠٤، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٩٦، وهمع الهوامع ٢/ ٥٢.

١٢٣ ـ البيت من البسيط، وهو لبجير بن زهير في الدرر ٥/ ٤٨، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٨٩، وهمع الهوامع ٢/ ٥٣، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٢٩، وشرح ابن عقيل ص ٤٠٥.

وَأَلِفاً سَلِّمْ وَفِي الْمَقْصُور عَنْ هُذَيْلٍ انْقِلاَبُهَا يَاءً حَسَنْ

إنما أفرد هذا الباب بالذكر لأن فيه أحكامًا ليست في الباب الذي قبله فمنها أن آخر المضاف إلى الياء يكون مكسورًا وإلى ذلك أشار بقوله: (آخِرَ ما أُضِيفَ لِلْيا اكْسِرْ) نحو هذا غلامي وصاحبي وصديقي ويستثنى من ذلك المعتل الآخر والمثنى وجمع المذكر السالم وقد أشار إلى الأول بقوله: (إذَا * لَمْ يَكُ مُعْتَلاً) يعني ما لم يكن المضاف إلى الياء معتل الآخر وشمل المقصور والمنقوص ولذلك أتى بمثالين فقال: (كَرَامٍ وَقَذَا) فرام مثال للمنقوص وقذا مثال للمقصور والقذا ما يقع في العين ثم نبه على الثاني والثالث بقوله: (أوْ يَكُ كابْنَيْنِ وَزَيْدِينَ) يعني أو يك مثنى كابنين أو جمعًا على حده كزيدين وفهم من كلامه أن هذه الأشياء التي ذكرت لا يكون ما قبل الياء فيها مكسورًا وأما حكم الياء في نفسها فقد نبه عليه بقوله: (فَذِي * جَمِيعُها الْيا بَعْدُ فَتْحُها احْتُذِي) ذي إشارة إلى الأربعة المذكورة يعني أن هذه الأشياء المذكورة تكون الياء بعدها مفتوحة وفهم من قوله احتذي وجوب فتحها وفهم من تخصيصه الياء في هذه المواضع أن الياء في غيرها لا يجب فتحها بل يجوز فتحها وسكونها نحو غلامي وغلاميَ ثم بين حكم ما قبل الياء بقوله:

(وَتُدْغَمُ الْيا فِيه وَالوَاوُ وإنْ ما قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فاكْسِرْهُ يَهُنْ * وألِفًا سَلِّمْ)

يعني أن ما قبل ياء المتكلم إن كان ياء أدغمت في الياء وشمل المنقوص نحو رامي والمثنى والمجموع على حده في حالة الجر والنصب نحو مررت بزيدي ورأيت زيدي ومررت بمسلمي في زيدين ومسلمين والواو يعني في جمع المذكر السالم في حالة الرفع وفهم منه وجوب قلب الواو ياء لأن الحرف لا يدغم إلا في مثله وفهم من قوله: (وإن ما قبل واو ضم) أن ما قبل الواو في الجمع يكون مضمومًا فيجب كسره بعد قلب الواو ياء وإدغامها في الياء نحو هؤلاء مسلميّ ويكون مفتوحًا فيبقى على حاله نحو هؤلاء مصطفى في جمع مصطفى وقوله وألفًا سلم أي اتركها على حالها وشمل المقصور نحو فتاي وعصاي والمثنى في حال الرفع نحو هذان غلاماي هذه لغة جمهور العرب وهذيل يبدلون ألف المقصور ياء ويدغمونها في ياء المتكلم وهو المنبه عليه بقوله: (وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ * هُذَيْلٍ انْقِلابُها ياءً حَسَنْ) وفهم من تخصيصه المقصور أن ألف التثنية لا تبدل عندهم وفهم منه أيضًا أن الياء المبدلة من الألف تدغم في ياء المتكلم لاجتماع مثلين: الأول منهما ساكن فتقول هذا فتى، ومن ذلك قول الشاعر:

١٢٤ ـ سَبقوا هويَّ وأعنقُوا لهواهُمُ فتُخُرِّمُوا ولكلِّ جنبٍ مَصْرَعُ

---

١٢٤ ـ البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب في إنباه الرواة ١/ ٥٢، والدرر ٥/ ٥١، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٠٠، وشرح أشعار الهذليين ١/ ٧، وشرح شواهد المغني ٢/ ٢٦٢، وشرح قطر الندى ص ١٩١، وشرح =

وقوله آخر مفعول باكسر وأل في الياء للعهد إما لما في الترجمة من قوله ياء المتكلم أو في أول الكتاب من قوله وقبل يا لنفس وقوله فذي مبتدأ وجميعها توكيد له والياء مبتدأ ثان وفتحها مبتدأ ثالث واحتذي خبر المبتدأ الثالث والضمير المستتر فيه عائد على فتحها والجملة خبر المبتدأ الثاني الذي هو الياء والضمير العائد عليه من الجملة الهاء في فتحها والجملة خبر المبتدأ الأول والضمير العائد عليه محذوف تقديره بعدها فحذف وهو منويّ ولذلك بنيت بعد ويجوز أن يكون جميعها مبتدأ ثانيًا وهو وما بعده خبر المبتدأ الأول والرابط في هذا الوجه الهاء في جميعها والعائد على جميعها هو الضمير المقدر الذي كان يعود على المبتدأ الأول في الوجه الأول والياء مفعول لم يسمَّ فاعله وفيه متعلق بتدغم والهاء في فيه عائدة على ياء المتكلم وإن شرط وما مفعول لم يسم فاعله بفعل محذوف يفسره ضم ويهن فعل مضارع مجزوم على جواب الأمر وهاؤه مضمومة من هان يهون إذا سهل ولا يصح كسرها لأنه مضارع وهن يهن إذا ضعف لأن المراد به إذا أدغم يسهل ويخفف لا يضعف وألفًا مفعول مقدم بسلم وانقلابها مبتدأ وياء منصوب على إسقاط لام الجر وحسن خبر انقلابها وعن هذيل متعلق بحسن وكذلك في المقصور.

إعمال المصدر

بِفِعْلِهِ ٱلْمَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي ٱلْعَمَلْ مُضَافاً أَوْ مُجَرَّداً أَوْ مَعَ أَلْ
إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلّ مَحَلَّهُ وَلاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ

(بِفِعْلِهِ المَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي العَمَلْ) يعني أن المصدر يلحق في العمل بفعله الذي اشتق منه في رفع الفاعل إن كان لازمًا نحو عجبت من قيام زيد وفي رفع الفاعل ونصب المفعول إن كان متعديًا لواحد نحو عجبت من ضرب زيد عمرًا ويتعدى بحرف الجر إن كان فعله يتعدى بذلك الحرف نحو أعجبني مرور بزيد ويتعدى إلى مفعولين إن كان فعله يتعدى إليهما نحو عجبت من إعطاء زيد عمرًا درهمًا وكذلك المتعدي إلى ثلاثة نحو عجبت من إعلام زيد عمرًا بكرًا شاخصًا وهذا كله مستفاد من قوله: بفعله المصدر ألحق في العمل. وهذا سواء كان مضافًا أو مجردًا من الإضافة أو مقرونًا بأل وإلى ذلك أشار بقوله: (مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ أَلْ) فإعماله مضافًا أكثر من إعماله مجردًا وإعماله مجردًا أكثر من إعماله مقرونًا بأل

= المفصل ٣/ ٣٣، وكتاب اللامات ص ٩٨، ولسان العرب ١٥/ ٣٧٢ (هوا)، والمحتسب ١/ ٧٦، والمقاصد النحوية ٣/ ٤٩٣، وهمع الهوامع ٢/ ٥٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٩٩، وجواهر الأدب ص ١٧٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٢، وشرح الأشموني ٢/ ٣٣١، وشرح ابن عقيل ص ٤٠٨، والمقرب ١/ ٢١٧.

وإلحاقه بفعله في العمل المذكور ليس مطلقًا بل بشرط نبه عليه بقوله:

(إنْ كانَ فِعْلٌ مَعَ أنْ أوْ ما يَحُلّ * مَحَلَّهُ)

يعني أنه لا يعمل العمل المذكور إلا إذا صح أن يحل محله الفعل وأن أو ما المصدريتان نحو أعجبني قيامك أي أن تقوم وعجبت من قيامك الآن أي مما تقوم وشمل قوله أن الناصبة والمخففة وفهم منه أن المصدر إذا لم يحل محله أن أو ما لا يعمل عمل الفعل نحو له صوت صوت حمار ولذلك جعل صوت الحمار معمولاً لفعل محذوف وقد تقدم ثم قال:

(ولاِسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ)

اسم المصدر هو ما في أوله ميم مزيدة لغير المفاعلة نحو المحمدة والمضرب أو كان لغير الثلاثي بوزن ما للثلاثي نحو الوضوء والغسل فإن فعلهما توضأ واغتسل، وإنما فصل الناظم هذا النوع من المصدر لقلة عمله وفي تنكير عمل تنبيه على ذلك كما ذكر الشارح ومن إعماله قول عائشة رضي الله عنها: من قبلة الرجل امرأته الوضوء فأعمل قبلة وهو اسم مصدر لأن فعله قبل. والمصدر مفعول مقدم بألحق وبفعله وفي العمل متعلقان بألحق ومضافًا وما بعده أحوال من المصدر وإن كان فعل شرط ومع في موضع الصفة لفعل وما معطوف على أن ويحل في موضع خبر كان ومحله نصب على المصدر ولاسم مصدر عمل مبتدأ وخبر. ثم قال:

وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهْ ... كَمِّلْ بِنَصْبٍ أوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ

قد تقدم أن المصدر يكون مضافًا أو مجردًا أو مقرونًا بأل فالمضاف إن كان مضافًا إلى الفاعل كمل بنصب مفعوله وهذا هو المراد بقوله كمل بنصب نحو أعجبني أكل زيد الخبز ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١] وإن كان مضافًا إلى المفعول كمل برفع فاعله وهذا هو المراد بقوله أو برفع نحو أعجبني أكل الخبز عمرو ومنه قوله عز وجل: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾ [آل عمران: ٩٧] في أحد التأويلات وإضافته إلى الفاعل ونصب المفعول أكثر من إضافته إلى المفعول ورفع الفاعل وقوله كمل بنصب لا يريد أن ذلك واجب بل هو جائز لأنه يجوز أن يضاف إلى الفاعل ولا يذكر معه مفعول نحو أعجبني أكل زيد وإلى المفعول ولا يذكر فاعل نحو أعجبني أكل الخبز، ومنه قوله عز وجل بسؤال نعجتك وبعد متعلق بكمل والذي مفعول بجره وجره مصدر مضاف إلى الفاعل والذي مفعول به فهو مصدر مضاف كمل بالمنصوب وأضيف له صلة الذي والضمير العائد على المنصوب الهاء في له وفي أضيف ضمير مستتر عائد على المصدر وعمله مفعول بكمل وأو برفع معطوف عليه وأو للتقسيم لا للتخيير. ثم قال:

وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ وَمَنْ رَاعَى فِي الإِتْبَاعِ المَحَلَّ فَحَسَنْ

قد تقدم أن المصدر يضاف إلى الفاعل وإلى المفعول فإن أضيف إلى الفاعل فلفظه مجرور وموضعه مرفوع وإن أضيف إلى المفعول فلفظه مجرور وموضعه منصوب إن قدر بأن وفعل الفاعل ومرفوع إن قدر بأن وفعل المفعول فيجوز في تابع المضاف إليه إذا كان فاعلاً الجر على اللفظ والرفع على الموضع وشمل قوله ما يتبع جميع التوابع فتقول أعجبني أكل زيد الظريف بالجر حملاً على اللفظ والرفع حملاً على الموضع وكذلك أعجبني أكل زيد وعمرو وأعجبني أكل اللحم والخبز بالجر حملاً على اللفظ وبالنصب حملاً على الموضع على تقدير المصدر بأن وفعل الفاعل وبالرفع على الموضع أيضًا على تقدير المصدر بأن وفعل المفعول والتقدير أن أكل الخبز واللحم وقوله المحل شامل للأوجه المذكورة كلها والأحسن في ذلك الحمل على اللفظ ولذلك بدأ به وقوله وجر فعل أمر وما مفعول بجر وهي موصولة أيضًا وصلتها يتبع وما الثانية مفعول بيتبع وهي موصولة أيضًا وصلتها جر ومن شرطية في موضع رفع بالابتداء وخبرها راعى وفي متعلق براعى والمحل مفعول براعى والفاء جواب الشرط وحسن خبر مبتدأ محذوف تقديره ففعله حسن.

إعمال اسم الفاعل

كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي العَمَلِ إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ

المراد باسم الفاعل ما دل على حدث وفاعله جاريًا مجرى الفعل في الحدوث والصلاحية للاستعمال بمعنى الماضي والحال والاستقبال. قوله: (كَفِعْلِهِ اسْمُ فاعِلٍ فِي العَمَلِ) يعني أن اسم الفاعل يعمل عمل فعله فيرفع الفاعل إن كان فعله لازمًا نحو أقائم زيد وينصب المفعول إن كان فعله متعديًا لواحد نحو أضارب زيد عمرًا وينصب مفعولين إن كان فعله متعديًا إلى اثنين نحو أمعط زيد عمرًا درهمًا وهذه كلها مستفادة من قوله: (كفعله اسم فاعل في العمل). لكن لا يعمل العمل المذكور إلا بشرطين أشار إلى الأول منهما بقوله: (إنْ كانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ) يعني أن اسم الفاعل لا يعمل عمل فعله إلا إذا كان بمعنى الحال أو لاستقبال لأنه أشبه فعله في الحركات والسكنات وعدد الحروف نحو أنا ضارب زيدًا غدًا أو الآن فإن كان بمعنى المضيّ لم يعمل لأنه لم يشبه فعله فيما ذكر، ثم أشار إلى الشرط الثاني بقوله:

وَوَلِيَ اسْتِفْهَاماً أَوْ حَرْفَ نِدَا أَوْ نَفْياً أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدَا

يعني أن من شرط إعمال اسم الفاعل أن يعتمد على شيء قبله وذكر من ذلك خمسة

مواضع الأول أن يلي الاستفهام نحو أضارب أنت عمرًا. الثاني أن يلي حرف النداء نحو يا طالعًا جبلاً والظاهر أن هذا مما اعتمد على الموصوف لأن التقدير يا رجلاً طالعًا جبلاً وليس حرف النداء مما يقرب من الفعل لأنه خاص بالاسم. الثالث أن يلي نفيًا نحو ما ضارب أنت زيدًا. الرابع أن يكون صفة لموصوف نحو مررت برجل ضارب عمرًا وفي ضمن ذلك الحال لأنها صفة في المعنى نحو جاء زيد راكبًا فرسًا. الخامس أن يكون مسندًا وشمل الخبر وما أصله الخبر نحو زيد ضارب عمرًا وإن زيدًا ضارب عمرًا وكان زيدًا ضاربًا عمرًا وظننت زيدًا ضاربًا عمرًا لأن اسم الفاعل في هذه المثل كلها مسند. واسم الفاعل مبتدأ وخبره كفعله وفي العمل متعلق بالاستقرار الذي في الخبر، وإن كان شرط والباء في بمعزل ظرفية بمعنى في والمجرور خبر كان وعن مضيه متعلق بمعزل والهاء في مضيه عائدة على اسم الفاعل واستفهامًا مفعول بولي وأو حرف ندا وأو نفيًا معطوفان على استفهام وأو جا معطوف على ولي مسندًا معطوف على صفة. ثم قال:

وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ ... فَيَسْتَحِقُّ العَمَلَ الَّذِي وُصِفْ

يعني أن اسم الفاعل يأتي معتمدًا على موصوف محذوف فيستحق العمل كما استحقه ما هو صفة لمذكور كقول الشاعر:

١٢٥ ـ كناطحٍ صخرةٍ يوماً ليوهِنُها ... فلم يُضِرْها وأوهَى قرنه الوَعِلُ

أي كوعل ناطح وقد تقدم أن ما وقع بعد حرف النداء من هذا الباب والضمير في يكون اسمها وهو عائد على اسم الفاعل ونعت خبرها وعرف في موضع الصفة لمحذوف. ثم قال:

وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ أَلْ فَفِي المُضِي ... وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ارْتُضِي

يعني أن اسم الفاعل إذا وقع صلة لأل عمل العمل المذكور مطلقًا حالاً كان أو مستقبلاً أو ماضيًا وإنما عمل مطلقًا لأنه صار بمنزلة الفعل قال الشارح لأنه لما كان صلة وأغنى بمرفوعه عن الجملة الفعلية أشبه الفعل معنى واستعمالاً فأعطى حكمه في العمل كما أعطى حكمه في صحة عطف الفعل عليه كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ﴾ [الحديد: ١٨] و ﴿وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [المزمل: ٢٠] وقوله تعالى: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا﴾ [العاديات: ٣ و ٤] اهـ. قلت جعله واقعًا صلة أل مسوغًا لعطف الفعل عليه فيه نظر لأنه قد جاء عطف الفعل على اسم الفاعل غير الواقع صلة نحو قوله عز وجل: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [الملك: ١٩] وإن يكن شرط وصلة أل خبر يكن والفاء جواب

١٢٥ ـ البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ص ١١١، وشرح التصريح ٢/٦٦، والمقاصد النحوية ٣/٥٢٩، وبلا نسبة في الأغاني ٩/١٤٩، وأوضح المسالك ٣/٢١٨، والرد على النحاة ص ٧٤، وشرح الأشموني ٢/٣٤١، وشرح شذور الذهب ص ٥٠١، وشرح ابن عقيل ص ٤٢١.

الشرط وإعماله مبتدأ وخبره قد ارتضي وفي المضي متعلق بارتضي. ثم قال:

فَعَّـالٌ أوْ مِفْعـالٌ أوْ فَعُـولُ فِـي كَثْـرَةٍ عَـنْ فـاعِـلٍ بَـدِيـلُ
فَيَسْتَحِـقُّ مـا لَـهُ مِـنْ عَمَـلِ وفِـي فَعِيـلٍ قَـلَّ ذَا وَفَعِـلِ

يعني أن هذه الأمثلة الخمسة التي هي فعال ومفعال وفعول وفعيل وفعل متساوية في أنها تعمل عمل اسم الفاعل بالشروط المتقدمة فيه وقوله في كثرة أي مرادًا به الكثرة أي التكثير وهي الزيادة في الفعل ولذلك تسمى أمثلة المبالغة، ويؤيد حمل كلامه على هذا المعنى قوله في الكافية:

وقـد يصيـر فـاعـل فعـالا تكثيـراً أو فعـولاً أو مفعـالا

ويحتمل عندي أن يكون أراد بكثرة أن هذه الأمثلة الثلاثة يكثر فيها العمل المذكور ويؤيده قوله بعد: وفي فعيل قلّ ذا وفعل. ويدل على صحة هذا التأويل قوله في شرح الكافية وأكثرها استعمالاً فعال وفعول ثم مفعال ثم فعيل ثم فعل أما إعمال فعال فنحو ما حكى سيبويه من قولهم أما العسل فأنا شرّاب وأما إعمال مفعال فنحو إنه لمنحار بوائكها وأما إعمال فعول فنحو قول الشاعر:

١٢٦ ـ ضَرُوبٌ بنصل السيفِ سوق سمانها إذا عـدمـوا زاداً فـإنـك عـاقِـرُ

وأما فعيل فنحو إن الله سميع دعاء من دعاه، وأما إعمال فعل فنحو قوله:

١٢٧ ـ حذِرٌ أموراً لا تضيرُ وآمنٌ مـا ليـس مُنْجِيـهِ مـن الأقـدارِ

وفعال مبتدأ وأو مفعال أو فعول معطوفان على فعال وبديل خبر المبتدأ وفي كثرة وعن فاعل متعلقان ببديل وأفرد بديلاً وهو خبر عن أكثر من واحد لأن فعيلاً قد جاء الإخبار به عن الجمع وما مفعول بيستحق وهي موصولة وصلتها له ومن عمل متعلق بالاستقرار المتعلق به الخبر وذا فاعل بقلّ وفي فعيل متعلق بقلّ وفعل معطوف عليه. ثم قال:

---

١٢٦ ـ البيت من الطويل، وهو لأبي طالب بن عبد المطلب في خزانة الأدب ٤/٢٤٢، ٢٤٥، ٨/١٤٦، ١٥٧، والدرر ٥/٢٧١، وشرح أبيات سيبويه ١/٧٠، وشرح التصريح ٢/٦٨، وشرح شذور الذهب ص ٥٠٥، وشرح المفصل ٦/٧٠، والكتاب ١/١١١، والمقاصد النحوية ٣/٥٣٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٢٢١، وشرح الأشموني ٢/٣٤٢، وشرح قطر الندى ص ٢٧٥، والمقتضب ٢/١١٤، وهمع الهوامع ٢/٩٧.

١٢٧ ـ البيت من الكامل، وهو لأبان اللاحقي في خزانة الأدب ٨/١٦٩، ولأبي يحيى اللاحقي في المقاصد النحوية ٣/٥٤٣، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/١٥٧، وشرح أبيات سيبويه ١/٤٠٩، وشرح الأشموني ٢/٣٤٢، وشرح ابن عقيل ص ٤٢٤، وشرح المفصل ٦/٧١، ٧٣، والكتاب ١/١١٣، ولسان العرب ٤/١٧٦ (حذر)، والمقتضب ٢/١١٦.

وَمـا سِـوَى المُفْـرَدِ مِثْلَـهُ جُعِـلْ   فِي الحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُما عَمِلْ

ما سوى المفرد هو المثنى والمجموع وشمل الجمع الذي على حد المثنى وجمع التكسير فالتثنية نحو هذان ضاربان زيدًا والجمع نحو هؤلاء ضاربون عمرًا وضراب زيدًا فتعمل كلها عمل اسم الفاعل بالشروط المتقدمة في اسم الفاعل وما مبتدأ وهو موصول صلته سوى المفرد والضمير المستتر في جعل هو العائد على المبتدأ وفي الحكم متعلق بجعل وكذلك حيثما. ثم قال:

وَانصِبْ بذي الإعْمالِ تلْوًا واخْفِضِ

يعني بذي الإعمال ما توفرت فيه شروط العمل المذكور وشمل اسم الفاعل وأمثلة المبالغة والتلو التابع وفهم من تقديمه النصب أنه هو الأصل والخفض جائز وإن كان على خلاف الأصل ووجهه قصد التخفيف فتقول أنا ضارب زيدًا وضارب زيد وهذان ضاربان زيدًا وضاربا زيد وهؤلاء ضاربون زيدًا وضاربو زيد وضراب زيدًا وضراب زيد، هذا حكم ما يتعدى من اسم الفاعل وما هو بدل منه إلى واحد وإن كان متعديًا إلى أكثر من واحد فقد نبه عليه بقوله:

وَهُوَ لِنَصْبِ ما سِوَاهُ مُقْتَضِي

يعني أن اسم الفاعل وما ألحق به إذا كان يطلب أكثر من مفعول واحد وأضيف إلى الأول نصب ما عد الأول وشمل ذلك المتعدي إلى اثنين نحو أنا معطي زيد درهمًا والمتعدي إلى ثلاثة نحو أنا المعلم زيدًا عمرًا منطلقًا وشمل أيضًا ما كان منصوبًا باسم الفاعل على غير المفعولية كالظرف نحو أنا ضارب زيدًا اليوم وفهم منه أن المنصوب بعد اسم الفاعل المضاف إلى الأول إذا كان بمعنى الماضي غير منصوب باسم الفاعل المذكور على المشهور نحو أنا معطي زيد درهمًا أمس فالمنصوب بعده انتصب بفعل مقدر لأنه إنما جعل الحكم في ذلك لما استوفى شروط العمل واسم الفاعل بمعنى المضيّ لم يستوفها وتلو مفعول بانصب وهو مطلوب لانصب واخفض فهو من باب التنازع وكذلك بذي وهو مبتدأ خبره مقتضي ولنصب متعلق بمقتضي. ثم قال:

وَاجْرُرْ أَوِ انْصِبْ تابِعَ الَّذي انْخَفَض   كَمُبْتَغِـي جَـاهٍ وَمَـالاً مَـنْ نَهَـضْ

إذا جر اسم الفاعل ما بعده جاز في تابعه الجر على اللفظ والنصب على المحل وشمل جميع التوابع واختلف في الناصب له فقيل اسم الفاعل المضاف وقيل بفعل مضمر وهو مذهب سيبويه وكلام الناظم محتمل للمذهبين إذ لم ينص على ناصبه لكنه صرح في شرح الكافية بأنه محمول على الموضع وأن ناصبه اسم الفاعل المذكور وتابع مفعول بانصب وهو مطلوب أيضًا لاجرر فهو من باب التنازع ثم مثل بقوله: (كَمُبْتَغِي جاهٍ ومَالاً مَنْ نَهَضْ) فمن

في المثال مبتدأ وهو موصول وصلته نهض ومبتغي خبر مقدم وهو مضاف إلى جاه ومالاً معطوف على الموضع ثم قال:

وَكُـلُّ مـا قُـرِّرَ لاِسْـمِ فـاعِـلِ يُعْطَـى اسْـمَ مَفْعُـولٍ بـلا تَفـاضُـلِ

يعني أن اسم المفعول يعمل عمل الفعل بالشروط السابقة في اسم الفاعل من كونه بمعنى الحال والاستقبال أو مطلقًا إذا كان صلة أل وشرط الاعتماد وكل مبتدأ مضافة لما وهي موصولة وصلتها قرر ولاسم متعلق بقرر ويعطى الخ خبر عن كل وبلا تفاضل تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه بما قبله. ثم قال:

فَهْـوَ كَفِعْـلٍ صِيـغَ لِلْمَفْعُـولِ فِـي مَعْنـاهُ كـالمُعْطَـى كَفـافـاً يَكْتَفِـي

يعني أن اسم المفعول مثل الفعل المصوغ للمفعول في معناه كما أن اسم الفاعل مثل الفعل المصوغ للفاعل في معناه فتقول زيد مضروب أبوه فيرتفع ما بعد مضروب على أنه مفعول لم يسم فاعله كما تقول ضرب أبوه وكفعل خبر هو وصيغ في موضع الصفة لفعل وفي معناه في موضع الحال من الضمير في صيغ أي صيغ للمفعول في حال كونه موافقًا له في المعنى وأتى بمثال من المتعدي إلى مفعولين وهو قوله كالمعطى كفافًا يكتفي فالمعطى مبتدأ وأل فيه موصولة وفي المعطى ضمير مستتر عائد على أل وهو المفعول الأول بالمعطى وكفافًا مفعول ثان للمعطى ويكتفي خبر المبتدأ. ثم قال:

وقَـدْ يُضَـافُ ذَا إِلـى اسْـمٍ مُـرْتَفِـعْ مَعْنًـى كمَحْمُـودُ المَقـاصِـدِ الـوَرَعْ

يعني أن اسم المفعول انفرد بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع معنى كقولك زيد مكسوّ العبد وأصله مكسوّ عبده ومثله قوله محمود المقاصد الورع وقد للتحقيق لا للتقليل لكثرة إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه وذا فاعل بيضاف وهو إشارة إلى اسم المفعول ومرتفع نعت لاسم ومعنى منصوب على حذف الجار أي في معنى والورع مبتدأ وخبره محمود وهو مضاف إلى المقاصد وأصله محمود مقاصده.

أبنية المصادر

اعلم أن الفعل الماضي ثلاثي ومزيد فالثلاثي أربعة أقسام متعد ولازم مكسور العين ولازم مفتوح العين ولازم مضموم العين وقد أشار إلى الأول بقوله:

فَعْـلٌ قِيـاسُ مَصْـدَرِ المُعَـدَّى مِـنْ ذِي ثَـلاثَـةٍ كَـرَدَّ رَدًّا

يعني أن مصدر الفعل الثلاثي المتعدي يأتي على فعل بسكون العين وشمل قوله المعدى فعل المفتوح العين نحو ضرب ضربًا وفعل المكسور العين نحو فهم فهمًا والمعتل

الفاء نحو وعد وعدًا والمعتل العين نحو باع بيعًا وقال قولاً والمعتل اللام نحو رمى رميًا وغزا غزوًا والمضعف نحو ردّ ردًّا وفعل خبر مقدم وقياس مبتدأ ومن ذي في موضع الحال من مصدر ويجوز أن يكون فعل مبتدأ وقياس خبر لأن فعلاً معرفة بالعلمية. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

وَفَعِــلَ الــلازِمُ بــابُــهُ فَعَــلْ كَفَــرَحٍ وكَجَــوًى وكَشَلَــلْ

هذا هو القسم الثاني من الفعل وهو اللازم المكسور العين وقياس مصدره أن يأتي على فعل بفتح العين ويستوي في ذلك الصحيح كفرح فرحًا وأشر أشرًا والمعتل اللام كجوي جوى وعمي عمى والمضعف كشلل شللاً وقطط قططًا وفعل مبتدأ واللازم نعت له وبابه مبتدأ ثان وفعل خبر المبتدأ الثاني وهو وخبره خبر الأول. ثم أشار إلى الثالث بقوله:

وَفَعَــلَ الــلاَّزِمُ مِثْــلَ قَعَــدَا لَــهُ فُعُــولٌ بــاطِّــرَادٍ كَغَــدَا

يعني أن فعل اللازم يأتي مصدره على فعول واستوى في ذلك الصحيح نحو قعد قعودًا والمعتل العين نحو حال حؤولاً والمعتل اللام نحو سما سموًّا وغدا غدوًّا وفعل مبتدأ واللازم نعت له ومثل منصوب على الحال من الضمير المستتر في اللازم ويجوز أن يكون مفعولاً بفعل محذوف تقديره أعني وفعول مبتدأ وخبره في له والجملة خبر المبتدأ وباطراد في موضع الحال من فعول ثم إن اطراد فعول في فعل اللازم يشترط فيه أن لا يكون الفعل مستوجبًا لأحد الأوزان المذكورة في قوله:

مــا لَــمْ يَكُــنْ مُسْتَــوْجِبــاً فِعــالاً أَوْ فَعَــلانــاً فــادْرِ أَوْ فُعــالاً

فذكر في هذا البيت ثلاثة أوزان وسيذكر رابعًا بعد وهي فعال بكسر الفاء وفعلان بفتح الفاء والعين وفعال بضم الفاء وما ظرفية مصدرية ومستوجبًا خبر يكن وفعالاً مفعول بمستوجب وأو فعلانًا وأو فعالا معطوفان على فعالا ثم بين معاني الأفعال التي تستحق هذه الأوزان فقال:

فَــأَوَّلٌ لِــذِي امْتِنَــاعٍ كَــأَبَــى وَالثَّــانِ لِلَّــذِي اقْتَضَــى تَقَلُّبــا
لِلدَّا فُعَالٌ أَوْ لِصَوْتٍ

(فَأَوَّلٌ لِذِي امْتِناعٍ كأَبى) يعني بأول فعالاً وهو مصدر مطرد في فعل اللازم الدال على الامتناع نحو أبى إباءً ونفر نفارًا وفر فرارًا بمعنى نفر وقوله: (والثَّانِ لِلَّذِي اقْتَضَى تَقَلُّبًا) يعني بالثاني فعلانًا وهو أيضًا مصدر فعل اللازم الدال على التقلب والاضطراب نحو لمع لمعانًا وجال جولانًا وغلت القدر غليانًا وقوله: (لِلدَّا فُعَالٌ) هذا هو الوزن الثالث وهو فعال وهو مصدر مطرد في فعل الدال على الداء والمرض نحو سعل سعالاً وزكم زكامًا. ثم قال: (أَوْ

لِصَوْتٍ) يعني أن فعالاً يكون أيضًا مصدرًا مطردًا في فعل اللازم الدال على الصوت نحو نعق نعاقًا ونعرت الشاة نعارًا ورغى البعير رغاءً ففعال على هذا يكون لفعل الدال على الداء ولفعل الدال على الصوت وقوله:

وَشَمَلْ * سَيْرًا وَصَوْتًا الفَعِيلُ كَصَهَلْ

هذا هو الوزن الرابع وهو فعيل ويكون مصدرًا مطردًا في فعل اللازم الدال على السير نحو ذمل ذميلاً ورسم رسيمًا والدال على الصوت نحو صهل صهيلاً وهذا معنى قوله وشمل سيرًا وصوتًا الفعيل وقوله فأول مبتدأ وسوغ الابتداء به أنه وصف لمحذوف والتقدير ففعال أول وخبره لذي امتناع أي لصاحب فعل ذي امتناع فهو على حذف مضاف والثاني مبتدأ وأصله والثاني فحذف الياء واستغنى عنها بالكسرة وخبره للذي واقتضى صلة الذي وتقلبا مفعول باقتضى وفعال مبتدأ وخبره للدا وأراد الداء فقصره ضرورة ولصوت معطوف على الداء والتقدير فعال مصدر للداء وللصوت وشمل فيه لغتان شمل يشمل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع وهي الفصحى إلا أنه ينبغي أن يضبط بالفتح في الماضي صوتًا من السناد وهو اختلاف حركة الحرف الذي قبل الروي المقيد والفعيل فاعل بشمل وسيرًا مفعول بشمل وصوتًا معطوف عليه. ثم أشار إلى الرابع فقال:

فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعُلاَ كَسَهُلَ الأَمْرُ وَزَيْدٌ جَزُلاَ

يعني أن فعل المضموم العين لا يكون إلا لازمًا فيطرد في مصدره وزنان. الأول فعولة نحو سهل الأمر سهولة وصعب صعوبة. والثاني فعالة نحو جزل زيد جزالة ونظف نظافة وضخم ضخامة وفصح فصاحة. وفعولة مبتدأ وفعالة معطوف عليه بحذف حرف العطف ولفعلا خبر المبتدأ. ثم قال:

وَمَا أَتَى مُخَالِفاً لِمَا مَضَى فَبَابُهُ النَّقْلُ كَسُخْطٍ وَرِضَا

يعني أن ما خالف ما ذكره من مصادر الفعل الثلاثي فهو منقول سماعًا عن العرب وفهم منه أن جميع ما تقدم من المصادر مقيس وفهم أيضًا منه أن مصادر الثلاثي أتت على غير قياس وذكر منها مصدرين سخطًا وهو مصدر سخط وقياسه سخط بفتح الخاء وقد جاء كذلك، ورضا وهو مصدر رضي وقياسه رضا بفتح الراء وفهم من قوله كسخط في إتيانه بكاف التشبيه أنه قد جاء غير هذين المصدرين على غير قياس. وما مبتدأ وهي شرطية وخبرها أتى ومخالفًا حال من الضمير المستتر في أتى وهو الضمير العائد على المبتدأ ولما متعلق بمخالفًا والفاء جواب الشرط والجملة بعدها جواب الشرط. ولما فرغ من مصادر الثلاثي شرع في بيان مصدر المزيد فقال:

وَغَيْرُ ذِي ثَلاثَةٍ مَقِيسُ * مَصْدَره

يعني أن غير الثلاثي من الأفعال له مصدر مقيس غير متوقف على المساع وشمل قوله غير ذي ثلاثة الرباعي الأصول نحو دحرج والمزيد من الرباعي نحو احرنجم والمزيد من الثلاثي نحو استخرج وله أبنية كثيرة.

وبدأ منها بفعل فقال:

كَقُدِّسَ التَّقْدِيسُ

يعني أن فعل المشدد العين نحو قدس يأتي مصدره على تفعيل نحو قدس تقديسًا وعلم تعليمًا. وغير مبتدأ ومقيس خبره ومصدره فاعل مقيس ويجوز أن يكون مقيس خبرًا مقدمًا ومصدره مبتدأ والجملة خبر المبتدأ. ثم قال:

وَزَكِّــه تَــزْكِيَــةً وأَجْمِــلاَ   إجْمــالَ مَــنْ تَجَمُّــلاً تَجَمَّــلاَ

هذا البيت اشتمل على ثلاثة أفعال بمصادرها وكلها من الثلاثي المزيد الأول زكه وهذا أمر من زكى مصدره يأتي على تزكية ومثله نمى تنمية وسمى تسمية. الثاني أجمل وهو أمر من أجمل ومصدره يأتي على إجمالاً ومثله أكرم إكرامًا وأعطى إعطاءً. الثالث تجمل وهو فعل ماض ومصدره يأتي على تفعل ومثله تكلم تكلمًا وتعلم تعلمًا وزكه وما بعده معطوف على قوله في البيت الذي قبله كقدّس التقديس وإجمالاً مصدر أجمل وهو مضاف إلى من وهي موصولة وصلتها تجملاً وقدم المصدر على فعله والتقدير من تجمل تجملاً ثم قال:

وَاسْتَعِذ اسْتِعاذةً ثمَّ أَقِمْ * إقَامَةً

ذكر في هذا فعلين مع مصدريهما من الثلاثي المزيد الأول استعذ وهو فعل أمر من استعاذ ومصدره يأتي على استعاذة ومثله استقام استقامة الثاني أقم وهو فعل أمر من أقام ومصدره يأتي على إقامة ومثله أجاز إجازة ثم قال:

وَغالِبًا ذَا التَّا لَزِمْ

الإشارة للمصدرين معًا وإنما أفرده على إرادة ما ذكر إنما لزمت التاء لأن استعاذة أصلها استعواذًا وإقامة أصلها إقوامًا فنقلت حركة الواو فيهما إلى الساكن وانقلبت الواو ألفًا وحذفت إحدى الألفين وعوض منها التاء وفهم من قوله وغالبًا أنها تحذف في غير الغالب كقول بعضهم أراء إراءً واستفاه استفاهًا وذا مبتدأ ولزم خبره والتاء مفعول بلزم ويجوز أن تكون التاء مبتدأ ولزم خبره وذا مفعول مقدم بلزم. ثم قال:

وَما يَلِي الآخِرَ مُدَّ وَافْتَحا   مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتُتِحا   بِهَمْزِ وَصْلٍ كاصْطَفَى

هذا ضابط في مصدر كل فعل افتتح بهمزة الوصل يعني أن الحرف المتصل به الحرف الأخير من الفعل إذا كان الفعل مفتتحًا بهمزة الوصل مده وافتح ما قبل المدة فينشأ من ذلك الألف ثم يكسر تلو الحرف الثاني من الفعل وهو الحرف الثالث وما موصولة مفعول مقدم بمد وهو مطلوب أيضًا لافتح فهو من باب التنازع ومع متعلق بمد وكذلك مما وهي موصولة وصلتها افتتحا وبهمز متعلق بافتتح ثم مثل بقوله: (كاصْطَفَى) فتقول اصطفى اصطفاءً ومثله انطلق انطلاقًا واستخرج استخراجًا واقتدر اقتدارًا. ثم قال:

وَضُمَّ مَا * يَرْبَعُ فِي أمثالِ قَدْ تَلَمْلَما

يعني أن مصدر تفعلل يضم فيه رابع الفعل فيصير مصدرًا نحو تلملم تلملمًا ومثله تدحرج تدحرجًا وتنفس تنفسًا وضم فعل أمر وما مفعول به وهو موصول وصلته يربع ويحتمل أن يكون ضم فعلاً ماضيًا مبنيًا للمفعول وما مفعول لم يسمَّ فاعله والأول أشهر ثم قال:

فِعْلالٌ أوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلا

يعني أن فعلل يأتي مصدره على فعلال وعلى فعللة نحو دحرج دحراجًا ودحرجة وفهم منه أن مصدر الملحق بفعل كمصدر فعلل نحو جلبب وحوقل فتقول جلبب جلبابًا وجلببة وحوقل حيقالاً وحوقلة إلا أن المقيس منهما فعللة دون فعلال وقد نبه على ذلك بقوله:

وَاجْعَلْ مَقِيسًا ثانِيًا لا أوَّلا

وجعلهما في التسهيل مقيسين معًا. وفعلال مبتدأ وفعللة معطوف عليه والخبر لفعللا وثانيًا مفعول أول باجعل ومقيسًا مفعول ثان ولا عاطفة أوّلاً على ثانيًا. ثم قال:

لِفاعَلَ الفِعالُ والمُفاعَلَهْ

يعني أن فاعل له مصدران وهما الفعال والمفاعلة نحو قاتل قتالاً ومقاتلة وخاصم خصامًا ومخاصمة والفعال مبتدأ والمفاعلة معطوف عليه والخبر في المجرور قبله. ثم قال:

وغَيْرُ ما مَرَّ السَّماعُ عَادلَهْ

يعني أن ما تقدم من مصادر غير الثلاثي هو القياس وما جاء على خلافه عادله السماع أي صار عديلاً له ومما جاء من ذلك قول الراجز:

١٢٨ ـ باتت تُنزِّي دلوها تنزيًا كما تُنزِّي شهلةٌ صبيًا

---

١٢٨ ـ الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٢٨٨، وأوضح المسالك ٣/ ٢٤٠، والخصائص ٢/ ٣٠٢، وشرح الأشموني ٢/ ٣٤٩، وشرح التصريح ٢/ ٧٦، وشرح شواهد الشافية ص ٦٧، وشرح ابن عقيل

وقياس مصدر نزى تنزية مثل زكى تزكية ومن ذلك أيضًا كذاب في مصدر كذب وقياسه تكذيب وغير مبتدأ وما موصولة وصلتها مر والسماع مبتدأ وعادله في موضع خبره والجملة خبر المبتدأ الأول ثم قال:

وَفَعْلَــــةٌ لِمَــــرَّةٍ كَجَلْسَــــهْ ... وَفِعْلَــــةٌ لِهَيْئَــــةٍ كَجِلْسَــــهْ

فِـي غَيْـرِ ذِي ٱلثَّـلاَثِ بِـٱلتَّا ٱلْمَـرَّهْ ... وَشَــذَّ فِيــهِ هَيْئَــةٌ كَــٱلْخِمْــرَهْ

يعني أنك إذا أردت المرة الواحدة من مصدر الثلاثي أتيت بفعلة بفتح الفاء وسكون العين نحو جلس جلسة وضرب ضربة وإذا أردت الهيئة أتيت بفعلة بكسر الفاء نحو جلس جلسة حسنة وقد يكون بناء المصدر على فعلة كرحمة وعلى فعلة كدربة فلا يكون في إلحاق التاء دلالة على المرة ولا على الهيئة إلا بقرينة تدل على ذلك ثم قال: (فِي غَيْرِ ذِي الثَّلاثِ بِالتَّا المَرَّهْ) يعني أن مصدر غير الثلاثي إذا أريد منه المرة ألحقت التاء لمصدره القياسي فتقول في نحو أكرمه إكرامًا إذا أردت المرة إكرامة وفي نحو انطلق انطلاقًا انطلاقة فلو كان المصدر من ذلك مبنيًا على التاء نحو زكى تزكية واستعاذ استعاذة لم يدل على المرة فيه إلا بقرينة نحو زكه تزكية واحدة. وأما الهيئة فلم تستعمل من المزيد إلا على وجه الشذوذ وإلى ذلك أشار بقوله: (وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كالخِمْرَهْ) يعني أنه قد جاء الهيئة على فعلة في مصدر غير الثلاثي كقولهم الخمرة وهو من اختمرت المرأة إذا لبست الخمار ومثله العمة من اعتم والقمصة من تقمص والنقبة من تنقب والمرة مبتدأ والخبر في قوله بالتاء وإنما حذف التاء في الثلاثي لأنه راعى تأنيث الحرف والتقدير في غير الفعل صاحب الثلاث الأحرف وفي الثلاث متعلق بالاستقرار العامل في الخبر أو في موضع الحال من الفاعل بالاستقرار.

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات بها

الفعل على قسمين ثلاثي وغير ثلاثي فالثلاثي بالنظر إلى هذا الباب ثلاثة أنواع مفتوح العين ومكسور العين متعد فهذا هو القسم الأول ومكسور العين لازم وهو القسم الثاني ومضموم العين ولا يكون إلا لازمًا وهو الثالث وقد أشار إلى الأول بقوله:

كفَــاعــلٍ صُــغِ اسْــمَ فــاعــلٍ إذَا ... مِــنْ ذِي ثَــلاثَــةٍ يَكُــونُ كَغَــذَا

المراد بقوله كفاعل هذا الوزن الذي على صيغة فاعل والمراد باسم الفاعل الذي هو صفة دالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها سواء كان على وزن

ص ٤٣٣، ٤٣٥، وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٦٥، وشرح المفصل ٦/ ٥٨، ولسان العرب ١١/ ٣٧٣ (شهل)، ١٥/ ٣٢٠ (نزا)، والمقاصد النحوية ٣/ ٥٧١، والمقرب ٢/ ١٣٤، والمنصف ٢/ ١٩٥.

فاعل كضارب أو على غيره كمكرم ومدحرج وشمل قوله من ذي ثلاثة جميع أنواع الفعل الثلاثي. ثم أخرج فعل اللازم وفعل لا يكون إلا لازمًا بقوله:

وَهُوَ قَلِيلٌ فِي فَعُلْتُ وَفَعِلْ غَيْرَ مُعَدّى

وهو ضمير عائد على فاعل في البيت قبله يعني أن فاعلاً قليل في اسم الفاعل من فعل المضموم العين وفعل المكسور العين اللازم نحو فره العبد فهو فاره وسلم فهو سالم وفهم منه أنه كثير فيما عدا هذين الوزنين من الثلاثي وهو ثلاثة أنواع مفتوح العين متعد نحو ضرب فهو ضارب وغير متعد نحو قعد فهو قاعد ومكسور العين متعد نحو شرب فهو شارب واسم فاعل مفعول بصغ وكفاعل وإذا متعلقان به والظاهر أن يكون تامة بمعنى يوجد ومن ذي متعلق بها وغذا يحتمل أن يكون من غذوت الصبي باللبن أي ربيته به فيكون متعديًا ويحتمل أن يكون بمعنى غذا الماء أي سال فيكون لازمًا واسم الفاعل منهما معًا على فاعل والمراد بقليل شاذ ولذلك قال بعد بل قياسه وقوله وهو قليل مبتدأ وخبر وفي متعلق بقليل وغير معدى حال من فعل الأخير. ثم أشار إلى النوع الثاني من المثالين فقال:

بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلْ

وأَفْعَلٌ فَعْلانُ

فذكر لاسم الفاعل من فعل اللازم ثلاثة أوزان فعل وأفعل وفعلان وتجوّز في إطلاق اسم الفاعل عليها وإنما هي صفات مشبهات باسم الفاعل. ولما كان كل واحد من هذه الأوزان مختصًا بمعنى في الفعل يقتضيه نبه على ذلك بالمثال فقال:

نَحْوُ أَشِرٍ * ونَحْوُ صَدْيانَ وَنحْوُ الأَجْهَرِ

ففعل للأعراض نحو فرح فهو فرح وأشر فهو أشر وفعلان للامتلاء وحرارة البطن نحو غرث فهو غرثان وصدي فهو صديان وأفعل للخلق والألوان نحو حمر فهو أحمر وجهر فهو أجهر. ثم أشار إلى النوع الثالث بقوله:

وفَعْلٌ أَوْلَى وَفَعِيلٌ بِفَعُلْ كَالضَّخْمِ وَالجَمِيلِ وَالفِعلُ جَمُلْ
وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وَفَعَلْ وَبِسِوَى ٱلْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ

يعني أن الأولى بفعل المضموم العين فعل نحو سهل فهو سهل وضخم فهو ضخم وفعيل نحو ظرف فهو ظريف وجمل فهو جميل وفهم من قوله أولى أن اسم الفاعل منه يأتي على غير الوزنين المذكورين وهو المنبه عليه بقوله: (وأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وَفَعَلْ) يعني أن اسم الفاعل من فعل المضموم العين قد يأتي على وزن أفعل نحو حرش فهو أحرش وعلى وزن فعل نحو بطل فهو بطل وحسن فهو حسن وفهم من تنصيصه على القلة في أفعل وفعل أن

الوزنين السابقين كثيران. وقياسه مبتدأ خبره فعل وأفعل معطوف عليه وكذلك فعلان على حذف العاطف وأفعل مبتدأ وقليل خبره وفيه متعلق بقليل وفعل معطوف على أفعل. ثم قال:

(وَبِسِوَى الفاعلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ)

يعني أن فعل المفتوح العين قد يأتي اسم فاعله على وزن غير فاعل ولم يذكر الوزن الذي يأتي على غير فاعل ففهم منه أنه غير مخصوص بوزن واحد والذي جاء من ذلك طاب فهو طيب وشاخ فهو شيخ وشاب فهو أشيب وعف فهو عفيف وفهم من قوله قد يغني التقليل وبسوى متعلق بيغني وفعل فاعل يغني. ولما فرغ من أسم الفاعل من الثلاثي شرع في بيان اسم الفاعل من غير الثلاثي فقال:

وَزِنَــةُ المُضَــارِعِ اسْــمُ فــاعِــلِ مِنْ غيـرِ ذي الثَّـلاثِ كـالمُـوَاصِـلِ
مَــعْ كَسْــرِ مَتْلُـوِّ الأخيـرِ مُطْلَقَـا وَضَــمّ مِيــمٍ زَائِــدٍ قَــدْ سَبَقَــا

أتى في هذين البيتين بضابط في اسم الفاعل من غير الثلاثي وهو أنه إذا أردت اسم الفاعل من غير الثلاثي أتيت بوزن مضارعه إلا أنك تكسر ما قبل الآخر وتجعل عوض حرف المضارعة ميمًا زائدة مضمومة وشمل غير الثلاثي الرباعي الأصول كيدحرج والرباعي المزيد كيحرنجم والثلاثي المزيد كينطلق ويستخرج فتقول في اسم الفاعل من دحرج مدحرج ومن احرنجم محرنجم ومن انطلق منطلق ومن استخرج مستخرج ومعنى قوله مع كسر متلوّ الأخير يعني إذا كان مفتوحًا في المضارع كسر في اسم الفاعل نحو يتدحرج فتقول متدحرج وفهم من قوله مطلقًا أنه إذا كان مكسورًا في المضارع يكسر في اسم الفاعل فتكون الكسرة غير الكسرة نحو منطلق في ينطلق. وزنة المضارع مبتدأ وهو على حذف مضاف واسم فاعل خبره والتقدير وصاحب زنة المضارع ويحتمل أن يكون اسم فاعل مبتدأ وزنة خبر مقدم ومن غير متعلق بزنة ومع في موضع الحال من المضارع ومطلقًا حال من كسر وضم معطوف على كسر. ثم قال:

وَإِنْ فَتَحْـتَ مِنْـهُ مـا كـانَ انْكَسَرْ صَـارَ اسْـمَ مَفْعـولٍ كمِثْـلِ المُنْتَظَرْ

يعني أن الحرف الذي قبل الآخر في اسم الفاعل من غير الثلاثي إذا فتحته صار اسم مفعول فتقول في اسم الفاعل من دحرج مدحرج وفي اسم المفعول مدحرج وفي اسم الفاعل من انتظر منتظر وفي اسم المفعول منتظر وقد تبرع بذكر المفعول في هذا الباب لأنه إنما ترجم لاسم الفاعل والصفات المشبهات بها. وإن فتحت شرط والضمير في منه عائد على اسم الفاعل ومنه متعلق بفتحت وما مفعول بفتحت وهي موصولة وصلتها كان وانكسر في موضع خبر كان وصار جواب الشرط. ثم قال:

وفِي اسْمِ مَفْعولِ الثُّلاثِيِّ اطَّرَدْ   زِنَةُ مَفْعُولٍ كَآتٍ مِنْ قَصَدْ

يعني أن اسم المفعول من الثلاثي يأتي على وزن مفعول وقوله كآت من قصد أي كالمفعول الآتي من قصد وهو مقصود ومثله مضروب من ضرب ومدعوّ ومرضيّ وأصل مدعو مدعوو وأصل مرضيّ مرضوي وزنة فاعل اطرد وفي اسم متعلق باطرد. ثم قال:

وَنابَ نَقْلاً عَنْهُ ذُو فَعِيلِ   نَحْوُ فَتاةٍ أَوْ فَتًى كَحِيلِ

يعني أن صاحب هذا الوزن الذي هو فعيل ناب عن مفعول نحو قتيل بمعنى مقتول وجريح بمعنى مجروح وهو كثير ومع كثرته فهو غير مقيس وقيل يقاس وفهم من تمثيله بفتاة وفتى أن فعيلاً المذكور يجري على المذكر والمؤنث بلفظ واحد نحو فتى كحيل وفتاة كحيل. وذو فاعل بناب ونقلاً مصدر في موضع الحال من ذو. ثم قال:

الصفة المشبهة باسم الفاعل

الصفة المشبهة باسم الفاعل ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف دون إفادة معنى الحدوث وتتميز من اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها بإضافتها إليه وإلى ذلك أشار بقوله:

صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فاعِلِ   مَعْنًى بِها الْمُشْبِهَةُ اسْمَ الفاعِلِ

يعني أن الصفة المشبهة باسم الفاعل يستحسن أن يجرّ بها ما هو فاعل بها في المعنى نحو الحسن الوجه إذ أصله الحسن وجهه وذلك لا يصح في اسم الفاعل وفهم من قوله استحسن أن ذلك موجود في اسم الفاعل إلا أنه غير مستحسن نحو كاتب الأب وفيه خلاف ومذهب المصنف جوازه وفهم منه أيضًا أن الجر بها غير لازم بل يجوز فيه النصب والرفع على ما يأتي. وصفة مبتدأ واستحسن صفته وجر مرفوع باستحسن ومعنى منصوب على إسقاط الخافض وبها متعلق بجر والمشبهة خبر المبتدأ واسم الفاعل يجوز ضبطه بالفتح على أنه مفعول بالمشبهة وبالكسر على أنه مضاف إليه ويجوز أن يكون المشبهة المبتدأ وصفة خبره. ثم قال:

وَصَوْغُها مِنْ لازِمٍ لِحاضِرِ   كَطاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظّاهِرِ

يعني أن الصفة المشبهة باسم الفاعل لا تصاغ إلا من الفعل اللازم ولا تكون إلا للحال وبهذين الوصفين خالفت اسم الفاعل فإن اسم الفاعل يصاغ من اللازم والمتعدي وتكون للحال والاستقبال والمضيّ ثم أتي بمثالين وهو طاهر وجميل فطاهر مصوغ من طهر وهو لازم والمراد به الحال وجميل وهو مصوغ من جمل وهو أيضًا لازم ويراد به الحال، وفهم

من تمثيله بالوصفين أن الصفة المشبهة تكون جارية على الفعل المضارع في الحركات والسكنات وعدد الحروف كطاهر فإنه جار فيما ذكر على يطهر، وغير جارية عليه كجميل فإنه غير جار على يجمل. وصوغها مبتدأ ومن لازم لحاضر متعلقان بصوغها والخبر محذوف لدلالة سياق الكلام عليه وتقديره واجب ولا يجوز أن يكون المجروران ولا أحدهما خبرًا عن صوغها لعدم الفائدة ولا يجوز أن يكون معطوفًا على جر فاعل لأن جر الفاعل بها مستحسن، وصوغها مما ذكر واجب. ثم قال:

وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ المُعَدَّى لَهَا على الحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّا

يعني أن الصفة المشبهة باسم الفاعل تعمل عمل اسم الفاعل المعدى فتقول زيد حسن الوجه كما تقول زيد ضارب الرجل والمراد بالمعدى المعدّى إلى مفعول واحد. وفهم من قوله على الحد الذي قد حدا، أنها تعمل بالشروط المتقدمة في اسم الفاعل من الاعتماد ولا ينبغي أن يحمل على جميع الشروط السابقة التي منها أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال لأنه نص على أنها لا تكون إلا للحال بقوله لحاضر. وعمل مبتدأ واسم فاعل مضاف إلى المعدى وهو على حذف الموصوف والتقدير فاعل الفعل المعدى ولها في موضع خبر عمل وعلى الحد متعلق بعمل أو بالاستقرار الذي يتعلق به الخبر أو في موضع الحال من الضمير المستتر في الاستقرار الذي يتعلق به الخبر. وحاصله أن الصفة تعمل عمل اسم الفاعل المتعدي إلى واحد فتنصب ما بعدها إلا أنه يخالف منصوب اسم الفاعل في أمرين، وقد أشار إليهما بقوله:

وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ يُجْتَنَبْ وكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ

يعني أن الصفة تخالف اسم الفاعل في شيئين: الأول أن معمولها لا يجوز تقديمه عليها فتقول زيد حسن الوجه ولا يجوز زيد الوجه حسن بخلاف اسم الفاعل فإنه يجوز أن تقول زيد الرجل ضاربٌ وهو المنبه عليه بقوله: (وسبق ما تعمل فيه يجتنب). الثاني أنه لا يكون إلا سببيًا كالمثال المتقدم بخلاف معمول اسم الفاعل فإنه يكون سببيًا نحو زيد ضارب أباه، وأجنبيًا نحو زيد ضارب عمرًا وهو المنبه عليه بقوله: وكونه ذا سببية وجب. وسبق مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل وما موصولة وصلتها تعمل فيه والضمير العائد على الموصول المجرور بفي ويجتنب في موضع خبر المبتدأ وكونه مبتدأ وذا خبر الكون وهو مضاف إلى سببية ووجب خبره. ثم قال:

فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وجُرَّ مَعَ أَلْ ودونَ أَلْ مصْحوبَ أَلْ وَمَا اتَّصَلْ
بِها مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا

فالرفع بها على الفاعلية وهو الأصل فيها والنصب على التشبيه بالمفعول به والجر بها

على الإضافة وقوله مع أل أي مع كون الصفة مصحوبة لأل ودون أل أي مجردة من أل مصحوب أل أي المعمول للصفة وما اتصل من معمول الصفة بالصفة في حال كونه مضافًا لما بعده أو مجردًا يعني من أل والإضافة فحاصله أن الصفة لها حالان مقرونة بأل ومجردة منها ومعمولها له ثلاثة أحوال اقتران بأل وإضافة وتجرد فالمقرون بأل نوع واحد نحو الحسن الوجه والمضاف ثمانية أنواع الأول مضاف إلى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه الثاني مضاف إلى مضاف إلى ضميره نحو حسن وجه أبيه الثالث مضاف إلى المعرّف بأل نحو وجه الأب الرابع مضاف إلى مجرد نحو وجه أب الخامس مضاف إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو جميلة أنفه من قولك مررت بامرأة حسن وجه جاريتها جميلة أنفه السادس مضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى نحو جميل خالها من قولك مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها السابع مضاف إلى موصول نحو:

والطَّيِّبي كل ما التاثت به الأُزُرُ

من قوله:

١٢٩ ـ فعج بها قبل الأخيار منزلة والطَّيِّبي كل ما التاثت به الأُزُرُ

الثامن مضاف إلى موصوف يشبهه نحو رأيت رجلاً حديد سنان رمح يطعن به والمجرد من الإضافة وأل يشمل ثلاثة أنواع: الموصول نحو قوله:

١٣٠ ـ أسيلاتُ أبدانٍ رقاقٌ خصورُها وثيراتُ ما التفَّت عليها المآزِرُ

والموصوف نحو «جمًّا نوالٌ أعدّه» من قوله:

١٣١ ـ أزور امرأً جمًّا نوالٌ أعدُّه لمن أمَّه مستكفياً أزمَةَ الدَّهرِ

وغيرهما نحو مررت برجل حسن وجهه. والصفة لها حالان كما تقدم وعملها رفع ونصب وجر ومعمولها له اثنتا عشرة حالة كما تقدم فهو من ضرب اثنتي عشر في ستة باثنتين وسبعين وقد ذكر المرادي هذه الأوجه كلها وقال إنها من ضرب أحد عشر في ستة والمجموع ستة وستون مسئلة، والصواب أنها اثنتان وسبعون مسئلة. وأنا أرسم لك جدولاً كافلاً يجمعها على ترتيب النظم. وهو هذا:

---

١٢٩ ـ البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ١٨٣، والمقاصد النحوية ٣/ ٦٢٥، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٥٧، وشرح التصريح ٢/ ٨٥.

١٣٠ ـ البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في المقاصد النحوية ٣/ ٦٢٩، وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٥٧، وشرح التصريح ٢/ ٨٦.

١٣١ ـ البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٥٧، وشرح التصريح ٢/ ٨٦، والمقاصد النحوية ٣/ ٦٣١.

الحسن الوجه	الحسن الوجه	الحسن الوجه	حسن الوجه	حسن الوجه	حسن الوجه
الحسن وجهه	الحسن وجهه	الحسن وجهه	حسن وجهه	حسن وجهه	حسن وجهه
الحسن وجه أبيه	الحسن وجه أبيه	الحسن وجه أبيه	حسن وجه أبيه	حسن وجه أبيه	حسن وجه أبيه
الحسن وجه الأب	الحسن وجه الأب	الحسن وجه الأب	حسن وجه الأب	حسن وجه الأب	حسن وجه الأب
الحسنُ وجه أب	الحسن وجه أب	الحسن وجه أب	حسن وجه أب	حسن وجه أب	حسن وجه أب
الحسن أنفه	الحسن أنفه	الحسن أنفه	حسن أنفه	حسن أنفه	حسن أنفه
الحسن خالها	الحسن خالها	الحسن خالها	حسن خالها	حسن خالها	حسن خالها
الحسن كل ما تحت نقابه	الحسن كل ما تحت نقابه	الحسن كل ما تحت نقابه	حسن كل ما تحت نقابه	حسن كل ما تحت نقابه	حسن كل ما تحت نقابه
الحسن سنان رمح يطعن به	الحسن سنان رمح يطعن به	الحسن سنان رمح يطعن به	حسن سنان رمح يطعن به	حسن سنان رمح يطعن به	حسن سنان رمح يطعن به
الحسن	الحسن	الحسن	حسن	حسن	حسن

ما تحت نقابه	ما تحت نقابه	ما تحت نقابه	ما تحت نقابه	ما تحت نقابه	ما تحت نقابه
الحسن نوال أعده	الحسن نوالاً أعده	الحسن نوال أعده	حسن نوال أعده	حسن نوالاً أعده	حسن نوال أعده
الحسن وجه	الحسن وجهًا	الحسن وجه	حسن وجه	حسن وجهًا	حسن وجه

فهذه اثنتان وسبعون مسئلة كلها مفهومة من بيت واحد وثلث بيت ووتد مجموع وذلك قوله: (فارفع بها وانصب وجر مع أل * ودون أل مصحوب أل وما اتصل * بها مضافًا أو مجردًا) فإذا قرأت فارفع بها فاجعل طرف سبابتك على البيت الأول من الجدول ومرّ به طولاً إلى البيت الأخير المقابل له وإذا قرأت فانصب فانقل سبابتك إلى البيت الثاني منه ومرّ به كذلك إلى البيت الأخير المقابل له وإذا قرأت وجر فانقله أيضًا إلى البيت الثالث ومر به كذلك إلى البيت الآخر وإذا قرأت مع أل فاجعل طرف سبابتك أيضًا على البيت الأول ومر به على البيتين اللذين يليان بعده وإذا قرأت ودون أل فانقل سبابتك إلى البيت الرابع وهو أول الصفة المجردة من أل ومر به إلى آخر السطر ثم أشر بظاهر أناملك إلى البيوت التي تحتها مشيرًا إلى الرفع والنصب والجر فإذا قرأت مصحوب أل فاجعله على معمول الصفة من البيت الأول ومر به عرضًا إلى آخر السطر فإذا قرأت وما اتصل بها مضافًا فانقل أصبعك إلى الجدول الذي تحت الجدول الأول وأشر إلى معمول الصفة في ثمانية أبيات طولاً والست الجداول عرضًا وهي المحتوية على المَعمول المضاف وإذا قرأت أو مجردًا فانقله إلى آخر البيت الأول من الجداول الثلاثة الأخيرة وأشر إلى معمولات الصفة في ذلك وهي أنواع المجرد فقد استوفيت بذلك جميع المسائل. ثم إن معمول الصفة قد يكون ضميرًا كقول الشاعر:

١٣٢ ـ حسنُ الوجهِ طَلْقُهُ أنت في السلـ ـــمِ وفـي الحـربِ كـالـحٌ مكفهـرُّ

وعملها فيه جر بالإضافة إن باشرته وخلت من أل نحو مررت برجل حسن الوجه جميله ونصب إن فصلت أو قرنت بأل فالمفصولة نحو قولهم قريش نجباء الناس ذرية

١٣٢ ـ البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٥٦، والمقاصد النحوية ٣/ ٦٣٣.

وكرامهموها والمقرونة بأل نحو زيد الحسن الوجه الجميله فهذه ثلاث مسائل فإذا أضيفت إلى المسائل المذكورة صارت الصور خمسًا وسبعين هذا كله بالنظر إلى اختلاف معمول الصفة إلى ما ذكر واختلاف عملها وكون الصفة مقرونة بأل أو مجردة منها فإذا نوعت الصفة إلى مفرد مذكر وتثنيته وجمعه جمع سلامة وجمع تكسير وإلى مفرد مؤنث وتثنيته وجمعه على الوجهين المذكورين صارت ثمان صور مضروبة في خمس وسبعين بستمائة فإذا نوعت الصفة أيضًا إلى مرفوعة ومنصوبة ومجرورة، صارت الصور ألفًا وثمانمائة من ضرب ثلاثة في ستمائة فإذا نوعت معمول الصفة أيضًا إلى مفرد مذكر وتثنيته وجمعه على الوجهين المذكورين وإلى مفرد مؤنث وتثنيته وجمعه على الوجهين المذكورين صارت ثمانية أوجه مضروبة في ألف وثمانمائة فالخارج من ذلك أربعة عشر ألف وجه وأربعمائة وجه ويستثنى من هذه الصور الضمير فإنه لا يكون مجموعًا جمع تكسير ولا جمع سلامة وجملة صوره مائة وأربعة وأربعون فالباقي أربعة عشر ألفًا ومائتان وستة وخمسون. ثم اعلم أن هذه الصور الاثنتين والسبعين المرسومة في الجدول تنقسم إلى جائز وممتنع، وقد أشار إلى الممتنع منها بقوله:

وَلا * تَجْرُرْ بِها مَعْ أَلْ سُمًا مِن أَلْ خَلاَ　　　وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتالِيها

يعني أنه يمتنع إضافة الصفة المقرونة بأل إلى المجرد من أل ومن إضافة إلى ما فيه أل فشمل اثنتي عشرة مسئلة وهي مجموع السطر الثالث من الجدول إلا صورتين وهما الأولى والرابعة فالأولى الحسن الوجه والرابعة الحسن وجه الأب فبقيت عشر مسائل كلها ممتنعة إلا أن الصورة السابعة وهي قولك مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها أجازها في التسهيل وظاهر النظم امتناعها وقد فهم من ذكر الصور الممتنعة أن ما عداها من الصور جائز لا من مسائل الإضافة ولا من غيرها ثم صرح بالمفهوم من صور الإضافة فقال:

وَما * لَمْ يخْلُ فَهْوَ بالجَوَازِ وُسِما

أي وما لم يخل من الإضافة إلى ما فيه أل أو إلى ما أضيف إلى المقرون بها فهو موسوم بالجواز وذلك صورتان كما تقدم الحسن الوجه والحسن وجه الأب. ثم إن هذه المسائل الجائزة تنقسم إلى حسن وقبيح وضعيف ونادر وأنا أبسطها وأوعب الكلام عليها في الشرح الكبير إن شاء الله تعالى إذ لا يليق ذكرها بهذا المختصر لكون الناظم لم يتعرض لها وقد شرطت في صدر هذا الكتاب أن لا أذكر إلا ما يتعلق بألفاظها. وقوله أو مجردًا معطوف على ما اتصل وأو بمعنى الواو والتقدير فارفع بها مصحوب أل وما اتصل بها مضافًا أو مجردًا ويحتمل أن يكون معطوفًا على قوله مضافًا وأو على هذا على بابها من التقسيم

والتقدير فارفع مصحوب أل وما اتصل بها مضافًا أو مجردًا فقسم المتصل بالصلة إلى مضاف ومجرد.

التعجب

أحسن ما قيل في حدّ التعجب قول ابن عصفور: هو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها، وخرج بها المتعجب منه لعدم الزيادة عن نظائره أو قلّ نظيره. ثم إن التعجب في كلام العرب يكون بالصيغتين المذكورتين في هذا الباب وبغيرهما نحو: سبحان الله، ويا لك من رجل ونحو ذلك إذا كان هناك قرينة تبينه وإنما اقتصر النحويون في هذا الباب على الصيغتين المذكورتين لاطراد التعجب بهما، وهما ما أفعل وأفعل به وقد أشار إلى الأول منهما فقال:

بِأَفْعَلَ انْطِقْ بَعْدَ ما تَعَجُّبَا *

أي انطق بوزن أفعل بعد ما فتقول ما أحسن ونصب تعجبًا على أنه مصدر في موضع الحال أي متعجبًا أو مفعول له أي لأجل إنشاء فعل التعجب فهو على حذف مضاف، ثم أشار إلى الثاني فقال:

أوْ جِيء بِأفْعِلْ قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا

يعني أو جيء بوزن أفعل قبل اسم مجرور بباء الجر فتقول أحسن بزيد فأتى بأفعل مكملاً بمعموله وهو المتعجب منه المجرور بالباء ثم كمل ما أفعل بقوله:

وَتِلْوَ أفْعَلَ انْصِبَنَّهُ

يعني أنك تأتي بعد ما أفعل باسم منصوب فتقول ما أحسن زيدًا وبذلك كمل الكلام المستفاد منه إنشاء التعجب ثم مثل أفعل بقوله:

كمَا * أوْفَى خَلِيلَيْنا

فما في المثالين مبتدأ بمعنى شيء وأوفى فعل ماض وفاعله ضمير مستتر يعود على ما وخليلينا مفعول بأوفى والهمزة في أوفى للنقل والتقدير شيء أو في خليلينا أي صيرهما وافيين، ثم مثل أفعل بقوله:

وأَصْدِقْ بِهِما

فأصدق لفظه لفظ أمر ومعناه الخبر والباء زائدة في الفاعل والهمزة في أفعل للصيرورة والتقدير أحسن زيد أي صار حسنًا، ثم قال:

وَحَذْفَ ما مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ   إنْ كانَ عندَ الحذفِ معناهُ يَضِحْ

فشمل ما التعجب منه بعد ما أفعل وبعد أفعل فمثال حذفه بعد ما أفعل قول علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه:

١٣٣ ـ جزى الله عنّي والجزاء بفضلِهِ ربيعةَ خيراً ما أعفَّ وأكرما

أي ما أعفهم وأكرمهم ومثال حذفه بعد أفعل قوله عز وجل: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨] أي وأبصر بهم وفهم من قوله إن كان عند الحذف معناه يضح أن الحذف لا يجوز إلا إن كان معناه واضحًا وحذف مفعول باستبح وهو مصدر مضاف إلى المفعول وما موصولة وصلتها تعجبت ومنه متعلق بتعجبت ومعناه اسم كان ويضح في موضع خبرها وهو مضارع وضح يضح بمعنى اتضح وعند متعلق بيضح. ثم قال:

وَفِي كِلا الفِعْلَيْنِ قِدْماً لَزِما مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِما

يعني أن فعلي التعجب وهما ما أفعله وأفعل به غير متصرفين فلا يستعمل منهما مضارع ولا غيره مما يصاغ من الأفعال بل يلزم أفعَل لفظ الماضي ويلزم أفعِل لفظ الأمر ومنع فاعل بلزم وهو مصدر مضاف إلى المفعول وقدمًا منصوب على الظرف وفي كلا متعلق بلزم وكذلك قدمًا. ثم قال:

وَصُغْهُما مِنْ ذِي ثَلاثٍ صُرِّفا قابِلِ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا
وغيرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أشْهَلاَ وغَيْرِ سالِكٍ سَبِيلَ فُعِلا

اشتمل هذان البيتان على شروط الفعل الذي يجوز أن يصاغ منه فعلا التعجب، وهي ثمانية: الأولى أن يكون فعلاً وفهم ذلك من قوله من ذي ثلاث لأن ذي صفة لموصوف محذوف تقديره من فعل ذي ثلاث. الثاني أن يكون ثلاثيًا وفهم ذلك من قوله من ذي ثلاث فلا يصاغان مما زاد على الثلاث. الثالث أن يكون متصرفًا وفهم ذلك من قوله صرّفا فلا يصاغان من فعل غير متصرف كنعم وبئس ونحوهما. الرابع أن يكون قابلاً للفضلية فلا يصاغان من فعل لا يقبل الفضلية نحو مات وفني. الخامس أن يكون تامًا فلا يصاغان من كان وأخواتها وفهم ذلك من قوله تمّ. السادس أن يكون غير لازم للنفي كعاج يقال ما عاج زيد بالدواء أي ما انتفع به ولا تستعمل في غير النفي وذلك مفهوم من قوله غير ذي انتفا. السابع أن لا يكون اسم فاعله على وزن أفعل نحو شهل وحمر وفهم ذلك من قوله وغير ذي وصف يضاهي أشهلا. الثامن أن يكون مبنيًا للفاعل فلا يصاغان من فعل مبني للمفعول نحو

---

١٣٣ ـ البيت من الطويل، وهو للإمام علي بن أبي طالب في ديوانه ص ١٧١، وتخليص الشواهد ص ٤٩١، والدرر ٥/ ٢٤٠، وشرح التصريح ٢/ ٨٩، والعقد الفريد ٥/ ٢٨٣، والمقاصد النحوية ٣/ ٦٤٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٢٥٩، وشرح الأشموني ٢/ ٣٦٤، وهمع الهوامع ٢/ ٩١.

ضرب زيد وذلك مفهوم من قوله: وغير سالك سبيل فعلا وهذه الشروط كلها صفات للفعل المحذوف وهي كلها مفردة إلا قوله صرفا وتمّ فإنهما جملتان فعليتان. ثم قال:

وأَشْــدِدَ أَوْ أَشَــدَّ أَوْ شِبْهُهُمَــا ... يَخْلُفُ ما بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِما
وَمَصْــدَرُ العــادِمِ بَعْــدُ يَنْتَصِــبْ ... وَبَعْـدَ أَفْعِـلْ جَـرُّهُ بـالْبَـا يَجِـبْ

يعني أنه إذا أريد التعجب من فعل عدم بعض الشروط المتقدمة توصل إلى ذلك بأن يصاغ الوزنان المذكوران مما توفرت فيه الشروط المذكورة ويؤتى بمصدر الفعل العادم لبعض الشروط منصوبًا بعد ما أفعل ومجرورًا بالباء بعد أفعل مضافين إلى فاعل الفعل فتقول إذا تعجبت من البياض من نحو ابيضّ زيد ما أشدّ بياض زيد وأشدد ببياضه ومن استخرج زيد ما أكثر استخراجه وما أشبه ذلك وفهم من قوله ومصدر العادم أن ما لا مصدر له من الأفعال العادمة لبعض الشروط لا يتعجب منه البتة كالأفعال التي لا تتصرف وقوله وأشدد وأشد مبتدأ وخبره يخلف وما مفعول بيخلف وهي موصولة وصلتها عدم وبعض مفعول بعدم ولا بد من حذف بين يخلف وما ليتضح المعنى والتقدير يخلف صيغتي التعجب المصوغتين مما عدم. ثم قال:

وَبـالنُّـدورِ احْكُـمْ لِغَيْـرِ مـا ذُكِـرْ ... وَلا تَقِـسْ علـى الَّـذي مِنْـهُ أُثِـرْ

فهم من قوله وبالندور احكم أنه قد جاء بناء صيغتي التعجب من الفعل العادم لبعض الشروط وأن ذلك نادر أي غير مقيس ومما أتى من غير الفعل قولهم أقمن بزيد لأنه من وصف لا فعل له ومما أتى من غير الثلاثي قولهم ما أعطاه من أعطى وما أفقره من افتقر ومما أتى من الفعل الذي أتى اسم فاعله على أفعل قولهم ما أجمعه وما أرعنه ومما أتى من غير المتصرف قولهم ما أعساه وأعس به من عسى ومما أتى من الفعل المبني للمفعول ما أجنه من جن وما أولعه من ولع. ثم قال:

وَفِعْـلُ هَـذَا البـابِ لَـنْ يُقَـدَّمـا ... مَعْمُـولُـهُ وَوَصْلَـهُ بِـهِ الْـزَمـا

شمل قوله وفعل هذا الباب الصيغتين المذكورتين وهي ما أفعله وأفعل به فلا يتقدم المنصوب على أفعل ولا المجرور بالباء على أفعل، وفهم منه أن المنصوب بما أفعل لا يتقدم على ما ولا يتوسط بين ما وأفعل وسبب ذلك عدم تصرفهما وفهم من قوله: ووصله به الزما أنه لا يفصل بين الفعل ومعموله بشيء. ولما كان في الفصل بينهما بالظرف والمجرور خلاف نبه على ذلك بقوله:

وَفَصْلُـهُ بِظَـرْفٍ أَوْ بِحَـرْفِ جَـرّ ... مُستعمَـلٌ وَالخُلْفُ فـي ذاكَ اسْتَقَـرّ

يعني أن الفصل بالظرف والمجرور بين فعل التعجب ومعموله مستعمل في كلام

العرب وفي ذلك خلاف مشهور، وفهم من قوله مستعمل أن مذهبه موافق لمن أجاز ذلك ومن شواهده مع أفعل قول عمرو بن معد يكرب: لله درّ بني سليم، ما أحسن في الهيجاء لقاءها وأكثر في اللزبات عطاءها وأثبت في المكروهات بقاءها، ومن شواهده مع أفعل به قول بعض الأنصار:

١٣٤ ـ وقال نبيُّ المسلمين تقدَّموا وأَحْبِبْ إلينا أن يكون المقدَّمَا

وقول الآخر:

١٣٥ ـ أقيم بدارِ الحزم ما دامَ حزمُها وأحْـرِ إذا حـالَـتْ بـأنْ أتحـوَّلا

وقوله وفعل هذا الباب مبتدأ وخبره لن يقدم معموله ووصله مفعول مقدم بالزما وهو مصدر مضاف إلى المفعول وبه متعلق بوصله وفصله مبتدأ وهو أيضًا مصدر مضاف إلى المفعول وبظرف متعلق بفصل ومستعمل خبر المبتدأ والخلف مبتدأ وفي ذاك متعلق به واستقر في موضع خبره.

نعم وبئس وما جرى مجراهما

هذا الباب مشتمل على قسمين الأول نعم وبئس والثاني ما جرى مجراهما من الأفعال وبدأ بنعم وبئس فقال:

نِعْـمَ وَبِئْـسَ رَافِعَـانِ اسمَيْـنِ فِعْـلانِ غَيْـرُ مُتَصَـرِّفَيْـنِ

صرح بفعلية نعم وبئس وفي ذلك خلاف ومذهب البصريين أنهما فعلان ثم بين أنهما يرفعان اسمين بقوله رافعان اسمين، يعني أن كل واحد منهما يرفع اسمًا ومجموعهما يرفع اسمين لا أن كل واحد منهما يرفع اسمين وفعلان خبر مقدم وغير متصرفين نعت لفعلين ونعم وبئس مبتدأ ورافعان نعت لفعلين أيضًا ولا يجوز أن يكون غير متصرفين ورافعان أخبارًا لأنهما قيد في فعلين وليس المراد أن يخبر بهما عن نعم وبئس واسمين مفعول برافعان، وفهم منه أن رفع الاسمين بعدهما على الفاعلية لتصريحه بفعليتهما، ثم اعلم أن

---

١٣٤ ـ البيت من الطويل، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٠٢، والدرر ٥/ ٢٣٤، والمقاصد النحوية ٣/ ٦٥٦، وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٩، والدرر ٥/ ٢٤٢، ٦/ ٣٢١، وشرح الأشموني ٢/ ٣٦٤، وشرح التصريح ٢/ ٨٩، وشرح ابن عقيل ص ٤٥١، ولسان العرب ١/ ٢٩٢ (حبب)، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٩٣، وهمع الهوامع ٢/ ٩٠، ٩١، ٢٢٧.

١٣٥ ـ البيت من الطويل، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ص ٨٣، وتذكرة النحاة ص ٢٩٢، وحماسة البحتري ص ١٢٠، وشرح التصريح ٢/ ٩٠، وشرح عمدة الحافظ ص ٧٤٨، والمقاصد النحوية ٣/ ٦٥٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٢٦٣، وشرح الأشموني ٢/ ٣٦٩.

مرفوعهما يكون ظاهرًا ومضمرًا، وقد أشار إلى الأول بقوله: (مقارِنَيْ ألْ أوْ مُضافَيْنِ لمَا * قارَنها) ثم مثل للثاني بقوله: (كَنعْمَ عُقْبَى الكُرَما) ومثله قوله عز وجل: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠] ومثال الأول نحو قوله تعالى: ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الحج: ٧٨] ثم أشار إلى الثاني بقوله: (وَيَرْفَعانِ مُضْمَرًا يُفَسِّرُهْ * مُمَيِّزٌ).

وفهم من قوله يفسره مميز أن الضمير فيهما لا يفسره متقدم بل التمييز المتأخر عنه وقد مثل ذلك بقوله: (كَنِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهْ) فنعم فعل ماض والفاعل به ضمير مستتر فيه تقديره هو وهو مفسر بقوله قومًا وفهم من المثال أن نعم وبئس لا يكتفيان بفاعلهما بل لا بد من اسم آخر بعدهما وهو معشره ويسمى مخصوصًا وسيأتي، ثم قال:

وجَمْـعُ تمْييـزٍ وَفـاعِـلٍ ظَهَـرْ فِيـهِ خِـلافٌ عَنْهُـمُ قَـدِ اشْتَهَـرْ

يعني أن في الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر خلافًا مشهورًا. واستدل من أجاز ذلك بقوله:

١٣٦ ـ تـزَوَّدْ مثـل زادِ أبيـكَ فينـا فنعـمَ الـزادُ زادُ أبيـك زادا

وبأبيات أخر، وتأوّل المانعون ذلك بما لا يليق ذكره بهذا المختصر. ثم قال:

وَمـا مُمَيِّـزٌ وَقِيـلَ فـاعِـلُ فِي نَحْوِ نِعْمَ ما يَقُولُ الفاضِـلُ

إذا لحقت ما نعم وبئس فتارة يليها الفعل كالمثال المذكور، وتارة يليها الاسم كقوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١] فإن وليها الفعل ففيها عشرة أقوال، وإن وليها الاسم ففيها ثلاثة أقوال وكلامه صالح لجميع الأقوال وجميعها راجع إلى كونه تمييزًا أو فاعلًا واقتصر في شرح الكافية على أنه إذا وليها الفعل على قولين: الأول أنها نكرة في موضع نصب على التمييز والفعل بعدها صفة لها والمخصوص محذوف. والآخر أنها فاعل وأنها اسم تام معرفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف والتقدير نعم الشيء شيء يقوله الفاضل وإذا وليها الاسم على قول واحد وهو أنها فاعل والاسم بعدها هو المخصوص وينبغي أن يحمل تمثيله على أن المراد في نحو نعم ما يقول الفاضل وشبهه مما لحقت فيه ما نعم وبئس ليدخل فيه ما وليه الاسم وفي تقديمه أنها تمييز تنبيه على أنه أشهر القولين. ثم قال:

---

١٣٦ ـ البيت من الوافر، وهو لجرير في خزانة الأدب ٣٩٤/٩، ٣٩٩، والخصائص ٨٣/١، ٣٩٦، والدرر ٢١٠/٥، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٩، وشرح شواهد المغني ص ٥٧، وشرح المفصل ١٣٢/٧، ولسان العرب ١٩٨/٣ (زود)، والمقاصد النحوية ٣٠/٤، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢٦٧/١، وشرح شواهد المغني ص ٨٦٢، وشرح ابن عقيل ص ٤٥٦، ومغني اللبيب ص ٤٦٢، والمقتضب ١٥٠/٢.

وَيُـذْكَـرُ المَخْصُـوصُ بَعْـدُ مُبْتَـدَا   أوْ خَبَـرَ اسْـمٍ لَيْـسَ يَبْـدُو أبَـدَا

المخصوص في الاصطلاح هو الاسم المقصود بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس، وفي إعرابه ثلاثة أوجه أحدها أنه مبتدأ والجملة قبله خبره والرابط بين المبتدأ والخبر العموم الذي في الفاعل وهذا قول متفق عليه. الثاني أنه مبتدأ والخبر محذوف وهذا قول مرغوب عنه وقد أجازه قوم منهم ابن عصفور. الثالث أنه خبر مبتدأ مضمر وهذا أيضًا مختلف فيه ونسب المصنف إجازته إلى سيبويه وفهم من كلام الناظم الأقوال الثلاثة لأن قوله مبتدأ يحتمل الوجهين إذا لم يذكر الخبر وقوله ليس يبدو أبدًا يعني أنه إذا جعل المخصوص خبرًا كان حذف المبتدأ واجبًا وفهم من قوله بعد أن محل المخصوص يكون متأخرًا عن فاعل نعم وبئس وبعد متعلق بيذكر ومبتدأ حال من المخصوص. ثم قال:

وَإنْ يُقَـدَّمْ مُشْعِـرٌ بِـهِ كَفَـى   كـالعِلْـمِ نِعْـمَ المُقْتَنَى والمُقْتَفَـى

يعني أن المخصوص قد لا يذكر بعد الفاعل لذكر ما يشعر به قبل نعم وبئس وشمل ذلك صورتين الأولى أن يذكر في الكلام الذي قبل نعم متصلاً بها كالمثال الذي ذكر الثانية أن يذكر في الكلام الذي قبل نعم غير متصل بها كقوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًاۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: ٤٤] أي نعم العبد أيوب وقد يكون المشعر بالمخصوص في كلام غير المتكلم بنعم وذلك أن يتكلم متكلم فيقول مثلاً زيد حسن الأفعال فيقول المجيب نعم الرجل. ومشعر صفة لمحذوف والتقدير اسم مشعر ومعمول كفى محذوف والتقدير كفى عن ذكر المخصوص بعد والمقتنى المكتسب والمقتفى المتبع.

ولما فرغ من أحكام نعم وبئس شرع في حكم ما جرى مجراهما فقال: **(واجعلْ كبِئْسَ ساءَ)** يعني أن ساء مساو لبئس في المعنى والحكم فتقول ساء الرجل أبو جهل وساء رجلاً أبو لهب. وألف ساء منقلبة عن واو ووزنه فعل بضم العين وساء مفعول أول باجعل وكبئس مفعول ثان. ثم قال:

واجعلْ فَعُلا   مِنْ ذي ثَلاثةٍ كنِعْم مُسْجَلا

يجوز أن يبنى من كل فعل ثلاثي وزن فعل بضم العين ويقصد به ما يقصد بنعم من المدح وبئس من الذم ولا يتصرف ويكون فاعله كفاعل نعم وبئس ويستوي في ذلك ما كان وضعه على وزن فعل نحو ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً﴾ [الكهف: ٥] وما كان وضعه على وزن فعل وفعل نحو وضوء الرجل زيد وعلم الرجل عمرو يعني بقوله كنعم في الحكم لا في المعنى لأن فعل كما يقصد به المدح يقصد به الذم نحو جهل الرجل زيد وقوله مسجلاً منصوب على الحال من فعل والمسجد المبذول المباح الذي لا يمنع من أحد فهو بمعنى مطلقًا فيكون التقدير واجعل فعلاً في حال كونه على فعل أو على فعل أو على فعل ويجوز أن يكون حالاً

من نعم فيكون التقدير واجعل فعل كنعم مطلقًا في جميع أحكامها. ثم قال:

(وَمِثْلُ نِعْمَ حَبَّذَا) يعني أن حبذا مثل نعم مع فاعلها في المعنى لا في الحكم لاختلاف بعض أحكامها إلا أن في حبذا زيادة على نعم وهي الحب والتقريب من القلب وهي مستفادة من لفظ حب ثم قال: (الفاعِلُ ذَا) يعني أن ذا فاعل بحب وفهم منه أن حب فعل وفاعل. ثم قال: (وَإنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ لا حَبَّذَا) يعني أنك إذا أردت بحبذا الذم أدخلت عليه لا فتقول لا حبذا زيد فتساوي معنى بئس لأن نفي المدح ذم، وقد جمع الشاعر بينهما فقال:

١٣٧ ـ ألا حبّذا أهل الملا غير أنه ... إذا ذُكِرَتْ ميٌّ فلا حبّذا هيا

ثم قال:

وأوْلِ ذَا المخْصُوص أيًّا كانَ لا ... تَعْدِلْ بِذا فَهْوَ يُضَاهِي المَثَلا

اعلم أن حبذا يحتاج إلى مخصوص كما يحتاج إليه نعم فتقول حبذا زيد كما تقول نعم الرجل زيد وفهم من قوله وأول ذا أن مخصوص حبذا لا يكون إلا متأخرًا عن ذا بخلاف المخصوص بعد نعم فإنه يتقدم وفهم من سكوته عن إعرابه أنه مبتدأ وخبره في الجملة قبله كما سبق في مخصوص نعم وقوله أيًا كان يعني مذكرًا كان أو مؤنثًا مفردًا أو مثنى أو مجموعًا وقوله لا تعدل بذا يعني أن ذا لا يكون إلا مفردًا مذكرًا وإن كان المخصوص على خلاف ذلك فتقول حبذا زيد وحبذا هند وحبذا الزيدان وحبذا العمرون وكان القياس أن يكون اسم الإشارة مطابقًا للمخصوص في التأنيث والتثنية والجمع لكنه أفرد في الأحوال كلها لشبهه بالمثل وعلى ذلك نبه بقوله فهو يضاهي المثلا أي يشابه المثل والأمثال لا تغير، ثم قال: (وَما سِوَى ذا ارْفَعْ بِحَبَّ أوْ فَجُرّ * بالْبا) يعني أن حب قد يكون فاعلها غير ذا من الأسماء مع إرادة المدح وفي فاعلها حينئذ وجهان أحدهما الرفع والآخر الجر بالباء الزائدة وفي حائها إذ ذاك لغتان الضم وهو الأكثر والفتح وإلى ذلك أشار بقوله:

(ودُونَ ذا انْضِمامُ الحا كَثُرْ) ووجه الفتح البقاء مع الأصل ووجه الضم أن الأصل حبب بضم الباء فنقلت الضمة إلى الحاء فتقول على هذا حب زيد وحب زيد وحب بزيد وحب بزيد. ومن شواهد ضم الحاء وزيادة الباء في الفاعل قوله:

١٣٨ ـ فقلت اقتلوها عنكُمُ بمزاجِها ... وحُبَّ بها مقتولةً حين تُقْتَلُ

---

١٣٧ ـ البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ملحق ديوانه ص ١٩٢٠، والدرر ٥/٢٢٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٥٤٢، وله أو لكنزة أم شملة في المقاصد النحوية ٤/١٢، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٣٨١، وشرح التصريح ٢/٩٩، وهمع الهوامع ٢/٦٩.

١٣٨ ـ البيت من الطويل، وهو للأخطل في ديوانه ص ٢٦٣، وإصلاح المنطق ص ٣٥، وخزانة الأدب =

وما مفعول مقدم بارفع أو بجرّ فهو من باب التنازع وصلتها سوى.

أفعل التفضيل

أفعل التفضيل مضاف ومضاف إليه وإنما أضيف إلى التفضيل لأنه دال عليه واحترز به من أفعل الذي ليس للتفضيل كأحمر وأشهر.

صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنه للتَّعَجُّبِ أَفْعَلَ للتَّفضيلِ وأْبَ اللَّذْ أُبِي

يعني أن أفعل التفضيل يجوز صوغه من كل فعل صيغ منه فعل التعجب ويمتنع صوغه من كل فعل عدم بعض الشروط المذكورة في باب التعجب فأفعل مفعول صغ ومن مصوغ متعلق بصغ ومنه متعلق بمصوغ وكذلك للتعجب وأب فعل أمر من أبى يأبى أي امتنع واللذ مفعول بأب وهي لغة في الذي وأبى فعل ماض مبني للمفعول وفيه ضمير عائد على اللذ. ثم قال:

وَمَا بِهِ إلى تَعَجُّبٍ وُصِلْ لِمَانِعٍ بِهِ إلى التَّفْضِيلِ صِلْ

قد تقدم في باب التعجب أن الفعل إذا عدم بعض الشروط المصوغة لبناء فعل التعجب يتوصل إلى صوغ أفعل منه بأشد وشبهه وكذلك أيضًا يتوصل إلى صوغ أفعل التفضيل من الفعل العادم لبعض الشروط بما يتوصل به إلى صوغ فعل التعجب إلا أنه نبه على تمام الكيفية في التعجب بقوله ومصدر العادم إلى آخر البيت ولم ينبه هنا على تمامها، وتمامها أن يؤتى بمصدر العادم بعد أفعل منصوبًا على التمييز فتقول أنت أشد بياضًا من زيد وأكثر استخراجًا من عمرو. وما مبتدأ أو مفعول بفعل محذوف يفسره صل وهي موصولة وصلتها وصل به، وبه الأول متعلق بوصل وكذلك إلى تعجب ولمانع وبه الثاني متعلقان بصل وهو على حذف مضاف تقديره مثل وإلى التفضيل متعلق بصل والتقدير وما وصل به إلى التعجب لأجل المانع صل بمثله إلى أفعل التفضيل. ثم قال:

وأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَدَا تَقْدِيراً أوْ لَفْظاً بِمِنْ إنْ جُرِّدَا

أفعل التفضيل على ثلاثة أقسام: مجرد من أل والإضافة ومعرّف بأل ومضاف وأشار بهذا البيت إلى القسم الأول يعني أن أفعل التفضيل إذا كان مجردًا من أل والإضافة فلا بد من اقترانه بمن لفظًا كقوله عز وجل: ﴿وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَىٰ﴾ [الضحى: ٤] أو تقديرًا كقوله

= ٩/٤٢٧، ٤٣٠، ٤٣١، والدرر ٥/٢٢٩، وشرح شواهد الشافية ص ١٤، ولسان العرب ١١/٥٥١ (قتل)، ١٥/٢٢٧ (كفى)، والمقاصد النحوية ٤/٢٦، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٠٨، وسر صناعة الإعراب ص ١٤٣، وشرح الأشموني ٢/٣٨٢، وشرح شافية ابن الحاجب ١/٤٣، ٧٧، وشرح ابن عقيل ص ٤٦١، وشرح عمدة الحافظ ص ٨٠٦، وشرح المفصل ٧/١٢٩، ١٤١، وهمع الهوامع ٢/٨٩.

تعالى: ﴿وَٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ﴾ [الأعلى: ١٧] أي من الدنيا، وفهم منه أن ما سوى المفرد وهو المعرف بأل والمضاف لا يقترن بمن ثم إن أفعل التفضيل بالنظر إلى مطابقة الموصوف على ثلاثة أقسام: لزوم عدم المطابقة ووجوب المطابقة وجواز الوجهين وقد أشار إلى الأول بقوله:

وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ أَوْ جُرِّدَا ... أُلْزِمَ تَذْكِيرًا وأَنْ يُوَحَّدَا

يعني أن أفعل التفضيل إذا كان مجردًا من أل والإضافة أو مضافًا إلى نكرة يلزم الإفراد والتذكير فتقول زيد أفضل من عمرو والزيدان أفضل من عمرو والزيدون أفضل من عمرو وهند أفضل من عمرو والهندان أفضل من عمرو وزيد أفضل رجل والزيدان أفضل رجلين والزيدون أفضل رجال. ويضف مجزوم بإن وأو جردا معطوف عليه وألزم جواب الشرط وتذكيرًا مفعول ثان بألزم وأن يوحدا معطوف على تذكيرًا أي ألزم تذكيرًا وتوحيدًا وعبر بذلك عن عدم المطابقة. ثم أشار إلى الثاني بقوله: (وَتِلْوُ أَلْ طِبْقٌ) يعني أن أفعل التفضيل إذا دخلت عليه أل لزمت مطابقته لموصوفه فتقول زيد الأفضل وهند الفضلى والزيدان الأفضلان والهندان الفضليان والزيدون الأفضلون والهندات الفضليات. وتلو أل طبق مبتدأ وخبر والطبق المطابق. ثم أشار إلى الثالث فقال:

ومَــا لِمَعْــرِفَــهْ ... أُضِيفَ ذُو وَجهَيْنِ عن ذي مَعْرِفَهْ

يعني أن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى ذي معرفة جاز أن يطابق موصوفه وأن لا يطابق وقد جمع الوجهين قوله ﷺ: «ألا أخبركم بأحبكم إليّ وأقربكم مني مجالس يوم القيامة؟ أحاسنكم أخلاقًا الموطئون أكنافًا الذين يألفون ويؤلفون» فأفرد أحب وأقرب وجمع أحاسن. وما مبتدأ وخبره ذو وجهين وهي موصولة وصلتها أضيف ولمعرفة متعلق بأضيف. ثم قال:

هَـذا إذَا نَـوَيْـتَ مَعنـى مِـنْ وَإِنْ ... لَـمْ تَنْـوِ فَهْـوَ طِبْـقُ مـا بِـهِ قُـرِنْ

يعني أن جواز المطابقة وعدمها في المضاف إلى المعرفة مشروط بأن تكون الإضافة فيه بمعنى من وذلك إذا كان أفعل مقصودًا به التفضيل، وأما إذا لم يقصد به التفضيل فلا بد فيه من المطابقة لما هو له كقولهم: الأشج والناقص أعدلا بني مروان أي عادلاهم فهذا إشارة لجواز الوجهين في المضاف إلى المعرفة وهو مبتدأ والخبر محذوف أي هذا الحكم ويجوز أن يكون خبرًا مقدمًا والمبتدأ محذوف لدلالة ما تقدم عليه وإن لم تنو شرط وحذف معمول تنو والتقدير وإن لم تنو معنى من، والمراد بما به قرن ما هو أفعل التفضيل له، ثم اعلم أن من المصاحبة لأفعل التفضيل تارة تدخل على اسم الاستفهام وتارة تدخل على غيره، وقد أشار إلى الأول بقوله:

وَإِنْ تَكُـنْ بِتِلْـوِ مِـنْ مُسْتَفْهِمـا ... فَلَهُمـا كُـنْ أَبـدًا مُقَـدِّمَـا

يعني أن المجرور بمن المصاحبة لأفعل التفضيل إذا كان اسم استفهام وجب تقديم من ومجرورها على أفعل لأن الاستفهام له صدر الكلام، وشمل صورتين الأولى أن يكون المجرور اسم استفهام والأخرى أن يكون مضافًا إلى اسم استفهام وقد مثل للأولى بقوله: (كمِثْلِ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ) ومثال الثانية من غلام من أنت أجمل ثم أشار إلى الثاني بقوله: (وَلَدَى * إِخْبارٍ التَّقْدِيمُ نَزْرًا وُجِدَا) يعني أن المجرور بمن المذكورة إذا كان خبرًا أي غير استفهام لزم تأخيره عن أفعل لأنه بمنزلة الفاعل فمحله التأخير، وقد يتقدم عليه بقلة. وقد استشهد المصنف على ذلك بأبيات منها قوله:

١٣٩ ـ فقالت لنا أهلاً وسهلاً وزوَّدَتْ جنى النحلِ بل ما زوَّدَتْ منه أطيَبُ

أي أطيب منه. قلت وليس في هذا البيت دليل لاحتمال أن يكون منه متعلقًا بزودت ويتلو متعلق بمستفهم ولهما متعلق بمقدمًا والضمير في لهما عائد على من ومجرورها أما من فقد لفظ بها قبل وأما مجرورها فمفهوم من قوله مستفهمًا والباء للاستعانة أو السببية وتلو الشيء الذي يتلوه. ثم اعلم أن أفعل التفضيل يرفع المضمر في لغات العرب كقولك زيد أفضل من عمرو ففي أفعل ضمير يعود على زيد، وأما رفعه الظاهر ففيه لغتان أشار إلى الأولى منهما بقوله: (وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ) يعني أن أفعل المذكور يرفع الظاهر وهي لغة حكاها سيبويه فتقول مررت برجل أفضل منه أبوه ورفعه مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل والظاهر مفعول به وخبره نزر. ثم أشار إلى اللغة الثانية بقوله:

(وَمَتى * عاقَبَ فِعْلاً فَكَثيرًا ثَبَتَا)

هذه اللغة لجميع العرب وهي أن أفعل يرفع الظاهر لكن ذلك مشروط بأن يكون معاقبًا للفعل وذلك إذا ولي نفيًا وكان فاعله أجنبيًا مفضلاً على نفسه باعتبار محلين كقولهم ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد والتقدير ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد وهذا هو المراد بقوله عاقب فعلاً، ثم مثل ذلك بقوله:

كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ أَوْلى بِهِ الفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ

والأصل أولى به الفضل منه بالصديق ثم اختصر، والمراد بالصدّيق أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه فالشروط قد توفرت وهو تقدم النفي وهو لن والفاعل أجنبي من

١٣٩ ـ البيت من الطويل، وهو للفرزدق في خزانة الأدب ٨/٢٦٩، والدرر ٥/٢٩٦، وشرح المفصل ٢/٦٠، والمقاصد النحوية ٤/٤٣، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/٢٩٤، ٢٩٥، وتذكرة النحاة ص ٤٧، وشرح الأشموني ٢/٣٨٩، وشرح ابن عقيل ص ٤٦٨، وشرح عمدة الحافظ ص ٧٦٦، وهمع الهوامع ٢/١٠٤.

الموصوف وهو مفضل على نفسه باعتبار محلين.

النعـت

هو التابع لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد، ثم قال:

يَتْبَعُ فِي الإعْرابِ الاسْماءَ الأُوَلْ نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلْ

ذكر في هذا البيت التوابع وهي خمسة النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل وشمل قوله وعطف نوعي العطف، وفهم من قوله الأول أن التابع لا يكون إلا متأخرًا عن المتبوع. ثم قال:

فالنَّعْتُ تابِعٌ مُتِمّ ما سَبَقْ بِوَسْمِهِ أوْ وَسْمِ ما بِهِ اعْتَلَقْ

فتابع جنس دخل فيه جميع التوابع ومتم ما سبق أخرج به البدل وعطف النسق لأنهما لا يتممان متبوعهما وبوسمه أو وسم ما به اعتلق أخرج به التوكيد وعطف البيان لأنهما متممان لما سبق كالنعت إلا أن النعت يتممه بدلالته على معنى في المتبوع أو فيما كان متعلقًا به، وفهم من قوله بوسمه أو وسم ما به اعتلق، أن النعت على قسمين متم ما سبق بوسمه وهو النعت الحقيقي ومتم ما سبق بوسم ما اعتلق به وهو النعت السببي، ثم إن نوعي النعت يشتركان في أنهما يتبعان المنعوت في اثنين من خمسة وهي واحد من الرفع والنصب والجر وهذا مستفاد من قوله تابع وواحد من التعريف والتنكير وهو المنبه عليه بقوله:

(وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا * لِمَا تَلا)

يعني أن النعت يعطى من التعريف والتنكير ما استقر للمنعوت، ثم مثل بالنكرة فقال: (كامْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا) فكرما نعت لقوم وكلاهما نكرة ومثال المعرفة امرر بالقوم الكرماء وبزيد العاقل، ثم إن النعت الحقيقي ينفرد عن السببي بلزوم تبعيته للمنعوت في اثنين من خمسة وهي واحد من التذكير والتأنيث وواحد من الإفراد والتثنية والجمع وقد أشار إلى ذلك بقوله:

وَهْوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أوْ سِوَاهُمَا كالفِعْلِ فاقْفُ ما قَفَوْا

فسوى التذكير التأنيث وسوى التوحيد التثنية والجمع وأحال في ذلك على الفعل فعلم أن النعت الحقيقي وهو ما رفع ضمير الموصوف يجب مطابقته للموصوف في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع وأن السببي وهو ما رفع ظاهرًا متلبسًا بضمير الموصوف لا يجب مطابقته في ذلك فتقول مررت برجلين قائمين وبرجال قائمين وبامرأة قائمة فيطابق الموصوف لأنك تقول مررت برجلين قاما وبرجال قاموا وبامرأة قامت وتقول مررت برجل

قائمة أمه وبرجلين قائم أبواهما وبرجال قائم آباؤهم فلا يطابق لأنك تقول مررت برجل قامت أمه وبرجلين قام أبوهما وبرجال قام آباؤهم. ثم قال:

(وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ * وَشِبْهِهِ)

المراد بالمشتق اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة باسم الفاعل وأفعل التفضيل وقد تقدم بيان ذلك كله وصعب وذرب من الصفة المشبهة والذرب بالذال المعجمة هو الحادّ من كل شيء والمراد بشبه المشتق اسم الإشارة وهو المشار إليه بقوله: (كَذَا) وذي بمعنى صاحب وهو المشار إليه بقوله: (وَذي) والمنسوب وهو المشار إليه بقوله: (وَالمُنْتَسِبْ) فتقول قام زيد هذا فهذا نعت لزيد وهو جامد إلا أنه شبيه بالمشتق كأنك قلت قام زيد المشار إليه وكذلك مررت برجل ذي مال أي صاحب مال وكذلك مررت برجل قرشي بمعنى منتسب لقريش والوصف به أكثر مما قبله ولذلك يرفع الظاهر فتقول مررت برجل تميمي أبوه. ثم قال:

وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّرَا ... فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا

شمل قوله بجملة الجملة الاسمية والجملة الفعلية وفهم من قوله منكرًا أن الجملة لا تكون نعتًا للمعرفة وذلك لأنها مقدرة بالنكرة فتقول مررت برجل قام أبوه وبامرأة أبوها قائم فلو وقعت الجملة بعد معرفة لكانت في موضع نصب على الحال وفهم من قوله فأعطيت ما أعطيته خبرًا أنها لا بد فيها من رابط يربطها بالمنعوت وأوهم إطلاقه في الجملة أنها تكون طلبية لأن الجملة الطلبية يخبر بها عن المبتدأ فلذلك أزال هذا الإيهام بقوله: (وَامْنَعْ هُنَا إيقاعَ ذاتِ الطَّلَبِ) يعني أن الجملة الطلبية يمتنع وقوعها صفة وذلك كجملة الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض فلا يقع شيء من ذلك نعتًا لأنها لا تدل على شيء محصل يحصل به تخصيص المنعوت. ثم قال:

(وَإنْ أَتَتْ فالقَوْلَ أضْمِرْ تُصِبِ)

يعني إذا جاء من كلام العرب ما يوهم وقوع الجملة الطلبية نعتًا فأوّله على إضمار القول ومما جاء مما يوهم ذلك قول الراجز:

١٤٠ ـ حتى إذا جنَّ الظلامُ واختلطْ ... جاءوا بمذْقٍ هل رأيت الذئبَ قطْ

---

١٤٠ ـ الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣٠٤، وخزانة الأدب ٢/ ١٠٩، والدرر ٦/ ١٠، وشرح التصريح ٢/ ١١٢، والمقاصد النحوية ٤/ ٦١، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ١١٥، وأوضح المسالك ٣/ ٣١٠، وخزانة الأدب ٣/ ٣٠، ٥/ ٢٤، ٤٦٨، ٦/ ١٣٨، وشرح الأشموني ٢/ ٤٩٩، وشرح ابن عقيل ص ٤٧٧، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٤١، وشرح المفصل ٣/ ٥٢، ٥٣، ولسان العرب ٤/ ٢٤٨ (خضر)، ١٠/ ٣٤٠ (مذق)، والمحتسب ٢/ ١٦٥، ومغني اللبيب ١/ ٢٤٦، ٢/ ٥٨٥، وهمع الهوامع ٢/ ١١٧.

فظاهره أن الجملة المصدرة بهل نعت لمذق والتأويل في ذلك أن يكون هل رأيت الذئب قط محكيًا بمقول والتقدير جاءوا بمذق مقول فيه عند رؤيته هل رأيت الذئب والضمير في قوله ونعتوا عائد على العرب وما في قوله ما أعطيته مفعول ثان لأعطيت وفي أعطيت ضمير مستتر عائد على الجملة وهو المفعول الأول وصلة ما أعطيته وهو مفعول ثان وخبرًا منصوب على الحال من الضمير المستتر في أعطيته وإيقاع مفعول بامنع وهو مصدر مضاف إلى المفعول وذات الطلب نعت لمحذوف والتقدير إيقاع الجملة ذات الطلب وإن أتت يعني الجملة الطلبية نعتًا فأضمر القول، ثم قال: (وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا) يعني أن النعت بالمصدر جاء في كلام العرب كثيرًا وهو على خلاف الأصل لأن المصدر جامد لكنه شبيه بالمشتق ولا يفهم من قوله كثيرًا اطراد الوصف كما تقدم في قوله: (ومصدر منكر حالاً يقع * بكثرة). ثم قال: (فالْتَزَمُوا الإِفْرَادَ والتَّذْكِيرَا) يعني أن المصدر إذا وقع نعتًا التزم إفراده وتذكيره فتقول مررت برجل عدل وبرجلين عدل وبرجال عدل وبامرأة عدل وبامرأتين عدل وبنساء عدل وسبب ذلك أن النعت في الحقيقة محذوف والأصل مررت برجلين ذوي عدل فحذف المضاف وبقي المضاف إليه على ما كان عليه من الإفراد. ثم قال:

وَنَعْـتُ غَيْـرِ وَاحِـدٍ إِذَا اخْتَلَـفْ فَعَـاطِفـاً فَـرِّقْـهُ لا إِذَا ائْتَلَـفْ

غير واحد هو المثنى والمجموع وله صورتان إحداهما اختلاف معنى النعتين أو النعوت فهذه يعطف فيها النعوت بعضها على بعض بالواو نحو مررت برجلين كريم وبخيل أو برجال كريم وبخيل وعاقل، والأخرى ائتلافهما فهذه يستغنى فيها بالتثنية والجمع عن العطف نحو مررت برجلين كريمين أو برجال كرام ويجوز في نعت الرفع على الابتداء وخبره فرّقه والنصب بإضمار فعل يفسره فرقه وهو المختار وواحد نعت لمحذوف تقديره ونعت غير منعوت واحد وعاطفًا حال من الفاعل المستتر في فرقه ولا عاطفة عطفت إذا ائتلف على إذا اختلف. ثم قال:

وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيدَيْ مَعْنَى وَعَمَـلٍ أَتْبِـعْ بِغَيْـرِ اسْتِثْنَـا

يعني أنك إذا ذكرت منعوتين معمولين لعاملين متحدين في المعنى والعمل أتبعت النعت للمنعوت في إعرابه فتقول ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان فإن العاملين متحدان في المعنى وشمل المتحدين في المعنى واللفظ كالمثال المذكور والمتحدين في المعنى دون اللفظ نحو ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان ومعنى قوله أتبع أجز الإتباع لا أن الإتباع واجب لأنه يجوز فيه القطع وفهم منه جواز الإتباع إذا كان العامل فيهما واحدًا نحو ذهب زيد وعمرو العاقلان وهو من باب أحرى وفهم منه أيضًا أن العاملين إذا اختلفا معنى لم يجز الإتباع وفيه ثلاث صور إحداها أن يختلفا في المعنى واللفظ نحو ذهب زيد وهذا عمرو

العاقلان الثانية أن يختلفا في اللفظ والمعنى ويتفقا في الجنس نحو قام زيد وخرج عمرو الكريمان الثالثة أن يتفقا في الجنس وفي اللفظ ويختلفا في المعنى نحو وجد زيد ووجد عمرو إذا أريد بوجد الأول حزن وبالثاني أصاب، وفهم من قوله وعمل أنهما إذا اختلفا في العمل لم يجز فيهما الإتباع نحو ضربت زيدًا وقام عمرو العاقلان وخاصم زيد عمرًا العاقلان ويحتمل (قوله بغير استثناء أن الإتباع سائغ فيما ذكر بغير استثناء) يشير به إلى قول من يمنع الإتباع وإن اتفقا في المعنى وهو ابن السراج ويحتمل أن يريد بغير استثناء في الرفع والنصب والجر وبه جزم الشارح. ونعت مفعول مقدم بأتبع وهو مصدر مضاف إلى المفعول وهو على حذف مضاف بين معمولي ووحيدي والتقدير ونعت مفعولي عاملين ووحيدي فوحيدي نعت لعاملين ومعنى مجرور بإضافة وحيدي إليه وعمل معطوف على معنى وبغير متعلق بأتبع. ثم قال:

وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

قد يكون للمنعوت الواحد نعتان فصاعدًا بعطف كقوله تعالى: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾ [الأعلى: ١ و ٢ و ٣] الآية وبغير عطف كقوله تعالى: ﴿هَمَّازٍ مَشَّاءٍ بِنَمِيمٍ﴾ [القلم: ١١] الآية فإن كان المنعوت مفتقرًا لذكرها كلها وجب إتباعها وعلى هذا نبه بقوله أتبعت أي وجب إتباعها للمنعوت في إعرابه وفهم من قوله كثرت أنها زادت على نعت واحد فشمل النعتين فصاعدًا فتقول مررت بزيد الخياط الطويل بالإتباع إذا افتقر المنعوت للنعتين المذكورين ومررت برجل تميميّ خياط طويل إذا افتقر المنعوت للنعوت المذكورة وقد يكون المنعوت معينًا غير محتاج إلى تخصيص بالنعت وإلى ذلك أشار بقوله:

وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا * بِدُونِها

يعني أن المنعوت إذا علم بدون نعت ثم أتيت بنعوت جاز فيها الاتباع والقطع والإتباع في بعضها والقطع في بعضها، وإلى جواز إتباع بعضها وقطع بعضها أشار بقوله:

أَوْ بَعْضَها اقْطَعْ مُعْلِنا

وفهم من قوله أو بعضها اقطع قطع بعضها وإتباع بعضها ويلزم على هذا أن يكون بعضها منصوبًا على أنه مفعول باقطع وبهذا جزم المرادي، وقال الشارح أي وإن يكن المنعوت معينًا ببعضها اقطع ما سواه انتهى فجعل مفعول اقطع محذوفًا وفهم من كلامه أن بعضها مجرور بالعطف على بدونها وأو في قوله أو اتبع للتخيير بين إتباع النعوت للمنعوت في الإعراب وبين قطعها عن التبعية وفي القطع حينئذ وجهان الرفع والنصب، إلى ذلك أشار بقوله:

وَارْفَعْ أوِ انْصِبْ إنْ قطعْتَ مُضْمِرا   مُبْتَـداً أوْ نـاصِبـاً لَـنْ يَظْهَـرَا

يعني أن المقطوع عن التبعية يجوز فيه الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف والنصب على أنه مفعول بفعل محذوف وكلاهما لازم الحذف وعلى ذلك نبه بقوله لن يظهرا وأو للتخيير أيضًا وإن قطعت شرط في جواز الوجهين ومفعول قطعت محذوف تقديره إن قطعت النعْوت أو بعضها ومضمرًا حال من التاء في قطعت ومبتدأ مفعول بمضمرًا والألف في لن يظهرا ضمير عائد على مبتدأ وناصبًا، ثم قال:

وَمـا مِـنَ المَنعُـوتِ وَالنَّعـتِ عُقِـلْ   يَجـوزُ حَـذْفُـهُ وفِـي النَّعْـتِ يَقِـلّ

يعني أنه يجوز حذف كل واحد من النعت والمنعوت إذا علم إلا أن ذلك في النعت قليل، وفهم من قوله وفي النعت يقلّ أن حذف المنعوت يكثر، ومن حذف المنعوت قوله عز وجل: ﴿وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ أَتْرَابٌ﴾ [ص: ٥٢] أي حور قاصرات الطرف، ومن حذف النعت قول الشاعر:

١٤١ ـ فلم أُعطَ شيئًا ولم أُمنَعِ

أي فلم أعط شيئًا طائلاً. وما مبتدأ موصولة وصلتها عقل ومن المنعوت متعلق بعقل ويجوز حذفه في موضع خبر ما وفاعل يقل ضمير يعود على الحذف.

التوكيد

التوكيد على قسمين: لفظي، ومعنوي؛ فالمعنوي على قسمين قسم يدل على إثبات الحقيقة ورفع المجاز وقسم يدل على الإحاطة والشمول وقد أشار إلى الأول فقال:

بـالنَّفْـسِ أوْ بـالعَيْـنِ الاسْـمُ أُكِّـدَا   مَـعَ ضَمِيـرٍ طـابَـقَ المُـؤَكَّـدَا

يعني أن الاسم يؤكد بلفظ النفس أو العين مضافين إلى ضمير مطابق للمؤكد في الإفراد والتذكير وفروعهما فتقول قام زيد نفسه وعينه وقامت هند نفسها وعينها هذا في حالة الإفراد، فإن كان المؤكد مثنى أو مجموعًا فقد نبه على ذلك بقوله:

---

١٤١ ـ صدره:

وقد كنتُ في الحربِ ذا تُدْرَإٍ

والبيت من المتقارب، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ص ٨٤، والدرر ٦/ ٢٥، وشرح التصريح ٢/ ١١٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٢٥، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٥١، والشعر والشعراء ٢/ ٧٥٢، ولسان العرب ١/ ٧٢ (درأ)، والمقاصد النحوية ٤/ ٦٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٣٢٢، وشرح الأشموني ١/ ٤٠١، ومغني اللبيب ٢/ ٦٢٧، وهمع الهوامع ٢/ ١٢٠.

وَاجمَعْهُمَا بِأَفْعُلٍ إنْ تَبِعَا ... مَا لَيْسَ وَاحِداً تَكُنْ مُتَّبِعَا

يعني أن النفس والعين إذا أكد بهما غير الواحد جمعا على أفعل، وشمل قوله ما ليس واحدًا المثنى والمجموع مذكرين ومؤنثين فتقول قام الزيدان أنفسهما وقام الزيدون أنفسهم والهندان أنفسهما والهندات أنفسهن. ثم أشار إلى الثاني وهو الدال على الإحاطة والشمول بقوله:

وَكُلاًّ اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ وكِلا ... كِلْتَا جَمِيعاً بِالضَّمِيرِ مُوصَلا

ذكر في هذا البيت من ألفاظ التوكيد أربعة كل ولا يؤكد بها إلا ذو أجزاء وكلا ويؤكد بها المثنى المذكر وكلتا ويؤكد بها المثنى المؤنث وجميع وهو مثل كل ولا يؤكد بهذه الألفاظ إلا مضافة إلى ضمير المؤكد وهو المنبه عليه بقوله بالضمير موصلاً وأل في الضمير للعهد ففهم منه أن الضمير يكون مطابقًا للمؤكد كما في النفس والعين فتقول جاء الجيش كله والقبيلة كلها والرجال كلهم والنساء كلهن والزيدان كلاهما والهندان كلتاهما والركب جميعه والجماعة جميعها والزيدون جميعهم والهندات جميعهن، ثم قال:

وَاستَعْمَلُوا أَيْضاً كَكُلٍّ فَاعِلَهْ ... مِنْ عَمَّ في التَّوْكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَهْ

من ألفاظ التوكيد عامة بمعنى كل تقول جاء الجيش عامته أي كله والقبيلة عامتها والزيدون عامتهم ولما لم يتزن له لفظ عامة لما فيه من الجمع بين ساكنين وذلك لا يتأتى في الشعر عبر عنها بفاعلة من عم فإذا بنيت من عم فاعلة قلت عاممة فاجتمع مثلان فأدغم الأول في الثاني وإنما قال مثل النافلة لإغفال كثير من النحويين عن ذكر عامة في ألفاظ التوكيد فصار كأنه نافلة على ما ذكره النحويون من ألفاظ التوكيد في هذا الباب، والنافلة الزيادة، ثم ذكر توابع كل فقال:

وَبَعْدَ كُلٍّ أَكَّدُوا بِأَجمَعَا ... جَمْعَاءَ أَجمَعِينَ ثُمَّ جُمَعَا

يعني أن أجمع وما بعده يؤكد به بعد كل، وفهم من ترتيب هذه الألفاظ أن أجمع للمفرد المذكر وجمعاء للمفرد المؤنث وأجمعين للجمع المذكر وجمع للجمع المؤنث فتقول جاء الجيش كله أجمع والقبيلة كلها جمعاء والزيدون كلهم أجمعون والهندات كلهن جمع، وفهم من قوله وبعد كل أمر أن أحدهما واجب وهو أن أجمع إذا ذكر مع كل لا يكون إلا متأخرًا عنها والآخر غالب وهو أنه لا يؤكد به دون كل وقد نبه على أنه يؤكد به دون كل بقوله:

وَدُونَ كُلٍّ قَدْ يَجِيءُ أَجمَعُ ... جَمْعَاءُ أَجمَعُونَ ثُمَّ جُمَعُ

يعني أن أجمع وما بعده يؤكد به دون كل فتقول جاء الجيش أجمع والقبيلة جمعاء

والزيدون أجمعون والهندات جمع وفهم من قوله قد يجيء أن ذلك قليل بالنسبة لذكرها بعد كل وصرح الشارح بقلته وفيه نظر لأنه جاء في القرآن التوكيد به دون كل كثيرًا كقوله تعالى: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢] وجمعاء أجمعون معطوفان على أجمع بحذف العاطف، ثم قال:

وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلْ

في توكيد النكرة ثلاثة مذاهب: المنع مطلقًا وهو مذهب البصريين، والجواز مطلقًا وهو مذهب بعض الكوفيين، والجواز إذا كانت النكرة مؤقتة نحو شهر ويوم وشبههما وهو اختيار المصنف وظاهر النظم لاشتراطه الفائدة ولا تحصل الفائدة إلا في النكرة المؤقتة نحو صمت شهرًا كله، ومنه قوله:

١٤٢ ـ يا ليتني كنت صبياً مُرْضَعَا تحملني الذلفاءُ حولاً أكْتَعَا

وقوله أيضًا:

١٤٣ ـ لكنه شاقَهُ أن قيل ذا رجب يا ليت عِدَّة شهرٍ كله رَجَبُ

ويؤيده قوله في التسهيل إن أفاد توكيد النكرة جاز وفاقًا للأخفش والكوفيين، والمنقول عن الأخفش والكوفيين أن النكرة لا تؤكد إلا إذا كانت مؤقتة وفهم من كلامه أن المجيز لتوكيد النكرة الكوفيون لذكره البصريين في المنع وفهم من قوله شمل أن البصريين يمنعون توكيدها مطلقًا سواء كانت مؤقتة أو غير مؤقتة، وعن متعلق بشمل. ثم قال:

وَاغْنَ بِكِلْتَا فِي مُثَنًّى وَكِلَا عَنْ وَزْنِ فَعْلَاءَ وَوَزْنِ أَفْعَلَا

يعني أن العرب استغنت بكلتا في المثنى المؤنث عن وزن فعلاء وبكلا في المذكر عن وزن أفعل فتقول قامت المرأتان كلتاهما والرجلان كلاهما ولا يقال قامت المرأتان جمعاوان ولا قام الزيدان أجمعان كما قالوا في المفرد أجمع وفي الجمع أجمعون، ولا بد من إضافة

---

١٤٢ ـ الرجز بلا نسبة في الدرر ٦/٣٥، ٤١، وخزانة الأدب ٥/١٦٩، وشرح الأشموني ٢/٤٠٦، وشرح ابن عقيل ص ٣٨٥، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٦٢، ٥٦٥، ولسان العرب ٨/٣٠٥ (كتع)، والمقاصد النحوية ٤/٩٣، والمقرب ١/٢٤٠، وهمع الهوامع ٢/١٢٣، ١٢٤.

١٤٣ ـ البيت من البسيط، وهو لعبد الله بن مسلم الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٢/٩١٠، ومجالس ثعلب ٢/٤٠٧، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٩٠، والإنصاف ص ٤٥٠، وأوضح المسالك ٣/٣٣٢، وتذكرة النحاة ص ٦٤٠، وجمهرة اللغة ص ٥٢٥، وخزانة الأدب ٥/١٧٠، وشرح الأشموني ٢/٤٠٧، وشرح التصريح ٢/١٢٥، وشرح شذور الذهب ص ٥٥١، وشرح قطر الندى ص ٢٩٦، والمقاصد النحوية ٤/٩٦.

كلا وكلتا لضمير المؤكد وقد تقدم في قوله: وكلاً اذكر في الشمول البيت، واغن فعل أمر من غني بمعنى استغنى وبكلتا وعن وزن متعلقان باغن. ثم قال:

وَإِنْ تُـؤَكِّـدِ الضَّمِيـرَ المُتَّصِـلْ بِـالنَّفْسِ وَالعَيْـنِ فَبَعْـدَ المُنْفَصِـلْ
عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ...

يعني أن ضمير الرفع المتصل إذا أكد بالنفس أو بالعين لا بد من توكيده بالضمير المنفصل تقول قمت أنت نفسك وزيد قام هو عينه وفهم أن الضمير المؤكد بالنفس والعين إذا كان منفصلاً لا يلزم توكيده بالضمير نحو أنت نفسك قائم وفهم أيضًا أن التأكيد إذا كان بغير النفس والعين لا يلزم توكيده بالضمير نحو قمتم كلكم أجمعون وفهم من قوله عنيت ذا الرفع أن الضمير المتصل إذا كان منصوبًا أو مجرورًا لا يؤكد أيضًا نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك ثم صرح بالمفهوم في التوكيد بغير النفس والعين فقال:

وأَكَّـدُوا بِمَـا سِـوَاهُمَـا وَالقَيْـدُ لَـنْ يُلْتَـزَمَـا

يعني أن ضمير الرفع المتصل إذا أكد بغير النفس والعين من ألفاظ التوكيد لا يلزم التوكيد بالضمير المنفصل فتقول الزيدون قاموا كلهم، وفهم من قوله لن يلتزما أن توكيده بالضمير جائز فتقول قاموا هم كلهم وقمتم أنتم أجمعون وإن تؤكد شرط والفاء جواب الشرط وبعد خبر مبتدأ مضمر والمنفصل نعت لمحذوف والتقدير فتوكيده بعد الضمير المنفصل.

ولما فرغ من التوكيد المعنوي شرع في التوكيد اللفظي فقال:

وَمَـا مِـنَ التَّـوْكِيـدِ لَفْظِـيٌّ يَجِـي مُـكَـرَّرًا كَقَـولِـكَ ادْرُجِي ادْرُجِي

التوكيد اللفظي إعادة اللفظ بموافقة، وفهم من قوله له مكررًا أنه يكون بالمساوي لفظًا ومعنى نحو ادرج ادرج، وبالمساوي معنى دون لفظ نحو:

١٤٤ ـ أنت بالحقِّ جديرٌ قمنُ

لأن جديرًا وقمنًا متفقان معنى وفهم منه أيضًا أنه يكون في الاسم والفعل والحرف والجملة وسيذكر ذلك. وما مبتدأ وهي موصولة ولفظي خبر مبتدأ محذوف تقديره وما هو

---

١٤٤ ـ الشطر من الرمل، وهو بلا نسبة في الدرر ٦/٤٢، وشرح الأشموني ٢/٤٠٩، وهمع الهوامع ٢/١٢٥.

ويروى الشطر:

أنت بالخير حقيقٌ قمنُ

من التوكيد لفظي وهو العائد على الموصول والمبتدأ مع خبره صلة ما وإنما جاز حذف الضمير وهو صدر الصلة لطول الصلة بالمجرور وهو متعلق بالاستقرار على أنه حال من الضمير المستتر في الخبر ويجي خبر مبتدأ ومكررًا حال من الضمير المستتر في يجي ثم قال:

وَلا تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ إلاَّ مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِلْ

يعني أنه إذا أكد الضمير المتصل وجب أن يؤتى معه باللفظ الذي اتصل به فشمل المتصل بالفعل المرفوع نحو قمت قمت والمنصوب نحو ضربك ضربك والمجرور المتصل بالاسم نحو غلامك غلامك والمتصل بالحرف نحو بك بك، وفهم منه أن الضمير المنفصل لا يشترط فيه شيء نحو أنت أنت قائم وهو هو قاعد وإياك إياك ضربت. ثم قال:

كَذَا الحُرُوفُ غَيْرَ ما تَحَصَّلا بِهِ جَوَابٌ

يعني أن التوكيد اللفظي في الحروف لا بد فيه من تكرار ما اتصل به فتقول في توكيد «في» من قولك في الدار زيد في الدار في الدار زيد وإن من إن زيدًا قائم إن زيد إن زيدًا قائم ولا يجوز توكيده بغير ما اتصل به إلا في الضرورة كقوله:

١٤٥ ـ ولا لِلما بِهم أبدًا دواءُ

فلو كان الحرف جوابيًا لم يشترط فيه ذلك وإلى ذلك أشار بقوله: (غير ما تحصلا به جواب) ومثله بقوله: (كَنَعَمْ وكَبَلَى) فتقول: نعم نعم وبلى وبلى لأنه لم يتصل به شيء يتكرر معه. والحروف مبتدأ وخبره كذا وغير منصوب على الاستثناء والتقدير الحروف كالضمائر في وجوب إعادة ما اتصل بها إلا المتحصل به الجواب. ثم قال:

وَمُضْمَرَ الرَّفْعِ الَّذِي قَدِ انْفَصَلْ أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ

يعني أن ضمير الرفع المنفصل يجوز أن يؤكد به كل ضمير متصل فشمل المرفوع نحو

---

١٤٥ ـ صدره:

فلا والله لا يُلْفَى لما بي

والبيت من الوافر، وهو لمسلم بن معبد الوالبي في خزانة الأدب ٢/٣٠٨، ٣١٢، ٥/١٥٧، ٩/٥٢٨، ٥٣٤، ١٠/١٩١، ١١/٢٦٧، ٢٨٧، ٣٣٠، والدرر ٥/١٤٧، ٦/٥٣، ٢٥٦، وشرح شواهد المغني ص ٧٧٣، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٥٧١، وأوضح المسالك ٣/٣٤٣، والجنى الداني ص ٨٠، ٣٤٥، والخصائص ٢/٢٨٢، ورصف المباني ص ٢٠٢، ٢٤٨، ٢٥٥، ٢٥٩، وسر صناعة الإعراب ص ٢٨٢، ٣٣٢، وشرح الأشموني ٢/٤١٠، وشرح التصريح ٢/١٣٠، ٢٣٠، والصاحبي في فقه اللغة ص ٥٦، والمحتسب ٢/٢٥٦، ومغني اللبيب ص ١٨١، والمقاصد النحوية ٤/١٠٢، والمقرب ١/٣٣٨، وهمع الهوامع ٢/١٢٥، ١٥٨.

قمت أنت وقمت أنا والمنصوب نحو ضربتك أنت والمجرور نحو مررت بك أنت وهذا النحو من قبيل التوكيد اللفظي المرادف.

عطف البيان

إنما سمي عطف البيان لأنه يبين متبوعه كالنعت. قوله:

العَطْفُ إمَّا ذُو بَيانٍ أوْ نَسَقْ

قسم العطف إلى ذي بيان وذي نسق فالعطف مبتدأ وذو بيان خبره ونسق معطوف عليه وهو على حذف مضاف أي أو ذو نسق. ثم بين أن مراده في هذا الباب عطف البيان بقوله:

والغَرَضُ الآنَ بَيانُ ما سَبَقْ

أي الغرض في هذا الباب عطف البيان ثم عرّفه فقال:

فَذُو البَيانِ تابِعٌ شِبْهُ الصِّفَهْ حَقِيقَةُ القَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ

فتابع جنس يشمل جميع التوابع وشبه الصفة مخرج للتوكيد والبدل وعطف النسق وحقيقة القصد به منكشفة مخرج للنعت فإن النعت يوضح متبوعه بوسمه أو وسم ما به اعتلق كما تقدم وعطف البيان يوضحه بنفسه فلذلك قال: (حقيقة القصد به منكشفة)، وقال في النعت بوسمه إلى آخره. وذو البيان مبتدأ وتابع خبره وشبه الصفة نعت لتابع لا خبر بعد خبر لأنه قيد في التابع وحقيقة القصد الخ جملة اسمية في موضع الصفة لتابع، ثم قال:

فأوْلِيَنْهُ مِنْ وِفاقِ الأوَّلِ ما مِنْ وِفاقِ الأوَّلِ النَّعْتُ وَلِي

يعني أن عطف البيان يوافق متبوعه في أربعة من عشرة كالنعت، واحد من الرفع والنصب والجر وواحد من التعريف والتنكير وواحد من التذكير والتأنيث وواحد من الإفراد والتثنية والجمع. ولما كان في ورود عطف البيان نكرة تابعة لنكرة خلاف نبه عليه بقوله:

فَقَدْ يَكُونانِ مُنَكَّرَيْنِ كَمَا يَكُونانِ مُعَرَّفَيْنِ

مذهب الكوفيين وبعض البصريين جواز تنكير عطف البيان مع متبوعه وهو اختيار الناظم ولذلك قال: فقد يكونان منكرين، وفهم من قوله قد أنّ ذلك قليل بالنسبة إلى تعريفهما، ومما استشهد به على ذلك قوله عز وجل: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَآئِقَ وَأَعْنَبًا﴾ [النبأ: ٣١ و ٣٢] وما في قوله ما من وفاق مفعول ثان لأولينه وهي موصولة والنعت مبتدأ خبره ولي والجملة صلة ما ومن وفاق متعلق بولي والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف تقديره وليه والضمير المستتر في ولي عائد على النعت ومن وفاق الأول متعلق

بأولينه والتقدير فأولينه من وفاق الأول الذي النعت وليه من وفاق الأول، ثم قال:

(وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى) يعني أن عطف البيان يصلح أن يجعل بدلاً وذلك مطرد إلا في موضعين نبه على الأول منهما بقوله: (في غَيْرِ نَحْوِ يا غُلامُ يَعْمُرَا) يعني أن هذا المثال وأشباهه يتعين أن يكون التابع فيها عطف بيان فيا غلام منادى مبني على الضم ويعمرا عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلاً لأن البدل على نية تكرار العامل فيلزم ضمه إذا جعل بدلاً، ونبه على الثاني بقوله: (وَنحْوِ بِشْرٍ تابِعِ البَكْرِيِّ) يشير بذلك إلى قول الشاعر:

١٤٦ ـ أنا ابن التارِكِ البكريِّ بشْرٍ عليـه الطيـرُ تـرقُبُـهُ وقـوعَـا

فبشر عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلاً لأن البدل على نية تكرار العامل والعامل التارك وهو مضاف إلى البكري فلو كرر العامل مع بشر لما كان بشر نعتًا للبكري ولأدّى إلى إضافة ما فيه أل إلى المجرد منها وهو ممتنع وعلى ذلك نبه بقوله: (وَلَيْسَ أنْ يُبْدَلَ بالمَرْضِيّ) وصالحًا مفعول ثان ليرى وفي يرى ضمير مستتر يعود على عطف البيان وهو المفعول الأول ولبدلية متعلق بصالح وفي غير متعلق بيرى ونحو بشر معطوف على نحو الأول وتابع منصوب على الحال من بشر ويجوز جره نعتًا لبشر ويقصد حينئذ بالإضافة المحضة وهو أظهر وأن يبدل اسم ليس والباء زائدة في خبرها.

عطف النسق

النسق في اللغة النظم قال الزبيدي والنسق العطف على الأول. قوله:

تالٍ بحَرْفٍ مُتبِعٍ عَطْفُ النَّسَقْ

فتال جنس وقوله بحرف متبع مخرج لما عدا عطف النسق من التوابع. ثم مثل بقوله: (كاخصُصْ بِوُدٍّ وَثَناء مَنْ صَدَقْ) فتال خبر مقدم وعطف النسق مبتدأ وبحرف متعلق بتال ومتبع نعت لحرف ومن صدق مفعول باخصص. ثم شرع في حروف العطف فقال: (فالعَطْفُ مُطْلَقًا بِوَاوٍ ثُمَّ فا * حتى أمَ أوْ) ذكر في هذا البيت من حروف العطف ستة وهي كلها تشرك ما بعدها مع ما قبلها في اللفظ والمعنى وذلك مستفاد من قوله مطلقًا، أما الواو

---

١٤٦ ـ البيت من الوافر، وهو للمرار الأسدي في ديوانه ص ٤٦٥، وخزانة الأدب ٤/ ٢٨٤، ٥/ ١٨٣، ٢٢٥، والدرر ٦/ ٢٧، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٦، وشرح التصريح ٢/ ١٣٣، وشرح المفصل ٣/ ٧٢، ٧٣، والكتاب ١/ ١٨٢، والمقاصد النحوية ٤/ ١٢١، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٤٤١، وأوضح المسالك ٣/ ٣٥١، وشرح الأشموني ٢/ ٤١٤، وشرح شذور الذهب ص ٣٢٠، وشرح ابن عقيل ص ٤٩١، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٥٤، ٥٩٧، وشرح قطر الندى ص ٢٩٩، والمقرب ١/ ٢٤٨، وهمع الهوامع ٢/ ١٢٢.

وثم والفاء وحتى فلا إشكال في تشريكها في اللفظ والمعنى، وأما أم وأو فذكرهما أكثر النحويين فيما يشرك في اللفظ لا في المعنى وجعلهما الناظم مما يشرك فيهما باعتبار أن ما قبلهما وما بعدهما مستو في المعنى الذي سيقتا له من شك وغيره. فالعطف مبتدأ وخبره بواو وما بعده ومطلقًا حال من العطف وثم وما بعدها معطوف على واو بإسقاط العاطف والتقدير بواو وثم وفاء وحتى وأو وأم. ثم مثل بقوله:

(كَفِيكَ صِدْقٌ وَوَفا) ثم قال: (وأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ بَلْ وَلا * لَكِنْ) ذكر في هذا البيت ثلاثة أحرف كلها تشرك ما بعدها مع ما قبلها لفظًا لا معنى فتقول قام زيد بل عمرو فالقائم عمرو لا زيد وقام زيد لا عمرو فالقائم زيد دون عمرو وما قام زيد لكن عمرو وقد مثل منها بلكن فقال: (كَلَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لكنْ طَلاَ) والطلا: الولد من ذوات الظلف. والحاصل من البيتين أن حروف العطف تسعة، وهي على قسمين: قسم يشرك في اللفظ والمعنى وهي ستة، وقسم يشرك في اللفظ لا في المعنى وهي ثلاثة. وبل فاعل بأتبعت ولفظًا منصوب على إسقاط الخافض وحسب اسم فعل بمعنى قط، ولا ولكن معطوفان على بل، ثم شرع في معاني حروف العطف وبدأ بالواو فقال:

فَـاعطِـفْ بِـوَاوٍ لاحِقـاً أَوْ سـابِقَـا فِـي الحُـكْـمِ أَوْ مُصَـاحِباً مُـوَافِقَـا

يعني أن الواو للجمع المطلق فلا تدل على ترتيب بل يعطف بها لاحق نحو قام زيد وعمرو بعده وسابق نحو جاء زيد وعمرو قبله ومصاحب نحو جاء زيد وعمرو معه فلو قلت جاء زيد وعمرو لاحتمل المعاني الثلاثة المذكورة. ولاحقًا مفعول باعطف وأو سابقًا وأو مصاحبًا معطوفان عليه وفي الحكم متعلق بسابق وهو مطلوب للاحق ومصاحب فهو من باب التنازع، ثم قال:

وَاخْصُصْ بِها عطفَ الذي لا يُغْنِي مَتْبُـوعُـهُ كـاصْطَـفَّ هَـذَا وَابْنِـي

يعني أن الواو تنفرد من سائر حروف العطف بأن يعطف بها على ما لا يستغنى به عن متبوعه نحو تفاعل وافتعل تقول تخاصم زيد وعمرو واختصم زيد وعمرو واصطف هذا وابني ولا يجوز العطف في هذه المثل وشبهها بغير الواو. وأصل اصطف اصتفف فأبدل من التاء طاء وأدغم الفاء في الفاء يقال صففت القوم فاصطفوا إذا وقفتهم في الحرب صفًا. ثم انتقل إلى الفاء وثم فقال:

والفـاءُ للتَّـرْتِيـبِ بـاتِّصَـالِ وثُـمَّ للتَّـرْتِيـبِ بـانْفِصَـالِ

يعني أن الفاء العاطفة تفيد الترتيب والتعقيب وهو المعبر عنه هنا بالاتصال فالمعطوف بها ثان عن المعطوف عليه من غير مهلة وأن ثم تفيد الترتيب والمهلة وهي المعبر عنها

بالانفصال فإذا قلت قام زيد فعمرو فعمرو قام بعد زيد من غير تراخ ولا مهلة وإذا قلت قام زيد ثم عمرو فعمرو قام بعد زيد وبينهما مهلة. والفاء مبتدأ وخبره للترتيب وبانفصال متعلق بالترتيب، ثم قال:

وَاخْصصْ بفاءٍ عَطْفَ ما لَيْسَ صِلَهْ   علـى الَّـذِي اسْتَقَـرَّ أنَّـهُ الصِّلَـهْ

يعني أن الفاء تختص بأن يعطف بها ما لا يصلح أن يقع صلة لعدم الضمير الرابط على ما هو صلة نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب فيطير صلة للذي ويغضب زيد معطوف على الصلة بالفاء وليس في المعطوف ضمير يعود على الموصول، وفهم من ذلك أن المعطوف بالفاء في هذا الفصل جملة فعلية لكونه معطوفًا على الصلة ولا تكون الصلة إلا جملة. ثم انتقل إلى حتى فقال:

بَعْضاً بحتى اعْطِفْ على كُلٍّ وَلا   يَكُـونُ إلاَّ غـايَـةَ الَّـذِي تَـلا

يعني أن حتى لا يكون المعطوف بها إلا بعض المعطوف عليه نحو ضربت القوم حتى زيدًا لأن زيد بعض القوم ولا يكون إلا غاية له إما في زيادة نحو مات الناس حتى الأنبياء، أو في نقص نحو عليك الناس حتى النساء. وشمل قوله بعضًا ما بعضه مصرح به كالمثال المذكور وما بعضيته مؤولة كقوله:

١٤٧ ـ ألقى الصحيفةَ كيْ يخفِّفَ رحلَهُ   والـزاد حتـى نعلَـهُ ألقـاهـا

تقديره ألقى ما يثقله حتى نعله. وبعضًا مفعول مقدم باعطف وبحتى متعلق باعطف وكذلك على كل واسم يكون ضمير مستتر عائد على لفظ بعض، ويحتمل أن يكون عائدًا على المعطوف المفهوم من قوله اعطف. ثم اعلم أن أم على قسمين: متصلة، ومنقطعة، وقد أشار إلى الأول فقال: (وأَمْ بها اعْطِفْ إثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ) يعني أنّ أم من حروف العطف ويعطف بها إثر همزة التسوية كقولك سواء عليّ أقمت أم قعدت ومنه قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] أو إثر همزة يطلب بها ما يطلب بأي نحو أزيد عندك أم عمرو، والتقدير أيهما عندك، وهذا معنى قوله: (أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ أيٍّ مُغْنِيَهْ) وإنما

---

١٤٧ ـ البيت من الكامل، وهو للمتلمس في ملحق ديوانه ص٣٢٧، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧٠، ولأبي (أو لابن) مروان النحوي في خزانة الأدب ٣/ ٢١، ٢٤، والدرر ٤/ ١١٣، وشرح التصريح ٢/ ١٤١، والكتاب ١/ ٩٧، والمقاصد النحوية ٤/ ١٣٤، ولمروان بن سعيد في معجم الأدباء ١٩/ ١٤٦، وبلا نسبة في أسرار العربية ص٢٦٩، وأوضح المسالك ٣/ ٣٦٥، والجنى الداني ص٥٤٧، ٥٥٣، وخزانة الأدب ٩/ ٤٧٢، والدرر ٦/ ١٤٠، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤١١، وشرح عمدة الحافظ ص ٦١٤، ورصف المباني ص ١٨٢، وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٩، وشرح قطر الندى ص ٣٠٤، وشرح المفصل ٨/ ١٩، ومغني اللبيب ١/ ٢٤، وهمع الهوامع ٢/ ٢٤، ٣٦.

سميت متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بواحد منهما عن الآخر وقد تخذف الهمزة قبلها للعلم بها، وإلى ذلك أشار بقوله:

وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الهَمْزَةُ إنْ كَانَ خَفَا المَعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ

فشمل قوله الهمزة التي للتسوية كقراءة ابن محيصن «سواء عليهم أنذرتهم» بهمزة واحدة والهمزة التي تقدر مع أم بأي كقول الشاعر:

١٤٨ ـ فأصبحت فيهم آنساً لا كمعشرٍ أتوني فقالوا من ربيعة أم مُضَرْ

وفهم من قوله وربما أن ذلك قليل وظاهر كلامه في شرح الشافية أنه مطرد. وإن كان شرط وخفا المعنى اسم كان وهو ممدود فقصره ضروره وبحذفها متعلق بخفا وأمن فعل ماض في موضع خبر كان والمراد بالمعنى معنى الهمز وفي بعض النسخ كان خفا الهمز والمعنى واحد. ثم أشار إلى القسم الثاني من قسمي أم، وهي المنقطعة فقال:

وَبِانْقِطَاعٍ وبِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ إنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ

أم المنقطعة هي الخالية مما قيدت به أم المتصلة من كونها بعد همز التسوية أو مع همزة تقدر مع أم بأي وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين فما بعدها منقطع عما قبلها. واختلف في معناها فقيل الإضراب والاستفهام معًا وقيل الإضراب فقط وهو ظاهر كلام الناظم ويمكن أن يكون استغنى بذكر الإضراب للزومها إياه على القولين. وبانقطاع متعلق بوقت وكذلك وبمعنى بل وخلت خبر تكن ومما متعلق بخلت وبه متعلق بقيدت والضمائر المستترة في يكن وقيدت وخلت عائدة على أم المتقدمة. فإن قلت كيف يصح إعادتها عليها والمنقطعة غير المتصلة. قلت هي عائدة على لفظها دون معناها كقولهم: عندي درهم ونصفه. ثم انتقل إلي أو فقال:

خَيِّرْ أَبِحْ قَسِّمْ بِأَوْ وأَبْهِمِ وَاشْكُكْ وَإضْرابٌ بِها أَيْضًا نُمِي

ذكر لأو في هذا البيت ستة معان: الأول التخيير نحو خذ من مالي دينارًا أو ثوبًا. الثاني الإباحة نحو جالس الحسن أو ابن سيرين والفرق بينهما جواز الجمع بين الأمرين في الإباحة ومنعه في التخيير. الثالث التقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف. الرابع الإبهام كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى﴾ [سبأ: ٢٤] الخامس الشك نحو قام زيد أو عمرو والفرق بينه وبين الإبهام أن الإبهام يكون المتكلم عالمًا ويبهم على المخاطب والشك أن يكون المتكلم غير عالم. السادس الإضراب كقوله تعالى: ﴿وَأَرۡسَلۡنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلۡفٍ أَوۡ

١٤٨ ـ البيت من الطويل، وهو لعمران بن حطان في ديوانه ص ١١١، وخزانة الأدب ٥/٣٥٩، وبلا نسبة في الخصائص ٢/٢٨١، والمحتسب ١/٥٠، ومغني اللبيب ٢/٥٦٩، ٦٧٠.

يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧] وفي قوله: وإضراب بها أيضًا نمي إشارة إلى أن الإضراب غير متفق عليه ولذلك فصله عما قبله. وبأو متعلق بقسم لقربه منه وهو مطلوب في المعنى لقوله خير واشكك وما بينهما وإضراب مبتدأ ونمي خبره وبها متعلق بنمي أي نسب والمسوّغ للابتداء بإضراب التفصيل ويحتمل أن يكون بها متعلقًا بإضراب فيكون المسوّغ للابتداء به عمله في المجرور وهو أظهر. وبقي من معاني أو أن تكون بمعنى الواو وإليه أشار بقوله: (ورُبَّمَا عاقَبَتِ الْوَاوَ) يعني أن أو تعاقب الواو أي تكون بمعناها وذلك إذا أمن اللبس وهو المنبه عليه بقوله: (إِذَا * لمْ يُلْفِ ذو النُّطْقِ للَبْسٍ مَنْفَذَا) أي إذا كان المتكلم بها لا يجد في استعمالها بمعنى الواو منفذًا للبس أي طريقًا، ومنه:

١٤٩ ـ جاء الخلافة أو كانَتْ له قدراً   كما أتى رَبَّهُ موسى على قدرِ

أي جاء الخلافة وكانت له قدرًا، وفهم من قوله وربما عاقبت أن ذلك قليل. وإذا متعلق بعاقبت وفاعل عاقبت ضمير عائد على أو، ثم قال:

وَمِثْـلُ أوْ فِـي القَصْـدِ إمَّـا الثَّـانِيَـةْ   فِـي نَحْـوِ إمَّـا ذِي وإمَّـا النَّـائِيَـةْ

مذهب أكثر النحويين أن إما المسبوقة بمثلها عاطفة، وذهب بعضهم إلى أنها غير عاطفة وإليه ذهب الناظم ولذلك قال في القصد ولم يجعلها مثل أو مطلقًا، وفهم من قوله مثل أو أنها تكون لجميع المعاني المذكورة لأو، وليس كذلك لأن إما لا تكون للإضراب ولا بمعنى الواو، والعذر له في ذلك أن كونها للإضراب أو بمعنى الواو قليل فلم يعتبره، فمثالها للتخيير خذ إما ثوبًا وإما دينارًا ومثالها للإباحة جالس إما الحسن وإما ابن سيرين، ومثالها للتقسيم الكلمة إما اسم وإما فعل وإما حرف ومثالها للإبهام قام إما زيد وإما عمرو وكذلك الشك والفرق بينهما كما تقدم في أو وفهم من قوله إما الثانية فائدتان الأولى أنّ التي بمعنى أو إنما هي الثانية دون الأولى والأخرى أنها لا بد أن تكون مسبوقة بإما أخرى وفهم من المثال أنها لا بد أن تكون معها الواو. ومثل أو مبتدأ وفي القصد متعلق بمثل وإما خبر المبتدأ والثانية نعت لإما وفي نحو متعلق بفعل محذوف تقديره أعني وذي مفعول بفعل محذوف والتقدير خذ إما ذي أو مبتدأ محذوف الخبر والتقدير لك إما ذي وهو على حذف القول والتقدير في نحو قولك.

---

١٤٩ ـ البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص ٤١٦، والأزهية ص ١١٤، وخزانة الأدب ١١/ ٦٩، والدرر ٦/ ١١٨، وشرح التصريح ١/ ٢٨٣، وشرح شواهد المغني ١/ ١٩٦، ومغني اللبيب ١/ ٦٢، ٧٠، والمقاصد النحوية ٢/ ٤٨٥، ٤/ ١٤٥، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ١٢٤، والجنى الداني ص ٢٣٠، وشرح الأشموني ١/ ١٧٨، وشرح ابن عقيل ص ٤٩٩، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٢٧، وشرح قطر الندى ص ١٨٤، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٤.

ثم انتقل إلى لكن فقال: (وأَوْلِ لَـكِنْ نَفْيًا أَوْ نَهْيًا) يعني أن لكن العاطفة تأتي تابعة للنفي نحو ما قام زيد لكن عمرو وللنهي نحو لا تضرب زيدًا لكن عمرًا وفهم منه أنها لا تجيء في الإيجاب ولكن مفعول أول بأول ونفيًا مفعول ثان. ثم انتقل إلى لا فقال: (وَلا * نِداءًا أَوْ أَمْرًا أَوِ اثْباتًا تَلا) يعني أن لا العاطفة تجيء تابعة للمنادى نحو يا زيد لا عمرو، وللأمر نحو اضرب زيدًا لا عمرًا وللإثبات نحو قام زيد لا عمرو. ولا مبتدأ وخبره تلا ونداء وما عطف عليه مفعول بتلا وفي تلا ضمير مستتر يعود على لا والتقدير: لا تلا نداء أو أمرًا أو إثباتًا وظاهر كلام المرادي في شرحه لهذا الموضع أن لا معطوف على لكن وأنه معمول لأول وهو وهم منه. ثم انتقل إلى بل فقال: (وَبَلْ كَلَـكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبَيْها) يعني أن بل إذا وقعت بعد مصحوبي لكن وهما النفي والنهي كانت بمنزلة لكن في تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو فيكون القيام منفيًا عن زيد مثبتًا لعمرو وكذلك لا تضرب زيدًا بل عمرًا فزيد منهيّ عن ضربه وهو مثبت لعمرو فبل في ذلك كلكن في المعنى ثم مثل ذلك بقوله (كَلَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْها) المربع موضع الربيع والتيها القفر وبل مبتدأ وخبره كلكن وبعد متعلق بالاستقرار في موضع نصب على الحال وها في مصحوبيها عائد على لكن ثم إن بل تقع بعد مصحوبي لكن كما تقدم وبعد الخبر الموجب وبعد الأمر وإلى ذلك أشار بقوله:

وَانْقُـلْ بِهـا لِلثَّـانِ حُـكْـمَ الأَوَّلِ فِـي الخَبـرِ المُثْبَـتِ والأَمْـرِ الجَلِـي

يعني أنّ بل إذا وقعت بعد الخبر المثبت أو بعد الأمر فانقل بها حكم ما قبلها لما بعدها مثال الخبر قام زيد بل عمرو فالحكم هو القيام المسند إلى زيد فقد أزلته عنه ونقلته لما بعد بل وهو عمرو ومثال الأمر اضرب زيدًا بل عمرًا فالأمر المتوجه على ضرب زيد نقلته عنه لما بعد بل. وحاصل بل: أنها يعطف بها في أربعة مواضع: في النفي والنهي والخبر المثبت والأمر وقوله الجلي تتميم لصحة الاستغناء عنه. ولما فرغ من ذكر حروف العطف ومعانيها ومواضعها شرع في بيان أحكام تتعلق بالباب فقال:

وَإِنْ عَلَـى ضَمِيـرِ رَفْـعٍ مُتَّصِـلْ عَطَفْتَ فافْصِلْ بالضَّميرِ المُنْفَصِلْ

يعني أنك إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل فصلت بين المعطوف عليه وحرف العطف بضمير منفصل وفهم منه أنك إذا عطفت على الضمير المتصل المنصوب لم يلزم الفصل نحو رأيتك وزيدًا وفهم منه أيضًا أن ضمير الرفع إذا كان منفصلاً لم يفصل بينهما نحو أنت وزيد قائمان وشمل ضمير الرفع المتصل ما اتصل بالفعل وكان بارزًا نحو قمت أنت وزيد، ومستترًا نحو قم أنت وزيد وما اتصل بالوصف ولا يكون إلا مستترًا نحو زيد قائم هو وعمرو. وقد يجوز الفصل بغير الضمير المنفصل وعلى ذلك نبه بقوله: (أَوْ فاصِلٍ مّا) ومن

الفصل بغير الضمير المنفصل ﴿جَنَّتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾ [الرعد: ٢٣] فالفصل هنا بضمير المفعول وإن شرط وعطفت فعل الشرط وعلى ضمير متعلق به وأو فاصل معطوف على الضمير المنفصل وما زائدة أو صفة. ثم نبه على أنه قد ورد العطف على ضمير الرفع المتصل من غير فصل بقوله:

وَبِــلا فَصْــلٍ يَــرِدْ فِــي النَّظْــمِ فــاشِيــاً

فمن ذلك قول الشاعر:

١٥٠ ـ قلت إذا أقبَلَتْ وزهرٌ تهادَى كنعــاج الفــلا تعسَّفْــنَ رَمْــلاَ

فعطف قوله وزهر على الضمير المستتر في أقبلت من غير فصل ولا توكيد وقول الشاعر:

١٥١ ـ ورجا الأُخَيْطلُ من سفاهة رَأْيه مــا لــم يكــنْ وأبٌ لــه لينــالا

فأب معطوف على الضمير المستتر في يكن وليس بينهما توكيد ولا فصل وفهم من قوله فاشيًا أنه كثير في الشعر، وفيه إشعار بأنه غير فاش في النثر ومنه قولهم مررت برجل سواء والعدم فالعدم معطوف على الضمير المستتر في سواء وليس فيه فصل. ثم نبه على أنه مع فشوّه ضعيف بقوله: (وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ) ووجه ضعفه أن ضمير الرفع المتصل شديد الاتصال برافعه فصار كأنه حرف من حروف عامله فإذا لم يفصل بينهما فكأنه عطف اسم على فعل وفي يرد ضمير مستتر عائد على العطف وفي النظم متعلق بيرد وكذلك بلا فصل وفاشيًا منصوب على الحال من الضمير في يرد. ثم قال:

وَعَــوْدُ خــافِضٍ لَــدَى عَطْــفٍ عَلَــى ضَميــرِ خَفْــضٍ لازِمــاً قَــدْ جُعِــلا

يعني أنه إذا عطف اسم على الضمير المخفوض لزم إعادة الخافض وشمل المخفوض بالحرف نحو مررت بك وبزيد والمخفوض بالاسم نحو جلست بينك وبين زيد فإعادة الخافض في نحو ذلك لازمة عند جمهور البصريين إلا في الضرورة وذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى أنه لا يلزم وهو اختيار الناظم ولذلك قال: (وَلَيْسَ عِنْدِي لازِمًا) يعني أن إعادة

---

١٥٠ ـ البيت من الخفيف، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص ٤٩٨، وشرح أبيات سيبويه ١٠١/٢، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٥٨، وشرح المفصل ٧٦/٣، واللمع ص ١٨٤، والمقاصد النحوية ١٦١/٤، وبلا نسبة في الإنصاف ٧٩/٢، والخصائص ٣٨٦/٢، وشرح الأشموني ٤٢٩/٢، وشرح ابن عقيل ص ٥٠١، والكتاب ٣٧٩/٢.

١٥١ ـ البيت من الكامل، وهو لجرير في ديوانه ص ٥٧، والدرر ١٤٩/٦، وشرح التصريح ١٥١/٢، والمقاصد النحوية ٤/ ١٦٠، وبلا نسبة في الإنصاف ٤٧٦/٢، وأوضح المسالك ٣/ ٣٩٠، وشرح الأشموني ٤٢٩/٢، والمقرب ١/ ٢٣٤، وهمع الهوامع ١٣٨/٢.

الخافض في ذلك لا تلزم عندي ثم استدل على صحة اختياره بقوله: (إذْ قدْ أتى * فِي النَّظْمِ والنَّثرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتا) وقد استدل على ذلك في مصنفاته بشواهد كثيرة منها قوله:

١٥٢ ـ فاذهبْ فما بك والأيامِ من عجبِ

والمراد بالنثر الصحيح القرآن كقراءة حمزة رضي الله تعالى عنه: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ ﴾ [النساء: ١] بخفض الأرحام عطفاً على الضمير في به. ثم قال:

(والفاءُ قدْ تُحْذَفُ معْ ما عَطَفَتْ) يعني أن الفاء العاطفة قد تحذف هي ومعطوفها كقوله عز وجل: ﴿ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ فَٱنفَلَقَ ﴾ [الشعراء: ٦٣] أي فضرب فانفلق ثم قال: (والواوُ) أي والواو قد تحذف أيضًا مع ما عطفت ومنه قوله تعالى: ﴿ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ ﴾ [النحل: ٨١] أي والبرد وذلك في الفاء والواو مشروط بأمن اللبس، وإلى ذلك أشار بقوله: (إذْ لا لَبْسَ) أي إن لم يكن لبس في حذف الفاء والواو مع معطوفيهما وفهم من قوله قد تحذف أن ذلك قليل والفاء مبتدأ وخبره قد تحذف والواو مبتدأ وخبره محذوف أي والواو كذلك ويجوز أن يكون الواو معطوفًا على الفاء. ثم قال:

وَهْيَ انْفَرَدَتْ

بِعَطْفِ عامِلٍ مُزالٍ قَدْ بَقِي مَعْمُولُهُ دَفْعاً لِوَهْمٍ اتُّقِي

يعني أن الواو انفردت من سائر حروف العطف بأنها يعطف بها عامل مزال أي محذوف بقي معموله وذلك كقوله:

١٥٣ ـ علفتُها تبناً وماءً بارداً حتى غدت همَّالة عيناها

فتبنًا مفعول ثان بعلفتها والواو التي بعدها عاطفة لعامل محذوف تقديره وسقيتها وهو عامل فيما باشرته الواو في اللفظ وهو ماء فالعامل المزال هو سقيتها والمعمول الباقي هو ماء

---

١٥٢ ـ صدره:

فاليوم قَرَّبْتَ تهجونا وتشتمنا

والبيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الإنصاف ص ٤٦٤، وخزانة الأدب ٥/ ١٢٣، ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣١، وشرح الأشموني ٢/ ٤٣٠، والدرر ٢/ ٨١، ٦/ ١٥١، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠٧، وشرح ابن عقيل ص ٥٠٣، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٦٢، وشرح المفصل ٣/ ٧٨، ٧٩، والكتاب ٢/ ٣٩٢، واللمع في العربية ص ٢٨٥، والمقاصد النحوية ٤/ ١٦٣، والمقرب ١/ ٢٣٤، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٩.

١٥٣ ـ الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٠٨، ٧/ ٢٣٣، وأمالي المرتضى ٢/ ٢٥٩، والإنصاف ٢/ ٦١٢، وأوضح المسالك ٢/ ٢٤٥، والخصائص ٢/ ٤٣١، والدرر ٦/ ٧٩، وشرح الأشموني ١/ ٢٢٦، وشرح التصريح ١/ ٣٤٦، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٤٧، وشرح شذور الذهب ص ٣١٢، وشرح شواهد المغني ١/ ٥٨، ٢/ ٩٢٩، وشرح ابن عقيل ص ٣٠٥، ولسان العرب ٢/ ٢٨٧ (زجج)، ٣/ ٣٦٧ (قلد)، ٩/ ٢٥٥ (علف)، ومغني اللبيب ٢/ ٦٣٢، والمقاصد النحوية ٣/ ١٠١، وهمع الهوامع ٢/ ١٣٠.

وقوله دفعًا لوهم اتقي يعني أن حمل مثل هذا على حذف العامل إنما هو لدفع ما يتقى من كون ماء معطوفًا على تبن إذ لا يصلح لعدم اشتراكه معه في العامل ومن كونه مفعولاً معه لأن المعية متعذرة فيه. ثم قال:

(وَحَذْفَ مَتْبُوعٍ بَدَا هُنا اسْتَبِحْ)

يعني أن حذف المتبوع وهو المعطوف عليه جائز إذا ظهر معناه وذلك كقولك لمن قال ألم تضرب زيدًا: بل وعمرًا أي بل ضربته وعمرًا ومفهومه أن ذلك سائغ في جميع حروف العطف وليس كذلك بل إنما ورد في الفاء والواو وأو وهو في أو قليل. ثم قال: (وعطفُكَ الفِعلَ على الفِعلِ يَصِحّ) يعني أن الأفعال يجوز عطف بعضها على بعض كما يكون ذلك في الأسماء نحو زيد قام وقعد ويقوم ويقعد وعطفك مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل والفعل مفعول بالمصدر وعلى متعلق به ويصح في موضع خبر المبتدأ. ثم قال؛

(وَاعطِفْ على اسْمٍ شِبْهِ فِعلٍ فِعْلا *)

يعني أنه يجوز أن يعطف الفعل على الاسم الشبيه بالفعل كقوله عز وجل: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [الحديد: ١٨] فأقرضوا معطوف على المصدقين لشبهه بالفعل لكونه اسم فاعل والتقدير إن الذين تصدقوا وأقرضوا وكذلك قوله عز وجل: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [الملك: ١٩] أي قابضات. ثم قال: (وَعَكْسًا اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلا) العكس هو أن تعطف الاسم المشابه الفعل على الفعل كقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [الأنعام: ٩٥] فمخرج شبيه بالفعل لكونه اسم فاعل.

البـدل

التَّابِعُ المَقْصُودُ بِالحُكْمِ بِلا وَاسِطَةٍ هُوَ المُسَمَّى بَدَلا

التابع جنس يشمل التوابع كلها، والمقصود بالحكم مخرج للنعت وعطف البيان والتوكيد فإنها مكملات للمقصود بالحكم وقوله بلا واسطة قال الشارح أخرج به المعطوف ببل فحمل المقصود بالحكم على المستقل بالقصد فإن المعطوف بغير بل غير مستقل بالقصد وحمله المرادي على أنه المقصود بالحكم مطلقًا فأخرج به المعطوف عطف النسق ببل وغيرها وهو أظهر والتابع مبتدأ والمقصود بالحكم نعت له وبلا متعلق بالمقصود وهو مبتدأ والمسمى خبره والجملة خبر التابع وبدلاً مفعول ثان بالمسمى. ثم شرع في ذكر أقسامه فقال:

مُطـابِقـاً أوْ بَعْضـاً أوْ مـا يَشْتَمِـلْ   عَلَيْـهِ يُلْفَـى أوْ كَمَعْطُـوفٍ بِبَـلْ

ذكر له أربعة أقسام الأول المطابق وهو بدل الشيء من الشيء ويسمى أيضًا بدل كل من كل نحو قام زيد أخوك الثاني بدل البعض من الكل نحو أكلت الرغيف ثلثه الثالث بدل الاشتمال وهو ما صح الاستغناء عنه بالأول وليس مطابقًا ولا بعضًا وأكثر ما يكون بالمصدر نحو أعجبتني الجارية حسنها وقد يكون بالاسم نحو سرق زيد ثوبه الرابع بدل الإضراب وهو نوعان وسيأتي. ومطابقًا وما عطف عليه مفعول ثان ليلفى وفي يلفى ضمير مرفوع مستتر وهو المفعول الأول ليلفى وهو عائد على البدل، ثم قسم الرابع إلى قسمين وإليها أشار بقوله:

وَذا لِلإضْرابِ اعْزُ إنْ قَصْداً صَحِبْ   وَدُونَ قَصْـدٍ غَلَـطٌ بِـهِ سُلِـبْ

يعني أن القسم الرابع على قسمين أحدهما يسمى بدل الإضراب وهو ما يذكر متبوعه بقصد كقولك أكلت خبزًا لحمًا ومعناه أن قولك أكلت خبزًا قصدت به الإخبار بأكل الخبز وهو حقيقة ثم أضربت عن ذلك في اللفظ وأخبرت أنك أكلت لحمًا دون أن تسلب الحكم عن الأول والثاني يسمى بدل الغلط وهو ما لا يقصد متبوعه بل يجري لسان المتكلم عليه دون قصد كقولك رأيت زيدًا حمارًا أردت أن تقول رأيت حمارًا فغلطت فقلت رأيت زيدًا ثم سلبت الغلط عن زيد بذكر حمار وهذا معنى قوله غلط به سلب أي سلب الغلط عن الأول بالثاني وذا مفعول مقدم باعز ومعنى اعز انسب وللإضراب متعلق باعز وقصدًا منصوب بصحب وفاعل صحب هو البدل المشار إليه بذا وقصدًا بمعنى مقصودًا وهو واقع على الأول ويحتمل أن يكون على حذف مضاف أي إن صحب البدل ذا قصد وقوله دون قصد في موضع نصب على الحال والعامل فيه محذوف لدلالة الأول عليه أي وإن صحب البدل المتبوع حالة كونه دون قصد وغلط خبر مبتدأ مضمر على حذف مضاف أي هو بدل غلط وبه سلب صفة ومفعول سلب ضمير عائد على الحكم المفهوم من الكلام وتقدير كلامه وإن صحب البدل المتبوع دون قصد فهو بدل غلط سلب به الحكم عن الأول وهو المتبوع. ثم مثل للأقسام الأربعة فقال:

كَـزُرْهُ خـالِـداً وَقَبِّلْـهُ اليَـدَا   وَاعْـرِفْـهُ حَقَّـهُ وَخُـذْ نَبْـلاً مُـدَى

فزره خالدًا مثال للبدل المطابق لأن خالدًا والضمير المتصل بزره كشيء واحد وقبله اليدا مثال لبدل البعض من الكل واعرفه حقه لبدل الاشتمال، وفي هذه المثل تنبيه على جواز بدل الظاهر من المضمر وسيأتي وخذ نبلاً مدى مثال للبدل المباين وقد تقدم أنه على قسمين والمثال محتمل لهما لأنه يجوز أن يكون قصد الأول فيكون كقولك أكلت خبزًا لحمًا وأن لا يقصده فيكون كقولك رأيت زيدًا حمارًا والمدى جمع المدية وهو السكين. ثم قال:

وَمِـنْ ضَمِيـرِ الحـاضِـرِ الظَّـاهِـرِ لا   تُبْـدِلْـهُ إلاَّ مـا إحـاطَـةً جَـلا
أَوِ اقْتَضَى بَعْضاً أَوِ اشْتِمالا

يعني أن ضمير الحاضر لا يبدل منه الظاهر مطلقًا بل إن كان بدل بعض جاز مطلقًا وكذلك بدل الاشتمال ومثال بدل البعض قول الشاعر:

١٥٤ ـ أوعدني بالسجن والأداهم   رِجْلي فـرِجْلي شثنةُ المناسِمِ

ومثال بدل الاشتمال قوله:

١٥٥ ـ وما ألفيتني حِلمِي مُضَاعَا *

وإن كان مطابقًا فيشترط فيه أن يدل على إحاطة نحو جئتم كبيركم وصغيركم. وشمل ضمير الحاضر المتكلم والمخاطب وفهم منه أن ضمير الغائب يجوز البدل منه مطلقًا وقد تقدم في المثل ومن ضمير متعلق بتبدله والظاهر مفعول بفعل مقدر يفسره تبدله ولا استثناء وما منصوب على الاستثناء وهي موصولة وصلتها جلا وإحاطة مفعول بجلا وأو اقتضى معطوف على جلا ثم مثل بدل الاشتمال فقال: (كأنَّكَ ابْتِهاجَكَ اسْتَمالا) فابتهاجك بدل من الضمير في أنك واستمالا خبر أنّ، ثم قال: (وَبَدَلُ المُضَمَّنِ الهَمْزَ يَلِي * هَمْزًا) يعني أن المبدل منه إذا كان اسم استفهام لا بد أن يكون البدل مقترنًا بهمزة الاستفهام وقد مثل ذلك بقوله: (كمَنْ ذَا أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِي) وبدل مبتدأ والهمز مفعول ثان بالمضمن ويلي في موضع خبر المبتدأ وهمزًا مفعول بيلي ومن اسم استفهام وهو مبتدأ وذا خبره وأسعيد أم علي بدل مِنْ «مَنْ». ثم قال:

وَيُبْـدَلُ الفِعْـلُ مِـنَ الفِعْـلِ كمَـنْ   يَصِـلْ إلَيْنـا يَسْتَعِـنْ بِنـا يُعَـنْ

يعني أنه يجوز أن يبدل الفعل من الفعل وظاهره أن ذلك جائز في جميع أقسام البدل

---

١٥٤ ـ الرجز للعديل بن الفرخ في خزانة الأدب ٥/١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، والدرر ٦/٦٢، والمقاصد النحوية ٤/١٩٠، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٢٢٦، ٢٩٤، وشرح أبيات سيبويه ١/١٢٤، وشرح الأشموني ٢/٤٣٩، وشرح التصريح ٢/١٦٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢١، وشرح شذور الذهب ص ٥٧٢، وشرح ابن عقيل ص ٥١٠، وشرح المفصل ٣/٧٠، ولسان العرب ٣/٤٦٣ (وعد)، ١٢/٢١٠ (رهم)، ومجالس ثعلب ص ٢٧٤، وهمع الهوامع ٢/١٢٧.

١٥٥ ـ صدره:

ذريني إنَّ أمركِ لن يطاعَا

والبيت من الوافر، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص ٣٥، وخزانة الأدب ٥/١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ٢٠٤، والدرر ٦/٦٥، وشرح أبيات سيبويه ١/١٢٣، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٨٧، ولرجل من بجيلة أو خثعم في الكتاب ١/١٥٦، ولعدي أو لرجل من بجيلة أو خثعم في المقاصد النحوية ٤/١٩٢، وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ٥٧٣، وشرح ابن عقيل ص ٥٠٩، وشرح المفصل ٣/٦٥، ٧٠، وهمع الهوامع ٢/١٢٧.

والمسموع من ذلك بدل الكل كقوله:

١٥٦ - متى تأتنا تُلْمِمْ بنا في ديارنا

فتأتنا وتلمم متفقان في المعنى وبدل الاشتمال كقوله تعالى: ﴿يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾ [الفرقان: ٦٨ و ٦٩] ومنه قوله في المثال: من يصل إلينا يستعن. فيستعن بدل من يصل بدل اشتمال، وأما بدل الغلط فأجازه قوم ونقل جوازه عن سيبويه والقياس يقتضيه ومثاله قام قعد زيد أردت أن تقول قعد فغلطت فقلت قام ثم أبدلت قعد منه وأما بدل البعض فلم يسمع.

النداء

النداء في اللغة الصوت ويضم أوله ويكسر، وهو في الاصطلاح الدعاء بحروف مخصوصة. والمنادى ثلاثة أقسام: بعيد وقريب ومندوب، وقد أشار إلى الأول فقال:

وللْمُنَادَى النَّاءِ أوْ كَالنَّاءِ يَا وأيْ وآكَذَا أيَا ثُمَّ هَيَا

فذكر أن المنادى البعيد له خمسة أحرف والمراد بالنائي البعيد المسافة وبأو كالناء البعيد حكمًا كالساهي، ثم أشار إلى المنادى القريب بقوله: (وَالهَمْزُ للدَّانِي) والداني هو القريب وذكر له حرفًا واحدًا وهو الهمزة نحو أزيد أقبل، ثم أشار إلى المندوب فقال: (وَوَا لمَنْ نُدِبْ * أوْ يا) فذكر للمندوب حرفين «وا» و «يا» نحو: «وازيداه» و «يا زيداه» فعلم أن يا ينادى بها المندوب وغيره وأن «وا» لا ينادى بها إلا المندوب. ثم قال:

(وَغَيْرُ «وا» لدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ) غير وا هو يا يعني أن يا إذا لم تكن قرينة تبين الندبة اجتنب وتعينت وا لأنها لا لبس فيها. ثم إن المنادى على ثلاثة أقسام قسم يمتنع معه حذف حرف النداء وقسم يقل وقسم يجوز وقد أشار إلى الأول والثالث بقوله:

وغَيْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا جا مُسْتَغَاثًا قَدْ يُعَرَّى فَاعْلَمَا

فيمتنع حذف حرف النداء مع هذه الثلاثة التي ذكرت أما المندوب والمستغاث فإن

---

١٥٦ - عجزه:

تجدْ حطبًا جزْلاً ونارًا تأجّجا

والبيت من الطويل، وهو لعبد الله بن الحر في خزانة الأدب ٩/ ٩٠، ٩٩، والدرر ٦/ ٦٩، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٦٦، وسر صناعة الإعراب ص ٦٧٨، وشرح المفصل ٧/ ٥٣، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٥٨٣، ورصف المباني ص ٣٢، ٣٣٥، وشرح الأشموني ص ٤٤٠، وشرح قطر الندى ص ٩٠، وشرح المفصل ١٠/ ٢٠، والكتاب ٣/ ٨٦، ولسان العرب ٥/ ٢٤٢ (نور)، والمقتضب ٢/ ٦٣، وهمع الهوامع ٢/ ١٢٨.

المقصود فيهما مدّ الصوت والحذف ينافي ذلك وأما المضمر فيمتنع معه الحذف لأنه يفوت معه الدلالة على النداء إذ هو دال بالوضع على الخطاب وغير هذه الثلاثة سائر المناديات ودخل فيها ما يقل فيه الحذف وذلك النكرة واسم الإشارة فأخرجه بقوله:

وَذَاكَ فِي اسْمِ الجِنْسِ والمُشارِ لَهْ   قَـلَّ وَمَـنْ يَمْنَعْـهُ فـانْصُرْ عـاذِلَـهْ

الإشارة إلى حذف حرف النداء وفهم من البيت أن في حذف حرف النداء مع اسم الجنس واسم الإشارة خلافًا لقوله ومن يمنعه والمنع مذهب البصريين والجواز مذهب الكوفيين وهو اختيار الناظم ولذلك قال: (ومن يمنعه فانصر عاذله). فعاذل المانع يجيز وعاذله اسم فاعل من عذل إذا لام وذاله معجمة ومن حذف حرف النداء مع اسم الجنس قوله: ثوبي حجر، أي يا حجر، ومن حذفه مع اسم الإشارة قوله:

١٥٧ ـ بمثلِكَ هذا لوعةٌ وغرامُ

أراد يا هذا وفهم منه أن الحذف جائز مع غير الخمسة المذكورة وذلك العلم نحو ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف: ٢٩] والمضاف نحو ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾ [الأعراف: ١٥١] والموصول نحو من لا يزال محسنًا أحسن إلى والمطول نحو طالعًا جبلاً أقبل وأيّ نحو «أيها المؤمنون». وذاك مبتدأ وخبره قلّ، وفي اسم متعلق بقلّ ومن يمنعه شرط والجواب فانصر عاذله، ثم إن المنادى على قسمين مبني على الضم ومنصوب، وقد أشار إلى الأول بقوله:

وَابْـنِ المُعَـرَّفَ المُنـادَى المُفْـرَدَا   علـى الَّـذِي فِـي رَفْعِـهِ قَـدْ عُهِـدَا

يعني أن حكم المنادى المعرّف المفرد البناء على ما كان يرفع به قبل النداء وشمل قوله المعرف ما تعرّف قبل النداء نحو يا زيد وما تعرف في النداء نحو يا رجل والمفرد هنا ما ليس بمضاف ولا شبيه به فيقال في نحو يا رجال مفرد لأنه ليس بمضاف ولا شبيه به، وفهم من قوله: (على الذي في رفعه قد عهدا) أنه إذا كان مثنى يبنى على الألف فتقول يا زيدان وإن كان جمع مذكر بني على الواو نحو يا زيدون والمعرف مفعول بابن وكان حقه أن يقدم المنادى لأن المعرف نعت له والمفرد نعت للمنادى وعلى الذي متعلق بابن. ثم قال:

(وَانْوِ انْضِمامَ ما بَنَوْا قَبْلَ النِّدَا)

---

١٥٧ ـ صدره:

إذا هَمَلَتْ عيني لها قال صاحبي

والبيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ١٥٩٢، والدرر ٣/ ٢٤، وشرح التصريح ٢/ ١٦٥، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٩٧، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٣٥، وهمع الهوامع ١/ ١٧٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٥، وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٣، ومغنى اللبيب ٢/ ٦٤١.

يعني أن الاسم إذا كان مبنيًا قبل النداء ثم نودي نوي بناؤه على الضم نحو يا هذا ويا برق نحره ويظهر أثر تقدير الضم إذا أتبع فإنه يجوز فيه ما يجوز في الظاهر الضم فتقول يا سيبويه الظريف والظريف وغير ذلك من أحكام التابع المضموم وإلى ذلك أشار بقوله: (وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِناءٍ جُدِّدَا) أي ويجري في المنوي الضم مجرى الظاهر الضم وهو الذي جدد بناؤه أي حدث في النداء ثم أشار إلى الثاني فقال: (وَالمُفْرَدَ المَنْـكُورَ والمُضَافا * وَشِبْهَهُ انْصِبْ) المفرد المنكر هو النكرة غير المقصودة كقول الأعمى يا رجلاً خذ بيدي لأنه لم ينادِ رجلاً بعينه ومثال المضاف يا عبد الله ويا غلام زيد والمراد بشبه المضاف المطول وهو ما عمل فيما بعده رفعًا نحو يا حسنًا وجهه أو نصبًا نحو يا طالعًا جبلاً أو في المجرور نحو يا مارًا بزيد أو كان معطوفًا ومعطوفًا عليه نحو يا ثلاثة وثلاثين فهذه كلها منصوبة ونصبها على الأصل لأن المنادى مفعول بفعل محذوف تقديره أنادي ولا خلاف في وجوب نصبها وإليه أشار بقوله: (عادِمًا خِلافًا) والمفرد مفعول مقدم بانصب وعادمًا حال من الضمير المستتر في انصب. ثم قال:

وَنحْـوَ زَيْـدٍ ضُـمَّ وَافْتَحَـنَّ مِـنْ نَحْـوِ أزَيْـدُ بْـنَ سَعِيـدٍ لا تَهِـنْ

يعني أن ما كان من المنادى كالمثال المذكور جاز فيه الضم والفتح بخمسة شروط: الأول أن يكون علمًا كزيد من المثال. الثاني أن يكون موصوفًا بابن. الثالث أن يكون ابن مضافًا إلى علم كسعيد من المثال. الرابع أن لا يفصل بينهما فاصل أي بين المنادى وصفته. الخامس أن يكون المنادى ظاهر الضم وهذه الشروط كلها مفهومة من المثال المذكور ونحو مفعول بضم وهو أيضًا مطلوب لافتحن ومن نحو متعلق بضم وتهن مضارع وهن بمعنى ضعف وفهم منه أنه إن لم يكن المنادى علمًا ولا مضافًا إليه ابن وجب البناء على الضم على ما يقتضي أصل المنادى المفرد وقد صرح بهذا المفهوم فقال:

وَالضَّـمُّ إنْ لَـمْ يَـلِ الابْـنُ عَلَمـا أوْ يَـلِ الابْـنَ عَلَـمٌ قَـدْ حُتِمـا

فمثال كون المنادى غير علم يا رجل ابن سعيد ومثال كون المضاف إليه ابن غير علم يا زيد ابن أخينا. والضم مبتدأ وخبره قد حتما وإن لم يلِ شرط وجوابه محذوف والتقدير والضم قد حتما إن لم يلِ فهو متحتم ويجوز أن يكون قد حتما جواب الشرط والشرط وجوابه خبر الضم واستغنى بالضمير الذي في حتم في الربط لأن جملتي الضم والشرط يستغنى فيهما بضمير واحد لتنزيلهما منزلة الجملة الواحدة وعلى هذا فلا حذف. ثم قال:

وَاضْمُمْ أوِ انْصِبْ ما اضْطِراراً نُوِّنا مِمَّـا لَـهُ اسْتِحْقَـاقُ ضَـمٍّ بُيِّنـا

يعني أنه يجوز الضم والنصب في المنادى المستحق للبناء، وهو العلم والنكرة المقصودة إذا اضطر شاعر لتنوينه، فمثال الضم قوله:

١٥٨ ـ سلامُ الله يا مطرٌ عليها   وليس عليكَ يا مطرُ السلامُ

ومثال النصب قوله:

١٥٩ ـ ضربتْ صدرها إليَّ وقالتْ   يا عديًّا لقد وقَتْكَ الأواقي

والمختار عند الخليل وسيبويه الضم، وفي تقديم الناظم له إشعار باختياره، وينبغي أن يعتقد أنه عند من يرى الضم مع التنوين مبني، وعند من نصب معرب. وما مفعول بانصب وهو مطلوب أيضًا لاضمم فهو من باب التنازع وهي موصولة وصلتها نوّنا واضطرارًا هو تعليل لنوّنا ومما يتعلق بنوّن وما المجرورة بمن موصولة واستحقاق ضم مبتدأ وبيّنا خبره والجملة صلة لما وله متعلق ببينا. ثم قال:

(وَباضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ يا وَألْ) يعني أنه لا يجوز الجمع بين حرف النداء وأل إلا في الضرورة كقوله:

من أجلك يا التي تيمت قلبي

وقوله:

١٦٠ ـ فيا الغلامان اللذان فرا

ثم استثنى من ذلك لفظة «الله» والجملة الاسمية المصدرة بأل فقال:

---

١٥٨ ـ البيت من الوافر، وهو للأحوص في ديوانه ص ١٨٩، والأغاني ١٥/ ٢٣٤، وخزانة الأدب ٢/ ١٥٠، ١٥٢، ٦/ ٥٠٧، والدرر ٣/ ٢١، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٦٠٥، ٣/ ٢٥، وشرح التصريح ٢/ ١٧١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٦٦، والكتاب ٢/ ٢٠٢، وبلا نسبة في الأزهية ص ١٦٤، والأشباه والنظائر ٣/ ٢١٣، والإنصاف ١/ ٣١١، وأوضح المسالك ٤/ ٢٨، والجنى الداني ص ١٤٩، والدرر ٥/ ١٨٢، ورصف المباني ص ١٧٧، ٣٥٥، وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٨، وشرح شذور الذهب ص ١٤٧، وشرح ابن عقيل ص ٥١٧، ومجالس ثعلب ص ٩٢، ٥٤٢، والمحتسب ٢/ ٩٣.

١٥٩ ـ البيت من الخفيف، وهو للمهلهل بن ربيعة في خزانة الأدب ٢/ ١٦٥، والدرر ٣/ ٢٢، وسمط اللآلي ص ١١١، ولسان العرب ١٥/ ٤٠١ (وقي)، والمقاصد النحوية ٤/ ٢١١، والمقتضب ٤/ ٢١٤، وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٧٧، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٨٠٠، وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٨، وشرح التصريح ٢/ ٣٧٠، وشرح شذور الذهب ص ١٤٦، وشرح ابن عقيل ص ٥١٧، وشرح المفصل ١٠/ ١٠، والمنصف ١/ ٢١٨، وهمع الهوامع ١/ ١٧٣.

ويروى صدر البيت:

رفعتْ رأسها إليَّ وقالتْ

١٦٠ ـ الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٣٠، والإنصاف ١/ ٣٣٦، والدرر ٣/ ٣٠، وخزانة الأدب ٢/ ٢٩٤، وشرح ابن عقيل ص ٥١٨، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٩٩، وشرح المفصل ٢/ ٩، واللامات ص ٥٣، واللمع في العربية ص ١٩٦، والمقاصد النحوية ٤/ ٢١٥، والمقتضب ٤/ ٢٤٣، وهمع الهوامع ١/ ١٧٤.

(إلاَّ مَعَ اللّهِ ومَحْكِيِّ الجُمَلْ) فيجوز في الاختيار يا ألله بقطع الهمزة ووصلها للزوم أل له حتى صارت كأنها من نفس الكلمة ويا ألرجل منطلق إذا سميت به رجلاً لأن أل من جملة المسمى به. ثم قال: (وَالأكْثَرُ اللَّهُمَّ بالتعْويضِ) يعني أن الأكثر في نداء لفظة الجلالة اللهم بميم مشددة مزيدة آخرًا عوضًا من حرف النداء وفهم منه أن قولهم يا ألله وإن كان جائزًا في الاختيار دون اللهم في الكثرة وقد جاء في الشعر الجمع بين النداء والميم وإليه أشار بقوله: (وَشذَّ يا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضِ) وجه شذوذه أنه جمع بين العوض والمعوّض منه، ومنه قوله:

١٦١ - إنـي إذا مـا حَـدَثٌ ألمَّـا أقـول يـا اللَّهـمَّ يـا اللَّهمَّـا

والقريض: الشعر.

فصـل

في تابع المنادى

تابعَ ذي الضَّمّ المُضَافَ دُونَ ألْ ألْـزِمْـهُ نَصْبـاً كَـأزَيْـدُ ذَا الحِيَـلْ

شمل قوله تابع جميع التوابع، والمراد ما سوى البدل وعطف النسق على ما سيأتي وشمل ذي الضم العلم والنكرة المقصودة والمضاف نعت لتابع وخرج به التابع المفرد ودون أل خرج به المضاف المقرون بأل وقوله ألزمه نصبًا يعني في التابع المستوفي للشروط وذلك إذا كان التابع غير عطف النسق والبدل وكان مضافًا مجردًا من أل فمثال ما استوفى الشروط في وجوب النصب وهو نعت يا زيد ذا الجملة ومثاله وهو توكيد يا زيد نفسه ويا تميم كلهم ومثاله وهو عطف بيان يا زيد عائد الكلب فلو كان التابع من هذه غير مضاف جاز فيه النصب والرفع وإلى ذلك أشار بقوله: (وَما سِوَاهُ ارْفَعْ أوِ انْصِبْ) فمثال النعت يا زيد الظريف والظريف ومثال عطف البيان يا زيد قفة ومثال التوكيد يا تميم أجمعون ومثال المضاف المقرون بأل يا زيد الحسن لوجه فهذه أربع صور كلها يجوز فيها الرفع والنصب وتابع مفعول بفعل مضمر من باب الاشتغال يفسره ألزمه والمضاف نعت لابع ودون متعلق بالاستقرار على أنه حال من تابع ونصبًا مفعول ثان لألزمه والمفعول الأول الهاء وما مفعول

---

١٦١ - الرجز لأبي خراش في الدرر ٣/ ٤١، وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٣٤٦، والمقاصد النحوية ٤/ ٢١٦، ولأمية بن أبي الصلت في خزانة الأدب ٢/ ٢٩٥، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٣٢، والإنصاف ص ٣٤١، وأوضح المسالك ٤/ ٣١، وجواهر الأدب ص ٩٦، ورصف المباني ص ٣٠٦، وسر صناعة الإعراب ١/ ٤١٩، ٢/ ٤٣٠، وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٩، وشرح ابن عقيل ص ٥١٩، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٠٠، ولسان العرب ١٣/ ٤٦٩، ٤٧٠ (أله)، واللمع في العربية ص ١٩٧، والمحتسب ٢/ ٢٣٨، والمقتضب ٤/ ٢٤٢، ونوادر أبي زيد ص ١٦٥، وهمع الهوامع ١/ ١٧٨.

بارفع وهو مطلوب لا نصب فهو من باب التنازع وهي موصولة وصلتها سواه. ثم قال:

(وَاجْعَلا * كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وَبَدَلا)

يعني أن عطف النسق والبدل إذا تبعا المنادى حكمهما حكم المستقلّ فيجب بناؤهما على الضم إن كانا مفردين ونصبهما إن كانا مضافين وسواء كان المنادى مبنيًا على الضم أو منصوبًا فتقول يا أخانا وزيد ويا أخانا عمرو ويا زيد وأخانا ويا عمرو صاحبنا. وسبب ذلك أن البدل في نية تكرار العامل وحروف العطف بمنزلة العامل فإذا كررت حرف النداء معهما كانا كالمباشرين لحرف النداء. والألف في اجعلا بدلاً من نون التوكيد الخفيفة ونسقًا وبدلاً مفعول أول باجعلا وكمستقل في موضع المفعول الثاني لأن معنى اجعلا صير. ثم إن المعطوف عطف نسق إذا كان مقرونًا بأل ففيه وجهان وإلى ذلك أشار بقوله:

وَإنْ يَكُنْ مَصْحوبَ ألْ ما نُسِقا فَفِيهِ وَجْهانِ وَرَفْعٌ يُنْتَقَى

يعني أن المعطوف عطف النسق إذا كان مصحوبًا لأل يجوز فيه وجهان الرفع والنصب، والرفع هو المختار وهو مفهوم من قوله: (ورفع ينتقى) وعلم أن ثاني الوجهين هو النصب من ذكر الرفع ومما تقدم في بعض التوابع من جواز الرفع والنصب فتقول يا زيد والحارثُ والحارثَ، ومنه قوله:

١٦٢ ـ ألا يا زيدُ والضحاكُ سيرا فقد جاوزتما خَمَرَ الطريقِ

يروى برفع الضحاك ونصبه وفهم من قوله ورفع ينتقى أنه موافق للقائلين باختياره وهو الخليل وسيبويه والمازني وإنما اختير لمناسبة الحركتين، ولما حكى سيبويه أنه أكثر في كلام العرب من النصب. ومصحوب خبر يكن وما نسقا اسمها ويجوز العكس والأول أرجح وفيه وجهان جملة من مبتدأ وخبر وهي جواب الشرط ورفع ينتقى جملة من مبتدأ وخبر وهي مستأنفة ثم اعلم أن من المناديات أي ويلزم أن يوصف بأحد ثلاثة أشياء: أل وذا والذي، وقد أشار إلى الأول فقال:

وأيُّها مَصْحوبَ ألْ بَعْدُ صِفَهْ يَلْزَمُ بالرَّفْعِ لَدَى ذِي المَعْرِفَه

يعني أن أيًا إذا كانت منادى لزم وصفها بمصحوب أل واجب الرفع نحو يا أيها الرجل وإنما لزم رفع وصفها وإن كان يجوز فيه الرفع والنصب إذا كان المنادى غير أي لإبهامها وهي نكرة مقصودة وإنما لزمتها الهاء لتكون عوضًا مما تستحق من الإضافة، والأرجح في

---

١٦٢ ـ البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الأزهية ص ١٦٥، والدرر ٦/١٦٨، وشرح قطر الندى ص ٢١٠، وشرح المفصل ١/١٢٩، ولسان العرب ٤/٢٥٧ (خمر)، واللمع ص ١٩٥، وهمع الهوامع ٢/١٤٢.

ضبط هذا البيت أن يكون مصحوب منصوبًا فأي مبتدأ ويلزم خبره ومصحوب مفعول مقدم بيلزم وصفة منصوب على الحال من مصحوب أل وبالرفع في موضع الحال من مصحوب ولدى متعلق بيلزم وبعد في موضع الحال والمضاف إليه بعد ضمير عائد على أي والتقدير وأيها يلزم مصحوب أل في حال كونه صفة لها مرفوعة واقعة بعدها ويجوز أن يكون مصحوب ألْ مرفوعًا على أنه مبتدأ ويكون خبره يلزم بالياء والجملة خبر أيها والضمير العائد على المبتدأ محذوف تقديره يلزمها. ثم أشار إلى الثاني والثالث بقوله:

(وأيُّ هَذَا أيُّها الَّذِي وَرَدْ) يعني أنه ورد في كلام العرب صفة أيها باسم الإشارة نحو يا أيهاذا الرجل وشمل المفرد والمثنى كقوله:

١٦٣ ـ أيهاذان كلا زاديْكُمَا وَدَعَاني واغِلاً فيمن وغَلْ

وبالموصول المصدر بأل كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ [الحجر: ٦] ثم قال:

(وَوَصْفُ أيٍّ بِسِوَى هَذَا يُرَدّ) يعني أن أيًا لا توصف إلا بما ذكر ولا يجوز أن توصف بغير ذلك فلا يقال يا أيها صاحب عمرو ونحوه. ثم قال:

وَذُو إشارَةٍ كأيٍّ في الصِّفَهْ إنْ كانَ تَرْكُها يُفِيتُ المَعْرِفَهْ

يعني أن اسم الإشارة يجري مجرى أي في وجوب وصفه بما وصفت به أي من واجب الرفع يعرف بأل أو الموصول المصدر بأل فتقول يا ذا الرجل كما تقول يا أيها الرجل ويا ذا الذي كما تقولَ يا أيها الذي آمن فذا في هذا المثال ونحوه بمنزلة أي في التوصل إلى نداء ما فيه أل وفهم من قوله: إن كان تركها يفيت المعرفة، أن اسم الإشارة قد لا يفيت المعرفة فلا يفتقر إلى وصف فتكون كسائر الأسماء المناديات كما إذا قلت يا هذا وأنت مقبل على رجل تعينه وهذا ليس من هذا الفصل. ثم قال:

فِي نَحوِ سَعْدُ سعدَ الأوْسِ ينْتصِبْ ثانٍ وَضُمَّ وَافْتَحْ أوَّلاً تُصِبْ

يعني أن المنادى المبني على الضم إذا تكرر وأضيف لما بعده وجب نصب الثاني لأنه مضاف وجاز في الأول الضم على الأصل والفتح على الإتباع وفيه أقوال وذلك نحو قوله:

١٦٤ ـ يا تيمُ تيمَ عدي لا أبا لكُمُ لا يُلْقِيَنَّكُمْ في سوأةٍ عُمَرُ

---

١٦٣ ـ البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في الدرر ٣/٣٣، وشرح الأشموني ٢/٤٥٤، وشرح شذور الذهب ص ١٩٩، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٨١، ومجالس ثعلب ص ٥٢، والمقاصد النحوية ٤/٢٣٩، ٢٤١، وهمع الهوامع ١/١٧٥.

١٦٤ ـ البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص ٢١٢، والأزهية ص ٢٣٨، والأغاني ٢١/٣٤٩، =

ومثله قوله يا سعد سعد الأوس، وفهم من قوله في نحو أن ذلك جائز في العلم وفي النكرة المقصودة نحو يا غلام غلام زيد وهو مذهب البصريين، وفهم من تقديمه الضم أنه أحسن الوجهين وأرجحهما وفي نحو متعلق بينتصب وتصب مضارع مجزوم على جواب الأمر.

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

قوله:

وَاجْعَلْ مُنادَى صَحَّ إنْ يُضَفْ لِيا كَعَبْـدِ عبـدِي عَبْـدَ عَبْـدَا عَبْـدِيـا

شمل قوله منادى الصحيح والمعتل فأخرج المعتل بقوله صح فإنه في النداء كحاله في غير النداء وعلم أنّ يا في قوله ليا ياء المتكلم إذ لا يضاف لياء المخاطبة وليس في الضمائر ياء غيرهما وقد ذكر في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم خمس لغات الأولى يا عبد بحذف الياء والاستغناء بالكسر عنها وهي أفصحها الثانية يا عبدي بإثبات الياء الساكنة. الثالثة يا عبد بقلب الياء ألفًا وحذفها والاستغناء عنها بالفتحة. الرابعة يا عبدا بقلب الياء ألفًا وإثباتها. الخامسة يا عبدي بفتح الياء وهي الأصل ولم يذكرها في النظم على الترتيب في القوة والضعف بل على ما سمح به الوزن، وأفصحها حذف الياء وإبقاء الكثرة ثم إثبات الياء ساكنة ومتحركة ثم قلبها ألفًا ثم حذف الألف وإبقاء الفتحة وفيه لغة سادسة لم يذكرها الناظم لضعفها وهي بناؤه على الضم كقوله تعالى: ﴿وقل ربُّ احكم بالحق﴾ في قراءة. وفي قوله كعبد الخ البيت فائدتان: إحداهما التنبيه على اللغات المذكورة والأخرى التنبيه على أن جواز اللغات المذكورة مشروط بأن تكون الإضافة للتخفيف وذلك مفهوم من المثال احترازًا مما فيه الإضافة للتخفيف كاسم الفاعل وسائر ما إضافته للتخفيف فإنه لا يجوز فيه إلا وجهان إثبات الياء متحركة أو ساكنة ومنادى مفعول أول باجعل وصح في موضع الصفة له والمفعول الثاني كعبد إلى آخر البيت وإن يضف شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه. ثم إن المنادى إذا كان مضافًا إلى مضاف إلى ياء المتكلم فإن حكم الياء فيه كحكمها

= وخزانة الأدب ٢/٢٩٨، ٣٠١، ٤/٩٩، ١٠٧، والخصائص ١/٣٤٥، والدرر ٦/٢٩، وشرح أبيات سيبويه ١/١٤٢، وشرح شواهد المغني ٢/٨٥٥، وشرح المفصل ٢/١٠، والكتاب ١/٥٣، ٢/٢٠٥، واللامات ص ١٠١، ولسان العرب ١٤/١١ (أبي)، والمقاصد النحوية ٤/٢٤٠، والمقتضب ٤/٢٢٩، ونوادر أبي زيد ص ١٣٩، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٢٠٤، وأمالي ابن الحاجب ٢/٧٢٥، وجواهر الأدب ص ١٩٩، ٤٢١، وخزانة الأدب ٨/٣١٧، ١٠/١٩١، ورصف المباني ص ٢٤٥، وشرح الأشموني ٢/٤٥٤، وشرح ابن عقيل ص ٥٢٢، وشرح المفصل ٢/١٠٥، ٣/٢١، ومغني اللبيب ٢/٤٥٧، وهمع الهوامع ٢/١٢٢.

في غير النداء نحو يا ابن أخي ويا ابن صاحبي إلا إذا كان ابن أم وابن عم، وإلى ذلك أشار بقوله:

وفتحٌ أوْ كسرٌ وَحذفُ اليا اسْتَمَرّ   فِي يا ابْنَ أُمَّ يا ابْنَ عَمَّ لا مَفَرّ

يعني أن يا ابن أم ويا ابن عم يجوز في كل واحد منهما الفتح والكسر فتقول يا ابن أم ويا ابن أم وقرىء بهما وكذلك ابن عم وذلك لكثرة استعمالهما وفهم من قوله استمر اطراد ذلك وعدم اطراد غيره وهو إثبات الياء نحو يا ابن أمي ومنه قوله:

١٦٥ ـ يـا ابـن أمـي ويـا شقيِّق نفسـي

وقلبها ألفًا، ومنه قوله:

١٦٦ ـ كـنْ لـي لا علـيَّ يـا ابـن عمَّـا

وفهم من تمثيله يا بن أم وابن عم أن ذلك أيضًا مطرد في يا ابنة أم ويا ابنة عم إذ لا فرق ثم إن من المضاف إلى ياء المتكلم يا أبي ويا أمي وفيه لغتان زائدتان على اللغات المتقدمة، وقد أشار إليهما بقوله:

وفِـي النِّـدَا أبَـتِ أُمَّـتِ عَـرَضْ   وَاكسِرْ أوِ افتَحْ ومن اليا التَّا عِوَضْ

فهم من قوله وفي الندا أن ذلك خاص بالنداء فلا يجوز قام أبت ولا جاءت أمت وفهم من تعيين اللفظين أن ذلك خاص بهما وفهم من قوله عرض أن ذلك غير لازم لهما فإنه عرض بعد اللغات المذكورة في المضاف إلى ياء المتكلم. وفهم من تقديمه الكسر على الفتح أن الكسر أكثر وفهم من قوله: ومن اليا التا عوض أنه لا يجمع بينهما لما علم من أنه لا يجمع بين العوض والمعوض منه فلا تقول يا أبتي ولا يا أمتي، وقد جاء الجميع في ضرورة الشعر، قال:

١٦٧ ـ أيا أبتي لا زِلْتَ فينا فإنما   لنا أمل في العيشِ ما دُمْتَ آملا

---

١٦٥ ـ عجزه:

أنت خلَّفتني لدهرٍ شديدِ

والبيت من الخفيف، وهو لأبي زبيد في ديوانه ص٤٨، والدرر ٥/٥٧، وشرح التصريح ٢/١٧٩، والكتاب ٢/٢١٣، ولسان العرب ١٠/١٨٢ (شقق)، والمقاصد النحوية ٤/٢٢٢، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٤٠، وشرح الأشموني ٢/٤٥٧، وشرح قطر الندى ص٢٠٧، وشرح المفصل ٢/١٢، والمقتضب ٤/٢٥٠، وهمع الهوامع ٢/٥٤.

١٦٦ ـ الرجز بلا نسبة في المقاصد النحوية ٤/٢٥٠.

١٦٧ ـ البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التصريح ٢/١٧٨، وشرح الأشموني ٢/٤٥٨، والمقاصد النحوية، ويروى «ما دمت عائشًا» بدل «ما دمت آملًا».

وفي الندا متعلق بعرض وأبت وأمت مبتدأ وخبره عرض والتاء مبتدأ وخبره عوض ومن اليا متعلق بعوض.

أسماء لازمت النداء

هذه الأسماء التي ذكرت في هذا الباب على ثلاثة أقسام: مسموع، ومقيس، وشائع غير مقيس وقد أشار إلى الأول بقوله:

وَفُـلُ بَعْـضُ مـا يُخَـصُّ بـالنِّـدَا لُـؤْمَـانُ نَـوْمَـانُ كَـذَا

فذكر ثلاثة ألفاظ. الأول فل وهو كناية عن نكرة فإذا قلت يا فل فكأنك قلت يا رجل. الثاني لؤمان بلام مضمومة وهمزة ساكنة من اللؤم فإذا قلت يا لؤمان فمعناه يا عظيم اللآمة. الثالث نومان بفتح النون وواو ساكنة من النوم فإذا قلت يا نومان فمعناه يا كثير النوم. ثم أشار إلى الثاني بقوله: (وَاطَّرَدَا. فِي سَبِّ الانْثَى وَزْنُ يا خَباثِ) يعني أن بناء وزن فعال من كل فعل دال على السبّ مطرد فتقول يا خباث ويا فساق ويا لكاع ونحوه ومعنى الاطّراد في ذلك أنك لا تفتقر فيه إلى السماع من العرب بل كل فعل دال على السب يجوز أن يبنى منه هذا الوزن في النداء. ثم قال:

(وَالأمْرُ هَـكَذَا مِنَ الثُّلاثِي) يعني بالأمر اسم الفعل وفعال مطرد فيه من كل فعل ثلاثي نحو نزال ودراك وضراب وإنما ذكر هذا الفصل هنا وإن لم يكن من الباب لاشتراكه مع فعال الذي للسب في الاطراد. ثم أشار إلى الثالث بقوله: (وَشاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ فُعَلُ) يعني أن فعل يجيء في سب الذكور كما جاء فعال في سب الأنثى إلا أن فعل غير مقيس وإليه أشار بقوله: (ولا تَقِسْ) فمن المسموع من ذلك يا خبث بمعنى يا خبيث ويا غدر بمعنى يا غادر ويا فُسق بمعنى يا فاسق. واعلم أنه قد جاء جر فل المتقدم في الشعر وإليه أشار بقوله: (وَجُرَّ فِي الشِّعْرِ فُلُ) يعني أن فل قد جاء في الشعر مجرورًا في غير النداء كقوله:

١٦٨ ـ في لَجَّةٍ أمسِكْ فلانًا عن فُلِ

وقوله وفل مبتدأ وخبره بعض وما موصولة وصلتها يخص وبالنداء متعلق بيخص

١٦٨ ـ الرجز لأبي النجم في جمهرة اللغة ص ٤٠٧، وخزانة الأدب ٢/٣٨٩، والدرر ٣/٣٧، وسمط اللآلي ص ٢٥٧، وشرح أبيات سيبويه ١/٤٣٩، وشرح التصريح ٢/١٨٠، وشرح المفصل ٥/١١٩، وشرح شواهد المغني ١/٤٥٠، والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٢٩، والطرائف الأدبية ص ٦٦، والكتاب ٢/٢٤٨، ٣/٤٥٢، ولسان العرب ٢/٣٥٥ (لجج) ١٣/٣٢٤، ٣٢٥ (فلن)، والمقاصد النحوية ٤/٢٢٨، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٤٣، وشرح الأشموني ٢/٤٦٠، وشرح ابن عقيل ص ٥٢٧، وشرح المفصل ١/٤٨، والمقتضب ٤/٢٣٨، والمقرب ١/١٨٢، وهمع الهوامع ١/١٧٧.

ولؤمان نومان مبتدأ وكذا خبره وباقي الإعراب واضح.

الاستغاثة

هي نداء من يخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة، وتتضمن الاستغاثة المستغيث والمستغاث منه والمستغاث من أجله والمستغاث به. وذكر لها في هذا الباب حالتينْ: الأولى أن يجر المستغاث بلام مفتوحة. والثانية أن يزاد في آخره ألف تعاقب اللام وقد أشار إلى الأول بقوله: **(إذا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنادًى خُفِضَا * باللاَّمِ مَفْتُوحًا)** يعني أن المنادى المستغاث تدخل عليه لام الجر مفتوحة فتجره وإنما دخلت عليه اللام دون سائر المناديات للتنصيص على الاستغاثة وكانت مفتوحة لتنزله منزلة الضمير واللام تفتح مع المضمر. ثم مثل بقوله: **(كيَا لَلْمُرْتَضَى)** وقد فهم من قوله إذا استغيث اسم أن استغاث متعد بنفسه فقول النحويين مستغاث به مخالف لوضعه العربي قال الله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾ [الأنفال: ٩] وفهم من قوله خفضًا أنه معرب بالجر وفهم من المثال أنه يجوز أن يكون مقرونًا بأل وإعراب البيت واضح. ثم قال:

وَافْتَحْ معَ المَعْطوفِ إنْ كَرَّرْتَ يا وفِـي سِـوَى ذَلِـك بـالكَسْـرِ ائْتِيـا

يعني أنك إذا عطفت على المستغاث بتكرير يا فتحت اللام نحو قوله:

١٦٩ ـ يا لَقومي ويا لأمثالِ قومي لأُنــاسٍ عُتــوُّهــم فــي ازديــادِ

وفي سوى التكرار ليا جِيء باللام مكسورة كقوله:

١٧٠ ـ يبكيكَ ناءٍ بعيدُ الدارِ مغتربٌ يــا للكهــولِ وللشبَّــانِ للعَجَــبِ

ومفعول افتح محذوف تقديره وافتح اللام وفي سوى متعلق بائتيا والإشارة بذلك للتكرير أي وفي سوى التكرير. ثم قال: **(وَلامُ ما اسْتُغِيثَ عاقَبَتْ ألِفْ)** يعني أن لام الاستغاثة تعاقب الألف فلا يجمع بينهما وفهم منه أن اللام غير لازمة لكون الألف تعاقبها فتقول يا لزيد ويا زيدًا ولا يجوز يا لزيدًا. ثم قال: **(وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِفْ)** يعني أن

---

١٦٩ ـ البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٤٦، وشرح الأشموني ٢/٤٦٢، وشرح التصريح ١٢/١٨١، وشرح قطر الندى ص ٢١٨، والمقاصد النحوية ٤/٢٥٦.

١٧٠ ـ البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٤٧، وخزانة الأدب ٢/١٥٤، والدرر ٣/٤٢، ورصف المباني ص ٢٢٠، وشرح الأشموني ٢/٤٦٢، وشرح التصريح ٢/١٨١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٣، وشرح قطر الندى ص ٢١٩، ولسان العرب ١٢/٥٦١، ٥٦٣ (لوم)، والمقاصد النحوية ٤/٢٥٧، والمقتضب ٤/٢٥٦، والمقرب ١/١٨٤، وهمع الهوامع ١/١٨٠.

الاسم المتعجب منه مثل المستغاث فيما تقدم فيجوز أن تدخل عليه لام مفتوحة نحو يا للعجب وأن تزاد آخره ألف فتقول يا عجبا، ومنه قوله:

١٧١ ـ يــا عجبــا لهــذه الفليقَــهْ   هــل تـذهبـي القـوبـاءَ بـالـريقَـهْ

وإنما ذكر هنا اسم التعجب وإن لم يكن من هذا الباب لاشتراكهما في الحكم وعاقبت خبر وألف مفعول بعاقبت ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ويجوز أن يكون ألف فاعلاً بعاقبت وحذف الضمير العائد على المبتدأ والتقدير عاقبتها ألف والأول أظهر ومثله مبتدأ واسم خبره وذو تعجب نعت لاسم وألف جملة في موضع الصفة للتعجب.

الندبـة

هى نداء المتفجع عليه أو منه وهي من كلام النساء في الغالب. قوله: (ما للمُنادى اجْعَلْ لِمَنْدوبٍ) يعني أن حكم المندوب كحكم المنادى يضم إن كان مفردًا وينصب إن كان مضافًا أو شبيهًا به فتقول وا زيد ووا ضارب زيد ووا طالعًا جبلاً. وما مفعول مقدم باجعل وهي موصولة واقعة على أحكام المنادى السابقة وصلتها للمنادى ثم نبه على ما يمتنع في الندبة بقوله: (وَما * نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ وَلا ما أُبْهِما) يعني أن كل واحد من النكرة والمبهم لا يجوز أن يندب لأن الغرض من الندبة الإعلام بعظمة المصاب وذلك غير موجود فيهما. وشمل قوله المبهم اسم الإشارة والموصول بصلة غير معين بها فلو كان الموصول به صلة مشهورة جاز أن يندب وإلى ذلك أشار بقوله: (وَيُنْدَبُ المَوْصُولُ بالَّذِي اشْتَهَرْ) يعني أن الموصول إذا كانت صلته شهيرة يعرف بها جاز أن يندب وقد مثل ذلك بقوله: (كَبِئْرَ زَمْزَمٍ يَلِي وَا مَنْ حَفَرْ) فتقول وامن حفر بئر زمزم لتنزله في الشهرة منزلة العلم والذي حفر بئر زمزم عبد المطلب بن هاشم. والموصول مفعول لم يسم فاعله بيندب وبالذي متعلق بالموصول لا بيندب وهو على حذف الموصول والتقدير ويندب الموصول بالوصل المشتهر وبئر منصوب على أنه مفعول مقدم بحفر ووا من مفعول بيلي ثم قال:

(وَمُنْتَهَى المندوبِ صِلْهُ بالألِفْ)

منتهى المندوب هو آخره وشمل العلم نحو وا زيداً والمضاف نحو وا عبد الملكا وعجز

---

١٧١ ـ الرجز لابن قنان في لسان العرب ١/ ٦٩٢، ٦٩٣ (قوب)، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٣٤٤، وجمهرة اللغة ص ٩٦٥، ١٠٢٦، ١٢٣٣، والجنى الداني ص ١٧٧، وشرح التصريح ٢/ ١٨١، وشرح شواهد الشافية ص ٣٩٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩١، وكتاب اللامات ص ٨٨، ومغني اللبيب ٢/ ٣٧٢، والمنصف ٣/ ٦١.

المركب نحو وا معدي كربا وعلم أن وصله بالألف جائز لا واجب من قوله قبل ما للمنادى جعل لمندوب. ثم قال: (مَتْلُوُّها إنْ كانَ مِثْلَها حُذِفْ) يعني أنه إذا كان آخر الاسم المندوب ألفًا حذف إذ لا يمكن اجتماع ألفين وفهم منه أن المحذوفة الألف التي آخر المندوب لا ألف الندبة لأنها تدل على معنى وهي الدلالة على الندبة. ومنتهى مفعول بفعل محذوف يفسره صله ومتلوّها مبتدأ وخبره حذف. ثم قال:

كَـذَاكَ تَنْـوِيـنُ الَّـذِي بِـهِ كَمَـلْ مِـنْ صِلَـةٍ أوْ غَيـرِهـا نِلْـتَ الأمَـلْ

يعني أن التنوين الذي في آخر المندوب يحذف إذا لحقت ألف الندبة إذ لا حظّ له في الحركة وقوله من صلة نحو وا من حفر بئر زمزما وقوله أو غيرها شامل لآخر المفرد نحو وا زيدًا وآخر المضاف إليه نحو وا غلام زيدًا والمطول نحو وا طالعًا جبلاً ثم إن حق ألف الندبة أن يكون قبلها فتحة للمجانسة فإذا كان آخر الاسم فتحة بقيت نحو وا غلام أحمدا وإن كانت كسرة أو ضمة أبدلت فتحة لمكان الألف فتقول في نحو رقاش وا رقاشا وفي رجل اسمه قام الرجل وا قام الرجلا هذا إذا لم يوقع فتح المكسور أو المضموم في اللبس، وإلى هذا أشار بقوله:

والشَّـكْـلَ حَتْـمـاً أوْلِـهِ مُجَـانِسَـا إنْ يَكُـن الفَتْـحُ بِـوَهْـمٍ لابِسـا

المراد بالشكل الحركة يعني أنه إذا كان في آخر المندوب كسرة أو ضمة وكان في إبدالهما فتحة لبس وجب إقرار الحركة وإبدال الألف بمجانس تلك الحركة فتقول في نحو فتاه وا فتاهو وفي غلام أخيه وا غلام أخيهي إلا أنك لو أبدلتهما فقلت وا فتاها وا غلام أخيها لالتبس بهاء الواحدة وفهم من قوله حتمًا أن ذلك واجب. والشكل مفعول بفعل محذوف يفسره أوله ومجانسًا مفعول ثان لأوله وهو صفة لموصوف محذوف تقديره أوله حرفًا مجانسًا ومعمول مجانسًا محذوف تقديره مجانسًا للحركة السابقة. ثم قال:

(وَوَاقِفًا زِدْ هاءَ سَكْتٍ إنْ تُرِدْ)

يعني أنك إذا وقفت على آخر المندوب فلك أن تزيد بعد الألف هاء السكت لبيان الألف فتقول وا زيداه وفهم من قوله واقفًا أن ذلك لا يكون في الوصل وفهم من قوله إن ترد أن ذلك جائز لا واجب وقد صرح بهذا المفهوم فقال: (وَإنْ تَشأْ فالمَدَّ وَالهَا لا تَزِدْ) أي وإن تشأ فالمدّ كاف ولا تزد الهاء، هذا ما حمله عليه الشارح والمرادي فلا يندرج فيه إلا صورتان اجتماع الألف والهاء والاستغناء بالألف عن الهاء نحو وازيدا . وعندي أن ضبط المد بالفتح على أنه مفعول والهاء معطوف عليه وعطف الهاء عليه أحسن ليندرج تحته ثلاث صور: الأولى الجمع بينهما نحو وا زيداه وذلك مفهوم من قوله وواقفًا زد هاء سكت. الثانية

الاستغناء بالألف عن الهاء نحو وا زيدا وهو مفهوم من قوله إن ترد. الثالثة الاستغناء عنهما معًا نحو وا زيد وهو مفهوم من قوله: وإن تشأ فالمد والها لا تزد، أي لا تزد الألف والهاء وهذه الصور كلها جائزة في الوقف وواقفًا حال من فاعل زد المستتر وهاء سكت مفعول بزد وإن ترد شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه وإن تشأ شرط والفاء بعدها جواب الشرط والمد مبتدأ وخبره محذوف تقديره كاف على ما قاله الشارحان والهاء مفعول مقدم بتزد فالجواب على هذه جملة اسمية، والها لا تزد ليس في شيء من الجواب بل هو مستأنف، وعلى ما ذكرناه فالجواب لا تزد والتقدير وإن تشأ فلا تزد المد والهاء. ثم قال:

وَقَــائِــلٌ وَا عَبْــدِيَــا وَا عبْــدَا   مَنْ فِي النِّدَا اليا ذا سُكونٍ أبْدَى

تقدم أن في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم خمس لغات ومن جملتها يا عبدي بياء ساكنة فإذا ندبت على هذه اللغة ففيه وجهان أحدهما أن تفتح الياء الساكنة وتلحق ألف الندبة بعدها وهذا معنى قوله واعبديا، والآخر أن تحذف الياء لسكونها فتقول وا عبدا وهو معنى قوله وا عبدا وهذا كله على لغة من أثبت الياء ساكنة وهي معنى قوله: (من في الندا اليا ذا سكون أبدى) وفهم منه أن باقي اللغات التي في المنادى ليس فيه زيادة ولا نقص فيقال على لغة من قال يا عبد وا عبدا ليس إلا وفي لغة من قال يا عبدي وا عبديا وفي لغة من قال يا عبد وا عبدا. وقائل خبر مقدم ووا عبديا وا عبدا مفعول بقائل ومن مبتدأ وهي موصولة وصلتها أبدي واليًا مفعول بأبدى وفي الندا متعلق بأبدى وذا سكون حال من الياء والتقدير من أبدى الياء ساكنة في النداء قائل وا عبديا وا عبدا.

الترخيم

الترخيم في اللغة ترقيق الصوت وتليينه. وفي الاصطلاح حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص. قوله: **(تَرْخِيمًا احْذِفْ آخِرَ المُنَادَى)** يعني أن المنادى يجوز ترخيمه بحذف آخره ثم مثل ذلك بقوله: **(كَيا سُعا فِيمَنْ دَعا سُعادَا)** فآخر المنادى مفعول باحذف وترخيمًا أجاز في نسبه الشارح أن يكون مفعولاً فيكون التقدير احذف لأجل الترخيم أو مصدرًا في موضع الحال فيكون التقدير احذف في حال كونك مرخمًا أو ظرفًا على حذف مضاف فيكون التقدير احذف وقت الترخيم وزاد المرادي وجهًا رابعًا وهو أن يكون مفعولاً مطلقًا قال وناصبه احذف لأنه يلاقيه في المعنى وفيه نظر لأن الحذف أعم من الترخيم فلا يلاقيه في المعنى ويحتمل عندي وجهًا خامسًا وهو أن يكون مفعولاً مطلقًا وعامله محذوف والتقدير رخم ترخيمًا وقوله كيا سُعَا فيمن دعا أي في قول من دعا فهو على حذف مضاف والمراد بدعا نادى ثم شرع في بيان ما يجوز ترخيمه فقال: **(وَجَوِّزَنْهُ مُطْلَقًا في كُلِّ ما * أُنِّثَ بالهَا)** يعني أنه يجوز ترخيم المنادى إذا كان مؤنثًا بالتاء مطلقًا أي من غير شرط من الشروط

المذكورة في غير ذي التاء فيرخم علمًا نحو:

١٧٢ ـ أفاطمُ مهلاً بَعْضَ هذا التدلُّلِ

ونكرة نحو:

١٧٣ ـ جاري لا تستنكري عَذيري

وثلاثيًا نحو يا خول في خولة وثنائيًا نحو يا ثب في ثبة. ثم بين حكم ما قبل التاء الحذوفة للترخيم فقال: (وَالَّذِي قَدْ رُخِّما. بِحَذْفِها وَفِّرْهُ بَعْدُ) يعني أنك إذا حذفت الهاء للترخيم وفر ما بقي بعد حذفها من الاسم المرخم أي لا تحذف منه شيئًا ولا تغيره والذي مفعول بفعل مضمر يفسره وفره وبحذفها متعلق برخم وبعد متعلق بوفره. ولما فرغ من ترخيم ذي الهاء شرع في ترخيم المجرد منها فقال: (وَاحْظُلا * تَرْخِيمَ ما مِنْ هذِهِ الهَا قَدْ خَلا) يعني أن ما خلا من الهاء لا يجوز ترخيمه إلا بأربعة شروط:

أشار إلى الأول منها بقوله: (إلاَّ الرُّباعِيَّ فَمَا فَوْقُ) فشمل الرباعي الأصول كجعفر والثلاثي المزيد كيعمر وشمل قوله فما فوق الخماسي الأصول كفرزدق والمزيد كسموأل والسداسي والسباعي ولا يكونان إلا مزيدين نحو مستخرج واشهيباب وفهم منه أن الثلاثي لا يرخم وهو شامل للمحرك الوسط نحو عمر والساكن الوسط نحو عمرو.

ثم أشار إلى الشرط الثاني بقوله: (العَلَمْ) يعني أن المنادى لا يرخم إلا إذا كان علمًا وشمل علمية الشخص نحو جعفر وعلمية الجنس نحو أسامة وفهم منه أن النكرة لا ترخم.

ثم أشار إلى الشرط الثالث بقوله: (دُونَ إِضَافَةٍ) فلا يرخم المضاف ولو كان علمًا وشمل الكنية كأبي بكر وغيرها كعبد شمس.

ثم أشار إلى الشرط الرابع بقوله: (وَإِسْنادٍ مُتَمّ) يعني أن المركب تركيب إسناد لا يجوز ترخيمه نحو برق نحره وفهم منه أن المركب تركيب مزج لا يمتنع ترخيمه لتخصيصه

---

١٧٢ ـ عجزه:

وإن كُنتِ قد أزمعت صَرمي فأجملي

والبيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص ١٢، والجنى الداني ص ٣٥، وخزانة الأدب ١١/ ٢٢٢، والدرر ٣/ ١٦، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٠، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٨٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٦٧، ورصف المباني ص ٥٢، وشرح الأشموني ٢/ ٤٦٧، ومغني اللبيب ١/ ١٣، وهمع الهوامع ١/ ١٧٢.

١٧٣ ـ الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٣٣٢، وخزانة الأدب ٢/ ١٢٥، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٦١، وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٥٥، وشرح المفصل ٢/ ١٦، ٢٠، والكتاب ٢/ ٢٣١، ٢٤١، ولسان العرب ٤/ ٥٤٨ (عذر)، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٧٧، والمقتضب ٤/ ٢٦٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٥٨، وشرح الأشموني ٢/ ٤٦٨، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٩٦.

المنع بذي الإسناد فتقول في معديكرب يا معدي وقوله واحظلا فعل أمر من حظل يحظل بالظاء المعجمة بمعنى امنع وألفه بدل من النون الخفيفة وترخيم مفعول باحظلا وما موصولة وصلتها خلا ومن متعلق بخلا وإلا استثناء والرباعي منصوب على الاستثناء وما معطوفة بالفاء على الرباعي وهي موصولة وصلتها فوق وهو مقطوع عن الإضافة وتقدير المضاف إليه فما فوقه أي فوق الرباعي والعلم عطف بيان على الرباعي ودون إضافة متعلق بمحذوف على أنه حال من متمّ وإسناد معطوف على إضافة ومتم نعت لإسناد وهو اسم مفعول من أتممت. ثم قال: (وَمَعَ الآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلا) يعني أنك إذا رخمت المنادى بحذف آخره فاحذف أيضًا الحرف الذي قبل الآخر لكن بأربعة شروط:

أشار إلى الأول منها بقوله: (إنْ زِيدَ) أي إذا كان زائدًا فلو كان غير زائد لم يحذف نحو مختار ومنقاد لأن الألف فيهما منقلبة عن عين الكلمة فتقول يا مختا ويا منقا.

ثم أشار إلى الثاني بقوله: (لَيْنًا) أي ذا لين وشمل حرف اللين الألف نحو شملال والواو نحو منصور والياء نحو قنديل فلو كان حرف صحة لم يحذف وشمل المتحرك نحو سفرجل والساكن نحو قمطر فتقول فيهما يا سفرج ويا قمط.

ثم أشار إلى الثالث بقوله: (ساكِنًا) يعني أن يكون حرف اللين ساكنًا فلو كان متحركًا لم يحذف نحو هبيخ وقنور فتقول فيهما يا هبي ويا قنو بغير حذف.

ثم أشار إلى الرابع بقوله: (مُكَمِّلا. أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا) يعني أن يكون حرف اللين المذكور رابعًا فما فوق فشمل الرابع نحو منصور والخامس كمصابيح مسمى به والسادس نحو استخراج مسمى به أيضًا وفهم منه أنه لو كان ثالثًا لم يحذف نحو عماد وسعيد وثمود فلو كان ما قبل حرف اللين غير مجانس له ففي حذفه خلاف أشار إليه بقوله:

(وَالخُلْفُ فِي * وَاوٍ وياءٍ بِهِما فَتْحٌ قُفِي) يعني أن حرف اللين إذا كان قبله حركة غير مجانسة له نحو فرعون وغرنيق ففي حذفهما مع الآخر خلاف فمن حذف قال يا فرع ويا غرن، ومن لم يحذف قال يا فرعو ويا غرني وقوله مع الآخر متعلق باحذف وصلة الذي تلا والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف وفي تلا فاعل مضمر عائد على الآخر والذي صفة لمحذوف والتقدير احذف مع الآخر الحرف الذي تلاه الآخر وقوله إن زيد شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه ولينًا حال من الضمير في زيد وهو مخفف من لين وساكنًا نعت للينًا ومكملاً نعت بعد نعت وأربعة مفعول لمكملاً وصاعدًا معطوف على أربعة وإعراب ما بقي واضح. ثم قال: (وَالعجزَ احذِفْ مِن مُرَكَّبٍ) يعني أن المركب تركيب مزج يحذف عجزه وشمل ما آخره ويه نحو سيبويه وما ليس آخره ويه نحو بعلبك وما سمي به من العدد المركب نحو خمسة عشر فتقول يا سيب ويا بعل ويا خمسة. وأما المركب تركيب

إسناد فإليه أشار بقوله: (وَقَلّ * تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ) قد تقدم في شروط الترخيم أن لا يكون جملة في قوله وإسناد متم وذلك موافق لما عليه أكثر النحويين وقد منعه سيبويه في باب الترخيم وذكر هنا أن ترخيمه جائز بقلة. ثم أشار بقوله: (وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ) أي إن ترخيمه نقله عمرو يعني به سيبويه وهو عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي، وكنيته أبو بشر ولم يذكر الناظم سيبويه في هذا الرجز إلا في هذا الموضع ولم يذكره بلقبه المشهور وهو سيبويه وإنما نقله سيبويه في باب النسب قال تقول في النسب إلى تأبط شرًا تأبطي لأن من العرب من يقول يا تأبط وكأنه إنما منعه في الترخيم لكونه لم يعتمد على هذه اللغة لقلتها. ثم اعلم أن في الترخيم لغتين وقد أشار إلى إحداهما فقال:

وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ ما حُذِفْ فَالباقِيَ اسْتَعْمِلْ بِما فِيهِ أُلِفْ

يعني أنك إذا نويت المحذوف للترخيم فاترك الحرف الذي قبله على حاله قبل الحذف واستعمله كما كان قبل الحذف وتسمى هذه اللغة لغة من نوى ولغة من ينتظر وشمل قوله بعد حذف ما حذف منه حرف نحو يا جعف في جعفر وما حذف منه حرفان نحو يا مرو في مروان وما حذف منه كلمة نحو يا بعل في بعلبك وشمل الباقي ما كان ساكنًا نحو يا قمط في قمطر ومضمومًا نحو يا منص في يا منصور ومكسورًا نحو يا حار في حارث. ثم أشار إلى اللغة الثانية فقال:

وَاجْعَلْهُ إنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفاً كَمَا لَوْ كانَ بالآخِرِ وَضْعاً تُمِّما

أي اجعل الحرف الذي قبل المحذوف إذا لم ينو المحذوف كما لو كان آخر الكلمة فيتعين بناؤه على الضم فتقول في قمطر يا قمط وفي جعفر يا جعف وفي حارث يا حار وهذه اللغة تسمى لغة من لم ينو والضمير في واجعله عائد على الحرف الذي قبل المحذوف وكما في موضع المفعول الثاني لاجعله والظاهر أن ما في قوله كما زائدة ولو مصدرية والتقدير ككون الآخر متممًا وضعًا وقد تقدم نظيره في باب الاستثناء في قوله كما لو إلا عدما. ثم أشار إلى ما يظهر به الفرق بين اللغتين، فقال:

فَقُلْ عَلى الأوَّلِ في ثَمُودَ يا ثَمُو وَيا ثَمِي على الثَّاني بِيا

يعني بالأول لغة من نوى فتقول على اللغة الأولى في ترخيم ثمود يا ثمو لأن الواو في حشو الكلمة لنية المحذوف وتقول على لغة من لم ينو يا ثمي بالياء لعدم النظير إذ ليس في كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة فتقلب الواو ياء والضمة كسرة كما فعلوا في أدل جمع دلو وأصله أدلو فقلبوا الواو ياء والضمة كسرة. ثم أشار إلى مثالين مبنيين على اللغتين فقال:

وَالتَزِمِ الأوَّلَ في كَمُسْلِمَهْ وَجَوِّزِ الوَجْهَيْنِ في كَمَسْلَمَهْ

الأول هي لغة من نوى فإذا رخمت مسلمة ونحوه من صفة المؤنث بالتاء الفارقة بين المذكر والمؤنث قلت يا مسلمَ بفتح الميم الأخيرة على لغة من نوى ولا يجوز أن ترخمه على لغة من لم ينوِ فتقول يا مسلمُ لئلا يلتبس بالمذكر وأما نحو مسلمة بفتح الميم الأولى مما ليست فيه التاء فارقة فيجوز فيه الوجهان فتقول يا مسلمَ بفتح الميم ويا مسلمُ بضمها والأول صفة لمحذوف والتقدير والتزم الوجه الأول. ثم قال:

وَلِاضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا ... مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا

يعني أنه يجوز الترخيم في غير النداء إذا كان للضرورة وفهم منه أنه لا يكون في الاختيار. وقوله ما للندا يصلح يعني أنه لا يرخم في غير النداء إلا ما كان صالحًا للنداء أي لمباشرة حرف النداء نحو أحمد فلو كان الاسم مما لا يصلح لمباشرة حرف النداء لم يرخم لا في الضرورة ولا في غيرها نحو الرجل وفهم من إطلاقه أنه يرخم على اللغتين السابقتين أما ترخيمه على لغة من لم ينوِ فمجمع عليه وأما على لغة من نوى فمختلف فيه.

الاختصاص

إنما ذكر هذا الباب بعد أبواب النداء لشبهه به في اللفظ وإلى ذلك أشار بقوله:

(**الِاخْتِصَاصُ كَنِدَاءٍ دُونَ يا**) يعني أن الاختصاص شبيه بالنداء وفهم منه أنه ليس منادى وفهم من قوله دون يا أنه لا يصحب حرف النداء ثم مثل فقال: (**كَأَيُّها الفَتَى بِإِثْرِ ارْجُونِيَا**) وفهم من المثال أن أيا لا توصف باسم الإشارة ولا بالموصول كما في النداء وفهم من قوله بإثر أرجونيا أنه لا بد أن يتقدمها كلام وأن الكلام الذي يتقدمها لا بد أن يكون فيه ضمير المتكلم فهم ذلك من قوله بإثر أرجونيا ثم إن الاختصاص يكون فيه الاسم مقرونًا بأل أو مضافًا، وقد أشار إلى الأول بقوله:

وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ أَيٍّ تِلْوَ أَلْ ... كَمِثْلِ نحنُ العُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ

يعني أن الاختصاص يكون بالاسم المقرون بأل وليس معه أي وفهم من المثال أنه لا بد أن يتقدمه ضمير متكلم مرفوعًا بالابتداء كقولهم: نحن العرب أقرى الناس للضيف، ولم ينبه على القسم الثالث وهو المضاف كقوله عليه الصلاة والسلام: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث» ومع هذا فقد أجحف الناظم بهذا الباب إذ لم يصرح بما يتعلق به من المعنى والإعراب. وحاصله أن المختص على قسمين قسم مبني على الضم وهو أيها الفتى ونحوه وبني لشبهه بالمنادى لفظًا وموضعه نصب بفعل واجب الحذف فإذا قلت أنا أفعل كذا أيها الرجل فتقدير عامله أخص بذلك أيها الرجل والمراد بأيها المتكلم نفسه وقسم معرب نصبًا

وهو المضاف وذو الألف واللام نحو: نحن العرب أقرى الناس للضيف فنحن مبتدأ وخبره أقرى الناس والعرب منصوب بفعل واجب الحذف تقديره أخص وكذلك المضاف نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث» فنحن مبتدأ وخبره لا نورث ومعاشر الأنبياء مفعول بفعل واجب الحذف وفي قوله الاختصاص كنداء إشعار بأنه منصوب بفعل واجب الإضمار كالمنادى لشبهه به.

التحذير والإغراء

التحذير: تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز منه. والإغراء: إلزام المخاطب العكوف على ما يحمد عليه، وإنما ذكرهما بعد الاختصاص لشبههما به في أنهما منصوبان بفعل لا يظهر؛ ثم إن التحذير يكون بثلاثة أشياء: الأول إياك وأخواته. الثاني ما ناب عنه من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب. الثالث ذكر المحذر منه، وقد أشار إلى الأول فقال:

إيَّاكَ وَالشَّرَّ ونَحْوَهُ نَصَبْ مُحَذِّرٌ بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ

يعني أن قولك إياك والشر ونحوه من الضمائر المنصوبة المنفصلة إذا عطف عليه نصب بفعل يجب استتاره نحو إياكما والأسد وإياكم والمخالفة. وفهم منه أن التحذير إذا كان بالضمير لا يكون إلا مخاطبًا ولا يكون بضمير الغائب إلا في الشذوذ على ما سيأتي. وفهم منه أن العامل المقدر يقدر بعد الضمير لما يلزم من تقديره قبله اتصاله به فيلزم تعدي فعل الضمير المتصل إلى ضميره المنفصل وهو ممتنع في غير باب ظن وأخواتها فإياك والشر ونحوه مفعول بنصب ومحذر فاعل بنصب وبما متعلق بنصب وما موصولة واستتاره مبتدأ ووجب خبره والجملة صلة ما وهي واقعة على الفعل الناصب الواجب الإضمار. ثم اعلم أن إياك وأخواته تستعمل في التحذير معطوفًا عليها كما تقدم، ودون عطف، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ودُونَ عطْفٍ ذا لإِيَّا انْسُبْ) الإشارة بذا للنصب بإضمار فعل لا يظهر يعني أن إياك وأخواتها غير معطوف عليها تنصب بفعل واجب الحذف نحو: إياك من الشر. وذا مفعول بانسب ودون ولإيا متعلقان بانسب. ثم أشار إلى الثاني والثالث بقوله:

(وَما * سِوَاه سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَما) فشمل قوله وما سواه النوعين أعني ما ناب عن إيا من الأسماء المضافة لضمير المخاطب والمحذر منه وقوله ستر فعله لن يلزما يعني أنهما منصوبان بفعل مضمر ويجوز إظهاره فتقول رأسك فيكون منصوبًا بفعل محذوف ولك

إظهاره فتقول نحّ رأسك ونحوه وتقول في المحذر منه الأسد ولك إظهار العامل فتقول احذر الأسد وقد استثنى من ذلك نوعين أشار إليهما بقوله: (إلاَّ مَعَ العَطْفِ أوِ التَّكْرَارِ) فالعطف نحو رأسك والحائط والتكرار نحو الأسد الأسد وقد مثله بقوله: (كالضَّيْغَمَ الضيْغَمَ يا ذا السَّارِي) والضيغم الأسد والساري اسم فاعل من سرى إذا مشى ليلاً وهو مظنة الخوف من الضيغم وإنما وجب حذف العامل مع إيا لكثرة الاستعمال وأما مع العطف والتكرار فقد جعل كالبدل من اللفظ بالفعل وما مبتدأ وصلته سواه وستر فعله مبتدأ ثان وخبره لن يلزما والجملة خبر الأول وستر بفتح السين مصدر ستر والستر بكسرها هو الشيء الذي يستر به والمراد هنا الأول وقوله إلا إيجاب لنفي لن ومع متعلق بيلزم وذا في قوله يا ذا الساري منادى والساري صفته. ثم قال: (وَشَذَّ إيَّايَ وَإيَّاهُ أشَذّ) قد تقدم أن إياك في التحذير تكون للمخاطب غالبًا وقد شذ ذلك للمتكلم كقول بعضهم إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب وأشذّ منه أن يكون للغائب كقول بعضهم: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشوابّ. ثم قال:

(وعن سبيلِ القَصْدِ مَنْ قاسَ انْتَبَذْ) وفهم منه أن بعضهم قاس ذلك في المتكلم والغائب إلا أنه جعل قياسه منتبذًا أي مطروحًا وإياي فاعل شذ وإياه مبتدأ وخبره أشذ وحذف من مع أشذ والتقدير وإياه أشذ من إياي ومن قاس مبتدأ وخبره انتبذ وعن سبيل متعلق بانتبذ. ولما فرغ من التحذير انتقل إلى الإغراء فقال:

وكمُحَـــذَّرٍ بِـــلا إيَّـــا اجْعَـــلا مُغْـرًى بِـهِ فـي كُـلّ مـا قَـدْ فُصّـلا

قد تقدم حدّ الإغراء يعني أن المغرى حكمه حكم المحذر في جميع ما تقدم فينصب بفعل واجب الإضمار إن كان مكررًا كقوله:

١٧٤ ـ أخاكَ أخاكَ إن من لا أخًا له كساعٍ إلـى الهيجا بغيـر سِـلاحِ

أو معطوفًا عليه كقولك: الأهل والولد، وبفعل جائز الإضمار في غير العطف والتكرار نحو أخاك فيجوز الزم أخاك وقد فهم من كلامه هنا ومن الترجمة ومن البيت الأول أن الباب يشتمل على التحذير وهو مصدر حذر وهو مصرح به في الترجمة والمحذّر منه وهو مفهوم من قوله: والشر والمحذر وهو مصرح به في قوله محذر، والمحذر به وهو اللفظ المدلول به

---

١٧٤ ـ البيت من الطويل، وهو لمسكين الدارمي في ديوانه ص ٢٩، والأغاني ٢٠/ ١٧١، ١٧٣، وخزانة الأدب ٣/ ٦٥، ٦٧، والدرر ٣/ ١١، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٢٧، وشرح التصريح ٢/ ١٩٥، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٠٥، ولمسكين أو لابن هرمة في فصل المقال ص ٢٦٩، ولقيس بن عاصم في حماسة البحتري ص ٢٤٥، ولقيس بن عاصم أو لمسكين الدارمي في الحماسة البصرية ٢/ ٦٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٧٩، وتخليص الشواهد ص ٦٢، والخصائص ٢/ ٤٨٠، والدرر ٦/ ٤٤، وشرح شذور الذهب ص ٢٨٨، وشرح قطر الندى ص ١٣٤، والكتاب ١/ ٢٥٦.

على التحذير وهو مفهوم من قوله بما استتاره وجب. وألف اجعلا بدل من نون التوكيد الخفيفة ومغرى مفعول أول لاجعلا وكمحذر في موضع المفعول الثاني وبلا متعلق باجعلا.

أسماء الأفعال والأصوات

إنما ذكر أسماء الأفعال بعد التحذير والإغراء لأن بعض أسماء الأفعال مغرى به نحو: عليك ودونك وفهم من قوله أسماء الأفعال أنها أسماء وهو مذهب البصريين. قوله:

مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَهْ ‏ ‏ ‏ ‏ هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وكَذَا أَوَّهْ وَمَهْ

شمل قوله ما ناب عن فعل اسم الفعل واسم الفاعل والمصدر النائب عن الفعل وخرج بالمثال اسم الفاعل والمصدر لأن معناه كشتان في كونه غير معمول ولا فضلة فهو تتميم للحدّ وقد احتوى البيت على أربعة أسماء: الأول شتان وهو بمعنى بعد، وصه وهو بمعنى اسكت، وأوّه وهو بمعنى أتوجع، ومه وهو بمعنى اكفف، وما مبتدأ وهو موصول وصلته ناب وعن متعلق بناب وهو مبتدأ ثان وخبره اسم فعل والجملة خبر الأول ثم إن اسم الفعل يكون بمعنى الأمر وبمعنى المضارع وبمعنى الماضي وقد أشار إلى الأول بقوله: (وَما بِمَعْنَى افْعَلْ كآمِينَ كَثُرْ) يعني أن ورود اسم الفعل في كلام العرب بمعنى الأمر كثير وكفى بكثرته أن منه نوعًا مقيسًا وهو فعال من الثلاثي كنزال وليس من الثاني والثالث مقيس ومثل بآمين وهو بمعنى استجب ثم أشار إلى الثاني والثالث بقوله: (وغَيْرُهُ كَوَيْ وَهَيْهاتَ نَزُرْ) يعني أن غير اسم الفعل بمعنى الأمر نزر أي قل وشمل قوله غيره ما بمعنى المضارع وقد مثله بقوله كوي ومعناه أتعجب، وما بمعنى الماضي وقد مثله بقوله هيهات ومعناه بعد. ثم اعلم أن من أسماء الأفعال ما هو في الأصل جار ومجرور وظرف، وقد أشار إليهما بقوله:

وَالفِعْلُ مِنْ أَسْمائِهِ عَلَيْكا ‏ ‏ ‏ ‏ وَهَكَذَا دُونَكَ مَعَ إلَيْكا

فأتى بثلاثة أمثلة اثنان من الجار والمجرور وواحد من الظرف فعليك بمعنى الزم وهو متعدّ بنفسه كقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥] وبالباء نحو عليك بزيد ودونك بمعنى خذ كقولك دونك زيدًا أي خذ زيدًا وإليك بمعنى تنح ويتعدى بعن نحو إليك عني أي تنح عني وهذا النوع مسموع والمسموع منه أحد عشر لفظًا الثلاثة المذكورة وكذلك كما أنت وعندك ولديك ووراءك وأمامك ومكانك وبعدك. والفعل مبتدأ ومن أسمائه عليك مبتدأ وخبره في موضع خبر الأول ودونك مبتدأ وخبره هكذا وها للتنبيه. ثم قال:

(كَذَا رُوَيْدَ بَلْهَ ناصِبَيْنِ)

يعني أن رويد وبله من أسماء الأفعال بشرط كونهما ناصبين كقولك رويد زيدًا وبله

عمرًا فلو خفضا ما بعدهما كانا مصدرين وإلى ذلك أشار بقوله: (وَيَعْمَلانِ الخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ) نحو رويد زيد وبله عمرو ومعنى رويد إذا كان اسم فعل أمهل وإذا كان مصدرًا إمهالاً ومعنى بله إذا كان اسم فعل دع وإذا كان مصدرًا تركـًا، وفهم منه أن الفتحة في رويد وبله فتحة بناء لأن أسماء الأفعال كلها مبنية وإذا كانا مصدرين ففتحتهما فتحة إعراب لأن المصادر معربة، وفهم من قوله مصدرين أنه يجوز فيهما التنوين ونصب ما بعدهما بهما وهو الأصل في المصدر المضاف ورويد وبله مبتدآن والخبر في كذا وناصبين حال من الضمير المستتر في المجرور الواقع خبرًا ومصدرين حال من فاعل يعملان والضمير في يعملان عائد على رويد وبله في اللفظ لا في المعنى فإن رويد وبله إذا كانا اسمي فعل غير اللذين يكونان مصدرين في المعنى ثم قال: (وما لِمَا تَنُوب عَنْهُ مِنْ عملْ * لَهَا) يعني أن أسماء الأفعال تعمل عمل الأفعال التي بمعناها فترفع الفاعل إن كانت لازمة نحو هيهات زيد ويكون فاعلها واجب الإضمار إذا كان أمرًا نحو نزال وتتعدى بحرف الجر إن كان فعلها كذلك نحو عليك بزيد وتنصب المفعول إن كان متعديًا نحو نزال زيدًا ثم قال: (وأخِّرْ ما الذِي فِيهِ العَمَلْ) يعني أنها فارقت الأفعال في كونها لا يتقدم عليها منصوبها كما يتقدم في الفعل فلا يقال في نزال زيدًا زيدًا نزال. وما مبتدأ وهو موصول وصلته لما وما المجرورة باللام موصولة أيضًا وصلتها تنوب وعنه متعلق بتنوب وكذلك من عمل ولها خبر ما الأولى والعائد على ما الأولى ضمير مستتر في الاستقرار الذي ناب عنه المجرور والضمير العائد على ما الثانية الهاء في عنه والتقدير والعمل الذي استقر للأفعال التي نابت أسماء الأفعال عنها مستقر لها أي لأسماء الأفعال، والظاهر أن «ما» في قوله ما الذي فيه العمل زائدة ولا يجوز أن تكون موصولة لأن الذي بعدها موصولة ولو قال وأخر الذي فيه العمل لكان أجود لسقوط الاعتذار عن ما وليس في قوله عمل إيطاء مع قوله عمل لأن أحدهما نكرة والآخر معرفة. ثم قال:

وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ ... مِنْهَا وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ

يعني أن ما نوّن من أسماء الأفعال نكرة وما لم ينون منها معرفة فتقول صَهْ ومَهْ فيكونان معرفتين وصَهٍ ومَهٍ فيكونان نكرتين ومن أسماء الأفعال ما يلزم التعريف كنزال فإنه لم يسمع فيه تنوين وما يلزم التنكير كواها وهذا التنوين الذي يسميه النحويون تنوين التنكير وقد تقدم. ولما فرغ من أسماء الأفعال شرع في بيان أسماء الأصوات، وهي نوعان أحدهما ما خوطب به ما لا يعقل إما لزجره كعدس للبغل وإما لدعائه كأو للفرس، والآخر ما وضع لحكاية صوت حيوان كغاق في صوت الغراب أو غير حيوان نحو قب لوقع السيف وقد أشار إلى النوعين السابقين فقال:

وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لا يَعْقِلُ ... مِنْ مُشبِهِ اسْمِ الفعلِ صَوْتاً يُجْعَلُ

يعني أن ما خوطب به ما لا يعقل من الحيوان من مشبه اسم الفعل في صحة الاكتفاء به يجعل صوتًا وشمل قوله ما خوطب ما كان للزجر كعدس وما كان للدعاء كأو فإن كليهما يخاطب به ما لا يعقل. وما مبتدأ وهي موصولة وصلتها خوطب وبه متعلق بخوطب والضمير في به عائد على الموصول وما بعد خوطب مفعول لم يسمَّ فاعله وهي موصولة أيضًا وصلتها لا يعقل والضمير العائد عليها الفاعل بيعقل ويجعل خبر المبتدأ وصوتًا مفعول ثان بيجعل وهو على حذف مضاف أي اسم صوت. ثم أشار إلى النوعين الآخرين بقوله:

(كذا الذي أَجْدَى حكايةً كَقَبْ)

يعني من أسماء الأصوات ما أجدى حكاية أي أفاد حكاية وشمل قوله حكاية ما كان حكاية لصوت الحيوان كغاق ولصوت غير الحيوان كقب. ثم قال: **(وَالزَمْ بنا النَّوْعينِ فهْوَ قد وَجَبْ)** يعني أن البناء لازم في النوعين ويحتمل أن يريد بالنوعين نوعي أسماء الأصوات وأن يريد بهما أسماء الأفعال وأسماء الأصوات وهو أجود لشموله جميع الباب إذ البناء في جميع ذلك لازم وقوله: (فهو قد وجب) تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه بقوله: والزم.

نونا التوكيد

قوله:

لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا ... كَنُونَيِ اذْهَبَنَّ وَاقْصِدَنْهُمَا

يعني أن الفعل يؤكد بنونين إحداهما ثقيلة كالنون في اذهبن والأخرى خفيفة كالنون في اقصدنهما ومعنى توكيد الفعل بهما أنهما يفيدان تحقيق معنى الفعل فإذا قلت اضربن ففيه توكيد لاضرب المجرد منها فهو أبلغ من المجرد وأوهم قوله للفعل شمول جميع الأفعال فأزال الإبهام بقوله:

يُؤَكِّدَانِ افْعَلْ وَيَفْعَلْ آتِيَا ... ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطاً إِمَّا تَالِيَا
أَوْ مُثْبَتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلا

يعني أن هذين النونين لا يؤكدان جميع الأفعال بل يؤكدان ما ذكر، وذلك الأمر بصيغة افعل وشمل قوله افعل الأمر والدعاء لأنه أمر في المعنى، وشمل أيضًا الأمر للواحد والواحدة والاثنين والجمع مذكرين أو مؤنثين فتقول اضربن يا زيد واضربن يا هند واضربان واضربن واضربنان ويؤكدان أيضًا المضارع بشروط: أولها أن يكون مستقبلاً وهو المراد بقوله آتيًا وفهم منه أن المضارع إذا أريد به الحال لا يؤكد بهما. الثاني أن يكون ذا طلب فشمل المقرون بلام الأمر نحو ليقومن ولا الناهية نحو لا تقومن وأداة التحضيض أو العرض

نحو هلا تقومن أو التمني نحو ليتك تقومن أو الاستفهام نحو هل تقومن. الثالث أن يقع بعد إن الشرطية المقرونة بإما نحو فإما ترين وهو المراد بقوله أو شرطًا إما تاليًا أي أو شرطًا تاليًا إما. الرابع أن يقع جوابًا لقسم وهو مستقبل مثبت وهو المراد بقوله أو مثبتًا في قسم مستقبلاً وقوله توكيد مبتدأ وخبره في المجرور قبله وبنونين متعلق بتوكيد لأنه مصدر وهما كنوني اذهبن إلى آخر البيت مبتدأ وخبر والجملة صفة لنوني وافعل مفعول بيؤكدان ويفعل معطوف عليه وآتيًا حال من يفعل وذا طلب حال بعد حال وشرطًا معطوف على ذا طلب وتاليًا نعت لشرط وما مفعول مقدم بتاليًا ومثبتًا معطوف على شرط وفي قسم متعلق بمثبت ومستقبلاً نعت لمثبت ويجوز أن يكون آتيًا حال من يفعل ولا يراد به قيد الاستقبال ويكون ذا طلب حالاً من الضمير المستتر في آتيًا ويكون حينئذ شرط الاستقبال مستفادًا من قوله ذا طلب أو شرطًا لما علم من أن الطلب والشرط لا يكونان إلا مستقبلين ويؤيده قوله في القسم مثبتًا مستقبلاً. ثم اعلم أن نوني التوكيد يكونان مع غير ما ذكر على وجه القلة وإلى ذلك أشار بقوله:

وَقَـلَّ بَعْـدَ مَـا ولَـمْ وَبَعْـدَ لا ... وغَيْـرِ إمَّـا مِـنْ طَـوَالِـبِ الجَـزَا

فذكر أربعة مواضع تلحق فيها النونان الفعل المضارع على وجه القلة وذلك بعد ما والمراد بها ما الزائدة وبعد لم ولا النافيتين وبعد أداة الشرط غير إما، فمثاله بعد ما الزائدة قولهم بعين ما أرينك، ومثاله بعد لم قوله:

١٧٥ ـ يحسبُهُ الجاهلُ ما لم يعلمَا ... شيخـاً علـى كـرسيّـه معمَّمَـا

ومثاله بعد لا قوله عز وجل: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥] ومثاله بعد الشرط بغير إما قوله:

١٧٦ ـ فمهما تشأ منه فزارةُ تعطكُمْ ... ومهمـا تشـأ منـه فـزارةُ تَمْنَعَـا

---

١٧٥ ـ الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣٣١، وله أو لأبي حيان الفقعسي أو لمساور العبسي أو للدبيري أو لعبد بني عبس في خزانة الأدب ١١/ ٤٠٩، ٤١١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٧٣، والمقاصد النحوية ٤/ ٨٠، ولمساور العبسي أو للعجاج في الدرر ٥/ ١٥٨، ولأبي حيان الفقعسي في شرح التصريح ٢/ ٢٠٥، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٢٩، وللدبيري في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٦٦، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٤٠٩، وأوضح المسالك ٤/ ١٠٦، وخزانة الأدب ٨/ ٣٨٨، ٤٥١، ورصف المباني ص ٣٣، ٣٣٥، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٧٩، وشرح الأشموني ٢/ ٤٩٨، وشرح ابن عقيل ص ٥٤٦، وشرح المفصل ٩/ ٤٢، والكتاب ٣/ ٥١٦، ولسان العرب ٣/ ٣٢ (شيخ)، ١٤/ ٢٢٩ (خشي)، ١٥/ ٩٩ (عمي)، ٤٢٨ (الألف اللينة)، ومجالس ثعلب ص ٦٢٠، ونوادر أبي زيد ص ١٣٢، وهمع الهوامع ٢/ ٧٨.

١٧٦ ـ البيت من الطويل، وهو للكميت بن معروف في حماسة البحتري ص ١٥، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٧٢، وللكميت بن ثعلبة في خزانة الأدب ١١/ ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٩٠، ولسان العرب ٨/ ٢٧٣ (قزع)، =

أراد تمنعن فأبدل من النون الخفيفة ألفًا في الوقف، وغير مخفوض عطفًا على لا.

ولما فرغ من ذكر ما يدخله نونا التوكيد على اختلاف أنواعه أخذ في بيان ما ينشأ عن دخولها في التغيير فقال: (وَآخِرَ المُؤَكَّدِ افْتَحْ كابْرُزَا) علم أن حق آخر المؤكد بهما الفتح لأنهم جعلوا الفعل معهما بمنزلة خمسة عشر فتقول اضربن ولا تقومن وابرزن ولا تبرزن. وآخر مفعول مقدم بافتح والمؤكد نعت لمحذوف تقديره وآخر الفعل المؤكد افتح. ثم إنه قد يعرض في الأفعال المؤكدة بالنون عوارض توجب لها غير الفتح أشار إليها بقوله:

وَاشْكُلْـهُ قَبْـلَ مُضْمَـرٍ لَيْـنٍ بِمَـا جـانَـسَ مِـنْ تَحَـرُّكٍ قَـدْ عُلِمـا

يعني أن الفعل المؤكد بإحدى النونين إذا كان فاعله ضميرًا لينًا فإنك تجعل في آخر الفعل شكلاً مجانسًا لذلك الضمير وشمل قوله لين ألف التثنية وواو الجمع وياء المخاطبة فتقول هل تقومان يا زيدان وهل تقومن يا زيدون وهل تقومن يا هند وشمل أيضًا الصحيح الآخر كالمثل والمعتل الآخر نحو هل تغزوان يا زيدان وهل تغزن يا زيدون وهل تغزن يا هند. ثم إن الضمير اللين إذا كان غير الألف حذف لالتقاء الساكنين وإليه أشار بقوله: (وَالمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ) وأل في المضمر للعهد أي المضمر المتقدم وهو اللين فتقول هل تقومن يا زيدون وأصله تقومون فاجتمعت الواو الساكنة والنون ساكنة فحذفت الواو لالتقائهما ثم استثنى من الضمائر المذكورة الألف فقال: (إلاَّ الألِفْ) وإنما لم تحذف الألف لخفتها فتقول هل تقومان والهاء في اشكله عائدة على آخر الفعل فهو على حذف مضاف أي اشكل آخره وقبل متعلق باشكله ولين نعت لمضمر وأصله لين بالتشديد فخففه كما يخفف هين ولا يصح ضبطه بكسر اللام لأن اللين مصدر ولين صفة إلا أن يكون من باب النعت بالمصدر فيصح وليس بقياس وبما متعلق باشكله وما موصولة وهي واقعة على الحركات المجانسة وجانس صلة الموصول ومفعوله محذوف اختصارًا تقديره بما جانس المضمر وقد علما في موضع الصفة لتحرك وظاهره أنه تتميم والمضمر مفعول بفعل مضمر يفسره احذفنه والألف منصوب بالاستثناء. ثم إن الفعل إن كان آخره ألفًا فإن له حكمًا غير ما تقدم وله حالتان: إحداهما أن يكون مرفوعه غير الياء والواو، والأخرى أن يكون مرفوعه الياء والواو وقد أشار إلى الأول بقوله:

وَإنْ يَكُـنْ فـي آخِـرِ الفِعْـلِ أَلِـفْ فـاجْعَلْـهُ مِنْـهُ رَافِعـاً غَيْـرَ اليـا وَالوَاوِ ياءً

= وللكميت بن معروف أو للكميت بن ثعلبة الفقعسي في المقاصد النحوية ٤/ ٣٣٠، ولعوف بن عطية بن الخرع في الدرر ٥/ ١٦٥، والكتاب ٣/ ٥١٥، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٥٠٩، ٥١٠، وشرح الأشموني ٢/ ٥٠٠، وهمع الهوامع ٢/ ٧٩.

أي اجعل الألف الذي في آخر الفعل ياء إذا كان الفعل رافعًا غير الياء والواو ويعني بالياء ضمير المخاطبة وبالواو ضمير الجمع وشمل غيرهما ألف التثنية نحو هل تخشيان يا زيدان والظاهر مطلقًا نحو هل يخشين زيد وهل تخشين هند وهل تخشين الهندان وهل يخشين الزيدون والضمير المستتر نحو هل تخشين فتقلب الألف في جميع ذلك ياء ثم مثل ذلك فقال: (كاسْعَينَّ سَعْيًا) وفاعل هذا المثال ضمير مستتر والألف اسم يكن والخبر في المجرور ويحتمل أن يكن تامًا بمعنى وجد وهو أظهر والهاء في قوله فاجعله عائدة على الألف وفي منه عائدة على الفعل ورافعًا حال من الهاء في منه وغير مفعول برافع وياء مفعول ثان لاجعله والتقدير اجعل الألف من الفعل ياء في حال كون الفعل رافعًا غير الياء والواو.
ثم أشار إلى الحالة الثانية فقال:

وَاحْـذِفْـهُ مِـنْ رَافِـعِ هـاتَيْـنِ وفِـي وَاوٍ ويَـا شَـكْـلٌ مُجَـانِـسٌ قُفِـي

يعني أن الألف الذي في آخر الفعل الذي كان حكمه مع رافع غير الياء والواو قلبه ياء احذفه إذا رفع الفعل الياء والواو واجعل الضمير الذي هو واو أو ياء محركًا بحركة تجانسه فتحرك الواو بمجانسها وهو الضم وتحرك الياء بمجانسها وهو الكسر فتقول في نحو يخشى رافعًا للواو هل يخشون وأصله يخشيون فلما لحقت الواو ساكنة حذفت الألف لالتقاء الساكنين فلما لحقت النون حركت الواو لالتقاء الساكنين وكانت الحركة ضمة لمجانستها مع الواو ومثل ذلك فيما إذا كان فاعله الياء ثم مثل بقوله:

نَحْوُ اخْشِينْ يا هِنْدُ بالْكَسْرِ وَيا قَوْمُ اخْشَوُنْ وَاضْمُمْ وَقِسْ مُسَوِّيا

فالمثال الأول لما كان مرفوعه ياء والثاني لما كان مرفوعه واوًا فالعمل في ذلك مثل ما ذكرت لك في المثال السابق والضمير في قوله واحذفه عائد على الألف وهاتين إشارة إلى الياء والواو وشكل مبتدأ ومجانسًا في موضع الصفة لشكل وقفي خبر لشكل وفي واو متعلق بقفي. ثم قال:

ولَـمْ تَقَـعْ خَفِيفَـةٌ بَعْـدَ الأَلِـفْ لَـكِـنْ شَـديـدَةٌ وكَسْـرُهـا أُلِـفْ

يعني أن نون التوكيد الخفيفة لا تقع بعد الألف وإنما تقع بعد الألف نون التوكيد الشديدة ويجب حينئذ كسرها لشبهها بنون المثنى وإنما لم تقع بعد الألف النون الخفيفة لأنه لا يجمع في غير الوقف بين ساكنين الأول حرف لين والثاني مدغم وشمل قوله الألف ألف التثنية كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِّ﴾ [يونس: ٨٩] والألف الفاصلة بين نون التوكيد ونون الإناث نحو لا تضربنان يا هندان، وهو المنبه عليه بقوله:

وأَلِفـاً زِدْ قَبْلَهَـا مُـؤَكِّـدا فِعْـلاً إلـى نُـونِ الإنـاثِ أُسْنِدَا

وإنما شمل قوله الألف الألفين لوجود علة المنع فيهما وإنما لحقت الألف قبلها ليفصل بين الأمثال وهي نون الضمير ونون التوكيد وخفيفة فاعل بتقع وشديدة معطوف بلكن على خفيفة وكسرها ألف جملة اسمية مستأنفة ويمكن أن تكون في موضع نصب على الحال من شديدة وألفًا مفعول مقدم بزد ومؤكدًا حال من الفاعل المستتر في زد وفعلاً مفعول بمؤكدًا وأسندا في موضع الصفة لفعل وإلى متعلق بأسندا ثم إن النون الخفيفة تحذف في موضعين أشار إلى الأول منهما بقوله: (وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِساكِنٍ رَدِف) يعني أن نون التوكيد الخفيفة تحذف إذا لقيها ساكن كقولك اضرب الرجل، ومثله قوله:

١٧٧ ـ لا تُهِينَ الفقيرَ علَّك أن تركَعَ يوماً والدهرُ قد رفعَهْ

وفهم من قوله لساكن أنها مرادة معنى لأن حذفها معارض لفظي وهو التقاء الساكنين وفهم أيضًا من قوله ردف أن الساكن الموجب لحذفها متأخر عنها. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

(وَبَعْدَ غَيْرَ فَتْحَةٍ إذا تَقِفْ) يعني أن النون الخفيفة تحذف أيضًا إذا وقف عليها وكانت بعد ضمة أو كسرة نحو اخرجن يا زيدون واخرجن يا هند بعد أن تحذف من اخرجن واو الضمير ومن اخرجن ياء الضمير لالتقاء الساكنين فإذا وقف عليها ذهبت نون التوكيد لأنها لا تثبت في الوقف فيرجع حينئذ ما حذف لأجلها وقد أشار إلى ذلك بقوله:

وَارْدُدْ إذَا حَذَفْتَها فِي الوَقْفِ ما مِنْ أجْلِها فِي الوَصْلِ كانَ عُدِما

يعني أنك إذا وقفت على النون الخفيفة حذفتها ورددت ما كان حذف لأجلها في الوصل وهو الواو من اخرجن والياء من اخرجن فتقول يا زيدون اخرجوا ويا هند اخرجي، وفهم منه أيضًا أن حذفها لعروض الوقف وأنها مرادة معنى وردف في موضع الصفة لساكن وبعد متعلق باحذف وكذلك إذا وإذا حذفتها متعلق باردد وها عائدة على النون وما مفعول باردد وهي موصولة واقعة على الواو والياء المحذوفتين لأجل النون وصلتها عدما ومن أجلها وفي الوصل متعلقان بعدم والتقدير أردد في الوقف إذا حذفت النون الشيء الذي عدم

---

١٧٧ ـ البيت من المنسرح، وهو للأضبط بن قريع في الأغاني ١٨/٦٨، والحماسة الشجرية ١/٣٧٤، وخزانة الأدب ١١/٤٥٠، ٤٥٢، والدرر ٢/١٦٢، ٥/١٧٣، وشرح التصريح ٢/٢٠٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٥١، وشرح شواهد الشافية ص ١٦٠، وشرح شواهد المغني ص ٤٥٣، والشعر والشعراء ١/٣٩٠، والمعاني الكبير ص ٤٩٥، والمقاصد النحوية ٤/٣٣٤، وبلا نسبة في الإنصاف ١/٢٢١، وأوضح المسالك ٤/١١١، وجواهر الأدب ص ٥٧، ١٤٦، ورصف المباني ص ٢٤٩، ٣٧٣، ٣٧٤، وشرح الأشموني ٢/٥٠٤، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٣٢، وشرح ابن عقيل ص ٥٥٠، وشرح المفصل ٩/٤٣، ٤٤، ولسان العرب ٦/١٨٤ (قنس)، ٨/١٣٣ (ركع)، ١٣/٤٣٨ (هون)، واللمع ص ٢٧٨، ومغني اللبيب ١/١٥٥، والمقرب ٢/١٨، وهمع الهوامع ١/١٣٤، ٢/٧٩.

من أجلها في الوصل. ثم قال:

وأبْــدِلَنْهـا بَعْــدَ فَتْــحٍ أَلِفـا   وَقْفاً كمَـا تَقُـولُ فِـي قِفَـنْ قِفـا

الضمير في وأبدلنها عائد على النون الخفيفة يعني أنها إذا وقعت بعد فتحة ووقفت عليها أبدلتها ألفًا فتقول في اضربن في الوقف اضربًا وفي قفن قفًا وكذلك إذا وقفت على قوله عز وجل: «لنسعفن» لنسفعًا ووقفًا مصدر في موضع الحال من فاعل أبدلنها أي في حال كونك واقفًا ويحتمل أن يكون مفعولاً له أي لأجل الوقف.

ما لا ينصرف

الصَّـرْفُ تَنْـوِيـنٌ أتـى مُبَيِّنـا   مَعْنًـى بـهِ يكـونُ الاسْـمُ أمْكَنـا

يعني أن الصرف هو التنوين الذي به يتبين أن الاسم الذي يتصل به يسمى أمكن وما صرح به من أن الصرف هو التنوين هو مذهب المحققين، ويمنع الاسم من الصرف لوجود علتين فيه أو علة تقوم مقام علتين وقصده في هذا الباب أن يبين الأسماء التي لا تنصرف وإنما ذكر الصرف وعرفه لأن بمعرفته يعرف الاسم الذي لا ينصرف فما وجد فيه التنوين المذكور فهو منصرف وما لم يوجد فيه فهو غير منصرف. ثم اعلم أن جميع ما لا ينصرف اثنا عشر نوعًا خمسة في النكرة وسبعة في المعرفة وقد شرع في القسم الأول وبدأ منه بألف التأنيث فقال:

فَـأَلِـفُ التَّـأْنِيـثِ مُطْلَقـاً مَنَـعْ   صَـرْفَ الَّـذي حَـوَاهُ كَيْفَمـا وقَـعْ

يعني أن ألف التأنيث تمنع من الصرف مطلقًا أي مقصورة كانت أو ممدودة كيفما كان الاسم الذي هي فيه من كونه نكرة أو معرفة مفردًا أو جمعًا نحو ذكرى وسلمى وحبلى وسكارى وحمراء وأسماء وزكرياء وإنما منعت ألف التأنيث وحدها لأنها قامت مقام علتين وهما التأنيث ولزوم التأنيث فألف التأنيث مبتدأ خبره منع ومطلقًا حال من الضمير المستتر في منع العائد على المبتدأ وحواه صلة الذي والضمير العائد من الصلة إلى الموصول الضمير المستتر في حواه والهاء في حواه عائدة على ألف التأنيث وكيفما وقع شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه والتقدير كيفما وقع منع الصرف ثم أشار إلى النوع الثاني مما يمنع في النكرة فقال:

وَزَائِـداً فَعْـلانَ فِـي وَصْـفٍ سَلِـمْ   مِـنْ أنْ يُـرَى بِتـاءِ تـأْنِيـثٍ خُتِـمْ

يعني أن زائدي فعلان وهما الألف والنون الزائدتان يمنعان الصرف إذا كانتا في وصف سلم من أن يختم بتاء التأنيث، والمانع له من الصرف الألف والنون والصفة وفهم منه أن

ذلك مخصوص بهذا الوزن الذي هو فعلان وفهم من قوله في وصف أن هاتين الزيادتين لو كانتا في غير الوصف لم يمنعا نحو سرحان وفهم منه أن الوصف المحتوي على هاتين الزيادتين إذا أنث بالهاء لم يمنع نحو ندمان فإنك تقول في مؤنثه ندمانة فمثال ما توفرت فيه شروط المنع غضبان وسكران فإنك تقول في مؤنثهما غضبى وسكرى ولا يجوز فيهما غضبانة وسكرانة. وزائدًا معطوف على الضمير المستتر في منع العائد على ألف التأنيث وجاز العطف عليه للفصل بالمفعول والتقدير منع الصرف ألف التأنيث وزائدًا فعلان ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر محذوف لدلالة ما تقدم عليه أي وزائدًا فعلان كذلك وفي وصف متعلق بزائدًا وسلم إلى آخر البيت في موضع الصفة لوصف وختم في موضع المفعول الثاني ليرى وبتاء متعلق بختم ثم أشار إلى النوع الثالث فقال:

وَوَصْــفٌ أَصْلِــيّ وَوَزْنُ أَفْعَــلا   مَمْنُــوع تَــأْنِيــثٍ بِتــا كــأَشْهَــلا

يعني أن الوصف إذا كان على وزن أفعل وكان مؤنثه ممنوعًا من التاء لا ينصرف وفهم منه أن أفعل إذا لم يكن وصفًا انصرف كأفكل اسم للرعدة وفهم منه أن أفعل إذا كان الوصف به على خلاف الأصل لم يمتنع من الصرف كأربع من أسماء العدد وفهم أيضًا أن الوصف إذا لم يكن على وزن أفعل لم يؤثر في المنع كضارب وفهم منه أن أفعل الصفة إذا أنث بالتاء منصرف كقولهم أرمل للفقير فأن مؤنثه أرملة وشمل أفعل ما مؤنثه فعلاء كأحمر وحمراء وما مؤنثه فعلى كأكبر وكبرى وما لا مؤنث له كأكمر لعظيم الكمرة لأن قوله ممنوع تأنيث بتا شامل له وشمل أيضًا ما اسميته عارضة كأدهم ووصف معطوف على زائدًا ويجوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر كما تقدم في زائدي فعلان وأصلي نعت له وهو الذي سوغ الابتداء به إذا جعل مبتدأ ووزن معطوف على وصف وممنوع حال من أفعل وبتا متعلق بتأنيث ثم صرح بمفهوم قوله أصلي فقال:

(وأَلْغِيَنَّ عارِضَ الوَصْفِيَّهْ * كأَرْبَعٍ) يعني أن وزن أفعل إذا كان اسمًا ووصف به فوصفيته غير معتدّ بها في المنع لعروضها وذلك كأربع فإنه اسم من أسماء العدد لكن العرب وصفت به فقالوا مررت بنساء أربع فهو منصرف ولا أثر لوصفيته وكذلك رجل أرنب أي ذليل وأصله الأرنب وكما يلغى عارض الوصفية فكذلك يلغى أيضًا عارض الاسمية وإليه أشار بقوله: (وَعارِضَ الاسْمِيَّهْ) وهو عكس أربع ومعناه أن أفعل يكون في الأصل وصفًا فيجري مجرى الأسماء فتلغى اسميته ويمنع من الصرف على مقتضى الأصل وقد مثل ذلك بقوله:

فــالأَدْهَــمُ القَيْــدُ لِكَــوْنِــهِ وُضِــعْ   فــي الأَصْـلِ وَصْفـاً انْصِـرَافُـهُ مُنِـعْ

من أسماء القيد أدهم وهو في الأصل وصف لكنه استعمل استعمال الأسماء فألغيت فيه الاسمية وبقي غير منصرف على مقتضى الأصل فتقول مررت بأدهم أي بقيد ومثل أدهم في ذلك أرقم لنوع من الحيات وأسود للحية أيضًا. فالأدهم مبتدأ والقيد بدل منه بدل الشيء من الشيء وانصرافه منع خبر المبتدأ ولكونه متعلق بمنع وفي الأصل متعلق بوضع ثم إن من الأسماء التي على وزن أفعل ما جاء فيه الصرف ومنع الصرف وإلى ذلك أشار بقوله:

وأَجْـدَلٌ وأَخْيَـلٌ وأَفْعَـى مَصْـرُوفَـةٌ وَقَـدْ يَنَلْـنَ المَنْعَـا

أجدل اسم للصقر وأخيل اسم لطائر ذي خيلان وأفعى اسم لضرب من الحيات وليست هذه الأسماء صفات لا في الأصل ولا في الاستعمال فحقها الصرف ولذلك صرفها أكثر العرب وبعض العرب يمنعها من الصرف ووجهه أنه لاحظ فيها معنى الصفة وهو ظاهر في أجدل لأنه من الجدل وهو القوة وأخيل لأنه من الخيول وهو الكثير الخيلان وفهم من قوله مصروفة وقد ينلن أن الصرف هو الكثير. ثم أشار إلى النوع الرابع مما لا ينصرف في النكرة فقال:

وَمَنْـعُ عَـدْلٍ مَـعَ وَصْـفٍ مُعْتَبَـرْ فِـي لَفْـظِ مَثْنَـى وَثُـلاثَ وأُخَـرْ

يعني أن هذه الأسماء الثلاثة التي ذكرها في هذا البيت يمتنع صرفها للعدل والوصف، أما مثنى فهو وصف وهو معدول عن اثنين اثنين فإذا قلت جاء القوم مثنى فمعناه جاء القوم اثنين اثنين فعدل عن اثنين اثنين إلى مثنى. وأما ثلاث فهو أيضًا وصف وهو معدول عن ثلاثة ثلاثة فإذا قلت مررت بقوم ثلاث فمعناه مررت بقوم ثلاثة ثلاثة. وأما أخر فهو أيضًا وصف وهو معدول عن الألف واللام وذلك لأنه جمع أخرى أنثى الآخر وحق ما كان كذلك أن يستعمل بأل أو بالإضافة فعدل عما يستحقه من ذلك وقيل غير ذلك والمشهور ما ذكرته. ثم قال:

وَوَزْنُ مَثْنَـى وَثُـلاثَ كَهُمَـا مِـنْ وَاحِـدٍ لأَرْبَـعٍ فَلْيُعْلَمَـا

يعني أن موازن مثنى وثلاث من ألفاظ العدد المعدول مثل هذين الوزنين في المتناع الصرف للعدول والوصف فتقول مررت بقوم موحد وأحاد ومثنى وثناء ومثلث وثلاث ومربع ورباع ووزن مبتدأ والخبر في قوله كهما أي مثلهما وأدخل كاف التشبيه على المضمر لضرورة الوزن ومن واحد وما بعده في موضع الحال من الضمير المستتر في الخبر. ثم أشار إلى النوع الخامس فقال:

وَكُـنْ لِجَمْـعٍ مُشْبِـهٍ مَفَـاعِـلاَ أَوِ المَفَـاعِيـلَ بِمَنْـعٍ كـافِـلا

يعني أن الجمع المشبه مفاعل أو المفاعيل في كونه مفتوح الفاء وثالثه ألف بعدها

حرفان كمفاعل أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كمفاعيل يمتنع صرفه لقيام الجمع فيه مقام علتين وهي الجمع وعدم النظير في الواحد وشمل قوله مفاعيل ما أوله الميم كمساجد وما أوله غيرها كدراهم وشمل قوله المفاعيل ما أوله ميم كمصابيح وما ليس أوله ميمًا كدنانير. وكافلاً خبر كن وبمنع متعلق بكافلاً ومفاعل مفعول بمشبه. ثم إن من هذا الجمع ما يجيء معتل اللام وهو قسمان أحدهما ما قلبت فيه الكسرة التي بعد الألف فتحة فانقلبت الياء ألفًا نحو عذارى ولا إشكال في منع التنوين منه والآخر ما استثقلت في بابه بالضمة فحذفت ولحقها التنوين وإلى ذلك أشار بقوله:

وَذَا اعْتِلالٍ مِنْهُ كَالجَوَارِي رَفْعاً وَجَرًّا أَجْرِهِ كَسَارِي

يعني أن ما كان من الجمع المعتل اللام مثل جوار في كونه على ما ذكر من حذف الحركة يجري مجرى سار في لحاق التنوين بآخره في حالة الرفع والجر فتقول هذه جوار ومررت بجوار وسكت عن حالة النصب ففهم أنه على الأصل كالصحيح فتقول رأيت جواري وفهم من قوله كالجواري أن نحو عذارى ليس كذلك وإن كان معتلاً وظاهر النظم أن التنوين في جوار وبابه تنوين الصرف لتشبيهه له بسار وليس كذلك على المشهور بل التنوين فيه عوض عن الياء المحذوفة والتنوين في سار للصرف ويخالفه أيضًا أن المقدر في ياء جوار الفتحة والمقدر في ياء سار الكسرة. وذا اعتلال مفعول بفعل مضمر يفسره أجره وكسار متعلق بأجره ومنه متعلق باعتلال وكالجواري في موضع نصب على الحال من ذا اعتلال ثم قال:

وَلِسَرَاوِيلَ بِهَذَا الجَمْعِ شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ المَنْعِ

يعني أن سراويل ممنوع من الصرف لشبهه بالجمع الذي على وزن مفاعيل وفهم من قوله شبه أن سراويل ليس بجمع وهو الصحيح خلافًا لمن قال إنه جمع سروال أو سروالة. ثم قال:

وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقْ بِهِ فَالانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقّ

يعني أن ما سمي به من الجمع المذكور أو بما لحق به كسراويل امتنع من الصرف فتقول في رجل سميته مساجد أو سراويل مررت بمساجد وسراويل والمانع له من الصرف الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام العلمية مقامها هذا معنى ما شرح به المرادي البيت وعندي أن قوله وأن به أي إن سمي بسراويل أو بما لحق به يعني جميع ما تقدمه من الأنواع الخمسة الممنوعة الصرف لمساواتها للجمع في منع الصرف في التسمية ولا وجه لتخصيص الجمع وما ألحق بالجمع في منع الصرف حال التسمية والضمير في به الأول على الشرح الأول عائد على الجمع وكذلك به الثاني وما واقعة على سراويل والضمير العائد على الموصول الفاعل

بلحق وهو عائد على سراويل وأما على التفسير الثاني فالضمير في به الأول عائد على سراويل وفي به الثاني عائد على أنواع ما لا ينصرف في النكرة وما واقع على تلك الأنواع والضمير العائد عليها الهاء في به والتقدير وإن سمي بسراويل أو بالأنواع التي لحق بها سراويل أي تبعها فالانصراف منعه يحق فالانصراف مبتدأ ومنعه مبتدأ ثان ويحق خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الأول والأول مع ما بعده جواب الشرط. ولما فرغ من الأنواع الخمسة التي لا تنصرف في النكرة ولا في المعرفة شرع في ذكر ما لا ينصرف في المعرفة وهو سبعة أنواع أشار إلى الأول بقوله:

وَالعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبا   تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ مَعْدِيكَرِبا

يعني أن الاسم إذا اجتمع فيه العلمية والتركيب امتنع من الصرف ويطلق التركيب في اصطلاح النحويين على تركيب الإسناد وهي الجمل نحو برق نحره وعلى تركيب الإضافة نحو عبد شمس وعلى تركيب المزج وهو المراد هنا والمزج في اللغة الخلط فيختلط الاسم مع الاسم ويجعل الإعراب في آخر الثاني ويبنى آخر الأول على الفتح نحو بعلبك ما لم يكن آخره ياء فيسكن نحو معدي كرب وخرج بقوله تركيب مزج تركيب الإسناد وتركيب الإضافة وخرج بذكر المثال ما ختم بويه من المركب تركيب مزج فإنه يبنى على الكسر في اللغة الفصحى والعلم مفعول يفسره امنع ومركبًا حال من العلم وتركيب مفعول مطلق والعامل فيه مركب. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

كَذَاكَ حَاوِي زَائِدَيْ فَعْلانا   كَغَطَفَانَ وكَأَصْبَهَانا

يعني أن العلمية أيضًا تمنع الصرف مع زيادتي فعلان. ولما كان قوله فعلان يوهم إرادة هذا الوزن كما تقدم في قوله وزائدًا فعلان في وصف أزال ذلك الإبهام بقوله: (**كغطفان وكأصبهانا**) فعلم أن الوزن غير مخصوص بفعلان لأن وزن أصبهان أفعلان ووزن غطفان فعلان وقد يكون على غير ذلك من الأوزان نحو سلمان وعمران وعثمان وخراسان وقوله حاوي مبتدأ وخبره في المجرور قبله وهو على حذف الموصوف والتقدير كذا علم حاوي زائدي فعلانا. ثم انتقل إلى الثالث وهو التأنيث مع العلمية وهو ضربان لفظي ومعنوي وقد أشار إلى الأول منهما فقال: (كَذَا مُؤَنثٌ بِهَاء مُطْلَقًا) يعني أن العلم المؤنث بالهاء يمتنع صرفه مطلقًا سواء كان ثنائيًا كهبة أو زائدًا كخولة وعائشة وسواء كان مدلول الاسم مؤنثًا كفاطمة أو مذكرًا كطلحة ثم إن المعنوي متحتم المنع وجائزه، وقد أشار إلى الأول بقوله:

وَشَرْطُ مَنْعِ العارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى

فَوْقَ الثَّلاثِ أَوْ كَجُورَ أَوْ سَقَرْ   أَوْ زَيْدِ اسْمَ امْرأةٍ لا اسْمَ ذَكَرْ

فذكر من المؤنث الذي لا علامة فيه وهو متحتم المنع أربعة أنواع: الأول الزائد على

الثلاثة كزينب وسعاد فإن الحرف الرابع قام مقام التاء. الثاني الثلاثي الساكن الوسط إذا انضمت إليه العجمة كجور اسم بلد وهو أعجمي، فقامت العجمة مقام الحركة. الثالث المتحرك الوسط كسقر لأن الحركة قامت مقام الحرف الزائد. الرابع أن يكون منقولاً من المذكر إلى المؤنث كما إذا سميت امرأة بزيد فإنه نقل من الخفة إلى الثقل وشرط مبتدأ ومنع مضاف إليه وهو أيضًا مضاف إلى العار وهو مصدر مضاف إلى المفعول والعار أصله العاري بالياء فحذفت الياء واستغني عنها بالكسرة وكونه خبر المبتدأ وارتقى في موضع الخبر لكون وفوق متعلق بارتقى والثلاث مضاف في التقدير أي فوق الثلاث الأحرف وحذف منه التاء لأن الحرف يذكر ويؤنث، وأو زيد مخفوض بالعطف على كجور أو سقر واسم امرأة حال من زيد ولا اسم معطوف عليه وهو تتميم لصحة الاستغناء عنه بقوله اسم امرأة. ثم أشار إلى الثاني من المؤنث الذي لا علامة فيه بقوله:

وَجْهانِ فِي العادِمِ تَذْكِيراً سَبَقْ ... وَعُجْمَةً كَهِنْدَ وَالمَنْعُ أحَقّ

يعني أن الثلاثي الذي عدم التذكير السابق وعدم العجمة يجوز فيه وجهان الصرف والمنع والمنع أفصح وفهم ذلك من قوله والمنع أحق، وقد جمع الشاعر بين اللغتين فقال:

١٧٨ ـ لم تتلفَّعْ بفضلِ مئزرها ... دعدُ ولم تُسْقَ دعدُ في العُلَبِ

فصرف الأول ومنع الثاني. ووجهان مبتدأ وسوغ الابتداء به التفصيل وخبره في العادم وتذكيرًا مفعول بالعادم وسبق في موضع الصفة لتذكيرا وعجمة معطوف على تذكيرًا. ثم انتقل إلى الرابع فقال:

وَالعَجَمِيُّ الوَضْعِ والتَّعرِيفِ مَعْ ... زَيْدٍ على الثَّلاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ

يعني إذا اجتمع في الاسم العجمة الوضعية والعلمية وكان زائدًا على ثلاثة أحرف امتنع من الصرف وفهم من قوله العجمي الوضع والتعريف أن الاسم إذا كان أعجميًا وكان في كلام العجم غير علم ونقل لكلام العرب علمًا انصرف أيضًا نحو بندار، والمراد بالعجمي ما ليس من كلام العرب فشمل كلام الفرس وغيرهم من سائر الأعاجم، وفهم أيضًا أنه إذا كان ثلاثيًا انصرف وشمل الساكن الوسط كنوح ولوط والمتحرك الوسط نحو ملك. والذي توفرت فيه

---

١٧٨ ـ البيت من المنسرح، وهو لجرير في ملحق ديوانه ص ١٠٢١، ولسان العرب ٣/ ١٦٦ (دعد)، ٩/ ٣٢١ (لفع)، ولعبيد الله بن قيس الرقيات في ملحق ديوانه ص ١٧٨، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٢٨٢، وأمالي ابن الحاجب ص ٣٩٥، والخصائص ٣/ ٦١، وشرح الأشموني ٢/ ٥٢٧، وشرح قطر الندى ص ٣١٨، وشرح المفصل ١/ ٧٠، والكتاب ٣/ ٢٤١، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٠، والمنصف ٢/ ٧٧.

الشروط نحو إبراهيم وإسمعيل وإسحاق ويعقوب والعجمي مبتدأ والوضع مضاف إليه والتعريف معطوف على الوضع ومع في موضع الحال من العجمي وزيد مصدر زاد يقال زيد زيدًا وزيادة وحذف التاء من الثلاث لأنه مضاف في القدير إلى الأحرف وفيها لغتان التذكير والتأنيث وصرفه امتنع مبتدأ وخبره في موضع خبر المبتدأ الأول. ثم انتقل إلى الخامس فقال:

كَـــذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُـــصُّ الفِعْـــلا أَوْ غَـــالِـــبٍ كَـــأَحْمَـــدٍ وَيَعْلَـــى

يعني أن العلم إذا كان على وزن الفعل الخاص به أو الغالب فيه امتنع من الصرف فالخاص به نحو ضرب المبني للمفعول إذا سمي به وشمل الغالب ما وجوده في الأفعال أكثر من وجوده في الأسماء نحو إفعل بكسر الهمزة وفتح العين فإنه يوجد في الأسماء نحو إصبع لكن وجوده في الأفعال أكثر وهو فعل أمر من فعل ونحو ذلك وما كثر في الأسماء والأفعال معًا نحو أفعل فإنه يوجد في الأفعال كثيرًا نحو أركب وأشرب وكذاك في الأسماء نحو أفكل وأبدع لكن الهمزة في الفعل تدل على معنى وليست كذلك في الأسماء فكان غالبًا من هذا الوجه وكذلك يعلى وهو على وزن يفعل وهو أيضًا موجود في الأفعال والأسماء نحو نذهب في الأفعال وندمع في الأسماء ومثل للغالب بأحمد ويعلى ولم يمثل للخاصّ، وفهم منه أن وزن الفعل إذا لم يكن خاصًا ولا غالبًا لم يؤثر في منع الصرف نحو لعسب اسم رجل فإنه منقول من لعسب إذا أسرع وذو وزن نعت لمحذوف تقديره علم ذو وزن ويخص الفعل في موضع الصفة لوزن وغالب مخفوض بالعطف على يخص وهو من باب عطف الاسم على الفعل لكون أحدهما بمعنى الآخر والتقدير ذو وزن خاص بالفعل أو غالب أو يخص الفعل أو يغلب. ثم انتقل إلى السادس فقال:

وَمَـــا يَصِيـــرُ عَلَمـــاً مِـــنْ ذِي أَلِـــفْ زِيـــدَتْ لإِلْحَـــاقٍ فَلَيْـــسَ يَنْصَـــرِفْ

يعني أنه إذا سمي بما فيه ألف إلحاق امتنع من الصرف للعلمية وشبه ألف التأنيث نحو علقى وذفرى مسمى بهما لأن علقى ملحق بجعفر وذفرى ملحق بدرهم، وفهم منه أن الإلحاق إذا كان بالهمزة وسمي به انصرف وذلك نحو علباء فإنه ملحق بقرطاس وإنما أثرت ألف الإلحاق المقصورة لأنها زائدة غير مبدلة من شيء بخلاف الممدودة فإن همزتها مبدلة من ياء. وما مبتدأ وهي موصولة وصلتها يصير وعلمًا خبر يصير وفي يصير ضمير هو اسمها وهو العائد على الموصول وزيدت لإلحاق في موضع الصفة لألف وليس ينصرف في موضع خبر المبتدأ. ثم انتقل إلى السابع وهو أربعة أنواع أشار إلى الأول والثاني منها بقوله:

وَالعَلَـــمَ امْنَـــعْ صَـــرْفَـــهُ إِنْ عُـــدِلا كَفُعَـــلِ التَّـــوْكِيـــدِ أَوْ كَثُعَـــلاَ

فالأول هو قوله كفعل التوكيد يعني أن فعل المؤكد به نحو جمع يمتنع صرفه للعلمية

والعدل أما العلمية فعلم الجنس وقيل إنه معرف بنية الإضافة فأشبه العلم لكونه معرفة بغير أداة لفظية والظاهر من النظم الأول. وأما العدل فهو معدول عن جمعيته الأصلية فإن حق جمعاء أن يجمع على جمعاوات. والثاني هو قوله كثعلا اسم رجل ومثله عمر وزفر فالمانع له العلمية والعدل أما العلمية فعلمية الأشخاص وأما العدل فهو معدول عن فاعل فعمر معدول عن عامر وزفر عن زافر وثعل عن ثاعل وإنما حكم على عمر ونحوه أنه معدول عن عامر لأن الأكثر في الأعلام أن تكون منقولة فعمر منقول عن عامر اسم فاعل من عمر يعمر فلما أرادوا التسمية بعامر عدلوا عنه لعمر اختصارًا وجرّ التوكيد في قوله كفعل التوكيد لإضافته إليه وثعل معطوف على فعل التوكيد. ثم أشار إلى الثالث فقال:

وَالعَـدْلُ وَالتَّعْـرِيـفُ مـانِعـا سَحَـرْ إذَا بِـهِ التَّعْيِيـنُ قَصْـداً يُعْتَبَـرْ

يعني أن سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه منع من الصرف للعدل والتعريف أما العدل فهو معدول عن الألف واللام وأما التعريف فالمراد به تعريف العلمية وهو علم على هذا الوقت نفسه فكل ما جاء في هذا الباب من لفظ التعريف فالمراد به تعريف العلمية فسحر ظرف زمان غير متصرف ولا منصرف والعدل مبتدأ والتعريف معطوف عليه ومانعًا خبر مضاف إلى سحر وهو على حذف مضاف أي مانعًا صرف سحر وإذا متعلقًا بمانع والتعيين مفعول لم يسم فاعله بفعل مضمر يفسره يعتبر وقصدًا بمعنى مقصود وهو منصوب على الحال من فاعل يعتبر المستتر ثم أشار إلى الرابع بقوله:

وَابْنِ على الكَسْرِ فَعالِ عَلَمَا مُؤَنَّثًا وَهْوَ نَظِيرُ جُشَمَا * عِنْدَ تَمِيمِ

فذكر في فعال إذا كان علمًا لمؤنث لغتين إحداهما البناء على الكسر لشبهها بنزال في الوزن والعدل والتأنيث والعلمية وهو قوله وابن على الكسر فعال علمًا مؤنثًا. والأخرى إعرابه إعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل أما العلمية فعلمية الأشخاص كحذام وقد يكون في علمية الأجناس كفجار والعدل عن فاعلة فحذام معدول عن حازمة وهو قوله وهو نظير جُشَما عند تميم، يعني أنه عند تميم غير منصرف كجشم، وجشم اسم رجل وهو ممنوع من الصرف وفهم من تنظيره ذلك بجشم أن المانع له من الصرف العدل والعلمية، وفهم من نسبة هذه اللغة إلى تميم أن اللغة السابقة وهي البناء على الكسر لغة أهل الحجاز وفعال مفعول بابن وعلى الكسر متعلق بابن وعلمًا ومؤنثًا حالان من فعال وعند تميم متعلق بنظير.

ولما فرغ من ذكر أنواع الأسماء التي لا تنصرف شرع في ذكر أحكام تتعلق بالباب فقال:

وَاصْـرِفَـنْ مـا نُكِّـرَا مِـنْ كُـلِّ مـا التَّعْـرِيـفُ فيـهِ أثَّـرَا

يعني أن ما كان إحدى علتيه في منع الصرف التعريف أي العلمية إذا نكر انصرف

وذلك لزوال إحدى العلتين فتبقى العلة الأخرى ولا يؤثر في منع الصرف إلا علتان والمراد بذلك الأنواع السبعة المذكورة فتقول معد يكرب وعثمان وفاطمة وزينب وعمر لقيتهم وفهم منه أن الأنواع الخمسة المذكورة في أول الباب غير داخلة في هذا الحكم ولو سمي بها ونكرت لقصر الحكم على السبعة فإنه إذا سمي بواحد من الخمسة المذكورة ثم نكر لم ينصرف بعد التنكير فهي غير داخلة في الحكم ولا يريد من كل ما التعريف فيه أثرا كائنًا ما كان وكل مضاف لما وهي موصولة والتعريف مبتدأ وخبره أثرًا وفيه متعلق بأثرا والجملة صلة ما والضمير في فيه عائد على الموصول. ثم قال:

وَمـا يَكُـونُ مِنْـهُ مَنْقُـوصـاً فَفِـي إعْـرَابِـهِ نَهْـجَ جَـوَارٍ يَقْتَفِـي

يعني أن ما كان منقوصًا من الأسماء التي لا تنصرف سواء كان من هذه الأنواع السبعة التي إحدى علتيها العلمية أو من الأنواع الخمسة التي تقدمتها فإنه يجري مجرى جوار وقد تقدم أن جوار يلحقه التنوين رفعًا وجرًا ولا وجه لما حمل عليه المرادي كلام الناظم من أنه أشار في البيت إلى الأنواع السبعة دون الخمسة لأن حكم المنقوص فيها واحد فمثاله في غير التعريف أعيم في تصغير أعمى فإنه غير منصرف للوصف ووزن الفعل ويلحقه التنوين رفعًا وجرًا فتقول هذا أعيم ومررت بأعيم والتنوين فيه عوض عن الياء المحذوفة كما في نحو جوار ومثاله في التعريف يعيل تصغير يعلى فهو غير منصرف للوزن والعلمية والتنوين فيه أيضًا في الرفع والجر عوض من المحذوف وما مبتدأ وهو موصول ومنقوصًا خبر يكون ومنه متعلق بيكون والضمير فيه عائد على الاسم الذي لا ينصرف وفي إعرابه متعلق بيقتفي ونهج مفعول بيقتفي والنهج الطريق والجملة من يقتفي ومعمولاته خبر ما. ثم قال:

(وَلاِضْطِرَارٍ أَوْ تَناسُبٍ صُرِفْ * ذو المَنْعِ)

يعني أن الاسم الذي لا ينصرف ينصرف في موضعين أحدهما في الضرورة كقوله:

١٧٩ ـ عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدي بعصائبِ

وهو في الشعر كثير. الثاني التناسب كقوله عز وجل: ﴿سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان: ٤] فصرف سلاسل لتناسب ما بعده وصرف ما لا ينصرف في الموضعين المذكورين متفق على جوازه وفهم ذلك من إطلاقه، وأما منع المنصرف من الصرف فقد

---

١٧٩ ـ صدره:

إذا ما غزا في الجيش حَلّقَ فوقهم

والبيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٤٢، وخزانة الأدب ٤/ ٢٨٩، والشعر والشعراء ص ١٧٥، ولسان العرب ١/ ٦٠٥ عصب، ١٠/ ٦٣ حلق، وبلا نسبة في شرح التصريح ٢/ ٢٢٧، وشرح المفصل ١/ ٦٨.

أشار إليه بقوله: (والمَصرُوفُ قد لا ينْصَرِفْ) يعني أن الاسم المنصرف قد يمنع من الصرف وهو مذهب الكوفيين وأما البصريون فلا يجيزون ذلك البتة وفهم الخلاف من قوله قد لا ينصرف فأتى معه بقد التي تقتضي التقليل، ومن أدلة الكوفيين على منع صرفه قوله:

١٨٠ ـ فما كان قيسٌ ولا حابِسٌ ... يفوقان مرداسَ في مجمعِ

إعراب الفعل

قوله:

ارْفَعْ مُضَارِعاً إذَا يُجَرَّدُ ... مِنْ ناصِبٍ وَجازِمٍ كَيَسْعَدُ

إنما أطلق في إعراب الفعل المضارع وهو مقيد بأن لا تباشره نون الإناث ولا نون التوكيد لنصه على ذلك في باب المعرب والمبني فاكتفي بذلك وإعرابه رفع ونصب وجزم فبدأ بالرفع لأنه السابق إلا أنه لم ينص على رافعه وفيه خلاف، ومذهب البصريين أن رافعه وقوعه موقع الاسم، ومذهب الكوفيين أن رافعه تجرده من الناصب والجازم وهو اختيار المصنف وفي قوله إذا يجرد من ناصب وجازم إشعار ما بمذهبه ويجوز ضبط يسعد بضم الياء مبنيًا للمفعول من أسعد يسعد وبفتحها مبنيًا للفاعل من سعد يسعد ومضارعًا مفعول بارفع وهو نعت لمحذوف والتقدير ارفع فعلاً مضارعًا، ثم شرع في النواصب للفعل المضارع فقال: (وَبِلَنِ انْصِبْهُ وكَيْ كَذَا بِأنْ) فذكر منها في البيت ثلاثة لن وهي حرف نفي تنصب المضارع وتخلصه للاستقبال نحو زيد لن يذهب وكي وهي حرف مصدري نحو جئتك لكي تكرمني أي لأن تكرمني وأن وهي أيضًا حرف مصدري وهي أصل النواصب لأنها تعمل ظاهرة ومضمرة وإنما قدم عليها لن وكي وكان حقه أن يقدمها عليهما لأصالتها للتفصيل الذي فيها ولذلك قال: (لا بَعْدَ عِلْمٍ) يعني أن الناصبة هي التي تقع بعد غير العلم نحو أعجبني أن تقوم وأحببت أن تذهب ودخل في العلم الظن فلذلك استدرك الكلام فيه فقال:

والتي مِنْ بَعدِ ظَنّ ... فانْصِبْ بها وَالرَّفعَ صَحِّحْ

يعني أنّ أن إذا وقعت بعد الظن جاز أن تكون ناصِبة فتنصب ما بعدها وجاز أن تكون مخففة من الثقيلة فترفع ما بعدها وقد قرىء ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ﴾ [المائدة: ٧١] بالنصب

---

١٨٠ ـ البيت من المتقارب، وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ص ٨٤، والأغاني ١٤/ ٢٩١، والإنصاف ٢/٤٩٩، وخزانة الأدب ١/١٤٧، ١٤٨، ٢٥٣، والدرر ١/ ١٠٤، وسمط اللآلي ص ٣٣، وشرح التصريح ٢/١١٩، وشرح المفصل ٦٨/١، والشعر والشعراء ١/١٠٧، ٣٠٦، ٢/ ٧٥٢، ولسان العرب ٦/ ٩٧ (ردس)، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٦٥، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٦، ٥٤٧، وشرح الأشموني ٢/ ٥٤٣، ولسان العرب ١٠/ ٣١٦ (فوق).

والرفع أما النصب فعلى أنها ناصبة وأما الرفع فقد نبه عليه بقوله: (وَاعْتَقِدْ * تَخْفِيفَها مِنْ أنَّ فَهْوَ مُطَّرِدْ) يعني أنّ أن الواقعة بعد الظن إذا ارتفع المضارع بعدها مخففة من الثقيلة ولا في قوله بعد علم عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير بأن بعد غير العلم والتي مبتدأ أو منصوب بفعل مضمر يفسره فانصب بها والرفع مفعول بصحح ومن أن متعلق بتخفيف وهو عائد على الرفع ويحتمل أن يكون عائدًا على الحكم وهو جواز الرفع والنصب إذ كل واحد منهما أعني من النصب والرفع مطرد. والحاصل أنّ أن تكون ناصبة وهي التي تقع بعد غير العلم والظن ومخففة من الثقيلة وهي التي تقع بعد العلم وجائزًا فيها الأمران وهي التي تقع بعد الظن، ثم إن الواقعة بعد غير العلم والظن وهي الناصبة قد تهمل وإلى ذلك أشار بقوله:

وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ أَنْ حَمْلاً على ... ما أُخْتِها حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلا

يعني أن من العرب من يجيز إهمال أن غير المخففة حملاً على ما المصدرية فيرتفع الفعل المضارع بعدها كقراءة بعضهم ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] بالرفع وقول الشاعر:

١٨١ - أنْ تقرآن على أسماءَ ويحكما ... مني السلامَ وأن لا تُشْعرا أحدًا

فرفع ما بعد الأولى ونصب ما بعد الثانية وكلاهما غير مخففة وإنما حملت في ذلك على ما المصدرية لاشتراكهما في المعنى وما المصدرية لا عمل لها كقوله عز وجل: ﴿لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الكافرون: ٢] أي لا أعبد عبادتكم وبعضهم مبتدأ أي بعض العرب وأن مفعول بأهمل وحملاً مصدر منصوب على الحال من الفاعل المستتر في أهمل وأختها بدل من ما وحيث متعلق بأهمل. ثم انتقل إلى الناصب الرابع وهو إذن وهي ثلاثة أنواع: واجبة الإعمال وجائزته وواجبة الإهمال وقد أشار إلى الأول بقوله:

وَنَصَبُوا بِإذَنِ المُسْتَقْبَلا ... إنْ صُدِّرَتْ والفعلُ بَعدُ مُوصَلا

فذكر لإعمالها ثلاثة شروط: الأول أن يكون المضارع بعدها بمعنى الاستقبال وهو مستفاد من قوله المستقبلا وفهم منه أنه إذا كان حالاً ارتفع نحو أن يقول القائل أحبك فتقول له إذن أصدقك. الثاني أن تكون إذن مصدرة أي في أول الكلام وذلك أن يقول قائل آتيك

---

١٨١ - البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٣٣/١، والإنصاف ٥٦٣/٢، وأوضح المسالك ١٥٦/٤، والجنى الداني ص ٢٢٠، وجواهر الأدب ص ١٩٢، وخزانة الأدب ٤٢٠/٨، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٤، والخصائص ٣٩٠/١، ورصف المباني ص ١١٣، وسر صناعة الإعراب ٥٤٩/٢، وشرح الأشموني ٥٥٣/٣، وشرح التصريح ٢٣٢/٢، وشرح شواهد المغني ١٠٠/١، وشرح المفصل ١٥/٧، ١٤٣/٨، ١٩/٩، ولسان العرب ٣٣/١٣ (أنن)، ومجالس ثعلب ص ٢٩٠، ومغني اللبيب ٣٠/١، والمنصف ٢٧٨/١، والمقاصد النحوية ٣٨٠/٤.

غدًا فتقول له إذن أكرمك وهو مستفاد من قوله إن صدّرت، وفهم منه أنه إذا لم تكن مصدرة لا تعمل وذلك إذا توسطت بين شيئين كقولك زيد إذن يكرمك. الثالث أن لا يفصل بينها وبين الفعل فاصل كقولك إذن أكرمك وهو مستفاد من قوله موصلا، وفهم منه أنه إذا فصل بينهما فاصل لم تعمل نحو إذن أنا أكرمك ثم إن الفصل بينها وبين الفعل بالقسم مغتفر وقد نبه على ذلك بقوله: (أَوْ قَبْلَهُ اليَمِينُ) فتقول إذن والله أكرمك لأن القسم لا يعتد به فاصلاً لكثرة الفصل به بين الشيئين المتلازمين كالمضاف والمضاف إليه. ثم أشار إلى جواز عمله بقوله:

وَانْصِبْ وَارْفَعَا إذَا إذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

يعني أن إذن إذا وقع بعد عاطف جاز في الفعل بعدها النصب والرفع نحو وإذن أكرمك، وقد قرىء ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦] ثم اعلم أنّ أن هي أصل النواصب كما تقدم فلا إشكال في النصب بها نحو أعجبني أن تقوم وقد تقترن بغيرها من حرف جر أو حرف عطف وهي في ذلك على ثلاثة أقسام: وجوب إظهار وجوازه ووجوب إضمار وقد أشار إلى الأول بقوله:

وبَيْنَ لا وَلامِ جَرٍّ الْتُزِمْ إظْهَارُ أنْ نَاصِبَةً

يعني أنّ إن إذا توسطت بين لام الجر وتسمى لام كي لأنها مثل كي في إفادة التعليل وبين لا وجب إظهارها وشمل لا النافية نحو زرتك لئلا تمقتني والزائدة كقوله عز وجل: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحديد: ٢٩] وإنما وجب إظهارها في ذلك كراهة اجتماع لامين وبين متعلق بالتزم وناصبة حال من أن والظاهر أنها مؤكدة لأنه قد علم أن كلامه في الناصبة. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

(وَإنْ عُدِمْ * لا فأنَ اعْمِلْ مُظْهِرًا أوْ مُضْمِرًا) يعني أنه إذا عدم لا التي بعد أن جاز إضمار أن وإظهارها وقد جاء في القرآن بالوجهين فمثال إضمارها قوله تعالى: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١] ومثال إظهارها قوله عز وجل: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الزمر: ١٢] وتضمر أيضًا جوازًا بعد عاطف على اسم خالص وسيأتي ولا مفعول لم يسم فاعله بعدم وأن مفعول مقدم باعمل ومضمرًا أو مظهرًا حالان من الضمير المستتر في اعمل. وأما إضمارها وجوبًا ففي خمسة مواضع: أشار إلى الأول منها بقوله: (وَبَعْدَ نَفْيِ كانَ حَتْمًا أُضْمِرَا) يعني أنه يجب إضمار أن بعد اللام الواقعة بعد كان المنفية وهي المسماة عند النحويين لام الجحود، وفهم منه أن الإضمار المذكور بعد اللام لعطفه الكلام على الذي قبله وقد صرح فيما قبل باللام فكأنه قال وبعد اللام الواقعة بعد نفي كان، وفهم من قوله نفي كان أن النافي لا يكون إلا لم أو ما ولا يكون لن ولا لا ولا أن لأنهن لا ينفين إلا المستقبل أو

الحال وشمل كان التي بلفظ الماضي كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣] ويكن المنفي بلم كقوله عز وجل: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧] لأنها ماضية في الوجهين وبعد متعلق بأضمرا وفي أضمر ضمير يعود على أن المذكورة قبل وحتمًا حال من الضمير في أضمرا أو نعت لمصدر محذوف أي إضمارًا حتمًا. ثم أشار إلى الثاني فقال:

كَـذَاكَ بَعْـدَ أَوْ إِذَا يَصْلُـحُ فِـي   مَـوْضِعِهَـا حتـى أَوِ ٱلاَّ أَنْ خَفِـي

يعني أنه يجب إضمار أن بعد أو التي بمعنى حتى أو إلا، وشمل قوله حتى التي بمعنى إلى والتي بمعنى كي وفي الثانية خلاف مثاله بمعنى حتى التي بمعنى كي لأدعون الله أن يغفر لي ومثاله بعد التي بمعنى إلى لأنتظرنه أو يجيء ومثاله بمعنى إلا لأقتلن الكافر أو يسلم ومثال ما يحتمل المعاني الثلاثة لألزمنك أو تقضيني حقي وأن مبتدأ وخبره خفي وكذا وبعد وإذا متعلقات بخفي وحتى فاعل بيصلح وأو إلا معطوف على حتى وفي متعلق بيصلح والتقدير أن خفي كخفائه بعد كان المنفية أي وجوبًا إذا يصلح في موضعها إلا أو حتى التي بمعنى إلى أو كي. ثم أشار إلى الثالث فقال:

وَبَعْـدَ حتـى هَـكَـذَا إِضْمَـارُ أَنْ   حَتْـمٌ كَجُـدْ حتـى تَسُـرَّ ذَا حَـزَنْ

يعني أن الفعل المضارع إذا وقع بعد حتى فهو منصوب بأن مضمرة وجوبًا والمراد بحتى هنا حتى الجارة وفهم ذلك من كون أن مقدرة بعدها وأن وما بعدها مقدرة بمصدر وهو في موضع جر بها ولا يمكن أن يكون حرف ابتداء لأن الابتدائية لا يقع بعدها إلا جملة ولا عاطفة لعدم شروط العطف ومثال ذلك سرت حتى أدخل المدينة وجد حتى تسر ذا حزن، فإضمار أن مبتدأ وحتم خبره وبعد متعلق بحتم وكذلك كجد. ولما كان الفعل المضارع الواقع بعد حتى لا ينتصب بإضمار أن بعد حتى مطلقًا بل بشرط كونه مستقبلاً نبه على ذلك بقوله:

وَتِلْـوَ حَتَّـى حَـالاً أَوْ مُـؤَوَّلاً   بِـهِ ارْفَعَـنَّ وَانْصِـبِ الْمُسْتَقْبَـلا

يعني أن المضارع بعد حتى إذا كان حالاً كقولهم مرض حتى لا يرجونه أو مؤولاً بالحال كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] في قراءة نافع وجب رفعه وإن كان مستقبلاً وجب نصبه كما تقدم في البيت قبله وتلو مفعول مقدم بارفعن والمراد بالتلو المضارع التالي لحتى وحالاً وأو مؤولاً حالان من تلو وبه متعلق بمؤول والمستقبل مفعول بانصب. ثم انتقل إلى الرابع فقال:

وَبَعْـدَ فَـا جَـوَابِ نَفْـيٍ أَوْ طَلَـبْ   مَحْضَيْـنِ أَنْ وَسَتْـرُهَـا حَتْـمٌ نَصَـبْ

يعني أن أن تنصب واجبة الإضمار الفعل المضارع الواقع بعد الفاء التي هي جواب

النفي والطلب المحضين، مثال النفي: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦] وشمل الطلب سبعة أشياء: الأول الأمر نحو زرني فأكرمك ومثله قول الراجز:

١٨٢ ـ يا ناقُ سيري عنقاً فَسِيحَا إلى سُليمان فنستريحَا

الثاني النهي نحو ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١] الثالث الدعاء كقول الشاعر:

١٨٣ ـ رب وفِّقني فلا أعدلَ عنْ سنن الماضين في خيرِ سَنَنْ

الرابع الاستفهام كقول الشاعر:

١٨٤ ـ هل تعرفون لباناتي فأرجُوَ أنْ تُقْضَى فيرتدَّ بعضُ الروحِ للجسدِ

الخامس العرض كقوله:

١٨٥ ـ يا ابنَ الكرامِ ألا تدنو فتُبْصِرَ ما قد حدَّثوك فما راءٍ كمنْ سمعَا

السادس التحضيض كقوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ [المنافقون: ١٠] السابع التمني كقوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾ [النساء: ٧٣] واحترز بقوله محضين من النفي المبطل بالإثبات نحو ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا ومن الأمر باسم الفعل نحو نزال فنكرمك فالرفع في هذين ليس إلا وأن مبتدأ ونصب خبره وسترها حتم مبتدأ وخبر في موضع الحال من فاعل نصب وبعد فا في موضع الحال من مفعوله المحذوف وتقدير المفعول المحذوف نصب المضارع وستر بفتح السين وهو مصدر ستر وأما الستر

---

١٨٢ ـ الرجز لأبي النجم في الدرر ٣/ ٥٢، ٤/ ٧٩، والرد على النحاة ص ١٢٣، وشرح التصريح ٢/ ٢٣٩، والكتاب ٣/ ٣٥، ولسان العرب ٣/ ٨٣ (نفخ)، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨٧، وهمع الهوامع ٢/ ١٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٨٢، ورصف المباني ص ٣٨١، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٧٠، ٢٧٤، وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٢، ٣/ ٥٦٢، وشرح شذور الذهب ص ٣٩٤، وشرح ابن عقيل ص ٥٧٠، وشرح قطر الندى ص ٧١، وشرح المفصل ٧/ ٢٦، واللمع في العربية ص ٢١٠، والمقتضب ٢/ ١٤، وهمع الهوامع ١/ ١٨٢.

١٨٣ ـ البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في الدرر ٤/ ٨٠، وشرح الأشموني ٣/ ٥٦٣، وشرح شذور الذهب ص ٣٩٦، وشرح ابن عقيل ص ٥٧١، وشرح قطر الندى ص ٧٢، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨٨، وهمع الهوامع ٢/ ١١.

١٨٤ ـ البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٦٣، وشرح قطر الندى ص ٧٣، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨٨.

١٨٥ ـ البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر ٤/ ٨٢، وشرح الأشموني ٣/ ٥٦٣، وشرح التصريح ٢/ ٢٣٩، وشرح شذور الذهب ص ٣٩٨، وشرح ابن عقيل ص ٥٧١، وشرح قطر الندى ص ٧٤، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨٩، وهمع الهوامع ٢/ ١٢.

بكسر السين فهو ما يستتر به والتقدير إن نصب الفعل في حال كون الفعل بعدها أي بعد الفاء المجاب بها ما ذكر. ثم انتقل إلى الخامس فقال:

وَالوَاوُ كالفا إنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ   كَلا تَكُنْ جَلْداً وَتُظْهِرَ الجَزَعْ

يعني أن الواو مثل الفاء المتقدمة في وجوب إضمار أن بعدها ونصب الفعل المضارع بعد النفي أو الطلب وفهم ذلك من تشبيهه بها لكن بشروط: أن تكون للجمع وهو المنبه عليه بقوله إن تفد مفهوم مع نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن ومثله لا تكن جلدًا وتظهر الجزع أي لا تجمع بين هذين وفهم منه أنها إن لم تكن للجمع فلا تنصب نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالجزم إن أردت النهي عنهما مجتمعين ومتفرقين وبالرفع إن أردت النهي عن الأول واستئناف الثاني أي وأنت تشرب اللبن وإن تفد شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه والتقدير إن تفد مفهوم مع فهي كالفاء والألف واللام في الفاء للعهد وهي السابقة. ثم أخذ في بيان أحكام تتعلق بالباب فقال:

وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْماً اعْتَمِدْ   إنْ تَسْقُطِ الفا والجزاءُ قدْ قُصِدْ

يعني أن الفاء المتقدم ذكرها إذا حذفت بعد غير النفي وقصد الجزاء انجزم الفعل الذي بعدها وفهم منه أنه إن لم يقصد الجزاء فلا جزم بل يكون الفعل مرفوعًا. فمثال الأمر:

١٨٦ ـ قفا نبكِ من ذكرَى

...

وأمثلة ما بقي مفهومة من المثل المتقدمة في الفاء وبعد متعلق باعتمد وجزمًا مفعول باعتمد وإن تسقط شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه والجزاء قد قصد جملة في

---

١٨٦ ـ هناك بيتان بنفس المطلع، البيت الأول:

قفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ
بسقطِ اللِّوى بين الدخولِ فحوملِ

والبيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص٨٩، والدرر ٣/١٤٢، وشرح التصريح ٢/١٧، وشرح شواهد المغني ١/٣٧٤، ٢/٧٥٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٤٩، وشرح الأشموني ٢/٢٩٧، ومغني اللبيب ١/٣٣٥، وهمع الهوامع ١/٢١٧.

والبيت الثاني:

قفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ وعرفانِ
وربعٍ عَفَتْ آياته منذ زمانِ

والبيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه ص٨، والأزهية ص٢٤٤، ٢٤٥، وجمهرة اللغة ص٥٦٧، والجنى الداني ص٦٣، ٦٤، وخزانة الأدب ١/٣٣٢، ٣/٢٢٤، والدرر ٦/٧١، وسر صناعة الإعراب ٢/٥٠١، وشرح شواهد الشافية ص٢٤٢، وشرح المغني ١/٤٦٣، والكتاب ٤/٢٠٥، ولسان العرب ١٥/٢٠٩ (قوا)، ومجالس ثعلب ص١٢٧، وهمع الهوامع ٢/١٢٩، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/٦٥٦، وأوضح المسالك ٣/٣٥٩، وجمهرة اللغة ص٥٨٠، وخزانة الأدب ١١/٦، والدرر ٦/٨٢، =

موضع الحال من فاعل تسقط ولما كان الطلب شاملاً للأمر وغيره مما تقدم وكان النهي داخلاً في ذلك والجزم فيه بعد إسقاط الفاء ليس مطلقًا بل بشرط نبه عليه بقوله:

وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ إِنْ قَبْلَ لا دُونَ تَخالُفٍ يَقَعْ

يعني أن الجزم بعد النهي مشروط بصلاحية وضع أن الشرطية قبل لا النافية نحو لا تدن من الأسد تسلم لأن التقدير إن لا تدن من الأسد تسلم وفهم منه أنه إن لم يصلح وضع إن قبل لا لم ينجزم الفعل نحو لا تدن من الأسد يأكلك لأنه لا يصلح إن لا تدن من الأسد يأكلك وشرط جزم مبتدأ وبعد متعلق بجزم أو شرط وأن تضع في موضع خبر المبتدأ وأن مفعول بتضع وقبل متعلق بتضع ودون في موضع الحال من أن. ثم قال:

والأَمْرُ إِنْ كانَ بغيرِ افْعَلْ فَلا تَنْصِبْ جَوَابَهُ وَجَزْمَهُ اقْبَلا

قد سبق أن شرط الطلب الذي ينتصب بعده الفعل المقترن بالفاء بإضمار أن أن يكون محضًا وذلك بأن يكون الأمر بصيغة أفعل كما مثل فلا ينصب بعد الطلب باسم الفعل نحو نزال فتصيب خيرًا ولا بعد طلب بلفظ الخبر نحو حسبك الحديث فينام الناس وأجاز الكسائي النصب فيهما ولا شاهد معه وأما الجزم بعدهما إذا حذفت الفاء فلا خلاف في جوازه ومنه في الأول:

١٨٧ ـ مَكَانَكِ تُحْمَدي أَوْ تَسْتَريحي

لأن مكانك بمعنى اثبتي، ومنه في الثاني قوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [الصف: ١١ و ١٢] وقول عمر رضي الله عنه: «اتقى الله امرؤ فعل خيرًا يثب عليه» إذ معناه ليتق الله امرؤ، ومعنى الآية الكريمة آمنوا وجاهدوا يغفر لكم والله أعلم. والأمر مبتدأ وإن كان شرط وكان تامة بمعنى

ورصف المباني ص ٣٥٣، وشرح الأشموني ٢/ ٤١٧، وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣١٦، وشرح قطر الندى ص ٨٠، والصاحبي في فقه اللغة ص ١١٠، ومغني اللبيب ١/ ١٦١، ٢٦٦، والمنصف ١/ ٢٢٤، وهمع الهوامع ٢/ ١٣١.

١٨٧ ـ صدره:

وقولي كلما جشأتْ وجاشتْ

والبيت من الوافر، وهو لعمرو بن الإطنابة في إنباه الرواة ٣/ ٢٨١، وحماسة البحتري ص ٩، والحيوان ٦/ ٤٢٥، وجمهرة اللغة ص ١٠٩٥، وخزانة الأدب ٢/ ٤٢٨، والدرر ٤/ ٨٤، وديوان المعاني ١/ ١١٤، وسمط اللآلي ص ٥٧٤، وشرح التصريح ٢/ ٢٤٣، وشرح شواهد المغني ص ٥٤٦، ومجالس ثعلب ص ٨٣، والمقاصد النحوية ٤/ ٤١٥. وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٨٩، والخصائص ٣/ ٣٥، وشرح الأشموني ٣/ ٥٦٩، وشرح شذور الذهب ص ٤٤٧، ٥٢٤، وشرح قطر الندى ص ١١٧، وشرح المفصل ٤/ ٧٤، ولسان العرب ١/ ٤٨ (جشأ)، ومغني اللبيب ١/ ٢٠٣، والمقرب ١/ ٢٧٣، وهمع الهوامع ٢/ ١٣.

حصل، والتقدير والأمر إن حصل وبغير متعلق بكان وافعل مضاف إليه وفلا تنصب الفاء جواب الشرط ولا ناهية وتنصب مجزوم بها وجوابه مفعول بتنصب واقبلا فعل أمر والألف فيه بدل من النون الخفيفة وجزمه مفعول باقبلا. ثم قال:

وَالفِعلُ بعدَ الفاءِ فِي الرَّجا نُصِبْ كَنَصْبِ ما إلى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ

يعني أن الفعل المضارع ينتصب بأن بعد الفاء الواقعة جوابًا للترجي كما ينتصب بعد الفاء الواقعة جوابًا للتمني كما سبق وإنما فصل الفاء في هذا الموضع عن المواضع السابقة لما فيها من الخلاف أجاز النصب الفراء ومنعه الجمهور واختار المصنف مذهب الفراء وشاهده عندهما قوله تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦ و ٣٧] بالنصب في قراءة حفص عن عاصم والفعل مبتدأ وخبره نصب ومفعول نصب محذوف اختصارًا أي نصب المضارع وما موصولة وصلتها ينتسب وإلى التمني متعلق بينتسب. ثم قال:

وَإنْ على اسْمٍ خالِصٍ فعْلٌ عُطِفْ تَنْصِبُهُ أنْ ثابِتاً أوْ مُنْحَذِفْ

يعني أن الفعل المضارع إذا عطف على اسم خالص انتصب بأن ويجوز حينئذ إظهارها وإضمارها وكان حقه أن يذكر هذه المسئلة عند ذكر لام كي فإنها مثلها في جواز الإظهار والإضمار وفهم من قوله وإن على اسم أنه لو عطف على فعل لم ينتصب نحو يقوم زيد ويخرج عمرو وفهم من قوله خالص أنه لو عطف على اسم غير خالص كاسم الفاعل والمفعول لم ينتصب نحو الطائر فيغضب زيد الذباب وشمل الخالص الاسم الصريح كقولك لولا زيد ويحسن إليّ بالنصب لهلكت ويجوز إظهار أنْ فتقول لولا زيد وأن يحسن إليّ لهلكت والمصدر كقوله:

١٨٨ ـ ولبسُ عباءةٍ وتَقَرَّ عيني أحبُّ إليَّ من لُبْسِ الشفوفِ

لأن المصدر اسم خالص إذ هو من قبيل الجوامد بخلاف اسم الفاعل والمفعول وأطلق

---

١٨٨ ـ البيت من الوافر، وهو لميسون بنت بحدل في خزانة الأدب ٨/ ٥٠٣، ٥٠٤، والدرر ٤/ ٩٠، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٧٣، وشرح التصريح ٢/ ٢٤٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٤٧٧، وشرح شذور الذهب ص ٤٠٥، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٥٣، ولسان العرب ١٣/ ٤٠٨ (مسن)، والمحتسب ١/ ٣٢٦، ومغني اللبيب ١٠/ ٢٦٧، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٩٧، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٢٧٧، وأوضح المسالك ٤/ ١٩٢، والجنى الداني ص ١٥٧، وخزانة الأدب ٨/ ٥٢٣، والرد على النحاة ص ١٢٨، ورصف المباني ص ٤٢٣، وشرح الأشموني ٣/ ٥٧١، وشرح ابن عقيل ص ٥٧٦، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٤٤، وشرح قطر الندى ص ٦٥، وشرح المفصل ٧/ ٢٥، والصاحبي في فقه اللغة ص ١١٢، ١١٨، والكتاب ٣/ ٤٥، والمقتضب ٢/ ٢٧.

في قوله عطف وهو مقيد بالواو كما مثل والفاء كقوله:

* لولا توقع معترّ فأرضيه *

وأو كقوله تعالى: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١] في قراءة غير نافع وثم كقوله:

١٨٩ - إني وقتلي سليكاً ثم أعقلَهُ … كالثورِ يضربُ لما عافت البقَرُ

وإن شرط وخالص نعت لاسم وفعل مفعول لم يسم فاعله بفعل مضمر يفسره عطف وعلى اسم متعلق بعطف وتنصبه جواب الشرط وإن فاعل تنصبه وثابتًا وأو منحذف حالان من أن. ثم قال:

وَشَذَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصْبٌ فِي سِوَى … مـا مَـرَّ فـاقْبَـلْ مِنْـهُ مـا عَـدْلٌ رَوَى

يعني أن الفعل المضارع قد ينصب بأن مضمرة في غير المواضع المذكورة على وجه الشذوذ كقولهم خذ اللص قبل يأخذك أي قبل أن يأخذك وكقوله:

١٩٠ - فلم أرَ مثلها خُبَاسَةَ وَاجِدٍ … ونَهْنَهْتُ نفسي بعدما كدت أفعَلَهْ

أي أن أفعله وحذف أن فاعل بشذ ونصب حذف معموله أي ونصب للفعل المضارع وفي سوى متعلق بنصب وهو مطلوب أيضًا لحذف من جهة المعنى فهو من باب التنازع وما موصولة وصلتها مرّ ومنه متعلق باقبل وما مفعول باقبل وهي موصولة وعدل روى جملة صلة لما.

عوامل الجزم

عوامل الجزم على قسمين: أحدهما يجزم فعلاً واحدًا والآخر يجزم فعلين وقد أشار إلى الأول بقوله:

---

١٨٩ - البيت من البسيط، وهو لأنس بن مدركة في الأغاني ٢٠/٣٥٧، والحيوان ١/١٨، والدرر ٤/٩٣، وشرح التصريح ٢/٢٤٤، ولسان العرب ٤/١٠٩ (ثور)، ٨/٣٨٠ (وجع)، ٩/٢٦٠ (عيف)، والمقاصد النحوية ٤/٣٩٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/١٩٥، وخزانة الأدب ٢/٤٦٢، وشرح الأشموني ٣/٥٧١، وشرح شذور الذهب ص ٤٠٦، وشرح ابن عقيل ص ٥٧٧، ولسان العرب ٤/١١٠ (ثور)، وهمع الهوامع ٢/١٧.

١٩٠ - البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ملحق ديوانه ص ٤٧١، وله أو لعمرو بن جؤين في لسان العرب ٦/٦٢ (خبس)، ولعامر بن جؤين في الأغاني ٩/٩٣، وشرح أبيات سيبويه ١/٣٣٧، والكتاب ١/٣٠٧، والمقاصد النحوية ٤/٤٠١، ولعامر بن جؤين أو لبعض الطائيين في شرح شواهد المغني ٢/٩٣١، ولعامر بن الطفيل في الإنصاف ٢/٥٦١، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٤٨، وجمهرة اللغة ص ٢٨٩، والدرر ١/١٧٧، ورصف المباني ص ١١٣، وشرح الأشموني ١/١٢٩، ومغني اللبيب ٢/٦٤٠، والمقرب ١/٢٧٠، وهمع الهوامع ١/٥٨.

بِـلا وَلامٍ طــالِبـاً ضَـعْ جَـزْمَـا   فِــي الفِعْــلِ هَـكَــذَا بِلَــمْ وَلَمَّــا

فذكر أربعة أحرف كلها تجزم فعلاً واحدًا: الأول لا الناهية نحو ﴿لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي﴾ [طه: ٩٤] ومثلها لا في الدعاء نحو ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦] والثاني لام الأمر نحو ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ [الطلاق: ٧] ومثله أيضًا لام الدعاء نحو ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧] وفهم ذلك في الحرفين أعني لا واللام من قوله طالبًا لأن الطلب شامل لجميع ما ذكر. الثالث لم وهي حروف نفي في الماضي تدخل على المضارع فتصرف معناه إلى المضي وقيل تدخل على الماضي فتصرف لفظه إلى المضارع والمشهور الأول نحو لم يقم زيد. الرابع لما وهي مثل لم فيما ذكر إلا أن الفعل بعد لما يتصل بزمان الحال نحو ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٢] بخلاف لم فإن ما بعدها قد يتصل وقد لا يتصل. فضع فعل أمر من وضع مثل هب من وهب وجزمًا مفعول بضع وبلا وفي الفعل متعلقان بضع وطالبًا حال من الضمير المستتر في ضع وها تنبيه وكذا وبلم متعلقان بفعل محذوف دل عليه الأول والتقدير وضع جزمًا بلم ولما مثل ما فعلت في لا واللام ثم أشار إلى القسم الثاني وهو ما يجزم فعلين فقال:

وَاجْـزِمْ بِــإِنْ وَمَــنْ وَمَــا وَمَهْمَــا   أَيٍّ مَتَــى أَيَّــانَ أَيْــنَ إِذْمَــا
وَحَيْثُما أَنَّى . . .

فذكر إحدى عشرة كلمة كلها تجزم فعلين وتسمى أدوات شرط الأولى إن وهي حرف نحو قوله تعالى: ﴿إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨] الثانية من وهي تقع على من يعقل نحو ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣] الثالثة ما وهي تقع على ما لا يعقل نحو ﴿۞ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦] الرابعة مهما وهي بمعنى ما، نحو:

١٩١ ـ ومهما تكنْ عند امرىءٍ من خليقةٍ   وإن خالها تَخْفَى على الناسِ تُعْلَمِ

الخامسة أيّ وهي بحسب ما تضاف إليه من اسم أو ظرف زمان أو ظرف مكان نحو أيًا ما تفعل أفعل، السادسة متى وهي ظرف زمان نحو:

١٩٢ ـ متى تأتنا تُلمِمْ بنا في ديارنا   تَجِدْ حَطَباً جزلاً ونارًا تأجّجا

---

١٩١ ـ البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٣٢، والجنى الداني ص ٦١٢، والدرر ٤/ ١٨٤، ٥/ ٧٢، وشرح شواهد المغني ص ٣٨٦، ٧٣٨، ٧٤٣، وشرح قطر الندى ص ٣٧، ومغني اللبيب ص ٣٣٠، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٧٩، ومغني اللبيب ص ٣٢٣، وهمع الهوامع ٢/ ٣٥، ٥٨.

١٩٢ ـ البيت من الطويل، وهو لعبد الله بن الحر في خزانة الأدب ٩/ ٩٠، ٩٩، والدرر ٦/ ٦٩، وشرح =

السابعة أيانْ وهي ظرف زمان أيضًا نحو أيان تقم أقم معك. الثامنة أين وهي ظرف مكان نحو أين تجلس أجلس معك. التاسعة إذ ما وهي حرف بمعنى إن. العاشرة حيثما وهي ظرف مكان نحو: حيثما تذهب أذهب معك. الحادية عشرة أنّى وهي ظرف مكان نحو أنّى تجلس أجلس معك. وفهم من تمثيله بـ «إذما» وبحيثما أنهما لا يجزم بهما إلا إذا اقترنا بما كالمثال. وبإن متعلق باجزم ومفعول اجزم محذوف اقتصارًا لأنه إنما أراد أن يخبر أن هذه الأدوات جازمة. ثم إن هذه الأدوات أعني أدوات الشرط على قسمين: حروف، وأسماء، وإلى ذلك أشار بقوله:

وَحَــــــرْفٌ إذْ مَــــــا كَــإنْ وَبَــاقِــي الأَدَوَاتِ أَسْمَــا

أما «إن» فلا خلاف في أنها حرف وأما إذ ما فالمشهور أنها حرف مثل إن ولذلك اقتصر عليه. وباقي الأدوات وهي ما عدا إن وإذما وهي تسع كلمات كلها أسماء فمنها أسماء ومنها ظروف زمان ومنها ظروف مكان وقد بينت ذلك عند ذكرها في البيت السابق. وإذما مبتدأ وحرف خبر مقدم والتقدير وإذما حرف كإن وإنما شبهها بها لأن إن حرف بإجماع وهي أم الباب إذ كل أداة مما تقدم تقدر بها.

ولما فرغ من ذكر الجوازم أخذ في الكلام على أحكام الشرط والجزاء فقال:

فِعْلَيْــنِ يَقْتَضِيــنَ شَــرْطٌ قُــدِّمَــا يَتْلُــو الجَــزَاءُ وَجَــوَابــاً وُسِمَــا

يعني أن كل واحد من أدوات الشرط يقتضي فعلين يسمى الأول شرطًا والثاني جزاء وفهم من قوله فعلين أن حق الشرط والجزاء أن يكونا فعلين إلا أن الجزاء قد يكون غير فعل وذلك على خلاف الأصل وسيأتي وفهم أيضًا من قوله فعلين يقتضين أي يطلبن أن الجزم في الفعلين بها وهو المشهور وفهم من قوله قدّما ويتلو الجزاء أن الشرط والجزاء جملتان لأن الفعل يستلزم الفاعل وأن الجزاء لا يكون إلا متأخرًا والشرط لا يكون إلا متقدمًا وإذا ورد نحو أنت ظالم إن فعلت فليس أنت ظالم جوابًا مقدمًا بل الجواب محذوف دل عليه ما تقدم على أداة الشرط وفاعل يقتضين النون وهو عائد على أدوات الشرط وفعلين مفعول بيقتضين وشرط خبر مبتدأ مضمر أي أحدهما أو مبتدأ والخبر محذوف أي منهما شرط ويتلو الجزاء جملة فعلية في موضع الصفة لشرط والضمير العائد على الموصوف محذوف تقديره يتلوه

= أبيات سيبويه ٦٦/٢، وسر صناعة الإعراب ص٦٧٨، وشرح المفصل ٥٣/٧، وبلا نسبة في الإنصاف ص ٥٨٣، ورصف المباني ص ٣٢، ٣٣٥، وشرح الأشموني ص ٤٤٠، وشرح قطر الندى ص ٩٠، وشرح المفصل ١٠/ ٢٠، والكتاب ٨٦/٣، ولسان العرب ٢٤٢/٥ (نور)، والمقتضب ٦٣/٢، وهمع الهوامع ١٢٨/٢.

الجزاء ولا يجوز نصب شرط على البدل من فعلين لأن التابع غير مستوف للمتبوع وإنما يجوز الإتباع فيما كان مستوفيًا للمتبوع نحو لقيت من القوم ثلاثة زيدًا وعمرًا وجعفرًا ولقيت الرجلين زيدًا وعمرًا، ووُسما جملة مستأنفة وجوابًا حال من الضمير في وُسما. ثم بين الفعلين اللذين تقتضيهما هذه الأدوات فقال:

وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

فهذه أربعة أحوال الأول أن يكونا أعني الشرط والجزاء فعلين ماضيين نحو ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء: ٨] أو مضارعين نحو ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] أو الأول ماض والثاني مضارع نحو ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾ [الشورى: ٢٠] أو الأول مضارع والثاني ماض نحو قوله:

١٩٣ ـ من يَكِدْني بسيِّءٍ كنت منه كالشَّجَى بين حلقِهِ والوريدِ

ومعنى الماضي الواقع شرطًا أو جوابًا الاستقبال فهو ماض لفظًا مستقبل معنى ولذلك تقول إن قام زيد غدًا قمت بعد غد. وماضيين مفعول ثان بتلفيهما أي تجدهما وأو مضارعين وأو متخالفين معطوفان على ماضيين فأما الماضي الواقع شرطًا أو جزاء فهو في موضع جزم لأنه مبني لا يظهر فيه إعراب. وأما جزم المضارع فلا إشكال فيه شرطًا كان أو جزاء في الأوجه الأربعة ويجوز رفع المضارع إذا كان جزاء، وإلى ذلك أشار بقوله:

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الجَزَا حَسَنْ وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

يعني أن الشرط إذا كان ماضيًا جاز رفع الجواب كقول زهير:

١٩٤ ـ وإنْ أتاهُ خليلٌ يوم مسئلةٍ يقول لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ

وفهم من قوله حسن أنه كثير ولا يفهم منه أنه أحسن من الجزم بل الجزم أحسن لأنه على الأصل وقوله ورفعه بعد مضارع وهن، أي ضعف كقوله:

---

١٩٣ ـ البيت من الخفيف، وهو لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص ٥٢، وخزانة الأدب ٩/٧٦، والمقاصد النحوية ٤/٤٢٧، وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٠٥، وشرح الأشموني ٣/٥٨٥، وشرح ابن عقيل ص ٥٨٥، والمقتضب ٢/٥٩، والمقرب ١/ ٢٧٥، ونوادر أبي زيد ص ٦٨.

١٩٤ ـ البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٥٣، والإنصاف ٢/ ٦٢٥، وجمهرة اللغة ص ١٠٨، وخزانة الأدب ٩/ ٤٨، ٧٠، والدرر ٥/ ٨٢، ورصف المباني ص ١٠٤، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٨٥، وشرح التصريح ٢/ ٢٤٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٨، والكتاب ٣/ ٦٦، ولسان العرب ١١/ ٢١٥ (خلل)، ١٢/ ١٢٨ (حرم)، والمحتسب ٢/ ٦٥، ومغني اللبيب ٢/ ٤٢٢، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٢٩، والمقتضب ٢/ ٧٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٢٠٧، وجواهر الأدب ص ٢٠٣، وشرح الأشموني ٣/ ٥٨٥، وشرح شذور الذهب ص ٤٥١، وشرح ابن عقيل ص ٥٨٦، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٥٣، وشرح المفصل ٨/ ١٥٧، وهمع الهوامع ٢/ ٦٠.

١٩٥ ـ يا أقرع بن حابسٍ يا أقرعُ   إنَّــك إنْ يُصْـرَعْ أخـوكَ تُصْـرَعُ

وإنما حسن الرفع بعد الماضي لعدم تأثير أداة الشرط في فعل الشرط وضعف بعد المضارع لتأثير العامل في فعل الشرط. ورفعك مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل والجزاء مفعول برفع وحسن خبر المبتدأ وبعد متعلق بحسن ولا يجوز أن يتعلق برفع لأنه مصدر مقدر بأن والفعل ورفعه مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول ووهن فعل ماض في موضع الخبر عن رفع وبعد متعلق بوهن. واعلم أن الشرط لا يكون إلا فعلاً مضارعًا أو ماضيًا كما سبق وأما الجواب فيكون مضارعًا وماضيًا كما تقدم ويكون غير ذلك فتلزمه الفاء، وإلى ذلك أشار بقوله:

وَاقْرُنْ بفا حَتْماً جَوَاباً لَوْ جُعِلْ   شَرْطاً لإنْ أوْ غَيرِها لَمْ يَنْجَعِلْ

يعني أن جواب الشرط إذا لم يصلح جعله شرطًا وهو أن يكون غير مضارع أو ماض وجب اقترانه بالفاء وفهم منه أنه إذا صح جعله شرطًا لم تدخل الفاء في الجواب نحو إن يقم زيد قام عمرو وأو يقم عمرو أو لم يقم عمرو فهذا كله يصح جعله شرطًا وشمل ما لا يصلح جعله شرطًا الجملة الاسمية مثبتة نحو إن قام زيد فعمرو قائم أو فعلية طلبية أو فعلاً غير متصرف أو مقرونًا بالسين أو سوف أو قد أو منفية بما أو إن أو لن فإن هذا كله لا يصح جعله شرطًا. وبفا متعلق باقرن وحتمًا نعت لمصدر محذوف تقديره قرنًا حتمًا وجوابًا مفعول باقرن، ولو جعل شرط وشرطًا مفعول ثان بجعل وفي جعل ضمير مستتر هو المفعول الأول وهو عائد على جوابًا ولإن متعلق بجعل ولم ينجعل جواب لو وهو مطاوع جعل فيتعدى إلى واحد لأن المطاوع الذي هو جعل بمعنى صير يتعدى إلى اثنين ومفعول ينجعل محذوف تقديره لم ينجعل جوابًا. ثم اعلم أن الجواب الذي لا يصلح جعله شرطًا قد يلفى بإذا، وإلى ذلك أشار بقوله:

وَتخلُـفُ الفـا إذَا المُفَـاجَـأةْ   كـإنْ تَجُـدْ إذَا لنَـا مُكَـافَـأةْ

يعني أن إذا التي للمفاجأة تخلف الفاء أي تحل محلها فيصدّر بها الجواب الذي لا يصلح جعله شرطًا كما يصدّر بالفاء وذلك لشبه إذا المذكورة بالفاء في كونها لا تقع أوّلاً بل

---

١٩٥ ـ الرجز لجرير بن عبد الله البجلي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٢١، والكتاب ٣/ ٦٧، ولسان العرب ١١/ ٤٦ (بجل)، وله أو لعمرو بن خثارم العجلي في خزانة الأدب ٨/ ٢٠، ٢٣، ٢٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٩٧، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٣٠، ولعمرو بن خثارم البجلي في الدرر ١/ ٢٢٧، وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٠٢، والإنصاف ٢/ ٦٢٣، ورصف المباني ص ١٠٤، وشرح الأشموني ٣/ ٥٨٦، وشرح التصريح ٢/ ٢٤٩، وشرح ابن عقيل ص ٥٨٧، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٥٤، وشرح المفصل ٨/ ١٥٨، ومغني اللبيب ٢/ ٥٥٣، والمقتضب ٢/ ٧٢، وهمع الهوامع ٢/ ٧٢.

تقع بعد ما هو سبب فيما بعدها وذلك كقوله: إن تجد إذا لنا مكافأة، ومثله قوله عز وجل: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦] وفهم من قوله وتخلف أنها ليست أصلية في ذلك بل واقعة موقع الفاء. وإذا فاعل بتخلف وهي مضافة للمفاجأة والفاء مفعول مقدم على الفاعل وإن تجد شرط جوابه إذا وما بعدها. والمكافأة المجازاة: مصدر كافأت الرجل، أي جازيته. ثم قال:

وَالفِعلُ مِنْ بعْدِ الجَزَا إنْ يَقْتَرِنْ ... بالفَا أوِ الوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ

يعني إذا وقع الفعل بعد فعل الجزاء ودخلت عليه الفاء أو الواو جاز فيه ثلاثة أوجه: الجزم والنصب والرفع ويعني بالفعل الفعل المضارع والجزاء أن يكون بالفعل المضارع المجزوم وذلك كقولك إن يقم زيد يخرج عمرو ويذهب جعفر بجزم يذهب ونصبه ورفعه فالجزم على العطف على فعل الجزاء والنصب بإضمار إن بعد الفاء أو الواو والرفع على الاستئناف مثال الفاء قوله عز وجل: ﴿يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] قرىء في السبع بالجزم والرفع وقرىء في الشاذ بالنصب. والواو كقول الشاعر:

١٩٦ ـ فإنْ يهلك أبو قابوس يهلك ... ربيعُ الناس والبلدُ الحرامُ
ونأخذ بعده بذنابِ عيشٍ ... أجبَّ الظَّهرِ ليس له سنامُ

يروى ونأخذ بالجزم والنصب والرفع، وفهم من قوله من بعد الجزا أن ذلك بعد الجزاء كيفما كان فعلاً كان أو جملة خلافًا للشارح في تخصيص ذلك بالفعل المضارع بدليل قوله عز وجل: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم﴾ [البقرة: ٢٧١] والفعل مبتدأ ونعته محذوف أي الفعل المضارع، وعلم ذلك من الحكم عليه بالرفع والنصب والجزم، وذلك لا يكون في الأفعال إلا في المعرب منها وهو المضارع. وإن يقترن شرط وبالفاء متعلق بيقترن وقمن خبر المبتدأ وبتثليث متعلق بقمن ومعنى قمن حقيق وجواب الشرط على هذا الوجه محذوف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير الفعل قمن بتثليث إن يقترن بكذا فهو قمن إلا أن في هذا الوجه كون الشرط المحذوف جوابه مضارعًا وهو قليل، ويحتمل أن يكون قمن خبر مبتدأ محذوف والجملة من المبتدأ والخبر جواب الشرط إلا أن في هذا الوجه حذف الفاء

---

١٩٦ ـ البيتان من الوافر، وهما للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٠٦، والأغاني ١١/٢٦، وخزانة الأدب ٧/٥١١، ٩/٣٦٣، وشرح أبيات سيبويه ١/٢٨، وشرح المفصل ٦/٨٣، ٨٥، والكتاب ١/١٩٦، والمقاصد النحوية ٣/٥٧٩، ٤/٤٣٤، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٠٠، والأشباه والنظائر ٦/١١، والإشتقاق ص ١٠٥، وأمالي ابن الحاجب ١/٤٥٨، والإنصاف ١/١٣٤، وشرح الأشموني ٣/٥٩١، وشرح ابن عقيل ص ٥٨٩، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٥٨، ولسان العرب ١/٢٤٩ (حبب)، ٣٩٠ (ذنب) والمقتضب ٢/١٧٩.

من الجواب وهو مخصوص بضرورة الشعر، وفي بعض النسخ فتثليث بالفاء وهو مبتدأ وسوغ الابتداء بالنكرة دخول فاء الجواب عليه وقمن خبر تثليث. هذا حكم المضارع الواقع بعد الجزاء فإن وقع المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين الشرط والجزاء، فقد أشار إليه بقوله:

وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرَ فَا أَوْ وَاوٍ أنْ بِالجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَا

يعني أن المضارع إذا وقع بعد الفاء أو الواو بين شرط وجزاء جاز جزمه بالعطف على فعل الشرط ونصبه بإضمار أن، وإنما لم يجز فيه الرفع كما جاز في المتأخر لأن الرفع على الاستئناف ولا يمكن في الواقع بين الشرط والجزاء. وجزم مبتدأ وأو نصب معطوف عليه وسوّغ الابتداء بالنكرة التفصيل ولفعل متعلق بنصب وهو مطلوب أيضًا لجزم فهو من باب التنازع وإثر ظرف في موضع النعت لفعل وأو واو معطوف على فا وإن شرط وفعل الشرط اكتنفا وبالجملتين متعلق باكتنفا واكتنف مبني للمفعول والضمير المستتر فيه عائد على فعل فإن الجملتين اكتنفتاه وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه. ثم قال:

وَالشَّرطُ يُغْنِي عَن جَوابٍ قد عُلِمْ وَالعكْسُ قَدْ يأتِي إنِ المَعْنَى فُهِمْ

يعني أنه إذا علم الجواب أغنى عن ذكره الشرط نحو أنت ظالم إن فعلت فجواب إن محذوف لدلالة ما تقدم عليه وكذلك إذا علم الشرط أغنى عنه الجواب كقوله:

١٩٧ ـ فطلِّقها فلستَ لها بكُفءٍ وإلا يَعْلُ مفرقَكَ الحسامُ

أي وإلا تطلقها فحذف فعل الشرط للعلم به، وفهم من قوله: علم أنه إن لم يعلم واحد منهما لم يجز الحذف، وفهم من قوله: قد يأتي أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب. والشرط مبتدأ وخبره يغني وعن جواب متعلق بيغني وقد علم في موضع النعت لجواب والعكس مبتدأ وقد يأتي خبره وإن شرطية. والمعنى مفعول لم يسم فاعله بمضمر يفسره فهم وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه. ثم قال:

وَاحذفْ لَدَى اجتماعِ شَرطٍ وَقَسَمْ جَوَابَ ما أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ

---

١٩٧ ـ البيت من الوافر، وهو للأحوص في ديوانه ص ١٩٠، والأغاني ١٥/ ٢٣٤، والدرر ٥/ ٨٧، وخزانة الأدب ٢/ ١٥١، وشرح التصريح ٢/ ٢٥٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٦٧، ٩٣٦، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٣٥، وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٧٢، وأوضح المسالك ٤/ ٢١٥، ورصف المباني ص ١٠٦، وشرح الأشموني ٣/ ٥٩١، وشرح شذور الذهب ص ٤٤٥، وشرح ابن عقيل ص ٥٩٠، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٦٩، ولسان العرب ١٥/ ٤٦٩ (إما لا)، ومغني اللبيب ٢/ ٦٤٧، والمقرب ١/ ٢٧٦، وهمع الهوامع ٢/ ٦٢.

يعني إذا اجتمع الشرط والقسم حذفت جواب الآخر منهما واستغنيت بجواب المتقدم فتقول إذا قدمت الشرط وأخرت القسم إن يقم زيد والله أكرمه، وإذا قدمت القسم قلت والله إن قام زيد لأكرمنه، هذا الذي ذكره إذا لم يتقدم عليهما أعني الشرط والقسم ما يحتاج إلى الخبر، وأما إذا تقدم عليهما ما يحتاج إلى الخبر فقد أشار إليه بقوله:

وَإِنْ تَـوَالَيَـا وَقَبْـلُ ذُو خَبَـرْ فَـالشَّرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقاً بِـلا حَـذَرْ

وشمل قوله ذو خبر المبتدأ وما أصله المبتدأ كاسم كان فتقول زيد والله إن يقم أكرمه فاستغنى بجواب الشرط عن جواب القسم، وإن كان القسم متقدمًا على الشرط وإنما رجح الشرط وإن كان متأخرًا لأنه عمدة الكلام والقسم توكيد الكلام، وفهم من قوله رجح أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم فتقول زيد والله إن يقم لأكرمنه وفهم من قوله مطلقًا أن الشرط يترجح سواء تقدم على القسم أو تأخر وقوله بلا حذر تتميم لصحة الاستغناء عنه ولدى متعلق باحذف ومعناه عند وجواب مفعول باحذف وما موصولة وصلتها أخرت والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره أخرته وإن تواليا شرط وذو خبر مبتدأ وخبره قبل والجملة في موضع الحال من الضمير في تواليا ولذلك دخلت عليها الواو، والفاء جواب الشرط والشرط مفعول مقدم برجح ومطلقًا حال من الشرط وبلا متعلق برجح، ثم قال:

وَرُبَّمَـا رُجِّـحَ بَعْـدَ قَسَـمِ شَـرْطٌ بِـلا ذِي خَبَـرٍ مُقَـدَّمِ

يعني أنه قد يترجح الشرط المتأخر وإن لم يتقدم ذو خبر فتقول والله إن يقم زيد أكرمه، ومنه قوله:

١٩٨ ـ لئنْ منيتَ بنا في يوم معركةٍ لا تُلْفِنا عن دماءِ القوم نَنْتَفِلُ

وفهم من قوله وربما أن ترجيح الشرط المتأخر دون تقديم ذي خبر قليل.

نكتة: لم يذكر الناظم في هذا الرجز باب القسم ومع ذلك لم يخله منه فإنه ذكر حروفه مع حروف الجر في بابها، وذكر بعض أحكامه في باب المبتدأ وفي باب إن وفي هذا الباب.

---

١٩٨ ـ البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ص ١١٣، وخزانة الأدب ١١/٢٢٧، ٣٠٠، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٥٧، ولسان العرب ١١/ ٦٧٢ (تفل)، والمقاصد النحوية ٣/٢٨٣، ٤/٤٣٧، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١١/٣٤٣، وشرح الأشموني ٣/ ٥٩٤، وشرح ابن عقيل ص ٥٩٢.

يعني أن هذه الأحرف الخمسة تدخل على الاسم على وجهين: الأول أن يكون مفعولاً بفعل مضمر وشمل نوعين: أحدهما أن يكون مفسرًا بالفعل الواقع بعد الاسم نحو هلا زيدًا أكرمته فيكون من باب الاشتغال، والآخر أن يفسره سياق الكلام كقوله:

٢٠١ ـ ألا رجلاً جزاه الله خيراً ... يدلُّ على محصَّلةٍ تبيتُ

التقدير ألا تروني، والثاني أن يكون معمولاً للفعل الذي يليه نحو هلا زيدًا ضربت واسم فاعل بيليها وعلق في موضع الصفة لاسم، وبفعل متعلق بعلق.

الإخبار بالذي والألف واللام

الباء في قوله بالذي باء السببية لا باء التعدية لأنك إذا جعلتها باء التعدية يكون المعنى أن الذي به يكون الإخبار وليس كذلك، بل الإخبار يكون عن الذي بغيره. ثم إن الإخبار يكون بالذي وفروعه وبالألف واللام، وقد أشار إلى الأول فقال:

مـا قِيـلَ أخْبِرْ عَنْـهُ بـالَّـذِي خَبَرْ ... عَـنِ الَّـذِي مُبْتَـدأً قَبْـلُ اسْتَقَـرْ
وَمَـا سِـوَاهُمَـا فَـوَسِّطْـهُ صِلَـهْ ... عـائِـدُهـا خَلَـفُ مُعْطِـي التَّكْمِلَـهْ

ذكر في هذين البيتين كيفية الإخبار بالذي يعني إذا قيل لك أخبر عن اسم في جملة بالذي فاجعل ذلك الاسم خبرًا عن الذي مستقر مبتدأ مقدمًا وما سوى الذي والمخبر به عن الذي من الجملة اجعله متوسطًا بين الذي والخبر ويكون صلة للذي واجعل مكان الاسم المنتزع من الجملة الذي جعلته خبرًا عن الذي ضميرًا يعود من الصلة على الذي وما مبتدأ وهي موصولة واقعة على المخبر به عن الذي وصلتها قيل وعنه متعلق بأخبر وكذلك بالذي وأخبر وما عمل فيه محكي بقيل وخبر خبر عن ما وعن الذي متعلق بخبر واستقر في موضع الحال من الذي ومبتدأ حال من الضمير المستكن في استقر وقبل متعلق باستقر والذي الأول والثاني في البيت لا يحتاجان إلى صلة لأنه إنما أراد تعليق الحكم على لفظهما لا أنهما موصولان، والتقدير ما قيل لك أخبر عنه بهذا اللفظ أعني الذي هو خبر عن لفظ الذي في

---

٢٠١ ـ البيت من الوافر، وهو لعمرو بن قعاس (أو قنعاس) المرادي في خزانة الأدب ٣/ ٥١، ٥٣، والطرائف الأدبية ص ٧٣، وشرح شواهد المغني ص ٢١٤، ٢١٥، وبلا نسبة في الأزهية ص ١٦٤، وإصلاح المنطق ص ٤٣١، وأمالي ابن الحاجب ص ١٦٧، ٤١٢، وتخليص الشواهد ص ٤١٥، وتذكرة النحاة ص ٤٣، والجنى الداني ص ٣٨٢، وجواهر الأدب ص ٣٣٧، وخزانة الأدب ٤/ ٨٩، ١٨٣، ١٩٥، ٢٦٨، ١١/ ١٩٣، ورصف المباني ص ٧٩، وشرح الأشموني ١/ ١٥٤، وشرح شواهد المغني ص ٦٤١، وشرح عمدة الحافظ ص ٣١٧، وشرح المفصل ٢/ ١٠١، والكتاب ٢/ ٣٠٨، ولسان العرب ١١/ ١٥٥ (حصل)، ومغني اللبيب ص ٦٩، ٢٥٥، ٦٠٠، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٦٦، ٣/ ٣٥٢، ونوادر أبي زيد ص ٥٦.

حال كونه مستقرًا قبل مبتدأ، وما في البيت الثاني مبتدأ وهي أيضًا موصولة واقعة على ما سوى الذي والاسم المخبر به وهي باقي الجملة وصلتها سواهما والخبر فوسطه ويجوز أن تكون ما مفعولة بفعل مضمر يفسره فوسطه وهو أحسن وصلة حال من الهاء في فوسطه وعائدها مبتدأ وخبرها خلف ومعطي مضاف إليه وهو اسم فاعل مضاف إلى المفعول وعائدها وخبره في موضع الصفة لصلة. ثم مثل صورة الإخبار بقوله:

نَحْـوُ الَّـذِي ضَـرَبْتُـهُ زَيْـدٌ فَـذَا ضَـرَبْتُ زَيْدًا كـانَ فـاذِرِ المَأْخَـذَا

يعني أنك إذا أردت الإخبار عن زيد من قولك ضربت زيدًا جعلت في أول كلامك الذي كما ذكر لك وجعلت زيدًا خبرًا عن الذي وجعلت في موضع زيد ضميرًا مطابقًا له وجعلت ذلك الضمير من الجملة المتوسطة بين الذي وخبره عائدًا على الموصول فصار بعد هذا العمل الذي ضربته زيد ونبهك بقوله: فادر المأخذا على أن تقيس على هذا العمل غيره في هذا المثال وفي غيره فتقول في الإخبار عن التاء في ضربت من قولك ضربت زيدًا: الذي ضرب زيدًا أنا وفهم من إطلاقه أن الإخبار بالذي يكون في الجملة الفعلية كما مثل وفي الجملة الاسمية فلو قيل لك أخبر عن زيد من قولك زيد أبوك لقلت الذي هو أبوك زيد أو عن أبيك لقلت الذي زيد هو أبوك ثم إن الإخبار بالذي لا يختص بلفظ المفرد المذكر بل يكون في المفرد والمثنى والمجموع، وإلى ذلك أشار بقوله:

وَبِـاللَّـذَيْـنِ وَالَّـذِيـنَ وَالَّتِـي أَخْبِـرْ مُـرَاعِيـاً وِفَـاقَ المُثْبَـتِ

يعني أن المخبر عنه إذا كان مثنى أو مجموعًا أو مؤنثًا جيء بالموصول مطابقًا له لأنه خبر عنه والمثال المشتمل على هذه الصور هو بلغ الزيدان العمرين رسالة فإذا أخبرت عن الزيدين قلت اللذان بلغا العمرين رسالة الزيدان جعلت خلف الزيدين ضميرًا بارزًا وهو الألف العائد على اللذان وإذا أخبرت عن العمرين قلت الذين بلغهم الزيدان رسالة العمرون وإذا أخبرت عن رسالة قلت التي بلغها الزيدان العمرين رسالة. وباللذين متعلق بأخبر ومراعيًا حال من الضمير المستتر في أخبر ووفاق مفعول بمراعيًا. ولما بين كيفية الإخبار شرع في شروطه فقال:

قَبُـولُ تَـأْخِيـرٍ وَتَعْـرِيـفٍ لِمَـا أُخْبِـرَ عَنْـهُ هـا هُنـا قَـدْ حُتِمـا
كَـذَا الغِنـى عَنْـهُ بِـأَجْنَبِـيّ أَوْ بِمُضْمَـرٍ شَـرْطٌ فَـرَاعِ مـا رَعَـوْا

ذكر في هذين البيتين أربعة شروط: الأول أن يكون قابل التأخير فلا يخبر عما يلزم التقديم كأدوات الصدور مثل أسماء الاستفهام وأسماء الشروط. الثاني أن يكون قابل التعريف فلا يخبر عما يلزم التنكير كالحال والتمييز. الثالث جواز الاستغناء عنه بأجنبي فلا يخبر عما يقع به الربط وشمل الضمير نحو زيد ضربته واسم الإشارة نحو زيد ضربت ذلك

فلا يجوز الإخبار عن واحد منهما لأنك لو أخبرت عنه للزم أن تضع ضميرًا في موضعه يخلفه على القاعدة المتقدمة وهو قد كان يربط الخبر بالمبتدأ ثم زدت الموصول وهو أيضًا يلزم أن يعود عليه ضمير من الصلة وليس في الكلام غير ضمير واحد وهو المجعول خلف المخبر عنه فإن أعدته على المبتدأ بقي الموصول بلا ضمير وإن أعدته على الموصول بقي المبتدأ بلا ضمير فامتنع الإخبار. الرابع جواز الاستغناء عنه بمضمر فلا يجوز الإخبار عن مصدر عامل ولا عن صفة دون موصوفها ولا موصوف دون صفته لأن ذلك كله لا يستغنى عنه بمضمر إذ لا يصلح أن يعمل ضمير المتصدر عمل المصدر ولا أن يوصف الضمير ولا يوصف به. وقبول تأخير مبتدأ وتعريف معطوف على تأخير وقد حتما في موضع خبر المبتدأ ولما متعلق بحتم وكذلك ههنا وما موصولة وهي واقعة علي المخبر عنه وصلتها أخبر عنه والغنى مبتدأ وعنه متعلق به وكذلك بأجنبي وشرط خبر المبتدأ وكذا متعلق بشرط وذا إشارة إلى الشروط السابقة، ثم انتقل إلى الإخبار بأل فقال:

وأَخْبَرُوا هُنا بِألْ عَنْ بَعْضِ مَا يَكُونُ فِيهِ الفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا

يعني أن الإخبار يكون بأل كما يكون بالذي إلا أن الإخبار بالذي يكون بالجملة الاسمية والفعلية وفهم ذلك من إطلاقه هناك، والإخبار بأل لا يكون إلا بالجملة الفعلية، وفهم ذلك من تقييده ذلك بقوله: عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدما، فكل جملة تقدمها الفعل فهي فعلية وليس ذلك مطلقًا بل بشرط أن يكون الفعل متصرفًا، وإلى ذلك أشار بقوله: (إنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لِألْ) يعني أن الجملة الفعلية التي يخبر فيها بأل يشترط في ذلك الفعل أن يكون متصرفًا ليصاغ منه ما يصح أن يكون صلة لأل وهي الصفة الصريحة لما علم أن صلة أل لا تكون إلا وصفًا صريحًا ولا يصح ذلك في الفعل الذي لا يتصرف لأنه لا يصاغ منه الوصف، ثم أتى بمثال من ذلك فقال:

(كَصَوْغِ وَاقٍ مِنْ وَقى اللّهُ البَطَلْ)

فإذا قيل لك أخبر عن لفظ الله من قولك وقى الله البطل قلت الواقي البطل الله ولو قيل لك أخبر عن البطل قلت الواقيه الله البطل. والضمير في وأخبروا عائد على النحويين أو على العرب والأول أظهر لأن أكثر مسائل الإخبار إنما وضعها النحويون تمرينًا لقارئه. وهنا ظرف مكان متعلق بأخبروا وبأل متعلق بأخبروا وكذلك عن وما موصولة واقعة على الأسماء المشتملة عليها الجملة وصلتها يكون إلى آخر البيت وإن شرط وصوغ فاعل بصح وهو مصدر مضاف إلى المفعول ومنه متعلق بصوغ وكذلك لأل وكصوغ مصدر مضاف أيضًا إلى المفعول والمجرور بمن قول محذوف ووقى إلى آخر البيت محكي به والتقدير كصوغ واق

من قولك وقى الله البطل وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير إن صح فأخبر. ثم قال:

وَإنْ يَكُـنْ مـا رَفَعَـتْ صِلَـةُ أَلْ ضَمِيـرَ غَيْـرِهـا أُبِيـنَ وَانْفَصَـلْ

يعني أن الوصف الواقع صلة أل إذا رفع ضميرًا يعود على غير أل وجب إظهاره كما إذا قيل أخبر عن زيد من قولك ضربت زيدًا قلت الضاربه أنا زيد فالضمير العائد على أل وهو أنا ضمير غيرها فوجب إظهاره وفهم منه أن الضمير إذا كان لأل وجب اتصاله كما إذا قيل لك أخبر عن التاء من ضربت زيدًا، قلت الضارب زيدًا أنا ففي الضارب ضمير مستتر وهو عائد على أل فلذلك وجب استتاره في الوصف. وإن يكن شرط وما اسم يكن وهي موصولة واقعة على الضمير العائد على غير أل وصلتها رفعت وصلة أل فاعل برفعت والضمير العائد على الموصول محذوف أي ما رفعته وضمير خبر يكن وأبين وانفصل جواب الشرط.

العـدد

ثَلاثَةً بالتَّاءِ قُلْ للْعَشَرَهْ * فِي عَدِّ ما آحادُهُ مُذَكَّرَهْ. فِي الضِّدِّ جَرِّدْ

يعني أن ألفاظ العدد من ثلاثة إلى عشرة إذا كان واحد المعدود مذكرًا لحقته التاء، وإن كان واحده مؤنثًا لم تلحقه التاء فتقول ثلاثة رجال بالتاء لأن واحد الرجال رجل وهو مذكر وثلاث نسوة بغير تاء لأن واحد النسوة امرأة وهي مؤنثة. واعلم أن مراده بقوله في الضد جرد المؤنث يعني في ضد المذكر وهو المؤنث وثلاثة مفعول مقدم بقل، وقل مضمن معنى اذكر وبالتاء متعلق بقل وللعشرة كذلك وفي عد كذلك وعد مصدر مضاف للمفعول وما موصولة واقعة على المعدود وآحاده مذكرة جملة من مبتدأ وخبر صلة لما وفي الضد متعلق بجرد ومعمول جرد محذوف والتقدير جردها أي ألفاظ العدد من التاء ولا يصح ضبط ثلاثة بالضم لأنه لا وجه له في الإعراب ثم انتقل إلى تمييز ألفاظ العدد من ثلاثة إلى عشرة فقال:

(وَالمُمَيِّزَ اجْرُرِ * جَمْعًا بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الأَكْثَرِ)

يعني أن تمييز العدد من ثلاثة إلى عشرة جمع قلة نحو ثلاثة أكلب وعشرة أحمال وثلاثة أينق، وعشرة أكتاف، وفهم من قوله في الأكثر أنه يميز قليلاً بجمع الكثرة نحو ثلاثة قروء فإن لم يسمع للاسم إلا جمع كثرة ميز به نحو ثلاثة رجال. والمميز مفعول باجرر وجمعًا حال منه وبلفظ متعلق بجمعًا ثم قال: (وَمِائَةً وَالأَلْفَ لِلْفَرْدِ أَضِفْ) يعني أن مائة وألفًا يضافان إلى مفرد فتقول مائة رجل وألف رجل وفهم من إطلاقه أن تثنية ألف ومائة وجمعهما كذلك نحو ألفا رجل وآلاف رجل ومائتا رجل وقد تضاف المائة إلى الجمع وقد

نبه على ذلك بقوله: (وَمِائَةٌ بالجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفْ) يعني أن مائة تضاف قليلاً للجمع وأشار به إلى قراءة حمزة والكسائي ثلاثمائة سنين بإضافة مائة إلى سنين. ومائة والألف مفعول بأضف وللفرد متعلق بأضف ومائة مبتدأ وسوغ الابتداء به التفصيل وخبره قد ردف وردف مبني للمفعول أي تبع بالجمع ونزرًا حال من الضمير المستتر في ردف وإنما قدم الناظم مائة وألفًا على ما دونهما من العدد إلى أحد عشر لاشتراكهما مع ثلاثة وعشرة وما بينهما في كون تمييزهما مجرورًا بالإضافة. وبعد ذلك رجع إلى الترتيب الطبيعي فقال:

وأَحَـــدَ اذْكُـــرْ وَصِلَنْـــهُ بِعَشَـــرْ   مُـــرَكَّبـــاً قـــاصِـــدَ مَعْـــدُودٍ ذَكَـــرْ

يعني إذا قصدت المذكر قلت أحد عشر بغير تاء وأحد مفعول باذكر وبعشر متعلق بصلنه ومركبًا وقاصدًا حالان من الفاعل المستتر في اذكر فمركبًا على هذا اسم فاعل ويصح أن يكون مركبًا حالاً من أحد عشر فيكون اسم مفعول والأول أجود للمناسبة. ثم قال: (وَقُلْ لَدَى التَّأنيثِ إحْدَى عَشْرَهْ) يعني أنك إذا قصدت المؤنث قلت إحدى عشرة بسكون الشين وزيادة التاء فتقول إحدى عشرة امرأة هذه هي اللغة الفصيحة ولغة تميم كسر الشين وإلى ذلك أشار بقوله: (وَالشِّينُ فِيها عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهْ) فتقول إحدى عشرة امرأة ولدى هنا بمعنى في وإحدى عشرة مفعول بقل مضمنًا معنى اذكر كما تقدم في قوله: ثلاثة بالتاء قل للعشره والشين مبتدأ وكسرة مبتدأ ثان وخبره فيها والجملة خبر المبتدأ الأول وعن تميم متعلق بما في المجرور من معنى الاستقرار. ثم قال:

وَمَـــعَ غَيْـــرِ أَحَـــدٍ وَإِحْـــدَى   مـــا مَعْهُمـــا فَعَلْـــتَ فـــافْعَـــلْ قَصْـــدَا

يعني أن ما فعلت في عشرة مع أحد وإحدى من إسقاط التاء في المذكر وإثباتها في المؤنث افعله فيما فوقهما من غيرهما فشمل ذلك العدد من اثني عشر واثنتي عشرة إلى تسعة عشر وتسع عشرة فتقول اثنا عشر رجلاً وثلاثة عشر رجلاً واثنتا عشرة امرأة وثلاث عشرة امرأة. ومع متعلق بافعل وما مفعول بافعل وهي موصولة واقعة على الحكم المجعول لعشر وصلتها فعلت ومعهما متعلق بفعلت والضمير العائد على ما محذوف تقديره فعلته. ولما ذكر حكم العجز من المركب وهو عشر من أحد عشر إلى تسعة عشر انتقل إلى حكم الصدر من ثلاثة إلى تسعة فقال:

وَلِثَـــلاثَـــةٍ وَتِسْعَـــةٍ وَمَـــا   بَيْنَهُمَـــا إنْ رُكِّبـــا مَـــا قُـــدِّمَـــا

يعني أن حكم ثلاثة وتسعة وما بينهما في التركيب كحكمهما فيما تقدم من أن التاء تثبت مع المذكر وتسقط مع المؤنث فتقول ثلاثة عشر رجلاً وثلاث عشرة امرأة إلى تسعة عشر رجلاً وتسع عشرة امرأة. وما الأخيرة مبتدأ وهي موصولة واقعة على الحكم

المنسوب لعشرة وقدّما صلتها ولثلاثة خبره وما الأولى موصولة معطوفة على تسعة وهي واقعة على ما بين الثلاثة والعشرة من ألفاظ العدد وصلتها بينهما والتقدير الذي قدم لثلاثة وأخواتها من الحكم السابق مستقر لها في التركيب. وبقي عليه حكم ما بين أحد عشر وثلاثة عشر فأشار إليه بقوله:

وأوْلِ عَشْـــرَةَ اثْنَتَـــيْ وَعَشَـــرَا إثْنَـــي إذَا أُنْثَـــى تَشَـــا أوْ ذَكَـــرَا

يعني أنك تقول في تركيب اثنين واثنين اثنا عشر واثنتا عشرة فتحذف النون منهما وتجعل عشرة وعشرًا مكانه ثم بين أنهما معربان بقوله: **(وَالْيا لِغَيْرِ الرَّفعِ وَارْفَعْ بالألفْ)** غير الرفع هو الجر والنصب فتقول في الرفع اثنا عشر واثنتا عشرة وفي الجر والنصب اثني عشرة واثنتي عشرة ففهم منه أن هذين الجزأين أعني اثنين واثنتين معربان إعراب المثنى. وعشرة مفعول أوّل بـ «أَوْلِ» واثنتي مفعول ثان وعشرًا معطوف على عشرة واثني معطوف على اثنتي وأنثى مفعول مقدم بتشا وأو ذكرا معطوف على أنثى وفيه رد الأول إلى الأول والثاني إلى الثاني وقصر تشا لضرورة الوزن ويجوز أن يكون حذف الهمزة من تشا لاجتماعها مع همزة أو. ثم قال:

(وَالفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُمَا أُلِفْ)

يعني أن ما سوى اثنين واثنتين من الجزأين المركبين يفتح آخر الصدر وآخر العجز منه فيفتح العجز في عشر وعشرة المذكورين بعد اثنين واثنتين والصدر والعجز من سوى اثنين واثنتين فتقول أحد عشر وثلاثة عشر بفتح الجزأين معًا وهما مبنيان معًا أما الثاني فلتضمنه معنى حرف العطف وأما الأول فلتنزل العجز منه منزلة تاء التأنيث. والفتح مبتدأ وفي جزأي متعلق بالفتح وألف في موضع خبر المبتدأ ثم انتقل إلى التمييز فقال:

وَمَيِّـزِ العِشْـرِيـنَ لِلتِّسْعِينَـا بِـوَاحِـدٍ كـأرْبَعِيـنَ حِينَـا

يعني أن تمييز العشرين وبابه إلى التسعين مفرد نحو عشرين دينارًا وتسعين غلامًا وأربعين حينًا أي زمانًا وفهم من قوله بواحد أن حكم النيف على العشرين إلى تسعة وتسعين كحكم عشرين فتقول أحد وعشرون درهمًا وفهم منه أنه لا يميز بجمع وفهم من المثال أنه لا يكون إلا منصوبًا واللام في «للتسعينا» للغاية فهي بمعنى إلى. ثم قال:

وَمَيِّـــزُوا مُـــرَكَّبـــاً بِمِثْـــلِ مَـــا مُيِّـــزَ عِشْـــرُونَ فَسَـــوِّيَنْهُمَـــا

يعني أن العدد المركب يميز بواحد كما كان ذلك في عشرين وبابه، وشمل قوله مركبًا أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما فتقول أحد عشر رجلاً وإحدى عشرة امرأة إلى تسعة عشر رجلاً وتسع عشرة امرأة. ومركبًا مفعول بميزوا والضمير فيه عائد على العرب وبمثل متعلق

بميزوا وما موصولة واقعة على التميز وصلتها ميز عشرون والضمير العائد عليها محذوف تقديره بمثل ما ميز به عشرون وفسوّينهما تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه. ثم قال:

وَإِنْ أُضِيــفَ عَــدَدٌ مُــرَكَّــبُ   يَبْـقَ البِنَـا وَعَجُـزٌ قَـدْ يُعْـرَبُ

العدد المركب هو أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما إلا اثني عشر واثنتي عشرة لأن عشر فيهما بمنزلة نون الاثنين ولذلك أعربا فإذا أضيف العدد المركب إلى اسم بعدده ففيه لغتان إحداهما وهي الفصحى بقاء البناء فتقول هذه أحد عشرك وتسعة عشر زيد بالبناء في الجزأين وهي المنبه عليها بقوله: يبقى البنا. والثانية بقاء آخر الصدر على البناء وإعراب آخر العجز فتقول هذه أحد عشرك بضم الراء على أنه معرب ومررت بأحد عشرك بكسر الراء وهي المنبه عليها بقوله وعجز قد يعرب وفهم من قد أنها لغة قليلة وإن أضيف شرط وجوابه يبق ويجوز ضبطه يبقى بالألف على أنه مرفوع لكون الشرط ماضيًا وبالقاف دون الألف على أنه مجزوم على جواب الشرط وهو أحسن وسوّغ الابتداء بعجز التفصيل. ثم قال:

وَصُـغْ مِـنَ اثْنَيْـنِ فَمَـا فَـوْقُ إِلـى   عَشَـرَةٍ كفَـاعِــلٍ مِــنْ فَعَــلاَ
وَاخْتِمْـهُ فِـي التَّـأْنِيـثِ بـالتَّـا وَمَتـى   ذَكَّـرْتَ فـاذْكُـرْ فـاعِـلاً بِغَيْـرِ تَـا

يعني أن أسماء العدد من اثنين إلى عشرة يصاغ منها وزن فاعل كما يصاغ من الأفعال فإن كان مذكرًا اكتفي به وإن كان مؤنثًا لحقته تاء التأنيث الفارقة بين المذكر والمؤنث فتقول في المذكر ثان وثالث إلى عاشر وفي المؤنث ثانية وثالثة إلى عاشرة وفهم من قوله من اثنين أن اسم الفاعل المذكور لا يصاغ من أحد. وصغ فعل أمر ومن اثنين متعلق به وما معطوفة وهي موصولة واقعة على العدد الفائق اثنين وفوق صلتها وهو مقطوع عن الإضافة والتقدير من اثنين فما فوقها وإلى عشرة متعلق بصغ وكفاعل مفعول بصغ وهو على حذف الموصوف والتقدير صغ من اثنين وزنًا أو صيغة كوزن فاعل وحذف صفة فاعل والتقدير كفاعل المصوغ من فعل ومن متعلق بفاعل أو بالمصوغ المقدر وإعراب البيت الآخر واضح. ثم إن اسم الفاعل من العدد يستعمل مفردًا كما تقدم ويستعمل مضافًا فيضاف تارة إلى العدد المشتق منه وتارة إلى العدد الذي تحته وقد أشار إلى الأول بقوله:

وَإِنْ تُـرِدْ بَعْـضَ الَّـذِي مِنْـه بُنِـي   تُضِـفْ إِلَيْـهِ مِثْـلَ بَعْـضٍ بَيِّـنِ

يعني أن اسم الفاعل من العدد إذا أضيف إلى موافقه يجب إضافته إليه على معنى بعض فتقول ثاني اثنين وثانية اثنتين إلى عاشر عشرة وعاشرة عشر ومعناه بعض اثنين وبعض عشرة وإن ترد شرط وبعض مفعول بترد والذي واقع على العدد المضاف إليه اسم الفاعل وصلته بني ومنه متعلق ببني والضمير العائد على الموصول الهاء في منه وفي بني ضمير

مستتر عائد على اسم الفاعل والتقدير وإن ترد بعض الشيء الذي بني اسم الفاعل منه وتضف مجزوم على جواب الشرط وإليه متعلق بتضف ومفعول تضف محذوف تقديره تضف إليه اسم الفاعل من العدد ومثل منصوب على الحال من المفعول المحذوف والتقدير تضف إليه اسم الفاعل في حال كونه مماثلاً للبعض أي في معناه وبيِّن تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه، ثم أشار إلى الثاني بقوله:

وَإِنْ تُـرِدْ جَعْـلَ الأَقَـلِّ مِثْـلَ مَـا فَـوْقُ فَحُكْـمَ جـاعِـلٍ لَـهُ احْكُمـا

يعني أنك إذا أردت باسم الفاعل من العدد أن يصير العدد الذي مثله تحته فاحكم له أي لاسم الفاعل بحكم جاعل فإذا كان بمعنى الماضي وجب إضافته فتقول هذا ثالث اثنين أمس وإذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال جاز في المضاف إليه النصب والجر فتقول هذا رابعٌ ثلاثة بنصب ثلاثة وجرّها وإنما قال جاعل ولم يقل فاعل تنبيهًا على أن اسم الفاعل بمعنى جاعل ففيه ما في فاعل وزيادة وهو اسم الفاعل حقيقة لأنهم قالوا ربعت الثلاثة أربعهم بمعنى صيرتهم بنفسي أربعة. وإن ترد شرط وجعل مفعول ثان وما موصولة واقعة على العدد الأعلى وفوق صلتها وهو مقطوع عن الإضافة والتقدير مثل ما فوقه أي العدد الأدنى والفاء جواب الشرط وحكم مصدر منصوب باحكما وله متعلق باحكما. ثم قال:

وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْـلَ ثـانِـي اثْنَيْـنِ مُـرَكَّبـاً فَجِـىءْ بِتَـرْكِيبَيْـنِ

يعني أنك إذا أردت بالمركب من أحد عشر إلى تسعة عشر ما أردت بثاني اثنين من الإضافة على معنى بعض فجىء بتركيبين فتقول هذا ثاني عشر اثني عشر وثانية عشرة اثنتي عشرة إلى تاسع عشر تسعة عشر وتاسعة عشرة تسع عشرة بأربعة ألفاظ كلها مبنية وفهم البناء فيها من قوله بتركيبين فإن التركيب يقتضي البناء والمركب الأول مضاف إلى المركب الثاني إضافة ثاني إلى اثنين هذا هو الأصل ويجوز فيه وجهان آخران أشار إلى الأول منهما بقوله:

أَوْ فـاعِـلاً بِحـالَتَيْـهِ أَضِـفِ إلـى مُـرَكَّـبٍ بِمَـا تَنْـوِي يَفِـي

يعني أو تضيف فاعلاً بحالتيه أي من التذكير والتأنيث إلى المركب الثاني فيعرب الأول لزوال التركيب، وهو المراد بقوله بما تنوي يفي. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

(وشَاعَ الإسْتِغْنا بِحادِي عَشرَا * أو نَحْوِهِ)

يعني أنه يحذف من المركب الأول العجز ومن المركب الثاني الصدر وفيه حينئذ ثلاثة أوجه: بناؤهما وهو المشهور، وإعراب الأول، وبناء الثاني وإعرابهما، وفهم من المثال أن عشر مبني لنطقه به فيحتمل الأول والثاني دون الثالث لاحتمال أن يكون حادي مبنيًا أو معربًا لعدم الحركة فيه. وفائدة التمثيل بحادي التنبيه على أنه مقلوب وأصله واحد ونحوه أي

حادي عشر فتقول حادي عشر وحادية عشرة إلى تاسع عشر وتاسعة عشرة. وإن أردت شرط ومثل مفعول بأردت ومركبًا حال من مثل ويجوز أن يكون مركبًا مفعولاً بأردت ومثل ثاني اثنين نعت لمركب فهو نعت النكرة وتقدم عليها فانتصب على الحال والفاء وما بعدها جواب الشرط أو عاطفة جملة على جملة وفاعلاً مفعول بأضف وبحالتيه في موضع الصفة لفاعل وإلى المركب متعلق بأضف وبما متعلق بيفي ويفي في موضع الصفة لمركب ونحوه معطوف على حادي عشر. ثم قال:

وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرَا
وَبَابِهِ الفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ العَدَدْ بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ

يعني أن اسم الفاعل من العدد إذا ذكر مع عشرين وبابه يعني العقود إلى التسعين يذكر بحالتيه من التذكير والتأنيث قبل الواو فتقول حادي وعشرون وحادية وعشرون إلى تاسع وتسعين وتاسعة وتسعين. وقبل متعلق باذكرا والألف في اذكرا بدل من نون التوكيد الخفيفة وبابه معطوف على عشرين والفاعل مفعول باذكرا ومن لفظ وبحالتيه متعلقان أيضًا باذكرا.

كم وكأين وكذا

إنما ذكر هذا الباب بعد العدد لأن هذه الألفاظ كناية عن العدد وبدأ منها بكم وهي على قسمين استفهامية وخبرية، وقد أشار إلى الأول بقوله:

مَيِّزْ فِي الاِسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ مَا مَيَّزْتَ عِشْرِين كَكَمْ شخصاً سَمَا

يعني أن كم الاستفهامية تميز بمثل ما ميز به عشرون يعني بمفرد منصوب فتقول كم درهمًا عندك وكم شخصًا سما، وفهم من قوله في الاستفهام أنها تقدر بهمزة الاستفهام والعدد فإذا قلت كم شخصًا سما فتقديره أعشرون شخصًا أم ثلاثون أم أقلّ أم أكثر سما. وفي الاستفهام متعلق بميز وكم مفعول بميز وما موصولة واقعة على تمييز عشرين وصلتها ميزت عشرين والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره بمثل ما ميزت به، ويجوز أن تكون ما مصدرية والتقدير ميز بمثل تمييز عشرين. ثم قال:

وأَجِزْ أَنْ تَجُرَّهُ مِنْ مُضْمَرَا إِنْ وَلِيَتْ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا

يعني أن تمييز كم الاستفهامية يجوز جره بمن مضمرة بشرط أن يدخل على كم حرف جر ظاهر نحو بكم درهم اشتريت أي بكم من درهم فحذفت من وبقي عملها، وشمل قوله حرف جر سائر حروف الجر نحو على كم فرس ركبت وإلى كم مذهب انتميت وفي كم دار جلست ونحوها، وفهم من قوله أجز أن جرها غير لازم فتقول بكم درهمًا اشتريت بالنصب

وفهم منه أيضًا أنه يجوز إظهار من فتقول بكم من درهم اشتريت. وإن تجره في موضع نصب بأجز والضمير في تجره عائد على التمييز ومن فاعل بتجرّ ومضمرًا حال من «مِنْ» وإن وليت شرط وكم فاعل بوليت وحرف جر مفعول بوليت وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه. ثم انتقل إلى حكم الخبرية فقال:

وَاسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِرًا كَعَشَرَهْ أَوْ مِائَةٍ كَكَمْ رِجالٍ أَوْ مَرَهْ

يعني أن كم الخبرية هي بمنزلة عدد مفرد فتستعمل تارة بمنزلة عشرة فيكون تمييزها جمعًا نحو كم رجال عندي وكم عبيد ملكت وتارة بمنزلة مائة فيكون تمييزها مفردًا نحو كم امرأة عندي وكم عبد ملكت، فكم رجال مثال لاستعمالها استعمال عشرة وكم مرة مثال لاستعمالها استعمال مائة، ومرة لغة في المرأة نقلت فتحة الهمزة إلى الراء وحذفت الهمزة ومعنى كم الخبرية الدلالة على التكثير فإذا قلت كم غلام ملكت فمعناها كثير من الغلمان ملكت. ومخبرًا حال من الضمير المستتر في استعملنها والكاف متعلقة باستعملنها ومائة معطوف على عشرة. ثم قال: (كَكَمْ كأيِّنْ وكَذَا) يعني أن كأين وكذا مثل كم الخبرية في الدلالة على تكثير العدد وفي الافتقار إلى مميز إلا أن تمييزها مخالف لتمييز «كم» وإلى ذلك أشار بقوله:

وَيَنْتَصِبْ تَمْيِيزُ ذَيْنِ أَوْ بِهِ صِلْ مِنْ تُصِبْ

يعني أن تمييز كأين وكذا إما منصوب نحو كأين رجلاً رأيت، وكذا رجلاً رأيت، أو مجرور بمن نحو كأين من رجل رأيت إلا أن النصب بعد كذا أكثر والجر بمن بعد كأين أكثر كقوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ﴾ [يوسف: ١٠٥] وهو في القرآن كثير. وكأين وكذا مبتدأ وخبره ككم وينتصب جملة مستأنفة وذين إشارة إلى كأين وكذا وأو للتفصيل ويحتمل أن تكون للإباحة إذا أوّل ينتصب بانصب فيكون التقدير انصب تمييز ذين أو صل به من.

الحكاية

ذكر في هذا الباب ثلاثة أنواع من الحكاية: الحكاية بأيّ وبمن وحكاية العلم بعد من وبدأ بأي فقال:

احْكِ بِأَيٍّ مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلْ عنهُ بِها فِي الوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلْ

في الحكاية بأيّ لغتان: إحداهما وهي الفصحى أن يحكى بها وصلاً ووقفًا من مذكور منكر ما له من إعراب وتذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع تصحيح موجود فيه أو صالح لوصفه كقولك لمن قال رأيت رجلاً أو امرأة وغلامين وجاريتين وبنين وبنات أيّا وأية وأيين

وأيتين وأيين وأيات والأخرى أن يحكى بها ما له من إعراب وتذكير وتأنيث فقط. فقوله احك بأي محتمل لهما والذي ينبغي أن يحمل عليه كلامه الأولى لكونها أفصح ولذكره ذلك بعد في من. وما مفعول باحك وهي موصولة واقعة على الحروف المحكية وصلتها لمنكور أي ما ثبت لمنكور وسئل في موضع الصفة لمنكور وعنه متعلق بسئل والهاء عائدة على منكور وهي الرابط بين الصفة والموصوف وبها متعلق بسئل وها عائدة على أي وفي الوقف وحين متعلقان باحك. ثم انتقل إلى الحكاية بمن فقال:

وَوَقْفاً احْكِ مَا لِمَنْكُورٍ بِمَنْ ... والنُّونَ حَرِّكْ مُطْلَقاً وأشْبِعَنْ

يعني أن من يحكي بها في الوقف دون الوصل ما للمسئول عنه المنكور من إعراب وإفراد وتذكير وفروعهما وتشبع الحركة في الإفراد وذلك كقولك لمن قال قام رجل منو ورأيت رجلاً منا ومررت برجل مني. وما مفعول باحك وهي موصولة وصلتها لمنكور وبمن متعلق باحك ووقفًا مصدر منصوب على الحال من فاعل احك المستتر والنون مفعول بحرك ومطلقًا نعت لمصدر محذوف أي تحريكًا مطلقًا يعني بالحركات الثلاث وأشبعن معطوف على حرك هذا حكم حكاية المفرد المذكر وأما المثنى فقد أشار إليه بقوله:

وقُلْ مَنَانِ وَمَنَيْنِ بَعْدَ لِي ... إلْفَانِ بِابْنَيْنِ وَسَكِّنْ تَعْدِلِ

يعني أنك إذا قلت لي إلفان كابنين وأردت حكاية هذين الاسمين قلت منان في حكاية إلفان، ومنين في حكاية ابنين. ولما لم يتمكن له النطق بسكون النون من منان ومنين في النظم إذ لا يجمع فيه بين ساكنين نطق بهما محركين للضرورة. ثم نبه على أنهما ساكنان إذ لا يحكى بهما إلا وقفًا والوقف متضمن للسكون. ومنان ومنين مفعول بقل والمراد قل هذين اللفظين وإلفان مبتدأ وخبره في المجرور قبله وكابنين نعت لإلفان وهو على حذف القول والتقدير بعد قولك لي إلفان وتعدل مجزوم في جواب الأمر. ثم انتقل إلى حكاية المفرد المؤنث فقال: (وَقُلْ لِمَنْ قالَ أتَتْ بِنْتٌ مَنَهْ) يعني أنك تقول في حكاية من قال أتت بنت: منه بهاء ساكنة وأصلها التاء لكن الوقف أوجب رجوعها. ثم انتقل إلى تثنية المؤنث فقال: (وَالنُّونُ قَبْلَ تا المُثَنى مُسْكَنَهْ) يعني أنه يقال في حكاية تثنية المؤنث منتان بتسكين النون فتقول في حكايته جاءت امرأتان منتان ورأيت امرأتين ومررت بامرأتين: منتين هذه هي اللغة الفصحى وفيها لغة أخرى أشار إليها بقوله: (وَالفَتْحُ نَزْرٌ) يعني أن فتح النون نزر أي قليل فتقول على هذه اللغة في قامت امرأتان منتان بالفتح. ومنه مفعول بقل كما تقدم في البيت الذي قبله. والنون مبتدأ وخبره مسكنة والجملة في موضع الحال من منه وقبل متعلق بمسكنة والفتح نزر جملة من مبتدأ وخبره مستأنفة. ثم انتقل إلى حكاية جمع المؤنث فقال:

وَصِلِ التَّا وَالألِفْ ... بِمَنْ بِإثْرِ ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ

يعني أنك تزيد في حكاية جمع المؤنث على النون من منه ألفًا وتاء فتقول لمن قال جاءت نسوة منات ولمن قال ذا بنسوة كلف منات بإسكان التاء أيضًا لما علمت من أن من لا يحكى بها إلا في الوقف. والتاء مفعول بصل والألف معطوف على التاء وذا مضاف إليه على حذف القول والتقدير بإثر قولك ذا وكلف خبر ذا وبنسوة متعلق بكلف ويحتمل أن يكون اسمًا وفعلاً ماضيًا. ثم انتقل إلى حكاية جمع المذكر فقال:

وَقُــلْ مَنُــونَ وَمَنِيــنَ مُسْكِنــا   إنْ قِيــلَ جــا قَــوْمٌ لِقَــوْمٍ فُطَنَــا

إذا قيل جاء قوم لقوم، قلت في حكاية قوم المرفوع منون وفي حكاية قوم المجرور منين بسكون النون فيهما أيضًا. ومنون ومنين مفعول بقل كما تقدم ومسكنًا حال من الضمير المستكن في قل وفطنا نعت لقوم المجرور وهو جمع فطن ووزنه فطناء بضم الفاء وفتح الطاء نحو كرماء ولا يصح أن يكون فطنًا بضم الطاء لأن منعوته مجرور. ثم قال: (وَإنْ تَصِلْ فَلَفظُ مَنْ لا يَخْتَلِفْ) هذا تصريح بما فهم من قوله ووقفًا فتقول من يا فتى في الأحوال كلها وقد جاء منونًا في ضرورة الشعر، وعلى ذلك نبه بقوله: (وَنادِرٌ مَنُونَ في نَظْمٍ عُرِفْ) أشار به إلى قول الشاعر:

٢٠٢ ـ أتوا ناري فقلت منُونَ أنتُمْ   فقالوا: الجنُّ قلت عِمُوا ظلامًا

وهو لتأبط شرًا. وإن تصل شرط وجوابه الجملة في قوله: فلفظ من لا يختلف، ونادر خبر مقدم والمبتدأ منون وعرف في موضع الصفة لنظم وفي نظم متعلق بنادر. ثم انتقل إلى النوع الثالث من الحكاية فقال: (وَالعَلَم احْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ) يعني أن العلم إذا سئل عنه بمن حكى إعرابه بعدها فتقول لمن قال قام زيد من زيد ورأيت زيدًا من زيدًا، ومررت بزيد من زيد برفع الأول ونصب الثاني وجر الثالث وذلك بشرط أن لا يدخل على من حرف عطف، وإليه أشار بقوله:

(إنْ عَرِيَتْ مِن عاطِفٍ بها اقْتَرَنْ)

---

٢٠٢ ـ البيت من الوافر، وهو لشمر بن الحارث في الحيوان ٤/ ٤٨٢، ٦/ ١٩٧، وخزانة الأدب ٦/ ١٦٧، ١٦٨، ١٧٠، والدرر ٦/ ٢٤٦، ولسان العرب ٣/ ١٤٩ (حسد)، ١٣/ ٤٢٠ (منن)، ونوادر أبي زيد ص ١٢٣، ولسمير الضبي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٨٣، ولشمر أو لتأبط شرًا في شرح التصريح ٢/ ٢٨٣، وشرح المفصل ٤/ ١٦، ولأحدهما أو لجذع بن سنان في المقاصد النحوية ٤/ ٤٩٨، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٤٦٢، وأوضح المسالك ٤/ ٢٨٢، وجواهر الأدب ص ١٠٧، والحيوان ١/ ٣٢٨، والخصائص ١/ ١٢٨، والدرر ٦/ ٣١٠، ورصف المباني ص ٤٣٧، وشرح الأشموني ٢/ ٦٤٢، وشرح ابن عقيل ص ٦١٨، وشرح شواهد الشافية ص ٢٩٥، والكتاب ٢/ ٤١١، ولسان العرب ٦/ ١٢ (أنس)، ١٤/ ٣٧٨ (سرا)، والمقتضب ٢/ ٣٠٧، والمقرب ١/ ٣٠٠، وهمع الهوامع ٢/ ١٥٧، ٢١١.

فإذا قيل رأيت زيدًا ومررت بزيد قلت ومن زيد بالرفع فيهما لدخول حرف العطف على من. وقوله احكينه يريد جوازًا فإن فيه لغتين لغة أهل الحجاز الحكاية ولغة بني تميم الرفع. والعلم مفعول بفعل مضمر يفسره احكينه ومن بعد متعلق باحكينه، وإن عريت شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه.

التأنيث

التأنيث فرع التذكير ولذلك يحتاج إلى علامة وإلى ذلك أشار بقوله: (عَلامَةُ التَّأْنِيثِ تاءٌ أوْ أَلِفْ) فذكر للتأنيث علامتين ثم إن التاء تكون ظاهرة كفاطمة وقصعة وتكون مقدرة وإلى ذلك أشار بقوله: (وفِي أسامٍ قَدَّرُوا التّا كالكَتِفْ) يعني أن بعض الأسماء لا تكون تاؤه ظاهرة بل مقدرة وسواء كان لمن يعقل كهند أو لمن لا يعقل ككتف. وعلامة مبتدأ وخبره تاء أو أل. والواو في قدروا عائدة على العرب أو على النحويين وأسام جمع أسماء فهو جمع الجمع ثم أشار إلى ما يعرف به التقدير فقال:

وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ وَنحْوِهِ كالرَّدِّ في التَّصْغِيرِ

فالضمير نحو الكتف أكلتها فتعلم أن الكتف مؤنث لإعادة ضمير المؤنث عليه ونحوه أي ونحو الضمير كالردّ في التصغير أي كرد التاء في التصغير نحو هنيدة في تصغير هند وكتيفة في تصغير كتف ومما يعلم به التقدير أيضًا اسم الإشارة نحو هذه هند وتلك كتف وإعراب البيت واضح، ثم إن تاء التأنيث لها فوائد وأصلها التاء الفارقة بين المذكر والمؤنث وتكون في الأسماء نحو رجل ورجلة وفتى وفتاة وفي الصفات وهي أكثر نحو ضارب وضاربة وفرح وفرحة إلا أنها لم تلحق بعض الصفات، وإلى ذلك أشار بقوله:

وَلا تَلِي فارِقَةٌ فَعُولاَ أصْلاً وَلا المِفْعالَ والمِفْعِيلا
كَذَاكَ مِفْعَلٌ

فذكر خمسة أوزان لا تليها التاء الفارقة: الأول فعول وقيده بالأصل والمراد به اسم الفاعل فإنه أصل لاسم المفعول وذلك نحو رجل صبور وامرأة صبور. واحترز بقوله أصلاً من اسم المفعول فإن تاء الفرق تلحقه نحو ركوب وركوبة لأنه بمعنى مركوب. الثاني مفعال نحو رجل معطار وامرأة معطار. الثالث مفعيل نحو معطير ومنطيق. الرابع مفعل نحو مغشم، ولم يقيد الثلاثة كما قيد الأول لأنها لا تكون أسماء مفاعيل. وفاعل تلي ضمير عائد على التاء وفارقة حال من ذلك الضمير وفعولاً مفعول تلي وأصلاً حال من فعولاً، ولا المفعال والمفعيلا معطوفان على فعول ومفعل مبتدأ خبره كذاك وقد لحقت تاء الفرق بعض هذه الأوزان شذوذًا، وإلى ذلك أشار بقوله:

ومَــــــا تَليـــــــهِ تــا الفَــرْقِ مِــنْ ذِي فَشُـذُوذٌ فِيـهِ

قالوا عدوّ وعدوة ومسكين ومسكينة وميقان وميقانة. وما مبتدأ وهي موصولة واقعة على الأوزان المذكورة وصلتها تليه والضمير العائد على الموصول الهاء في تليه وتاء الفرق فاعل بتليه وشذوذ فيه مبتدأ وخبر في موضع خبر ما، ثم أشار إلى الوزن الخامس فقال:

وَمِــنْ فَعِيــلٍ كَقَتِيــلٍ إنْ تَبِــعْ مَـوْصُـوفَـهُ غـالِبـاً التَّـا تَمْتَنِـعْ

يعني أن فعيلاً تمتنع منه تاء الفرق في المؤنث في الغالب. وفهم من قوله كقتيل أن يكون بمعنى مفعول لأن قتيلاً بمعنى مقتول فلو كان بمعنى فاعل للحقته التاء نحو ظريف وظريفة وفهم من قوله إن تبع موصوفه أنه إن لم يتبعه لحقته التاء نحو رأيت قتيلاً وقتيلة للبس وشمل ما كان نعتًا نحو رأيت امرأة قتيلاً وما ذكر موصوفة قبله وإن لم يكن نعتًا نحو هند قتيل ولحيتك دهين لعدم اللبس. وفهم من قوله غالبًا أن التاء تلحق مع استيفاء الشروط كقولهم صفة ذميمة وخصلة حميدة فالتاء مبتدأ خبره تمتنع. ومن فعيل متعلق بتمتنع وكقتيل في موضع الحال من فعيل وغالبًا حال من الضمير في تمتنع وإن تبع شرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه، ثم انتقل إلى ألف التأنيث فقال:

وأَلِــفُ التَّـــأْنِيـــثِ ذَاتُ قَصْــرِ وَذَاتُ مَــدّ نَحْــوُ أُنْثَــى الغُـرّ

فقسمها إلى مقصورة وممدودة وأنثى الغر غراء فهو مثال للممدودة، ومذكر الغراء أغر وهو مما يستوي فيه المذكر والمؤنث. وألف التأنيث مبتدأ وذات قصر وذات مد خبر المبتدأ. ثم بين الأوزان التي تلحقها المقصورة فقال:

وَالاِشْتِهَــارُ فِــي مبَـانِـي الأُولَــى يُبْــدِيـهِ وَزْنُ أُرَبَــى وَالطُّــولَــى
وَمَــرَطَــى وَوَزْنُ فَعْلَــى جَمْعَــا أَوْ مَصْــدَرًا أوْ صِفَــةً كَشَبْعَــى
وكَحُبــارَى سُمَّهَـــى سِبَطْــرَى ذِكْــرَى وَحِثِّيثَــى مَــعَ الكُفُـرَّى
كَذَاكَ خُلَّيْطَى مَعَ الشُّقَّارَى

فذكر اثني عشر وزنًا: الأول فعلى بضم الفاء وفتح العين نحو أربى وهي الداهية. الثاني فعلى بضم الفاء وسكون العين اسمًا كان كبهمى أو صفة كحبلى والطولى وهو صفة مؤنث الأطول أو مصدرًا كرجعى. الثالث فعلى بفتحتين نحو مرطى، وهو نوع من المشي. الرابع فعلى بفتح الفاء وسكون العين ونوعها إلى جمع نحو قتلى وجرحى وإلى مصدر نحو دعوى وإلى صفة نحو شبعى. الخامس فعالى بضم الفاء وفتح العين نحو حبارى اسم طائر. السادس فعلى بضم الفاء وفتح العين مشددة نحو سمهى للباطل. السابع فعلى بكسر الفاء وفتح العين واللام مشددة نحو سبطرى لنوع من المشي. الثامن فعلى بكسر الفاء وسكون

العين نحو ذكرى مصدر ذكر. التاسع فعيلى بكسر الفاء وتشديد العين نحو حثيثى مصدر حث. العاشر فعلى بضم الفاء وفتح العين وتشديد اللام نحو الكفرّى وهو وعاء الطلع. الحادي عشر فعيلى بضم الفاء وفتح العين مشددة، نحو خليطى للاختلاط. الثاني عشر فعالى بضم الفاء وفتح العين مشددة نخو شقارى اسم نبت وفهم من قوله والاشتهار أنه قد جاء المؤنث بألف التأنيث المقصورة على غير هذه الأوزان، وهو الذي نبه عليه بقوله:

(وَاعْزُ لِغَيْرِ هَذِهِ اسْتِنْدَارَا)

والمراد بالأولى ألف التأنيث المقصورة والاشتهار مبتدأ وفي متعلق به والأولى نعت لمحذوف تقديره الألف الأولى ويبديه إلى آخر الكلام خبر المبتدأ وما خلا من هذه المثل من حرف العطف فهو على تقديره، ثم انتقل إلى الممدودة فقال:

لِمَـــدِّهَـــا فَعْـــلاءُ أَفْعِـــلاءُ ... مُثَلَّـــثَ العَيْـــنِ وَفَعْلَـــلاءُ
ثُـــمَّ فِعَـــالاَ فُعْلُـــلا فَـــاعُـــولا ... وفَـــاعِـــلاءُ فِعْلِيَـــا مَفْعُـــولاَ
وَمُطْلَـــقَ العَيْـــنِ فَعَـــالاَ وكَـــذَا ... مُطْلَـــقَ فَـــاءٍ فَعَـــلاءُ أُخِـــذَا

فذكر لها سبعة عشر بناء. الأول فعلاء نحو حمراء وصحراء. الثاني أفعلاء وشمل قوله أفعلاء مثلث العين ثلاثة أبنية وهي مجموعة في أربعاء فإن فيه ثلاث لغات كسر العين وفتحها وضمها، الخامس فعللاء نحو عقرباء وحرملاء لموضعين. السادس فعالاء بكسر الفاء وفتح العين نحو قصاصاء بمعنى قصاص. السابع فعللاء بضم الفاء واللام نحو قرفصاء لنوع من الجلوس. الثامن فاعولاء نحو عاشوراء في اليوم العاشر من المحرم. التاسع فاعلاء بكسر العين نحو نافقاء وهو جحر اليربوع. العاشر فعلياء بكسر الفاء نحو كبرياء للتكبر. الحادي عشر مفعولاء نحو مشيوخاء لجماعة الشيوخ. وقد شمل قوله ومطلق العين فعالاً ثلاثة أبنية فعالاء نحو براساء يقال لا أدري من أي البراساء هو أي الناس وفعيلاء نحو كثيراء في بذر وفعولاء نحو دبوقاء للعذرة والفاء مفتوحة في الثلاثة فهذه أربعة عشر وزنًا وشمل قوله وكذا مطلق فاء فعلاء أخذا ثلاثة أبنية فعلاء بفتح الفاء والعين نحو جنفاء اسم موضع وفعلاء بضم الفاء وفتح العين نحو عشراء للناقة المرضع وفعلاء بكسر الفاء وفتح العين نحو سيراء لثوب مخطط فهذه سبعة عشر بناء وقد ذكر في الممدود أبنية أخر وإنما اكتفى بهذه لشهرتها والضمير في قوله لمدها عائد على ألف التأنيث. وفعلاء مبتدأ وخبره في المجرور قبله وأفعلاء معطوف على فعلاء بحذف العاطف ومثلث العين حال من أفعلاء وكذلك فعللاء وما بعدها من الأبنية إلى فعالاء ومطلق العين حال من فعالاء وفعلاء مبتدأ وخبره أخذا ومطلق فاء حال من الضمير المستتر في أخذ العائد على فعلاء وكذا متعلق بأخذ.

المقصور والممدود

المقصور: هو الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة، والممدود هو الاسم الذي حرف إعرابه همزة قبلها ألف زائدة. وبدأ بالمقصور، وهو قياسي وغير قياسي، وقد أشار إلى الأول فقال:

إذا اسْمٌ استوْجَبَ من قبلِ الطَّرَفْ فَتْحاً وكانَ ذا نَظِيرٍ كالأَسَفْ
فَلِنَظِيرِهِ المُعَلّ الآخِرِ ثُبُوتُ قَصْرٍ بِقِياسٍ ظاهِرِ

يعني أن الاسم المعتل الآخر إذا كان له نظير من الصحيح مستوجب فتح ما قبل آخره كان ذلك الاسم المعتل مقصورًا قياسًا فالجوى مقصور قياسًا لأن له نظيرًا من الصحيح يستوجب الفتح وهو الأسف إذ كل واحد منهما مصدر فعل بكسر العين لما علمت من أن مصدر فعل اللازم المكسور العين فعل بفتح العين، فاسم فاعل بفعل مضمر يفسره استوجب ومن قبل متعلق باستوجب، وفتحًا مفعول باستوجب وذا نظير خبر كان والفاء في قوله فلنظيره جواب إذا والمعلّ نعت لنظيره وثبوت مبتدأ وخبره لنظيره، ثم أتى بمثالين منه فقال:

كَفِعَلٍ وَفُعَلٍ فِي جَمْعِ مَا كَفِعْلَةٍ وَفُعْلَةٍ نَحْوُ الدُّمَى

يعني أن فعلاً بكسر الفاء وفعلاً بضمها جمعان لفعلة وفعلة مقصوران قياسًا فمثال فعل لحية ولحى ونظيره من الصحيح قربة وقرب ومثال فعل دمية ودمى ونظيره من الصحيح قربة وقرب وغرفة وغرف وإعراب البيت واضح، ثم انتقل إلى الممدود فقال:

وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ فَالمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْماً عُرِفْ

يعني أن الاسم الصحيح إذا استحق الألف قبل آخره فإن نظيره من المعتل الآخر ممدود قياسًا، ثم مثل لذلك بقوله:

كَمَصْدَرِ الفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئا بِهَمْزِ وَصْلٍ كارْعَوَى وكارْتَأَى

مصدر ارعوى وارتأى ارعواء وارتياء لأن نظيرهما من الصحيح يستحق أن يكون ما قبل آخره ألفًا نحو احمرّ احمرارًا واقتدر اقتدارًا. وما مبتدأ وهي موصولة واقعة على الصحيح المستحق للألف قبل الآخر واستحق صلتها وألف مفعول باستحق ووقف عليه بحذف الألف على لغة ربيعة وقبل متعلق باستحق والمد مبتدأ وخبره عرف وفي نظيره متعلق بعرف وحتمًا حال من الضمير في عرف وإعراب البيت الآخر واضح. ثم انتقل إلى غير القياسي من النوعين فقال:

وَالعادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا مَدّ بِنَقْلٍ كالْحِجَا وكالْحِذَا

يعني أن ما كان من المعتل الآخر ولا نظير له من الآحاد يطرد فتح ما قبل آخره فهو مقصور سماعًا وما كان آخره همزة قبلها ألف ولم يطرد في نظيره زيادة ألف قبل آخره فهو أيضًا ممدود سماعًا وقد مثل المقصور بالحجا وهو العقل والثاني وبالحذا وهو النعل وقصره ضرورة. والعادم مبتدأ وهو اسم فاعل مضاف إلى المفعول وينقل خبر المبتدأ والتقدير والعادم النظير ثابت بنقل وذا قصر وذا مدّ حالان من الضمير المستتر في الخبر، ثم قال:

وَقَصْرُ ذِي المَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعُ عَلَيْـهِ وَالعَكْـسُ بِخُلْـفٍ يَقَـعُ

يعني أن النحويين اتفقوا على قصر الممدود في ضرورة الشعر، واختلفوا في مد المقصور، والمنع مذهب البصريين، والجواز مذهب الكوفيين، فمن قصر الممدود قول الشاعر:

لبلـى ومـا ليلـى ولـم أرَ مثلهـا بين السما والأرض ذات عقاص

ومن مد المقصور قوله:

والمـرء يبليـه بـلاء السـربـال تعـاقـب الإهـلال بعـد الإهـلال

وقصر مبتدأ وهو مصدر مضاف للمفعول ومجمع خبر المبتدأ وعليه متعلق بمجمع واضطرارًا مفعول له وهو تعليل لقصر والعكس مبتدأ وخبره يقع وبخلف متعلق بيقع.

كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحًا

إنما اقتصر على تثنية ما ذكر وجمعه لوضوح تثنية غيره وجمعه، وبدأ بتثنية المقصور فقال:

آخِـرَ مَقْصُـورٍ تُثَنِّـي اجْعَلْـهُ يـا إنْ كـانَ عَـنْ ثَـلاثَـةٍ مُـرْتَقِيَـا

يعني أن الألف الرابعة فما فوق تقلب في التثنية ياء وشمل ذلك الألف الرابعة نحو ملهى والخامسة نحو منتمى والسادسة نحو مستدعى فتقول فيها ملهيان ومنتميان ومستدعيان. وآخر مفعول بفعل مضمر يفسره اجعله والهاء في اجعله مفعول أول ويا مفعول ثان وتثني في موضع الصفة لمقصور والضمير العائد على الموصوف محذوف تقديره تثنية وإن كان شرط محذوف الجواب لدلالة ما قبله عليه. وأما الألف الثالثة ففيها تفصيل أشار إليه بقوله:

كَـذا الَّـذِي اليـا أَصْلُـهُ نَحْوُ الفَتَى وَالجـامِـدُ الَّـذِي أُمِيـلَ كمَتَـى

الإشارة بقوله كذا إلى الحكم السابق في الألف الرابعة فما فوق وهو قلبها ياء يعني أن ما كانت فيه الألف الثالثة منقلبة عن ياء والألف الثالثة المجهولة الأصل التي سمعت فيها

الإمالة مثل ما تقدم في وجوب قلبها ياء فمثال المنقلبة عن ياء فتى وفتيان ومثال المجهولة الأصل التي سمعت فيها الإمالة متى مسمى بها فتقول في تثنيتها متيان، وفهم منه أن ما عدا القسمين المذكورين من الثلاثي لا تنقلب ألفه ياء بل واوًا إذ لا ثالث وقد صرح بهذا المفهوم فقال: (فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاو الألِفْ) أي في غير ذا من الثلاثي تقلب الألف واوًا. وذا إشارة إلى جميع ما تقلب الألف فيه ياء وشمل قوله في غير ذا المنقلبة عن واو نحو رحا ورحوان والمجهولة نحو إلى وعلى مسمى بهما. ثم قال: (وأوْلِهَا ما كانَ قَبْلُ قَدْ أُلِف) أي وأول هذه الأحرف المنقلبة عن الألف الذي قد ألف قبل يعني علامة التثنية وهي ألف ونون في الرفع وياء ونون في النصب والجر وقوله: (كذا الذي) الذي مبتدأ وصلته الجملة الاسمية من قوله الياء أصله وخبره كذا والجامد معطوف على الذي. والذي أميل صفة للجامد وفي غير متعلق بتقلب وواوًا مفعول ثان بتقلب والألف هو المفعول الأول وما مفعول ثان بأولها ومفعوله الأول ها وصلة ما كان وقد ألف في موضع خبر كان وقبل متعلق بألف ثم انتقل إلى تثنية الممدود فقال:

(وَمَا كَصَحْرَاءَ بِوَاوٍ ثُنِّيا)

يعني أن ما ألفه للتأنيث نحو صحراء وصحراوان وحمراء وحمراوان تقلب فيه الهمزة واوًا في التثنية وقوله: (ونَحْوُ عِلْباءٍ كِساءٍ وَحَيَا * بِوَاوٍ أوْ هَمْزٍ) يعني أنه يجوز قلب الهمزة واوًا وإبقاؤها همزة فيما كانت همزته للإلحاق نحو علباء أو منقلبة عن أصل وشمل المنقلبة عن واو نحو كساء والمنقلبة عن ياء نحو حياء فتقول علباوان وعلباآن وكساوان وكساآن وحياوان وحياآن ولم يبق من أنواع الممدود غير ما همزته أصلية وقد أشار إلى حكمها بقوله: (وَغَيرَ ما ذُكِرْ * صَحِّحْ) وذلك نحو قراء ووضاء فتقول في تثنيتهما قراآن ووضاآن ثم قال:

(وَما شَذَّ على نَقْلٍ قُصِرْ)

يعني أن ما أتى على خلاف ما ذكر في تثنية المقصور والممدود يقصر على السماع أي لا يقاس عليه فمما شذ في تثنية المقصور قولهم مذروان بقلب الألف الرابعة واوًا وخوزلان بحذف الألف ورضيان في تثنية رضا بقلب الألف ياء وأصلها واو ومما شذ في تثنية الممدود حمرآن والأصل حمراوان. وما مبتدأ وهي موصولة وصلتها كصحراء وثنيا في موضع خبر ما وبواو متعلق بثني ونحو علباء مبتدأ وكساء وحيا معطوفان على علباء بحذف العاطف وقصر حيًا ضرورة وخبر المبتدأ بواو أو همز وغير مفعول مقدم بصحح وما مبتدأ وهي موصولة وصلتها شذ وخبرها قصر وعلى نقل متعلق بقصر. ثم انتقل إلى جمع المقصور فقال:

وَاحْذِفْ مِنَ المَقْصُورِ فِي جَمْعٍ على ... حَـدِّ المُثَنَّـى مـا بِـهِ تَـكَمَّـلا

وَبَعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ وَضْعاً يَفِي كَأَرْجُلٍ وَالعَكْسُ جاءَ كَالصُّفِي

فمن وقوع جمع القلة موقع جمع الكثرة رجل وأرجل وعنق وأعناق وفؤاد وأفئدة ومن وقوع جمع الكثرة موقع القلة رجل ورجال وقلب وقلوب وصفاة وصفيّ والصفاة الصخرة الملساء وأصل صفي صفوي فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسر ما قبلها. وبعض ذي مبتدأ والإشارة بذي إلى جموع القلة ويفي خبر المبتدأ وبكثرة متعلق بيفي ووضعًا منصوب على إسقاط الجار أي بوضع ومعناه أن العرب وضعته لذلك واستغنت به عما يستحق. ثم اعلم أن اصطلاح النحويين في الجموع أن يذكروا المفرد ويقولوا يجمع على كذا وعلى كذا وعكس المصنف واصطلح على أن يذكر الجمع فيقول هذا الوزن يكون جمعًا لكذا وكذا ولكل وجه. وبدأ بأفعل فقال:

لِفِعْلٍ اسْماً صَحَّ عَيْناً أَفْعُلُ وللرُّباعِيّ اسْماً أَيْضاً يُجْعَلُ

فذكر أن أفعل يطرد في نوعين: الأول فعل بشرطين أحدهما: أن يكون اسمًا نحو فلس وأفلس واحترز به من الوصف نحو صعب. الثاني أن يكون صحيح العين واحترز به من المعتل العين نحو جون وشمل الصحيح كما مثل والمعتل الفاء نحو وجه وأوجه والمعتل اللام نحو دلو وأدل وظبي وأظب. والثاني الرباعي لكن بشروط ذكرها في قوله:

إنْ كانَ كالعَنَاقِ وَالذِّرَاعِ فِي مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدِّ الأَحْرُفِ

فذكر أربعة شروط: الأول أن يكون اسمًا وفهم ذلك من قوله: وللرباعي اسمًا وفهم من قوله إن كان كالعناق الثلاثة الشروط الباقية الأول أن يكون مؤنثًا لأن العناق مؤنث وهو أنثى الجدي واحترز به من المذكر نحو حمار وأن يكون ثالثه مدة واحترز به من نحو خنصر وأن يكون غير مختتم بتاء التأنيث واحترز به من نحو رسالة وسحابة وفهم من تمثيله بالذراع والعناق أن حركة الأول لا يشترط كونها فتحة بل تكون فتحة وكسرة كالمثالين وضمة نحو عقاب فتقول ذراع وأذرع وعناق وأعنق وعقاب وأعقب وفهم من إطلاقه في المد في قوله مد أنه لا يشترط كونه ألفًا بل يكون غير ألف نحو يمين وأيمن وفهم من قوله: وعدّ الأحرف الشرط الرابع. ثم قال:

وغَيْرُ مَا أَفْعُلُ فِيهِ مُطَّرِدْ مِنَ الثُّلاثي اسْماً بِأَفْعالٍ يَرِدْ

فذكر أن أفعالاً جمع لكل اسم ثلاثي ليس على فعل مما هو صحيح العين وذلك ما يطرد فيه أفعل فشمل غير فعل من الثلاثي وذلك سبعة أوزان نحو جمل وأجمال وعنق وأعناق وضلع وأضلاع وكتف وأكتاف وإبل وآبال وعدل وأعدال وقفل وأقفال وشمل أيضًا ما كان على فعل معتل العين نحو ثوب وأثواب واحترز بقوله اسمًا من الصفة نحو بطل وبلز

ونحوهما فإنها لا تجمع على أفعال ولما دخل في هذا فعل بضم الفاء وفتح العين وكان الغالب في جمعه غير أفعال نبه عليه بقوله:

وَغَالِبًا أَغْنَاهُمُ فِعْلانُ ... فِي فُعَلٍ كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ

يعني أن الغالب في فعل نحو صرد أن يجيء جمعه على فعلان بكسر الفاء نحو صرد وصردان للطائر وجرذ وجرذان للفأر وفهم من قوله غالبًا أنه قد يجيء على أفعال ومنه قولهم رطب وأرطاب. وغير مبتدأ وما موصولة وهي واقعة على فعل الصحيح العين وأفعل مبتدأ وخبره مطرد وفيه متعلق بمطرد والجملة صلة ما وكذلك من الثلاثي واسمًا حال من الموصول ويرد في موضع خبر المبتدأ الذي هو غير وبأفعال متعلق بيرد وفعلان فاعل بأغنى والضمير فيه عائد على العرب وفي متعلق بأغناهم. ثم قال:

فِي اسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّْ ... ثَالِثٍ أَفْعِلَةٌ عَنْهُمُ اطَّرَدْ

يعني أن أفعلة يطرد جمعًا لاسم مذكر رباعي بمدة قبل آخره واحترز بالاسم من الصفة نحو جواد وبالمذكر من المؤنث نحو عناق فإنه يجمع على أفعل كما تقدم وشمل قوله بمد ثالث ما كان مدته ألفًا أو واوًا أو ياء نحو قذال وأقذلة ورغيف وأرغفة وعمود وأعمدة. ثم قال:

وَالْزَمْهُ فِي فَعَالٍ أَوْ فِعَالِ ... مُصَاحِبَيْ تَضْعِيفٍ أَوْ إِعْلالِ

يعني أن أفعلة يلزم في هذين البناءين مفتوح الفاء ومكسورها إذا كانا مضعفين أو معتلين مثال المضعف فيهما بنان وأبنة وزمام وأزمة ومثال المعتل فناء وأفنية وقباء وأقبية ومعنى اللزوم فيهما أنهما لا يتجاوز فيهما هذا الجمع وفهم منه أن ما ليس بمضاعف ولا معتل يتجاوز فيه هذا الجمع وسيأتي. وأفعلة مبتدأ وخبره اطرد وأسم وعنهم متعلقان باطرد وبمد في موضع الصفة لاسم ويحتمل أن يكون الخبر لاسم واطرد في موضع الحال من الضمير المستتر في الاستقرار والتقدير لاسم رباعي أفعلة في حال كونه مطردًا فيه والأول أظهر والضمير في الزمه عائد على وزن أفعلة وفي فعال متعلق بالزمه ثم قال:

(فُعْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرٍ وَحَمْرَا)

من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم الفاء وسكون العين وهو مطرد في أفعل المقابل لفعلاء وفعلاء المقابلة لأفعل نحو أحمر وحمراء فتقول فيهما معًا حمر وفهم من قوله لنحو أن ذلك الجمع مطرد أيضًا في أفعل الذي ليس له فعلاء لمانع في الخلقة نحو رجل أكمر للعظيم الكمرة وهي رأس الذكر وامرأة عفلاء للمرأة التي يخرج من قبلها شيء بالأدرة فقول رجال كمر ونساء عفل. وفعل مبتدأ وخبره لنحو ثم قال:

(وَفِعْلَةٌ جَمْعًا بِنَقْلٍ يُدْرَى)

من أمثلة جمع القلة فعلة بكسر الفاء وسكون العين ولم يطرد في شيء من الأبنية بل هو محفوظ في ستة أبنية فعيل نحو صبي وصبية وفعل نحو فتى وفتية وفعل نحو شيخ وشيخة وفعال نحو غلام وغلمة وفعال نحو غزال وغزلة وفعل نحو ثني وثنية ومعنى قوله بنقل يدرى أنه غير مطرد في وزن وإنما بابه النقل أي السماع. وفعلة مبتدأ وخبره يدرى وبنقل متعلق بيدرى وجمعًا مفعول ثان بيدرى والمفعول الأول هو الضمير المستتر العائد على فعلة. ثم قال:

وَفُعُـلٌ لاِسْـمٍ رُبـاعِـيٍّ بِمَـدّ قَـدْ زِيـدَ قَبْـلَ لامٍ اعْـلالاً فَقَـدْ

من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم الفاء والعين وهو كما قال جمع لكل اسم رباعي بمد قبل لام صحيحة واحترز باسم من الصفة فإنها لا تجمع على فعل وفهم من إطلاقه في قوله اسم أن ذلك يشترك فيه المذكر والمؤنث نحو قذال وقذل وأتان وأتن وفهم أيضًا من إطلاقه في قوله بمد أن المد يكون ألفًا نحو قذال وقذل وياء نحو قضيب وقضب وواوًا نحو عمود وعمد، وفهم من قوله: (قبل لام إعلالاً فقد) أن المعتل اللام نحو كساء لا يجمع على فعل لأنه لو جمع على فعل لزم قلب الواو ياء وانكسار ما قبلها فيؤدي إلى ورود فعل وهو مهمل وشمل قوله بمدّ الواو والياء والألف في الصحيح والمضاعف فأما الصحيح فهو كما ذكر وأما المضاعف فإن كان المد واوًا أو ياء فكذلك وإن كان ألفًا فقد أشار إليه بقوله:

(ما لم يُضَاعَفْ في الأَعَمّ ذُو الأَلِفْ)

يعني أن المضاعف من نحو فعال كزمام وبنان لا يجمع على فعل كراهية التضعيف بل يستغنى عنه بأفعلة كما تقدم وفهم من قوله في الأعم أنه قد جاء جمعه على فعل قليلاً كقولهم في جمع عنان عنن وفي حجاج حجج وفهم من تخصيصه المنع بذي الألف أن ذا الياء وذا الواو يجمعان على فعل نحو سرير وسرر وذلول وذلل وفعل مبتدأ وخبره لاسم ورباعي نعت لاسم وبمد نعت بعد نعت وقد زيد في موضع النعت لمد وقبل متعلق بزيد وإعلالاً مفعول مقدم بفقد وفقد في موضع النعت للام وما ظرفية مصدرية والعامل فيها الاستقرار الذي يتعلق به الاسم الواقع خبرًا في البيت قبله والتقدير وفعل ثابت لاسم رباعي بمدّ وعدم تضعيف ذي الألف ثم قال:

(وَفُعَلٌ جَمْعاً لِفُعْلَةٍ عُرِفْ * ونَحْوِ كُبْرَى)

من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم الفاء وفتح العين ويجيء جمعًا لفعل نحو غرفة وغرف ولفعلى نحو كبرى وكبر وفعل مبتدأ وعرف خبره وجمعًا مفعول ثان بعرف ولفعلة متعلق بجمعًا ويجوز أن يكون متعلقًا بعرف. ثم قال: (وَلِفِعْلَةٍ فِعَلْ) من أمثلة جمع الكثرة فعل

بكسر الفاء وفتح العين ولم يشترط اسميته لأن فعلة في الصفات قليل فلم يعتبره هنا وشمل فعلة الصحيح نحو قربة وقرب والمعتل العين نحو قيمة وقيم والمعتل اللام نحو مرية ومرى والمضاعف نحو حجة وحجج. ثم قال:

(وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ على فُعَلْ)

الضمير في جمعه عائد على فعلة أي يأتي جمع فعلة المكسور الفاء على فعل بضم الفاء نحو سجية وسجى وحلية وحلى وفهم من قوله وقد يجيء قلة ذلك. وفعل مبتدأ وخبره المجرور قبله وعلى فعل متعلق بيجيء. ثم قال:

(فِي نَحْوِ رَامٍ ذُو اطِّرَادٍ فُعَلَهْ)

من أمثلة جمع الكثرة فعلة بضم الفاء وفتح العين وهو يطرد في وصف على فاعل معتل اللام لمذكر عاقل نحو رام ورماة وقاض وقضاة وفهمت هذه الشروط من المثال واحترز بالوصف من الاسم نحو واد وبالمعتل من الصحيح نحو ضارب وبالمذكر من المؤنث نحو ضاربة وبالعاقل من غير العاقل نحو صاهل فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة. وفعلة مبتدأ وذو اطراد خبره وفي نحو متعلق بفعل محذوف يدل عليه اطراد ولا يجوز أن يكون متعلقًا باطراد لأنه مضاف إليه ذو. ثم قال: (وَشاعَ نَحْوُ كامِلٍ وكَمَلَهْ) من أمثلة جمع الكثرة فعلة بفتح الفاء والعين وهو مطرد في وصف على فاعل صحيح اللام لمذكر عاقل، وفهمت الشروط أيضًا من المثال وشمل الصحيح نحو كامل وكملة والمعتل الفاء نحو وارث وورثة والمعتل العين نحو خائن وخونة والمضاعف نحو بارّ وبررة. وأما المعتل اللام فقد تقدم أنه مضموم الفاء وأراد هنا بالشياع الاطراد. ثم قال:

(فَعْلَى لِوَصْفٍ كَقَتِيلٍ)

من أمثلة جمع الكثرة فعلى مقصورًا بفتح الفاء وسكون العين وهو يطرد في وصف على فعيل بمعنى مفعول دال على هلك أو توجع كقتيل وقتلى وجريح وجرحى وأسير وأسرى وعليه يحمل ما أشبهه في المعنى وإن لم يكن من باب فعيل المذكور، وإليه أشار بقوله:

(وَزَمِنْ * وَهالِكٍ وَمَيِّتٌ بِهِ قَمَنْ)

يعني أن هذه الأوزان الثلاثة وهي فعل وفاعل وفعيل حقيقة بذلك الجمع لمشاركتها في المعنى لفعيل المذكور في الدلالة على الهلك أو التوجع. وفعلى مبتدأ وخبره لوصف وزمن مبتدأ وهالك وميت معطوفان عليه وخبر المبتدأ قمن أي حقيق وينبغي أن يضبط قمن بفتح الميم لكونه خبرًا عن أكثر من اثنين فإن قمنا المفتوح الميم يخبر به عن الواحد والمثنى

والجمع وبه متعلق بقمن والهاء فيه عائدة على الجمع المذكور. ثم قال: (**لِفُعْلٍ اسْمًا صَحَّ لامًا فِعَلَهْ**) من أمثلة جمع الكثرة فعلة بكسر الفاء وفتح العين وهو مطرد في فعل بضم الفاء وسكون العين وشمل الصحيح نحو درج ودرجة والمعتل نحو كوز وكوزة والمضاعف نحو دب ودببة واحترز بقوله اسمًا من الصفة نحو حلو، وبقوله صح لامًا من المعتل اللام نحو عضو فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة وقد يجمع على فعلة غير فعل المضموم الفاء وإليه أشار بقوله:

(**وَالوَضْعُ فِي فَعْلٍ وَفِعْلٍ قَلَّلَهْ**)

يعني أنه قد يجمع على فعلة فعل بفتح الفاء وسكون العين وفعل بكسر الفاء وسكون العين فمن الأول روح وروحة ومن الثاني قرد وقردة، ومعنى قلله أن الوضع قلل جمع فعل وفعل على فعلة وفهم منه اطراده في فعل. وفعلة مبتدأ وخبره لفعل واسمًا حال من فعل وصح في موضع الصفة لا سما ولا ما تمييز أي صح لامه والوضع مبتدأ وخبره قلله والهاء في قلله عائدة على الجمع. ثم قال:

وَفُعَّلٌ لِفَاعِلٍ وفَاعِلَهْ ... وَصَفَيْنِ نَحْوُ عاذِلٍ وَعاذِلَهْ

من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم الفاء وفتح العين مشددة وهو مطرد في فاعل وفاعلة بشرط صحة لامهما نحو ضارب وضرّب وضاربة وضرّب واحترز بالوصف من غيره نحو حائط. وفعل مبتدأ وخبره لفاعل وفاعلة ووصفين حال من فاعل وفاعلة ثم إن المذكر من هذين الوصفين يختص عن المؤنث بفعال بزيادة ألف بعد العين وإليه أشار بقوله: (**وَمِثْلُهُ الفُعَّالُ فِيمَا ذُكِّرَا**) يعني أن ما ذكر من الوصفين يجمع على فعال زيادة على فعل فتقول رجال ضراب وصوّام. ثم نبه على أن هذين الوزنين قد يجيئان جمعين للمعتل اللام فقال:

(**وَذَانِ في المُعَلّ لامًا نَدَرَا**)

ومثال فعل للمعتل اللام غاز وغزى ومثال فعال غاز وغزاء وسار وسراء وفهم من قوله ندرا أن ذلك إنما يطرد في الصحيح اللام ومثله خبر مقدم والفعال مبتدأ والهاء في مثله عائدة على فعل وفيما متعلق بمثل وذان مبتدأ وخبره ندرا وألف ندرا ضمير عائد على ذان وفي المعل متعلق بندرا. ثم قال: (**فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ فِعالٌ لَهُما**) من أمثلة جمع الكثرة فعال بكسر الفاء وهو مطرد في فعلْ وفعلة وفهم من إطلاقه فيهما اشتراك الاسم والوصف فيه نحو كعب وكعاب وصعب وصعاب وقصعة وقصاع وخدلة وخدال وشمل الصحيح العين كما مثل والمعتلها نحو ثوب وثياب إلا أنه قليل فيما عينه الياء، وإلى ذلك أشار بقوله:

(**وَقَلَّ فِيما عَيْنُهُ الْيا مِنْهُما**)

يعني أن فعالاً قليل فيما عينه ياء من فعل وفعلة ومنه ضيف وضياف. وفعل وفعلة مبتدأ وفعال مبتدأ ثان ولهما خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر الأول وفاعل قلّ ضمير مستتر عائد على فعال وفيما متعلق بقلّ وما موصولة واقعة على فعل وفعلة اليائي العين وعينه مبتدأ والياء خبره والجملة صلة ما والضمير العائد على الموصول الهاء في عينه. ثم قال: (وَفَعَلٌ أَيْضًا لَهُ فِعَالُ) يعني أن فعالاً أيضًا يطرد في فعل بفتح الفاء والعين نحو جمل وجمال وجبل وجبال لكن بشرطين أشار إليهما بقوله:

مَـا لَـمْ يَكُـنْ فـي لامِـهِ اعْتـلالُ
أَوْ يَكُ مُضْعَفًا

يعني أن فعلاً لا يجمع على فعال إذا كان معتل اللام نحو فتى أو مضعفًا نحو طلل وأطلق في فعل وهو مقيد بأن يكون اسمًا احترازًا من نحو حسن وبطل فلا يجمع على فعال. وفعل مبتدأ وأيضًا مصدر وفعال مبتدأ ثان وخبره له والجملة خبر المبتدأ الأول وما ظرفية مصدرية واعتلال اسم يكن وفي لامه خبرها وأو يك معطوف على يكن. ثم قال: (وَمِثْلُ فَعَلٍ * ذُو التَّا) يعني أن فعلة يطرد أيضًا في جمعه فعال نحو رقبة ورقاب وفهم من قوله ومثل فعل أنه يشترط فيه عدم التضعيف وإعلال اللام. وذو التاء مبتدأ وخبره مثل. ثم قال: (وَفِعْلٌ مَعَ فُعْلٍ فاقْبَلِ) يعني أن فعالاً يطرد في فعل بكسر الفاء وسكون العين فالأول نحو قدح وقداح والثاني نحو رمح ورماح، وفعل معطوف على ذو التاء. ثم قال:

وفِـي فَعِيـلٍ وَصْـفَ فـاعِـلٍ وَرَدْ   كَـذَاكَ فِـي أُنْثـاهُ أَيْضـاً اطَّـرَدْ

يطرد فعال أيضًا في فعيل ومؤنثه فعيلة إذا كانا وصفين نحو ظريف وظراف وظريفة وظراف واحترز به من فعيل اسمًا نحو قضيب ومن فعيل بمعنى مفعول نحو جريح فلا يجمعان على فعال، وفي فعيل متعلق بورد ورصف حال من فعيل وكذاك متعلق باطرد وكذا في أنثاه. ثم قال:

وَشاعَ فِي وَصْفٍ عَلى فَعْلانَا   أَوْ أُنْثَيَيْهِ أَوْ عَلى فُعْلانَا * وَمِثْلُهُ فُعْلانَةٌ

يعني أن فعالاً المذكور شاع أي كثر في فعلان نحو ندمان وندام والمراد بأنثييه فعلانة نحو ندمانة وندام وفعلى نحو غضبى وغضاب أو على فعلان يعني بضم الفاء نحو خمصان وخماص ومثله أي ومثل فعلان بضم الفاء فعلانة بضمها أيضًا وهو مؤنثة نحو خمصانة وخماص فجملة ما يجمع على فعال ثلاثة عشر وزنًا ثمانية يطرد فيها وهي فعل وفعلة وفعل وفعلة وفعل وفعيل وفعيلة وخمسة يكثر فيها دون اطراد وهي فعلان وفعلانة وفعلى وفعلان وفعلانة (وَالْزَمْهُ فِي * نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفِي) أي الزم فعالاً فيما عينه واو ولامه صحيحة من فعيل بمعنى فاعل ومؤنثه فعيلة نحو طويل وطوال وطويلة وطوال والمراد بلزوم

فعال فيهما أنهما لا يجمعان على غيره من جموع التكسير وفهم من تخصيصهما بذلك أن ما عداهما مما يجمع على فعال قد يجمع على غيره وإعراب البيت واضح. ثم قال:

وَبِفُعُولٍ فَعِلٌ نَحْوَ كَبِدْ يُخَصُّ غالِباً

من أمثلة جمع الكثرة فعول بضم الفاء ويطرد في فعل بفتح الفاء وكسر العين نحو كبد وكبود ونمر ونمور ووعل ووعول وفهم من قوله يخص أنه لا يتجاوز هذا الجمع لغيره من جموع الكثرة وفهم من قوله غالبًا أنه يجمع في الكثرة على غير فعول قليلاً ومن ذلك قولهم نمر ونمار. وفعل مبتدأ ويخص خبره وهو مضارع مبني للمفعول وبفعول متعلق به وغالبًا حال من الضمير المستتر في يخص. ثم قال:

كَذَاكَ يَطَّرِدْ

فِي فَعْلٍ اسْماً مُطْلَقَ الْفا

يعني أن فعول يطرد أيضًا في فعل بفتح الفاء وضمها وكسرها نحو فلس وفلوس وجند وجنود وضرس وضروس واحترز بقوله اسمًا من الوصف نحو صعب وحلو وخدر فلا يجمع شيء من ذلك على فعول والفاعل بيطرد ضمير يعود على فعول وفي فعل متعلق بيطرد واسمًا ومطلق الفاء حالان من فعل. ثم قال:

(وَفَعَلْ * لَهُ)

أي له فعول ولم يقيده باطراد فعلم أنه محفوظ فيه وذلك نحو أسد وأسود وشجن وشجون وفعل مبتدأ وله خبر مبتدأ محذوف والجملة خبر الأول والضمير في له عائد على الأول تقديره وفعل له فعول ويحتمل أن يكون له خبرًا عن فعل ولا حذف والضمير في له عائد على فعول والتقدير وفعل لفعول أي من المفردات التي تجمع على فعول ويحتمل أن يكون فعل معطوفًا على فعل الأول وله منقطع عنه ويكون قد تم الكلام عند ذكر فعل ثم استأنف فقال له وللفعال فعلان فيكون قد شرك فعل وفعال في الجمع على فعلان وقد جاء جمع فعل على فعلان نحو فتى وفتيان وأخ وإخوان. ثم قال: (وَلِلْفِعالِ فِعْلانٌ حَصَلْ) من أمثلة جمع الكثرة فعلان بكسر الفاء وسكون العين وهو يطرد في اسم على فعال بضم الفاء نحو غراب وغربان وغلام وغلمان وتقدم في أول الباب أنه يطرد في فعل نحو صرد وصردان. وفعلان مبتدأ وخبره حصل وللفعال متعلق بحصل. ثم قال: (وَشاعَ فِي حُوتٍ وَقاعٍ مَعَ مَا * ضَاهاهُمَا) يعني أنه كثر فعلان في فعل المضموم الفاء الواوي العين نحو حوت وحيتان وما أشبهه نحو عود وعيدان وفي فعل المفتوح الفاء والعين ومعتلها نحو قاع وقيعان وما أشبهه نحو تاج وتيجان. ثم نبه على قلة فعلان المذكور في غير الوزنين المذكورين فقال: (وَقَلَّ في غَيْرِهِما) فمن ذلك قولهم صنو وصنوان وظلم وظلمان وخروف وخرفان

وصبيّ وصبيان. ثم قال:

(وَفَعْلاً اسماً وَفَعِيلاً وَفَعَلْ * غَيْرَ مُعَلّ العَيْنِ فُعْلانٌ شَمَلْ)

من أمثلة جمع الكثرة فعلان بضم الفاء وهو يطرد في اسم على فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو بطن وبطنان وسعف وسعفان أو على فعيل نحو رغيف ورغفان وقضيب وقضبان أو على فعل بفتح الفاء والعين نحو ذكر وذكران وحمل وحملان واحترز بقوله اسمًا من الصفة نحو سهل وظريف وبطل وبغير المعتل من المعتل العين نحو قاع فلا يجمع شيء من ذلك على فعلان. وفعلان مبتدأ وخبره شمل وفعلاً مفعول مقدم بشمل واسمًا حال من فعل وفعيلاً وفعل معطوفان على فعلاً وغير معل العين حال من فعل. ثم قال: (وَلِكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ فُعَلا) من أمثلة جمع الكثرة فعلاء ممدودًا مضموم الفاء مفتوح العين وهو يطرد في فعيل صفة لمذكر عاقل بمعنى فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام نحو كريم وكرماء وظريف وظرفاء وبخيل وبخلاء، وفهم من تمثيله بالمثالين أن صفة المدح والذم سيان في ذلك وفهم منه أيضًا التنبيه على أن الوصفين المذكورين بمعنى فاعل. ثم قال:

(كَذَا لِمَا ضَاهاهُمَا قَدْ جُعِلا)

يعني أن ما شابه كريمًا وبخيلاً يجمع على فعلاء ويحتمل ذلك وجهين أحدهما ما شابههما في اللفظ نحو ظريف وشريف لتعميم الحكم في جميع ذلك والآخر أن يكون المراد ما شابههما في المعنى وإن لم يشابه في اللفظ فشمل نحو صالح وصلحاء وعاقل وعقلاء لشبههما بكريم في الدلالة على صفة المدح لا في الوزن. وفعلا مبتدأ وخبره في المجرور قبله ولما متعلق بجعلا؛ ومعنى ضاهاهما شابههما وما موصولة وصلتها ضاهاهما والضمير العائد على الموصول الفاعل المستتر في ضاهاهما ولما كان قوله ولكريم وبخيل يوهم أن فعلاء يجمع عليه فعيل صحيحًا كان أو معتل اللام أو مضاعفًا أخرج المعتل اللام والمضاعف بقوله:

(وَنابَ عَنْهُ أَفْعِلاءُ فِي المُعَلّ * لاماً وَمُضْعَفٍ)

من أمثلة جمع الكثرة أفعلاء وينوب عن فعلاء في المعتل اللام والمضاعف من فعيل المذكور فالمعتل نحو وليّ وأولياء وغنيّ وأغنياء والمضاعف نحو شديد وأشداء وخليل وأخلاء. ونبه بقوله: (وغَيْرُ ذَاكَ قَلّ) على ما جاء من أفعلاء في غير المعتل والمضاعف نحو نصيب وأنصباء وهين وأهوناء وصديق وأصدقاء على هذا حمله الشارح وتبعه المرادي، ويحتمل عندي أن يكون ذلك شاملاً لما ذكره ولإتيان فعيل المعتل والمضاعف على فعلاء كقولهم سري وسرواء وتقي وتقواء وسمي وسمواء فذاك على هذا إشارة للحكم السابق. وأفعلاء فاعل بناب وعنه وفي المعل متعلقان بناب ولامًا تمييز ومضعف معطوف على المعل

وغير ذاك قلّ جملة مستأنفة من مبتدأ وخبر. ثم قال:

فَـوَاعِـلٌ لِفَـوْعَـلٍ وَفَـاعَـلٍ وَفَـاعِـلاءَ مَـعَ نَحْـوِ كَـاهِـلِ
وَحائِضٍ وَصَاهِلٍ وفَاعِلَهْ

من أمثلة جمع الكثرة فواعل وهو يطرد في اسم على فوعل نحو جوهر وجواهر أو على فاعل بفتح العين نحو طابق وطوابق أو على فاعلاء نحو قاطعاء وقواطع أو على وزن فاعل اسمًا نحو كاهل وكواهل أو على وزن فاعل صفة لمؤنث نحو حائض وحوائض أو على فاعل صفة لمذكر غير عاقل نحو صاهل وصواهل أو على وزن فاعلة صفة لمؤنث نحو ضاربة وضوارب وفاطمة وفواطم وقد شذ فواعل جمعًا لفاعل صفة لمذكر عاقل وإلى ذلك أشار بقوله: (وَشَذَّ فِي الفارِسِ مَعْ ما ماثَلَهْ) أي شذ فواعل في جمع فارس قالوا فوارس والمراد بما ماثله سابق وسوابق وناكس ونواكس وداجن ودواجن وإعراب البيت واضح. ثم قال:

وَبِفَعَـائِـلَ اجْمَعْـنَ فَعَـالَـهْ وَشِبْهَـهُ ذَا تَـاءٍ أَوْ مُـزَالَـهْ

من أمثلة جمع الكثرة فعائل ويكون جمعًا لعشرة أوزان كلها مفهومة من البيت: فعالة التي ذكرها نحو سحابة وسحائب، وفهم من قوله وشبهه أربعة أوزان أخر كلها بالتاء فعالة بكسر الفاء نحو رسالة ورسائل وفعالة بضم الفاء نحو ذؤابة وذوائب وفعيلة بالياء نحو صحيفة وصحائف فإنه شبيه بفعالة في كون ثالثه مدة كذا فعولة نحو حمولة وحمائل وفهم من قوله: (ذا تاء أو مزالة) خمسة أخر وهي فعال بفتح الفاء نحو شمال وشمائل وفعال بكسرها نحو شمال وشمائل وفعال بضمها نحو عقاب وعقائب وفعول نحو عجوز وعجائز وفعيل نحو سعيد مسمى به امرأة فتقول في جمعه سعائد ويشترط في الخمسة المجردة أن تكون مؤنثة وفي قوله: وشبهه ذا تاء أو مزالة، إشعار بذلك. وبفعائل متعلق باجمعا وفعالة مفعول به وشبهه معطوف عليه وذا تاء حال من شبهه ومزالة معطوف على ذا تاء والهاء في مزالة هاء الضمير وهو عائد على التاء وذكر لأن حروف المعجم يجوز تذكيرها وتأنيثها وهو مفعول ثان لمزال والمفعول الأول ضمير مستتر عائد على فعالة والتقدير ذا تاء أو مزال التاء ويحتمل أن تكون الهاء تاء التأنيث ووقف عليها بالهاء ويكون على حذف الموصوف ومعمول الصفة والتقدير ذا تاء أو وزنًا مزالة منه ويحتمل أن تكون أو مزالة معطوفًا على محذوف تقديره ذا تاء التأنيث أو مزالة وهو أظهر، ثم قال:

وَبِـالْفَعَـالِـي وَالْفَعَـالَـى جُمِعَـا صَحْـرَاءُ وَالعَـذْرَاءُ وَالقَيْـسَ اتْبَعَـا

من أمثلة جمع الكثرة الفعالي والفعالى ويطردان في فعلاء ممدودًا بفتح الفاء وسكون العين اسمًا كصحراء وصحاري وصحارى أو وصفًا كعذراء وعذاري وعذارى فهم ذلك من

تمثيله بالنوعين وفهم من قوله: والقيس اتبعا أن عذراء مقيس على صحراء، وإعراب البيت واضح. ثم قال:

وَاجْعَلْ فَعَالِيَّ لِغَيْرِ ذِي نَسَبْ   جُدِّدَ كَالكُرْسِيِّ تَتْبَعِ العَرَبْ

من أمثلة جمع الكثرة فعاليّ بتشديد الياء وهو مقيس في كل ثلاثي ساكن العين آخره ياء مشددة لغير النسب نحو كرسيّ وكراسي واحترز مما آخره ياء مشددة للدلالة على النسب نحو مصريّ ويعرف ما ياؤه للنسب بصلاحية حذف الياء ودلالة الاسم على المنسوب إليه وما ليس لتجديد النسب لا يصلح لذلك وشمل نوعين أحدهما ما وضع بالياء المشددة نحو كرسيّ وما أصله النسب وكثر استعمال ما هي فيه حتى صار النسب منسيًا كقولهم مهريّ فإنه في الأصل منسوب إلى مهرة وهي قبيلة وفعاليّ مفعول أول باجعل ولغير في موضع المفعول الثاني وجدد في موضع الصفة لنسب وتتبع مضارع مجزوم في جواب الأمر والتقدير واجعل فعاليّ جمعًا لغير صاحب نسب مجدد توافق العرب. ثم قال:

وَبِفَعَالِلَ وَشِبْهِهِ انْطِقَا   فِي جَمْعِ ما فَوْقَ الثَّلاثَةِ ارْتَقَى

المراد بشبه فعالل ما كان على شكله في كون ثالثه ألفًا بعدها حرفان أو ثلاثة أحرف وسطها ياء وشمل مفاعل وفياعل وفعاول ومفاعيل وأشباهها، وشمل قوله ما فوق الثلاثة ارتقى ما زاد على الثلاثة بحرف أصلي وهو الرباعي كجعفر والخماسي كسفرجل وما زاد على الثلاثة بزيادة كجهور وفدوكس وغيرهما مما يطول ذكره وشمل ما تقدم جمعه على غير فعالل من المزيد المذكور في الباب كأحمر ورام وفوعل وفاعل وكاهل وحائض وصاهل ونحوها ولذلك استثناها بقوله: (مِنْ غَيْرِ ما مَضَى) أي مرّ ذكره في هذا الباب مما زاد على الثلاثة ثم إن الزائد على الثلاثة مما يجمع على نحو فعالل رباعي وزائد على الأربعة فأما الرباعي فلا إشكال في جمعه على فعالل أصلاً نحو جعفر وجعافر أو مزيدًا نحو أحمد وأحامد وأما الزائد على الأربعة فخماسي الأصول نحو سفرجل وغيره وقد أشار إلى الخماسي الأصول فقال:

وَمِنْ خُماسِي   جُرِّدَ الآخِرَ انْفِ بالْقِياسِ

يعني أنك إذا جمعت الخماسي المجرد من الزوائد نحو سفرجل حذفت منه آخره فتقول في سفرجل سفارج وفي قرطعبٍ قراطع وفهم من قوله بالقياس أنّ العرب لا تجمع ما يحذف منه حرف أصلي إلا على استكراه كما ذكر سيبويه. وبفعالل متعلق بانطقا وألف انطقا بدل من نون التوكيد الخفيفة وفي جمع متعلق أيضًا بانطقا ومن غير في موضع نصب على الحال من ما وما موصولة وصلتها ارتقى وفوق متعلق بارتقى والآخر مفعول بانف ومعنى انف احذف ومن خماسي متعلق بانف وكذلك بالقياس وجرد في موضع الصفة لخماسي. ثم

إن الخماسي الأصول إن كان رابعه شبيهًا بالمزيد جاز حذفه وإبقاء الآخر، وإلى ذلك أشار بقوله:

وَالـرَّابِـعُ الشَّبِيـهُ بـالمَـزِيـدِ قَـدْ يُحْـذَفُ دُونَ مـا بِـهِ تَـمَّ العَـدَدْ

يعني أن الحرف الرابع في الخماسي الأصول إن كان شبيهًا بالحرف الزائد وإن لم يكن زائدًا جاز حذفه دون الآخر وشمل الشبيه بالمزيد ما كان من حروف الزيادة كخدرنق وما كان شبيهًا بالحرف الزائد كالدال من فرزدق فإنه شبيه بالتاء لاشتراكهما في المخرج فتقول خدارن وخدارق وفرازد وفرازق وفهم من قوله قد يحذف أن حذفه أقلّ من حذف الآخر. والرابع مبتدأ والشبيه نعت له وبالمزيد متعلق بالشبيه وقد يحذف في موضع خبر المبتدأ ودون متعلق بيحذف وما موصولة وصلتها تمّ العدد وبه متعلق بتم والضمير العائد على الموصول الهاء في به. ثم قال:

(وَزَائِدَ العادِي الرُّباعِي احْذِفْهُ)

يعني أن الحرف الزائد في الاسم الذي زاد على أربعة أحرف يحذف في الجمع فشمل الرباعي المزيد نحو مدحرج وفدوكس والخماسي المزيد نحو قبعثرى إلا أن الأول يحذف منه الزائد فقط فتقول في جمع مدحرج دحارج وفي جمع فدوكس فداكس والثاني يحذف منه الزائد والحرف الذي قبل الزائد لما علمت من أن الخماسي الأصول يحذف آخره فتقول في جمع قبعثرى قباعث ودخل في عبارته ما كان من خمسة أحرف قبل آخره لين نحو قرطاس فأخرجه بقوله:

(ما * لَمْ يَكُ لَيْنًا إثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا)

واحترز به من نحو قرطاس وقنديل وعصفور فلا يحذف من ذلك شيء لأن بنية الجمع تصح دون حذف فتقول قراطيس وقناديل وعصافير أما نحو قنديل فلا إشكال فيه لبقاء يائه وأما نحو قرطاس وعصفور ففهم انقلاب الألف والواو فيهما بالقاعدة المعروفة من التصريف وشمل قوله لينًا ما قبل حرف اللين فيه حركة مجانسة كالمثل السابقة وما قبله فتحة نحو غرنيق وفرعون لصحة إطلاق اللين على النوعين فتقول غرانيق وفراعين وخرج ما قبل آخره واو أو ياء متحركان نحو كنهور وهبيخ فإن الواو والياء تحذف منهما تقول كناهر وهبايخ وشمل قوله ما لم يك لينًا إثره اللذ ختما ألف مختار ومنقاد وليس حكمهما حكم ألف قرطاس فلا يقال في جمعهما مخاتير ومناقيد وإنما يقال مخاتر ومناقد وفهم ذلك من قوله قبل وزائد العادي وكلامه في هذا الفصل إنما هو في الزائد وألف مختار ومنقاد منقلبة عن أصل وأصله مختير بكسر الياء إن أريد به اسم الفاعل وبفتحها إن أريد به اسم المفعول وأصل منقاد منقيد بكسر الياء لأنه اسم فاعل. وزائد مفعول بفعل مضمر يفسره احذفه وهو

مضاف إلى العادي والرباعي مفعول بالعادي ويجوز أن يكون مضافًا إليه وما ظرفية مصدرية ولينًا خبر يك وهو مخفف من لين كقولهم في هيِّن هيْن واسم كان ضمير عائد على زائد واللذ لغة في الذي وهو مبتدأ وصلته ختما وإثره ظرف وهو خبر اللذ. ومفعول ختم محذوف والتقدير ما لم يكن الزائد لينًا الذي ختم الكلمة بعده. ثم قال:

وَالسِّينَ والتَّا مِنْ كَمُسْتَدْعٍ أَزِلْ إذْ بِبِنَا الجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلّ

نهاية ما يصل إليه بناء الجمع أن يكون على مثال مفاعل أو مفاعيل فإذا كان في الاسم من الزوائد ما يخل بقاؤه بأحد البناءين حذف فإن تأتى بحذف بعض وإبقاء بعض أبقي ما له مزية وحذف غيره فإن تكافآ خير الحاذف فإذا تقرر هذا ففي مستدع ثلاث زوائد الميم والسين والتاء وبقاء الجميع مخلّ ببناء الجمع فيحذف ما زاد على أربعة أحرف وهو السين والتاء فتقول في جمعه مداع وإنما أبقيت الميم للمزية التي لها لأنها تدل على معنى يخص الاسم وإلى المزية التي لها على سائر حروف الزيادة أشار بقوله: (وَالمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بالْبَقَا) يعني أن بقاء الميم أحق من بقاء غيرها من الزوائد لما فيها من المزية كما ذكر وشمل صورتين إحداهما أن يكون الزائد لغير الإلحاق كالنون في منطلق فتقول مطالق بحذف النون وإبقاء الميم، والأخرى أن يكون الزائد للإلحاق نحو مقعنس فتقول مقاعس خلافًا للمبرد فإنه يرى إبقاء أحد المضعفين أحق من إبقاء الميم ويشارك الميم في ذلك الهمزة والياء وإلى ذلك أشار بقوله: (وَالهَمْزُ وَاليا مِثْلُهُ إنْ سَبَقَا) يعني أن الهمزة والياء مثل الميم في كونها أحق بالبقاء إذا سبقا للمزية التي لهما بتصدّرهما ولأنهما في موضع يقعان فيه دالين على معنى وهي دلالتهما على المتكلم والغائب في الفعل المضارع فتقول في ألندد ويلندد ألادّ ويلاد بحذف النون وإبقاء الهمزة والياء ويدغم أحد الزائدين في الآخر. والسين والتاء مفعول بأزل ومن متعلق بأزل وبقاهما مبتدأ وقصره ضرورة ومخلّ خبره وببنا متعلق بمخل وإعراب البيت الآخر واضح. ثم قال:

وَالْيَاءَ لا الوَاوَ احْذِفْ إنْ جَمَعْتَ ما كَحَيْزَبُونٍ فَهْوَ حُكْمٌ حُتِما

يعني أنه يجب إيثار بقاء الواو في حيزبون وشبهه كقيطموس مما قبل آخره واو فتقول في جمعهما حزابين وقطاميس بحذف الياء ويقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها كما فعلت في عصفور حين قلت عصافير وإنما وجب حذف الياء دون الواو ون حذف الياء يستلزم بقاء الواو ولو حذفت الواو لم يغنِ حذفها عن حذف الياء إذ لا يمكن بها صيغة الجمع والحيزبون العجوز. والياء مفعول باحذف والواو معطوف بلا وإن جمعت شرط والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه. ثم قال:

وَخَيَّرُوا فِي زَائِدَيْ سَرَنْدَى وَكُلِّ مَا ضَاهَاهُ كَالْعَلَنْدَى

وزن سرندى فعنلى بزيادة النون والألف فإذا جمعتها فأنت مخير بين حذف النون وحذف الألف فتقول سراند وسراد وأصله سرادي وكذلك علندى علاند وعلاد وإنما جاز فيه الوجهان لكون كل واحد من الزائدين لا مزية له على الآخر. والسرندى: الجزاء على الأمور. والعلندى البعير الضخم والواو في خيروا عائد على العرب أو على النحويين وفي زائدي على حذف مضاف تقديره في حذف زائدي وكل معطوف على سرندى.

التصغير

إنما ذكر باب التصغير إثر باب التكسير لأنهما كما قال سيبويه من واد واحد ولاشتراكهما في مسائل كثيرة يأتي ذكرها، والمصغر ثلاثي وزائد، وقد أشار إلى الأول بقوله:

فُعَيْلاً اجْعَلِ الثُّلاَثِيَّ إذَا ... صَغَّرْتَهُ نَحْوُ قُذَيٍّ فِي قَذَا

يعني أنك إذا صغرت الاسم الثلاثي ضممت أوله وفتحت ثانيه وزدت ياء ساكنة بعد ثانيه فتقول في زيد زييد وفي قذى قذيّ بإدغام ياء التصغير في لام الكلمة. والثلاثي مفعول أول باجعل وفعيلاً مفعول ثان. ثم أشار إلى صيغتي التصغير فيما زادت على الثلاثي فقال:

فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لِمَا ... فَاقَ كَجَعْلِ دِرْهَمٍ دُرَيْهِمَا

يعني أنك إذا صغرت الزائد على الثلاثي قلت فعيعل أو فعيعيل للرباعي المجرد نحو جعفر وجعيفر وبربر وبريبر وفعيعيل للرباعي المزيد الذي قبل آخره ياء نحو قنديل وقنيديل أو ألف نحو شملال وشميليل أو واو نحو عصفور وعصيفير، وقد يصغر على فعيعيل ما حذف منه حرف وعوض منه الياء وسيأتي. وفعيعيل مبتدأ وخبره لما فاق ومفعول فاق محذوف أي لما فاق الثلاثي وجعل مضاف لدرهم وهو مصدر مضاف للمفعول ودريهمًا مفعول ثان بجعل. ثم قال:

وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الجَمْعِ وُصِلْ ... بِهِ إلى أمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ

يعني أنه يتوصل في التصغير إلى فعيعل وفعيعيل بما يتوصل به في التكسير إلى فعالل وفعاليل فتقول في تصغير سفرجل ومستدع وحيزبون ومنطلق سفيرج ومديع وحزيبين ومطيليق وتقول في نحو سرندى سرينْد وإن شئت قلت سريد. وما مبتدأ أو مفعول بفعل مضمر يفسر ما بعده وهي موصولة وصلتها وصل به ولمنتهى متعلقان بوصل والضمير العائد على الموصول الهاء في به، وبه الثاني وإلى أمثلة التصغير متعلقان بصل. ثم قال:

وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ يا قَبْلَ الطَّرَفْ ... إنْ كانَ بعضُ الإسْمِ فيهما انحذَفْ

يعني أنه يجوز أن يعوّض من المحذوف ياء في باب التكسير والتصغير وفهم من قوله جائز أن التعويض في ذلك لا يلزم، وشمل قوله بعض الاسم ما حذف منه أصل كسفاريج وسفيريج وما حذف منه زائد كمطاليق ومطيليق والضمير في قوله فيهما عائد على التكسير والتصغير. وجائز خبر مقدم وتعويض مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول وقبل متعلق بتعويض وبعض الاسم اسم كان وانحذف في موضع خبرها وفيهما متعلق بانحذف. ثم قال:

وَحَـائِـدٌ عَـنِ القِيَـاسِ كُـلُّ مَـا خالَفَ فِي البابَيْنِ حُكْماً رُسِمَا

يعني أن جميع ما أتى في باب التكسير والتصغير مخالفًا لما تقدم في التكسير والتصغير خارج عن القياس فيحفظ ولا يقاس عليه، فمما جاء على غير قياس في التكسير قولهم في جمع رَهْطٍ رُهُط وباطل أباطيل وهي ألفاظ كثيرة، ومما جاء من ذلك في التصغير قولهم في مغرب مغيربان وفي ليلة لييلات وهي ألفاظ كثيرة فلنكتفِ من ذلك بما ذُكر. وحائد خبر مقدم وعن القياس متعلق به وكل مبتدأ وما موصولة وصلتها خالف وفي البابين متعلق بخالف وحكمًا مفعول بخالف ورسما في موضع الصفة لحكم، ثم اعلم أن بعد ياء التصغير إن كان حرف إعراب فلا إشكال نحو زبيد ورجيل وإن فصل بينها وبين حرف الإعراب فاصل فالوجه فيه الكسر نحو جعفر إلا في خمسة مواضع نبه على ثلاثة منها بقوله:

لِتِلْـوِ يـا التَّصْغِيـرِ مِـنْ قَبْـلِ عَلَـمْ تَـأْنِيـثٍ أَوْ مَـدَّتِـهِ الفَتْـحُ انْحَتَـمْ

يعني أن الحرف الذي بعد ياء التصغير إن لم يكن حرف إعراب فإنه يجب فتحه قبل علامة التأنيث وشمل التاء وألف التأنيث المقصورة نحو قصعة وقصيعة ودرجة ودريجة وحبلى وحبيلى وسلمى وسليمى وكذلك ما قبل مدة التأنيث وهي ألف التأنيث الممدودة نحو صحراء وصحيراء وحمراء وحميراء والمراد بمدة التأنيث الألف التي قبل الهمزة فإن المدة ليست علامة للتأنيث وإنما علامة التأنيث الألف المنقلبة همزة والألف التي قبلها زائدة للمد بخلاف ألف التأنيث المقصورة فإنها علامة تأنيث فلذلك لم يكتفِ بعلم التأنيث عن الممدودة. والفتح مبتدأ وانحتم خبره ولتلو متعلق بانحتم ومعنى التلو التالي ومن قبل في موضع الحال من تلو وأو مدته معطوف على علم. ثم أشار إلى الموضوعين الباقيين من المواضع الخمسة فقال:

كَـذَاكَ مـا مَـدَّةَ أَفْعَـالٍ سَبَـقْ أَوْ مَـدَّ سَكْـرَانَ وَمـا بِـهِ الْتَحَـقْ

يعني أن الحرف الواقع بعد ياء التصغير إذا كان قبل مدة أفعال أو قبل مد سكران يجب أيضًا فتحه وشمل مدة أفعال الجمع الباقي على جمعيته وما سمي به من ذلك فتقول في تصغير أجمال أجيمال وكذلك في نحو أفعال إذا سمي به رجل أفيعال والمراد بسكران فعلان

الذي مؤنثه فعلى وعلى هذا نبه بقوله وما به التحق فتقول في تصغير سكران وعطشان سكيران وعطيشان وتقول في تصغير عثمان وسرحان عثيمان وسريحان لأنه من باب فعلان وإنما وجب الفتح في هذه المواضع الخمسة لأن تاء التأنيث والألف تستحقان أن يكون ما قبلهما مفتوحًا ولم يقولوا في تصغير أفعال أفيعيل لئلا تتغير صيغة الجمع ولم يقولوا سكيرين لأنهم لم يقولوا في جمعه سكارين كما قالوا في سرحان سراحين. وما مبتدأ وهي موصولة وصلتها سبق ومدة مفعول بسبق ومد سكران معطوف على مدة وما معطوف على سكران وكذاك خبر المبتدأ، ووهم الشارح فجعل سبق في موضع الحال من أفعال لأنه جعله قيدًا للجمع. ثم قال:

وأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَّا ... وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا
كَذَا المَزِيدُ آخِراً للنَّسَبِ ... وَعَجُزُ المُضَافِ وَالمُرَكَّبِ
وَهَكَذَا زِيادَتَا فَعْلانَا ... مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَزَعْفَرَانَا
وَقَدِّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى ... تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَلا

قد تقدم أن أبنية التصغير ثلاثة فعيل وفعيعل وفعيعيل وتقدم أيضًا أنه يتوصل إلى بناء التصغير بما توصل به إلى بناء الجمع من الحذف لكن خرج عن ذلك هذه المواضع الثمانية التي ذكرها في هذه الأبيات الأربعة فلم يعتد فيها بالثاني بل جعل بناء التصغير معتبرًا في صدورها وصار الثاني بمنزلة كلمة أخرى غير داخلة في حكم البنية الأولى الأول ألف التأنيث الممدودة نحو حمراء فتقول في تصغيره حميراء فيكون المعتبر في صيغة التصغير حمير وهو المنبه عليه بقوله: (وألف التأنيث حيث مدا) الثاني تاء التأنيث نحو دحرجة فتقول في تصغيره دحيرجة فالمعتبر في صيغة التصغير ما قبل التاء وهو فعيعل فيكون كجعيفر وهو المنبه عليه بقوله: وتاؤه. الثالث ياء النسب نحو بصريّ فتقول في تصغيره بصيري فالياء غير معتد بها أيضًا وهو المنبه عليه بقوله كذا المزيد آخرًا للنسب. الرابع عجز المضاف نحو عبد شمس فتقول في تصغيره عبيد شمس وهو المنبه عليه بقوله وعجز المضاف. الخامس عجز المركب تركيب مزج نحو بعلبك فتقول في تصغيره بعيلبك وهو المنبه عليه بقوله: والمركب. السادس الألف والنون الزائدتان على أربعة أحرف نحو زعفران فتقول في تصغيره زعيفران فصار المصغر إنما هو زعفر والألف والنون غير معتد بهما، واحترز بقوله: من بعد أربع من نحو سكران وسرحان وقد تقدم حكمهما. السابع علامة التثنية نحو زيدان فتقول في تصغيره زييدان. الثامن علامة جمع المذكر السالم نحو زيدون فتقول فيه زييدون وهو المنبه عليهما بقوله: (وقدروا انفصال) البيت وقد فهم من هذه الأبيات أن قوله وما به لمنتهى الجمع البيت مقيد بأن لا يكون المصغر أحد هذه الثمانية فإنه لا يحذف منها شيء. وألف

التأنيث مبتدأ وتاؤه معطوف عليه وعدا في موضع الخبر والألف فيه للتثنية عائدة على الألف والتاء ومنفصلين مفعول ثان بعدًا وحيث متعلق بعدًا والمزيد مبتدأ وخبره كذا وآخرًا ظرف مكان متعلق المزيد لأنه اسم مفعول وللنسب متعلق بالمزيد أيضًا وعجز المضاف معطوف على المبتدأ ويحتمل أن يكون مبتدأ حذف خبره لدلالة الأول عليه. وزيادتا فعلان مبتدأ وخبره كذا وها تنبيه ومن بعد متعلق بزيادة وانفصال مفعول بقدروا وهو مصدر مضاف إلى الفاعل وما موصولة وصلتها دل وعلى تثنية متعلق بدل وجمع مفعول مقدم بجلا وأو عطف جلا ومعموله على دل ومعموله فهو من عطف الجمل. ثم قال:

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو القَصْرِ مَتَى ... زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا

يعني أن ألف التأنيث إذا كانت خامسة فصاعدًا حذفت لأنها لما لم يستقل النطق بها حكم لها بحكم المتصل فحذفت لأن بقاءها يخرج البناء عن مثال فعيعل وفعيعيل وذلك نحو قرقرى وقريقر وحبركى وحبيرك فإن كان ثالث ما فيه ألف التأنيث الخامسة ألفًا، فقد أشار إليه بقوله:

وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيِّرِ ... بَيْنَ الحُبَيْرَى فَادْرِ والحُبَيِّرِ

حبارى إذا صغر جاز فيه حذف الألف الأولى وإبقاء ألف التأنيث فتقول حبيرى وحذف ألف التأنيث فتقول حبير بقلب الألف الأولىٰ ياء وإدغام ياء التصغير فيها، وفهم منه أن ما سوى نحو حبارى مما ألفه خامسة للتأنيث يجب حذف ألفه. وعند متعلق بخير وكذلك بين، والظاهر في عند هاهنا أنها بمعنى في. ثم قال:

وَارْدُدْ لأَصْلٍ ثَانِيًا لَيِّنًا قُلِبْ ... فَقِيمَةً صَيِّرْ قُوَيْمَةً تُصِبْ

يعني أن ثاني الاسم المصغر يرد إلى أصله إذا كان منقلبًا عن غيره فشمل ستة أنواع. الأول ما أصله واو فانقلبت ياء نحو قيمة فتقول فيه قويمة. الثاني ما أصله واو فانقلبت ألفًا نحو باب فتقول فيه بويب. الثالث ما أصله ياء فانقلبت واوًا نحو موقن فتقول فيه مييقن. الرابع ما أصله ياء فانقلبت ألفًا نحو ناب للمسن من الإبل فتقول فيه نييب. الخامس ما أصله همزة فانقلبت ياء نحو ذئب فتقول فيه ذؤيب. السادس ما أصله حرف من حروف العلة نحو قيراط ودينار فتقول فيهما قريريط ودنينير لأن أصلهما قرّاط ودنّار وإنما رجع ذلك كله إلى أصله لزوال موجب القلب. وثانيًا مفعول باردد ولأصل متعلق باردد ولينًا نعت لثانيًا وفهم من تخصيصه الثاني أن الثالث إذا كان منقلبًا عن أصل لم يرجع إلى أصله نحو قائم فإن الهمزة بدل من الواو فتقول قويم. وقلب في موضع النعت لثانيًا وقيمة مفعول أول بصير وقويمة مفعول ثان وقد ورد بعض ما هو منقلب عن أصل غير مردود لأصله وإليه أشار بقوله: (وَشَذَّ فِي عِيدٍ عُيَيْدٌ) وجه شذوذه أن الياء فيه مبدلة عن واو فقياسه عويد كقويمة فلم

يردوه إلى أصله لئلا يلتبس بتصغير عود بضم العين. ثم قال:

(وحُتِمْ * لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا ما لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ)

يعني أن ما رد لأصله في التصغير يرد أيضًا إلى أصله في الجمع فيقال في جمع ميزان موازين وفي باب أبواب وفي ناب أنياب وفي عيد أعياد كما قالوا عييد. وعييد فاعل بشذ وما مرفوع بحتم وللجمع ومن ذا متعلقان بحتم وما موصولة وصلتها علم ولتصغير متعلق بعلم. ثم قال:

وَالأَلِـفُ الثَّـانِ المَـزِيـدُ يُجْعَـلُ وَاوًا كَـذَا مـا الأَصْـلُ فِيـهِ يُجْهَـلُ

للألف الثانية خمسة أحوال. الأول أن تكون مبدلة من واو. الثاني أن تكون مبدلة من ياء وتقدم حكمها في البيت قبله. الثالث أن كون زائدة كضارب. الرابع أن تكون مجهولة كعاج. الخامس أن تكون مبدلة من همزة نحو آدم، وقد ذكر في هذا البيت الزائدة والمجهولة ولم يذكر المبدلة من همزة وستأتي في باب الابدال. والألف مبتدأ والثاني نعت له والمزيد كذلك ويجعل خبر المبتدأ وواوًا مفعول ثان بيجعل وما مبتدأ وهي موصولة والأصل مبتدأ ويجهل خبره وفيه متعلق بيجهل والجملة صلة ما. ثم قال:

وَكَمِّلِ المَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا لَـمْ يَحْـوِ غَيْـرَ التَّـاءِ ثَـالِثـاً كَمَـا

يعني أن المنقوص إذا صغر ردّ ما حذف منه والمراد بالمنقوص هنا ما حذف منه حرف، لا المنقوص القياسي وهو ما آخره ياء يقدر فيها الضمة والكسرة فشمل قوله المنقوص ما حذفت منه فاؤه كعدة أو عينه كثبة أو لامه كسنة وقد شمل ما ليس فيه تاء كيد وما فيه التاء كسنة وشمل أيضًا ما كان على حرفين كالمثل المذكورة وما كان على أكثر كهار بمعنى هائر فيمن جعل الإعراب في الراء وأصله هائر فحذفت منه الهمزة فهذه كلها يرد إليها المحذوف إلا ما كان له ثالث وليس تاء فتقول فيها وعيدة برد الفاء وثويبة برد العين وسنيهة ويدية برد اللام وتقول في هار هوير للاستغناء عن رد الأصل بإقامة وزن التصغير وذلك مفهوم من قوله ما لم يحوِ غير التاء ثالثًا أي ما لم يحوِ ثالثًا غير التاء فإن حوى ثالثًا غير التاء لم يرد إليه المحذوف ثم مثل ذلك بما ويحتمل ما الاسمية والحرفية وحكمهما في ذلك واحد وذلك أنه إذا سمي بها ثم صغرت تصير كالمنقوص الذي على الحرفين فلا بد من تكميلها ليتوصل بذلك إلى بناء التصغير فتقول مويّ وفي تمثيله بذلك نظر فإن ما سمي به من الموضوع على حرفين ثانيه حرف لين يجب تكميله قبل التصغير، ولم ينبه على ذلك أحد من الشراح فانظره وقوله المنقوص مفعول بكمّل وما ظرفية مصدرية وثالثًا مفعول بيحو، وغير التاء منصوب على الحال لأنه نعت نكرة تقدم عليها والتقدير ما لم يحو ثالثًا غير التاء. ثم قال:

وَمَـنْ بِتَـرْخِيـمٍ يُصَغِّـرُ اكْتَفَـى بالأَصْلِ كالْعُطَيْفِ يَعْنِي المِعْطَفَا

الترخيم في التصغير حذف الزائد من المصغر فإن كان ثلاثي الأصول صغر على فعيل نحو حميد في أحمد وحمدان ومحمود وحماد وعطيف في المعطف. والمعطف بكسر الميم هو الكساء وإن كان رباعيًا صغر على فعيعل نحو شملال وعصفور فتقول شميلل وعصيفر. ومن مبتدأ وهي موصولة وصلتها يصغر وبترخيم متعلق بيصغر واكتفى خبر المبتدأ وبالأصل متعلق باكتفى. ثم قال:

وَاخْتِمْ بتا التَّأْنِيثِ ما صَغَّرْتَ مِنْ مُـؤَنَّـثٍ عـارٍ ثُـلاثِـيٍّ كَسِـنّ

يعني أن الاسم الثلاثي المؤنث العاري من تاء التأنيث يختم بالتاء في التصغير نحو سن وسنينة وشمل قوله ثلاثي أربعة أنواع الأول ما هو ثلاثي في الحال نحو كيف الثاني ما هو ثلاثي في الأصل نحو يد فتقول فيه يدية الثالث ما كان نحو سماء فإنك تقول فيه سمي فيجتمع ثلاث ياءات الأولى ياء التصغير والثانية بدل ألف سماء والثالثة المبدلة منها الهمزة فحذفت إحدى الياءات على القياس المقدر في هذا الباب فبقي منه ثلاثة أحرف فلحقت التاء كما تلحق الثلاثي الرابع ما كانت فيه الزيادة وهو مؤنث فصغر تصغير الترخيم نحو شمال فتقول فيه شميلة. وما مفعول باختم وهي موصولة وصلتها صغرت والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره ما صغرته ومن مؤنث متعلق بصغرت ثم استثنى من هذا الضابط نوعين لا تلحقهما التاء أشار إلى الأول منهما بقوله:

مـا لَـمْ يَكُـنْ بـالتَّـا يُـرَى ذَا لَبْـسِ كَشَجَـــرٍ وَبَقَـــرٍ وخَمْـــسِ

يعني أن التاء لا تلحق في التصغير اسم الجنس الذي يتميز من واحده بحذف التاء نحو شجر وبقر فتقول فيهما شجير وبقير إذ لو قلت شجيرة وبقيرة لالتبس بتصغير شجرة وبقرة ولا تلحق أيضًا عشرًا ولا ثلاثًا وما بينهما من أسماء العدد فتقول في تصغيره عشير وتسيع وخميس ولا تلحقها التاء لئلا يلتبس بتصغير عشرة وتسعة وخمسة ثم أشار إلى الثاني بقوله: (وَشَذَّ تَرْكٌ دُونَ لَبْسٍ) يعني شذ ترك التاء دون لبس في ألفاظ تحفظ ولا يقاس عليها وهو ذود وشول وناب للمسن من الإبل وحرب وفرس وقوس ودرع الحديد وعرس ونعل ونصف وقد شذ أيضًا إلحاق التاء فيما زاد على الثلاثي وإلى ذلك أشار بقوله: (وَنَدَرْ * لَحَاقُ تَا فِيما ثُلاثِيًّا كَثُرْ) يعني أنه ندر لحاق التاء في الزائد على الثلاثة كقولهم في قدام قديمة وفي وراء ورية وفي أمام أميمة. وما ظرفية مصدرية وفي يكن ضمير عائد على المؤنث العاري ويرى في موضع خبر يكن وذا لبس مفعول ثان بيرى وبالتاء متعلق بيرى وترك فاعل بشذ ودون متعلق بشذ ولحاق تاء فاعل بندر وما موصولة وصلتها كثر بفتح الثاء وثلاثيًا مفعول بكثر، ومعنى كثر عليه: غلبه في الكثرة. ثم قال:

وَصَغَّـرُوا شُـذُوذاً الَّـذِي الَّتِـي وَذا مَـعَ الفُـرُوعِ مِنْهـا تـا وَتِـي

التصغير من جملة التصريف فحقه أن لا يدخل غير المتمكن من الأسماء إلا ذا والذي وفروعهما لشبهها بالأسماء المتمكنة في كونها توصف ويوصف بها فاستبيح لذلك تصغيرها لكن على وجه خولف به تصغير المتمكن فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير وعوض من ضمه ألف مزيدة في الآخر ووافقت المتمكن في زيادة ياء ساكنة فقيل في الذي والتي اللذيا واللتيا وفي ذا وتا ذيا وتيا وقد اعترض المرادي هذا البيت ولا بد من إيراد اعتراضه لصحته قال: اعلم أن قول الناظم: وصغروا شذوذًا معترض من ثلاثة أوجه: أولها أنه لم يبين الكيفية بل ظاهره يوهم أن تصغيرها كتصغير المتمكن. وثانيها أن قوله مع الفروع ليس على عمومه لأنهم لم يصغروا جميع الفروع. وثالثها أن قوله منها تا وتي يوهم أن تي تصغر كما تصغر تا، وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث إلا تا. والواو في صغروا عائد على العرب والذي والتي مفعول بصغروا وشذوذًا مصدر في موضع الحال من الواو وذا معطوف على التي ومع متعلق بصغروا.

النسـب

هذا الباب يسمى باب النسب، وباب الإضافة، وقد سماه سيبويه بالتسميتين. قوله:

يـاءً كَيـا الْكُرْسِيِّ زَادُوا للنَّسَبْ وكُـلُّ مـا تَلِيـهِ كَسْـرُهُ وَجَـبْ

يعني أنه إذا أريد أن ينسب اسم إلى أب أو قبيلة أو بلد زيد في آخره ياء مشددة وكسر ما قبلها وفهم منه ثلاث تغييرات: زيادة الياء وكسر ما قبلها وانتقال الإعراب إلى الياء. وفهم ذلك من تشبيهها بياء الكرسي فإنها حرف الإعراب وفهم منه أن ياء الكرسي ليست للنسب لتشبيهه ياء النسب بها. وياء مفعول بزادوا والواو في زادوا عائد على العرب وكيا في موضع الصفة لياء وكل مبتدأ وما موصولة وتليه صلتها والضمير العائد على الموصول الهاء في تليه وفاعل تليه ضمير مستتر يعود على الياء وكسره وجب جملة من مبتدأ وخبر في موضع خبر كل وهاء كسره عائد على الحرف الذي تليه الياء. ثم اعلم أن هذه التغييرات الثلاث التي ذكرها في هذا البيت مطردة في جميع الأسماء المنسوبة. وقد يضاف إليها في بعض الأسماء تغييرات أخر أشار إلى الأول منها بقوله:

وَمِثْلَـهُ مِمَّـا حَـوَاهُ احْـذِفْ وَتـا تَـأْنِيـثٍ أَوْ مَـدَّتَـهُ لا تُثْبِتَـا

يعني أن آخر المنسوب إذا كان ياء مشددة أو تاء تأنيث أو ألف تأنيث مقصورة حذفت جميعها للنسب وجعلت موضعها ياء النسب، وشمل الياء المشددة ثلاثة أنواع: ما كانت فيه

الياء للنسب كبصريّ فتقول في النسب إليه بصريّ، وما كانت فيه الياء لغير النسب نحو كرسيّ فتقول في النسب إليه كرسيّ، وما كان أصلها واوًا نحو مرميّ أصله مرموي فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء فتقول في النسب إليه مرمي وفي هذا الأخير وجه آخر ينبه عليه بعد وإنما حذفت الياء في جميع ذلك كراهية اجتماع أربع ياآت وكذلك أيضًا تحذف تاء التأنيث فتقول في النسب إلى فاطمة فاطميّ وإنما حذفت التاء لئلا يجمع بين علامتي تأنيث إذا كان المنسوب إليه مؤنثًا نحو مكية وأما ألف التأنيث المقصورة فإن كانت خامسة فصاعدًا وجب لحذفها للنسب نحو قرقريّ في قرقرى وحثيثيّ في حثيثى. وأما الرابعة فقد أشار إليه بقوله:

وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ فَقَلْبُهَا وَاوًا وَحَذْفُهَا حَسَنْ

يعني أن ألف التأنيث المقصورة إذا كانت رابعة في اسم ساكن الثاني جاز فيها الحذف والقلب واوًا نحو حبلى فتقول فيه حبليّ وحبلويّ وفهم منه أنها إذا كانت خامسة فما فوق أو رابعة في اسم ثانيه متحرك وجب حذفها لدخولها في الضابط الأول ولم يتعرض للراجح من الوجهين قيل والحذف أحسن. ومثله مفعول باحذف والهاء فيه عائدة على ياء النسب ومما متعلق باحذف وما موصولة وهي واقعة على الاسم الذي حوى الياء وصلتها حواه والعائد على الموصول هو الضمير المستتر الفاعل بحواه والهاء في حواه عائدة على الياء ويجوز أن تكون ما واقعة على الياء والهاء عائدة على ما والضمير المستتر في حواه عائد على الاسم الحاوي الياء، ومن على الوجه الأول للتبعيض وعلى الثاني لبيان الجنس. وتاء تأنيث أو مدته مفعول بتثبتا. ثم قال:

(لِشِبْهِها المُلْحِقِ وَالأَصْلِيِّ مَا * لَهَا)

يعني أن الألف الرابعة إذا كانت للإلحاق نحو ذفرى أو منقلبة عن أصل نحو مرمى جاز فيها ما جاز في ألف التأنيث من قلبها واو واحذفها فتقول ذفريّ وذفرويّ ومرميّ ومرمويّ إلا أن القلب في الأصلي أحسن من الحذف، وإلى ذلك أشار بقوله: (وللأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى) فمرمويّ أحسن من مرميّ ومعنى يعتمى يختار وفهم من تخصيصه الألف الأصليّ باختيار القلب أن ألف الإلحاق بالعكس فيكون كألف التأنيث في اختيار الحذف والمنصوص عنه في غير هذا الكتاب أن القلب في ألف الإلحاق أجود فينبغي أن يحمل كلامه هنا على أن القلب في الأصلية أكثر من القلب في التي للإلحاق وإن كان القلب فيهما جميعًا أجود من الحذف كما نص عليه في شرح الكافية. والملحق نعت لشبهها والأصلي معطوف على الملحق وما مبتدأ وهي موصولة وصلتها لها والخبر في المجرور قبلها. ثم انتقل إلى الألف الخامسة فصاعدًا فقال:

(وَالألِفَ الجائِزَ أرْبَعًا أزِلْ)

يعني أن الألف الخامسة فما فوق يجب حذفها للنسب وشمل الألف الأصلية نحو مصطفى وألف التأنيث نحو حبارى وألف التكسير وشمل أيضًا الألف الخامسة كالمثل والسادسة نحو مستدعى وخليطى وقبعثرى فتقول مصطفيّ وحباريّ ومستدعيّ وخليطي بالحذف في جميع ذلك. ثم انتقل إلى المنقوص وبدأ بالخامسة فقال:

(كَذَاك يا المَنْقُوصِ خامِساً عُزِلْ)

يعني أن ياء المنقوص إذا كانت خامسة وجب حذفها فتقول في معتدى معتديّ وفهم من ذلك أن حذفها إذا كانت سادسة واجب أيضًا لأنه من باب أحرى لأن موجب الحذف إنما هو الثقل وهي سادسة أثقل منها خامسة. والألف مفعول بأزل والجائز نعت للألف وأربعًا مفعول بالجائز ويا المنقوص مبتدأ خبره عزل أي حذف وخامسًا حال من الضمير المستتر في عزل. ثم نبه على ياء المنقوص الرابعة فقال: (والحَذْفُ فِي اليا رَابِعًا أحَقُّ مِنْ * قَلْبٍ) يعني أن ياء المنقوص إذا كانت رابعة جاز حذفها وقلبها واوًا وحذفها أحسن في نحو قاض ومعط فتقول قاضيّ وقاضوي ومعطيّ ومعطوي ومن قلبها واو قول الشاعر:

٢٠٤ ـ فكيف لنا بالشربِ إن لم يكن لنا دراهــم عنــد الحــانــويّ ولا نَقْــدُ

هو منسوب إلى حانية، وهو الموضع الذي يباع فيه الخمر. ثم انتقل إلى ما ثالثه ياء أو ألف فقال: (وَحَتْمٌ قَلْبُ ثالِثٍ يَعِنّ) فشمل قوله ثالث الياء والألف وهما مستويان في وجوب قلبهما واوًا نحو عمى وعمويّ وفتى وفتويّ وإنما قلبت الألف في فتى واوًا وأصلها الياء كراهية اجتماع الكسرة والياءات. والحذف مبتدأ ورابعًا حال من الياء وأحق خبر المبتدأ وفي الياء متعلق بأحق وحتم خبر مقدم لقلب ثالث. ويعنّ أي يعرض وهو في موضع الصفة لثالث. ثم قال:

(وأوْلِ ذَا القَلْبِ انْفِتاحًا)

يعني أن ياء المنقوص إذا قلبت واوًا فتح ما قبل الواو كما سبق في التمثيل، والتحقيق أن الفتح سابق للقلب لأن نحو شج إذا قصد فيه النسب وجب قلب الكسرة فتحة كما في نحو نمر فيجب حينئذ قلب الواو والياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فتصير كفتى فتقلب

---

٢٠٤ ـ البيت من الطويل، وهو لتميم بن مقبل في ملحق ديوانه ص ٣٦٢، وأساس البلاغة ص ٣١٩ (عين)، ولذي الرمة في ملحق ديوانه ص ١٨٦٢، ولسان العرب ٢٩٨/٣ (عون)، ولعمارة في شرح المفصل ١٥١/٥، والمحتسب ١٣٤/١، ٢٣٦/٢، وللفرزدق في المقاصد النحوية ٥٣٨/٤، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٧٢٨/٣، وشرح التصريح ٣٢٩/٢، والكتاب ٣٤١/٣، ولسان العرب (حنا).

الألف بعد واوًا كما قلبت في فتى وكذلك أيضًا نحو قاضويّ لأن نظيره تغلب فتفتح أيضًا ضاد قاض كما تفتح لام تغلب عند بعض العرب. وذا القلب مفعول بأول أي صاحب القلب وانفتاحًا مفعول ثان بأول. ثم قال:

(وَفَعِلٌ * وَفُعِلٌ عَيْنَهُما افْتَحْ وَفِعِلْ)

يعني أن الاسم الثلاثي المكسور العين يجب فتح عينه سواء كان مفتوح الفاء كنمر أو مكسورها كإبل أو مضمومها كدئل فتقول نمري وإبلي ودئلي كراهة اجتماع الكسرة مع الياء. وفعل مبتدأ أو مفعول بفعل مضمر يفسره افتح وفعل معطوف على فعل بحذف العاطف وافتح خبر فعل إذا جعل مبتدأ وعينهما مفعول بافتح ومنهما[1] متعلق بافتح وفعل الآخر مبتدأ محذوف الخبر والتقدير وفعل كذلك أي مثلهما في وجوب فتح العين. ثم قال:

وَقِيلَ فِي المَرْمِيِّ مَرْمَوِيُّ وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمالِهِمْ مَرْمِيُّ

قد تقدم دخول هذه المسألة تحت عموم قوله: ومثله مما حواه لكن فيما إحدى ياءيه أصلية كمرمي لغتان: الحذف وهو الكثير، والقلب وذلك مفهوم من البيت وكان حقه أن يأتي بهذا البيت عقب قوله: ومثله مما حواه احذف كما فعل من الكافية لكن الأبيات التي ذكرت هنا مرتبط بعضها ببعض فلم يمكن إدخالها في أثنائها فتعين تأخيره عنها. ومرمويّ مرفوع بقيل وفي المرمي متعلق بقيل ومرمي مرفوع باختير. ثم اعلم أن ما آخره ياء مشددة إن تقدمها ثلاثة أحرف فصاعدًا فالوجه الحذف وقد تقدم وإن تقدمها حرفان فسيأتي، وإن تقدمها حرف واحد فقد أشار إليه بقوله:

وَنَحْوُ حَيٍّ فَتْحُ ثانِيهِ يَجِبْ وَارْدُدْهُ وَاوًا إنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ

يعني أنه إذا تقدم على الياء حرف واحد ونسبت إليه لم يحذف منه شيء بل يفتح ثانيه وهو الياء الساكنة المدغمة في الأخيرة فإن كان أصله واوًا رددتها فقلت في طيّ طوويّ لأنه من طويت وإنما قلبت الياء الأخيرة واوًا وهي منقلبة عن ياء كما قلبت في فتى وقد تقدم وفهم منه أن الياء الأولى إذا كانت ياء بالأصالة بقيت على حالها فتقول في حيّ حيوي وإعراب البيت واضح. ثم قال:

وَعَلَمَ التَّثْنِيَةِ احْذِفْ لِلنَّسَبْ وَمِثْلُ ذا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ

يعني أنك إذا نسبت إلى مثنى أو مجموع على حدّه حذفت العلامة ونسبت إلى واحد فتقول في النسب إلى زيدين وزيدين زيديّ وحمل الشارح كلام الناظم على أن ذلك فيما

---

(١) كلمة «منهما» ليست موجودة في متن الألفية، والموجود «عينهما».

سمي به من المثنى والمجموع وتبعه المرادي، وفيه نظر، والذي ينبغي أن يحمل عليه ما ذكرت ويفهم منه أن حكم ما سمي به من النوعين على لغة الحكاية حكم المثنى والمجموع. وعلم مفعول باحذف وللنسب متعلق باحذف ومثل ذا مبتدأ وخبره وجب وفي جمع متعلق بوجب. ثم قال: (وَثالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفْ) يعني أنه إذا وقع قبل الحرف المكسور لأجل ياء النسب ياء مكسورة مدغم فيها مثلها حذفت المكسورة كقولك في طيب طيبيّ كراهية اجتماع الياآت والكسرة، وفهم من المثال أن الياء إذا كانت مفتوحة لم تحذف نحو هبيخ وكان القياس على هذا في النسب إلى طيىء طيئي لكن جاء على خلاف ذلك وعلى ذلك نبه بقوله: (وَشَذَّ طائِيٌّ مَقُولاً بالألِفْ) ووجه الشذوذ أن أصله على مقتضى القياس طيْئِيْ بسكون الياء لكن قلبوا الياء ألفًا والياء إنما تقلب ألفًا قياسًا إذا كانت متحركة. وثالث مبتدأ وسوّغ الابتداء به أنه صفة لمحذوف والتقدير وحرف ثالث أو وياء ثالث وخبره حذف ومن نحو متعلق بحذف وطائيّ فاعل بشذ ومقولاً حال من طائيّ وبالألف متعلق بمقول. ثم قال:

وَفَعَلِيٌّ فِي فَعيلَةَ الْتُزِمْ وَفُعْلِيٌّ فِي فُعَيْلَةٍ حُتِمْ

يعني أن ما كان على وزن فعيلة نحو حنيفة تحذف منه تاء التأنيث ولا تجمع مع ياء النسب وتحذف أيضًا منه الياء ويفتح ما قبلها فإن كان على وزن فعيلة بضم الفاء نحو جهينة تحذف أيضًا منه الياء والتاء وتبقى الفتحة التي قبل الياء فتقول في حنيفة حنفيّ وفي جهينة جهنيّ. وفعلي مبتدأ وخبره التزم وفي فعيلة متعلق بالتزم وإعراب عجز البيت كصدره وفَعيلة وفُعيلة غير منصرفين للتأنيث والعلمية. ثم قال:

وألْحَقُوا مُعَلَّ لامٍ عَرِيَا مِنَ المِثالَيْنِ بِمَا التَّا أُولِيَا

يعني أنهم ألحقوا بفَعيلة وفُعيلة في الحذف ما كان على فَعيل أو فُعيل بغير تاء وكان معتل اللام نحو عدي وقصي فتقول فيهما عدويّ وقصوي وألحقوا يعني العرب ومعل مفعول بألحقوا وعريا في موضع النعت لمعلّ ومن المثالين متعلق بمعلّ وبما متعلق بألحقوا وما موصولة وصلتها أوليا والتا مفعول ثان لأوليا والمفعول الأول ضمير مستتر في أوليا، وهو العائد على ما وما ذكر في فعيلة وفعيلة من حذف ياءيهما إنما ذلك ما لم يكونا معتلي العين أو مضعفيهما وإلى ذلك أشار بقوله:

وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَهْ وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالجَلِيلَهْ

يعني أن ما كان معتل العين أو مضعفها من الوزنين يتم أي لا يحذف ياؤهما لثقل التضعيف والإعلال ومثل بفَعيلة بفتح الفاء ولم يمثل بفُعيلة بضمها وهما سواء في وجوب التتميم، وإنما استغنى بفعيلة عن فعيلة لأن العلة موجودة فيهما وفهم من البيتين أن ما كان

على فعيل صحيح اللام مجردًا من التاء يتم على الأصل نحو عَقيل وعُقيل فتقول فيهما عَقيلي وعُقيليّ وإعراب البيت واضح. ثم قال:

وهَمْـزُ ذِي مَـدٍّ يُنـالُ فِـي النَّسَـبْ   مـا كـانَ فِـي تَثْنِيَـةٍ لَـهُ انْتَسَـبْ

يعني أن حكم الممدود في النسب كحكمه في التثنية فتقول في نحو حمراء حمراوي كما تقول حمراوان وتقول في علباء وكساء وحياء علباويّ وكساويّ وحياويّ وعلبائيّ وكسائيّ وحيائيّ كما تقول في التثنية وقد تقدم ذكر ذلك كله. وهمز مبتدأ وينال يجوز ضبطه بضم الياء وفتحها وهو في موضع الخبر وما مفعول ثان بينال إن ضم ياؤه وفي ينال ضمير مستتر عائد على المبتدأ وهو المفعول الأول، وإن كان ينال بفتح الياء فما مفعول وهي موصولة وصلتها كان وانتسب في موضع خبر كان وفي تثنية متعلق بانتسب.

ثم انتقل إلى النسب للمركب، وهو ثلاثة أقسام: مركب تركيب إسناد، وتركيب مزج، وتركيب إضافة وقد أشار إلى الأول والثاني فقال: (وَانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا * رُكِّبَ مَزْجًا) يعني بالجملة الجملة المسمى بها وهو تركيب الاسناد فينسب إلى صدرها وصدر المركب تركيب مزج والمزج الخلط فمثال الجملة برق نحره فتقول في النسب إليه برقيّ ومثال المزجي بعلبك فتقول في النسب إليه بعليّ ثم انتقل إلى الثالث وهو المركب الإضافي وهو على قسمين قسم ينسب إلى عجزه، وقسم ينسب إلى صدره، وقد أشار إلى الأول بقوله:

وَلِثـانٍ تَمِّمَا

إضَـافَـةً مَبْـدُوءَةً بـابْـنٍ أَوَ أَبْ   أَوْ ما لَهُ التَّعْرِيفُ بالثَّاني وَجَبْ

فهذه ثلاثة أنواع ينسب فيها للعجز: أولها أن يكون مبدوءًا بابن نحو ابن الزبير فتقول في النسب إليه زبيريّ. وثانيها أن يكون مبدوءًا بأب وهو الكنية نحو أبو بكر فتقول فيه بكريّ. وثالثها أن يكون الأول يعرّف بالثاني نحو غلام زيد فتقول فيه زيدي كذا قال الشارح وفيه نظر. الرابع أن يخاف اللبس وسيأتي. ثم أشار إلى الثاني وهو ما ينسب إلى صدره فقال: (فِيما سِوَى هَذَا انْسُبَنْ لِلأَوَّلِ) يعني أن المضاف إن لم يكن أحد الثلاثة المذكورة نسب إلى صدره نحو امرىء القيس فتقول فيه امرئيّ فإن خيف لبس نسب إلى العجز وإليه أشار بقوله:

(ما لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كعبدِ الأَشْهَلِ)

يعني إذا خيف اللبس نسب إلى الثاني نحو عبد شمس وعبد مناف وعبد الأشهل فتقول شمسيّ ومنافيّ وأشهليّ لأنك لو نسبت للصدر فقلت عبدي لالتبس فلم يدر هل هو منسوب

لعبد شمس أو لعبد مناف أو لعبد الأشهل. وهذا هو القسم الرابع مما ينسب فيه للثاني. ولصدر متعلق بانسب وصدر ما معطوف وما موصولة وصلتها ركب ومزجًا مصدر على حذف مضاف والتقدير ركب تركيب مزج. ولثان معطوف على لصدر وإضافة مفعول بتمم وتمم في موضع الصفة لثان ومبدوءة نعت لإضافة وبابن متعلق بمبدوءة وما معطوف على ثان وهي موصولة والتعريف مبتدأ وخبره وجب وله متعلق بوجب والجملة صلة ما وفي متعلق بانسبن وما موصولة وصلتها سوى وهذا إشارة لما ذكر، ولو قال فيما سوى هذي إشارة للمواضع المذكورة لكان أحسن وما مصدرية ظرفية أي مدة عدم خوف اللبس. ثم إن الثلاثي المحذوف منه حرف إما أن يكون المحذوف اللام أو الفاء أو العين فإن حذفت منه اللام فهو إما جائز الجبر وإما واجبة، وقد أشار إلى الأول بقوله:

وَاجْبُرْ بِرَدِّ اللامِ ما مِنهُ حُذِفْ جَوَازًا إنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ

فِي جَمْعَي التَّصْحِيحِ أوْ فِي التَّثْنِيَهْ

يعني أن الثلاثيّ المحذوف منه اللام إذا لم يردّ المحذوف في التثنية وجمعي التصحيح جاز جبره وإبقاؤه على حاله فتقول في يد وعد ودم يديّ ويدوي وعديّ وعدوي ودمي ودموي لأنك تقول في تثنيتها يدان وعدان ودمان وفي نحو ثبة ثبويّ وثبتي لأنك تقول في جمعها ثبات بغير رد. ثم أشار إلى الثاني بقوله: (وَحَقُّ مَجْبورٍ بِهذِي تَوْفِيَهْ) يعني أن ما جبر في التثنية وجمعي التصحيح جبر في النسب وجوبًا نحو أب وأخ وعضة وسنة فتقول فيها أبويّ وأخوي وعضوي وسنهي أو سنوي على الخلاف في لامها لأنك تقول في التثنية أبواب وأخوان وفي الجمع عضيات وسنوات أو سنهات وبردّ متعلق باجبر ورد مصدر مضاف إلى المفعول وما مفعول برد وهي موصولة وصلتها حذف ومنه متعلق بحذف وجوازًا مصدر والظاهر أنه نعت لمصدر محذوف وعلى حذف مضاف والتقدير واجبر جبرًا ذا جواز وإن شرط ورده اسم يك وألف في موضع خبرها وفي جمعي متعلق بألف وحق مجبور الخ جملة اسمية مستأنفة ثم قال:

(وَبِأخٍ أُخْتًا وَبِابْنٍ بِنْتًا * ألْحِقْ)

يعني أن أختًا إذا نسبت إليها قلت أخوي كما تقول في النسب إلى أخ وإذا نسبت إلى بنت قلت بنوي كما تقول في النسب إلى ابن أما إلحاقه أختًا بأخ فلا إشكال فيه وأما إلحاقه بنتًا بابن ففيه نظر لأن النسب إلى ابن يجوز بابني وبنوي فمن أين يعلم أن بنتًا يقال في النسب إليها بنوي فقط والعذر له في ذلك أنه إنما أحال على من قال في ابن بنوي ولا يصح حمله على من قال ابنيّ لعدم همزة الوصل في بنت هذا الذي ذكرته في النسب إلى أخت وبنت هو مذهب الجمهور وخالف يونس في ذلك وعليه نبه بقوله:

(وَيُونُسُ أَبَى حَذْفَ التَّا)

يعني أن يونس يقول في النسب إلى أخت أختي وإلى بنت بنتيّ وبأخ متعلق بألحق وأختًا مفعول بألحق وبنتًا معطوف على أختًا وفصل بين حرف العطف والمعطوف بالمجرور وهو جائز خلافًا للفارسي. ويونس مبتدأ وصرفه ضرورة وأبي في موضع الخبر وحذف التاء مفعول بأبي. ثم قال:

وَضَاعِفِ الثَّانِيَ مِنْ ثُنَائِي ثانيه ذو لِينٍ كَلا وَلائِي

يعني أنك إذا نسبت إلى اسم على حرفين ثانيه حرف لين وجب أن تضعف الثاني فتقول في لو وكي ولا مسمى بها لوويّ وكيوي ولائي وفي ذلك نظر لأن ما سمي به مما ثانيه ذو لين يجب تضعيفه وجعله من ثلاثة أحرف دون نسب وتقدم مثل ذلك عند ذكر ما في التصغير. والثاني مفعول بضاعف ومن ثنائي في موضع الحال من الثاني وثانيه مبتدأ وذو لين خبره ولين بكسر اللام وهو مصدر والمبتدأ وخبره في موضع نعت لثنائي. ثم انتقل إلى المحذوف الفاء فقال:

وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَةٍ مَا الْفَا عَدِمْ فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ الْتُزِمْ

يعني أن ما حذفت منه الفاء وكانت لامه ياء كشية ودية يجب جبره يعني رد ما حذف منه وهو الواو ويفتح عينه فتقول وشويّ وودوي وفي قوله وفتح عينه التزم موافقة لمذهب سيبويه والأخفش يتركها ساكنة فتقول وشيّ وفهم منه أن المحذوف الفاء إذا كان لامه غير ياء لم يردّ نحو عدة وعديّ وفهم أيضًا أن المحذوف العين لا يرد محذوفه لسكوته عنه نحو مذ مسمى بها فإن أصلها منذ. وإن يكن شرط وما اسم يكن وهي موصولة وصلتها عدم والفا مفعول بعدم وكشية خبر يكن والفا جواب الشرط وجبره مبتدأ وفتح عينه معطوف عليه والتزم في موضع الخبر عنهما وكان حقه أن يقول التزما لكن أفرد على معنى ما ذكر. ثم قال:

وَالْوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسِباً لِلْجَمْعِ إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ

يعني أنك إذا نسبت إلى جمع باق على جمعيته ولم يشابه في الوضع المفرد جيء بواحده ونسب إليه كقولك في النسب إلى فرائض فرضي وفهم من قوله: إن لم يشابه واحدًا بالوضع أنه إذا شابهه نسب إلى لفظه وشمل نوعين: أحدهما ما أهمل واحده كعباديد والآخر ما سمي به كأنصار فتقول فيهما عباديديّ وأنصاري. والواحد مفعول باذكر وناسبًا حال من الضمير المستتر في اذكر وللجمع متعلق بناسبًا وإن شرط وحذف جواب الشرط لدلالة ما تقدم عليه. ثم اعلم أن النسب يكون بالياء المشددة المذكورة كما تقدم ويكون بأوزان نبه عليها بقوله:

وَمَـعَ فَـاعِـلٍ وَفَعَّـالٍ فَعِـلْ ... فِـي نَسَـبٍ أغْنَـى عَـنِ الْيـا فَقُبِـلْ

فذكر ثلاثة أوزان: الأول فاعل بمعنى صاحب كذا نحو تامر ولابن وكاس أي صاحب تمر وصاحب لبن وصاحب كسوة الثاني: فعال في الحرف غالبًا نحو حدّاد وقزاز وفعل بمعنى صاحب كذا نحو طعم ولبس بمعنى ذي طعام وذي لباس. ومع متعلق بأغنى وفعل مبتدأ وخبره أغنى. ثم قال:

وَغَيْـرُ مـا أسْلَفْتُـهُ مُقَـرَّرَا ... عَلَـى الَّـذِي يُنْقَـلُ مِنْـهُ اقْتُصِـرَا

يعني أن ما خالف ما قدمته من الأحكام والضوابط يقتصر على ما نقل منه أي يحفظ ولا يقاس عليه وهو كثير ومنه قولهم في المنسوب إلى البصرة بصريّ بكسر الباء وإلى الدهري دهري يضم الدال وإلى مرو مروزي بزيادة الزاي. وغير مبتدأ وما موصولة وصلتها أسلفته والضمير العائد على الموصول الهاء في أسلفته ومقررًا حال من الهاء واقتصر خبر غير وعلى الذي متعلق باقتصر وينقل منه صلة الذي والضمير العائد على الذي الهاء في منه.

الوقـف

الوقف قطع النطق عند آخر الحركة فإن كان الموقوف عليه منوّنًا ففيه ثلاث لغات: حذف التنوين مطلقًا وتسكين ما قبله نحو قام زيد ورأيت زيد ومررت بزيد وإبدال التنوين من جنس حركة ما قبله مطلقًا نحو قام زيدو ورأيت زيدا ومررت بزيدي وحذفه بعد ضمه أو كسره وإبداله ألفًا بعد فتحه وهذه اللغة الفصيحة ولذلك اقتصر الناظم عليها فقال:

تَنْـوِينـاً اثْـرَ فَتْـحٍ اجْعَـلْ أَلِفَـا ... وَقْفـاً وَتِلْـوَ غَيْـرِ فَتْـحٍ احْـذِفَـا

يعني أن التنوين إذا كان إثر فتحة جعلته أي التنوين ألفًا وإذا كان إثر غير فتحة حذفته وشمل غير فتح الضم والكسر والمراد بالفتح فتح الإعراب. وتنوينًا مفعول أول باجعل ووقفًا مصدر في موضع نصب على الحال من الضمير المستتر في اجعل أو مفعول له وإثر ظرف متعلق باحذف وألف احذفا بدل من نون التوكيد الخفيفة. ثم قال:

وَاحذِفْ لوَقْفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارِ ... صِلَـةَ غَيْـرِ الفَتْـحِ فِـي الإضْمـارِ

يعني أن هاء الضمير في الوقف إذا كان صلة غير الفتح حذفت وشمل الضم والكسر نحو رأيته ومررت به فتقف عليهما بالسكون وفهم من قوله غير الفتح أن الواقعة بعد الفتح لا تحذف وهي ضمير المؤنث نحو رأيتها والمراد هنا بالفتح فتح البناء وفهم من قوله في سوى اضطرار أن الوقف أتى على الواو والياء في الاضطرار ولوقف متعلق باحذف واللام للتعليل وفي سوى متعلق باحذف وصلة مفعول باحذف وفي الإضمار متعلق بصلة. ثم قال:

وأشْبَهَتْ إذًا مُنَوَّناً نُصِبْ ... فَألِفاً فِي الوَقْفِ نُونُها قُلِبْ

يعني أن إذن التي هي من النواصب يوقف عليها بإبدال النون ألفًا لشبهه بالتنوين بعد الفتح فتقول إذَا وفهم من قوله وأشبهت أن الوقف عليها بالألف على خلاف الأصل وإنما هو للشبه ولذلك ذكر بعضهم الوقف عليها بالنون على الأصل. وإذن فاعل بأشبهت ومنونًا مفعول بأشبهت ونصب في موضع الصفة لمنونًا ونونها مبتدأ وقلب خبره وألفًا حال من الضمير في قلب. ثم قال:

وحَذفُ يا المَنْقوصِ ذي التَّنوينِ ما ... لمْ يُنصَبَ أوْلى من ثُبوتٍ فاعْلَما

يعني أن حذف الياء من المنقوص إذا كان غير منصوب أولى من ثبوتها فشمل المرفوع نحو هذا قاض والمجرور نحو مررت بقاض بحذف الياء فيهما وفهم من قوله ما لم ينصب أن الياء لا تحذف من المنصوب وفهم مما تقدم في قوله * تنوينًا إثر فتح اجعل ألفا * أن المنقوص المنون المنصوب يبدل فيه التنوين ألفًا نحو رأيت قاضيًا وفهم من قوله أولى أن جواز الوقف عليهما بالياء مرجوح نحو هذا قاضي ومررت بقاضي، هذا حكم المنقوص المنون، وأما غير المنون فقد أشار له بقوله:

(وَغيْرُ ذي التَّنوينِ بِالعَكْسِ)

يعني أن المنقوص غير المنون بالعكس مَن المنون فإثبات الياء فيه أولى من حذفها نحو هذا القاضي ومررت بالقاضي ويعني بغير ذي التنوين المقرون بأل، وما ذكره من أنه عكس المنون إنما ذلك في المرفوع والمجرور كما مثل، وأما المنصوب فليس في الوقف إلا إثبات الياء وإن كان المنقوص محذوف العين فليس فيه إلا وجه واحد أشار إليه بقوله:

(وفِي * نَحْوِ مُرٍ لُزُومُ رَدّ الْيا اقْتُفِي)

يعني أن نحو مراسم فاعل من رأي إذا وقف عليه لزم رد الياء فتقول هذا مري ومررت بمري وإنما لزم فيه ردّ الياء لكثرة ما حذف منه فإن أصله مرئي على وزن مفعل فنقلت حركة الهمزة إلى الراء وحذفت الهمزة وفعل بالياء ما فعل بياء قاض ونحوه من حذف حركته وحذفه لالتقائه مع التنوين ولم يبقَ من أصول الكلمة إلاّ الراء فلو سكنوها في الوقف لكان ذلك إجحافًا به. وقوله وحذف يا المنقوص مبتدأ وذي التنوين نعت للمنقوص وما ظرفية مصدرية وأولى خبر المبتدأ ومن ثبوت متعلق بأولى وفاعلما تتميم لصحة الاستغناء عنه وغير ذي التنوين مبتدأ وخبره بالعكس ولزوم مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل وهو ردّ، وردّ مصدر أيضًا وهو مضاف للمفعول واقتفي خبر المبتدأ وفي نحو متعلق باقتفي. ثم اعلم أن الموقوف عليه إذا كان متحركًا فإما أن يكون تاء تأنيث أو غيرها فإن كان تاء تأنيث وقف عليه

بالسكون خاصة وهو الأصل وإن كان غيرها جاز فيه السكون والروم والإشمام والتضعيف والنقل وذلك بشروط يأتي ذكرها وقد أشار إلى الأول والثاني بقوله:

وَغَيْرهـا التَّـأْنِيـثِ مِـنْ مُحَـرَّكِ سَكِّنْـهُ أَوْ قِـفْ رَائِـمَ التَّحَـرُّكِ

يعني أن غير هاء التأنيث من المحرك يجوز تسكينه وروم والأصل التسكين وأما الروم فهو إخفاء الصوت بالحركة ويجوز في الحركات الثلاث وفهم من استثنائه هاء التأنيث أنه لا يجوز فيها ما جاز في غيرها وسيبين بعد كيف يوقف عليها. وغير منصوب بفعل مضمر يفسره سكنه وأوقف معطوف على سكنه ورائم التحرك حال من الفاعل المستتر في قف. ثم أشار إلى الثالث بقوله: (أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ) الإشمام هو الإشارة بالشفتين إلى الحركة حالة سكون الحرف وفهم من قوله الضمة أنه مخصوص بها ولا يجوز في الفتحة ولا في الكسرة. والضمة مفعول بأشمم وأشمم معطوف على قف. ثم أشار إلى الرابع فقال:

أَوْ قِـفْ مُضْعِفَـا * مـا لَيْـسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيـلاً إِنْ قَفَا * مُحَـرَّكـاً

يعني أنه يجوز الوقف على المتحرك غير التاء بالتضعيف بشرط أن لا يكون همزة ولا حرف علة وأن يكون قبله متحرك وهذه الشروط كلها مفهومة من البيت فتقول في جعفر وضارب ودرهم جعفرّ وضاربّ ودرهمّ بالتضعيف وأوقف معطوف على أشمم ومضعفًا حال من الضمير المستتر في قف وما مفعول بمضعفًا وهي موصولة وصلتها ليس وهمزًا خبر ليس وأو عليلاً معطوف على همزًا وإن قفا شرط أي تبع ومحركًا مفعول بقفا. ثم أشار إلى الخامس فقال:

وَحَـرَكَـاتٍ انْقُـلا لِسـاكِـنٍ تَحْـرِيكُـهُ لَـنْ يُحْظَـلا

يعني أنه يجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله وذكر له هذا في البيت شرطين أحدهما أن يكون ساكنًا وهو قوله لساكن واحترز من المتحرك فلا ينقل إليه، والآخر أن يكون الساكن مما يقبل الحركة وشمل الألف لتعذر حركته نحو دار والواو والياء لثقل الحركة فيهما نحو قنديل وعصفور والمضعف نحو الجد لأن نقله يستلزم فكه وهو ممتنع في غير الضرورة وبقي عليه شرط ثالث خلافيّ أشار إليه بقوله:

(وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى المَهْمُوزِ لا * يَرَاهُ بَصْرِيٌ وكُوفٍ نَقَلا)

يعني أن البصريين منعوا نقل الفتحة إذا كان المنقول منه غير همزة فلا يقال في رأيت الحصن رأيت الحصن لأن المفتوح إن كان منوّنًا لزم من النقل حذف ألف التنوين وحمل عليه غير المنون، وأجاز ذلك الكوفيون، وفهم من قوله سوى المهموز أن نقل الفتحة من المهموز جائز عند الجميع لثقل الهمزة نحو رأيت الخبا والردا والبطا تنقل الفتحة في جميع

ذلك. ثم قال: (وَالنَّقْلُ إنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُمْتَنِـعْ) يعني أن نقل الحركة للساكن إذا أدى نقلها إلى عدم النظير فلا يجوز النقل في نحو هذا بشر فتقول بشر لما يؤدي إليه من بناء فعل في الأسماء وهو خاص بالأفعال فإن كان الحرف المنقول إليه همزًا جاز وإليه أشار بقوله:

(وَذاكَ فِي المَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِـعْ)

الإشارة بذلك للنقل الذي يؤدي إلى عدم النظير يعني أن ذلك في المهموز غير ممتنع لثقل الهمزة فتقول في نحو هذا ردء هذا ردء ومررت بالكفء وحركات مفعول بانقلا وألف انقلا بدل من النون الخفيفة ولساكن متعلق بانقلا وتحريكه مبتدأ ولن يحظلا أي يمتنع خبر المبتدأ ونقل فتح مبتدأ ومن سوى متعلق بنقل ولا يراه بصري جملة في موضع خبر المبتدأ وكوف مبتدأ ونقلا في موضع الخبر والنقل مبتدأ وخبره ممتنع وإن يعدم نظير شرط محذوف الجواب وذاك إشارة للنقل وهو مبتدأ وليس خبره وفي المهموز متعلق بيمتنع. ثم قال:

فِي الوَقْفِ تا تَأنِيثِ الاِسْمِ ها جُعِلْ ... إنْ لَمْ يَكُنْ بِساكِنٍ صَحَّ وُصِلْ

يعني أن تاء التأنيث اللاحقة للأسماء تجعل في الوقف هاء واحترز بتاء تأنيث الاسم من تاء التأنيث الساكنة اللاحقة للأفعال نحو قامت واحترز بقوله إن لم يكن بساكن صح وصل من نحو بنت وأخت وفهم منه أن الساكن إذا كان غير صحيح والتاء للتأنيث أنه يوقف عليها بالهاء نحو قناة وحصاة ودخل في ذلك التاء في جمع المؤنث السالم نحو هندات فأخرجه بقوله:

(وَقَلَّ ذَا فِي جمْعِ تَصْحِيحٍ وَما * ضَاهَى)

أي قل جعل التاء هاء في الوقف في جمع المؤنث السالم كهندات وما ضاهاه كأولات وهيهات والأعرف في ذلك الوقف بالتاء ومن الوقف بالهاء قول بعضهم: دفن البناه من المكرماه وقوله: (وغيرُ ذَيْنِ بالعكسِ انْتَمَى) يعني أن غير جمع المؤنث السالم وما ضاهاه بالعكس من جمع المؤنث ومضاهيه فالوقف بالهاء هو الكثير نحو فاطمة وطلحة والوقف بالتاء قليل ومنه قولهم يا أهل سورة البقرتْ * فقال مجيب ما أحفظ منها ولا آيت. وتاء تأنيث الاسم مبتدأ وخبره جعل وفي جعل ضمير عائدة على المبتدأ وهو مفعول أول بجعل وهاء مفعول ثان وإن لم يكن شرط وفي يكن ضمير هو اسمها عائد على تاء وخبر يكن وصل وبساكن متعلق بوصل وصح في موضع النعت لساكن. ثم إن من عوارض الوقف زيادة هاء السكت آخر الموقوف عليه وأكثر ما تزاد بعد الفعل المحذوف الآخر جزمًا كلم يعطه أو وقفًا كأعطه وبعد ما الاستفهامية المجرورة كقوله علام فقلت علامه وقد تزاد في غيرهما كما سيأتي، فأما لحاقها للفعل المحذوف الآخر فقد أشار إليه بقوله:

وَقِفْ بِها السَّكْتِ على الفِعلِ المُعَلّ   بِحَذْفِ آخِرٍ كأعْطِ مَنْ سألْ

يعني أن هاء السكت تلحق في الوقف آخر الفعل المحذوف الآخر فشمل المضارع المجزوم نحو لم يعطه ولم يعه والأمر من المعتل اللام نحو أعطه وقه إلا أن لحاقها بنحو لم يعه وقه مما بقي من الفعل فيه حرف واحد أو حرفان أحدهما حرف المضارعة واجب وإلى ذلك أشار بقوله:

وَلَيْسَ حَتْماً فِي سِوَى ما كَعِ أوْ   كَيَعِ مَجْزُوماً فَرَاعِ مَا رَعَوْا

يعني أنه إنما يجب لحاق هاء السكت في نحو المثالين المذكورين تقوية لهما وفهم منه أن لحاقها لما بقي من حروفه أكثر من حرفين نحو أعط ولم يعط جائز لا لازم فتقول في لم يعط وأعط لم يعط وأعط بالسكون ولم يعطه وأعطه بإلحاق الهاء وفي نحو قه ولم يقه بإلحاق الهاء خاصة. وبها متعلق بقف وقصرها ضرورة وعلى الفعل متعلق بقف أيضًا والمعل نعت للفعل وبحذف متعلق بالمعل وحتمًا خبر ليس وفي ليس ضمير هو اسمها عائد على لحاق الهاء وفي سوى متعلق بحتمًا وما موصولة وصلتها كع ومجزومًا حال من كيع والواو في رعوا عائد على العرب. ثم انتقل إلى لحاقها بعد ما الاستفهامية فقال:

وما فِي الاستفهامِ إنْ جُرَّتْ حُذِفْ   ألِفُها وأوْلِهَا الهَا إنْ تَقِفْ

يعني أن ما الاستفهامية إذا جرّت حذفت ألفها في الوقف ولحقتها هاء السكت واحترز بقوله ما في الاستفهام من الموصولة والمصدرية والشرطية فلا يحذف ألف شيء من ذلك في الوقف ولا يلحقه هاء السكت وفهم من قوله إن جرت أن المرفوعة والمنصوبة لا تلحقها هاء السكت وشمل قوله إن جرت المجرورة بحرف الجر نحو عمه ولمه والمجرورة بالإضافة نحو اقتضاء مه إلا أن المجرورة بالإضافة يلزمها الحذف وإلحاق الهاء، وإلى ذلك أشار بقوله:

وَلَيْسَ حَتْماً فِي سِوَى ما انْخَفَضَا   باسْمٍ كَقَوْلِكَ اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى

يعني أن المجرورة بغير الإضافة وهو حرف الجر ليس لحاق الهاء لها حتمًا ففهم منه أن لحاقها جائز في المجرورة بحرف وفهم أيضًا أنه لازم في المجرورة بالإضافة ومثل ذلك بقوله اقتضاء م اقتضى هذا مثال المجرورة بالإضافة فاقتضاء مضاف لم فإذا وقفت عليها قلت في اقتضاء م اقتضى زيد اقتضاء مه. وما مبتدأ وإن حرف شرط وحذف ألفها جواب الشرط وجملة الشرط والجواب خبر المبتدأ والظاهر أن قوله في الاستفهام متعلق بمحذوف تقديره أعني والهاء في أولها مفعول أول بأول والهاء مفعول ثان وإن تقف شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه وحتمًا خبر ليس وفي ليس ضمير هو اسمها يعود على لحاق الها. وفي

سوى متعلق بحتمًا وما موصولة وصلتها انخفض وباسم متعلق بانخفض. ثم انتقل إلى لحاقها في غير الفعل المعل الآخر وما الاستفهامية فقال:

وَوَصْلَ ذِي الهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا   حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا
وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا   أُدِيمَ شَذَّ فِي المُدَامِ اسْتُحْسِنَا

يعني أن وصل هاء السكت بغير الحركة التي للبناء المدام شاذ ووصلها بحركة البناء مستحسن وفهم منه أنه لا يوصل بحركة الإعراب البتة فمثال حركة البناء المدام الذي يستحسن لحاق الهاء معه حركة الواو والياء من هو وهي فيجوز هوه وهيه وقد قرىء بها مثال حركة البناء غير المدامة اسم لا والمنادى ونحوهما مما فيه البناء والإعراب وقد شذ لحاقها في عل في قول الراجز:

٢٠٥ ـ يا رُبَّ يوم لي لا أظلَّلُهْ   أرْمَضُ من تحتُ وأضحى من عَلُهْ

ووصلها مبتدأ والهاء عائدة على هاء السكت وبغير متعلق بوصل وأديم في موضع الصفة لبناء وشذ خبر المبتدأ والمدام اسم مفعول من أدامه يديمه فهو مدام وهو متعلق باستحسن. ثم قال:

وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ ما   لِلْوَقْفِ نَثْرًا وَفَشَا مُنْتَظِمَا

يعني أنه قد يحكم للوصل بحكم الوقف فيعطى حكمه وذلك في النثر قليل وفهم ذلك من قوله وربما ومنه قوله تعالى في قراءة حمزة والكسائي لم يتسنه وانظر، وقراءة قالون ومحياي ومماتي وفي الشعر فاش وقد صرح بذلك في قوله وفشا منتظمًا ومنه قوله:

٢٠٦ ـ أَتَوْا ناري فقلت مَنُونَ أنتُمْ

وقوله:

٢٠٧ ـ ضخمٌ يحب الخُلُقَ الأضخَمَّا

---

٢٠٥ ـ الرجز لأبي مروان في شرح التصريح ٣٤٦/٢، ولأبي الهجنجل في شرح شواهد المغني ٤٤٨/١، ومجالس ثعلب ص ٤٨٩، ولأبي ثروان في المقاصد النحوية ٤٥٤/٤، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣٥١/٤، وجمهرة اللغة ص ١٣١٨، وخزانة الأدب ٣٩٧/٢، والدرر ٩٧/٣، ٣٠٥/٦، وشرح الأشموني ٣٢٣/٢، ٧٦٠/٣، وشرح عمدة الحافظ ص ٩٨١، وشرح المفصل ٨٧/٤، ومغني اللبيب ١٥٤/١، وهمع الهوامع ٢٠٣/١، ٢١٠/٢.

٢٠٦ ـ راجع التخريج رقم ٢٠٠.

٢٠٧ ـ الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٣، وشرح أبيات سيبويه ٤١٩/١، والكتاب ٢٩/١، ١٧٠/٤، ولسان العرب ٣٥٣/١٢ (ضخم)، وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٦٢، وسر صناعة الإعراب ←

وهو في الشعر كثير. ولفظ الوصل مفعول لم يسم فاعله بأعطي وما مفعول ثان وهي موصولة وصلتها للوقف ونثرًا منصوب على إسقاط الخافض والتقدير في النثر وفشا معطوف على أعطي ومنتظمًا حال من الضمير المستتر في فشا.

الإمالـة

الإمالة على قسمين إمالة الألف وإمالة الفتحة فإمالة الألف هي أن تنحو بالألف نحو الياء والفتحة نحو الكسرة وذكر لها الناظم ستة أسباب: الأول انقلابها عن الياء الثاني مآلها إلى الياء الثالث كونها تدل على ما يقال فيه قلت. الرابع ياء قبلها أو بعدها الخامس كسرة قبلها أو بعدها السادس التناسب وقد أشار إلى الأول فقال: (الأَلِفَ المُبْدَلَ مِنْ يَا فِي طَرَفْ * أمِلْ) يعني أن الألف المبدلة من الياء في طرف تمال وشمل آخر الفعل كرمى وآخر الاسم كمرمى وفهم منه أن الألف إذا كانت وسطًا لا تمال وإن كانت مبدلة من ياء إلا بشرط يأتي. والألف مفعول بأمل والمبدل نعت للألف ومن يا متعلق بالمبدل وفي طرف موضع النعت ليا. ثم أشار إلى الثاني فقال:

كَـــذَا الـــوَاقِـــعُ منـــهُ الْيَـــا خَلَـــفْ
دُونَ مَـــــزِيـــــدٍ أَوْ شُـــــذُوذٍ

يعني أن الألف تمال إذا كانت صائرة إلى الياء دون شذوذ ولا زيادة وذلك نحو حبلى ومغزى فإن الألف منهما غير مبدلة من ياء لكنها تصير إلى الياء في التثنية والجمع بالألف والتاء فتقول حبليان وحبليات ومغزيان ومغزيات واحترز بالشذوذ من قلب الألف ياء في لغة هذيل إذا أضيفت إلى ياء المتكلم نحو عصيّ في عصاي واحترز بالمزيد من رجوع الألف إلى الياء بسبب زيادة كقولهم في تصغير قفا قفيّ وفي جمعه قُفَى والواقع مبتدأ وخبره كذا ومنه متعلق بالواقع وأل موصولة والياء فاعل بالواقع والضمير في منه عائد على أل وخلف حال من الياء ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ودون متعلق بخلف أو بالواقع. ثم قال:

(وَلِمَا * تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ ما الهَا عَدِمَا)

يعني أن ما آخره تاء التأنيث مما في آخره ألف تستحق الإمالة يمال كما يمال المجرد من التاء نحو مرماة وفتاة لأن التاء في حكم الانفصال فهي غير معتد بها. وما مبتدأ وهي موصولة بعد ما والهاء مفعول بعد ما وخبر المبتدأ لما وما موصولة وصلتها يليه وها التأنيث فاعل بيليه والمبتدأ على حذف مضاف والتقدير حكم ما عدم التاء من الإمالة ثابت لما يليه هاء التأنيث. ثم أشار إلى السبب الثالث فقال:

= ١/ ١٦٢، ٤١٦، ٢/ ٥١٥، ولسان العرب ٣/ ٩٠ (بعد)، ٩٨ (بيد)، ١٣/ ٥٢٦ (فوه)، والمحتسب ١/ ١٠٢، والمنصف ١/ ١٠.

وَهَـكَـذَا بَـدَلُ عَيْـنِ الفِعْـلِ إنْ يَؤُلْ إلى فِلْتُ كمَاضِي خَفْ وَدِنْ

يعني أن الألف تمال أيضًا إذا كانت بدلاً من عين فعل تكسر فاؤه إذا أسند إلى تاء الضمير فشمل ما عينه واو مكسورة نحو خاف أصله خوف بكسر الواو لأنه من الخوف وما عينه ياء مفتوحة في الأصل نحو دان فإنه من الدين، وما عينه ياء مكسورة نحو هاب فإنه من الهيبة وأصله هيب فتمال الألف من ذلك كله لأنه يئول إذا أسند إلى التاء لفلت فيقال خفت ودنت وهبت واحترز به مما لا يئول إلى فلت بالكسر بل إلى فُلت بالضم نحو قال وطال لأنك تقول فيهما قُلت وطُلت. وبدل مبتدأ وخبره كذا وإن يئول شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه. ثم أشار إلى السبب الرابع فقال: (كَذاكَ تالي الياء) أي تمال أيضًا الألف التي تتلو الياء وذلك نحو سيل وأوهم كلامه أن ذلك فيما اتصل بالياء كالمثال بل تجوز الإمالة وإن فصل بين الياء والألف فاصل وعلى ذلك نبه بقوله:

وَالفَصْلُ اغْتُفِرْ * بِحَرْفٍ أوْ مَعْ ها كَجَيْبَها أدِرْ

يعني أنه قد اغتفر الفصل بين الياء والألف الممالة بحرف واحد وذلك نحو شيبان أو بحرفين أحدهما هاء نحو أدر جيبها وإنما اغتفر الفصل بحرف واحد لقلة الفصل واغتفر بحرف مع الهاء لخفاء الهاء وفهم منه أن الفصل إذا كان بحرفين وليس ثانيهما هاء منع من الإمالة ولم يذكر في هذا النظم الياء سببًا إذا كانت بعد الألف نحو مائع وهو في ذلك موافق لسيبويه وتالي الياء مبتدأ وخبره كذاك والفصل مبتدأ وخبره اغتفر وبحرف متعلق بالفصل وأو مع ها معطوف على مقدر والتقدير بحرف وحده أو مع هاء وقصرها ضرورة. ثم أشار إلى السبب الخامس فقال:

كَـذَاكَ مَـا يَلِيـهِ كَسْـرٌ أوْ يَلِـي تـالِيَ كَسْـرٍ أوْ سُـكُـونٍ قَـدْ وَلِـي
كَسرًا وَفصْلُ الْهَا كَلا فَصْلٍ يُعَدّ فَـدِرْهَمَـاكَ مَـنْ يُمِلْـهُ لَـمْ يُصَـدّ

فذكر خمس صور الأولى أن يقع الكسر بعد الألف وشرط أن يليها نحو مساجد الثانية أن يقع الكسر قبلها وفيه أربع صور: أولها أن تكون منفصلة بحرف نحو عماد وثانيها أن تكون منفصلة بحرفين أولهما ساكن نحو شملال وثالثها أن تكون منفصلة بحرفين متحركين ثانيهما الهاء نحو يريد أن يضربها ورابعها أن تكون منفصلة بحرف ساكن ومتحركين أحدهما الهاء وقد مثل ذلك بقوله: فدرهماك من يمله لم يصد فالألف في هذه المثل كلها يجوز إمالتها وإنما اغتفر الفصل بالهاء في درهماك لخفائها فلم يعتد بها فصار كشملال وهذه الصور كلها مفهومة من النظم وفهم منه أن الفصل إذا كان بغير ما ذكر لم تجز الإمالة. وما مبتدأ وهي موصولة وصلتها يليه وكسر فاعل بيليه والضمير العائد على الموصول الهاء من يليه وأو يلي معطوف على الصلة والضمير العائد منه على الموصول فاعل يلي وتالي

المفعول بيلي وسكون معطوف على كسر وقد ولي كسرًا جملة في موضع النعت لسكون وفصل الها مبتدأ وخبره يعد وكلا فصل متعلق بيعد فدرهماك مبتدأ ومن اسم شرط في موضع رفع بالابتداء ويمله مجزوم به وهو في موضع خبره ولم يصد جواب الشرط وبقي من أسباب الإمالة سبب سادس يأتي الكلام عليه حيث ذكره. ثم انتقل إلى موانع الإمالة فقال:

وَحَـرْفُ الاِسْتِعْـلا يَـكُـفُّ مُظْهَـرَا مِـنْ كَسْـرٍ أَوْ يـا وكَـذا تَـكُـفُّ رَا

يعني أن حرف الاستعلاء والراء يكفان سبب الإمالة وشمل حرف الاستعلاء سبعة أحرف يجمعها قوله: «قظ خص ضغط» وعلى هذا فالحروف الكافة للإمالة ثمانية إلا أن هذه الأحرف لا تمنع جميع أسباب الإمالة بل تمنع الإمالة إذا كان سببها كسرة ظاهرة أو ياء موجودة وكان بعد الألف حرف من أحرف الاستعلاء وكان حرف الاستعلاء متصلاً أو مفصولاً بحرف أو حرفين أو كانت الراء مضمومة أو مفتوحة. وحرف الاستعلاء مبتدأ وخبره يكف ومظهرًا مفعول بيكف وهو على حذف الموصول تقديره يكف حرفًا مظهرًا ومن كسر متعلق بمظهرًا ورا فاعل بتكف وكذا متعلق بتكف ثم إن المانع من الإمالة يكون متأخرًا عن الألف ومتقدمًا عليها وقد أشار إلى الأول بقوله:

إنْ كـانَ مـا يَـكُـفُّ بَعْـدُ مُتَّصِـلْ أَوْ بَعْـدَ حَـرْفٍ أَوْ بِحَـرْفَيْـنِ فُصِـلْ

فهذه ثلاث صور: الأولى أن يكون متصلاً بالألف نحو فاقد وباخل الثانية أن يكون مفصولاً بحرف نحو منافق وباسط. الثالثة أن يكون مفصولاً بحرفين نحو مواثيق ومواعيظ. وما اسم كان وهي موصولة وصلتها يكف والضمير العائد على الموصول الفاعل بيكف وبعد في موضع خبر كان وهو مقطوع عن الإضافة والتقدير بعده، أي بعد الألف الممالة ومتصل خبر بعد خبر وقف عليه بحذف التنوين على لغة ربيعة وأو بعد حرف معطوف على بعد الأولى وأو للتقسيم وبحرفين متعلق بفصل وفصل معطوف على ما قبله. ثم أشار إلى المانع إذا كان متقدمًا فقال:

كَـذَا إذَا قُـدِّمَ مـا لَـمْ يَنْكَسِـرْ أَوْ يسْـكُنِ أثْرَ الكسرِ كالمِطْوَاعِ مِرْ

يعني أن حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة إذا تقدما على الألف منعا الإمالة بشرط أن يكون المانع غير مكسور أو ساكن بعد كسرة فمثال المكسور طلاب ومثال الساكن بعد كسرة رأيت المطواع وقد مثله بقوله كالمطواع مر، وفهم منه أن ما كان على خلاف المثالين المذكورين يمنع الإمالة نحو طالب وقادر وراكب وقبائل وضبارم. وكذا متعلق بمحذوف تقديره تمال كذا والضمير في قدم مستتر عائد على المانع وما ظرفية مصدرية وأو يسكن معطوف على ينكسر وإثر ظرفية متعلق بيسكن والمطواع مفعول بمر يقال مار الطعام يمير ومار أهله إذا جلب إليهم الطعام والمطواع بمعنى المطيع. ثم إن الموانع من الإمالة قد

يعرض ما يمنعها، وإلى ذلك أشار بقوله:

وَكَــفُّ مُسْتَعْــلٍ وَرَا يَنْكَــفُّ بِكَسْــرِ رَا كَغَــارِمــاً لا أَجْفُــو

يعني أن الراء المكسورة إذا وقعت بعد الألف الممالة مكسورة كفت المستعلي والراء المفتوحة نحو دار القرار ولا أجفو غارمًا ومن العجب أن الراء المكسورة تكف نفسها إن كانت مفتوحة وسبب كف الراء المكسورة لنفسها ولحرف الاستعلاء أنها مكررة فتضاعفت فيها الكسرة فقوي بذلك على سبب الإمالة وكف مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول ورا معطوف على مستعل وينكف خبر المبتدأ وبكسر متعلق بينكف وغارمًا مفعول بأجفو. ثم قال:

وَلا تُمِــلْ لِسَبَــبٍ لَــمْ يَتَّصِــلْ وَالكَــفُّ قَــدْ يُــوجِبُــهُ مــا يَنْفَصِــلْ

يعني أن سبب الإمالة لا يؤثر إذا كان منفصلاً يعني من كلمة أخرى نحو يدي سابور فلا تمال الألف من سابور لأجل الياء من يدي لأنها منفصلة بخلاف الكف فإنه يؤثر وإن كان منفصلاً فتمتنع الإمالة في نحو يريد أن يضربها قبل فلا تمال الألف من يضربها لكف القاف لها وإن كان من كلمة أخرى. ولسبب متعلق بتمل ولم يتصل في موضع النعت لسبب والكف مبتدأ وخبره قد يوجبه وما فاعل بيوجبه وهي موصولة وينفصل صلتها. ثم قال:

وَقَــدْ أمــالُــوا لِتَنَــاسُــبٍ بِــلا دَاعٍ سِــــوَاهُ كَعِمــــادًا وَتَــــلا

هذا هو السبب السادس من أسباب الإمالة وإنما أخره عنها لضعفه بالنسبة لها، يعني أنهم قد أمالوا للتناسب دون سبب سواه وذكر مثالين أحدهما عمادًا ويعني به إذا قلت رأيت عمادًا ثم وقفت عليه فقلبت التنوين ألفًا فتميل الألفين معًا أعني الألف التي بعد الميم والألف المبدلة من التنوين أما الألف التي بعد الميم فلإمالتها سبب وهو كسر العين وأما الألف التي هي بدل من التنوين فلا سبب لإمالتها إلا المناسبة للألف الممالة التي قبلها. وينبغي أن يضبط كعمادًا بالألف دون تنوين على إرادة الوقف والمثال الثاني تلا أميل من قوله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا﴾ [الشمس: ٢] فالألف فيه منقلبة عن واو فلا حظ لها في الإمالة لكن أمليت لمناسبة رءوس الآي، وفيها ما لإمالته سبب نحو إذا جلاها، والواو في أمالوا عائدة على العرب ولتناسب وبلا متعلقان بأمالوا. ثم قال:

وَلا تُمِــلْ مــا لَــمْ يَنَــلْ تَمَــكُّنَــا دُونَ سَمَــاعٍ غَيْــرَهــا وغَيْــرَ تــا

يعني أنه لا تطرد الإمالة في شيء من الأسماء غير المتمكنة إلا في نا ضمير المتكلم ومعه غيره وها ضمير الواحدة فتقول مر بنا ونظر إلينا ومر بها ونظر إليها وإنما اطردت في هذين الضميرين دون غيرهما من غير المتمكن لكثرة استعمالهما وفهم من قوله دون سماع

أن الإمالة سمعت في غير هذين سماعًا وذلك أنى ومتى وبلى. وقوله تمل مجزوم بلا الناهية وما مفعول بتمل وهي موصولة وصلتها لم ينل تمكنًا ودون متعلق بتمل وغير منصوب على الاستثناء. ولما فرغ من إمالة الألف وأسبابها انتقل إلى إمالة الفتحة ولها سببان أشار إلى الأول منهما بقوله:

وَالفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفْ ... أَمِلْ كَلِلأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ الكُلَفْ

يعني أن الفتحة تمال إذا كان بعدها راء مكسورة متطرفة نحو أولي الضرر وبشرر وقد مثل ذلك الناظم بقوله: للأيسر مل أي مل إلى الأيسر وفهم من إطلاقه أن الإمالة للياء جائزة في الوصل والوقف وفهم أيضًا منه أن الإمالة جائزة في حرف الاستعلاء وفي غيره. والفتح مفعول بأمل وقبل متعلق بأمل وفي طرف في موضع النعت لراء وللأيسر متعلق بمل وتكف مجزوم على جواب الشرط والكلف مفعول ثان بتكف وتكف الكلف تتميم لصحة الاستغناء عنه. ثم أشار إلى السبب الثاني فقال:

كَذَا الَّذِي يَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ فِي ... وَقْفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفِ

يعني أن الفتحة تمال أيضًا في الوقف إذا وليها هاء التأنيث وفهم من قوله إذا ما كان غير ألف أن الإمالة جائزة في جميع الحروف ما عدا الألف ومثاله رحمة وقصبعة ودرجة وعرقوة وحدربة، وأما الألف فلا إمالة فيها نحو فتاة وحصاة. والذي مبتدأ وخبره كذا ويليه ها التأنيث صلة الذي والضمير العائد على الموصول الهاء في يليه وفي وقف متعلق بيليه وكذلك إذا واسم كان ضمير مستتر عائد على ما قبل هاء التأنيث.

التصريف

هو العلم بأحكام بنية الكلمة بما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك ومتعلقه من الكلم الأفعال والأسماء التي لا تشبه الحروف وهو نوعان: معرفة حروف الزيادة ومعرفة الإبدال، وقد أشار إلى الأول فقال:

حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي ... وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي

يعني أن الحرف وما أشبهه من الأسماء في التوغل في البناء لا يدخله التصريف وما سوى هذين من الأسماء والأفعال حقيق بدخول التصريف فيه وتجوّز في قوله من الصرف فأطلق الصرف على التصريف لضرورة الوزن. وحرف مبتدأ وشبهه معطوف عليه وسوغ الابتداء بحرف عطف المضاف عليه وبري خبر المبتدأ وأصله بريء على وزن فعيل فخففه بحذف الهمزة ويحتمل أن يكون بري فعلاً ماضيًا والأول أجود لأن فعيلاً يجوز الإخبار به

عن أكثر من واحد. وما مبتدأ وهي موصولة وصلتها سواهما وخبر ما حري أي حقيق وبتصريف متعلق بحري. ثم قال:

وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُلَاثِيٍّ يُرَى قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غُيِّرَا

يعني أن ما كان على حرف واحد أو حرفين لا يقبل التصريف ففهم منه أن أقل ما يوجد عليه الأسماء والأفعال بالوضع ثلاثة أحرف لأن الأسماء والأفعال قد تنقص عن ثلاثة بحذف بعض حروفها، أما الأسماء فتوجد على حرفين نحو يد ودم وعلى حرف واحد نحو م الله في القسم على القول بأنه اسم وهو الصحيح، وأما الأفعال فتوجد على حرفين نحو خذ وبع وعلى حرف واحد نحو ق فعل أمر من وقى. وأدنى اسم ليس ومن ثلاثي متعلق بأدنى ويرى في موضع خبر ليس وقابل مفعول ثان بيرى ومفعوله الأول ضمير مستتر فيه عائد على أدنى، ويجوز أن يكون قابل مرفوعًا على أنه اسم ليس وأدنى منصوبًا على أن يكون مفعولاً ثانيًا ليرى والتقدير وليس قابل التصريف يرى أدنى من ثلاثيّ وسوى استثناء وما موصولة وصلتها غير. ثم قال:

وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ إِنْ تَجَرَّدَا وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعاً عَدَا

يعني أن الأسماء على قسمين: مجرد من الزيادة، ومزيد فيه فغاية ما يصل إليه المجرد خمسة أحرف نحو سفرجل وغاية ما يصل إليه بالزيادة سبعة أحرف نحو اشهيباب مصدر اشهابّ. ومنتهى اسم مبتدأ وهو على حذف مضاف أي ومنتهى حروف اسم وخبره خمس وإنما أسقط التاء من خمس لأن حروف التهجي يجوز تذكيرها وتأنيثها وإن تجردا شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه وإن يزد فيه شرط وجوابه الفاء وما بعدها وسبعًا مفعول بعدا وقد فهم من هذا البيت والذي قبله أن الاسم المجرد ثلاثة أنواع: ثلاثي، ورباعي، وخماسي. وقد أشار إلى الاسم الثلاثي بقوله:

وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلَاثِي افْتَحْ وَضُمّْ وَاكْسِرْ وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعُمّْ

غير آخر الثلاثي هو أوله وثانيه فالأول قابل للحركات الثلاث والثاني قابل للحركات والسكون والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة اثنا عشر وزنًا وهي التي تقتضيها القسمة العقلية وهي مفهومة من البيت فافتح وضم واكسر يعني في كل واحد منها فهذه تسعة وزد تسكين ثانيه مع الحركات الثلاث في الأول فهذه ثلاثة إلى تسعة باثني عشر، ومثلها على ترتيب النظم فعل نحو جمل وفعل نحو عضد وفعل نحو كتف وفعل نحو قتب وفعل نحو عنق وفعل نحو دئل وفعل نحو عنب وفعل بكسر الأول وضم الثاني وهو مهمل وفعل نحو إبل وفعل نحو فلس وفعل نحو قفل وفعل نحو عدل إلا أن المستعمل منها عشر وواحد

مهمل وواحد قليل، وإلى ذلك أشار بقوله:

وَفِعُلٌ أُهْمِلَ وَالعَكْسُ يَقِلّ   لقَصْدِهِمْ تخصِيصَ فِعْلٍ بِفُعِلْ

وإنما أهمل فعل لثقله بالخروج من كسر إلى ضم وقد قرىء والسماء ذات الحبك بكسر الحاء وضم الباء وإنما قلّ فعل لاختصاصه بالفعل وفهم منه أنه وارد في كلام العرب إلا أنه قليل ومن ذلك قولهم دئل في اسم قبيلة وإليها ينسب أبو الأسود الدؤلي ورئم في اسم الاست. وغير مفعول مقدم باكسر وهو مطلوب لافتح وضم فهو من باب التنازع وتسكين مفعول بزد وتعمّ مجزوم على جواب الشرط ومعنى تعم أي تستوفي جميع أوزان الثلاثي. وفعل مبتدأ وأهمل خبره والعكس يقل مبتدأ وخبر ولقصدهم متعلق بيقلّ وقصد مصدر مضاف إلى الفاعل وتخصيص مفعول بالمصدر وهو مصدر مضاف إلى المفعول وبفعل متعلق بتخصيص. ثم أشار إلى الفعل الثلاثي فقال:

وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثانِيَ مِنْ   فِعْلٍ ثُلاثِيٍّ وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ

فذكر له أربعة أبنية فعل بفتح الفاء والعين معًا، وذلك مستفاد من قوله وافتح، وفعل بضم العين نحو سهل وهو مستفاد من قوله وضم، وفعل بكسر العين نحو سمع وهو مستفاد من قوله واكسر. الرابع فعل بضم الفاء وكسر العين مبنيًا للمفعول وفهم من سكوته عن الفاء أن حركة الفاء لا تختلف بخلافها في الأسماء وفهم أنها فتحة لأن الفتحة أخفّ فاعتبارها أقرب وفهم من قوله وزد نحو ضمن أن بنية المفعول ليست كبنية الفاعل لكونه جعل ذلك زائدًا على بناء الفاعل وفيه تنبيه على الخلاف في فعل المفعول هل هو أصل بنفسه أو فرع عن فعل الفاعل؟ والثاني مفعول باكسر وهو مطلوب لافتح وضم من جهة المعنى فهو من باب التنازع ومن فعل في موضع الحال من الثاني. ثم انتقل إلى الرباعي والمزيد من الأفعال فقال:

وَمُنْتَهاهُ أَرْبَعٌ إنْ جُرِّدَا   وَإنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا

يعني أن غاية الفعل بالأصالة أربعة أحرف وذلك نحو دحرج وفهم من البيت الذي قبله أن للرباعي بنية أخرى مبنية للمفعول نحو دحرج لذكرها في الثلاثي إذ لا فرق وأن غايته بالزيادة ستة أحرف نحو استخرج وإعرابه واضح. ثم انتقل إلى الرباعي الأصول من الأسماء فقال:

لاسْمٍ مُجَرَّدٍ رُباعٍ فَعْلَلُ   وَفِعْلِلٌ وَفِعْلَلٌ وفُعْلُلُ
وَمَعْ فِعَلٌّ فُعْلَلٌ

ومكرم ومنطلق وحمل عليه ما سواه نحو أفكل ومخلب وفهم من قوله سبقا أنهما لا تطرد زيادتهما في غير الأول وفهم من قوله تحققا أن الثلاثة الأحرف الواقعة بعدهما إذا لم تتحقق أصالتها لم يحكم بزيادتهما إلا بدليل نحو أيدع لأنه يحتمل أن تكون الهمزة فيه أصلية فيكون وزنه فيعل نحو صيرف أو الياء فيكون وزنه أفعل ولكن الهمزة فيه زائدة لأن باب أفعل أكثر من باب فيعل إلا أن الهمزة إذا وقعت آخرًا قبلها ألف زائدة حكم بزيادتها وسيأتي. وهمز وميم مبتدأ وخبرهما كذا وسبقا في موضع النعت لهمز وميم، وثلاثة مفعول سبقا وتأصيلها مبتدأ وتحققا في موضع الخبر وهو مبني للمفعول والجملة خبر المبتدأ. ثم قال:

كَـذَاكَ هَمْـزٌ آخِـرٌ بَعْـدَ أَلِـفْ أَكْثَـرَ مِـنْ حَـرْفَيْـنِ لَفْظُهـا رَدِفْ

يعني أن الهمزة أيضًا تطرد زيادتها إذا وقعت آخرًا بعد ألف وقبل الألف ثلاثة أحرف فصاعدًا نحو حمراء وعلباء وأربعاء وعاشوراء وفهم من هذا البيت ومن البيت الذي قبله أن الهمزة لا تطرد زيادتها وسطًا ولا آخرًا بعد غير الألف وفهم منه أنه إن تقدم على الألف أقلّ من ثلاثة أحرف حكم بأصالتها نحو كساء ورداء. وهمز مبتدأ وخبره كذاك وآخر نعت لهمز وبعد ألف نعت بعد نعت ولفظها مبتدأ وخبره ردف وأكثر مفعول بردف والجملة في موضع نعت أيضًا. ثم قال:

وَالنُّـونُ فِـي الآخِـرِ كـالهَمْـزِ وفِـي نَحْـوِ غَضَنْفَـرٍ أَصَـالَـةٌ كُفِـي

يعني أن النون يحكم بزيادتها في موضعين: أحدهما أن تكون آخرًا بعد ألف قبلها أكثر من حرفين وهو الذي عنى بقوله كالهمز وذلك نحو سكران وعثمان وزعفران وفهم منه أنها لو كان قبلها أقلّ من ثلاثة أحرف حكم بأصالتها نحو بيان، والآخر أن تقع وسطًا وقبلها حرفان وبعدها حرفان نحو عقنقل وجحنفل وغضنفر وهو الأسد. والنون مبتدأ وخبره كالهمز والظاهر أن في الآخر متعلق بأعني محذوفًا وأصالة مفعول ثان بكفي، وفي كفي ضمير مستتر عائد على النون وهو المفعول الأول بكفي وفي نحو متعلق بكفي. ثم قال:

والتَّـاءُ فِـي التَّـأْنِيـثِ والمُضَـارَعَـهْ وَنَحْـوِ الاسْتِفْعَـالِ والمُطَـاوَعَـهْ

يعني أن التاء تطرد زيادتها في التأنيث نحو قائمة وقامت وفي المضارعة نحو تقوم ونحو الاستفعال كالاستدراك والاستلزام والمطاوعة نحو تكسر وتذكر وفهم من تمثيله بالاستفعال أن السين تزاد مع التاء ولم ينص على زيادتها في حروف الزيادة وكان ينبغي له أن يذكر زيادة النون والهمزة والياء في المضارعة نحو يقوم إذ لا فرق. والتاء مبتدأ والخبر محذوف أي والتاء مطردة الزيادة أو فاعل بفعل مضمر تقديره وتزاد التاء وفي التأنيث متعلق بالخبر إن قدرت التاء مبتدأ أو بالفعل إن قدرتها فاعلاً. ثم قال:

(وَالهَاءُ وَقْفاً كَلِمَهْ ولَمْ تَرَهْ)

يعني أن الهاء تزاد في الوقف وهي هاء السكت وقد تقدم في الوقف مواضع زيادتها والتحقيق أن هاء السكت ليست كحروف الزيادة لأن حروف الزيادة صارت من نفس بنية الكلمة وهاء السكت جيء بها لبيان الحركة فهي كسائر حروف المعاني لا حروف التهجي. والهاء إما مبتدأ محذوف الخبر كما تقدم في قوله والتاء ووقفًا مصدر في موضع الحال من الهاء أي موقوفًا عليها أو مفعول له أي تزاد في الوقف ثم مثل بقوله كلمه وهو على حذف القول أي كقولك لمه وقد اجتمع في هذا اللفظ أعني كلمه ثلاثة أحرف وهو كاف التشبيه ولام الجر وهاء السكت واسم وهو ما الاستفهامية، وقد ألغزت هذا اللفظ في رجز، وهو:

يا قارىء ألفية ابن مالك ... وسالكاً في أحسن المسالك
في أي بيت جاء من كلامه ... لفظ بديع الشكل في انتظامه
حروفه أربعة تضم ... وإن تشأ فقل ثلاثة واسم
وهو إذا نظرت فيه أجمع ... مركب من كلمات أربع
وصار بالتركيب بعد كلمه ... وقد ذكرت لفظه لتفهمه

ثم قال: (واللاَّمُ فِي الإشارَةِ المُشْتَهِرَهْ) يعني أن اللام تطرد زيادتها مع اسم الإشارة نحو ذلك وتلك وأولالك وهنالك. واللام معطوف على الهاء فيجري فيه ما تقدم في الهاء.
ثم قال:

وَامْنَعْ زِيادَةً بِلا قَيْدٍ ثَبَتْ ... إنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ كحَظِلَتْ

يعني أن كل ما خالف المواضع المذكورة في هذا الباب في اطراد الزيادة تمتنع زيادته إلا إذا قام على زيادته دليل من اشتقاق أو غيره فيحكم على نون حنظل بالزيادة وإن لم تكن في موضع اطراد زيادة النون كقولهم حظلت الإبل بكسر الظاء إذا أكثرت من أكل الحنظل وهو نوع من الشوك فسقوط النون في حظلت دليل زيادتها في حنظل وأمثال ذلك كثيرة. وزيادة مفعول بامنع وبلا قيد متعلق بزيادة وثبت في موضع الصفة لقيد وإن شرط ويجوز ضبط تبين بفتح التاء مبنيًا للفاعل وأصله تتبين فحذف إحدى التاءين وحجة على هذا فاعل بتبين وبضم التاء على أنه مبني للمفعول مضارع بين وحجة على هذا نائب عن الفاعل.

فصل في زيادة همزة الوصل

هذا الفصل هو تتميم لباب التصريف لأنه من باب زيادة الهمزة وقد اشتمل هذا الفصل على التعريف لهمزة الوصل وعلى مواضعها من الكلم، وإلى تعريفه أشار بقوله:

لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سابِقٌ لا يَثْبُتُ ... إلاَّ إذَا ابْتُدِي بِهِ كاسْتَثْبِتُوا

يعني أن همزة الوصل هي الهمزة السابقة التي تثبت ابتداء وتسقط وصلاً وإنما سميت همزة الوصل اتساعًا لأنها تسقط في الوصل وقيل لأن الكلمة التي قبلها تتصل بما دخلت عليه همزة الوصل لسقوطها وقيل لأن المتكلم يتوصل بها إلى النطق بالساكن وفهم من قوله همز أن همزة الوصل أتي بها همزة خلافًا لمن قال هي في الأصل ألف وفهم من قوله سابق أنها لا تكون إلا أولاً وفهم من قوله لا يثبت إلا إذا ابتدي به أن سقوطها في الوصل واجب وقد ثبت في الوصل ضرورة وهمز مبتدأ وسابق نعت له وخبره في المجرور قبله ولا يثبت جملة في موضع النعت أيضًا لهمز وإلا إيجاب للنفي والعامل في إذا يثبت ويجوز ضبط استثبتوا بضم التاء الأولى مبنيًا للمفعول وبهذا الأخير جزم الشارح قال أمر للجماعة بالاستثبات وهو تحقيق الشيء. ثم انتقل إلى موضعها وهي ستة مواضع أشار إلى الأول منها بقوله:

وَهْــوَ لِفِعْــلٍ مــاضٍ احْتَــوَى عَلَــى أَكْثَــرَ مِــنْ أَرْبَعَــةٍ نَحْــوُ انْجَلَــى

يعني أن كل همزة افتتح بها الفعل الماضي الزائد على أربعة أحرف فهي همزة وصل وشمل الخماسي نحو انطلق والسداسي نحو استكبر وهو منتهاه، وهو مبتدأ عائد على الهمز ولفعل خبره وماض نعت لفعل واحتوى في موضع النعت لفعل ثم أشار إلى الثاني والثالث فقال: (والأَمْرِ والمَصْدَرِ مِنْهُ) يعني أن الهمزة في الأمر والمصدر من الفعل الزائد على أربعة أحرف همزة وصل نحو انطلق انطلاقًا واستخرج استخراجًا. والأمر والمصدر مجروران بالعطف على فعل والتقدير وهو لفعل صفته كذا وللأمر وللمصدر منه. ثم انتقل إلى الرابع فقال:

(وَكَذَا * أَمْرُ الثُّلاثي كاخْشَ وَامْضِ وَانْفُذَا)

يعني أن كل همزة افتتح بها فعل الأمر من الثلاثي فهي همزة وصل سواء كان مضارعه على يفعل نحو اخش أو على يفعل نحو امض أو على يفعل نحو انفذ وهذه فائدة التمثيل وفهم من المثل أيضًا أن ذلك إنما يكون إذا كان ثاني المضارع ساكنًا نحو يخشى ويرمي وينفذ فلو كان متحركًا لم يؤت بهمزة الوصل نحو يقول ويعد ويعدّ فتقول في الأمر منها قل وعد وعدّ. ثم أشار إلى الخامس فقال:

وفِي اسْمٍ اسْتٍ ابْنٍ ابْنِمٍ سُمِــعْ وَاثْنَيْــنِ وامْــرِىءٍ وتَــأْنِيــثٍ تَبِــعْ
وأَيْمُــنُ

فذكر سبعة أسماء وفهم من قوله وتأنيث تبع أن مجموعها عشرة أسماء لأن مؤنث امرىء امرأة ومؤنث ابن ابنة واثنين اثنتان. واسم أصله عند البصريين سمو فحذفت الواو وسكن أول الاسم ليجتلبوا همزة الوصل فيكون عوضًا من المحذوف وأما است فأصله سته

بالهاء فحذفت وعوض منها الهمزة وأصل ابن بنو ففعل به ما فعل باسم وابنم هو ابن زيد عليه الميم واثنين أصله ثني وامرىء لم يحذف منه شيء لكن ألحق بهذه الأسماء المحذوف منها حرف لأن الهمزة بصدد التغيير فحكموا لها بحكم المحذوف وأما أيمن فهو المستعمل في القسم وهو مشتق من اليمن فهمزته زائدة وهي همزة وصل هذا مذهب البصريين وقوله وتأنيث تبع راجع إلى ابن مؤنثه ابنة وامرىء مؤنثه امرأة واثنين مؤنثه اثنتان وفهم من قوله سمع أن دخول الهمزة في هذه الأسماء غير مقيس بخلاف ما تقدم. وفي اسم إلى آخر المجرورات وهوأيمن متعلق بسمع وفي سمع ضمير نائب عن الفاعل عائد على همز الوصل المتقدم ثم أشار إلى السادس فقال: (هَمْزُ ألْ كَذَا) أي والهمزة في أل همزة وصل كما كانت فيما ذكر وهذا الذي ذكر في أل هو مذهب سيبويه، ومذهب الخليل أنها أصلية حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال. ثم بين حكم همزة أل إذا دخل عليها همزة الاستفهام فقال:

(ويُبْدَلُ * مَدًّا فِي الاسْتِفْهامِ أوْ يُسَهَّلُ)

يعني أن أل إذا دخل عليها همزة الاستفهام جاز فيها أعني همزة أل وجهان إبدالها ألفًا من جنس حركة الهمزة التي قبلها وتسهيلها بين الألف وقد قرىء بهما آلذكرين وفهم منه أن غير همزة أل من همزة الوصل تحذف إذا دخل عليها همزة الاستفهام لعدم الحاجة إليها نحو أصطفى البنات على البنين وإنما لم تحذف همزة أل إذا دخل عليها همزة الاستفهام وكان القياس حذفها لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر لاشتراك الهمزتين في الفتحة. وهمز أل مبتدأ وخبره كذا ومدًّا مفعول ثان بيبدل وهو على حذف مضاف أي حرف مد والمفعول الأول ضمير مستتر في يبدل عائد على همز أل ويسهل معطوف على يبدل وأو للتخيير وإنما جعلناها للتخيير وإن كانت أو التي للتخيير لا تقع إلا بعد فعل الأمر، لأن الكلام في معنى الأمر كأنه قال: ابدلها أو سهلها.

الإبـدال

هذا هو النوع الثاني من التصريف ثم إن حروف الإبدال تصل إلى اثنين وعشرين حرفًا وقد ذكرها في التسهيل واقتصر هنا على المشتهر منها فقال: (أحْرُفُ الإبْدالِ هَدَأتَ مُوطِيا) فذكر تسعة أحرف وهي التي تضمنها هذا الكلام الهاء والدال والهمزة والتاء والميم والواو والطاء والياء والألف. وأحرف الإبدال مبتدأ وخبره هدأت موطيًا والتقدير أحرف الإبدال هذه الحروف التي يجمعها قولك هدأت موطيًا وموطيًا حال من التاء في هدأت، ومعنى هدأت سكنت والياء في موطيًا بدل من الهمزة لأنه اسم فاعل من أوطأته إذا جعلته وطيئًا، ويحتمل أن يكون موطيًا مفعول لهدأت لأنه يستعمل متعديًا يقال هدأت الصبي إذا ضربت

عليه لينام والأول أظهر * ثم شرع في بيان مواضع الإبدال وبدأ بإبدال الهمزة من غيرها وذلك في أربعة مواضع أشار إلى الأول منها فقال:

فَــأَبْــدِلِ الهَمْــزَةَ مِــنْ وَاوٍ وَيَــا
آخِــرًا إِثْــرَ أَلِــفٍ زِيــدَ

يعني أن الهمزة تبدل من الواو والياء الواقعتين آخرًا بعد ألف زائدة نحو كساء ورداء أصلهما كساو ورداي لأنهما من الكسوة والردية وفهم من قوله آخرًا أن الواو والياء إن لم يكونا طرفين لم يبدلا همزة نحو تباين وتعاون وفهم منه أيضًا أن الألف إذا كانت غير زائدة لا تبدل نحو واو وزاي وفهم منه أيضًا أن حكم ما لحقته تاء التأنيث حكم المتطرفة لأن تاء التأنيث زائدة عن الكلمة نحو عباءة وفهم منه أيضًا أن الكلمة إذا بنيت على تاء التأنيث لم تبدل لأنها لم تقع طرفًا نحو درحاية، والهمزة مفعول بأبدل ومن واو متعلق بأبدل وآخرًا منصوب على الظرف وإثر ظرف أيضًا وكلا الظرفين في موضع النعت لواو وياء والتقدير من واو وياء واقعتين آخرًا إثر ألف ثم أشار إلى الموضع الثاني فقال: (**وفي * فاعِلِ ما أُعِلَّ عَيْنًا ذَا اقْتُفِي**) ذا إشارة إلى إبدال الواو والياء همزة، وهو في كل واو وياء وقعتا عينًا لاسم فاعل أعلت في فعله نحو قائل وبائع أصلهما قاول وبايع وفهم من قوله ما أعل عينًا أن اسم الفاعل من الفعل الذي لم تعل عينه يصح نحو عاور من عور وصائد من صيد. ثم أشار إلى الموضع الثالث فقال:

وَالمَــدُّ زِيــدَ ثَــالِثــاً فِــي الــوَاحِــدِ هَمْــزًا يُــرَى فِــي مِثْــلِ كَــالْقَــلائِــدِ

يعني إذا كان في المفرد مد ثالث زائد قلب في الجمع الذي على مثل فعائل همزة وشمل المد الألف نحو قلادة وقلائد والياء نحو صحيفة وصحائف والواو نحو عجوز وعجائز وفهم منه أن الثالث إن كان غير مدّ لم يقلب نحو قسور وقساور وفهم منه أيضًا أنه إن كان مدًا غير زائد لم يقلب نحو مثوبة ومثاوب ومعيشة ومعايش لأن الواو في مثوبة والياء في معيشة عين الكلمة. والمد مبتدأ وخبره يرى وهمزًا مفعول ثان ليرى أو حال إذا قدرنا يرى بمعنى يبصر، وفي مثل متعلق بيرى وفي الواحد متعلق بزيد، وزيد وثالثًا حالان من الضمير في يرى ويحتمل أن يكون ثالثًا حالاً من الضمير في زيد، ثم أشار إلى الموضع الرابع فقال:

كَــذَاكَ ثَــانِــي لَيِّنَيْــنِ اكْتَنَفَــا مَــدَّ مَفَــاعِــلَ كَجَمْــعِ نَيِّفَــا

يعني أنه إذا وقعت ألف التكسير بين حرفي علة وجب إبدال ثانيهما همزة وفهم من إطلاقه في قوله لينين أنه لا يشترط زيادتهما ولا زيادة ما بعد الألف كما اشترط في الفصل

الذي قبله، وشمل قوله لينين أربع صور: الأولى أن يكونا واوين نحو أوائل أصله أواول. الثانية أن يكونا ياءين نحو نيف ونيائف. الثالثة أن تكون الأولى واوًا والثانية ياء نحو صائد وصوائد. الرابعة أن تكون الأولى ياء والثانية واوًا نحو جيد وجيائد أصله جياود لأنه من جاد يجود، ومثل بما حرفا العلة فيه ياآن وهو نيف ووزنه فيعل والياء الأولى زائدة وعينه ياء لأنه من ناف ينيف إذا زاد فاجتمعت ياآن أدغمت الأولى في الثانية فلما جمع على مفاعل فصلت ألف الجمع بين الياءين وقلبت التي بعد الألف همزة، وإنما قلب حرف العلة في هذه الصور همزة وإن كانت أصلاً لثقل الألف بين حرفي علة وفهم من قوله مد مفاعل أنها لا تقلب إلا إذا كانت متصلة بالطرف كالمثال فلو بعدت من الطرف لم تقلب نحو طواويس. وثاني لينين مبتدأ وخبره كذاك وهو إشارة إلى قلب حرف العلة همزة واكتنفا في موضع النعت للينين ومد مفعول باكتنفا ومعنى اكتنفا: أحاط ونيفًا مفعول بجمع لأنه مصدر جمع ثم إن إبدال ثاني اللينين همزة إنما هو فيما لم يكن فيه ثاني اللينين بدلاً من الهمزة، وإلى ذلك أشار بقوله:

وَافْتَحْ وَرُدَّ الهَمْزَ يـا فِيمـا أُعِـلّْ لامـاً وفِـي مِثْـلِ هِـرَاوَة جُعِـلْ

وَاوً

يعني أن الهمزة الواقعة بعد ألف الجمع إذا كان مفرد ما هي فيه معلّ اللام يجب فتحها وقلبها ياء إن كانت في المفرد غير واو سالمة وواوًا إن كانت في المفرد واوًا سالمة فالألف واللام في الهمز للعهد المتقدم وشمل ما استحق الهمز لكونه مدًا زائدًا في المفرد ولامه ياء وما استحق الهمز لكونه مدًا زائدًا في المفرد ولام الكلمة واو وما استحق الهمز لكونه اكتنفه لينان وما أصله همزة مثال الأول هدية وهدايا أصله هدائي فاستثقلت الكسرة في الهمزة فأبدلت فتحة فصار هدائى فانقلبت الياء الأخيرة ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هداءا فاستثقل اجتماع الأمثال فأبدلت الهمزة ياء فصار هدايا ومثال الثاني مطية ومطايا فالياء الثانية فيه أصلها واو لأنها من مطا يمطو ففعل به ما فعل بهدايا ومثال الثالث زاوية وزوايا ففعل أيضًا به ما فعل بهدايا ومطايا ومثال الرابع خطيئة وخطايا أصله خطائىء بهمزتين فأبدلت الهمزة الأخيرة ياء على قياس الهمزتين المتحركتين في كلمة فصار خطائي ثم قلبت الكسرة فتحة على حد قلبها في هدايا فصار خطائى فانقلبت الياء الأخيرة المبدلة من الهمزة ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم أبدل من الهمزة الأولى ياء، وأما هراوى جمع هراوة فأصله هراءو فالهمزة التي بعد الألف هي المبدلة من الألف الزائدة في هراوة والواو الأخيرة هي واو هراوة فقلبت الكسرة فتحة ثم انقلبت الواو الأخيرة ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم أبدل من الهمزة واو ليناسب الجمع المفرد فالواو في هراوى ليست الواو في هراوة بل الواو في هراوى هي الألف التي كانت في المفرد، وأما الواو التي كانت في المفرد فهي الأخيرة التي

انقلبت ألفًا. والهمز مفعول برد وهو مطلوب لافتح من باب التنازع ويا مفعول ثان برد وفيما متعلق بردّ ولامًا تمييز وهو منقول من النائب عن الفاعل والتقدير فيما أعل لامه وفي مثل متعلق بجعل وفي جعل ضمير مستتر عائد على الهمز وواوًا مفعول ثان بجعل. ثم قال:

وَهمْـــــزًا أَوَّلَ الـــــوَاوَيْـــــنِ رُدّ فِـي بَـدْءِ غَيْـرِ شِبْـهِ وُوفِـيَ الأَشُـدْ

يعني ردّ أول الواوين المصدّرتين همزة ما لم تكن الثانية بدلاً من ألف فاعل كووفي الأشد فإن أصله وافى وإنما استثني ذلك لأن فعل الفاعل أصل لفعل المفعول ولم يجتمع في فعل الفاعل واوان فاجتماعهما في ووفي غير متعدّ به فلم يبق للواو الأولى غير حكم الواو المضمومة المنفردة من جواز إبدالها همزة فمثال ما يجب إبداله أَواصل في جمع واصلة أصله وواصل فالواو الأولى هي التي في المفرد والواو الثانية انقلبت عن ألف فاعلة كما انقلبت في نحو ضوارب فلما اجتمع واوان في بدء الكلمة قلبت الأولى همزة فقالوا أواصل. وهمزًا مفعول ثان برد وأول مفعول أول وفي بدء متعلق برد وبدء مصدر مضاف إلى المفعول وهو غير وغير مضاف إلى شبه وشبه مضاف إلى ووفي الأشد والأشد عند سيبويه: جمع شدة، وقال ابن عباس رضي الله عنهما: الأشد ثلاث وثلاثون سنة ثم انتقل إلى حكم الهمزتين في كلمة واحدة وهي في ذلك على ثلاثة أقسام: ساكنة بعد متحركة ومتحركتان، ومتحركة بعد ساكن وقد أشار إلى الأول بقوله:

وَمَـدًّا أبْـدِلْ ثَـانِـيَ الهَمْـزَيْـنِ مِـنْ كِلْمَـةٍ إنْ يَسْـكُـنْ كَـآثِـرْ وَائْتَمِـنْ

يعني أنه إذا اجتمع همزتان في كلمة أولاهما متحركة والأخرى ساكنة وجب إبدال الثانية مدًا مجانسًا لحركة ما قبله فإن كانت فتحة أبدلت ألفًا نحو آثر وآمن وأصله أأثر وأأمن بهمزتين وإن كانت كسرة أبدلت ياء نحو إيلاف وإن كانت ضمة أبدلت واوًا نحو اوتمن وأوتي وفهم منه أن الهمزة الساكنة إن لم يكن قبلها همزة أخرى لم يجب إبدالها وفهم منه أيضًا أنهما لو لم يكونا في كلمة واحدة لم يجب إبدالها نحو اقرأ آية، والمراد بالكلمة أن يكون الهمزتان من بناء الكلمة فلا يقال عنه النحويين في نحو أأنذرتهم إنهما من كلمة واحدة لأن الهمزة الأولى همزة استفهام فهي منفصلة عن الكلمة وأما القراء فيجعلون ذلك من اجتماع الهمزتين في كلمة وكذلك أيضًا نحو ائتمن فإن الأولى همزة استفهام والثانية فاء الفعل. ومدًا مفعول ثان بأبدل ومن كلمة متعلق بأبدل وإن يسكن شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه. ثم انتقل إلى المتحركتين، وهي تسعة أنواع لأن الأولى إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة والثانية كذلك والخارج من ضرب ثلاثة في ثلاثة تسعة وقد أشار إلى الثانية المفتوحة فقال:

إنْ يُفْتَـحِ اثْـرَ ضَـمٍّ اَوْ فَتْـحٍ قُلِـبْ وَاوًا وَيَـــاءً إثْـــرَ كَسْـــرٍ يَنْقَلِـــبْ

يعني أن الهمزة المفتوحة إذا كانت ثانية بعد همزة أخرى لها حالتان إحداهما تنقلب فيها واوًا وذلك بعد ضمة نحو أويدم في تصغير آدم أصله أؤيدم أو بعد فتحة نحو أوادم في جمع آدم والثانية تنقلب فيها ياء وذلك إذا وقعت بعد كسرة نحو أيم إذا بنيت من أم نحو إصبع بكسر الهمزة وفتح الثالث فتقول فيه ائمم فتنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة وتدغم الميم في الميم فيصيرا أم فتجتمع همزتان الأولى مكسورة والثانية مفتوحة فتنقلب الثانية ياء فيصير ايم. ثم انتقل إلى المكسورة فقال:

(ذُو الكَسْرِ مُطْلَقاً كَذَا)

يعني أن الهمزة الثانية إذا كانت مكسورة وجب إبدالها ياء مطلقًا أي بعد مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة * والحاصل ثلاث صور الأولى مكسورة بعد فتحة نحو أيمة في جمع إمام أصله أأممة فنقلت حركة الميم إلى الهمزة الساكنة وأدغمت الميم في الميم فصار أئمة فأبدلت من الهمزة الثانية ياء الثانية مكسورة بعد كسرة نحو أيم في بناء مثل أصبع من إم بكسر الهمزة والياء فتقول ائمم فتفعل به كما فعلت بالذي قبله من نقل وإدغام وقلب. الثالثة مكسورة بعد ضمة نحو أين مضارع أأننته أي جعلته يئنّ ففعل به كما فعل بما تقدم. ثم انتقل إلى المضمومة فقال:

(وَما يُضَمّ * وَاوًا أَصِرْ)

يعني أن الهمزة الثانية إذا كانت مضمومة قلبت واوًا مطلقًا فشمل أيضًا ثلاثة أنواع: الأول مضمومة بعد مفتوحة نحو أوب جمع أب وهو النبات أصله أأبب على وزن أفعل فنقلت ضمة الباء إلى الهمزة وأدغمت الباء في الباء ثم قلبت الهمزة المضمومة واوًا. الثاني مضمومة بعد مضمومة نحو أوم إذا بنيت من أم مثال ابلم. الثالث مضمومة بعد كسرة نحو ائم إذا بنيت من أم مثل إصبع بكسر الهمزة وضم الباء وتفعل في ذلك كل ما فعلت فيما قبله من النقل والإدغام والقلب. والحاصل أن الهمزة الثانية من المتحركين تقلب واوًا في خمسة مواضع إذا كانت مضمومة مطلقًا فهذه ثلاثة مواضع، أو كانت مفتوحة بعد فتحة أو ضمة وتقلب ياء في أربعة مواضع إذا كانت مكسورة مطلقًا فهذه ثلاثة مواضع أو كانت مفتوحة بعد كسرة وهذا ما لم تكن الهمزة الثانية آخر الكلمة فإن كانت آخر الكلمة فقد أشار إليها بقوله:

(ما لَمْ يَكُنْ لَفظًا أَتمّ * فَذَاكَ ياءً مُطْلَقًا جَا)

يعني أن ثاني الهمزتين إذا كان متطرفًا قلبت ياء مطلقًا فشمل أربعة أنواع أن يكون بعد فتحة أو بعد ضمة أو بعد كسرة أو بعد سكون فمثال الأول إذا بنيت من قرأ مثل جعفر قلت قرأى وأصله قرأأ تحركت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفًا ومثال الثاني أن تبنى من قرأ مثل برثن فتقول قرأ منقوصًا والأصل قرؤو كسر ما قبل الواو وأبدل من الواو ياء لانكسار ما

قبلها فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت وبقي منقوصًا ومثال الثالث أن تبني من قرأ نحو زبرج فتقول قرأ بعد أن تفعل به ما فعلت بالذي قبله وهذا النوع والذي قبله يقدر فيهما الرفع والجر ويظهر النصب فتقول هذا قرئو ومررت بقرئو ورأيت قرئيًا ومثال الرابع أن تبنى من قرأ نحو قمطر فتقول قرأى وهذا النوع الرابع هو القسم الثالث من أقسام الهمزتين الواقعتين في كلمة واحدة وهي أن تكون الأولى ساكنة والثانية متحركة. ثم قال:

(وأؤمّ * وَنحْوُهُ وَجْهَينِ فِي ثانِيهِ أمْ)

يعني أن ما اجتمع فيه همزتان متحركتان وكانت الأولى همزة المتكلم في الفعل المضارع جاز فيه التحقيق والقلب فتقول أؤم بمعنى أقصد وأوم، وفهم منه إن ذلك أيضًا جائز في نحو أئن مضارع أنّ إذ لا فرق وسبب ذلك أن الهمزة فيهما كأنها قائمة بنفسها. وقوله إن يفتح شرط وفاعل يفتح ضمير مستتر عائد على الهمز وإثر ظرف متعلق بيفتح وقلب جواب الشرط وواوًا مفعول ثان لقلب وفاعل ينقلب ضمير عائد على الهمز أيضًا وياء حال من فاعل ينقلب وهو الضمير وإثر كسر ظرف متعلق بينقلب وذو الكسر مبتدأ وكذا خبره ومطلقًا حال من الضمير المستتر في الاستقرار العامل في الخبر وما مفعول أول بأصر وهي موصولة وصلتها يضم وواوًا مفعول ثان لإصر وما ظرفية مصدرية ولفظًا خبر يكن وأتم فعل ماض وهو في موضع النعت للفظًا وفذاك مبتدأ وخبره جا وياء حال من فاعل جا وهو ضمير عائد على الهمزة وأؤم مبتدأ ونحوه معطوف عليه وأم فعل أمر من أمّ ووجهين مفعول بأم وفي ثانيه متعلق بأمّ والجملة من أمّ ومعموليها خبر أؤم ويجوز أن يكون أؤم ونحوه بالنصب على أنه مفعول بفعل مضمر يفسره أم وهو أحسن. ثم قال:

(وَياءً اقْلِبْ ألفًا كَسْرًا تَلا * أوْ ياءَ تَصْغِيرٍ)

يعني أن الألف يجب قلبها ياء في موضعين أحدهما أن يعرض كسر ما قبلها كمصابيح في جمع مصباح فانقلبت الألف فيه ياء لكسر ما قبلها إذ لا يصح النطق بالألف بعد غير الفتحة والثاني أن يقع قبلها ياء التصغير نحو غزيل في تصغير غزال بإبدال الألف ياء وإدغام ياء التصغير فيها لأن ياء التصغير لا تكون إلا ساكنة فلم يمكن النطق بالألف بعدها فردت إلى الياء كما ردت إليها بعد الكسرة. وألفًا مفعول أول باقلب وياء مفعول ثان وكسرًا مفعول بتلا وتلا ومعموله في موضع النعت لألفًا وأو ياء تصغير معطوف على كسرًا والتقدير اقلب ألفًا تلا كسرًا أو تلا ياء تصغير ياء. ثم قال:

بِوَاوٍ ذَا افْعَلا * فِي آخِرٍ أوْ قَبْلَ تَا التَّأْنِيثِ أوْ زِيادَتَيْ فَعْلانَ

يعني أنه يفعل بالواو الواقعة آخرًا ما فعل بالألف من إبدالها ياء لكسر ما قبلها أو لمجيئها بعد ياء التصغير فالأول نحو رضي وقوي أصلهما رضو وقوو لأنهما من الرضوان

والقوة ولكنه لما كسر ما قبل الواو وكانت بتطرفها معرضة لسكون الوقف عوملت بما يقتضيه السكون من وجوب إبدالها ياء توصلاً للخفة، وفهم من قوله في آخر أنها لو كانت غير آخر لم تبدل نحو عوض وحول ولما كانت تاء التأنيث وزيادتا فعلان زائدين على بنية الكلمة وكانا في حكم المنفصل لم يمنعا من الإعلال وعلى ذلك نبه بقوله: **(أو قبل تا التأنيث أو زيادتي فعلان)** فمثال ما لحقته تاء التأنيث فأعل شجية أصله شجيوة لأنه من الشجو فقلبت واوه ياء لكونها متطرفة ولم يعتد بالتاء ومثال ما لحقته زيادتا فعلان أن يبنى من الغزو مثل طوفان فتقول غزيان فأعل أيضًا لعدم الاعتداد بالألف والنون. وذا إشارة إلى الإعلال المذكور وهو مفعول بافعلا وبواو وفي آخر متعلقان بافعلا وأو قبل معطوف على في آخر وزيادتي فعلان معطوف على تا التأنيث. ثم قال:

ذَا أَيْضًا رَأَوْا

فِـي مَصْـدَرِ المُعْتَـلِّ عَيْنـاً وَالفِعَـلْ   مِنْـهُ صَحِيـحٌ غـالِبـاً نَحْـوُ الحِـوَلْ

يعني أن ما كان من مصدر الفعل المعتل العين بعدها ألف وجب إعلاله وما كان منه على فعل بغير ألف فالغالب في عينه التصحيح وشمل المعتل الثلاثي نحو قام قيامًا والمزيد نحو انقاد انقيادًا واحترز بالمعتل العين من الفعل الصحيح العين نحو لاوذ لواذًا فإنه لا يعل لكون فعله غير معتل وفهم اشتراط الألف بعد العين من قوله: والفعل منه صحيح غالبًا لأن سبب التصحيح عدم الألف فالغالب في نحو فعل التصحيح نحو حال حولاً وعاد المريض عودًا. وذا إشارة للإعلال المذكور وهو مفعول برأوا وفي مصدر في موضع المفعول الثاني لرأوا وأطلق المعتل على المعل فإن المعتل أعم من المعل وهو على حذف الموصوف والتقدير في مصدر الفعل المعتل وعينًا تمييز والفعل مبتدأ ومنه في موضع الحال من الفعل وصحيح خبر الفعل وغالبًا حال من الضمير في صحيح. ثم اعلم أن جميع ما سكنت عينه من الثلاثي نحو ثوب أو أعلت نحو دار على ثلاثة أقسام: فعال وفعلة وفعل، وقد أشار إلى الأول بقوله:

وجَمْـعُ ذِي عَيْـنٍ أُعِـلَّ أَوْ سَـكَـنْ   فاحْـكُمْ بِذَا الإِعْلالِ فِيهِ حَيْثُ عَنّ

يعني أن جمع المفرد المعل من جمع الثلاثي المعل العين أو الساكنها يحكم له في الإعلال بالإعلال المذكور وهو قلب الواو ياء نحو دار وديار وثوب وثياب فالإشارة بذا للإعلال السابق في مصدر الفعل المعل، وفهم من قوله جمع أن ما كان على فعال من المفرد لا يعل نحو صوار وصوان وفهم من قوله أعل أو سكن أن عين المفرد إذا لم تعل ولم تسكن لم يعل الجمع نحو طويل وطوال. ويجوز رفع جمع على أنه مبتدأ والخبر في قوله فاحكم ويجوز نصبه بفعل مضمر يفسره احكم وجمع مصدر مضاف إلى المفعول وأعل أو سكن في

موضع النعت لعين ومعنى عنّ: ظهر وعرض. ثم أشار إلى الثاني والثالث فقال:

وَصَحَّحُوا فِعَلَةً وَفِي فِعَلْ   وَجْهَانِ وَالإِعْلالُ أَوْلَى كَالحِيَلْ

يعني أن جمع ما أعل عينه أو سكن إذا كان على وزن فعلة وجب تصحيحه لعدم الألف ولحاق التاء بها إذ بها بعد عن الطرف وذلك نحو عود وعودة وزوج وزوجة، وإذا كان على وزن فعل ففيه وجهان التصحيح والإعلال والإعلال أولى نحو حيلة وحيل وقيمة وقيم لقربه من الطرف وجاء أيضًا غير معل نحو حاجة وحوج، ومن هذا البيت يفهم أن الجمع الذي يجب إعلاله في البيت الذي قبله يكون فيه الألف بعد الواو لكونه نطق في هذا البيت بفعل وفعلة بغير ألف فعلم أن ما سواهما وهو الأول بالألف. وفعلة مفعول بصححوا والواو في صححوا عائد على العرب ووجهان مبتدأ والخبر في المجرور قبله والإعلال أولى جملة من مبتدأ وخبر. ثم قال:

والواوُ لاماً بَعْدَ فَتْحٍ يا انْقَلَبْ   كَالمُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ

يعني أن الواو إذا كانت لام الكلمة وكانت رابعة فصاعدًا وقبلها فتحة وجب قلبها ياء وشمل قوله لامًا ما كانت الواو فيه متطرفة كما مثل أو بعدها تاء التأنيث نحو المعطاة ومثل ذلك بقوله كالمعطيان يرضيان فالمعطيان أصله المعطوان لأنه من عطا يعطو إذا أخذ لكن لما صارت رابعة قلبت ياء بالحمل على اسم الفاعل وهو المعطي لأن في اسم الفاعل موجب القلب وهو انكسار ما قبل الواو وليس ذلك في اسم المفعول فحمل عليه ويرضيان أصله يرضوان لأنه من الرضوان لكن قلبت الواو فيه ياء بالحمل على فعل المفعول وهو يرضى لوجود موجب القلب فيه وفهم من التمثيل أن ذلك يكون في الأسماء والأفعال. والواو مبتدأ وخبره انقلب ولامًا حال من الضمير المستتر في انقلب وياء حال أيضًا من ذلك الضمير وبعد متعلق بانقلب. ثم قال:

(وَوَجَبْ * إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمّ مِنْ أَلِفْ)

يعني أنه يجب إبدال الواو من الألف إذا انضم ما قبلها فإن كانت في موضع يجب فيه تحريكها حركت نحو ضويرب في ضارب وإن كانت في موضع يجب فيه سكونها سكنت نحو ضورب. ثم قال: (وَيا كَمُوقِنٍ بِذَا لَهَا اعْتُرِفْ) يعني أنه يجب إبدال الياء واوًا كما في موقن اسم فاعل من أيقن أصله ميقن فأبدلت الياء فيه واوًا لانضمام ما قبلها وفهم من هذا المثال كون الياء المبدلة ساكنة فلو كانت متحركة لم تبدل نحو زبيد وهيام وفهم منه أيضًا كون الياء مفردة فلو كانت مدغمة لم تبدل نحو حيض وفهم منه أيضًا كون الياء في المفرد فلو كان ما فيه الياء الساكنة بعد ضمة جمعًا فقد أشار إليه بقوله:

وَيُكْسَرُ المَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كمَا   يُقَالُ هِيمٌ عِنْدَ جَمْعِ أهْيَمَا

يعني أنه إذا وقعت الياء الساكنة بعد ضمة في الجمع نحو هيم في جمع أهيم قلبت الضمة التي قبل الياء كسرة لتصح الياء فهيم أصله هُيْم نحو أحمر وحمر وإنما لم تقلب الياء واوًا لأجل الضمة كما قلبت في المفرد نحو موقن لأن الجمع أثقل من المفرد فكان أحق بمزيد التخفيف. وإبدال فاعل بوجب وهو مصدر مضاف إلى المفعول وبعد متعلق بإبدال وكذلك من ألف، ويا مبتدأ مضاف إلى كموقن وخبره اعترف ويجوز أن يكون مفعولاً بمضمر يفسره اعترف وذا إشارة إلى الإعلال المذكور والمضموم مرفوع بيكسر وفي جمع متعلق بيكسر. ثم قال:

وَوَاوًا اثْرَ الضَّمّ رُدَّ الْيَا مَتَى   أُلْفِيَ لامَ فِعْلٍ أوْ مِنْ قَبْلِ تَا

يعني أن الياء المتحركة تبدل بعد الضمة واوًا في ثلاثة مواضع: أحدها أن تكون لام فعل نحو قضو أصله قضى لأنه من قضى يقضي، ونهو لأنه من النهية وهو العقل. الثاني أن تكون لام اسم مبني على التأنيث بالتاء نحو مرموة مثل مقدرة من رمى وهو المنبه عليه بقوله: (كَتاءِ بانٍ مِنْ رَمَى كمَقْدُرَهْ) وفهم من المثال لزوم التاء لأن مقدرة لا يتجرد من التاء فلو كانت التاء عارضة أبدلت الضمة كسرة وسلمت الياء كما يجب ذلك مع التجرد نحو التواني مصدر توانى أصله توانُي على وزن تفاعل لأنه نظير تدارك فأبدلت الضمة فيه كسرة ولم يبدلوا الياء واوًا لأنه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة فلو لحقته التاء بقي على إعلاله لعروض التاء نحو تدانية. الثالث أن يبنى من الرمي نحو سبعان اسم مكان فتقول رموان لأن الألف والنون لازمتان لهذا فلم يحكم له بحكم المتطرف لأنه ألزم للكلمة من تاء التأنيث وهو المنبه عليه بقوله:

(كَذَا إذَا كَسَبُعانٍ صَيَّرَهْ)

أي كذلك يعل بالقلب إذا صيره من الرمي مثل سبعان وردّ فعل أمر والياء مفعول أول برد وواوًا مفعول ثان وإثر ظرف متعلق برد ويجوز أن يكون رد فعلاً ماضيًا مبنيًا للمفعول واليا مرفوع به ومتى ألفي شرط ولام فعل مفعول ثان بألفي وفي ألفي ضمير مستتر هو المفعول الأول وهو عائد على اليا، وأو من قبل معطوف على لام فعل وتاء مضاف إلى بان، والباني هو الذي يصوغ هذا البناء وإنما أضيفت إليه التاء للملابسة بين الكلمة التي فيها التاء والباني ومن رمى متعلق ببان وكذلك كمقدرة وكذا متعلق بصيره والهاء في صيره عائد على لفظ الرمي المفهوم من رمى وفي صيره ضمير مستتر عائد على بان. ثم قال:

وَإنْ تَكُنْ عَيْناً لِفُعْلَى وَصْفَا   فَذَاكَ بِالوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى

يعني إذا كانت الياء المضموم ما قبلها عينًا لوصف على وزن فعلى جاز أن تبدل الضمة كسرة وتصحح الياء. وأن تبقى الضمة وتبدل الياء واوًا لأجل الضمة فتقول في أنثى الأكيس والأضيق كوسى وكيسى وضوقى وضيقى وفهم من قوله وصفًا أنها إذا كانت عينًا لفعلى اسمًا لم يجز فيها الوجهان بل يلزم قلب الياء واوًا على الأصل نحو طوبى بمعنى طيب. وإن تكن شرط وعينًا خبر تكن ولفعلى متعلق بتكن ووصفًا حال من فعلى وذاك مبتدأ خبره يلفى وبالوجهين في موضع المفعول الثاني ليلفى وعنهم متعلق بيلفى.

فصل

مِنْ لامِ فَعْلَى اسماً أتى الوَاوُ بَدَلْ ... يـاءٍ كَتَقْـوَى غـالِبـاً جـا ذَا البَـدَلْ

يعني أن الياء تبدل غالبًا واوًا إذا كانت لامًا لفعلى اسمًا بفتح الفاء وسكون العين نحو سروى وفتوى وتقوى الأصل فيه سريا وفتيا وتقيا وإنما قلبت وإن لم يكن لقلبها موجب لفظي فرقًا بين الاسم والصفة، وفهم من قوله اسمًا أنها إذا كانت وصفًا لا تبدل نحو خزيًا وصديًا وأشار بقوله غالبًا إلى ما جاء في ذلك غير مبدل نحو ريًا للرائحة الحسنة وطفيا لولد البقرة الوحشية والواو فاعل بأتى وبدل حال وهو مضاف إلى ياء وذا فاعل بجا والبدل نعت لذا وغالبًا حال. ثم قال:

بـالْعَـكْـسِ جـاءَ لامُ فُعْلَـى وَصْفَـا ... وكَـوْنُ قُصْـوَى نـادِرًا لا يَخْفَـى

يعني أن لام فعلى وصفًا بضم الفاء إذا كانت واوًا أبدلت ياء نحو دنيا وعليا أصلهما دنوي وعلوي لأنهما من الدنوّ والعلوّ وإنما أبدلت هنا أيضًا فرقًا بين الاسم والوصف وفهم من قوله وصفًا أنها إذا كانت في الاسم لم تبدل نحو حزوى اسم موضع، وأشار بقوله وكون قصوى نادرًا إلى لغة الحجازيين في قصوى والقياس فيه قصيا لأنه من باب دنيا وعليا وبنو تميم يقولون قصيا على القياس ولام فعلى فاعل بجاء ووصفًا حال من لام فعلى. وكون قصوى مبتدأ ونادرًا خبر الكون وهو مضاف إلى الاسم وخبر الكون لا يخفى.

فصل

إنْ يَسْكُـنِ السَّـابِـقُ مِـنْ وَاوٍ وَيـا ... وَاتَّصَـلاَ وَمِـنْ عُـرُوضٍ عَـرِيـا
فيَــاءَ الــوَاوَ اقْلِبَــنَّ مُــدْغِمَــا ... وَشَـذَّ مُعْطًـى غيـرَ مـا قَـدْ رُسِمَـا

يعني أنه إذا اجتمع في كلمة واو وياء وسكن أولهما وجب إبدال الواو ياء وإدغامها في الياء وذلك بشرطين: الأول أن يكونا متصلين أي في كلمة واحدة فلو كان أولهما في كلمة

وثانيهما في كلمة أخرى لم تبدل نحو أخو يزيد وبني واقد وهو المنبه عليه بقوله واتصلا الثاني أن لا يكون اجتماعهما عارضًا وشمل صورتين: إحداهما عروض السكون نحو قوي بسكون الواو وتخفيف قوي، والأخرى عروض الحرف نحو الرويا بتخفيف الهمزة وإبدالها واوًا وهو المنبه عليه بقوله ومن عروض عريا وكلامه شامل للنوعين، وشمل ما استوفى الشروط صورتين: إحداهما تقدم الياء على الواو نحو سيد أصله سيود لأنه من السودد، والأخرى تقدم الواو على الياء نحو مرميّ أصله مرموي لأنه اسم مفعول من رمى وقد يخالف هذا القياس على وجه الشذوذ وإلى ذلك أشار بقوله: وشذ معطى غير ما قد رسما وشمل ثلاث صور: إحداها ما شذ فيه الإبدال لكونه لم يستوفِ الشروط كقراءة من قرأ إن كنتم للريا بتشديد الياء. الثانية ما شذ فيه التصحيح مع استيفاء الشروط كقولهم للسنور ضيون. الثالثة ما شذ فيه إبدال الياء واوًا نحو عوى الكلب عوة فهذه الصور كلها داخلة في قوله: وشذ معطى غير ما قد رسما. وإن يسكن شرط ومن واو متعلق بالسابق واتصلا معطوف على فعل الشرط وكذلك عريا وألفه للتثنية ومن عروض متعلق بعريا والعروض مصدر عرض والفاء جواب الشرط والواو مفعول أول باقلبن وياء مفعول ثان ومدغمًا حال من الضمير المستتر في اقلبن ومعطى فاعل بشذ وفيه ضمير مستتر وهو المفعولُ الأول وغير مفعول ثان وما موصولة وصلتها قد رسما. ثم قال:

مِنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ بِتَحْرِيكٍ أُصِلْ ... أَلِفاً ابْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ

يعني أنه يجب إبدال الواو والياء المفتوح ما قبلهما ألفًا وذلك بشروط ذكر منها في هذا البيت شرطين: أحدهما أن يكون التحريك أصليًا وهو المنبه عليه بقوله: أصل. واحترز من نحو توم وجيل أصلهما توأم وجيأل فنقلت حركة الهمزة إلى الواو والياء فلم يقلبا لأن الحركة عارضة فهي غير أصلية. والثاني أن تكون الواو والياء متصلتين بالفتحة وهو المنبه عليه بقوله بعد فتح متصل، وشمل صورتين إحداهما أن يكون الفاصل ظاهرًا نحو واو وراي، والأُخرى أن يكون مقدرًا وذلك إذا بنيت مثل علبط من الرمي والغزو فتقول رمي وغزو منقوصًا والأصل رميي وغزوو فأعلت الياء والواو الأخيرتان بحذف حركتهما كإعلال سائر المنقوصات ولم تقلب الواو ولا الياء الأولى للفاصل بين الفتحة والحرف وهو الألف لأن الأصل رمايي وغزاوو كعلبط أصله علابط فحذفت الألف تخفيفًا وهي مقدرة فمنعت من القلب. وألفًا مفعول بابدل ومن واو متعلق بابدل وبتحريك في موضع الصفة لواو أو ياء متحركتين مفتوح ما قبلهما سواء كانا لام الكلمة أو غيرها، وثم شرط آخر تختلف فيه اللام وغيرها أشار إليه بقوله:

إنْ حُرِّكَ التَّالي وَإنْ سُكِّنَ كَفّ ... إعلالَ غيرِ اللامِ

يعني أن إعلال الياء والواو بالإعلال المذكور إذا كانا غير لامين مشروط بأن يتحرك تاليهما نحو قام وباع وانقاد واختار فإن سكن تاليهما منع إعلال غير اللام مطلقًا وشمل العين نحو بيان وطويل وغيور وغيرها نحو خورنق، وأما اللام ففيها تفصيل أشار إليه بقوله:

وَهْيَ لا يُكَفّ

إعْـلالُهَـا بِسَـاكِـنٍ غَيْـرِ أَلِـفْ ... أَوْ يـاءِ التَّشْـدِيـدُ فِيهـا قَـدْ أُلِـفْ

يعني أن لام الكلمة إذا كان واوًا أو ياء متحركتين بعد فتحة وبعدهما ساكن فإما أن يكون الساكن ألفًا أو ياء مشددة أو غيرهما فإن كان غيرهما لم يكفّ الإعلال نحو رموا وغزوا ويخشون ويرضون أصلها رميوا وغزووا، ويخشيون ويرضوون فقلبت في ذلك كله الياء أو الواو ألفًا ثم حذفت لالتقاء الساكنين وإن كان الساكن ألفًا أو ياء مشددة كفًّا الإعلال نحو رميا وغزوا ومعوى وعلوى وإنما لم يكف الساكن إعلال اللام لقربها من الطرف وإنما كفت الألف والياء المشددة إعلالها لأنهم لو أعلوا رميا وغزوا لصار رمى وغزا فيلتبس بفعل الواحد وأما نحو علوى فلم تبدل لامه ألفًا لأنه في موضع تبدل فيه الألف واوًا. وإن حرك شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، وإن سكن شرط جوابه كفّ وهي مبتدأ وخبره لا يكف إعلالها وبساكن متعلق بيكف وغير نعت لساكن وأو ياء معطوف على الألف والتشديد مبتدأ خبره قد ألف والجملة نعت لياء ثم إنه قد تعرض للواو والياء المذكورتين أسباب تمنعهما من الإعلال أشار إلى الأول منهما بقوله:

وَصَـحَّ عَيْـنُ فَعَـلٍ وَفَعِـلاَ ... ذَا أَفْعَـلٍ كَـأَغْيَـدٍ وأَحْـوَلا

يعني أن ما كان من الأفعال على وزن فعل وكان مصدره على فعل مما جاء اسم فاعله على أفعل يصحح هو ومصدره وإن كان مستوفيًا لشروط الإعلال نحو غيد غيدًا وحول حولاً وسبب تصحيحهما أن حول وشبهه من أفعال الخلق والألوان وقياس الفعل في ذلك أن يأتي على افعلّ نحو احولّ احولالاً وأعور اعورارًا فصح عين فعله ومصدره لأنهما في معنى ما لا يعل لعدم الشروط. وعين فاعل بصح وذ أفعل حال من فعل. ثم أشار إلى الثاني. فقال:

وَإِنْ يَبِـنْ تَفـاعُـلٌ مِـنِ افْتَعَـلْ ... والعَيـنُ وَاوٌ سَلِمَـتْ ولَـمْ تُعَـلّ

يعني أن وزن افتعل من الواوي العين إذا أظهر معنى تفاعل مما يدل على الاشتراك صحح نحو اجتوروا بمعنى تجاوروا وإنما صح مع توفر شروط الإعلال لأنه حمل على تفاعل الذي بمعناه وليس في تفاعل شروط الإعلال وفهم من أن وزن افتعل إذا لم يبين معنى تفاعل أعل على مقتضى القياس نحو اعتاد وارتاب أصلهما اعتود وارتيب، وفهم من قوله أيضًا والعين واو أن ما عينه ياء تعل وإن أبان معنى تفاعل نحو استافوا أي تضاربوا بالسيوف وإنما أعلت في ذلك الواو دون الياء لثقل الواو في المخرج بخلاف الياء، وإن يبن شرط

وتفاعل فاعل يبين أي يظهر وسلمت جواب الشرط والعين واو مبتدأ وخبر في موضع الحال ولم تعل تتميم لصحة الاستغناء عنه. ثم أشار إلى الثالث بقوله:

وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلَالُ اسْتُحِقْ *صُحِّحَ أَوَّلٌ

يعني إذا اجتمع في كلمة حرفا علة وكل منهما متحرك مفتوح ما قبله فلا بد من إعلال أحدهما وتصحيح الآخر لئلا يتوالى إعلالان والأحق بالإعلال منهما الثاني لتطرفه وذلك نحو الهوى والحوى والحيا أصلها هوي وحوي وحيي فالسبب المانع من إعلال الأول فيهما إعلال الثاني وقد يعل الأول ويصح الثاني وعلى ذلك نبه بقوله: (وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقّ) وذلك قولهم راية وطاية وغاية وفهم قلة ذلك من قوله: قد يحق، وإن شرط وذا الإعلال مرفوع بفعل مضمر يفسره استحق ولحرفين متعلق باستحق وصحح جواب الشرط وعكس قد يحق جملة مستأنفة. ثم أشار إلى الرابع فقال:

وَعَيْنُ مَا آخِرَهُ قَدْ زِيدَ مَا   يَخُصُّ الاسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

يعني أنه يمنع من قلب الواو والياء ألفًا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما كونهما عينًا فيما آخره زيادة تخص الأسماء لأنه بتلك الزيادة يبعد شبهه بما هو الأصل في الإعلال وهو الفعل فصحح لذلك وشملت الزيادة الخاصة بالأسماء الألف والنون نحو جولان وألف التأنيث نحو حيدى وصورى وعين مبتدأ وما موصولة وصلتها يخص وواجب خبر مقدم وأن يسلما مبتدأ والجملة خبر عين ويجوز أن يكون واجب خبرًا عن عين وأن يسلما مرفوع بواجب والتقدير وعين ما زيد في آخره ما يخص الاسم تجب سلامته. ثم قال:

وَقَبْلَ بَا اقْلِبْ مِيماً النُّونَ إِذَا   كَانَ مُسَكَّناً كَمَنْ بَتَّ انْبِذَا

يعني أن النون الساكنة إذا وقعت قبل الباء وجب قلبها ميمًا وذلك لما في النطق بالنون الساكنة قبل الباء من العسر لاختلاف مخرجيهما مع منافرة بين النون وغنتها لشدة الباء وذلك فيما كان من كلمتين ومن كلمة ولذلك مثل بالنوعين فالمنفصل نحو من بت والمتصل نحو انبذا. والنون مفعول أول باقلب وميمًا مفعول ثان وقبل متعلق باقلب وإذا ظرف متضمن معنى الشرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه.

فصل

لِساكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ   ذِي لِينٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبِنْ

يعني أن عين الفعل إذا كانت واوًا أو ياء وكان ما قبلها ساكنًا صحيحًا وجب نقل حركة العين إلى الساكن قبلها لاستثقال الحركة في حرف العلة وذلك نحو يقوم أصله يقوم بضم

الواو فنقلت حركة الواو إلى الساكن. ويبين أصله يبين فنقلت حركة الياء إلى الساكن قبلها وبقيت الياء ساكنة ثم إن خالفت العين الحركة المنقولة أبدلت من مجانسها نحو أبان وأعان أصله أبين وأعون فدخل النقل والقلب فصارا أبان وأعان وفهم من قوله صح أن الساكن إذا كان معتلاً لا ينقل إليه نحو بايع وفوّق. ثم إن هذا النقل له أربعة شروط ذكر الأول في قوله صح، وأشار إلى باقيها بقوله:

مَـا لَـمْ يَكُـنْ فِعْـلَ تَعَجُّـبٍ وَلا كَـابْيَـضَّ أوْ أهْـوَى بِـلامٍ عُلِّـلا

شمل فعل التعجب ما أفعله نحو ما أقومه وما ألينه وأفعل به نحو أقوم به وألين به وإنما صح فيهما بالحمل على أفعل من كذا لأنهما من واد واحد وأما نحو أبيض فلو نقلت فيه الحركة للساكن لذهبت همزة الوصل فيقال باض فيلتبس بفاعل من المضاعف نحو باض، وأما نحو أهوى مما أعلت لامه فلو نقلت فيه الحركة لتوالى عليه الإعلال والتحريك مفعول بانقل ولساكن متعلق بانقل وصح في موضع النعت لساكن ومن ذي متعلق بانقل وآت نعت لذي وعين فعل حال من الضمير المستتر في آت وما ظرفية مصدرية أي مدة عدم كونه فعل تعجب ولا كذا. ثم قال:

وَمِثْـلُ فِعْـلٍ فِـي ذَا الاعْـلالِ اسْـمُ ضَـاهَـى مُضَـارِعـاً وَفِيـهِ وَسْـمُ

يعني أن الفعل يشاركه في وجوب الإعلال بالنقل المذكور كل اسم أشبه المضارع في زيادته لا في وزنه أو في وزنه لا في زيادته فشمل صورتين: الأولى أن تبنى من البيع مثل تحلىء فتقول تبيع وأصله تبيع بسكون الباء فأعل لأنه أشبه الفعل المضارع في الزيادة وهي التاء وخالفه في الوزن. والثانية نحو مقام أصله مقوم فأشبه المضارع في الوزن نحو تشرب وخالفه في الزيادة لأن الميم لا تزاد في أول المضارع وهذا معنى قوله: وفيه وسم، أي فيه علامة يمتاز بها عن الفعل، وفهم منه أن الاسم إذا كان شبيهًا بالمضارع في الوزن والزيادة لم يعل نحو أبيض وأسود لأنه لو أعل لالتبس بالفعل إذ ليس فيه علامة يمتاز بها عنه وفهم منه أيضًا أنه إن لم يشابه المضارع لا في الوزن ولا في الزيادة لم يعل كمكيال، ومثل فعل مبتدأ وخبره اسم ويجوز أن يكون اسم مبتدأ وخبره مثل فعل وهو أظهر وفي ذا الإعلال متعلق بمثل وضاهى مضارعًا جملة فعلية في موضع النعت لاسم وفيه وسم نعت بعد نعت وقد فهم من هذا القانون أن نحو مفعل نحو مخيط يعل لأنه أشبه الفعل المضارع في الوزن دون الزيادة لأنه مثل تعلم بكسر التاء في لغة فأخرجه بقوله:

(وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كالمِفْعالِ)

يعني إنما صحح مفعل وإن كان ظاهره يقتضي الإعلال لأنه حمل على مفعال بالألف،

ومفعال لم يشبه الفعل لا في الوزن ولا في الزيادة، وذكر كثير من أهل التصريف أنه إنما صحح لأنه مقصور منه فهو هو. ثم قال:

وأَلِفَ الإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ أَزِلْ ... لِذَا الإِعْلالِ وَالتَّا الْزَمْ عِوَضْ

يعني إذا كان المستحق للنقل والإعلال المذكورين مصدرًا على إفعال أو استفعال حمل على فعله فنقلت حركة عينه إلى فائه ثم تقلب ألفًا لمجانسة الفتحة فيجتمع ألفان الأولى المنقلبة عن العين والثانية الألف التي كانت بعد العين فتحذف الثانية وتلزم حينئذ التاء عوضًا من الألف المحذوفة وذلك نحو إجازة واستقامة أصلهما إجواز واستقوام ونظير إجواز من الصحيح إكرام واستقوام استدراك فنقلت حركة العين فيهما إلى الساكن قبلها وفعل فيهما ما تقدم من الحذف والتعويض وقد صرح بأن المحذوف هي الألف الزائدة بقوله: (وألف الإفعال واستفعال أزل) وهو مذهب سيبويه ثم إن هذه التاء التي هي عوض قد تحذف، وإليه أشار بقوله:

(وَحَذْفُها بالنَّقْلِ نَادِرًا عَرَضْ)

يعني أن هذه التاء التي تلحق عوضًا قد تحذف ويقتصر في حذفها على السماع كقولهم أرى إيراءً واستفاه استفاهًا ويكثر ذلك مع الإضافة نحو وإقام الصلاة. وألف الإفعال مفعول بأزل ولذا متعلق بأزل والإعلال نعت لذا والتاء مفعول بالزم وعوض حال من التاء ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وحذفها مبتدأ وخبره عرض وبالنقل متعلق بعرض ونادرًا حال من الضمير المستتر في عرض وفي بعض النسخ: ربما عرض. ثم قال:

وَمَا لإِفْعَالٍ مِنَ الحَذْفِ وَمِنْ ... نَقْلٍ فَمَفْعُولٌ بِهِ أَيْضًا قَمِنْ

يعني أنه إذا بني مثال مفعول من فعل ثلاثي معتل العين فعل به ما فعل بإفعال من نقل الحركة إلى الساكن قبلها وحذف واو مفعول، ويعني بقوله فمفعول ما كان معتل العين وشمل ما كانت عينه ياء وما كانت عينه واوًا ولذلك أتى بمثالين فقال: (نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَصُونٍ) فأصل مبيع مبيوع فنقلت حركة الياء إلى الباء وبقيت الياء ساكنة بعد ضمة فأبدلت الضمة كسرة لتصح الياء ثم حذفت واو مبيوع فقالوا مبيع. وأما مصون فأصله مصوون فنقلت حركة الواو إلى الصاد وبقيت الواو ساكنة وحذفت الواو التي بعدها وهي واو مفعول، وقد يصح كل واحد من النوعين، وإلى ذلك أشار بقوله:

(وَنَدَرْ * تَصْحِيحُ ذِي الواوِ وفِي ذِي الْيا اشْتَهَرْ)

يعني أن ما عينه واو من مفعول قد يصحح أي ينطق به على الأصل وذلك قليل كقولهم مصوون وما عينه ياء وهو مشهور، وقيل إن تصحيحه لغة بني تميم ومنه قولهم مبيوع

ومخيوط، ومن ذلك قول الشاعر:

٢٠٨ ـ حتَّى تذكَّرَ بيضاتٍ وهيَّجَهُ   يوم رذاذ عليه الدَّجْنُ مغيومُ

وما مبتدأ وهي موصولة وصلتها الإفعال ومن النقل متعلق بما في المجرور من معنى الاستقرار ومفعول مبتدأ وخبره قمن وبه متعلق بقمن والجملة في موضع خبر ما وتصحيح فاعل بندر وهو مضاف لذي على حذف مضاف أي تصحيح الفعل ذي الواو. ثم قال:

وَصحِّحِ المَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا   وأعْلِلْ أنْ لَمْ تَتَحَرَّ الأجْوَدَا

يعني أنه إذا بني مثال مفعول من فعل ثلاثي واوي اللام جاز فيه التصحيح باعتبار تحصن الواو بالإدغام والإعلال لقربها من الطرف وذلك نحو عدا يعدو فهو معدوّ ومعديّ وفهم من قوله: إن لم تتحر الأجود، أن التصحيح أجود لأن معنى تتحرى تقصد فالمعنى وأعلل إن لم تقصد الأجود فمفهومه أنك إن قصدت الأجود لا تعل وفهم منه أن ما كان يائي اللام لا يجوز فيه الوجهان بل يلزم الإعلال نحو مرميّ أصله مرموي وقد تقدم وجوب إعلاله عند قوله: فصل إن يسكن السابق البيت وفهم منه أيضًا أن ما كان واويّ اللام على فعل لا يجوز فيه الوجهان بل يلزم إعلاله نحو مرضي وإعراب البيت واضح. ثم قال:

كَذَاكَ ذَا وَجْهَينِ جا الفُعُولُ مِنْ   ذِي الواوِ لامَ جَمْعٍ أوْ فَرْدٍ يَعِنّ

يعني إذا كان مثال الفعول مما لامه واو جاز في لامه وجهان الإعلال والتصحيح وذلك في الجمع نحو عصا وعصوّ وعصيّ وفي المفرد عتى وعتوًّا وعتيًّا إلا أن إعلال الجمع أولى من التصحيح وتصحيح المفرد أولى من الإعلال ولم ينبه على ذلك الناظم، وفي تقديمه الجمع إشعار ما بذلك. والفعول فاعل بجا وذا وجهين حال من الفعول ومن ذي متعلق بجا ولام جمع حال من الواو وأو فرد معطوف على جمع ويعن في موضع نعت لفرد. ثم قال:

وَشاعَ نحْوُ نُيَّمٍ في نُوَّمِ   وَنحْوُ نُيَّامٍ شُذُوذُهُ نُمِي

يعني أنه يجوز فيما كان على وزن فعل جمعًا مما عينه واو وجهان التصحيح على الأصل نحو نائم ونوّم وقائم وقوّم وصائم وصوّم والإعلال نحو صيم ونيم لقرب عينه من الطرف وأما فعال بالألف فالوجه فيه التصحيح لبعده من الطرف نحو صوّام ونوّام، وقد شذ في نوام نيام فيحفظ ولا يقاس عليه، ومنه قوله:

---

٢٠٨ ـ البيت من البسيط، وهو لعلقمة بن عبدة في ديوانه ص ٥٩، وجمهرة اللغة ص ٩٦٣، وخزانة الأدب ١١/ ٢٩٥، والخصائص ١/ ٢٦١، وشرح المفصل ١٠/ ٧٨، ٨٠، والمقتضب ١/ ١٠١، والممتع في التصريف ٢/ ٤٦٠، والمنصف ١/ ٢٨٦، ٣/ ٤٧، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٨٦٦.

٢٠٩ ـ ألا طـرقتنـا ميَّةُ بنـت منـذرٍ فمـا أرَّقَ النُّيَّـامَ إلا كـلامُهـا

فصـل

وإعراب البيت واضح.

(ذُو اللِّينِ فاتا فِي افْتِعالٍ أُبْدِلا)

يعني أن الافتعال وما تصرف منه إذا كان فاؤه حرف لين أبدل تاء وأدغم في تاء الافتعال وشمل قوله ذو اللين الواو نحو اتعد أصله اوتعد والياء نحو اتسر أصله ايتسر لأنه من اليسر ولا مدخل للألف هنا لأنها لا تكون فاء وإنما أبدلوا منها تاء لأنهم لو أقروها لتلاعبت بها الحركات فإن كانت بعد ضمة قلبت واوًا أو بعد فتحة قلبت ألفًا أو بعد كسرة قلبت ياءً فأبدلوا منها حرفًا جلدًا وهو التاء لأنها أقرب حروف الزيادة إلى الواو فإن كانت فاء الافتعال ياء مبدلة من همزة فقد أشار إليه بقوله: (وشَذَّ فِي ذِي الهَمْزِ نَحْوُ ائتَكَلا) يعني أنه قد سمع إبدال التاء من الياء المبدلة من الهمزة على وجه الشذوذ وظاهر تمثيله بايتكلا أنه مما سمع فيه الإبدال شذوذًا والمسموع من ذلك إنما هو اتزر أي لبس الإزار فينبغي أن يكون المثال راجعًا لذي الهمز لا للبدل. وفي كلام بعضهم ما يدل على أنه مسموع فعلى هذا يكون المثال راجعًا لما أبدل تاء من ذي الهمزة. وذو اللين مبتدأ وخبره أبدل وفا حال من ذو اللين وتا مفعول ثان لأبدل والمفعول الأول ضمير مستتر يعود على ذو اللين وفي افتعال متعلق بأبدل وفاعل شذ ضمير عائد على الإبدال المفهوم من أبدل. ثم قال:

(طَا تَا افْتِعالٍ رُدَّ إِثْرَ مُطْبَقٍ)

يعني أنه يجب إبدال تاء الافتعال وفروعه طاء بعد أحد حروف الإطباق وهي الصاد والضاد والطاء والظاء وذلك نحو اصطبر واضطرم واطعن واظطهر أصلها اصتبر واضترم واطتعن واظتهر فاستثقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من مقاربة المخرج ومباينة الوصف لأن التاء من حروف الهمس والمطبق من حروف الاستعلاء فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء. ثم قال:

---

٢٠٩ ـ البيت من الطويل، وهو لذي الرمّة في ديوانه ص ١٠٠٣، وخزانة الأدب ٣/٤١٩، ٤٢٠، وشرح شواهد الشافية ص ٣٨١، وشرح المفصل ١٠/٩٣، والمنصف ٢/٥، ٤٩، ولأبي النجم الكلابي في شرح التصريح ٢/٣٨٣، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٣٩١، وشرح الأشموني ٣/٨٧٠، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/١٤٣، ١٧٣، وشرح ابن عقيل ص ٧٠٧، ولسان العرب ١٢/٥٩٦ (نوم)، والممتع في التصريف ٢/٤٩٨، ويروى «سلامُها» بدل «كلامُها».

(فِي ادَّانَ وازْدَدْ وادَّكِرْ دَالاً بَقِي)

يعني أنه تبدل أيضًا تاء الافتعال وفروعه دالاً بعد الدال والزاي والذال وقد استوفى مثلها فادّان أصله ادتان إذا أخذ الدين فأبدل من التاء دال وأدغمت فيها الدال الأولى وازدد فعل أمر من زاد أصله ازتد فا بدل من التاء دال وادكر فعل أمر من اذكر وأصله اذتكر فأبدلت التاء دالاً ثم قلبت الذال دالاً وأدغمت الدال في الدال وتا افتعال مبتدأ وخبره رد. وهو ماض مبني للمفعول وفي رد ضمير مستتر عائد على تا افتعال وطا مفعول ثان بردّ ويجز أن يكون رد فعل أمر وتا افتعال مفعول أول برد وإثر متعلق برد على الوجهين وفي بقي ضمير مستتر عائد على تا افتعال ودالاً حال من ذلك الضمير وعبر ببقي عن البدل وفيه بعد.

فصل

فَـا أمْـرٍ أوْ مُضـارِعٍ مِـنْ كَـوَعَـدْ احْـذِفْ وفِـي كَعِـدَةٍ ذَاكَ اطَّـرَدْ

يعني أنه يجب حذف فاء الكلمة إذا كانت واوًا في ثلاثة مواضع: الأول فعل أمر نحو عد وهو محمول على الفعل المضارع لوجود علة الحذف في الفعل المضارع. الثاني المضارع إذا كان على يفعل بفتح الياء وكسر العين نحو يعد لوقوع الواو ساكنة بين ياء وكسرة لازمة وحمل عليه أعد ونعد وتعد، وفهم من قوله من كوعد أن الواو تحذف في الأمر والمضارع إذا كان بعدها فتحة نائبة عن الكسرة نحو وهب يهب فإن قياسه يهب بكسر الهاء لكن فتحت لكونها من حروف الحلق، وفهم منه أيضًا أن حذف الواو المذكورة مشروط بأن يكون حرف المضارعة مفتوحًا فلو كان مضمومًا لم يحذف نحو يوعد مبنيًا للمفعول وأن يكون ما بعد الواو مكسورًا فلو كان غير مكسور لم يحذف نحو يوجل ويوضأ، وفهم منه أيضًا أن يكون ذلك في فعل فلو بنيت من الوعد مثل يقطين قلت يوعيد. الثالث المصدر من نحو وعد وهو أيضًا محمول على الفعل في الحذف وفهم من قوله كعدة أن يكون المحذوف منه مصدرًا فلو كان اسمًا لم يحذف نحو وجهة وفهم منه أيضًا أن المصدر إذا أريد به الهيئة لم يحذف نحو الوعدة والوقعة. وفا أمر مفعول باحذف ومضارع معطوف على أمر. ثم قال:

وَحَـذْفُ هَمْـزِ أفْعَـلَ اسْتَمَـرَّ فِـي مُضَـــارِعٍ وَبِنْيَتَـــيْ مُتَّصِـــفِ

يعني أنه اطرد حذف الهمزة من أفعل في الفعل المضارع وفي اسم الفاعل واسم المفعول وهو المعبر عنهما ببنيتي متصف فإن اسم الفاعل واسم المفعول يوصف بهما فهما بنيتا متصف وكان الأصل أن لا تحذف الهمزة في ذلك كما لا تحذف سائر الزوائد من الفعل نحو تدحرج وخاصم لكن استثقل اجتماع همزتين في فعل المتكلم في نحو أكرم فحذفت

الهمزة وحمل على أكرم نكرم وتكرم ويكرم واسم الفاعل واسم المفعول كما حمل على يعد سائر أفعال المضارع والمراد بأفعل الفعل الماضي. وحذف مبتدأ وخبره استمر. ثم قال:

ظِلْتُ وَظَلْتُ فِي ظَلِلْتُ اسْتُعْمِلا وَقِرْنَ فِي اقْرِرْنَ وَقَرْنَ نُقِلا

يعني أن ظللت بكسر اللام يجوز أن يحذف منه إحدى اللامين مع كسر الظاء وفتحها فتقول ظلت وظلت. وظاهر النظم أن هذا الحكم مخصوص بهذا اللفظ وزاد سيبويه مسست وفي القياس عليهما خلاف. وقوله: وقرن في اقررن وقرن نقلا، يعني أنه استعمل هذا التخفيف في فعل الأمر فقيل فيه قرن بكسر القاف وهي قراءة غير نافع وعاصم في قوله عز وجل: ﴿وَقِرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣] وقوله وقرن نقلاً أشار به إلى قراءة نافع وعاصم ووجه قراءة قرن بالكسر أن أصله من قرّ بالمكان يقر بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع فلما لحقت الفعل نون الضمير خفف بحذف عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء وكذلك الأمر منه فتقول على هذا يقرن في المضارع وقرن في الأمر ووجه قراءة الفتح أنه من قررت بالمكان أقر بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع ففعل به ما تقدم في الكسر من الحذف والنقل فهما لغتان فصيحتان. وظلت مبتدأ وخبره استعملا والألف فيه للتثنية وفي ظللت متعلق باستعملا وقرن مبتدأ وخبره في اقررن والتقدير وقرن مقول في اقررن وقرن نقلاً مبتدأ وخبر ويجوز أن يكون قرن الآخر مبتدأ محذوف الخبر أي وكذلك قرن، يعني أنه استعمل ويكون نقلاً جملة في موضع الحال من قرن المفتوح الفاء أي نقل سماعًا فلا يقاس عليه والأول أظهر.

الإدغام

يقال الإدغام بسكون الدال مصدر أدغم والادّغام بتشديدها مصدر ادّغم قيل والادّغام بتشديد الدال عبارة البصريين، وبالإسكان عبارة الكوفيين وهو في اللغة الإدخال، وفي الاصطلاح إدخال حرف في حرف وهو باب متسع واقتصر منه هنا على إدغام المثلين المتحركين في كلمة. واعلم أن ما اجتمع فيه مثلان في كلمة على ثلاثة أقسام واجب الإدغام وواجب الإظهار وجائز الوجهين وقد أشار إلى الأول بقوله:

(أَوَّلَ مِثْلَينِ مُحَرَّكَيْنِ فِي * كِلْمَةٍ ادْغِمْ)

يعني أنه إذا اجتمع في كلمة واحدة مثلان متحركان وجب إدغام الأول في الثاني ويلزم من ذلك تسكين الأول لأن المحرك لا يمكن إدغامه إلا بعد تسكينه وشمل نوعين: الأول أن يكون قبل المثل الأول متحرك نحو رد وظن أصلهما ردد وظنن فسكن المثل الأول وأدغم

في الثاني. والآخر أن يكون قبل المثل الأول ساكن نحو يرد ويظن ومرد أصلها يردد ويظنن ومردد فنقلت حركة المثل الأول إلى الساكن قبله وبقي ساكنًا فأدغم في المثل الثاني وفهم منه أن أول المثلين إذا كان في صدر الكلمة نحو ددن لا يدغم إذ لا يصح الابتداء بالساكن. وأول مفعول بادغم ومحركين نعت لمثلين وفي كلمة في موضع الصفة أيضًا لمثلين ويجوز أن يكون متعلقًا بأدغم والأول أظهر ثم أشار إلى الثاني بقوله:

لا كمِثْلِ صُفَفٍ * وَذُلُلٍ وكِلَلٍ وَلَبَبِ * وَلا كجُسَّسٍ ولا كاخْصُصَ أَبِي * وَلا كَهَيْلَلٍ

فذكر سبعة مواضع اجتمع فيها مثلان في كلمة ولا يجوز فيها الإدغام. الأول صفف وهو جمع صفة والصفة صفة السرج وصفة البنيان والصفة أيضًا الكلة. الثاني ذلل وهو جمع ذلول بالذال المعجمة وهي ضد الصعبة يقال دابة بينة الذل بكسر الذال من دواب ذلل وذلول. الثالث كلل جمع كله والكلة نوع من الثياب معروف. الرابع لبب اسم مفرد وهو موضع القلادة من الصدر من كل شيء والجمع الألباب واللبب أيضًا ما يشد على صدر الدابة أو الناقة يمنع الرحل من الاستئخار واللبب أيضًا ما استرق من الرحل. الخامس نحو جسس وهو جمع جاس اسم فاعل من جس الشيء إذا لمسه أو من جس الخبر إذا فحص عنه وهو الجاسوس. السادس ما كانت فيه حركة ثاني المثلين عارضة نحو اخصص أبي أصله اخصص بالسكون ثم نقلت حركة الهمزة من أبي. السابع ما كان فيه ثاني المثلين زائدًا للإلحاق نحو هيلل إذا أكثر من قول: لا إله إلا الله وهو ملحق بدحرج وإنما امتنع الإدغام في هذه المواضع السبعة لمانع فيها أما الثلاثة الأول فإنها مخالفة لوزن الأفعال والإدغام أصل في الأفعال فأظهرت لبعدها عنها وأما الرابع وهو لبب فلخفة الفتحة وفي إظهاره تنبيه على ضعف الإدغام في الأسماء لأن نظيره من الأفعال واجب الإدغام نحو رد وأما الخامس وهو جسس فإنه وإن اجتمع فيه مثلان متحركان المثل الأول مدغم فيه ساكن قبله فلو أدغم المحرك الأول لالتقى ساكنان. وأما السادس وهو اخصص أبي فلأن الحركة الثانية عارضة لأنها منقولة من الهمزة. وأما السابع وهو هيلل فلأن ثاني المثلين زائد للإلحاق فلو أدغم لخالف الملحق به في الوزن المطلوب منه موافقته وقد جاء الفك فيما يجب فيه الإدغام لتوفر الشروط وإلى ذلك أشار بقوله:

(وَشَذَّ فِي أَلِلْ * ونَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ)

يعني أنه قد شذ التفكيك في ألفاظ مما يجب إدغامه منها ألل السقاء إذا تغيرت رائحته، وفهم من قوله ونحوه أنه سمع التفكيك في غير ألل وذلك ثمانية ألفاظ أخر وهي ذبب الإنسان إذا نبت الشعر في جبينه وصكك الفرس إذا اصطك عرقوباه وضببت الأرض إذا كثر ضبابها وقطط الشعر إذا اشتدت جعودته ولججت العين إذا التصقت ومششت الدابة إذا

ظهر في وظيفها نتوء وعززت الناقة إذا ضاق مجرى لبنها ويحح الرجل إذا كثر في صوته بحة فهذه الألفاظ كلها شاذة تحفظ ولا يقاس عليها ولا في قوله ولا كمثل عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير أدغم أول مثلين متحركين في كلمة مغايرة لأوزان مخصوصة لا كمثل هذه الأوزان ويجوز أن تكون لا ناهية وكمثل مفعول بفعل محذوف والتقدير لا تدغم كمثل صفف والكاف في قوله كمثل زائدة كزيادتها في قوله عز وجل ليس كمثله شيء وما بعد صفف معطوف عليه وفك فاعل بشذ وبنقل متعلق بفك. ثم انتقل إلى القسم الثاني وهو ما يجوز فيه التفكيك والإدغام فقال:

وَحَيِيَ افْكُكْ وَادَّغِمْ دُونَ حَذَرْ كَــذَاكَ نَحْـوُ تَتَجَلَّى واسْتَتَرْ

فذكر ثلاثة مواضع يجوز فيها الإدغام والتفكيك: الأول حيي وعيي فمن أدغم نظر إلى أنهما مثلان متحركان بحركة لازمة في كلمة، ومن فك نظر إلى أن الحركة الثانية كالعارضة لوجودها في الماضي دون المضارع لأن مضارعه يحيى قيل والتفكيك في ذلك أجود وفي تقديمه له في النظم إشعار بذلك. الثاني نحو تتجلى وقياسه الفك لتصدّر المثلين ومنهم من يدغم فيسكن أوله ويدخل همزة الوصل فيقول أجلى قيل وفيه نظر لأن همزة الوصل لا تدخل على أول المضارع. الثالث نحو استتر وهو كل فعل على وزن افتعل اجتمع فيه تاآن فهذا أيضًا قياسه التفكيك ليبقى ما قبله ساكنًا ويجوز إدغامه بعد نقل حركته إلى الساكن قبله فتذهب همزة الوصل فيصير ستر. وحيي مفعول بادّغم وهو مطلوب أيضًا لافكك فهو من باب التنازع المتقدم عليه المتنازع فيه ونحو مبتدأ وخبره كذك. ثم قال:

وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرْ فِيهِ عَلَى تَا كَتَبَيَّنُ العِبَرْ

هذا من باب تتجلى وهو الفعل المضارع المجتمع في أوله تاآن أولاهما للمضارعة والثانية تاء تفعل أو تفاعل نحو تذكر في تتذكر وتيسر في تتيسر وقد تقدم أنه يجوز فيه عنده الإدغام واجتلاب همزة الوصل وذكر هنا أنه يجوز فيه حذف إحدى التاءين والاستغناء بالأخرى عنها ولم يعين المحذوفة وفيه خلاف والمشهور أنها الثانية لأن الأولى تدل على معنى المضارعة. والحاصل فيما اجتمع في أوله من المضارع تاآن أنه يجوز فيه عنده ثلاثة أوجه إثباتهما وإدغام الأولى في الثانية مع اجتلاب همزة الوصل وحذف إحداهما. وما مبتدأ وهي موصولة وصلتها ابتدي وبتاءين متعلق به وخبره قد يقتصر وفيه في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله بيقتصر ويجوز أن يكون النائب عن الفاعل تاء والضمير الرابط بين الصلة والموصول على الوجهين المجرور بفي. ثم قال:

وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ

يعني أنه إذا التحق بالمدغم فيه ما يوجب تسكينه كاتصال بعض ضمائر الرفع به وجب

تفكيكه إذ لا يتصور الإدغام في ساكن وذلك أن يتصل به ضمير متكلم أو مخاطب أو مخاطبة أو نون إناث نحو رددت وردنا ورددت ورددت ورددن وقد مثل ذلك بقوله: (نَحْوُ حَلَلْتُ ما حَلَلْتَهُ) أصله قبل اتصال الضمير به حل بالإدغام فلما سكنت اللام الأخيرة لاتصال التاء به وجب الفك. وفك فعل أمر ومفعوله محذوف أي فك المدغم فيه أو فك الإدغام ويحتمل أن يكون فك ماضيًا مبنيًا للمفعول وفيه ضمير مستتر عائد على المدغم فيه أو على الإدغام كما تقدم ومدغم مبتدأ وفيه في موضع رفع على أنه مفعول لم يسم فاعله بمدغم وسكن خبر المبتدأ والجملة مضاف لها حيث واللام في لكونه متعلق بفك واقترن في موضع خبر الكون وبمضمر متعلق باقترن. ثم قال:

(وفِي * جَزْمٍ وَشِبْهِ الجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي)

يعني أن المدغم فيه إذا سكن في جزم نحو لم يرد أو شبه الجزم وهو في الوقف نحو رد جاز فيه بقاء الإدغام والتفكيك نحو لم يردد واردد وإنما جعل فعل الأمر شبيهًا بالمجزوم لأن حكمه حكم المضارع فهو شبيه به ويلزم في فعل الأمر اجتلاب همزة الوصل لأن تفكيكه يوجب تسكين أوله كالصحيح والتفكيك لغة أهل الحجاز والإدغام لغة تميم وبلغة أهل الحجاز جاء القرآن غالبًا نحو ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾ [البقرة: ٢١٧] ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦] وهو في القرآن كثير ومما جاء فيه مدغمًا قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ﴾ [الحشر: ٤] في سورة الحشر عند جميع القراء ﴿وَمَن يَرْتَدَّ مِنكُم﴾ [البقرة: ٢١٧] في قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكوفيين وإنما خير النظم في الوجهين لأن المتكلم به يجوز له أن يتكلم باللغتين معًا لا أن العربي الذي لغته التفكيك مخير لأنه لا ينطق به إلا مفككًا وكذلك الذي لغته الإدغام لا ينطق به إلا مدغمًا وتخيير مبتدأ وخبره في جزم وقفي في موضع النعت لتخيير ومعنى قفي تبع ثم إن ما ذكره في الأمر من جواز الفك والإدغام يوهم أن ذلك أيضًا جائز في أفعل في التعجب لأنه على صيغة الأمر وفي هلم لأنه أمر في المعنى فأخرجهما بقوله:

وَفَكُّ أَفْعِلْ فِي التَّعَجُّبِ الْتُزِمْ وَالْتُزِم الإدْغَامُ أَيْضاً فِي هَلُمّ

يعني أن أفعل في التعجب يلزم فكه وليس حكمه حكم فعل الأمر من جواز الوجهين كما أن هلم أيضًا يلتزم إدغامه وأصله هلمم فنقلت الضمة إلى اللام وأدغمت الميم في الميم ومعناها أقبل وهي عند أهل الحجاز اسم فعل فيخاطب بها عندهم الواحد والمثنى والمجموع بصيغة واحدة وإنما ذكرها الناظم هنا اعتبارًا للغة بني تميم فإنها عندهم فعل أمر لا يتصرف ولذلك يقولون في التثنية هلما وفي الجمع هلموا. ولما أتى على ما أراد جمعه من علم النحو وما وعد به في الخطبة بقوله * مقاصد النحو بها مَحْوِيَّةْ * أخبر بذلك فقال:

وَمـا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَـدْ كمَـلْ   نَظْماً على جُلّ المُهمَّاتِ اشْتَمَلْ

يعني أن ما عني به من جمع مهمات النحو قد كمل وعلى معظم مقاصده وأغراضه اشتمل فتمّ موفيًا لما قصد من إيراده وجاء على وفق قصده ومراده. وما مبتدأ وهي موصولة وصلتها عنيت ويلزم بناؤه للمفعول وبجمعه متعلق بعنيت وقد كمل في موضع خبر ما ونظمًا حال من الهاء في بجمعه واشتمل نعت لنظمًا وعلى جل المهمات متعلق باشتمل. ثم وصف قوله نظمًا بصفة أخرى فقال:

أَحْصَى مِنَ الكافِيَةِ الخُلاصَهْ   كمَا اقْتَضَى غِنًى بِلا خَصَاصَهْ

يعني أن هذا النظم جمع خلاصة الكافية أي معظمها وجلها. والخلاصة الصافي غير المشوب بما يكدره وأصله في السمن يخلص مما يغيره. يقول إن هذا النظم أحصى لبّ الكافية، وقوله كما اقتضى غنى بلا خصاصة أي كما أخذ من مسائل العربية الغنى غير المشوب بالخصاصة وهي ضد الغنى، من قولهم اقتضيت الدين إذا أخذته مستوفى. فأحصى فعل ماض وفيه ضمير مستتر عائد على نظمًا والخلاصة مفعول بأحصى والجملة من أحصى في موضع الصفة لنظمًا وغنى مفعول باقتضى وبلا متعلق باقتضى وقد وقفت على نسخة بخط بعض شيوخنا فيها أحظى بالظاء فأنكرت ذلك عليه وقلت له ما معناه وما إعرابه فقال معناه إنه يقول الخلاصة أحظى من الكافية لأن هذا الرجز اسمه الخلاصة فالخلاصة على هذا مبتدأ وأحظى خبره فقلت أل في الخلاصة لماذا هي؟ فقال للعهد فقلت له وأي عهد تقدم في هذا النظم ذكر فيه الخلاصة؟ فقال لي اجعلها للغلبة فقلت ما فيه أل للغلبة ملحق بالعلم ولم يسمها الناظم خلاصة وإنما سميت خلاصة بعد نظمها لكونه ذكر أنها جمعت الخلاصة من الكافية، ثم قلت له ما موضع الجملة فلم يأتِ بمقنع فقلت له لعلها استئنافية فقال لا يليق أن ينسب ذلك إلى الناظم لما فيه من عدم الارتباط ثم رجع إلى أنه أخطأ وأن كتبه بالظاء سهو منه. ثم قال:

فـأحْمَـدُ اللّـهَ مُصَلِّيـاً عَلـى   مُحَمَّـدٍ خَيْـرِ نَبِـيٍّ أُرْسِـلا
وآلِـهِ الغُـرّ الكِـرَامِ البَـرَرَهْ   وَصَحْبِـهِ المُنْتَخَبِيـنَ الخِيَـرَهْ

لما أكمل مراده ختم كتابه بالصلاة على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومصليًا حال من الضمير في أحمد وخير نبيّ بدل من محمد وأرسلا في موضع نعت لنبي والغر جمع أغر وهو نعت لآله والبررة جمع بار والمنتخبين المختارين والخيرة المختارين أيضًا وقد صرح الزبيدي بأنه مصدر وجعله الجوهري وصاحب الخلاصة اسمًا من قولك اختار الله تعالى، فعلى ما قاله الزبيدي يكون نعتًا للمنتخبين لأن المصدر يوصف به المفرد والمثنى والمجموع

وقد جاء الإخبار به عن المفرد كقولهم: محمد ﷺ خيرة الله من خلقه وخيرة الله أيضًا بالتسكين.

قال المؤلف رحمه الله تعالى: قد أتينا على ما أردنا جمعه من الشرح والإعراب، واستوفينا ما وعدنا به في أول الكتاب، فجاء شرحًا مكمل المقاصد، مسهل المعاني والفوائد، ينتفع به البادي ويستحسنه الشادي، موافقًا لما رويته، موفيًا بما أردت من اختصاره قد قصدته، فالحمد لله على ما منح من التيسير والتسهيل، وفتح من التبصير والتكميل، فهو حسبي ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم.

الفهرس

التعريف بابن مالك ٣
ترجمة الشارح ٦
شراح الألفية ٦
مقدمة الشارح ٧
الكلام وما يتألف منه ٩
المعرب والمبنيّ ١٢
النكرة والمعرفة ٢١
العلم ٢٨
اسم الإشارة ٣١
الموصول ٣٣
المعرّف بأداة التعريف ٤٠
الابتداء ٤٣
كان وأخواتها ٥٢
فصل في ما ولا ولات وإن المشبهات بليس ٥٧
أفعال المقاربة ٦٠
إن وأخواتها ٦٤
لا التي لنفي الجنس ٧٣
ظن وأخواتها ٧٦
أعلم وأرى ٨٢
الفاعل ٨٤
النائب عن الفاعل ٨٨

اشتغال العامل عن المعمول ٩٣
تعدي الفعل ولزومه ٩٧
التنازع في العمل ١٠١
المفعول المطلق ١٠٤
المفعول له ١٠٨
المفعول فيه، وهو المسمى ظرفًا ١١٠
المفعول معه ١١٣
الاستثناء ١١٥
الحال ١٢١
التمييز ١٣١
حروف الجر ١٣٤
الإضافة ١٤٤
المضاف إلى ياء المتكلم ١٥٩
إعمال المصدر ١٦١
إعمال اسم الفاعل ١٦٣
أبنية المصادر ١٦٧
أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهات بها ١٧٢
الصفة المشبهة باسم الفاعل ١٧٥
التعجب ١٨١
نعم وبئس وما جرى مجراهما ١٨٤
أفعل التفضيل ١٨٨
النعت ١٩١
التوكيد ١٩٥
عطف البيان ٢٠٠
عطف النسق ٢٠١
البدل ٢٠٩
النداء ٢١٢
فصل في تابع المنادى ٢١٦
المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ٢١٩
أسماء لازمت النداء ٢٢١
الاستغاثة ٢٢٢

النَدبة ٢٢٣
الترخيم ٢٢٥
الاختصاص ٢٢٩
التحذير والإغراء ٢٣٠
أسماء الأفعال والأصوات ٢٣٢
نونا التوكيد ٢٣٤
ما لا ينصرف ٢٣٩
إعراب الفعل ٢٤٨
عوامل الجزم ٢٥٦
فصل «لو» ٢٦٤
أما ولولا ولوما ٢٦٥
الإخبار بالذي والألف واللام ٢٦٧
العدد ٢٧٠
كم وكأين وكذا ٢٧٥
الحكاية ٢٧٦
التأنيث ٢٧٩
المقصور والممدود ٢٨٢
جمع التكسير ٢٨٧
التصغير ٣٠٠
النسب ٣٠٦
الوقف ٣١٤
الإمالة ٣٢٠
التصريف ٣٢٤
فصل في زيادة همزة الوصل ٣٣١
الإبدال ٣٣٣
فصل ٣٤٢
فصل ٣٤٢
فصل ٣٤٥
فصل ٣٤٩
فصل ٣٥١
الإدغام ٣٥١
الفهرس ٣٥٧